

حاشية

السيد الكوثي

على

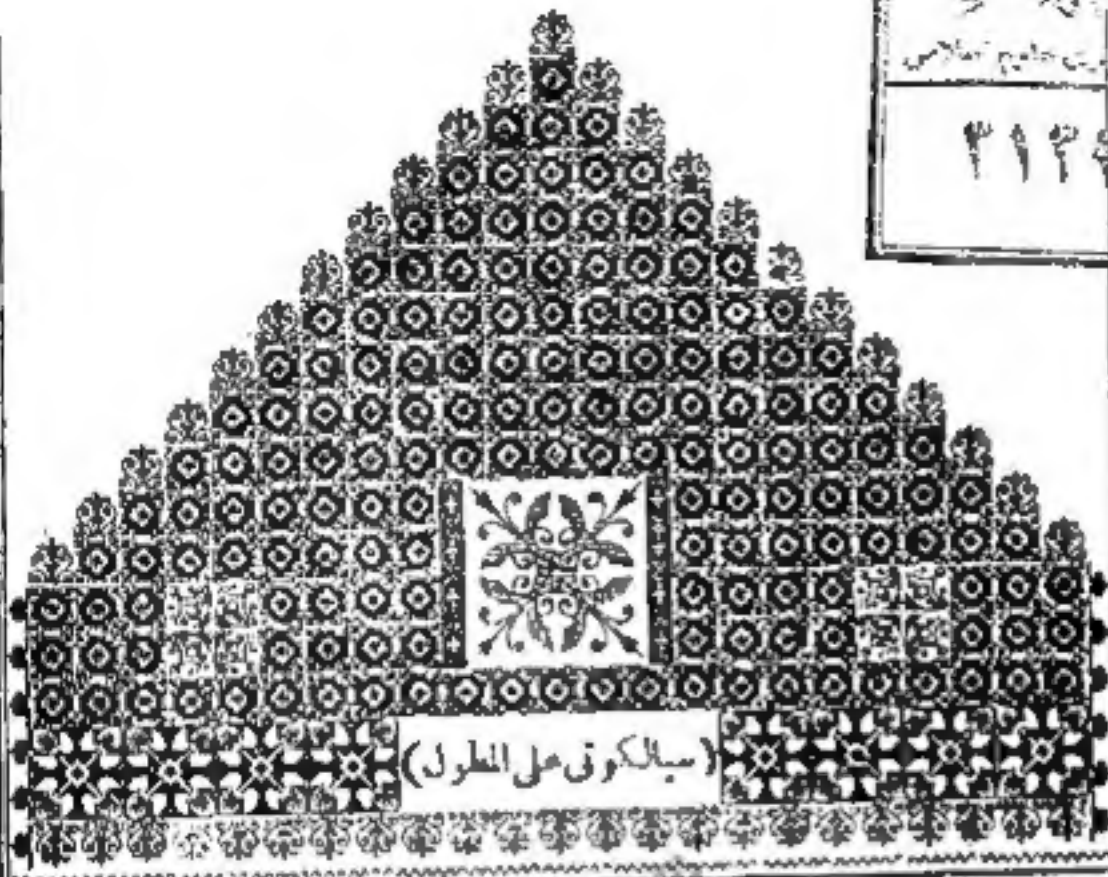
كتاب المطول

تأليف

العلامة عبد الحكيم الشيا الكوثي

منشورات الرضي قم

كتاب	كتاب
مجلد	مجلد
شماره ثبت:	۳۹۴۴
تاریخ ثبت:	



(سبيل كوني على الطول)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله انسخ كتابه الخ) أي نسخة المقتدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت بالحقيقة والافتتاح التكملي و معنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التين بالتسمية أي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد صقيب التسمية بلا فصل مقدما على ما سواهما وهذا الكلام لادلالة على جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التين اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية لتين والبرك سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضى او صلة لفعل المقتدر كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة الباء هو يركانها والافتتاح بها لاجل البركة الان في الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان الشروع فيه لا يتم دونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال في قوله بمحمد الله وفي حديثي الابتداء وأيس في كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لمبدأ واما على تقدير جملة للملابسة او الاستعانة فلا توهم لتعارض فانه يمكن

للإبتداء نفسه

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التين بأمور كثيرة اذ التين بأمور كثيرة
ليس مختصا بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله علة للاقتراح نظرا
الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انتم والافنى الاقتراح المذكور
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديث الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء
(قوله خلق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ماموصوفة او موصولة
لامه او الجنس فكلية من في مما يجب بانية والثانية مينة لما يجب ان اريد بالشكر
مطلقة وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل
الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعية والثانية مينة لشيء لا لما يجب
اذلا بهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداء
خلق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لانه في حالة اقتراح
الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق
شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاضح العلية والمدفع
الشكوك التي او ردها عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكرها وظهر فائدة
توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها (قوله التناء بالسان) ذكر
السان للتبعية بالورد لانه قد يطلق التناء بمعنى يشتمل غير فعل اللسان والجمل
صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية
بتريلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى
القائل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ)
نصريح بتعلقه والا فالتعريف تصوير لما هي الحدود لا بيان لمومه وسواء اسم
بمعنى الاستواء مرفوع على التجربة للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة
والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام التصلة لا تشمل بدونها
وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية
فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان ومقاله الرضى
والذى يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين
الامر بنحوه اقتسام تعدت كافي قوله تعالى (اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم)
اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط واقادة
همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق
بالفضائل والفواضل فالامر ان بيان فكأن كمالا ينفى والفواضل ضل الزايا الشديدة

بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والقضائل المزايا الغير المتعدية
 كالعلم والقدرة (قوله و بحسب الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة
 الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار
 الذين كانوا يعبدون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور التصريح
 بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله
 وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا (قوله لمورد)
 فرع على التعريفين بيان مورد هما و متعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك
 نعم انه يكفي احدهما (قوله بالعلم والتبصيرة) اي بسبب العلم والتبصيرة (قوله
 والله اسم) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالقلية
 وتقصيها في التفسير (قوله لذات) اورد المرف باللام اشارة الى انه اسم للذات
 المعينة بالتخصيص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة
 الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذات الاسم كتمامه بالجلود
 (قوله ولذا لم يقل) اي لم يكنو اسم للذات المعينة من غير اعتبار صفة معلوم يقل
 للرزق او الخالق او غيرهما من الاسماء الهالة على الصفة حتى انصرف بجميع صفات
 الكمال (قوله مما يوهم الاختصاص) لان اللام الاستحقاق اذا قيل الحمد لله
 يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك
 الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق
 جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف
 يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه (قوله بل
 انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله تقيها على تحقق الاستحقاقين)
 فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انتم حيث جعله محمدا عليه
 صريحا والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون
 الذات البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل سمي ذاتا للملاحظة
 الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه
 لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات الخصوصية كان مستندا الى الذات
 (قوله لاقتضاء المقام الخ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد الله مهم في مقام
 الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما
 فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له
 بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا بالنسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم
 والتبصيرة نفسه

٩ الى طريق انحصاره
 والى اشتغاله الخ نفسه

في نفسه) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بآية اي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافيا لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى (وآتى المال على حبه) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبآية منه لفظ ايضا (قوله وانه به حقيق) اي الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احد احق منه (قوله وبهذا يظهر) اي بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فمعه على انه من المصادر التي ينصبها العرب بافعال مضمرة في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحملون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل (اياك نعبد و اياك نستعين) لانه بيان الحمد له كانه قيل كيف نحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في رسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم انهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه اي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فينبى بقوله اياك نعبد و اياك نستعين اي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للايهام ثم البيان التأكيد واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال القدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين انما حمده جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ اي الكشف في تفسير
الفاحة في قوله تعالى مالك
يوم الدين م
٧ (قوله بل على ان الحمد
اه) نسخة

القول السابق ثم اورد عليه السؤال بأنه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر كما
 فائدة التعريف فيه واجاب بأنه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للخصاطب
 من حيث هي كما في العراك الا انه فيه الجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهب والاخصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حيث سقط اعتراض الشارح
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد
 ما اوردده السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب
 من كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اى حال حدوثا انا تجمع به سائر عبادات الجوارح
 والاستعانة في المهمات ونخص بمجملها بذكر تقرير السؤال والجواب المذكورين
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحيث لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر مادم الفعل والفعل لا يدل الا على
 الحقيقة فكذا ما هو يوجب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك
 نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل التباينة عن الفعل المحذوف اذ يصير
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
 الجنس والمنع عن الاستغراق كإيدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الاضراية
 ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اى الاولى
 في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اى من نفس
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن التبادر من نفس
 اللفظ الذى لا يكون استعماله كثيرا كاللجاء المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الخلة
 فان التبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى
 نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لاسما في المصادر) فانها موضوعة
 للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

بقوله
 تمهيد

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من الماهيات واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وتانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام لا تدل الاعلى التعريف والاسم لا يدل الاعلى مسماء فان كان مسماء الماهية من حيث هي كافي المطلق افاذ تعين الماهية وان كان مسماء الماهية من حيث الوحدة كافي اسم الجنس افاذ تعين الواحد فاذا لا يكون منه اى في الحقيقة استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل لونه هذا الوجه لدل على عدم اعادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما بينهم من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لخدمتهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد وامراره واوردته بطريق السؤال والجواب اهتماما ببشائه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارت الى ان اللام للتعريف اتفاقا فيبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه فانه على يد بلا مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا ما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف ٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز اعادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل افراد فقيهاته على تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لخدمتهم وان الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما صرح حوايا الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحمل
نفسه

يلزم الترجيح بلامر جمع بقى ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشاف
 الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به تحقيق
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه
 بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته
 لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا اجل فخرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته
 لا آخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكلبي بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعليك
 بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تمطبك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا
 المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء
 مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال
 كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما افاده صاحب المغنى في قوله تعالى (كما بدأنا
 اول خلق نعبد) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل
 على الخ) اى بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون
 داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فلو لم يكن هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على
 ما انتم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد باعتبار الايات لان القيد المذكور بعد الجملة
 قد يكون قيدا للسند كما في ضمير مبتدأ بالسوئل وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت
 زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله
 تعالى (وتكبروا لله على ما عديكم) فزيد انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير
 ضرورة (قوله اى انتم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوقي فلا يصح قوله مع تقديره انه فيه
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم تعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف
 عليه التطعيم من الشهور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله
 ان التقدير آه) تعريف التقدير بخبر ان الزامه قائل بانحصار التقدير على ما ذكره
 فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير آه)
 بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء
 ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الابرار
 وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر (قوله امكن) من مكن الشيء مكانه

اي اخذ مكانه (قوله ولم تعرض للنعم به) اي صريحا والا فعموم الانعام المستفاد
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل
التخصيص (قوله لتصور العبارة الخ) اعادة اللام تشير باستقلال كل واحد
بالعملية وبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا
وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم اعادة الاحاطة كما في ذكر البعض والتفصيل
او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا نوهم الاختصاص بشئ وهو المذكور
دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل
مذهب يمكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها (قوله ثم انه) كلمة ثم للتراخي في الرتبة
كما في قوله ان من ساد ثم داد ابوه اشارة الى ترقى المصنف روح في مراتب البلاغة
(قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه
على الانعام المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الفداء
واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع الموزيات وقيد الاصول احتراز عن
الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احبانا وليس علم الشرائع والشارع
والعبرة داخلة في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا ينظم امر الاجتماع على
ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانم الله بعد ذكرها وتقر به عليها وعطف
قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحت (قوله تعاونون
الخ) عطف بيان لقوله يحتاج او جملة مستأنفة وجعله حالا ركبت ٣ من جهة
المعنى (قوله وفي الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية
بخلاف البيان فانه متعلق بالنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة
ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم الماءي من الاشارة والكتابة
على تقدير فرض وضعها لها كفهنا اياها من اللفاظ بتكرار اطلاقها عليها
مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) اي المنطق الظاهري الذي لا يلتبس
بعضه ببعض كما في الحان الطيور اظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله
او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ) بيان
لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات
الثلاثة المذكورة من نعمته (قوله معاملة) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه
من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه (قوله وعدل بنفق
الجميع عليه) اي استواء في المعاملة بنفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء
(قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف

٣ وجهه ركابة المعنى ان
الانسان محتاج في تعيشه
الى اجتماعه مع بني نوعه
لتعاون و اذا حصل
التعاون لا يبقى الاحتياج
لانه حصل فاذا جعل
حالا من ضمير محتاج
يكون المعنى الانسان محتاج
الى اجتماعه مع بني جنسه
مع ان ذلك والاحتياج حال
التعاون هذا ما استخرج لظاهر
الفقير والعلم عند الملك القدير
فيكون المعنى ركبا
(لحرره قريسي)

على المعاملة على ما فهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلول له في الخارج وقد يكون حلة باعثة
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام
 باشتقائه على لفظ البيان والتبيين باعث على العطف المذكور وليس معلول له في الخارج
 انما المعلول له التنبه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بآراء لفظ البيان ولا مدخل
 للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) اى في الزمان السابق على التعليم بوجه من
 الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلاف علم ضرورى في ابتداء آدم عليه
 السلام بجميع الاسماء والسميات من كل لغة (قوله ولفظ اوتى الخ) يعنى ان في لفظ
 الابداء تنبيهها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون
 منه تعالى فالظاهر ان يخدم قوله لامن عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه
 للتأديب ولكونه اتيانا (قوله وترك الخ) دفع ما يترأى من ان اللانثى للتنبه المذكور
 التصريح بالفاعل بان في عدم التصريح نكتة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا
 الفعل لا يصح غيره (قوله اشارة الى المجزأة) باشتقائه على القرآن الذى هو مجزأة
 لا ان كل فصل الخطاب مجزأة اقدم (عجازه ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن
 لعدم ٧ صحة العنى (قوله الذى يبينه من يتخاطب به) اى يفهمه وابتداء الكلام
 اليين لا يقتضى ان يكون كل كلام يوتى به كذلك حتى ترد التشابهات على رأى
 من وقف على الا الله (قوله بين الحق والباطل الخ) الحق والباطل في الاعتقادات
 والصواب والخطأ في الاعمال (قوله اصله اهل) ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان
 ابدلت الثانية القسا (قوله خص استعماله الخ) يعنى انه فرق بينهما في الاستعمال
 فيقال اهل الحمام ولا يقال آله (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف بحركة
 العلو والمكان المال والجدر او لا يكون الا بالياء او علو الحسب انتهى فقوله ومن
 له خطر دفع لنوهم تخصيص الاشراف بشرف الابه او بعلو الحسب وبيان
 انه مختص بالعلماء وفي الصكوك يتا في تفسيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦
 (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقبض النجاسة كالطهارة طهر
 كنصرو كرم فهو طاهر و طهر و طهير والجمع اطهار و طهاري و طهرون
 فلا ينافى ما في شرح الكتاف من انه جمع طهر كثر وانما ولا حاجة الى ما قيل انه
 جمع لطاهر من حيث المعنى فانه يخالفه التأيد ٧ بصاحبوا اصحاب (قوله وصحابته)
 بفتح الصاد وكسرها يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم
 الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

٩ التخصيص بشرط ان ما بعده
 حلة ذهنية وما قبله حلة
 خارجية م
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن
 غير تبيين ايضا وهو فاسد م
 ٦ فكأنه يريد ان بعد
 الاختصاص لم يصغر
 لثاقته فانه بحسب الوضع
 لتقصير اطول يقال اجناعا
 ابتاه اى الذين جنوا على
 هذا الدار بالهدم هم الذين
 بنوها م
 ٧ لان التأيد انما هو بوجه
 لفظه لا بوجه معناه على ما لا
 يخفى (لمجرد قريسي)
 وعددهم حين وفاته

مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بتشديد قبه بالتشديد
لما في القاموس من ان الخفة في الجمال والبسم والمشددة في الدين والصلاح
وما ذكرناه اولى بما قبل انه احتراز عن حير افعال التفصيل فانه لا يثنى ولا يجمع
لكونه في التقدير افعال من قال المذكور في الخفة المنحصر جمع الخير معرفا باللام
(قوله اصله) اي غالباً اذ لا يطرد في نحو اما قريشاً فان صلها فان التقدير
مهما ذكرت قريشاً (قوله مهما يكن من شيء) في القاموس مهم سبب
لامركة من مه وما ولا من ماما خلافاً لراعيهما وبه ثلاثة معن الاول ما لا يعقل
غير الرمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأثابه من آية الثاني الرمان
والشرط فيكون ظرفاً لفعل اشترط كقوله * وانك مهما تعط نصت سؤله *
وفرجت نالامتهى الدم ابجما * الثالث الاستعظام كقوله ٩ مهما الى اليلة مهما به *
اودى على وسر باليه * ويكون تامة فاعله ضمير راجع الى مهمو من شيء بيان للمعنى
٦ لتأكيد العموم ولادخال الرمان ايضاً وان كان مهما ٧ قريشاً وشرط فاعله
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموصوف (قوله فوفقتهم كلمة اما) اي
في نحو هذا التركيب وهو سيكون العاصل بين ما رواه به معمول الشرط بخلاف ٢
ما اذا كان جزء من الجزء فان اسيد واقعة موقع مهمب صفة والفصل في موقع
الشرط كما سيحى في بحث متعلقات الفعل وانما وفقت اما للاختصار سجع كون
الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجرائية وفقت المنسأ (قوله
موقع اسم) اشار الى انه ليس معبراً من مهما بعصب الفاء موضع الميم والهاء همزة
واعدام الميم في الميم (قوله وتضمنت معاًهما) كنضم نون جلة الخواب (قوله
حالياً) اي في الشرط واما في اما فلارم دائماً وفيه نصب تاماً (قوله لصوق
الاسم الارم لبتداً) لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون غبار مفهومه كلصوق
الاسم لبتداً او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان اللاصق له فرد من الاسم
فلاضار على هذا في العارة سواء جعل لفظة الارم صفة للاسم او للصوق
ولاحاحه الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما كثرى بقوله تعالى (فانما كان
من المقربين هروح وريحان) الآية وقال ابن سراج رحمه الله التقدير فانما المتوفى
ان كان الخ ولا يثنى ان التقدير مستعنى عنه ولا دليل عليه لا طرد احكم (قوله
قضاء) علة لما فهم من قوله لزمتهما الفاء ولزمهما لصوق الاسم اي فعل ذلك
قضاء فان الروم انما هو محمل الجاءل (قوله حق ما كان) اي الشرط وابتداً
وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابفاده) اي ما كان بعد الامكان وهو انقاؤه

٩ مهما متناً ولي خبره
واليلة ظرف الظرف
ومهما ليه بجلة مؤكدة
للاولى اودى هلك والباء
في يعلى زائدة وهو
فأصله اي هلك فصل
وسر بالي م
٩ فعلى هذا يكون مهما
ما لا يعقل غير الزمان
فيكون مهما مبتداً خبره
اما الشرط واما الجزاء
او الجموع فاهم م
٧ فعلى هذا يكون
مهما ظرفاً لفوا لفعل
الشرط م
٢ وهو مذهب سيويه
والاول مذهب المبرد
٩ من الافعال التامة التي
يدل عليها الفاء الجرائية
وقام البتداً لسنه

ما عتبار انشاء لازمه (قوله ظرف) اي قيد ادوات وقع بعده جملتان فانه يعني لم نحو
ندم زيد وليفعله وبمعنى الانحوا كل حسن لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه
ذهب ابن مالك وفي معنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حيث يكون ظرفا
محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه جعل ماض الخ) وجراؤه جعل
ماض عاليا بدون الله وبلده قبله وقد يكون جملة اسمية بادا او الفاء كما في قوله تعالى
(فلانجاهم الى البر ليسهم مقتصد) وفي الجواب محذوف اي انقسموا قسمين او مضارعا
ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقف في التثنية (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو
ابن حروف جملة توهم لتأخر معنى الطريقة منه وقال في النجدة القول بانها حرف
هو مذهب سيبويه قد عصبهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضارعا الى الجملة التي
تليه كان عامه الخراء مع انه قد يكون مصدرا بادا الفاحاة وما التابعة نحو قوله
تعالى (فلما احسوا بأسهم سهار كصون) ٧ وقوله تعالى (فلما مضينا عليه
الموت ما داهم على موته) وسنعرهما لا عمل فيما قلنا واحدا فديع الفصل ٢ من المصنف
بين لما وشرطه بكلمة ان نحو قد رجع لتشير مع انه لا يجوز الفصل ٢ من المصنف
والمصنف انه وايضا لو كان ظرفا لصح قولنا لما سمع رجل اجدة لعدم تحدد الزمان
الهم الا ان يدعى المسألة (قوله علم اللاعبة) فالمعنى الاصافي اي العلم الذي له مزيد
احصا من باللاعبة فانحذون لاجتها وتدير لفظ العلم في قوله وتوهمها فلذلك
على انه مجرور معطوف على اللاعبة دون العلم كما توهم من كون المصنف مقصودا
بالدات لان لفظ العلم في الكلام مقدور وحله على المعنى العلمي تتكلف لانه يلزم
حذف تدبير لفظ امر في قوله وتوهمها لتلا يلزم العطف على حرفه العلم وارجاع
صيرها الى اللاعبة باعتبار معنى الاصلي وعدم صحة افراد صيربه وفيه التكلفة
علم ان كون علم اللاعبة علما للذين العبيد مبيت وقول الله سبحانه ورسوله
سأبى وسموه علم اللاعبة بمعنى لا تطلق لا موضع (قوله قسرا) تميز ٢ من نسبة
الاول الى اصمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مراد من الفاعل
اي من طائفة علوم اخر قسرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم
ادق سرها من العلوم ولا يلزم علم اسم لفصيل في الظاهر فان التقدير اعتبار
لاستعمال على ما هو به اصل الاسرائي والسرمايكنم اولسا الذي (قوله لانه
لم يحذف الخ) حتى ربه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث
(قوله بل جعل طائفة خ) ويكون بعض تلك الطائفة احل من بعضها فلا يلزم
تخصيصه على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك الطائفة (قوله

٧ يهرون مسرعي
راصكضين دوانهم
او مشبهين بهم منه فرط
اسراعهم (قاضي)
٢ ويرد عليه بموله تعالى
ايما الاحلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز
فاعلا اما لنفس الفعل
المذكور نحو طاب زيد
تعبا واما التعدية نحو
امتلاء الماء فان الماء
لا يصلح فاعلا للامتلاء
بل لتعديده وهو الملا لانه
مال واما للارادة نحو
وفجرتنا الارض حيواتا فان
الارض متفجرة لا مسخرة
كليات

مع ان هرا الح) ليس المراد انه ادعاء امر مختلف للواقع من العالم لا يفرح شئ
ياطل بل المراد انه كمال حياته وفرحه بذلك العلم يدعى طهرا احليته بالنسبة
الى كل العلوم ترصيا لطالبيه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوحيات الواقعة
من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من ادق لعلوم سرا) لان دقائق
العلوم العربية واسرارها متعاقبة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون
جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق
اي بمصها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولوادعاء على ما فهم (قوله لان المراد
اح) اي بطريق الكتابة فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته (قوله
لكونه) متعلق بالمعرفة او بالاعتبار وتقييد المعرفة بدقائق اشارة الى ان معرفة
الاغراض بطريق العلم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تختص بالكلام ايضا فلا يصح
الخصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق اح) والدقائق
والاسرار المتعلقة باللفظ العربي المتعارف بهذا العلم كما مروسا اخر وحده الاحلية
عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من احل معلومات) معلوم يطلق
عن المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما في شرح الواقيين بمحولات مسائل
هذا المذاهب والاسرار التي تندرج فيها الدقائق والاسرار في القرآن
وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقتها بقصص رحل المدرج فيه القرآن
فيكون معلومه من احل المعلومات ٩ فادعم تخبر الناظرين في كون معلومه اجل
ومثله حل العلوم على ان القرآن محرم (قوله مدرك لا محار) اي ما يدرك لان
المدرك حقيقة هو النفس الماطقة (قوله هو مدرك ليس الا) اي لا الدوق فقد
حصر ما يدرك الاعجاز في الدوق وهو كيفية نفس بهادرك الخواص والمزايا
التي في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكسافي
في هذا العلم (قوله هو من وجه الاعجاز) اي من مرتبة الالاهة التي توجب الاعجاز
لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حسن البلاغة او من الاعجاز هي ان يكون الوجه
تخيلا قد بني امكان كشف انقضاء عمه والمصنف انت كشف انقضاء عمه بهذا
العلم باعتبار المعنى المكنى به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين (قولنا فما معنى
كلامه) اي مجموع كلامه المذكور سابقا قوله مدرك لا محاراح معناه انه يدرك
بالدوق وقوله لا يمكن كشف انقضاء معناه لا يمكن وصفه وبناه قائلنا لا واستقامة
الوزن وسائر الواجبات تدرك ولا يمكن بينه بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك)
حيث قال شان الاعجاز يجب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على ما لا يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محولات
المسائل هذه

٩ ثم ان المص قدّم في الف
بيان اجلية هذه العلوم على
بيان ادقيتها لكونه ادخل
في مدحها واخر في النثر
دليل هذه المقدمة اعني
قوله وبه يكشف عن دليل
المقدمة الاخرى اعني قوله
اذ به يعرف لكون معرفة
دقائق العربية واسرارها
وسيلة الى الكشف متقدمة
عليه في الوجود
(حسن جلبي)
٤ اللام متعلق بالتفسير اي
فهمنا هكذا لقوله آه م

(العلم) لارسية الكشف الى العلم قبل على حصول العلم به لاهل انه يمكن وصفه
وهذا اندفع التذاع بين ثابت الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النبي وجل وحده الاعجاز على مرتبة من البلاغة
توجب الاعجاز وافرد نظرا الى نوع الاعجاز ووجهه نظرا الى افراده او على نفس
الاعجاز وحمل الوحد تحيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وقرق السيد في شرحه
بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة
اي الخواص والمزايا ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس
وحده الاعجاز على التحيل وفي قوله ولا لا كشف لقناع عن وجه الاعجاز على الامور
المؤدية اليه (قوله وهو بالدوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التذاع بين
الحصرين فانسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصف وجه الله
تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين وكلمة لو الوصلية الدالة
على ان تقيص الشرط لولي باطرا بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما الالفة
الى دفع التذاع حتى يرد انه اقدم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا بدفع التذاع
مضلا عن كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لعامة
اعتبار الحصر بالنسبة الى العيون ولا بد حل له في دفع التذاع قوله وقد اشير الى
هذا) اي الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز
اي مرتبة الالفة التي بها الاعجاز امر من جسم البلاغة اي نوع منه لا طريق
الى معرفته الا طول خدمة هذين العليين لكسبه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موحدة لمعرفة
الاعجاز انصا وكذا في قوله لا علم . . . (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف
مستغرق حرا اي لا طريق موصل اليه ولا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا
او من خبره او ظرف لهو متعلق بالنسبة ولا يجوز كونه لهو متعلقا بالنسبة لانه يجب النصب
والنويس حينئذ الا ان يقل ان الحركة امر اية وسقوط النوين التخييف كاذب
اليه السير في لا رجل واتشبهه لمصاف كاذب اليه اس ما لثوي يجوز ان يكون لا المشبه
بليس فيكون لا طريق مرفوعا وليه لعا والاطول خبرا (قوله بعد علم الاصول)
ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا
اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما يسمى في بحث الفصل والوصل من ان القيد
اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تنيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وصرت ريد م انه ليس بقطعي لكسبه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين
والثاني بين اثبات الكشف
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح الفتاح جعله قيدا لمعطوف عليه فقط وهو ظرف
 مستقر محلا او متعلق بالفي المستفاد من الالاء في معرفت اي لاهم كاش بعد
 حصول علم الاصول اي الكلام والعقود والصرف والتعريف كشف من هذين العليين
 والعبدية زمانية فانه لا بد في كشف الفتاح من وجه لا غير من فهم اصل المعنى
 ولا بد في حل الآيات المشفرة بالجهة والجمعية وان كان عن المعنى المحمدي والكاشي
 من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما جلسا
 قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مسكنة الملك من غير تصور
 استواء وحلوس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منهما لانه اعلمهم لو كان
 الطرف متعلقا بكشف ثم ان نبي الاكثمية بما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت
 الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل فعل اعلمهم
 ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى
 التفصيل ياتي بالحصر المتعادم من قوله وحده الاعمار من من حسن البلاغذ الخ
 (قوله لم لا يمكن) تصديق لما قبله وتقرير لبعده وودع المسألة من شئ بما قبله
 وهو ان هذين العليين اذا كانا موحدين مكمل الكشف كما هو حقيق كمال معرفة
 الاعجاز وكه حقيقته وحاصل الدفع لهما لا يوحان اذ لا الكه لا متاع الاحاطة
 لهما لان لهما في الاكثمية قبل استعادم من هذا الكلام وجه آخر لدفع الدافع
 وهو ان الكشف لهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف لهما لا متاع
 الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصره على تقدير حصول
 امر متمنع لا يدل على شرفه ولا يوجب التعجب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه
 الاعجاز حاصل لهما في الجملة وتمتع على سبيل الكه لم يعد (قوله وتشبه وجوه
 الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموحدة للاعجاز (قوله اعلم) وهو ان بد كر لفظه
 معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسماء الكلام اح) اي هذا الكلام والمعنى
 المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليحدث فيه مسوح التلاوة
 والقراآت الشاذة (قوله تأليف كانه) اي يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله
 مرتبة المعاني) اي التواني اشارة الى علم المعاني (قوله متسقة الدلالات
 في الوضوح والخفاء) اشارة الى هذا البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك
 المقام) متعلق بهما على التام (قوله فلهذا) اي فيكون نظم ان قرآن عبارة عما ذكر
 اولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيما استعاره طبقة) ان شبه التأليف
 المذكور بادخال المؤلف في السلك ثم استعير لهذا النظم به وشبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين اكشف
 للقاص من وجوه الاعجاز
 في نظم القرآن م
 ٧ وهو عدم دخول كنه
 حقيقة الاعجاز الا تحت
 علمه الشامل م

وانت له نظم ولا حتمه الوحيين وصفه بالطاقة ويجوز ان يكون قوله واسارة
 اخ بانه العفة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لا) وفيه اشارة الى ان القسم
 الذي كتبه كانه لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اي من نسبة اعظم
 الى ضمير الفاعل لا الى ماصف مرال عن الفاعل اي اعظم تقعه وقد مر مثله (قوله
 وضع كل شيء الخ) العموم المستند من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبه الى شيء
 لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) وترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب
 القسم الثالث احسن (قوله هذا مقال) اي كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اي بالنسبة
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كمال التشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب
 فلا يرد ما قيل انها لو كانت كعقد العصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا
 للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اي عن الروايات وكونه اتم بالنسبة اليها
 لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كنقدم حرة من انشي الخ)
 اي مجموع الموصول وصلة كنى واحد لا يصير احدهما حراً من الكلام بدون
 الآخر فيسبها ترتيب لارم وهم ان تكون الصلة بعدة بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء
 من معمولاتها عليه ولما تقدم بعض معمولاتها على بعض عليه تفصيل المذكور
 في التوضيح (قوله ظروفا) رتبة او مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله قد طبع معه
 اسعى) فان المصودر لم يحصل عليه السلام ما طبع الى الس الذي قدر به على السعي مع
 ابراهيم عليه السلام في قصده حوائجهم امره بالمدح وهذا المعنى اعلم على تعاقب معه بالحي
 وكذا في قوله لا يأتى أحدكم فمراة في الراية المقيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه
 في جميع الاحكام بل هو ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع
 ان اطرف) اي الخط في رسم لتقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه رايحة
 الخ) ولذا يميل الاسم لحمد فيه باعتبار الخ المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل
 (قوله وهو لزائد استثنى عنه) اي اللفظ الزائد في الكلام المستثنى عنه في اذا ما اصل
 المراد سواء كان متبعا ولا كما في قوله كتبنا ومينا والتطويل مصدر بمعنى المفعول
 والمراد به الكلام يرتد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اظنابا
 وهو قد يكون لا يشمله على الحشو وقد لا يكون وحدهما على ذلك لموافقة قوله
 قابلا للاختصار والتعريف فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة
 قابلة والتعريف تحاشيه من الزائد (قوله وسيجي الفرق بينهما) اي الفرق المتنبه
 اي الصلاحى وهو الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو
 كون الكلام الخ) سواء كان حشا في اللفظ او في الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اي فسرنا الظرف بالحقى
 ليتم التقريب ولو لم يصر
 بالحقى لزم ابتساؤه على
 عموم الحقيق وشبهه من
 الجار والمجرور فلو ابقى
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه
 فيه وعدم اسكانه به هذا
 العموم فيحتاج الى اشارة
 وصلى الله عليه واله

م

لم يقل اختصرت له ما فيه سوى الاختصار من الجريد والايضاح (قوله حكم كلى)
 اى على كلى فان كلمة الحكم كون المحكوم عليه كليا واضمير في ينطق وجزياته
 راجع الى الكلى ومعنى انصافه صدقه عليه وهو حراز من القضية الطبيعية
 واللام في قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم
 القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية نسخ على حكم حريثات موصوحتها
 اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المصدر او ان الكلام محمول على
 الاستفهام بان يراد بلفظ الحكم معناه احقق وبصيرى ينطق وجزياته اى
 الجارى اضى المحكوم عليه او ان اخلاق الكلى والجرث على حكم الاصل والفرع
 باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجرث من حيث لا تشمل ولا تفرح فتكلمات
 لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الحكم انصير (قوله يجب توكيده) اى لابد
 ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال اخ) منطلق ينطق بمعنى ان معنى انطافه
 عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهنة الحصول (قوله لا مانع منى عنه)
 المحصر استفاد من العام حيث وصف القسم الثالث بالثقة على الحشوية اشارة
 الى ان الحشوية القسم الثالث تكثير الامثلة وايشواهد التى لا يحتاج اليها (قوله
 ففى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح له هذا يصلح مثالا من غير عكس كلى
 ادلا يلزم للجرث ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى مصلحا عن صفة كونه مثالا
 او شاهدا لكونه مذكورا للايضاح او لاثبات ما رضى مدرك لا يمكن اعتباره
 في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فربما يثبتان وربما ينصدقان فيسبب على هذا التقدير
 تاس حزق وهذا حاصل ما نقل من الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد سخر على
 الناظر بن (قوله من الاول) كالصبر او اسوة على ما فى القاموس (قوله وهو
 التقصير) من قصر فى الشئ توانى و على ما فى شمس معوم لاس قصر عن الشئ
 بمعنى انتهى او عمر على ما فهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعديا الخ)
 فى الكشف فى تفسير قوله تعالى (لا يا وكم ٦ خذالا) بدل الا فى الامر يا او
 اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى معواين فى قولهم لا لوت فحسب ولا لوتك
 جهدا على النصين والمعنى لا امعك جهدا ولا تفصكه و اشرح رحمه الله حل
 عبارة المثل على الاستعمال المشهور رعاية جربة المعنى اى لم املك جهدا
 ولا انقصكه فى تحقيقه والقول ما لا م معنى انقصير وجهدا نمير اى من جهة
 الجهد او منصوب برفع الخاضع اى فى الجهد او حال اى مجتهدا فبال ادالهام
 فى نية التقصير الى الفاعل ولا يصح حمله فاعلا لاعلى غبار الاساد الجازى

١ قوله توانى يقال توانى
 فى حاجته اذا قصر اى
 عرض له التكاسل والفتور
 فى حاجته قوله بمعنى انتهى
 اى كفى يده وامتنع عن عمله
 مع كونه مقتدرا عليه
 وقوله او جهراى كفى يده
 لعدم قدرته عليه (عاصم)
 ٢ اى لا يقصرون لكم
 فى الفساد (بضائى)

٤ دفع لما قبل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المفعول به وهو ليس بمأول مما ذكر من التأويل المجموع كما صرح به في شرح
الفتاح م ٢ وهما كون المفعول به مفعول لاجلته الفع ١٨ - وعدم مساهلة ليس بفعل وكونه في مدلول

الحرف غير مستقل
بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان النسخة اجمعين

على الحالية من القوم بمعنى
مجمعين ادلو كان مفعول الكار

تأكيدا له فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيد

المسند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

التي الى القيد اذ المعنى

المأخوذ من القيد حاصل

من مفسر المفيد والالكار

اجمعون تأسيلا لانا كيدا

فلا تفاوت في المؤدى سواء

رجع التي الى القيد ام الى

المفيد فتدبر (حسن جلي)

٣ اوله وانى زعيم ان رجعت

ملكايير ترى مدها قرانق

ازدرا على اللاحب لا يمتدى

لماره اذا ساهه العود الدياق

جر جرا الفرائق البريد

اي الذي يوصل خبر

الخوف وازدرا اي مائلا

واللاحب الطريق

الواسع والنار العلامة

وصاف اي شد والدياق الادل المنسوب الى الدياق والدياق قرية بسبب انها كرام الادل (عنه)

وجر جرا اي صوت وكفوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا تنفع بضاع اي لا شفاعاة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

والصبر نزع احد نص كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر موصوفا
من العامل نحو انى معرفة وهو نص عليه ان يصح في بحث المفعول به والحال واما جعله
بمعنى الترتيب متعديا مفعولا واحدا على ما في القاموس من مالموت الشيء اي ما تركته وعلى
هذا جعل السيد الشريف في خطة الموافقة ان كان صحيحا فبمعنى ان المستند منه انه لم يترك
الجهل في تحققة بل جهل به و مقصود انه بدل كل الجهد في تحققة (قوله في تحققة) متعلق
بلم آل لا يجهدا لعدم حراله المعنى (قوله لما نصحه الخ) لا لاني لان المفعول به مفعول لاجله
الفعل وعدم المساهلة ليس بفعل ولا بالجملة فاصحى واما قوله في اختصاص لفظة فهو متعلق
بلم الالم كما هو الشائع في القيد - و قد اتم بصر من له الشارح رح (قوله ولو لم يؤل الخ)
الظاهر ٤ واولم يؤل لم اللم مذكور كذا في المصدا الا انه قد اشار الى عموم الحكم وانه لا بد
في كل قيد متعلق بالذي من حيث انى من التأويل فاصحى لان اى المستند منه مدلول
حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن لفعل تعبيره مالم يلاحظه تصدا وحينئذ يصير
مدلول الاسماء وعلل مؤلا - (قوله كان المعنى الخ) اي اوم يؤل المعنى بالامتلاك
متعلقا بدحول التي اعني بالعلم لا بالمتابع كقوله سابقا لم عرفت من الوجهين ٢ فيكون التي
داخلا على كلام فيه تعبير وكل كلام فيه كذا يكون التي فيه متوجه الى اى مدغم فيه
المنع لما ذكره الشيخ بكون المعنى انما في الاحتصار لم يكن الخ وليس المقصود بذلك
بل في المنع في الاحتصار هذا خلاصة كلام الشارح رح و قد دفع لك كون الناطرين
في هذا المقام لمن له فطاة (قوله لم تكن لتقريب والتسهيل) فيه اشاره الى ان كليهما
مفعول له لم اللم لعدم الفرق بينهما الامان التعريب اعتبر بالقيد ليس الى التعاطي
والتسهيل بالنسبة الى انهم وبيت منعق برتدوم الالم على ترتيب الماف وانشر
(قوله ان من حكم التي) اي مقتضاها الاصل عند اللغاة فلا يرد انه قد يصح
التي اندخل على كلام فيه قيد لى القيد واميد مع ما يحوى على لاحب ٣
لا يمتدى بمساره فانه استعمل على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا
مما لا شك فيه (قوله بما لا اجتماع) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى
الاجتماع بحسب اصل الموضع فكان نصيا للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت
الحفيدة ان الملائكة صعدوا لادم ٧ مختص لقوله تعالى (فمجد الملائكة كلهم
اجمعون) على ما في البر دوى وغيره (قوله ونلو بجا) التلويح كناية تكون الوسائط
فيه كثيرة من لوح اد اشار من بعد (قوله على ما ذكره) بقوله لا ما يستعنى

(عنه)

وجر جرا اي صوت وكفوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا تنفع بضاع اي لا شفاعاة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

عنه ليكون حشوا (قوله ونعريضا) التعرض كدبة مسوقة لموصوف غير
مذكور من عرض اذا امل الكلام الى جانب (قوله ونقد اعط) اي اتى بامر
يجب يحتمل الوحيين المدح والدم (قوله لا يعرف اح) يعني تقديم المسند اليه
على المسند المفعلي اذ امل بل حرف التي قد يرثي فيخصص وصيبي للقوى على
ما يصح وهو لا يعرف لشيء مهم وجه حسن ادلا حسن في قصر السؤال عليه
بل التركة في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجبة لاحتماع انقلوب وابعده
عن التفسير في الدماء ولا في تأكيد اسناد سؤال به ادلا مكار ولا تردد فيه
للسامع قلب التأكد ههنا لاحتمار الرعة في سؤال كما في قوله تعالى
(انسمعكم) ٣ ولا تنفاه السؤال ولدا علة بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل
الانتفاع باصله لالرد الانكار وانتردد قل صاحب كشف في تفسير
قوله تعالى (الله زل احسن الحديث) في ايضاح سم الله مندا وساء زل
عليه ما كيد لاساده اي لله واه من عده (قوله فكانه خ) يعني قصد
ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع متحدث من التاليف والترتيب
والاحكام والسمية ولا يحصل هذا المعنى صريح الا في الجملة الاسمية
مع الواو ادلواورد العلية مدور او او كانت طاهرة في الاستيفاء ٧ ولو اورد
مع الواو كانت طاهرة في العطف ٢ لكن ههنا لا يفتح لغيره ككبر مران
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن اشيئ منها ههنا الا ان يقال انه من تمتة
الاعتراض بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية (قوله من ان يقع به) لكونه
مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فصله من معمولاته حتى يمنع تقديمه عليه (قوله انه
ولي ذلك) علة لقوله اسأل يعني انه متولي ذلك جمع به ان يتصرف فيه كيف يشاء
(قوله كان الانسب مع) ليكون المحققا على التمكن استفاد من الله اسأل وانما
قال الانسب لارد ذلك انه هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك كله والظاهر وبحور
ان يكون مملوكا على اسأل او جهة مستأجرة لجرد الثناء (قوله عطف) لانه
الاصل في الواو وعدم صحة الانشائية ليجوز تقديم السؤال بها والاعتراض لكونه
في آخر الكلام وعدم تصحيه بكونه حرة (قوله مد على جهة اح) انما انحصر
في هذين لان المذكور ثلاث جهات لا يصح عطف على الاولى منها لعدم الجامع
وانكسرها حالا ولا على الثانية لانه معلقة وهذه الجملة لا تصلح للتعبيل فتعين الثالثة
فاما على تمامها او على حرثها (قوله ويكون من عصب اجمة الخ) وهو مختلف
فهو لهم من محور عطف المعلقة على الاسمية وانه كس ومنهم من مع ذلك وكذا

توجه الى القيد من غير
اعتبار لقي القيد واثباته
كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون
يعني ان عدم الاصرار
محقق البتة مع قطع النظر
عن الاتصاف بالعلم وعدمه
لان عدم الاصرار موجب
الاجرسواء كانوا طالين او لا
ولا يوجد توجه النبي الى
المقيد مع ثبوت القيد وان
وحد عكسه في الوضع لافي
الاستعمال م

٢ ولاستعماده السؤال
نصفه

٧ ١ يذ لا يحصل العرض
المذكور صريحا م

٢ فلا يحصل العرض
المذكور ايضا صريحا م

عطف الاشارة على الاحبار معه البلياتون وجهور النفاة وجوزء الصغار
كما فصله في معنى لتب فلابد في حواره عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما
ان يقبل المعطوف عليه ايضا اشارة معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو
اعتراضية او يضاف الموصوف مؤل هو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون جبرية
متعلق خرها اشارة (قوله ثم عطف الجملة) متداخلة اخره الشرطية والواو
زائدة لزيادة الربط كما في لانه وان يكون واجزاء محذوف بدل عليه الجملة الاستدراكية
اي عطف الجملة على امردهما وان صح باعتبار صحتها لا يصح مطلقا لكونه
في الحقيقة من عطف الاشارة على لاحبار فلابد من التأويل والقول بجواره في قوله
محل من الاحزاب بدون تأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد وهذا معنى
ما قلناه ان هذا تحقيق لوحده العطف وتبين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى
ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة
في حطة شرح العقائد سمية وغيره (قوله باعتبار تضمين الخ) اشارة الى عدم
حوار هذا العطف بدون اعتبار التضمين نص هذه في الرصي والتسهيل حيث قال
بحوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتخاضا بالتأويل (قوله على رأي) وهو
ان يكون جمل معطوفا على ثاني وهو اختار عن قول من جملة حالا بقدر
قد او معطوفا على جملة ثالث بتقدير هو ثمة حتى عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد
وعا حذر بالدفع الاعتراضات الواردة ههنا بالكيفية بتقدير ثم ان تقدير مقول في حقه
ليس صحيح لانه يستلزم ان لا يكون فعال المدح والدم مستعملة في معانيها الحقيقية
اعني اشارة المدح والدم لعدم في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار من
وقوع هذا القول في حقه ولا مقولية القول اذ كور فيه انما يكون بطريق الحمل
والاخبار عنه بتم الوكيل فلابد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير
مرات صير متناهية (قال السيد قدس سره فخواه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد
التصريح بالجوار في الكتب متداولة في شرح التسهيل لانه مالم في بحث المفعول
معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة جبرية على اسفهامية مع استقلال كل
منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه
العلامة الخ) عذرة الكشف قال قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزدد الظالمين
قلبت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو الثانية
معه ومعناه قال رب انهم عصوني وهذا لا تزدد الظالمين الاصلاح لا اي قال هذين القولين
وهما في محل النصب لانهما معولا لا قال كقولك قال رب اودى لاصلوة وصل

في المنجيد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز
عطف الانشاء على الاخبار فيقال محل من الاعراب لان مقبل قوله تعالى ولا ترد
الظالمين كلها محل جبرية مقولة لقل معصوف بعصب على بعض قال الله تعالى
(قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم رده منه وولده لاحساراً ومكروا
مكراً كبيراً وقالوا لا تدرى آلهتكم) الى قوله (ولا ترد الصالحين الاصلاحاً)
فلوحوز عطف الانشاء على الاخبار لا ترد في عطف ولا ترد الصالحين بل جزم
بعطفها ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل ان بقية الاسئلة من عطفها
والجواب انه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير قل ليكون
عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على
الاحرار فيقال محل من الاعراب وكذا في المدل . صومع عطف بتقدير قال
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه معول آخر وليس داخلاً
في المعول الاول كالجمل الساخنة وليس فيه دلالة على ان احد لقولين ٢ معطوف
على القول الآخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهم معصوا لا قال وقوله تحكي قوله
معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد انهم كذبت في الحاضر قائم السيد وكذا
حقة قاطعة قطعاً ٩ يليق بالخطايا وهو المهور فان كون البوا من المحكي يستلزم
عطف الانشاء على الاحرار مما لا يحل له من الاعراب فيحتاج خبر التأويل وعلى
تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد لقولين على الآخر المدين في حكم
امردين من غير تكلف التأويل وعندها مما يتم لو ثبت حوار عطف الانشاء
على الاحرار فيقال محل من الاعراب اشلهد ولم يثبت فعلي هذا التقدير ايضا
يحتاج الى التأويل انه معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود) اي في المقصود
الكتاب لمخرج الخطية (قوله من قيل المقاصد) واشبهه والامثلة والاعتراضات
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد انقص مني خصر (قوله وعليه منع
ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومع انحصار ما لا يكون
العرض منه الاحترز من وجوه الحسين (قوله بالاستقراء) بان يقال قد عاين كور
في الكتاب ولم نجد غيرها (قوله وما انحر اح) لانه انجر في آخر المقدمة الى ان
هم البلاغة وتوابعها منحصرة في هذه المعاني والبيان والبديع وانها صون اي ضروب
مختلفة لان الاول ما يحترزه عن الحاصل في تأدية المراد وثاني ما يحترزه عن التعقيد
المعوي والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم ان هدم من قوله فما كان علم البلاغة
وتوابعها الى قوله التت محض ارجح ان المقصود ان الكتاب محض علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع
الظاهر موضع المضمرة
حوز تاو قوع الانشاء خبراً
لا تاويل لو يكون خبراً
تاويل مقول في حقه كما
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين

الاصلاحاً

٣ وهو رب انهم عصوني م

٩ قوله قطعاً يليق بالخطايا

آه جواب للمحكي القديم

حيث قال وفيه تأمل اي

في هذا الجواب تأمل ان هذا

المقار لا يثبت كون الجملة

قاطعة واجاب بما ترى فافهم

٢

فصل لما مقدس مقصود الكتب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة
وتوابعها مختصر في علوم ثلاثة هي ١ فون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر
في العصور الثلاثة ومعلوم ان لا موراثة اذ كورة في الكتاب يكون واحدا منها اول آخر
ثانيا وآخر ثلثها من مقصود الكتاب فون ثلثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة
وانها علم المعاني والبيان وسدس الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول
علم المعاني او البيان او البدع فون لافان النسبة الفن الاول اي من العصور الثلاثة التي علم
المختصر مقصود الكتاب فون علم معاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن
الثالث علم البدع هذه الترتيب من قبل قولنا المطلق زيد كما سمع في مدر فانه
يمارل فيه اقدم البعدين ووقفوا في حبس بعض (قوله فون ثلثة تعريفها)
اذ لا يمكن فهمها الا سريب الالهي وهو يقتضي تقدم الذكر صرحا او اشارة
(قوله فون ثلثة) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للمعول (قوله وما يتصل بذلك)
عطف على معنى الفصل احد كالتسوي وهو بين النسبة بين الصاحفة والالاعة
وكونها صفة للفظ او المعنى وبيان النسبة من مقتضى الحال والاعتبار المناسب
وبين مرجع الالاع (قوله وانما يقتضي مأخوذة الخ) لم يرد انها معوله منها
او مستعارة لانه لا معنى لثقل اللفظ المفرد من صاف واسعارته اذ لا بد من اتحاد
اللفظين ولا بد من معنى للمقدمة حتى يتبين انما ذلك اللفظ معوله او مستعارة
بل اراد ان اللفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاصطفاة فمماها
المتقدمة يعني ينش شونده ونما قبل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق
ان استعمل المشتق مع لا يكتفي في احد المشتق ما ردا الاستعمال في كل لفظ الصلوة
والركوة والطلاق المقدمة هي مقدمة الجيش صا باعتبار معانها الوصف والهاء
لأنها بلسان الموصوف اهي الجماعة يدل عليه رادها في لاساس في الحقيقة حيث قال
قدمته واقدمه صدم معنى صدم ومع مقدمة الجيش (قال يقال مقدمة العبد) اي
المقدمة اذا اصبحت اى من يعنى على ما يوقف عليه مسأله شروعا او تصورا
او تصديقا فمماها اى كفاي شرح الفصح او شروعا فقط كفاي المختصر اي
يراد ذلك المعنى صلاق العلم اعني ما تقدم لغيره على قدمه لانه تقى في الاصطلاح
الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه ولاروه اسفل اى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل
لما يوقف عليه صحته ومقدمة غير من داهو حرمه ويؤيد مماها قولهم المراد
بالمقدمة هما ما يوقف عليه الشروع في العلم دون ان يعولوا معنى المقدمة (قوله
معرفة حده) اي رسمه وصوره على رعي انقوم فان اشارة رحه الله نفي توقف

٧ لان الفنون اما عبارة عن
الالفاظ والنقوش او المعاني
لما ان اجزاء الكتاب عبارة
عما كان الكتاب عبارة عنه
٢ اذ التقديم بالذكرى في بيان
الاختصار لا يفيد القديم
في الترتيب م

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده انصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) اي قبل المقدمة بصفة الى الكتاب طائفة
من الكلام اعم ويطلق عليه اطلاق الغم الى بعض مراده كما يحسن اليك وان فصل
والمقصد وان على بعض حرته ووثق لانهم يقولون بعض اجزاء الكتاب
التي بادلولها ارتباط بالمقاصد وضع فيها بصفة المقدمة كما في هذه الكتاب وهو علوم
ان اجزاء الكتاب هي الالف باء فقد صنفوا مقدمة على طائفة من الكلام
الذي عيونهم بها كما اطلقوا الف الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام
الذي عيونهم بها فهذا الاطلاق ثابت في غير ما يهمل شرح عليه المدافع الامر لان
اصطلاح جديد احده الشرح وحي عليه الامر في كتاب السيد شرح نعم ان المدافع
شكل العرفية يحصل يكون مقدمة الكتاب عبارة عن لاف ان الله على المعاني
المخصوصة مقدمة الكتاب وظروفها لعلها كما ان صواب مقصد الكتاب والمدافع
اشكال القديم والنأخير لعدم اعتبار اشرف في معهودها ولا مدخل في المدافع
شيء مهم اثبتت مقدمة العلم كيف ولشرح راجع الى ان يكون مدلول مقدمة الكتاب
مقدمة العلم وانما تخرج من اعمها بيان ان عدم امرق في كتابها مثلاً اشكال الامر
عليهم لما قال السيد من انهم ثبتت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الطريقة
اي شيء * قال قدس سره انما اعم * في بحث الشارح راجع مقدمة العلم ان
ما قاله البعض * قال قدس سره وهي امور ثلثة * صمير راجع الى ما يدكر
والمدكور اصله هو الالف باء والجمع المعاني فمراد من راجع انعمي لاول كما صرح
في هذا الكتاب وهو اعم الثاني بطريق الاستحسان او لرد اليها الاول والكلام
من قبل احكام الدال على المدلول او على حذف انصف في دوال امور ثلثة *
قال قدس سره ان ما حقه اعم * قد عرفنا ان قد لا جاهل وان ما حقه في شرح
الرسالة مقدمة الكتاب الالف باء الدالة على امور ثلثة * قال قدس سره ويحتاج
اعم * قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف * قال قدس سره قد تطلق اعم *
وقد يطلق على الملكة تركه لعدم مسانها تلفظ * قال قدس سره طر كان اعم *
قد طهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح * قال قدس سره فكانه
قبل هذا لكي ينحصر في هذا اعم * انما يصح هذا توجيهه ان كان قولهم مقدمة
في كذا ما اذا كان ما المقدمة في كذا * رة الى مقدمة نسخة امه كورة سابقا
كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبه على مقدمة وثبت هلال وجأته ثم قال
ما المقدمة في كذا فلا يصح في قوله عسر اثبت لانه اشره الى القسم الثالث

من المفتاح المذكور سابقاً * قال قدس سره بلى معان يوصل بها اليها * جعل
آلة الشئ مطروقة على الوجود. في كلام نفوس ولا يقبله الطبع السليم * قال قدس
سره هو الثاني المذكور بقوة وقد يوحده ايضا * يعنى ظرفية تحصيل الادراكات
للعانى وغيرها وهذا اشنع من الثاني * قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ *
والمجموع ليس معهودا كما كان كور حتى يقال باحصار الكل في هذا الجزئى *
قال قدس سره لا ظرف لا لفظ الخ * الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعانى ٧
بالنسبة الى امثلكم لانها يريد ان تعنى اولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها مكانه يصب
الالفاظ في المعانى صب معروف في ظرف والمعانى مطروقة الالفاظ بالنسبة
الى السامع لانه يأخذها منه كاي أخذ نظروف من الظرف * قال قدس سره فلا
يرد عليه الخ * لاحقاً في ان بصيرة آدم تكسر مصبوطة كيف يتوقفها على
الامور ثلاثة وعدم حصولها بحدسها وباتين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة
كل واحد منها موقوفة عليه * كل امر يصم اليها فالبصيرة الحاصلة منها لا تحصل
بدونه فقيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للتشروع فيه لانه يتوقف
عليه التشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا * قال قدس سره ثم ان الارسطاط الخ *
هنا يتوقف الشئ على الشئ * يعنى امتناع حصوله بدونه يقتضى كونه مضبوطاً
واما الارسطاط والاعانة في حصوله لا يقتضى كونه مضبوطاً وكذا احكام
المقدمات في اوائل الكتب * قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ * فيه ان المعنى
في حصول شئ * يستفهم تقديره وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او موقوفاً للبصيرة
كالامور البعيدة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها الا لاطباء)
وفي الاصحاح لما جرد فيه ما صلح لتعريفها ولا كان ذلك خلاف الواقع وسوء
الادب غير الشارح لى ما ترى ولا فائدة في نقل تلك الاقوال الاربعة العبارات
على ما هو المقصود اعمى التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على
تقرير ما في الكتاب لكما يراه في تفسيره وما قيل ان المراد بالاطباء الطويل والاستثناء
لأن كيد اى لا فائدة فيه صلاحك في قوته تعالى (لا يدوقون فيها الموت ٣
الا الموتة الاولى) مع كونه خلاف الرابع بأى منه قول الشارح فالاولى تركه
لان ترك الطويل واحب (قوله وهي في الاسر اى الامة تنبى عن الامة)
في دلائل الاعجاز المصاحفة لانه وفي الاسر مقامهم فصيحاً وهو الذى اخذت
رغوته وذهب لؤؤه وخلص منه وفتح اثنان وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح
فصح لبنها ومن البحر شرب حتى فصيح فصيح وحتى هذا الصباح المفصح وهذا

٧ اى بلا تقدير البيان
فانهم م

٢ يعنى ان اريد توقف حد من
حدود البصيرة ولا شك
ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلاثة والاثني
والواحد فان قلت الحاصل
بالواحد حاصل بالاثني
قلت ان تضمن الاثني
ذلك الواحد فلا ضرر
لحصول الموقوف عليه والا
فلا سلم الحصول هامل

٣ المراد الموت في قوله تعالى
لا يدوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى * امانة
بانتهاء الاجل في المعنى لا
يعرفون فيها الموت الا الموتة
الاولى فغير من ادراك الموت
ومعرفة ما يؤتى به الذبح
في صورة الكباش بالدوق
تجوزا (كليات ابي القاء)

يوم فصيح وفصح لا غم فيه ولا قروا انظر فصيح من شئ اى مخرج وتخلص
وجاء فصيح البصاري اى يوم بروزهم الى معبدهم وهذا مدحهم اى مكان بروزهم
والفصحوا هيدوا وافصح البهي تكلم بالعربية وفصح اصبى لسانه وتخلصت
لغته عن اللجة وافصح الصبي في مسقطه هم يقولون في و ما ينكم تقول افصح
فلان ثم فصيح وافصح عن كذا لخصه وافصح لى ان كنت صادقا اى بين انتهى
يفعل ماسوى ذهاب الرغوة والهاء معاني تجارية وهو مرفق لما في ناح اسبق
من ان الفصاحة شيرارمان شدى ووبرشدر شيرار كفو فى الفصح والقاموس
جعل جميع المعاني مستوية الاقدام فى الاستعمال ولم يبين عند الشرح رجه الله
اشراء الفصاحة فى تلك المعاني ولا كونه حقيقة وبخازا قال تقي من الابانة
والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فجميع معانيها مشعر من الظهور
وهو كاف للناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى (قوله والظهور) عطف
تفسيرى بلا بانه تسمى لادما ومنعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لعمارة دلائل
الاجازة وحلالها (قوله يفلح) استشهد على الالباء كوروترك الاستشهاد
فصيح الاى مع كونه اصلا بالامان لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام
بالفصاحة فهو انبسط بالمفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رتبة فصحة
كما فى الانضاج تسميها على ان لفظ الكلام شاع استعماله فى الترتيب ~~فقد قدمه~~
امراد بالكلام هو المركب مطلقا اى تاما كان وغيره لانه قد ينصف المركب الغير
التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام ولو لم يكن داخل فى الكلام لا يكون
تعريف فصاحة الكلام ~~فقد~~ لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لان لم
ان المركب الغير التام ينصف بالفصاحة فى نفسه بل انصفه بها باعتبار ان مفرداته
متصصة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له لا بطرق الجريئة للمركب
التمام فخلوصه عن ذكر الكلمات وضعف التأنيب والتعقيد خلوص المركب التام
بمخلاف اسكامة فان استعمالها وان كان بطريق الجريئة ايضا لان خلوصها غير
خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة فى نفسه لكن ادخاله فى الكلام انما
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والعصيدة ولم يتقل
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رجه الله فى مختصره وحيد لا ورود لما
ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال
المركب الناقص فى الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم
يدخلوا عوارضه التى يطبق بها مقتضى ادخال كتوبيهم عوارض المركب التام

ويؤيده انه لم يرد في موضوع النحو لعدم البحث عن عوارضه الا نادرا
وبما حرره لك صرح المبرد والكلام محمولان على معاهما الحقيقي وان المركب
انقص حرج عليهما نعم تصدق بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح
رحمه الله في المختصر عني ان الحق به داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام محل
بحث اولو كان داخل فيه ميم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصحة الان تحمل
الكلمة على ما في مركب انقص الله قال قدس سره ومقابلته بالمفرد مع
فيه بحث لانه محل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة الكون
المفرد بالمفرد ما ليس بجملة وهو مشهور من القوم * قال قدس سره ما على
ان المبادر عند الاطلاق * اي من القيد واتسار علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام به تحقيق فيه انما صارف عن المعنى
الحقيقي وهو تقدم مفرد وحسن المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام
تزع فيتحقق الوصف الى ما في هذه الآية الواجبه وفيه بحث اما ولا فلاح لا سلم
التبديل قال كل واحد من اهل في الاربعة بالمفرد اصطلاحا نقل اليه المفرد
من معناه المعوي لاشتمال كل معناه على معنى الافراد اسمع النسبة مطلقا او التامة
او علامة النية وايضا واما نايافلان القريبة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة
ان ان يكون موجودة في الكلام في اجادته موقوف على آخره فيكون المبادر عند
الاجلاق ما يقس المركب لا يقتضي حوله عليه عند مقابله بالكلام (قوله
تاي عن الوصول مع) في تاج و قدوس مع الرجل بلاغة اذا كان
يلعب بعارته كنه مراده من حد صكرم وهي في اقامة تاي عن الوصول
والاسماء لكونها وصدا ولا بخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام
لمقتضى احد وانساسة بين الغنيين طاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء
بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معاهله واصطلاحا واحد
وهو انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تاي عن الوصول والانهاء
مصدر كالان بمصود منه ابداء اساسه بين المعيين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه
(قوله ولم يسمع كلمة سبعة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح
فلا يتم الاستشهاد الا بربار الكلمة اعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام
بما تضمن كلين فلا سند فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأي
السيد فواخرج صهي كما وعدى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون
الله) اي به لعلامته هذا الكون ٢ في افتتاح ان الفصاحة هي ان تكون

٤ اي ما ليس بكلام تام فاعلم

م

٢ قوله لا في الاقتراح حلة

للتفسير اي غير قوله لكون

اللفظ بما علامته هذا الكون

لما

م

الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون كلمة على السبقة بمصداق الموثوق
 بعربيتهم ادور و استعمالهم لها اكثر ولما في الاصحاح ثم علامة كون الكلمة فصحة
 ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها اكثر اح (قوله لكون اللفظ) كلمة
 كان او كلاما (قوله على قوانين) اي الصرفة والنحو (قوله وقد علموا الخ)
 لم يجعل الجريان ٣ على قوايين متفرعا على كثرة الاسماء فيكون الفصاحة
 عبارة عن كون اللفظ كثير الاستعمال على السبقة كما في مفتوح والاصحاح لان القوانين
 مستبعدة من استعراء كلامهم فجعل الفصاحة متقدمة عليها في الوجود متفرعة
 على مطابقة تلك القوايين بشيخ (قوله عن مجموعة القوانين) الصرفية والنحوية
 ليشمل صنف التأليف (قوله لكونه لازما) متعلق بتفسير وقوله تسهلا يتباح
 * قال قدس سره لا يستلزم تصديق الخ ، لان تصديق المشتبه مناهي تحاشا
 الذات المتصفة بمحدثيها ولا يستلزم اتحاد المبدأين في اصدق * قال قدس
 سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر * اي عم منه فانه يكون مبدءا
 الاعم صادقا على مبدء الاحصا فاما قيد الاعم فيصدق تحقيق التصديق بينهما وذلك
 لان الذات المجردة المأخوذة مع اللفظ متقدمة في الشك في المحموم لان كون الامتياز
 المبدأ * قال قدس سره ودهوى الادعاء الخ * لتعريفه باللازم الغير المحمول
 مشهور به كتب الادعاء كعريف السكاكي عن القاضي يفتح ويعرّف به في المعاهر
 القلم بالتوضيح على ما سيجي * فاما ان لا يشترطوا في تعريف حمل به على ان المقصود
 افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضا واما ردها الى لغة والتبني على
 انه لازم في تعريف صحت حصوله فكأنه هو * فان قدس سره فلان كون
 الفصاحة الخ لو حمل الوجودي على ما يكون انصاف به بحسب الخارج
 كالفصاحة فان اللفظ فان اللفظ ينصف به في ادراج وسمى على ما يكون الانصاف به
 بحسب اعتبار الحق كالمخلص فانه سلب شمر وحرابة والتعقيد عن اللفظ
 ولا انصاف بالسلب اعتباري محض كالامكان او حلا على الوجود المضاف الى
 شيء وانعدم المضاف الى شيء فان الفصاحة الكون مضاف الى الجريان والكثرة
 والمخلص العدم المضاف الى الشامر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما وان دفع
 الاعتراض فان مبدء كون المراد بهما لا يدخل في مفهومه السبب وما يدخل فيه
 * قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ * قد عرفت ان الفصاحة ينصف
 بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس المخلص سدى ينصف به في العقل نعم
 ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوبا عنه

٣ الجريان يطلق على الاصل
 يقال هذا المصدر جار على
 الفعل اي اصل الفعل
 وما اخذ اشتقاقه ويقال اسم
 الفاعل جار على المضارع
 اي يوارنه في الحركات
 والسكبات والصفة جارية
 على شيء اي ذلك الشيء
 صاحبها اما مبتدأ لها
 او موصولة او موصوفة
 (كليات ابن البقاء)

الامور الثلاثة في لغز «قدس سره» ربما مع الخ قد عرفت المدح بما حررنا له
في قوله يقال لكون اللفظ جارية الخ من ان المراد به علامة لفصاحة ولازم له فانها
عبارة عن كون اللفظ هر - صليا * قال قدس سره واكثر من استعمالهم الخ «تكون
موصوفة بالفصاحة الزينة» فلسفة ان ما يصحها فلا يرد ان هذا يقتضي ان لا يكون
ما يصحها فصيح مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صبغة التفضيل
(قوله الى الله) اي بصرف (قوله كما هم حقيقان الخ) لكثرة مخالفة بينهما
(قوله وكذا الخ) ضعف على قوله كانت مخالفة اي كما كانت المخالفة راجعة الى
امور مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما
حقيقان مختلفان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة يقال لعان مرصها ومحصولها
امر واحد صارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع
الان الرجوع في الاول الى معنى المنفعة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر
ترك اللفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس
بهما معنى مشترك اصلا (قوله نظرا في ظاهر) وهو كثرة مخالفة بينهما لا بالنظر الى
الحقيقة فانها مشتركة مع اولى بانها كما مر كم (قوله على هذا الوجه) اي ثمرة كل من
اقسامهما عبارة «صوغ» جامعة مانعة (قوله لا يوجد اعتراض) المعترض حبيب
مصر اورده على المصنف وجهه في جوابه وقال المصنف رحمه الله في جوابه
اردت بالناس الناس اليهودي كالسكاني وعد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين
«قال قدس سره» بما عرفت لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته
لان اسمي الفاعل والمفعول باللم يكونا بمعنى الحدوث كاللام فيهما حرف تعريف
وهما كذلك «قال قدس سره» لرعاية جانب المعنى «قول» لرعاية سوق كلام المصنف
وجه الله فان مقتضاها ان اشترط الفصاحة واللازمة بين الاقسام المذكورة لبعض وجعله
حالا يوهم الاشتراك المعنوي وان اختلافهما بحسب الاحوال «قال قدس سره» نحو القصة
الخ «يذهبهم» من المعنى الخلق وكان اسم جامدا نحو اسد على وفي الحروب فعلم «قال
قدس سره» تصح معنيها مع «يذهب» منها تعالروا منها (قوله دوائه) موافق لما في الصحاح
والقاموس وفي لسان العرب موى سررن وهي جمع دابة بالهمزة ابتدئت الهمزة
الاولى بالواو لاستفهامه وقول اب الجمع بين الهمز في القاموس الذؤبة الناصية
يعني موى يشان كذا في الصريح وفي لسان له دابة وذوائب وهي الشعر المنسدل
من وسط الرأس الى ظهر فاعده ان مطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفي سائر الحواشي خطيب
عن ٢

من وسط الرأس فعلى الاول الصمير راجع الى الحية تأوي بين الشخصين وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني شعره مرتفع الى على الرأس تصل عقصه في المشي والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع نقيب عقصه في مشاه ومرسله وحال شعر ماسوي المقدم قد علم من قوله وفرع بزبن المتى الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه السدل مرتفع الى الاعلى تصل عقصه في مشاه ومرسله ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعاً ومعنى قوله وفرع بزبن المتى صدر رساله واما قول الشارح راجع الى شعر الرأس ينقسم الى قسمين أحدهما يقتضي ان يكون الشعر مطلقاً مقسماً الى ثلاثة اقسام او ماعدا الدوائب فكون اربعة حيث يكون بجلة قوله تصل العقاص ابتدائية لاحالية من ضمير مستتر وت ولا حراً بعد خبر تقدم العائد بخلاف الوجوه ٢ السابقة فان اللام عائد والقول ان العقاص هي الدوائب فيكون من وضع المظهر موضع المصير فيكون فسام شعر ثلاثة ففيه انه محال لما في الشارح راجع العقيقة بانها الحصة المجموعة كالرسمه يصير محداً (قوله هو توسط اشير الخ) اي تضاد صفات الحروف المصورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة من وصف الاعشار على بحرجه يجمعها شتات في خصه والمهموسة ما هو بخلافه فهي حروف اسفة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند ساكنها في بحرجه ويجمعها احدث طفت والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين من وهي حروف ثم يرمونها (قوله ومن البعيدة) ٧ اي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتأخر اي متأخراً فهو من عطف معمولي جمل واحد الا انه قد مر والجمهور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا نجد غير متاخر من قريب المخرج ومن البعيدة كذا وعمل ولمع اذا دخل في الرد لوجدان البعيدة متأخر فارادى قائله وما قيل انه لا يثبت ان القرب ليس متأخراً لوجدانه في البعيدة فليس بشئ لا بالراعي ثم يرمونها تقرب فقط منشأ التأخر على زعم ان القرب والبعد كلاهما متساويان (قوله لا يوجب انفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في الصكك مسح المبتدئة ولا ينبغي ان جعل الكلمة حراً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يغفل عن عده احد ولذا قالوا انما على حرف وصف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه بشكل جيد مذكور في رد عيه من فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام لا وصف الجزء ويمكن ان يفهم يحصل لردان فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام فيلزم من اسماء اولى اسماء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجوه السابقة بعض من الدوائر فيكون اللام عائد بخلاف قول الشارح وان شعره ينقسم فانه يقتضي ان لا يكون العقاص من الدوائر لانه لو كان من الدوائر لزم ان يقول الشارح وانها ينقسم بل قوله وانها ينقسم ٧ اضافة العبد الى الصمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام على المصاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي جمل واحد لا على الطريق السابقة كما في قولك رأيت زيداً في المجد وفي السوق عراً لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلاف على قوله غير متأخر ومثله سائق شائع (حسن جلي)

فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وليس فصحة كلامه
موقوفة على نهم قانو كون فصحة الكلمة وصف جريتها انتهى وفيه بحث اما
اولا فلا يقصود الشارح رح رد الرعم والتأييد كليهما ولما صرح بقوله
وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوما بما سبق في رد الزاعم
فلا بد من كون المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى
يصح الرد بقوله لا وصف جريتها وانما يقال فصاحة ما ادعى الزاعم انما توقفت على عدم
كون فصاحة كلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا
جريتها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم
مادعيتهم وقيل ان النصير في قوله جريتها راجع الى الكلام بتأويل الخلة والمعنى
انه لا وصف جزء الكلام بحيث لا حل لها في موصووية الكلام بالفصاحة وفيه
انه تعرض لما لا يعنى ٦ وترك لما يعنى واقول في توجيه كلام المؤيد على انصحة
المهيرة ان قوله فصاحة الكلمة مثال امرء واكل صارة من فصاحة الكلام
والمعنى ان امرء وصف فصاحة كلمة وهو خلوص من التامر فيما نحن فيه لا يوجب
انصحة فصاحته لكلام طوار ان كون الكلمة فصحة مع التامر لا يوجب كلة اخرى
اولا قد جاء انما كاسيحي في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد تعرض
لاسباب الاحلال بالفصاحة ما يجمع الله قانوا في قوله تعالى (وهو يدي)
ويعنى ان يدي من رب الامم خير مستعمل الا انه صار فصحا بوقوعه مع
بعد وانما قل ان اخصوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة صارة
عن امر وحوذى واحصوص انه كور لازم لها وحيث يدوم بحث الشارح
رحمه الله لان فصاحة كلمة وان كانت حرا من فصاحة الكلام لكن المستقى
فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا يصح (قوله لا هـ عـ و ع آ) توجيه الموع
الثلاثة انا لاسم وقوم بعد العبر العربي في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره
من لفظ السجيل واشكوة والقسطاس يجوز ان يكون من اللغات امثلية ولو سلم
ذلك الموع بناء على ما عرفت من ان اعلام الاله عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها
عمية فلا سلم ان معنى العربى الذى به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا
عربيا) انه عربى الا انه لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربى الله ولو سلم ان وصفه
بالعربى باعتبار الالفاظ ٧ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم الاعب ولا ينافى وقوع
الفاظ ٣ فية عبر عربية غير بته عدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف
فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه يمارى فيه الاقدام

٦ فانه حيث تعرض لرد
الزاعم وقد حصل ما
كلامه لا لرد المؤيد وهو
المقصود بقوله وفصاحة
الكلمة جزء الخ م
٣ واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام بمنعة من
الانصراف الاستغنى محمد
وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط
نقلتوا قبل ان يودا كوح
لان سبويه فانه معه
و يؤيده ما قيل ان العرب
من ولد اسميل ومن كان
قبل ذلك فليس بعربى وهود
قبل اسميل فيما يذكر فكان
كنوح (ملا جامي)
٧ اى فلا سلم ان ذلك
الوصف باعتبار ان جميع
مفرداته عربية لجوار
ان يكون باعتبار الاعم م
٢ فانه يجوز ان يوصف
الكل من حيث هو كل حقيقة
بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

أنس الاستعمال عدم أنه
عدم الخلق الذيهم الفصحاح
كما صرح به العصام فينبذ
لأنهم عدم أنس أنواع الخلق
التي خفي مرادها بعارض
عدمهم ولأنهم أيضاً عدم
ظهور معناها عندهم
كالسارق فإنه لا يخفى في أن
معناه من يأخذ الشيء خفية
وإنما الخفي في أن الطرار
والنباش يدخلان في حكمه
أم لا ومثل الاظهار فإنه
لا يخفى في أن معناه الظهارة
انكاملة في تدهر البدن وإنما
الخفي في أن داخل الفم منه
ظاهر البدن فيجب ضله في
العسل أم لا وكل أنواع الخفي
هكذا يفهم معناه والخفاء
لعارض ومن له أدنى تدرب
في علم الأصول يقف على
صدق هذا القول (لحرره
الفقيه قزويني الحاج محمد
حسب

٧ على أن يصحكون صيغة
التمثيل لنسبة الشيء كشيء
أي نسبه إلى بي تيم وفتته
أي نسبه إلى الفسق

٩ بناء على أن سرج على
الوحد الثلاثة لازم

(قوله عما يقود إلى نسبة الجهل الخ) أي يوم نسبة الجهل و عمر إلى الله تعالى
ولذا لم يقل بوجوب نسبة الجهل والعمر إلى الله تعالى فادفع ما قيل يجوز أن يعبر
بالفصحاح ويقدر على أنسه ومع ذلك لم يأت به الحكمة خفية لانقطاع عليها (قوله غير
ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ قد يكون طاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأثوس
الاستعمال كودع ووذرو قد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فإنه مأثوس
الاستعمال ما قبل أن كل واحد منهما يستلزم الآخر وبمقصود نصب علامتين
على التفرقة ليس بشيء ولفظ غير معنى لا يفرقة عطفه لا مأثوس الاستعمال فالتركيب
من قبل قوله تعالى غير المعصوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) أي
الموصوع له فلا يرد التشابه والجملة والمشكل لأنها غير مرة الدلالة على المراد
(قوله ولا مأثوس الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد عرب القرآن
والحديث لكونه مستعملاً عندهم كما سيجيء (قوله ثمه يحتاج الخ) وهذا انقسم
من العربية يكون في الجوامد والمصادر والمستعرات، غير موزون وأقسام الثاني يكون
في المشتقات باعتبار ما تشابهت في اللفظ أو في المعنى أو في الهيئة يدل على المعنى
عدم ظهور دلالة إمامنا على حوهره فصاح إلى نصير وإضمار هيأة فيحتاج إلى
التفريق (قوله فما جئت به مرة) أي تارت الصعوبة في معنى عليه فوجب تخمين
عليه قوم يعصرون إتهامه ببول عه ذلك ويدعون في ذلك يعلم أنه حتى أوميت
فأقلت من الأهلاب وهو الخروح (قوله أي شعر أسود الخ) قد حذفت الهمزة كالأب وتامر
نسبة المشبه إلى المشبه به (قوله أي كالسيف السريحي الخ) أي مبرح المفعول صيغ
سريحي أو سراج يدعى السريحي المشبه والمشبه به وصيغة السريحي كسريحيته
أو السريحي ٧ التما نسبة المشبه إلى المشبه به كتمته ولا يحسن بعدهم وقبل الصائر
كالسريحي أو كالعراج أو سريحي أو سراجاً أو سريحي أو سراج على أن يكون
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصلة كفوس رجل واصله كصهرت المرأة
أو داصلة كورقي الشجر وفيه أنه يجب أن يكون ٩ سريحي على صيغة اسم
الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء لأنه لا يجرى به صيغة
اسم المفعول كسريحي المصدر منه على ورنه وكذا نقول بأنه يجوز أن يكون هذا وحده
العدد أيضاً لأنه حينئذ لا يكون صحيحاً لا بعيداً (قوله وهذا) أي المعنى الثاني قريب
من هذا القول لأن الرقيق والظمان موحب للمس عطرده بخلاف الدقة والاستواء
فإنه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح تخريج شيء به قريب من استعمال
سرج بمعنى حسن بخلاف الأول وقيل معناه أن أحد السرج من السراج كاحد
والجواب أن القائل أراد بالصائر صيرورة لا يرى الأمر صريحاً من قولك إن عذابت بالكفار ملحق من باب النسبة م

مرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحينئذ لا حاجة الى ما قاله
 الشارح رجه اقله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرح وجهه
 اى حس بأبى من هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخرج
 سرح على الثلاثى بمعنى انه كالسراح (قوله وانما لم يجعل الخ) معنى اذا كان سرح
 معنى حس مستعملا في كلامهم لم لا يجعل ممرحا مشتقا منه من غير حاجة الى
 التخرج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثروا) اى لم يطلع الجاهلون لمسرحا غريبا
 على استعمال سرح بمعنى حس وان كان متحققا في كلام العرب العرباء والحكم
 بالمرابة انما هو لعدم بوجدان في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم
 الوجدان فيكون غريبا عدمه لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد (قوله وان يكون
 هذا الخ) اى لا يثبت ان يكون سرح بمعنى حسن لفظا احدثة المولدون من
 السراح واسمهم له معنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل
 ممرحا في قول الفرج لى هو من شعراء الخاطبة منه (قوله على انه لا يعد آه)
 معنى لا يعد ان يكون سرح بمعنى حس ايضا غريبا بان يكون معنى مجازيا مستعملا
 فيه لما بينه بالمعنى الحقيقي لسرح على احد التوجيهين المذكورين فلا يكون جعل
 ممرحا منه ممرحا من المرابة يؤيد ذلك انه اورد سرح الله وجهه في الاساس
 من المجاز وما قال لا يعد لان قولهم سرح وجهه اى حس طاهر في انه معنى
 حقيق له اشتق من السرح لماسة وجود الرقيق الموحى للحس فيه (قوله وانما
 صاحب نحل الهمزة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب
 الجمل ممرحا من سرح بمعنى حس فلا يحتاج هذه الى التخرج البعيد ولا يكون
 غريبا هذا ما عدى في حل هذه العبارة ولما طرئ كلمات لا تخفى حالها بعد
 التدبر فيما حررنا (قوله ممرحة كما بهم آه) الكاف للتعليل لانه تشبيه كما في قوله
 تعالى (وادكروا لله كما هداكم) اى على ما هداكم وانما يتعرض لعدم ظهور
 المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم امرابة اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق
 بين امرابة ونوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير امرابة تكون الكلمة وحشية
 لا يحس لكونه اخص منه تحذف ومما يما هو (قوله وهو) اى الكلمة الغير
 المشهورة في الاستعمال (قوله وانوحشية) اى الكلمة الوحشية (قوله امثلة على
 تركيب يتعردها الخ) اى سوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان
 وبهذا يمتاز عن الله مر (قوله فلا يحسن تفسيره) اى العريب بالوحشية لكونها
 اخص منه صدقا فكذلك تعريف امرابة تكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

تحققا (قوله بل الوحشية آء) اضرب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف
 الفصاحة بان قيد الوحشية امر رائد اى خارج عن معناه ليس عينها ولا داخلا
 فيها معتبر في فصاحة المفرد سلب فلا بد من ذكر اخصوص صفي في التعريف وان كان
 سلب التعريف مستلزما لسلبها العموم بها تحفظا لادلالة الالتزام معجوزة في التعريفات
 ولذا ذكر التامر ومخالفة القياس مع اعتدال اخصوص عن نفع اخصوص عنهما
 فادفع الاعتراض ما لا نسلم وحبوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان اخصوص
 عن العام يستلزم اخصوص عن اخصوص وقد تعسفوا في دمه (قوله فلا نسلم ان
 العرانة اخ) حتى يصح تفسير العرانة الحجة والعصاة بالوحشية بذلك المعنى
 (قوله هذا اخ) اى كون المراد بالوحشية غير مذكر واعلا فهم العرانة عليه
 فقوله والوحشى قسمن عطف على مقول قالوا وبقول الاول لاثبات اطلاق
 الوحشية على غير مذكر وبقول الثانى لاثبات حلاق عرانة عليه (قوله
 والوحشى) اى في الجملة سواء كان عند حرب او غيرهم (قوله الذى لا يعاب
 استعماله على العرب) اعلم ان لاداء على ثلاثة اقسام منها ما هي مستعملة (١)
 مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعمالها صلاوية ما هي مستعملة في العرب العرانة
 غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها فيهم ولا يعاب على غيرهم ومنه عرب
 الفراء والحديث وسواها ما هي غير مستعملة مطلقا يعاب استعمالها على الكل
 لانه ما هو كريمة على لدوق والجمع كحشيش ومنه ما هو غير مكروه كسكا كاتم
 وافرغوا واوله اشار بشارح رحمة الله تعالى قوله فيما يلي وفي وجه انظر من الحشرى
 اما من قبل تكا كاتم او حشيش كما ذكرنا قوله والوحشى قسمن ليس
 المقصود منه الخصر بل مجرد اطلاق العرب على الوحشى ثم لمعتبر في الفصاحة
 ان لا يكون اللفظ عربيا عند العرب بعبارة كما يشير به قول الشارح رحمه الله
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيه لا وجودا
 ولا عهدا فلا يدخل العرب حشيشا في تعريف عرانة اذا المراد ولا مأثومة
 الاستعمال عند العرب العرانة (قوله من شرب) اى عليه الكف (٣)
 والرحلين ويراد به الاسد والنور فيه ردة طليح شرايت وشمرة (٧) ارتفع
 واقدر تفرق واشتد وقر واجتمع (قوله فقبلا على اسمع اخ) من غير
 ان يكون فيه شاعر يوجب التقى على السب (قوله وقول غير خذرة الخ)
 عطف على قوله هذا ايضا اصلاح (قوله فمع كونه) اى الوحشية والتذكير
 لكونه صارة عن غير ظاهر والحاصل ان نقول ما به على تقدير ان يراد بالوحشية

- ١ سواء كان عند العرب
 العرانة او غيرهم م
 ٢ غليظ الكفين لثمة
 غليظ البدين لثمة
 ٧ ترفع ونعظم ويقال
 الجبل العالي المشعر م

غير ما اشتمل على تركيب يشعر به الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لانهم همروا
الوحشية بما لا يكون مأثومة الاستعمال والفصاحة صدمهم عبادة من كون اللفظ
جاريا على السنة العرب موثوق به بلتهم و بما حرروا من السؤال والجواب اندفع
انشكوك العارضة فتناصر بين فيهم كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله او ما
هو في حكمها) اي حكم المفردات الموضوعات كالمسبوق فانه يبحث عن احواله
في الصرف وليس بمجرد لكه في حكم المفرد في كون بابه الدسية كالجزء منه وكونه
عنزلة المشتق وقبل المركبات لباقتة ليدخل نحو مسلمي فاه يصيغ دون مسلموي
وليس بشيء لان الادعاء في الكلمتين والبقاء الساكن فيهما ليس من قواعد
الصرف كائن عليه شيخ الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف
يبحث عن احوال الكلام ثبت بناء وتصير من حيث الامراد فالبحث (٢) عن ادغام
نحو مسلمي من قوانين نحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من اينك يبحث
فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسعد في الدرج دون الابتداء فهو ايضا
يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة
لمجرد المركب من الوزن والمهزة لا لمجموع المركب التام فيه انه اعتراف بالبحث
عن احوال التمهلات في الصرف (قوله وكما قال الخ) فالفنون الصرفي هي
القاعدة مع الاستثناء (قوله نحو الاجل الخ) من (٧) الاحل ايس كلمة فاه
ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاحل والاحل ماؤهما واحد ووضعهما
كأثر المشتقات نوعي فاقول بانه ليس بموضوع لامي له ثم ان هذا السبب بالادغام
متعمل الصحيح وبكاه متروكهم والضرورات الشعرية انما يجوز اذا كانت
ناشئة في كلام العرب الموثوق به بلتهم وكن الادغام في كلمة ايس منها
(قوله قبل الخ) فانه بعض مدصري المصنف رحمه الله (قوله فان اللفظ من قبل
الاصوات الخ فيه انفساء العام الى افسين لا يستلزم انفساء الخاص بينهما
فالصواب ترك هذا الاستدلال ولاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متاعفة
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني في ماطر (قوله لانه داخل) اي الكراهة في
السمع داخل تحت عبارة معنى ان خلوص عنها (٩) يستلزم خلوص عنها
لانها داخل في مفهومه سطلانه في هسد (٣) ولعدم مساعدة الدليل اعني قوله
لظهور الخ لذلك ومقيد بخلوص عن امرائه يستلزم خلوص عن التناظر
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فيه ان الاستلزام مجموع لان مستشررات
واحلل ليست بعريين عدم احب جمعا الى التفسير والتمريض مع التناظر في الاول

٢ فالبحث عن هاتين المثلتين
يكون تبعيا في الصرف م
٧ عصام الدين في المولاه
حيث قال فان قلت ليس
الاجل بمجرد فصيح لان
المفرد قسم الموضوع
والموضوع هو الاجل لا
الاجل قلت اصل كل مفرد
موضوع عندهم الا انه همز
الاجل فان قلت لم لا يجوز
الشاعر فك الادغام وهو
جائز بشرط الاضطرار
اتفاقا وعند ابن حنبل من
اضطرار قلت الصراخ
مقيسة وغير مقيسة وكن
الادغام في الاجل غير مقيسة
والشاعر ليس من العرب
المر بانه بل ممن ليس له الفلك
فيما لم يسمع (المولاه عينه)
٩ لكون الغرابية اسم من
الكراهة تحققت م
٣ اذ لم يذكر في تفسير
الوحشية ما يدل عليها م

٢ أى الاعتراض بعدم
احتياج ذكر الفرية
والحالفة في تعريف الفصاحة
في المفرد غير موجه م
٨ هي الكلمة المشتقة على
تركيب ينفر الطبع عنه وهو
المر

ومخالفة القياس في الثاني على أن هذا الاعتراض (٢) غير موجه لأن الأصل ذكر
جميع أسباب الإحلال صريحا وترك الصريح بعضها يحتاج إلى توجيه ولم يظهر
وجه توصيف الفرية بالمفسرة بالوحشية فإنه ليس لها معنى صواها ثم
الوحشية معنى (٨) سوى الفرية كما مر (قوله مهور أخ) يعني أن الجرشي
أما من قبل الغريب الذي لا يكون كرهه على اسم فقيلا على الدوق المستقيم
أو من قبل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة
بقيد الخلوص من الفرية وإنما لم يحرم بها بكونه من القسم الثاني كما حرم فيما
بعد لعدم الاحتياج إليه في توجيه الطر وفي الفتح ميسر على أن الكراهة
لأزمة فرية حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوذة
وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكر الخلق والغريب قد لا يكون مكروها
وعدم الألفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل حديث (قوله وضعف
الح) أما الأول فلورود منع الأزمة على قوله والأعمال تحمل بالفصاحة وأما
الثاني فلا كون اللفظ من قبل الأصوات مما تعلق عليه الاداء وكون بعض
الكلمات مكروهة على اسم لا شبهة فيه سواء كان يمتنع من قبل الأصوات
أولا (قوله لأنه قد يعرض أم) يعني أن وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة
في اسم من أسباب الإحلال لجوار أن يمتنع من لسميه منع فكون ذلك مصفا
مع سبب الإحلال وما قبل أنه ذكر سابقا أن قرب محارح ليس سببا للثامر لوقوعه
في قوله تعالى (المأهه) لغواه أن ذكره هالك كان على وجه التأييد
للالتهات فلا يصرورود المنع عليه وكذا ما قبل به لا يصير تعريف الفصاحة
حينئذ جامعا لجوار أن يشتمل لفظ على أسباب الإحلال لفصاحة مع عروض
ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن فقهه بعد مع أنه لم يسمع ذلك لأن
الكلام في فصاحة المراد في ذاته وهي تنفي لوجود شيء من أسباب الإحلال وفي
ذكرتم الفصاحة بإحدى بواسطة التركيب فيجوز أن تكون الأسباب محالة حال
الأفراد دون التركيب انتهى منع وهو مركب مثلا (قوله حال من الصمير أخ)
ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خصوص كاشف مع فصاحتها ولا أن يكون
مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى (إن مع العسر يسرا) لأن مفردة الخلوص فصاحة
الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام إنما المعتبر أن يكون مقارنا
بفصاحة كلماته على أن نقول بالحذف والحد لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح
ولا يجوز أن يكون ظرفا لموا المخلوص لأنه يقتضي تعلق معنى الخلوص بها

ومعناها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير معنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات
بما ذكر أو خلوص الكلام بذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه
صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه لا يخفى أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة
وكلا المعينين باض كما لا يخفى (قوله أي خلوصه الخ) اشارة بهذا التفسير الى ان المراد
الخلوص المبيد مع الفصححة بناء على ان اخذ قيد العامل فلا يرد ما توهم من انه
يلزم ان يكون بمعنى الله خلق بدون بعيد فصحا فانه يصدق عليه انه حالص
بما ذكر (٣) حال كون كونه فصحة وهو حال انضمام بعيد اليه لان الخلوص
(٢) بعيد انضمام بعيد غير مخصوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا
من ان تلتفظ حال الانضمام غير التلطف حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا
بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعا به عدد الاداء (قوله لانه (٧) يستلزم الخ) بناء
على توجه النفي استبعاد من الخلوص الى التفرع المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع
في ذلك توجهه الى القيد سواء كان مقيدا في اول (قوله فافهم) اشارة الى ما نقل
عنه روح في الحاشية بقوله لا يقل هذا (٨) يعلم بالطريق الاول لانا نقول لو سلم
صحيحة كانت الكلمات شذوذا في الحروف مع ان مثله لا يقل في التعريفات واما اذا كانت
الكلمات غير فصحة ولا تفر في الحروف فيصدق التعريف (٤) واما ان جعلها
حالا من الكلمات بقي المصطلح بمن شذوذا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
انهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التفرع المقيد بفصاحة الكلمات
مخلا ان يكون عدم التفرع مع عدم فصاحته محلا وهو ظاهر فذكر فانه قد اطلعت
الكلام بعض الظن في هذه الحاشية راعى انه تدقيق (قوله ان يكون الخ) فانه
اذا كان التأليب بحذف المفعول المشتر وغير مشتهر كان فاسدا لا يصح (قوله
لفظا ومعنى) مشهور لفظ ومعنى وحكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى مبيع الاصطلاح
حكما ايضا (قوله معنى ما حصل الخ) احترز عن صورة الشارع اذا طلب الاول
الفاعل والثاني المفعول وعبثت اللسان نحو ضربني وضربت ردا فانه يصح
بالانفاق (قوله اشارة الخ) يعني ان لفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل
المتعدى لهما الدخول انفسه بهما في مفهومه حكما حار الاصطلاح قبل ان ذكر في صورة
المفعول لتصل به صير بعد عن التأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل لتصل به صير
المفعول المتأخر والحواف هما ورتساويا في اقتضاء الفعل ايهما الا ان اقتضاء
الفاعل مقدم في ملاحظة معينة على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ
بعد نسبة الصدور فكان معنى مقبدا في المرتبة فلا يلزم الاصطلاح قبل الذكر مطلقا

٣ على محط قولهم الكريم من
يسهو في حال مكنته فانه
صادق على الفقيه الذي
لا مكنته لكنه يستحق بحيث
اذا حصل له مكنته م
٢ يعني توجيه الشارح معنى
على رجوع القيد الى النفي
اي الخلوص فافهم م
٧ اي كون قوله مع فصاحتها
حالا من الكلمات في قوله
تفرع الكلمات يستلزم م
٨ اي عدم فصاحة الكلام
المشتمل على الكلمات الغير
الفصحة متعارف اول ما يعلم
بطريق الاول ما علم من
التعريف ان التفرع المقيد
مع فصاحة الكلمات محلل
لفصاحة م
٩ ولا يكون مانعا عن اختياره
فيفسد تعريف فصاحة
الكلام اذ في كل منهما وجود
شرط وقد شرط م

بمخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقضاءه انه على أشد فلا يظهر وجهه
 (قوله والواو للحال) لأنه المنسوق إلى المعنى ولو فقه قوله وحده فإنه حال
 ومشاركة الوري الشاعر مفهوم من لفظة معنى مع احتياج عطف على الصبر المستتر
 في أمده الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجرثة فلا يتعد الشرط والخزاة
 وإلى حل وهي على الاحتجاج زمانا فإن المشرك في المدح مستفادة من العطف
 وكلاهما خلاف الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لأن سحبه حجة وهذا لا ينافي
 ما مر من أن اشتغال القرآن على كلمة مثقلة على سبب بحر، فصاحة لا تبصر فصاحتها
 لو حود ما يمنع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث هاواوا كل كلمة مع صاحتها
 مقام ليس له مع أخرى (قوله أي كون الكلام مقدا الخ) فسر بذلك ليصير
 صفة للكلام محلا بمصاحبه معتبر، خصوصه ما كان كونه غير ظاهرا للدلالة صفة له
 بخلاف المصدر المبني للفاعل وأما الاعتراض بأن ما ذكره تفسير للعقد لا لتعقيد صير
 مدغم لأنه على تقدير كونه مصدرا ملبيا للمفعول يكون معناه المعقبة وهي عبارة
 عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير صاهر الدلالة فما ان يقال
 ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بمصدر انتهى الهيئة (٧) المترفة عليه
 أو يقال معنى على التسامع بناء على ظهور أن المراد حمله غير ظاهر الدلالة والظاهر أن
 هذا هو المصدر لا تصلاحي فلا يحتاج إلى جعله مصدرا معنيا للمفعول وإلى
 تكلم في صحة الحمل (قوله على المعنى المراد) فهذا المراد يتعد التعقيد عن العرابة
 فإنها كون العطف غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله حسن الخ) داخل في التعريف
 لأحرج المتشابه والصمد والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس حلال في النظم
 أو لا يقال بل لا راد المتكلم أحده المراد منه الحكم ومصاح على ما مر في محله
 وكلمة أما لمع اخلو ووجه انحصار موجب تنفد في احتليل الكلام أما ان
 يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد لاخل في حكم لأن فهم المعنى المطابق
 بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون صاهرا أو يراد غيره فلما
 أن لا يكون بين المعنى المطابق ودلالتنا المعنى لزوم وحتم لا يجر منه المراد أصلا
 فيكون فاسدا لا مقدا فإنه عرره عن عدم الظهور لأن عدم الدلالة وأما
 أن يكون اللزوم طاهرا قال كانت لفظة على عدم ردة معني المطابق ظاهرة
 فلا تعقد أصلا وإن كانت حمية ويكون للزوم خصا في نفسه أو لوجود الواسطة
 يحصل التعقيد لحال في الاقتب وما قيل أنه (٨) لو دخل قوله لحال في النظم
 في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد من شأنه لا يستعمل خلا

٧ أي كون الكلام مقدا
 وهو يعني كون الكلام غير
 ظاهر الدلالة على المعنى المراد
 فيصح الحمل فتأمل م
 ٨ لكن اعتراض عليه بأن
 التعقيد اللفظي إذا حصل
 باجتماع أمور يكون كل منها
 جاريا على القياس كيف
 يحترز بالصورة وسيصرح
 الشارح بأن ما يحترز به عن
 ضعف التأليف والتعقيد
 اللفظي هو الصور فإن قلت
 يجوز أن يكون كل منها
 جاريا على القياس ولا يكون
 مجموعها جاريا عليه فيصور
 أن يحترز عنه بالصورة قلت
 على هذا يكون ذكر ضعف
 التأليف معينا من ذكر
 التعقيد اللفظي لأنه حينئذ
 يكون محالاً لما ثبت عندهم
 من القواعد ومنه ههنا
 قبل الأولى أن ذكر التعقيد
 اللفظي بعد ذكر ضعف
 التأليف يخص بعض بعد التعميم
 وستعرف جوابه في آخر
 المقدمة (حسن جلبي)

في النظم مما لا يقو به عاقل لأن انحصار موجب التعقيد في الخليل يقتضي دخول
 الاحتجاج المذكور في حسن نظم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف أولا
 (قوله بان لا يكون ترتيب لاصطاح) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ
 على وفق ترتيب المعاني في اسهل الامور سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني
 متسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية
 علم المعاني والبيان والخلل به يشمل لتعقيد المصوى والخطأ في تأدية المعنى (قوله
 بسبب تقديم (٦) قوله جبر) ذكرهم اشارة الى كون كل منهما مستغلا بالاخلال
 وان كان كل منهما مستغلا بآخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما
 خلاف الاولى والاصل (قوله قد ذكر ضعف التسايف الخ) كما زعم الخليل
 فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد
 بالثبوت وبوجود التعقيد بدون لضعف في صورة احتجاج امور كل منها شامع
 الاستعمال ويحتمل كما في بيت المرزوقي (قوله اي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب
 الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان حته) فماتلة الملك مع
 المدح جاء من قوله بحكم ولقد اخلل في الخ (قوله ظهر بالتأمل الخ) يدل
 على ان المرص (٩) ثقي في ياتله احدو مقاربه وهذا بعيد في ان يكون المماثل
 له حياية اربه او يتعكس وهذا في بعض احوال مدافع لاقتضائه وحوادث المماثل
 والمقارب مع عدمه ويعتبر الى ان يدل هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه
 وكفى بهذا قلعا انتهى اي ما بين يدي عن النوحية الاول في المقارب من المماثل
 ونفي المماثل من المقارب عن الثاني وذلك ليس مقصود ولا مستلزم له وهذا
 المقاد متدافع لاقتضائه وحوادث المماثل والمقارب بناء على ان مقاد كلمة مانى الحكم
 لا يلقى المحكوم عليه سواء كان استغناء او صوف والصفة معا او مانى
 الصفة او مانى الصوف وقصده عدم وحوادث المماثل على التوجيه الاول
 لان الحكم مانى المقارب سلم الحكم مانى المماثل بالطريق الاولى وعدم
 وحوادث المقارب عن النوحية الثاني يصح استثناء مملكا عن مقاربه وليس
 منى التدافع كون مقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير
 صحيح في عدمه نأى عنه مرة الشرح حيث عطف مقاربه على ياتله وصطف
 المقارب على المماثل ومفيد (٧) انه يوم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح
 الاستثناء لانه يستلزم ان يكون للمملك ممثلا غير مقارب ومقاربا غير ممثلا فانه يتضح
 لو كان مملكا مستثنى من الحكم استبعد من قوله وما مثله حتى يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم الالفاظ تقديم
 عن محل الاصل السدى
 يقتضيه ترتيب المعاني
 وتأخير عن ذلك اصل
 وهما لا يجتمعان قطعا
 فليس احدهما مغنيا عن
 الآخر على ان التأخير من
 لوازم التقديم (حسن جلي
 ٩ غرض الشاعر الفردق
 من اراد هذا البيت نفي انه
 ياتله الخ م
 ٧ حيث قال ربما يافتق فيه
 بان المقارب من الشيء
 ما يكون قريبا منه لا ما يكون
 مثله فلا قلق في التوجيهين
 لصحة نفي المقارب من المماثل
 وعكسه ويحجب بان الاستثناء
 لا يصح حيث لا يقتضيه ان
 يكون للمملك ممثلا ومقاربا
 غير ممثلا على انه لا شبهة في
 ان المقصود نفي المماثل
 للمدح ونفي المماثل عن
 المقارب وعكسه لا يفيد من
 هذا المقصود شيئا هذا (انتهى
 كلام حسن جلي بعبه)

مستثنى من حتى يقاربه فلا (قوله يدل من شبه الخ) من الكل اورد لا فائدة بقى
المقارنة الذى هو اهم بعدى المثلثة (قوله ي لا يكون طاهر الدلالة الخ) اى
لا يكون الكلام طاهر الدلالة على امر د ع ب مع حسن حصل فى انتقال دعه
من المعنى المعنوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة القوارم العدة على ما فى انقاس
من ان التعقيد المعنوى فى الكلام هو ان يصير صاحبه فكره فى منصرفه وبشك
طريقك الى المعنى ويوعر مدهت نحوه حتى يقسم فكره ويشعب ظك الى
ان لا تدري من اين توصل وماى طرف معاه يتحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة
ذهن المتكلم وتأول قوله وذلك الخلل يكون لا اراد الخ فانه يظهر ذلك ما اراد
القوارم الخ (قوله القوارم) اى حسن للارم وحركات ومتعددا ما هى ان الجمع
المعرف باللام اما استحتمل ارادة الاستعراق منه يحمل على الحسن محاركا فى قوله
فعالى (لا يحل لثالباء) وكذا فى قوله الوسائط اى حسن الواسطة المتصفة بالكثرة
بان يكون ما فوق الواحد وانما قد للارم بالعد والواسطة بالكثرة لان للارم القريب
قليل نفى ر و م ولد اذهب الامام لراى الى ان كل لارم قريب بنو كذا اذا كان واسطة
واحدة فتخصيص القوارم العدة المقطرة الى الواسطة لانه اعطى واكوى المثال
المذكور من هذا القيل ولله احسن القوارم العدة والا فهد يكون الحما بسبب
ايراد المردوم و ارادة الارم العدة المنع الى الوسائط وان اراد بالقوارم مصدح
علم المعنى والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل تعبئة لا حرك يكون لارم للآخر
صدمه وان كان اخص منه كذا فى شرح المفاتيح للعلامة و انما يغفل لاراد الملزومات
ويكون المراد المردوم فى الدهن كذهب اليه مصنف فثبت جمع صور الاتصال
ومن المردوم الى الارم ومن الارم الى المردوم فان للارم م لم يكن مردوم فى الدهن
لا يمكن الاتصال منه لان الاتصال من المردوم نذهى الى لارم الذهبى طريق
واضح لا يكون فيه خفا (قوله عنكم) متعلق بعد لانه ر والافل منكم فاعنى
بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا رضى نفسة طلب العدة ان در المحسوب فضلا
عن نفسه (قوله كذا به عايلرم الخ) اى جعل لكاه كسفة عن اخر لارم البكام يلزم
الخرى عرفا وعقلا فان اصادة غير الملايم توجب توحه اروح الى غيب ويصدمه
تخار يصير ماء عند الوصول الى الدمع ويحترق من طريق العين لانه يستعمل
السكب فى الفراق للارم م بينهما وجعل الفرق كسبة عن الخر على ما قبل فانه
ارتكاب خلاف ما فى العبارة من غير ضرورة (قوله ولكه خطا) فى الاصحاح
ان اراد ان يكنى عايلرمه دوام التلاقى من الضرور بالحدود فانه ان الحدود خلوا العين

٣ فلا يردان عدم ظهور
الدلالة بسبب للخلل فى انتقال
دهن السامع لا العكس
ع

من الكفاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه وإخفاً لأن الجود خلوا العين من البكاء
في حال إرادة الكفاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل
أنه يستفاد منه أن هذه كناية خاصة بناء على أنه ظن معنى الجود ما ليس معناه
وإنه معناه لا ينقل منه إلى المسرة أصلاً وإنما ينقل منه إلى البخل فالبخل مثال المحلل
في الانتقال لا لتعقيد لاحده لأنه لا انفصال فيه إلى المراد أصلاً لأنه غير ظاهر فالمراد
بقول الشارح رحمه الله ونكه اسماً الخطأ في نفس الأمر بإقتضاد المصنف
رحمه الله لا الخطأ في نظر السمع لاشتغالها على التعقيد على ما وهم لعدم مساهمة
الدليل وعدم مطابقتها في لا يحتاج ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف
رحمه الله على غيره أورد عليه أنه لا يسر له الانتقال فيه أصلاً حتى يكون خطأ
لم لا يجوز أن يكون الجود مستعملاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها
مادة وإن كان يفتك بها في بعض الأحيان وإجاب ما هذا التوحيد فيفتح الكلام
ويخرج من طلال إرادة مسرة عن الجود ولا يخرج من التعقيد المعنى لعملاً
القربة الدالة على استعماله في مطلق الخلو وخفا الروم بين مطلق الخلو
والمسرة لتحقيق كل منهما دون الآخر فكيف مثل التعقيد المعنى للحلل في الانتقال
بإيراد التوارم العدة المعقولة إلى التوارم مع جهة القربة لأن الجود في الأصل صد
البيان استعمال في يخلو أي من المدح حال إرادة الكفاء ثم استعمال في مطلق
خلوا العين ثم كنى به عن أسرته فقول المصنف صكقول الآخر متعلق بقوله
وأما في الانتقال على تقرير مصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الحلل يكون
لا إيراد التوارم البعيدة أعني تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يضبط
هذا الكلام (قوله من المرح والسرور) في تاج السهيق السرور والمسرة والمسرة
(٦) شادمان كردن فالمراد هما الحاصل والمصدر أي شادمان (قوله فان
الانتقال الخ) لما مر فتأمل مع خلوا عين من المدح حال إرادة الكفاء فان الانتقال
منه إلى الحلل المدح لا إلى ماقصده الثغر من السرور لأنه إنما يصح أو كان معنى
الجود مطلق الخلو قد كرر ما ينقل منه إليه لاظهار عدم الانتقال إلى ماقصده
لأن عدم الانتقال إلى ماقصده مع وجود العلاقة لأجل ظهور الانتقال إلى معنى
آخر ولا للإشارة إلى أن المدح ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين
الاعطاء والمقصود على ما تنق عليه التوارم فانه يخالف لما في الإيضاح (٧) ولما
ذكره الشارح من ذلك أحسن يكون بإيراد التوارم العدة الخ ويرد عليه أنه
أن نصب القربة العدة على تعيين مراد ظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ أورد عليه أن الصواب
تدليل المسرة بالسرور
لأن المسرة مصدر متعد
البتة يقال سره مسرة وأما
السرور فيصحي لأر ما يصح كما
يشهد به تتبع كتب اللغة
(حسن جلبي) وإيراد المحشى
الجواب عن أصل هذا
الإيراد مع قطع النظر عن
جواب الساترين في هذا
المقام وأنى بما ترى فافهم
والعلامات الفرح والسرور
الذي هو أثر المسرة منه
٧ لأن المستفاد منه أنه لا ينقل
إلى المقصود أصلاً

منه

والمقصود وان لم يصب كان عدم الانتقال بواسطة حرف قريبة لا ظهور معنى آخر (قوله لا الى مقصده الخ) قيل يجه عليه رمد كره في صدر البيت من قصد الحزن بالكسب قريبة واضحة على الحق فلا خلل في الانتفاء وليس شئ لا نصب العربية يكون بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال (قوله واما الكلام الخ) دفع لما ورد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان حاليًا عن التعقيد بل مقدرًا مع ظهور دلالة على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان ٢) اراد به الاعراض سى يصاح بها الكلام كفى الشئ والاسكار والخصر لا المعنى المحمدي والكسب حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي يس له معنى محمدي او كذا في ساقطًا عن درجة الاختيار على ما فهم (قوله فعد) هذا شارة الى ان السبب للاستفقال (قوله لا يدخل الخ) فيكون نكيب معطوفا على ساطب (قوله اكس عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف) حيث جعل مادة الزمى والاحوار ذلك وحين سكب الدموع معنويًا بدوام عليه لينظن الدهر الخ ومن اين هذا كذا فعل منه (قوله وهو ذكر اللى الخ) لان الكره (٩) الرجوع والتكرار الارجاع فهو محتمل في كراهي ثاب وبه كره ثالثا تحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كثره ~~التي هي كراهي~~ (قوله الوحدة) بذكر المردوم واردة اللارم (قوله و اراد بها الخ) يريد ان يسمح في الاصل انعم في القاموس مع كس سجما وساحة تام اسمع في قوله فرس سوح وساخ بمعنى شدة العدو وانسب عليها فلهذا اراد بها هو المعنى اساني نكبه روى فيه معنى الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سوح تعدو به اليدين كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاصافي في ان لها حيا عظيمة ولا تظهر حسنة الجري لتعملها صمير الفرس المؤتمت العمامي ووجه لذكر تأويله باخيل (قوله وهي ارض الخ) في الصحاح الجدل الجارة والجدل مفتوح النون وكسر الدال الموضع ذوا الجارة قد ذكره الشارح وجه الله لا يوفقه لا ينكسب به بان لمراد على التجوز بذكر الحال واردة المح او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لصورة الشعر ومقابل الفاصل الاسفرائي من ان الجدل مفتوح وكسر الدال ونضم طيم وقم النون وكسر الدال الموضع الذي يحتج به الجارة فوجب ان يجعل أحمل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشهر نصيفه فخطب من تصحيحه عدرة القاموس

٢ اقول ان يريد بالمعنى الثاني هذا الاعراض لا يكون الجواب موجهًا اد بناء السؤال على حلاء من المعنى المحمدي والكسب وذلك كما يتحقق في ضمن الحلاء عن المعنى الثاني بمعنى الاعراض التي يصاح لها الكلام كذلك يتحقق في ضمن عدمه ايضا بل الحق ان المراد بالمعنى الثاني معنى الكسب والمحاري لتكون الجواب موجهًا لكن يرد عليه ماورده المورد فتأمل

عد

٩ اعترض الشارحون بان التكرار ذكر الشئ مرتين فانكرار هو مجموع الدكرين والبيت الذي اوردته المص مشتمل على الذكر ثلاث مرات ولا يتحقق بمجرد ثلاث الدكر تعدد التكرار فصلا من تكرره فاجاب بما ترى

فاهم م

حيث وقع فيه جحدل ككسر ما يقفه الرجل من الحجارة ويكسر لدال وكهبط
 الموضع الذي يجتمع فيه حجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر سينه المضارع بالياء الجارة
 وعطف كهبط عليه وحسن تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا
 في الصحيح) اشارة الى ما ذكره ان الروي من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد وتسمعين
 صوتها خلاصا لتسمعين لهمة وفي انحصار انه غير صحيح فقلنا ووجهه انه اذا كانت
 الحمامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا الجمع فانه يخل بالسمع
 اللهم الا ان يجعل الجمع محورا عن النشاط مع حقا القرينة عليه ولا يمكن جعله كتابة
 لا تمنع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق
 بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله (٩) وفيه نظر بقوله الاول
 انها ان ادت الى الثقل فذه دخلت تحت التامر والاملا تمل بالفصاحة ان الشرطية
 الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد
 بالوقوف في الحديث ونقول الشيخ عبد القاهر فلما احتجنا فاردنا وقولا (قوله قال
 الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول نوطه للمول الثاني المورد لتأييد الظروية
 اشارة الى ما حد من شرط الخلو من تنوع الاصناف (قوله قال الصاحب)
 اي ابو القاسم اسمعيل بن هبة الملقب بالصاحب استاد الشيخ عبد القاهر (قوله
 المتداخلة) بعضها في غير اسم تنويلة كاتب او معاملة (قوله تستعمل في الحديث)
 اد المقصود منه ان لم يرد لا يظن اقيحة ادخل فيه لانه يحصل اذ لم لفظا ومعنى
 (قوله في حجارة روى) هذه المصحة المكسورة والياء الثانية من تحت ومساها الفناء
 والكلام على اعمد اي حجارة في تلحة وروى بالحاء المصحة المفتوحة والياء الموحدة
 ومعناه الارض لرحوه ونقصود من التقديرين دم عليه من حجارة لعدم الجمع (قوله
 من الاستكرام) اي استكره الفوق السليم ان لا يكون مؤديا الى الثقل (قوله ومعه
 الاطراد) وهو يؤول في سبب المدح وعبره على ترتيب الولادة من غير مكلف
 في السبت (قوله وما اورد المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاصراض الآتي اي
 ما اورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو انه كور صافا بقوله قال الشيخ
 الى قوله ومعه الاطراد من حيث انه اورد من غير ان المصنف رحمه الله جعل الخ
 وكذا اصحار في المعطوفين لا تبين راجع الى ان مصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان
 المصنف رحمه الله ورد في الكلام بقوله من الشيخ مستشهد لوجه الظرو في قوله يا علي
 من حجارة من عارة صافا غير مترتبين فيعلم انه اراد بتتابع الاصناف مافوق الواحد
 اعم من ان يكون بينهما من ولا ولاشت ان تتابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما (قوله من اشترط ذلك) اي اخلو من
 كثرة التكرار وتتابع الاصافات (قوله كما في اليثيين) المذكورين في المتن (قوله
 والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد بالشرطية لثمة (قوله هما اصناف
 اوحيا الخ) يعنى ان السؤال المذكور كلام على لسد الاحتمال بوجود سد آخر
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتبع الاصافات المتزنة (قوله
 متقاربا المفهوم الا ان الخ) عدم العادة متعارفة في محو رت العلم وتوجيهه ان
 كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بما لا يعتبر وليست استندراكية
 على ما هو (قوله ما عدا عروضة) اي حصوله في شئ آخر والهيئة باعتبار
 حصوله في شئ (قوله الثانية في الحمل) فيه انه يخرج لاصوات لانها اما آية
 اورمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان الفيد في حيز اي بعيد عموم (قوله الكيفيات
 المفتضية للصفة) وهى الكيفيات المختصة بالكميات او نسبة وهى الكيفيات
 العارضة للاعراض السببية (قوله بواسطة اقضاء محبة) اي مرسومها على
 اقتضاها للقيمة والنسبة تبعية محلها لالذات فاقترن بها هو اقتضاء الحمل
 لما قيل انه لا اقتضاء لها بل قول للقيمة والنسبة وهما (قوله والاعراض الخ)
 وجه الحس ما في لفظ الهيئة والعادة من الخطأ وان النقطة والوحدة وارتدنا على
 تعريف القدماء وان الحركة ~~ك~~ ان حصلت من الكيفيات فلا وسع لا حرجا وان
 جعلت من الاين فقد حرجت موله لا تقتضى نسبة ور جعلت من الكم هو
 خارج بقوله لا تقتضى قيمة وكذا الفعل والاعراض خارج بقوله لا تقتضى نسبة
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضى قيمة لانه نوع من كم (ا) كذا نقل عنه
 رحمه الله تعالى والخاص في الهيئة والعادة مائسة الى لفظ عرض لا به حقا
 في مذهبهم وورد بالوحدة (٧) والنقطة على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور
 (٤) وعدم دخولهما في لكيف بناء على انهما ليسا داخيتين في شئ من اقسامه
 الاربعة واخرج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقولات كما هو
 مذهب البعض وخروج الفعل والاعمال والزمان بقيد مذكور بعد لا ياتي
 خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل خارج مخرجهم لا كنهه بالاحير اولى
 وبهذا اتضح ان مذكره وجه الاحسية لا وجه الحس (قوله لا يوقف تصور
 الخ) احتراز عن الاعراض السببية فان تصورهما يوقف على تصور العبر والمراد
 بالعبير الامر خارج لانه المتبادر الى الذهن لالاخر ليس عن الكل ولا غيره
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للمحكم انما حرجي ومعنى

٨ يريدان قيد قارة مستغنى
 عنه بل فاسد لا خراج
 الاصوات فافهم م
 ٧ هي كون الشئ بحيث
 لا ينقسم الى امور متشاركة
 في تمام ذاته م
 ٤ وهو مذهب من يحملها
 من الاعراض ويخرجها
 من الكم بل من المقولات
 اتسع قائلا اما لم تحصر
 الاجناس فيها بل الاجناس
 العالية وهما ليسا من
 الاجناس لما تحتها م

والمراد بالكيفية المكتسبة
الكيفية المعلومة المكتسبة
لا العلم النظري الذي من
مقولة الكيف لانه لا يتصور
القض به اذ لا يقال تصور
العلم المكتسب يتوقف على
القول الشارح بل المتوقف
عليه نفس العلم لا تصوره
فأمل م
٨ فالاختصاص اصافي اي
بالنسبة الى الجادات وعلى
الثاني بالنسبة الى الجادات
والنباتات فلا يرد ان بعض
الكيفيات كالعلم والارادة
ثابتة لمجرد ذاتها والواجب
على ان القائل يشوتها
لواجب والجردات لم يجعلها
مدرجة في جنس الكيف
والعرض (حسن جلبي)

التوقف ان لا يمكن التصور بدون اصل فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورهما
يتوقف على تصور اجزائهما لاعلى امر خارج وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد
والرسم اذ لا يتوقف فيها معنى عدم امكان التصور بدونها لامكان حصولها
بالداهة لكن يرد عيب هذا يتم في سوى الاصاغة على تقدير ان تكون
النسبة جراً من مفهومها وهو مجموع قائمها في المشهور مقولات معروضة للنسبة
وتصور المروض لا يتوقف على تصور المعارض قبل العرض مأخوذ في تعريف
الكيف وتصوره متوقف على تصور الغير اذ هو الموقوف في موضوع واجب
بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه
توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي النسبة اراد قول القسمة الوهمية ليخرج الكم
قائه يقتضي قولها وقوله والاقسمة ليخرج الوحدة والقطعة فانهما يقتضيان
الاقسمة وقوله في محله صرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمضى لا يقتضي
القسمة والاقسمة حال كونه في محله وفائدة هذا ان قد اشارت الى ان عدم اقتضائه
القسمة والاقسمة ليس راجعاً الى تصورهما حال التوقف بل باعتبار الوجود
والالم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة والاقسمة في الذهن ضرورة ان تصورهما
لا يستلزم تصور القسمة والاقسمة بهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا
اعني قد لا يثبت تحت وقوله انقضاء اول اي ذاتاً قد لعدم اقتضائه القسمة
صرح به في شرح الملخص فذكره ليدل على الكيف الذي يقتضي القسمة لكن
لانما كالعلم بالسيطرة الحقيق قائه بعضى الانقسام لكن لانما ان نسب متعلقه
وقيل انه يريد لاقتضاء محله وفائدة في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج لكيفيات
المقتضية للقسمة بسبب عروضها للكميات كاللباص اعم ثم بالسطح او بسبب
عروض الكميات لها كالحسين المتعلقين بالمعروفين قائمهما يقتضيان القسمة لكن
لانما ان نسب الكميات المعارضة للمعروضة وفيه انه لا يقتضاء محله وانما
هو قول القسمة كالتسمية وامامنا قبل ان العلم الواحد او العليين لا يقتضيان القسمة
والاقسمة في محلهما اعني من مع قوله في محله لاحاجة الى قوله اولاً قائماً يرد
لو كان قوله في محله متعلقاً بالنسبة والاقسمة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا
عدم انقسامه وهو فاسد واللام يخرج العطف مع انه جعله وجداً الاحدية (قوله ان
اختصت بدوات الامس) اي ان اختصت (٨) من بين الاحسام المنصرفة
بدوات الانس مطلقاً ان قدا بوجود الصحة والمرص في البت او الانس الحيوانية
ان قوله في محله (قوله في باب الخ) لم يقض احتراز عن الفصاحة الغير الراضية

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك لعد ملكة لحصل الاحتراز
عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستعراق دصاحب فصاحة أخبر بإضافة
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله شعاره الخ) أي شعار
بهذه الفائدة لأنه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يبرأ من قيد الاقتدار حينئذ
للمنفصلة من خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان مع) أي ليس
المراد أن يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً في الحالتين دون بعبر كما هو الظاهر
فإنه ما طرأ لأن معنى يعبر بالأحلاق أي يعبر في زمان من الأزمنة لا بشرط بوصف أي يعبر
مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً في الحالتين من أراد أنه يسمى فصيحاً
حاله كونه من ينطق في الجملة وحالة كونه من لا ينطق أصلاً وهو تمييز بينكلام باعتبار
أمراده لا تمييز له باعتبار حاله (قوله لا يختص من ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك
لأنه لا يكون للام في المقصود حينئذ للاستعراق أدلة معني بقوله يعبر في وقت ما
عن كل ما يتعلق بقصده بلفظ فصيح بل يختص بالمراد من أن لا يصدق على من
ينطق بمقصوده فصلاً عن أن يختص به أن لا يصدق عليه بغير من كل مقصود يرد
عليه بلفظ فصيح (قوله لأن اللام الخ) أما المعنى فعدم العهد بخارجي وعدم فريسة
المعصية المطلقة وعدم صحة الحكم على الخس من حيث هو وأما معنى فأنه لو لا
الاستعراق لزم أن يقع إطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض
المقصد كالدخول ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالعدم (قوله أي كل ما وقع عليه قصد
المتكلم) أن يريد المقصود بمقصود المتكلم فالاستعراق يحقق وأن أخرى على إطلاقه
فهو صريح في أن المبادىء من التعريف من كل مقصود وكل مقصود يعبر كما في جمع الأفعال الصالحة
وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي من وقوع المقصد في أي زمن كان لما تقرر
أن صريح الأفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث مجرد عن زمان صريح به
الفصل الثاني في حواشيه على القواعد الصيغية في تعريف كلمة بالمعنى الملكة يقتدر
بها على التعبير عن كل ما يتعلق بقصده في وقت ما سواء كان تلك الملكة حسيّة أو كسبية
ويعلم وجودها بطريق الخدس (٨) من التعريفات صنفه بوجهين من غير كلفة
كأن يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله هو صراح) لأن مثل هذا الكلام
يقال في مقام بيان رجحان بعض القبول على بعض وترجيح بعضي صحة آيات كل
منهما ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بل قد بلغ لأن السلافة ليست بشرط في فصاحة
المتكلم وما قيل أن قولهم قال هذا لك يقتضي تحصاره فيه فيكون علة عدم
القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فإن عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق أصلاً

م

٨ الخدس هو معرفة

الانتقال من المبادئ إلى

المطالب ويقابله الفكر فأنه

حركة نحو المبادئ

ورجوعها عنها إلى المطالب

فلا بد فيه من حركتين

مختلفتين الخدس أدلة حركة

فيه أصلاً ولا انتقال بحركة

فإن الحركة تدبر بحجة الوجود

والخدس دفعي م

اشمول ابصاعه حركه فيه ان اقتضاه للاختصار بموج والقول بان الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الادراك الخ) اي اذا كانت هذه الصدقات راسخة في محبتها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لانسم ان هذه اسباب) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء (قوله مطابقتها مقتضى الحق) اي مطابقتها لمجمع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاعة كلام الباري تعالى لان يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم او الخطاب (قوله مقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بان الشارح رحمه الله دون كليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان اذ قد تحقق البلاعة في الكلام بدون رعاية كليات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدبا لمعنى دلالات وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوصوح والحقا ثم اذا ادى الى دلالات عينية مختلفة بالوصوح والحقا لابد فيه من رعاية كمية الدلالة ابصارا كما ستعرفه فلا يبرر ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشربه كلام الشارح رحمه الله بل اعلم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان فانه لابد في البلاعة من رعايتها ليس بشيء كمية وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كليات دلالة اللفظ (قوله اي الى ان يعتبر الخ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والعقد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبل اللفظ ولذا اورد كلمة مع (٧) دور في الوهم للخرقة (قوله خصوصية) في القاموس حصه بالشيء خصوصيا وخصوصية وجمع وخصيصي وجمع وخصبة وتخصبة فصلة فهي والمراد الامر المختص بحمله من المصدر بمالعة لادكره المنطوق في تحقيقها كلها حركات (قوله وهو مقتضى الحال) اي تلك الخصوصية والتدبير باعتبار الحر ولا كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال فده مريها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما وفيه شارة بان في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التكبر والاعلاق الخ وقولهم واماد كره فلكننا وحده لكذا واماد ما سيجي من به عار من الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلفرض يدعو الى ذلك كما سيجي (قوله ومعنى مطابقتها الخ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح متفقين (قوله فان البلاعة الخ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذي

يؤدي به اصل المراد

لتحقيق البلاغة لا انه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ
 المتكلم في تأدية المعنى حد له اختصاص بنوعية خواص التركيب حفظها وإيراد
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو) مقتضى الحال الخ
 انقصود من هذا الكلام بان تعدد مراتب البلاغة لينيب به ما سيجي من ان
 ارتفع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان به طرفين اعلى واسفل
 (قوله متعوتة) اي بحسب الاختصاص لأم حيث الذات لا يرد عليه ان اختلاف
 المفتضى لاستلزام اختلاف المفتضى ان قد يقتضي امور كثيرة شينا واحدا ولذا
 يترك خصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله «معتبر توهم كونه الخ») فهذا
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم احد فكما تصار ان
 بهذا الاعتبار متعديان في القدر المشترك وهو الامر الذي الى اخصر الخصوصية
 في الكلام فيكونان متقاربان في مفهوم وليس هذا ببالوجه التسمية حتى يردان وجه
 التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التصار في مفهوم بسببها ووجه ذلك
 التوهم انطابق المفتضى بالامر الداعي انطبق الرسمى والمتمكن بالمرس والمكان
 (قوله وايضا المقام بصر اصاحته الخ) ولذا اجماع المصنفين حجه فلم المقامات على
 الاحوال فان تماوتها ظاهر في تفاوت ما اصبحت اليه اعني المفتضى بخلاف تفاوت
 الاحوال ولا يثبت على اتحاد المقام والخاص (قوله «معد الخ») تعريض على قوله
 ان مقامات الكلام متفاوتة (قوله «ضرورة الخ») في هذه المقدمة ضرورة
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتراض الخ) اي الامر المعتر
 اللائق وهو الخصوصية التي هي من مقتضى لعدم لا ان الحكم عليه بالتعابر
 اذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري لاحدا وبه بخلاف ما اذا لوحظ
 من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معصوف على قوله فقد
 تفاوتت المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بالصفة به اليه الذي اعني تفاوت
 مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله
 فان المقامات الخ اي اجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تصنيفها او تكله
 ثم رائدة واما القول انه معطوف على منوهم دوهم لانه (قوله مقتضيات
 الاحوال) اي اكثرها فان بعضها مما يتعلق بمسألة كوقوف اخر موقع الانشاء
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستهزاء التي ليست جزءا من الجملة كما ذكرنا تحت
 الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على
 ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا بوجهه الذي يمنع تحطه به ليعبر ان صافية

المقام الى التكبير وغيره معناه ، تقدم باسمه التكبير ليدخل فيه المحسبات وانما اطلق
عنه المفتضى لان احسن كالمفتضى في نظر البلغ (قوله كما يصح) جملة معترضة
بين المتأخر والخبر في رضى لكاف الذى تدخل على ماله من ثلثة احدها
تشبيه مصمون بجمعة بمصمون اخرى وليس لها حيث منسحق من العمل او شبهه
لانها لا تجر وانسحق بما يصب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال
الاحفش في قوله تعالى (كما رسلنا فيكم رسولا) اى لما ارسلنا فيكم (قوله اما
ان يكون مختصا باجراء الجملة) الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على
المنصور هذه لكن شائع في استعمال دخوله على المنصور فالمعنى ان لا يتجاوز
اجراء الجملة (٢) ملا عن ذلك الاعتبار فلا ينافى تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى
اجراء الجملة فاندفع . فن ان ريد بالجره اخرى المصطلح وهو الذى يعتبر في انعقاد
الجملة خرج المنصور ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا يخصص في الاسناد
والسند اليه والسند لانا نريد الاول والمقصود قصر الاجراء على تلك الاحوال
لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجحة الى المعول ونحوه احوال
للسند او السند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف
والاثبات ليس خاصا باجراء الجملة ما من (قوله اما الى نفس الاسناد)
كون الاسناد جرا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ ام باعتبار
اكثر اجزائها او باعتبار ان لدن على الاسناد ملحوظة اما صالحة كالاغراب او تعبا
كاهية الدية عليه ونحوه هم جعل الاسناد شرطاً لجملة فلو اراد اجراء الجملة اعم
من الاجراء وما في حكمها بما لا ينفك الجملة بدونه (قوله تا كذا واحدا الخ)
تفصيل لقوله وحواء (قوله مخصوص) صفة لقوله مسكرا (قوله محسونا) خبر
بعد خبر لقوله لكونه وكذا بعده (قوله على السند اليه) اى الذى اسند اليه
وهو السند فصيغة السند مسند الى تصغير استر اراجع الى الوصول لاني الظرف
الذى بعده وانما لم يقل على السند مع انه اظهر واحصر لمحافظة قوله كما ذكر
فان اسناد من هذه الصارة هو المدكور بعينه طو قال السند لا يصح الا باعتبار
تدليل لفظ مسند بالسند ليد بخلاف ما اذا قال السند اليه فانه صحيح وان كان لفظ
السند في كل من اقدمين بمعنى مدبر لآخر (قوله كونه مفردا) الاراد في السند
مقتضى الحد مع قطع نضر عن كونه فعلا او غيره بخلاف اراد السند اليه فانه
ما يتعلق به هرة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجح الله زائدا على مد كرى السند
اليه بشبهه على ذلك ارادهم الافراد في مباحث السند دون السند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء
ان اريد بها الاجزاء المصطلح
عليها وهي التي يعتبر في انعقاد
اصل الجملة خرج منها المنصور
ونحوه وان اريد اعم منها لما
تخصص في الاسناد والسند
كما ذكره انتهى
(حسن جلبي)

فما قبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرى ان كونه مفردا غير فصل يكون
في المسد اليه ايضا ليس شئ (٧) (قوله مفيدا متعلق) انتمنى انما يكون الفعل
وشبهه بعد انسابه الى الفاعل ففي قوله الضرب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب
المستند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تفيدته عؤ كذا واداة
فصر) ناظر الى الحكم والتعلق او منع ناظر الى المسد به والمسد متعلقه او شرط
ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت واني التعلق
نحو ان ضربت زيدا ضربت ك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسد وقوله
او مفعول بزيد الاول (قوله اي خلاف كل مها) بعد وجود التحلف بينهما
فانفع ما تحريفه الناظرون من انه يقتضي ان يابى مقدم كل واحد من المذكورات
لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه الصارعة دونه شرط
القائد واسما قبل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لا يصح في الكل الافرادى
وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان صدر المصنف اليه بمنع كل جمعا مرفعا الى مقام
كل الامور المذكورة يابى مقام خلاف كل تصحيح التوزيع ويكون التعيين موكولا
الى السامع وكذا ما قبل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدع الاشكال لوجوه صير نفسه
الى كل (٩) (قوله وقد اشار الى) المقصود من بناء هذا الكلام حله فانه قد اشبه
على شراح المصباح (قوله من مقام الاول الخ) جعل الخطيب مقتضى المقام
متابعة لما في المصباح حيث قال وكذا مقام الكلام مع ذلك يعبر مقام الكلام مع
الغنى فالمراد بالخطاب ما هو مطلوبه سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتق
عليها والمقام الداعى اليها هو اندك اوة والصوة بشير به قوله فان الذي انج فحينئذ
كلمة كذا اشارة الى الايجار ولك ان يجعلها اشارة الى مقدمه فيكون خطاب الذي
عبارة عن المقام والخطاب معناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتق عليها
وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان يقتضى
لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الذي لا نفس يدكاه وعلى التقديرين اضافة
الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وقصده ما تقدم لكونه باعتبار قوة
الادراك وغير مختص بجملة او حرثها فان التنبيه على ضرورة سامع او طائفة يحصل
بجرم الجملة ايضا كما سيجي (٢) ومقبل قصده لان هذا يعتبر اعيروا مقوله باعتبار
فلس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما تتحقق في نفس الكلام والمقامات اعني
الدواعي الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) بما قل الانسب
لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايما للقرب بهما وما قبل ان يذهب عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة
على اعتباراته م
٩ حيث قل ظاهر الصارعة
مشعرة بان الضمير في
خلافه الى كل المذكور
سائما الا انه يستدعى كون
مقام التنكير مبانيا لمقام
خلاف التقديم وفساده
ظاهر فانصواب ان يقال
اي خلاف نفسه الا انه
تساع في الصارعة فغير من
خلاف نفسه بخلاف كل
منها فافهم (حسن جلبي)
٢ في بحث المسد اليه في
قوله اما حذفه الخ او للتنبيه
على خطائ السامع واما
ذكره فللتنبيه على غباوته

وخصوصا فهو اتفق شاي بينهما ان الذكاء بالتسبب الى اكتساب الاراء
والافكار والفظة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع انفي) فيه اشارة (٧) الى
انه في موقعه لان الخطاب يذوت باعتبار فهم المحط ما رده عليه وعدمه لا باعتبار
اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وعائتها الخدس القويم فلا يفي
ما في شرح الاشراف من ان الذكاء حودة الخدس وصفا للذهن (قوله مع
صاحتها) في شرح الفتح لا شارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما
عليه اعني لكل كلمة او بمصرح بحروف اي لوضع كل كلمة مع صاحتها انتهى
فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كانه في الوجه الثاني
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما يحمله صفة كلمة او حالا منها لان المقام
ليس للكلمة الكاشفة مع صاحتها او حال كسوتها معها بل كائن (٨) لكلمة
مع صاحتها تدبر فانه دقيق (قوله صوحت معها) اي جعلت الكلمة الاخرى
مصاحبة معها تصحيح معنى لجعل اشارة الى ان المعنى المصاحبة القصدية دون
المصاحبة الانعاقية وذلك لان مصاحبة متعدي اي مفعول واحد نفسه نحو صاحت
ريدا ومع محو صاحت مع زيد ولا تعدى الى مفعولين احدهما بالا واسطة والثاني
بالواسطة (٩) (قوله ليس لها الخ) هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع
كون محط العائد بعدا هي مع صاحتها كانه قبل المقام مقصور على الكلمة
مع صاحتها لا ينحصر الى كلمة مع صاحتها وانما يفيد بالشاركة لها
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشار لها فيه لم يكن اراده لاقتضاء المقام بل
لاقادة اصل المعنى والمراد من معنى القس المشترك بين التكمين كالشرط والاستفهام
المشترن كذا (قوله بالشرط) اي جعل الشرط فالمراد بالعلل اندى قصد
اقتزائه الجراء او اعادة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا
ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع
ما ذكره اعتبارات ماسة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذي مع خطاب النبي
وقوله وكل كلمة مع صاحتها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى غير البيان
لان خطاب الذي باسمه محرواكية وخطاب النبي باسمه الحقيقة والثاني
اشارة الى غير اسدع فان كثر اصوات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كاطباق
والجويس والنفقة واضع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان
تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله بجميع مدكر محتمل ان يكون التعرير
وان يكون التحليل كالانفي (قوله وارفع شأن الخ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب
المعنى وعدم اعتبار مناسب
الذي مع ان المقام يقتضي
الثاني لتقدم الذي و
مناسب الذي البليدي
في عدم ذكر المعنى مع
الذي البليدي اشارة الى انه
في موقعه الخ م

٨ لان الاولين لا فائدة
اصل المعنى والثالث لا فائدة
معنى زائدة عليه فافهم م
٩ فلا يصح عبارة
صوحت معها لان حق
العبارة على هذا صوحت
معها على ان يكون الفعل
مسدا الى الطرف كما في
قولهم يمرور بها او صوحت
بكون كلمة معها الا انه
يعتبر التصحيح م

٧ الحسن ثلاثة صفة الكمال
وصفة النفس كإقبال العلم
وحسن والجهل قبح والثاني
ملازمة القرض ومتافرة
وقد يعبر عنهما بالمصلحة
وانفسدة والثالث تعلق
المدح والذم ماجلا
والتواب والعقاب آجلا
لان المص في صدر تفاوت
مقامات الكلام وبغاوت
مقامات تفاوت مقتضيات
الكلام وتفاوتها تفاوت
مقتضيات الاحوال

٢

مختلف وقد مر ان احرص منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها
اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في الموضع ارتفع شأن الكلام اي الكلام
التليع في باب الحسن (٧) والقبول والخطاطة في ذلك بحسب مصادفة الكلام
لما يليق به وهو الذي نعلمه مقتضى الحال كما كانت المصادفة اتم وما صار به البقي
كان الكلام في مرتبة الحسن في نفسه واتقول عبد البعير ارفع واعلى وكما كانت
انقص كان اشد الخطاطة طواذني درجة وقل حب وقولا فمضى الحق على طبق
ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام ما يقاس الى كلام حر في باب الحسن سواء
كان ماضيا للحسن او الرائد والقول عبد الله بقدر مطابقة للاختيار المناسب
والخطاطة بقدر عدم المطابقة للاختيار المناسب فاعرف الاسفل ارتفاعا
على الكلام الذي تحته وهو للتحقق باصوات الطيوانات بقدر مطابقة للاختيار
الناسب واجابه بها لاصل الحسن والخطاطة بعدم ذلك القدر والتعاقب
بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى من ارتفاع كل واحد منهما
بالسنة الى ما تحته بقدر مطابقة للاختيار المناسب بحسب المحسن الرائد على
ما تحته والخطاطة كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على مقتضيات في القلة
والكثرة واما باعتبار تفاوت اعداد المتكلم في لزومية في العسر في البلاغة مطابقة
الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة قد دفع ما قبله كيف بنصور الارتفاع
والانخفاض والمعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة
وكذا الدفع ما قبله ان المطابقة لاصل الحسن لا لارائه وعدم المطابقة بسبب
لعدم الحسن لا بالخطاطة لان ذلك انما يرد لو كان معنى الارتفاع في الحسن بسبب
المطابقة والخطاطة فيه بسبب عدمها على ما لو سلم ان معنى ذلك بالمطابقة
مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب الطاقة وان
كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب
تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انخراط للكلام في الحسن بسبب عدم
المطابقة وان كان اتقاء اصل الحسن ايضا لعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد بالكلام
التفصيل واصل الحسن فيه حاصل بالمصاحفة هذا المصنف رحمه الله تعالى فلا
اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسم وهو داعير الكلام اي مادونه
التي باصوات الحيوانات الا ان يراد التحقق بالاصوات من حيث اتقاء هذا
الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث المصاحفة (قوله في الحسن) اي في باب الحسن

٦ والقرينة كون الاعتبار
صفة التكامل فلا معنى
لمطابقة الكلام م
٩ أي من قبل إضافة
الصفة إلى الموصوف أي
الناسب المختبر فافهم م
٧ لأن تقرير كلام المص
بمطابقته لأخبار الأمر
الناسب على أن الكلام
عوض عن المضاف فيكون
إضافة الاعتبار إلى الأمر
من قبيل قولهم العلم
خمس - ول صورة التي

فافهم م

٤ أي في قوله والبلاغة في
الكلام إلى قوله مع فصاحته
والدليل على أن الإشارة
بماتة فيدوان كان الكلام
حين ما ذكر هناك مطلقا
أنه لا ارتفاع لغير الفصح

فافهم م

هو أراد بالحسن الذاتي الذي
منشأه ذات البلاغة لأن
الحسن داخل في البلاغة
أي في ماهيته وإنما وصف
بالدخول فيها مجازا بمعنى
أن منشأه لا يخرج عن
تعريف البلاغة ويحتمل
أن يكون باعتبار أنه منشأ
أعني المطابقة داخلية فيها
لأن البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة (حسن جلي)

وبهذا الوجه احتز عن ارتفاعه في غير ذلك اسباب كالتعريف والترتيب فإن
ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحية فإن ارتفاعه بهذا
الوجه باشتراكه على كثرة مباح وكالاتلام في الواقع فإنه باعتبار الصدق إلى
غير ذلك من استنباط العقائد والأحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه
بعدمه) جعل صواب انتاج الأرباع والانحطاط كليهما بحسب
مصادفة الكلام لا يلحق به مقام الكائن وعندها مقدر في عبارته وقال الشارح
رحمته تعالى لاحاجة إليه لأن الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب المصادفة
فقول المصنف رحمه الله ومحطاه عدمها إشارة إلى أن عبارة المفتاح
تحتاج إلى التقدير وإما بـ وأبصح لمراده (قوله والمراد (٦) الخ) فالكلام
من قبل (٩) قولهم العبر حصول بصورة أي الصورة الحاصلة اختيار هذه العبارة
للتبني على أن الاعتبار لازم في ذلك ما سبب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار
هذا الخ) بيان لا يستغنى من قوله بمطابقته للاعتبار ما سبب أي المختار ما سبب
من كون الاعتبار حاصل حال تعقبات مطابقة وأنه ليس سبب هذا التعلق كافي
بأنه الرحل لرا كلى على متناول كون مجرد صفة معنى في تعريف الجملة
يعتصى كون الأفراد حاصل معنى من معنى الوضع لا سببه بمعنى أن هذا الأمر
يعتبر قبل اللفظ في المعنى الأول الثاني يتسوى فيه اللفظ وغيره ثم نصر في اللفظ
تأيا وينع اعتباره في المعنى فالخلف والاثبات أيضا يعتبر أولا في المعنى الأصلي
ثم يرد اللفظ على طه ودهن أن تعده السبع على طبق المعنى المدر في الدهن والباء
في قوله وبالذات بلاهية أي حال كونه ملتبذات معنى لا بمعنى في لانه لا يصح
في قوله وبالعرض (قوله ورا دح) هذا د كان معنى متى أن كل ارتفاع للكلام
بسبب المضادة وكل انحطاط في الحسن بدمها وأما على ما حرره على طبق
ما في المفتاح فالمراد بالكلام لبلغ وهو ظاهر لأن سياق الكلام في البلاغة وبيان
مراتبها (قوله لتكوه إشارة إلى) كاتمة مصححة للأداة بمعنى أن الكلام المقيد
بالفصاحة مذكور في (٤) فيمكن جعل الكلام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل
أن المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح
البلغ على أن الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فإنه مفهوم
من التعريف (قوله ولا رادع الخ) علة للحكم بعمل وإشارة إلى أن كثرة الترجمة
(قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتي والمراد بالحسن الذاتي (٥)
ما يكون موجبه داخلا في البلاغة أي غير خارج عنها وهو لطافة لقنضى الحال

(يفصح)

وفي هذا الكلام رد للولي

بفتح عا حر راء قوله لكها اي المحبات خارجة عن حد اللاعة اي تعرفها (٩)
 (قوله مقتضى الحال هو لاعتبار المناسب) معناه على طبق ما في افتتاح حيث قال
 وهو اي ما يليق بالمقام الذي يسميه مقتضى الحال . يقال ان مقتضى الحال هو
 الاعتبار المناسب عندنا والفاء للتراخي في انه كرا لا من مرته التفسير بعدد كرا الشيء
 الا ان المصنف رحمه الله يجعل الاعتبار اساسا حر يكون مقتضى الحال معلوما
 والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي افتتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام
 معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحيث لا حاجة الى التدقيق الذي
 ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله عند بقية الخ اي المطابقة سبب
 دائر مع الارتضاع وجودا وعدما بادشاه من يفتح ان ارتضاع شأن الكلام
 بحسب مصادقته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال في المصباح ان مدار
 حسن الكلام وقبحه على انصاف تركيه على مقتضى الحال وعلى الانصاف ههنا
 الحصر ان ليسا مثل لاصلوه الا ظهور ولا صلوه لا يابيه (٧) قال المراد هما
 حصر السببية في الجملة وليس الذي بينهما موقوفة على كون كل من الطائفتين
 مستقرب عن صوهم (قوله لا اصابة المصدر الخ) ثانی الرضى من ان اسم
 الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلغة الواحد والجمع ولم يقع قريبة
 تخصصه بعض ما يصدق عليه فهو قولهم لا يجرى الخصب (٨) اخذا
 من استقرار كلامهم فعلى انساب يابس والماء ورد في كل مدينة كما قال ادهيتان حاله
 كذا فلو قلت في موامهم اليوم يقص السهارة ان سوم مع الخلوس لا يفحصها
 لكان ما قصا لظاهر ذلك اللفظ انهى حصران . عذر فيما نحن فيه استعراق جميع
 ما يصدق عليه الارتضاع فاصط ما قبل ان يعمور . يكون لاستعراق الانواع
 فلا ياتي وجود فرد من الارتضاع بغير مطابقة لا غير المناسب او غير مطابقة
 مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اي يكون ذاتهم واحدا سواء اختلفا
 مفهوميا او لا . قال قدس سره بطلان لهما على الخ . المراد بطلان الحصر
 بطلان الحكم السلي منه كما هو المتبادر في صورة التباين (٣) الكلي او الجزئي على
 تقدير صدق الحصرين بطلان الحكم السلي في كل . مما يستحقق احكام الشبوت
 في الآخر وفي صورة العموم مطلقا يطل احكام السلي للحصر في الاخص
 بسبب الحكم الشبوتي للاعم فيما عدا الاخص فادفع مانوهم من ان في
 صورة العموم المطلق ايضا بطلان كلا الحصرين ولا تمن بطلان
 الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من حصر في الاخص والحكم

حسن جلي حيث حل
 الحد يعني المراتب لانه فسر
 قوله لا يخرج عن حد
 البلاغة بقوله اي طرفي
 امتدادها من الاسفل الى
 الاعلى في هاشم حاشيته
 على المطول م

٧ فلا يرد ما يقال قد ورد
 في الحديث لاصلوة الا
 ظهور ولا صلوة الا بالنية
 فيلزم ان يكون الظهور
 هو النية بالدليل الذي
 ذكرتموه لان الحصر في
 الحديثين اضافي بالنسبة
 الى عدم الظهور والنية
 والمعنى لا وجود للصلوة
 الا بتمامها م

٤ فيكون المعنى ان جميع
 الارتقاعات حاصلة بسبب
 مطابقة الكلام للاعتبار
 المناسب فيستفاد الحصر
 م

٣ مثال المباني في نحو ما في الدار
 الانسان وما في الدار
 الاحجار ما في الدار الا
 حيوان وما في الدار الا
 ايض مثال العموم المطلق
 ما في الدار الا انسان
 وما في الدار الا حيوان م

التبوت من الحصر في لاهم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ
لا يخفى انما قد عرفت انه سابقا من ان كلام المطابقين سبب يدور مع الارتفاع
وجودا وعدمه لانه اذا كان دائرا مع الاعم يحتمل له جميع افرادة تحقيقا للدور ان
معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن مع المقدمة الاولى
بناء على ان المصدر المضاف ليس بصفي الاستعراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع
الكلام بمطابقته يقتضي احدا لانه لا ارتفاع الا به قال قدس سره لا يلزم المساواة
اي على ما رجعت من ان الحصر في الاعم بوجوب تناوله لجميع افرادة قال قدس سره
ليس صريحا الخ قال من هذا التركيب يحكى للاتحاديين المسند اليه
والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كاد كره صاحب الكشاف في قوله تعالى
(اولئك هم الفصيون) واما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا
من ان المساواة كاللام ادلم تكن لله قد كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن
قرينة البعضة هي للاستعراق ولا للعكس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم
على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو
الاتحاد في المصنوع بنى الكلام على الحكم لا على انه نص فيه (قوله وهذا المصنوع
الخ) هذه الجملة وضعت من انصاف رحمه الله تعالى في الايضاح في اليقين بعد اعادة
الاتحاديين النظم والتطبيق ولا يتعلق بها بالشرع الا في والشارح رحمه الله بها
لبانها (قوله توحي معنى صوغ) اي المعاني التي تبحث عنها في النظم وهي
الاحوال العارضة للكلمة و حملها على تركيب بعضها مع بعض كالتركيب والتكبير
والعطف وتركها على الخصوصيات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني
الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة
الاختلافي وقوله فيما بين الكلام متعلق بالتوحي ولم يعل في الكلام اشارة الى انها
تعرض للكلمة حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد كذا قوله على حسب
الامراض اي المقنصيات والاحوال متعلق بالتوحي تنصيص معنى الوضع ووصفها
بإيرادها على حسب الاعراض في كلام غيره ونحوها عليها في كلام الغير واتمنا
النظم بالتوحي مع انه انوضع مرتبة عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون دون
التوحي لا يعتبر والصوغ وضع مقرر كرى كرى برابه ربه تأليف الكلام على
حسب الامراض نصيب عقلا في الاشتراك في المعنى الاصل والامتنان بالخصوصيات
كالحواليم المشتركة في اصل بعضها واما رها بالصور والخصوصية ومعنى لها الاجل
لاني المقصودة من الكلام ضد ليلعاء (قوله وذلك لانه الخ) اي التطبيق عين

النظم انفسه بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي
الوضع المخصوص لكونه مساهداً ولا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم انفسه بالتوخي لانه متحد بالنظم
المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي لان متحد مع متحد بالشيء متحد بذلك
الشيء (قوله ان تضع كلامك الخ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي ينصبه لاحوال البصوت فيها في علم
الصوت باعتبار اقدتها الاعراض المطلوبة منها كما فصلته في التمثيل وذلك الوضع
قد يكون بالسابقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوائمه) اي
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على علم بها وذلك بان لا يكون فيه
ضعف التأليف والتعقيد المعطى وانما لم يذكر الخواص من لتقدير المعنى لان
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل الدلالة وهو يحصل بمجرد اشتغاله
على الخصوصيات والمراد على حسب الاعراض المدونة في وان اريد المراد
بدلالات مطابقه وماد كره الشرح رحمه الله من ان نظم عبارة عن ترتيب الالفاظ
متناسقة المعاني متناصرة الدلالات فتعرف بالنظم المكامل الذي يحصل به اللاعة
الكاملة (قوله مثل النظر) اي نظراً الى اسمه في فراده وتكرره في جملته
وعملته وتعدد تعريفه وكونه مع صمد المعنى وكونه جملته سمية (قوله في الخبر)
اي في خبر المتأخرية ان المذكور في لامثلة اختلاف الاختار مع اتحاد المتأخر
قد ذكر بطلان ريد على ان يكون ريد مبدأً وبطلان خبراً مقدماً فهو مثال لتقديم
الخبر وقبل (١٧) على التعليب (قوله تعرف الخ) عصب على قوله نظر اي بعد النظر
الى الوجوه المختلفة التي تذكر في النظم تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً
بعد تركيب الكلام باعتبار اقدتها لافراض المطلوبة منها اما بالسليقة او
بالملكة الخ لانه من تدفع غير المعاني وحسب كل واحد في موضع يغني له (قوله
وتنظر في الخروف الخ) اي النظر في الحروف والشرط والحرارة كان باعتبار ما
يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتظهر في العمل
الخ) النظر ان اسما كانا في امرد واحدة وهذه النظر في العمل اي نظر في
العمل التي تدفع باعتبار احوالها التي يبحث عنها في النظم من العطف بالحروف
المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم الذي موضع كل واحد منها بحسب
الاعراض المطلوبة منها فتعريفه في موضعه (قوله وتعرف في التعريف الخ)
هذه هوارض غير مخصصة شيء من المفردات فنداء فضاء (قوله مكاه) اي مكاه

١ اي شموله على العمل
الخبرية معنى على التعليب
ويحوز ان يعكس فاعلم

٩ وقع خطأ على كرم الله وجهه ومعه قريب من قرب هرون من موسى وهذا المعنى شائع في مثل هذا الموضع كقوله في ضوء المصباح فصار الفصل اللام من المكان المهم بمنزلة من زيد وعمر وى صار قربه من بمنزلة قربه منهما فكما لا يبعدى اللام اليهما بلا واسطة حرف فكذلك لا يبعدى الى المكان المهم (حتى قدس سره في فروقه)

٧ بيان لوجه تعريض مجموع البلاغة الى اللفظ باعتبار عادته المعنى الثاني على تقريبها السابق (حسن جلبي)

٩ خلوصه من تاف الخروف والعراة ومخالفة القياس المعوى التى فى المفردوى المستكلام خلوصه من صف التأليف وتاف الكلمات والتعبيد مع فصاحتها م

٧ وهى خلوص المفرد من تاف الخروف فى العراة ومخالفة القياس المعوى

الذى يقتضيه بحسب الاعراض كاسد بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بعرض صدر عن تعلفه بقوله بسبب التلازم تعلق حرفى جر بمعنى واحد فعل واحد أى تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فى اتصالية كفاى قوله عليه السلام * انت منى بمنزلة هارون من موسى (٩) * فلا تعرض لها حب لا فرار (قوله واستعمال بعضها الخ) اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مذهب (قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) أى ما ذكرناه من عدم انتعصم اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشر اليه فوه ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخرهم كما وهم (قوله متعلق بآفته لا داعى الذى يقصده اذ لم يلبس بالتركيب على ما قبل لانه بوجه كونه مبالوا للتركيب (قوله وذلك الخ) بيان لفرعه (٧) على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا التماسيل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على منحصاتها لارم فى بلاغة الكلام واما آفته اياها فلانها مقتضيات الاعراض وآثارها والاثر يدل على المؤثر (قوله لانه من صدره الاحيان) ليس المراد ان موصوفه الاحيان مفرد لان التبعث حيث وجد واحب بل انه كان فى الاصل صدره الاحيان ثم اقيم معه ما ينصب معه ولذا لم يحسن مستعملا معه ثانيا والظاهر ان يقول لانه صفة خير (قوله نصب على الظرفية) فى الرضى بما يلزمه الظرفية عند بيده صفة رضى حيث مقامه وامر سيدي به فانهم احتاروا فى الصفة ان كوره الظرفية ولم يوجدوها انتهى فلما احتار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوب على امر فيه ولم يجعله صفة لمصدر محدودى اى اطلاقا كثيرا لان التبعة ههنا بمعنى الاخلاق (قوله اى فى كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حدود موصوف واقامته مقدمه امم لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى البيان (قوله وفى هذا) اى فى قوله بالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) اى اراد انه ليست من صفة لا يعاد من حيث هى (قوله وحيث لا تناقض) اى فى اى من اللفظ والادب به وكذا لا تناقض فى النفي عن المعنى والاشات له لان النفي كونه راجعة اليه بهه وان ثبت كونه راجعة اليه بالادلة (قوله فكانه لم تصح الخ) وكذا لم ينصح من فل حيث اثبت اللفظ لصدحة اراد منها ما مر فى صدر المقدمة (٩) وحيث بعدها عند راسها البلاغة (قوله ولا تراعى فى رجوعها الخ) فان الخلوص من لصدت المذكورة (٧) مشأه اللفظ نفسه وان كان من التعبيد المعوى بالقياس الى معنى ويوصف به اللفظ احب (قوله هذه العصبية)

أي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الإعجاز (قوله من الكلام الذي يدق
 الخ) فالكلام الذي ليس له معيان لادقة فيه ولا نصية له ل هو ملحق بأصوات
 الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد ل ما ليس بمقصود ليس
 بمدلول عندهم (قوله على معناه العموي) أي معنى يستفاد من المعط بالوضع أما
 من نفسه كالتعريف والتكبر فإنه يدل عليهما اللام والنون أو من أعرابه كالفاعلية
 والمفعولية والاصافة والحالية وغير ذلك وأما من لهيئة التركيبية كالقديم
 والحذف أعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد بالمعاني الأول المعاني
 العموية أعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع خصوصيات على ما يدل
 عليه الحاشية المقتولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يفيه ما سبق
 من قوله لمفهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة أعني زيادات والكيفيات
 والخصوصيات حيث فسر المعاني الأول بمس الخصوصيات لا بالمدلولات
 التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات يفيه (قوله هو الذي يدل بلطفه
 على معناه العموي الخ) فإنه يدل على أن المعاني الأول هي المدلولات
 التركيبية والوحد أن يقال إن المعاني الأول هي المدلولات التركيبية وإنما
 فسرهما بمس الخصوصيات فسيها على أن أصل المعنى أعني ما يخرج به
 الكلام عن المعنى في حكم عدم هذا اللفظ وتبين أراد بالمعاني الأول
 الخصوصيات وإنما جعلها مدلولات لغوية لأن اللفظ بحسب مقتضى العموي
 يفهم منه تلك الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور به عندهم (قوله ثم
 تجد لذلك المعنى الخ) أن كان اللام للصلة فالدال هو المعنى ودلاله ثابتة
 باعتبار أنها في المرتبة الثانية وإن كان للدال هو اللفظ لكن توسط
 المعنى والدلالة في نفسها ثابتة وهذه الدلالة عقيدة ولو عرفت وأعادوا العلاقة
 التحيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) أعني لأعراض التي يصاغ
 لها الكلام (قوله فهذه الفاظ ومعان أول الخ) وهو مبنيهم من اللفظ بحسب
 التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريفه وتكبره وتقديمه وتأخير
 والحذف والاضمار والمعنى الثاني الأعراض التي يصدق لتكلم من هذه لصياغة
 أي حمل الكلام مشتقاً على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهود والتعظيم
 والحصر ودفع الإنكار والشك وغير ذلك ومحصدها لأعراض التي يورد المتكلم
 هذه الخصوصيات لأجلها هذا بالنسبة إلى غير المعاني وأساسه أي علم البيان
 فالمعاني الأول هي المدلولات المطابقة مع رتبة مقصدي خال والمعاني الثواني هي

المنطوقه بل هي اولي فلا بد
من بيان سبب الترجيح م
٨ قوله في اصل المعنى وان
اريد بقوله في المعنى المعاني
الاول فيجوز بحث (حسن
جوابي) فانظر اليه واما على
ما قاله المحشي من ان المراد
من قوله في المعنى اصل المعنى
يكون المراد من الصورة و
الخصوصية الخصوصيات
فيصح تزييم قوله فيجعلوا
كالواضحة الخ على ما قاله
فلا يرد ما قيل عليه المفهوم
بما سبق استعمال الالفاظ
في نفس المعاني الاول و
المفهوم من هذا استعمالها
في الصورة الحادثة فيها
فيصحبها تاف وكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق
على ما يشرب به الغاء في
فجعلوا ولا يحتاج الى
جواب (حسن جلي) بان
المراد اى في محل الصورة
والخاصية بخلاف المصاف
فاهم م
٧ وضعيا او عقليا او عاديا
او عرفيا او طبعيا مطابقيا
او تضمنيا او انتراميا او غير
ذلك م

المعاني المحريره و مكشاه (قوله بل على ترتيبها) اى جعلها في مراتبها بحسب
الافراض المطلوبة م (قوله اثباتها او نفيها) ذكر البنى استطرادى والمقصود
انها محط اهتمام عند اللغوي وذلك لان الافراض مدلولات للمعاني الاول كما مر
فكيف يقصد من يردها نفيها (قوله نفيها الخ) دفع للتناقض اى اذا علمت قول
اشيخ فاعلم به حيث يثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) اى لا اختصاص بها
ما حد يقصدها من يشاء اما المحتص باللفظ تأديتها بالمعاني الاول (قوله ولست
ان احل كلامه الخ) كلمة اية كد لصير المتصل والمقصود نفي الجوز واليهو
والنسيان في معنى آخر من نفسه و ليس من قبل ما افعلت لى العصر على مذهبهم
لكونه غير مطلوب وكذلك نفيهم المبدأ اليد في قوله بل هو يصرح بفتوى
والمقصود به صرح به انه لا يفصر (قوله لترتيب المعاني) اى لا فائدة ترتيبها
(قوله لما فهم الخ) دلت المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ
والمعاني النوايا المقصوده م ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال
و النوايا مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها
مدلولات بالاداء ولا يذهب الدهر الى انتصاف الالفاظ المنطوقه بالبلاغة (٩)
(قوله في المعنى) اى في اصل المعنى (٨) الذى لا يعبر بتغيير العبارات (قوله وقولنا
صورة الخ) يعنى ان اخلاق الصورة على خصوصية بطريق التشبه (قوله عدم التفسير
الخ) حيث فهموا من احرائها على اللفظ انها وصف له في نفسه وليس كذلك
لاتها وصف له من اجل امر عرض في معناه او المراد انه لم يبروا بين الفصاحة
بالمعنى المشهور التى هي صفة له في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا
اظهر بالنسبة الى قوله فزعموا ان المعنى الفصاحة الخ (قوله مداقة اطروى) اى
ملايتها بوضع السليم وسلاستها اى سهولتها في الطق (قوله انه دال) اشار
بكونه متعلق بالدلالة ب ان ادمى لا يوصف بالدلالة مطلقا (٧) لان مصدره من
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ومنه يظهر ان قوله ثم نجد ان ذلك المعنى دلالة
نايه معناه نجد في الاول لاجل ذلك المعنى دالة ثانية (قوله انه ينتهى البلاغة
الخ) نظره واحله تمهيد لا شك انهم يأتى في صطف ما يقرب واشاره الى ان الطريق
الى اعلى راحل في البلاغة لان انتهاء النشئ انما يكون تكماله ا قوله وهو ان يرتقى
الخ (اى الارتفاع عن عدم البيان ذلك (٣) والافلاحة ان يخرج الكلام عن طوق
المراد ولذا حذفت حذفت راءه التفسير بالشر لا بالمعنى في مفهومه وان كان
اعماله انقرضت بالمراد ان حذفت والاس غوله تعالى لا قبل لمن احققت الانس

والجس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا (٣) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق لشرع انما انصرف لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في بعضها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله قال قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كابدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصيح الجواب مانع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره نأى عنه وان ما ذكره في السؤال يدل على عدم امكان حد الاعجاز الاعلى عدم كون الطرف الاعلى حدا لا محذور لا يضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كقول الخ) اي علمه مراد اختصاص بالبلاغة بمعنى المعاني والبيان ككامل ما بين هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لا يرتفع في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ودقت لاسم المعاني كقول لطيفة وعلم البيان كقول المخلص من التعقيد المعنوي (لما عدا من الامور المعبرة في الفصاحة لا تتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فيشمل الامة والصرف والصور لانه خلاف المسمى المتعارف ويسميه قوله لا يعرف بهذا السلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان المخلص عن التنازع لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كقول ما تمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كقول ما تمام هذين الامرين واكمله فلا بد اني توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدقيق السليم لانه لا يصح تعريض قوله في نفسه واحاطة كماله لا يخفى (قوله قلنا الخ) مع التقديمات في ذكره يستعصر على الترتيب فقوله لا يعرف مع لكفالاته وقوله فامكن الاحاطة مع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وصغير من مهارة الخ مع لترتب الرماية على الاتقان فتدبر فانه قد صلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عددا لحوال وكيفية في الشدة والصعب ورعاية الاختبارات بحسب امة مات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق به جزء البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله دله يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استرها (قوله طهر هذه العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعيانه
نظم وآخرون لسانه
وقيل لاخباره عن المعاني
وقيل بأسلوبه الغريب
وقيل بصرفه العقول
عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف
 الاعلى (قوله ولا حقه الخ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب
 العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيصير ادخاله
 في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر به
 ينتهي اليه سلاعة بعدم كونه نهاية حقيقة ولا توهية فالنهاية الحقيقية
 حرق من حريثات السلاعة لا حرق فوقه والنهاية التوهية نوع لا نوع فوقه
 وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما (قوله ان الطرف الاعلى الخ) يعنى
 ان المراد النهاية التوهية (٦) والحد يعنى مرتبة الاعجاز منتهى نوعي للكلام
 مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعي للكلام البشر (قوله او امر د الخ) يعنى ان الحد
 يعنى النهاية لا يعنى مرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضة
 كلاهما داخل في الاخصر الذي هو منتهى نوعي للسلاعة (قوله فلا يدفع
 الساد) لان منتهى شئ سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح
 ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى السلاعة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب
 منه او مجموعهما انما ينتهي بهما الاعجاز او العذر اشتراك بينهما وما قيل انه من
 قبل امر حكم الكل على حريته و فاعلمها مقامه فاعلمها بصرح فيما اذا كان حكم
 لكلى بلا شرط شئ وامر الله كان حكم له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما
 فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) او وحدة التوهية
 وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان
 ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل مرتبة المتصلة
 بالنهاية ليس شئ لانه يرد على المهم ايضا وان حصص فيه مما لا يمكن معارضة
 فليخصص ههنا ايضا على ان يظهر ابتداء ان المراد هو الفساد اسبق وبما
 حرما من وجه انه قد ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف
 الاعلى مرتبة اعجاز للكلام لا بشر فان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الا تيسر بمثله
 وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى طرف الاعلى نوع تحته صعدان كلام
 يعجز البشر عن الا ب بتمنه وقريب من حد الاعجاز فان لا يعجز الالام البشر
 ولكن يعجز مقدار بصر سورة عن الا ب بتمنه وكلاهما مدرج تحت الاعجاز
 وكذا متى بعض شروح الا بصر ان قوله وما يقرب منه عطف على لا يعجز
 والمراد بحد اعجاز سلاعة في اقصر سورة وما يعجز منه السلاعة في المقادير
 آية او تيسر مكانه قال ولها طرفا اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لمرء

٦ اى للبلاغة مطلقا اى
 سواء كان لبلاغة كلام الله
 او غيره م
 ٨ لان عدم المجاوزة مأخوذة
 في مفهوم الطرف الاعلى
 وهنا غير مأخوذة بما يقرب
 فأمل م
 فيما اذا احدد الطرف
 الاعلى نوعيا م

٦ و مراد المحشى ان المقي نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعض واثبات كونه من عند الله كلا وبعضاً والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغا نهاية الاصحاح وكون بعضه غير محرم من كون

بعضه قاصراً عن ذلك المرتبة وهو البعض الذى من غير الله تعالى م

٩ حيث اثبت لحد القصور

من حد الاعجاز امكن

المعارضة وانما هو يجعل

الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى

النهاية والاضافة بيانية

لالامية لان القصور من

نهاية الاصحاح لا يوجب

القصور عن الاعجاز حتى

ثبت له امكن المعارضة

ل القاصر عن نهاية

الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز

ولا يمكن معارضة ولو كان

حد الاعجاز معاً بمعنى

نهاية الاعجاز والاضافة

لامية لما صرح به

المعارض لقاصر عن نهاية

الاعجاز وصحة هذا الالاب

يدل على ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة الاعجاز

والاضافة بيانية م

٧ اى كون البعض من

مخالفا البعض صفة للكل

فلا معنى لتخصيصه بالكثير

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقياً ووجب لا يمدد (قوله وبؤيده)
انما قال بؤيده دون ثبته لان كون الحد في عبارة الكشف بمعنى مرتبة لا يثبت
كونه في عبارة المتن بمعناه لكن الصمد لا يحد ووجه (٦) التأييد انه لو لم يكن
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى
كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير محرم من كون بعضه بالغ مرتبة
الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وجمد كذا المدفع مقيل من ان التأييد معنى
(٩) على ان يكون التصدير في عهد راجع الى الحد ويكون قوله يمكن اخ صفة كاشفة
لم لا يجوز ان يكون راجع الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة
مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الخواص بل لاصل ارجاع التصدير الى
امضاف وحيث لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله تكافؤ الكثير منه الم) ما كان
وجه الاعجاز عند هذه العرفة كون القرآن في المرتبة الاعلى من سلاعة وكان
المقصود من لامة اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن وصف
الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حيث لا مان يكون البعض منه محرم او البعض
غير محرم وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكتاب وحدوا متعبداً الى مفعولين
وقوله كثيراً مفعول اول و اختلافاً معنى مختلفاً منصرفاً لا ينافي معنى لو خذوا الكثير
منه محسباً وانما من الارام على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير
منه مختلفاً مع انه يلزم ان يكون الكل بعضها اصحراً على لانه (كما في قوله تعالى
يصكم بعض الذى بعدكم) وبما حزن المدفع ما ورد عليه من الكثرة صفة
الاختلاف والاختلاف (٧) صفة لكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب
الكشاف الاختلاف صفة الكثير واكثر صفة المختلف لا بالنسبة ان الكثرة صفة
الاختلاف في النظم بل هما مفعول واحد او ما ورد عليه من انه يهمل من قوله لكان
بعضه بالغا حد الاعجاز ثبوت قدرته غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانه
لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضاً من الله تعالى (٨) اى البعض
الذى وقع به التحدى وهو مقداراً قصير سورة منه ولو كان بعض من القاطن
من غيره تعالى لو وحدوا فيه الاختلاف لمذكور وهو لا يكون بعضه بالغا حد

منه ٨ وذلك لان المقصود الاختلاف الذى يسرى فى القرآن وكون بعضه قبل من القرآن غير محرم مشهور فعلى هذا لا يرد
ايمان الاختلاف كون البعض وقدرته مرتبة الاعجاز وبعضه قاصر اعني يحد في القرآن ايضاً بل مقدار آية او آية
لا يجب ان يكون موجبا للاتفاق فكيف يستدل بمقتضى على ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز (قوله بما لا يمكن معارضة الخ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضة ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدع من غير ما وليس مقصود ما به ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضة مانه حد الاعجاز لا فائده فيه ادليس معنى لا يعجز سوى عدم امكان المعارضة (قوله اي من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايصالا ن عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطف على موقعه يعني ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستمد من طهرات و اورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح (قوله اي لطرف الاعلى الخ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار بابراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعبار المطب مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بمحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا يبر ما يصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وحمله من مطب شمله على الجملة مفوت بالمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما عترض عليه بكم - فوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بين الطرفين الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عير الخ لبيان الطرف الاسفل وهي بين الشرح حد الله يعوب هذا المقصود من تعيين حد الاعجاز مانه اطرف الاعلى وما يقرب منه لجوابه ان الطرف الاعلى حرق حقيق لا ساحته الى البيان لانه سهاية الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه يحتاج الى بيان (قوله ولا يعني ان بعض الآيات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجه كون الآيات متدونه (٧) في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعني ان بعض الآيات هي بعض المتدوني به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا صير في هذا اللزم وذلك التساوت بما تحسب تعاوت المقامات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابق لجميع مقتضيه الحال فان هذه المطابقة موحدة لتحقيق اصل البلاغة معرفت من ان اسلاعه مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها وما تحسب رعاية الاعتبارات لانه تعالى غير قادر بل حكمته مثل ان يكون المحاطب عاجزا عن فهمه (٢) فتدبره بمازل فيه الاقدام (قوله اي طرف الخ) التخصيص على كون ما عبارة عن الطرف للتنبيه على كونه داخل في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاص ما نقله (قوله الى مرتبة هي الخ) في العاموس دون بالضم تقيض فوق فصي الى مدونه الى ما تنهت وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير

٧ بان يكون بعضها في الطرف الاعلى وبعضها بما يقرب منه مما لا يمكن معارضة م
٢ اي ليس تعاوت المقامات القرآن العظيم الشان لعدم قدرته على الاتيان باعلى طبقة منها فانهم م

٢ قال المنس وهو ما اذا خير

الى مادونه التحق
باصوات الحيوانات يعنى
ما يستلزم تغييره الى مادونه
الا لتعاقب باصوات
الحيوانات وتحقيق الاسفل
هو انه ما ليس فيه مقتضى
الحال متعدد اعصام الدين
فى الاطول م

قوله سوى المطابقة
والفصاحة اخ وهو غير
متعرفة بالاصافة ولذا وقع
صفة الوجود اشارة الى
آخرة تلك الوجود بالنظر
الى المطابقة والفصاحة
والمراد تفهما وجود اخر
تعارفهما فلا يلزم كون كل
مهما نالها للبلاغة سواء
اعتبر اولا الحكم على
الوجود بالمطابقة ثم اعتبر
تعبير تلك الوجود بمعايرة
الامر من اوبالعكس
(حسن جلبي)

٨ وهو كون مرجع البلاغة
الى الاحتمار عن الخطأ
فى تأدية المعنى المراد والى
تمييز القصص من غيره

٢ لان الاول يستفاد من
المعاني والثاني من البياو
فلا يتوقف اللاغة على
الفصاحة م

المتصل تحت البحث فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون مراد اخلا
فى مفهوم دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون المراد
ما خور بشرية التحق بعد اللغة باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى لمطابقة المح) قل
على هذا التفسير لا فائدة فى توصيف الوجود بالآخر وبه لانه معصوم من قوله وتنعها
مع ايها انه ان المطابقة والفصاحة ايضا تدل على البلاغة قلت نفائدة لاشارة الى
ان الوجود ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة له الكون سوى الامر من الدين
بمحصل البلاغة بمهما دل فى الاعبار بان تغير فى الكلام بعد لامة (قوله وفيد)
اى فى هذا القول تمامه اشارة الى ذلك لان العلم تخصيص هذه الوجود اى يحصل بعد
احراء قوله ثورث الكلام حسا على وجود خلاف الاشعار الاكى فانه مستفاد
من اعطى تنعها وامانة كليهما الى قوله تنعها فى المختصر فلا ان رد تنعها اخ
(قوله ليس مما يجعل المتكلم اخ) فلا يقال فى مرجه بعد يراد المتكلم فى الكلام
الجميع والطابق والتعريف انه صحيح ومطبق ويجوز كاقال بعد التطبيق وابراد
الكلام القصص انه يبيع ومصبح (قوله كلام يبيع) اى اى كلام يبيع يفقده لان
١١ بحكمة الموصوفة تم محوا كرم حلا علما اى اى ربح عالم كقصر من
التعريف مائة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كلام (قوله
ليان المختصر اخ) لما انجز الكلام فى بيان الامر الثانى (٨) لا حرة اليه
ولا يلزم من كون قوله علم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه
فلا يرد ما قبل ان الامر الاول لا يدخل له فى بيان المختصرين كما لا يخفى (قوله
والمختصر مقاصد المح خلاصته ان مقاصد) لكتب مختصرة فى علم البلاغة
وتوانسها كالمعنى فى الخطبة وعلم البلاغة وتوانسها مختصر فى العلوم الثلاثة التى
هى نفس الصور (قوله حيث لم يجعل اخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم تنويفية
خواص التراكيب حقا وابراد انواع تشبهه واجبار وكناية على وجهها
ولامدحل (٢) فى ذلك للمصاحفة وهو الحق لان فصاحة امر خارج عن ماهية
البلاغة شرط لتتميمها كما اشار اليه الشارح فى تعريف بلاغة (قوله اى ليس
كل المح) يعنى ان المراد بالعكس العكس العكس لا المنطقى (قوله ان البلاغة فى الكلام)
كندا فى الايضاح وانما خص الامر الثانى ببلاغة كلام لان كونه مرجعا للبلاغة
المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سأتى بقوله والاقتدار
عليها (قوله وهو ما يجب المح) يعنى ان المرجع اسمه كان اى محل رجوع ولا يجوز

كونه مصدرا ميم بمعنى مرجوع اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استئثار الضمير
في المصدر وما قبله من كونه كلفة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس شيء لانه
كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها حاشا
اليه باعتبار التحقيق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين
الامرئين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف
كما استشهد عليه بقوله مرجع الصدق والكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول
بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وصحيره وراجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق
الاستخدام ليس شيء اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاطة الى بيان معنى
المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه
تفسير للمرجع ولا هذا الحاصل بحيث ان يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى
يعكس) امكانا وقوعه فلا بد ان الامكان لا يكون معللا بالمعير لانه الامكان الداعي
(قوله مرجع الصدق الخ) اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه
بحسب مطابق حكمه الواقع فلا بد ان الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب
لا مرجعها (قوله في طابق الخ) اي طابق اليهما صود التكل الى حريته من
حدث التحقيق (قوله لا احتراز عن المعطاه) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعريف
المعوي (٧) لانه خطأ في كيفية التأدية فلا حزار عنه احتراز عن الخطأ في كيفية
التأدية لاقى نهسا (قوله اعني المراد) وهي الاعراض التي يصاح لها الكلام
اعني الاحوال (قوله والارب الخ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز
المذكور لاجار حصول بلاغة دون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون
مطابقا لمقصي الحال فلا يكون نبيعا وقد فرصاه نبيعا هذا حلف وكذا العبارة
الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله ومساذه واضح) لان الاحتراز مثلا
انما يصلح غرضا لعل شيء واما كونه غرضا لمطابقة فلامعنى له وكذا التمييز
وانما كلاهما يصل المتكامل فجعلها غرضا لكون الكلام مطابقا لامعنى له ولو قدر
تأليف الكلام فهما ايضا ليسا بمرصين من التألف وانما العرض افادة المعاني على
ما ينبغي كذا نقل عنه (قوله تعيد هذين الامرئين) او تتوقف عليهما لانه يستفاد
من التعريف ان بلاغة المتكامل بسبب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف
يحصل بالاحتراز عن خصائص تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصح
عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل
علم تحصل بمرسته ومراولته اذ لم يكن جبليا لملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى يقال فكيف يصح
قوله الآتي وما يحتز به من
الاول فهو علم المعاني م

يحصل تكرار اللفظ الموقوف على الأمرين وثمة رخص في استعماله
 مخصص في لفظة واسواق لا يتصور أن يكون فيه شبهة (ففيه فاعل ص)
 من كلام المصنف رحمه الله أن اللفظة أي بلاغة الكلام (قوله والافتقار إلى)
 لما عرفت أن الافتقار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة متكلم أيضا مرجعها
 هذان الأمران بالواسطة (قوله وهو) أي الانصاف بهذين الوصفين (قوله
 أرفع اللفظة مطلقا في تلك العلوم) اللفظة كلام فله هرد وأما بلاغة
 المتكلم فله توقف الافتقار على الانصاف بالمحصل من حيث هو (قوله معنى معرفة
 الخ) أي ليس المراد التمييز الفعلي بين المصنف وغيره فان بلاغة الكلام لا يتوقف
 عليه وإن كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو
 مركب) أصمير الأول راجع إلى التحقيق و... إلى تميز واحدة من
 أحرار تمييز السالم عن غيره صفة لمركب وإنما كان مركبا لأن تمييز المصنف
 عن غيره إنما تحقق بتعميم عبارات المذكورة لكل واحد من ولا يصدق على
 شيء منها أنه تمييز المصنف عن غيره لكونه أحدا من حرفة (٦) (قوله أنه يعرف
 الخ) فليس كون تمييز المذكور... في علم من اللفظة أنه يحصل بسبب امر من فيه
 فليس يبين لي كلمة ما لدى هو عبارة عن تمييز... والحق ما بين
 بينه وبين... كذا اندفع ما قبل أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى بينه (٧) في علم
 اللفظة أو غيره (قوله من ما بين الخ) أي بعض تمييز المصنف عن غيره تميزات بين
 سبها في اللفظة وفي الصرف أو في النحو أو يدرى بالدوق فكلمة ما بين وما بين
 فشرله والشائع في هذا الشر كلمة أو كما يسمى فلا يرد... صواب أرادوا أو لانه
 بين في جميع العلوم المذكورة لا في أحدها (قوله والتعقيد المقطع) فانه يحصل
 إما بضمف لفظ أو لاحتجاج أمور كل واحد بها خلاف الأصل وكل واحد بها
 يعلم بغير النحو (قوله أو يدرى بالحق) أي تمييز يدرى بمعرفته بالحق وهو لتدبر
 وعدمه كما يدل عليه قوله أنه يدرى الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرى
 بالحق ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالحق ولا يدرى أي القول ما يدرى معنى
 يحصل (قوله بالحق) أي بالدوق الصحيح لدى هو بالحق في الإدراك (قوله
 أي ما بين الخ) فالتمييز راجع إلى ما بين تميزات المذكورة بتصحيح الحكم ما بين
 ما بين التعقيد المعنى والمعنى على تقدير المصنف أي ما بين تمييز التعقيد المعنى
 (قوله من هذا الكلام) أي قوله وهو ما بين التعقيد المعنى (قوله تعين ما بين
 الخ) أي تعين التمييز كما يشعر به عبارة ما بين ما بين في العلوم المذكورة

٦ وما يقال من أن تمييز
 المصنف من غيره كلي
 لا كلي وأن هذه الأمور
 حريته لأجزاء دليل
 صحة حله على كل واحد
 من هذه الأمور والجزم
 لا يحمل عليه كله فليس كلاما
 مع... لانه لا المراد تمييز
 المصنف من حيث أنه فصيح
 لا تمييز ذاته من حيث هي
 ولا من صفته على كل واحد
 منها ولو سلم فليكن محمولا
 على أنه (حسن جلي)
 أي علامة الأيسر
 المقصود العلم بالعلم ولا حاجة
 إلى الجواب بأن المراد إظهار
 وجوده المعنى وهو في المعنى
 عبارة عن الاتحاد لأن هذا
 لا يستقيم في قوله أو يدرى
 بالحق ويعني أن أراد
 تخصيصه بالحق على ما بين
 المحار (حسن جلي رحمه
 الله تعالى)

او تدرك بالحس وباعتبارها يحترز بها عما يحجب الاحتراز عنها من اسباب الاحلال
 والفصاحة اي تعين ما يحترز به عنه ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك بعيد تعين
 تلك التخييرات بانها ما عدا تعين التعقيد المعنوي وتعين ما يحترز به عنه بانه ما عدا
 التعقيد المعنوي يعزب على ذلك العلم انه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران
 فنون لاجل رتب لا مرسى علم سلافة فقوله ويحترز عطف على بين وصير بها
 راجع الى ما لا يكون عبارة عن التخييرات وهذا على قياس ما مر من قوله احرازه
 تعين السالم عن غيره راجع حيث رتب على كل تعين احتراز عن سبب من الاسباب قد بر
 قائم قدرل فيه لاهتمامه وقس قوله يحترز عطف على تعين او على ما بين تأويل
 المصدر اما بتقدير ان يكونه كفي دولهم فتعني ما يعيدى خير من تراه والمعنى
 ان العرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي تعين التخييرات التي تبين في العلوم
 المدكورة وتدرج بالحس والاحتراز تلك العلوم عما يحجب ان يحترز عنه من العرابة
 ومحالها ليعاين ضعف والتأخر والتعقيد المعنوي ليعبر من هذا التعين والاحتراز انه
 لم يبق مما يتوهم عليه بلاغة الاحتراز من الخطأ في التأدية والاحتراز عن
 التعقيد المعنوي وقس في احتمال ان يكون ما كذا من التخييرات كما شعر به غيره المرسى
 ويحترز عطف على ما بين ~~تخييرات~~ ~~تخييرات~~ بها راجع الى ما المقدرة است لكونه عبارة
 عن العلوم والحس وما في قوله ~~تخييرات~~ ~~تخييرات~~ تعين امره والمصلحة وغير ذلك وحديث
 يحتاج الى اعتبار مقدمة مدفوعة وهي معلوم لنا ان الامور التي يحجب الاحتراز عنها كما
 هي اترتب على ما ذكر (قوله لعلم الخ) ادب مجرد تعين ما ذكر من غير اعتبار هذه
 المقدمة لم يعلم ان في اي شيء ويحتمل ان يكون ما كذا من سبب الاحلال التي
 تبين في العلوم او تدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يفرد قبل قوله ويحترز كلمة
 ما كذا من جميع اسباب الاحلال ويكون المعنى العرض تعين الامور التي تبين
 في العلوم المدكورة او تدرك بالحس وتعين امور يحجب وينبغي ان يحترز عنها
 في نفس الامر ليعلم ان سبب كم وان لائق كم لكن لا يلزم هذا التوجيه قوله بما
 ترجع اليه البلاغة بل الاملاء يفرد برفق من اسباب الاحلال والخطأ والتعقيد
 وحينئذ لا يحتاج الى اصدار تلك المقدمة المدفوعة ولكن يحتاج الى تقدير كلمة
 ما لان كلمة ما في قوله ما بين لا تشمل ما بقى من اسباب الاحلال وكلمة ما المقدرة
 ينبغي ان تشمل جميع الاسباب ولي جعل عما يحجب من وضع المظهر موضع المصدر
 ولي جعل صير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المدكورة معه
 والى الحس لان ما في من اسباب الاحلال لا يحترز عنه العلوم المدكورة بل يحترز عنه

٦٧ **في الاعراف متدا و غيره خيرا نحو زيد المطلق لمن يعرف زيدا**

دون انطلاقه ونحو المطلق
زيد لمن يعرف المطلق دون
زيد وهما هكس ذلك
الاصل لان الفن الاول
مذكور فيما سبق كناية وعلم
المعاني صراحة والجواب
ان الفن الاول هو اعرف
من علم المعاني من جهة
اخرى لان الخطايب هنا
بالنظر الى من يعرف الفن
الاول ولا يعرف علم المعاني
لان الخطايب يجوز ان يعرف
ان المصنف الفه مختصرا
متمثلا على ثلاثة فنون
ولا يعرف ان الفن ما هو
فاجاب من الفن علم المعاني م
٣ في قوله فلما اتجر كلامه
الخ (٧) في بيان الشارح
مختصرا مقصود التخصيص
قل مقدمة م
٧ في آخر المقدمة الى
مختصرا المقصود في الفنون
الثلاثة صار كل منها موهودا
معرفة تعريف العهد بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
له ولا إشارة اليها فذكره
مطول م
٨ لان علم البيان غير متوقف
على علم المعاني فان من له
ملكة يعرف بها ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جائته لا يكون بلغا (حسن چلبی)

بالمعاني والبيان (قوله اول الامر) والاولية باعتبار كونه مذكورا في الاول المتبادل
لثاني (قوله فانه من مرال لا قدم) اذ قد وقع فيه اعتلاء كثيرة لانه قدر المرحم
بالعلمة العائبة ولم يعرف معنى قوله بين في من نعمة وعرض ما ليس في علم من
الافقة من بعض اللفظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المكتتب المبسوطة
او يحتاج الى تقرير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعا الى ما يترك
بالخس وحل الاون في قوله وما يتختر به من الاول على الاول المقيد لثاني الذي
هو تميز الفصيح (قوله امر الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد
ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان حمل معيد بحيث
يدفع جميع الشكوك التي عرصت للطربين نعمة كره (٣) شارح رجه لله من
المختصرا مقصود الكتب في الفنون الثلاثة كان المختصرا الكلي في حرشانه كما هو
العهد فالمقصود والعون متحدان دكل منهما عبارة عن معنى ولا يفسد فصحة الحمل
في قوله امر الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حمل المعاني على المعاني او حمل اللفظ
على اللفظ وان حصر المختصرا الظروف في ظرف من يكون احدهم
عنه عن اللفظ والآخر من معنى في يكون الحمل مذكور حل للعهد على معنى
او يعكس على سبب مدح معلاقة الدال به والمبسوطة مع الاشارة الى ان نظم
المختصرا في غاية وضوح كانه عين المعنى وانه لا يريد نسبة عن المعنى فيكون
مستدركا ولا معنى على اللفظ فيكون قاصرا (قوله يكون منه الخ) كلمة من هذه
تسمى اتصالية لانه بهم منه اتصال شئ بمحرور هـ وهي ابدائية لان الابتداء
هـا بامتدالات كذا في حواشي شرح المنهاج شرافي يعني ان محرورها
ليس متدا ومتدا ليس ما قبلها من لاتصاله شئ فانه لا يقدر منعها فعلا خاصا
كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله منه لسلام استمى منزلة
هارون من موسى ان قوله مني خير للتدا ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص
وليده راحة يعني انت متصن في وادل مني منزلة هارون من موسى وما يقدر
فعلا كما ذهب اليه لا يد اشريف حيث قال في حواشي شرح المنهاج اي
منزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى وتقدير هـ لكونه متصلا به
ونزلا منه منزلة مفرد متصلا وادلا من مركب او يكون منزله كائنة منه كمنزلة
المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يرادوا ليس المراد انه يعرف
به لا يراد المقيد بهد الصرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان سلك الاراد انما
يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله فيه زيادة الخ) يعني ان علم المعاني
المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جائته لا يكون بلغا (حسن چلبی)

ليس معتبرا في علم بيان لامن حيث الارب ولامن حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان
اعتبر فيه وهو ايراد معنى الخ رتبة على ما اعتبر في هذا المعاني وهو مجرد المطابقة
فيكون مفهومه دسيسة في مفهوم علم ليس بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب
فلما قدم عليه وفيه معنى ثمة علم البيان وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمة
علم المعاني اعني مضافة فيكون علم المعاني باعتبار ثمة مقدما على علم البيان
ما عيار ثمة وفيه ثمة المعين معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ولاشك ان معرفة
الايراد ليست بعد معرفة مضافة وتوسيم فالاراد ان يكون ثمة احدهما من
حيث التحقق بل من حيث لاعداد متخلفة بعد تحقق ثمة الآخر وهو لا يصلح
وحدها وحدها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمة الثمة معتبرة بعد ثمة
الصرف ولا تقديم له على غيره من ثمة كافي الكتب المضافة فيها كانه سهل
والانفة لا يوطى وحمل شبح ان احاطت مقدمة التصريف على اشافية ملحقة
بالكافية ولوسلم فربما لا يجد الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وشبهه به لانه
حصل جهة التقديم وانما خير في ذاته (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم
المعاني بمعنى المنس لانه مفرد في قوله العلم الاول علم المعاني واحبار لفظ اشار
الشامل للبيان المعصدي وانتهى لان لغة العلم في التعريف ان كان معنى الملكة
يكون تعريفا تاما بل معا وان كان معنى المناس يكون تعريفا لها مقصدا (قوله
ريادة بصيرة الخ) اي لكل واحد منهم لان اصل البصيرة حاصل بالصور بوحدها
الساوي على التعريف او بمصوغه ان يكون من البصيرة بالتعريف والريادة
بالوسط (قوله كل علم فهو الخ) في لرصى وقد يدخل لغاه على خبر كل وان كل
مصفا الى غير موصوف بحول كل ربح فله درهم والموجه الاول فالظر الى نفس
الشروع والتاني بالظر الى تانيه (قوله ما عداها تعدا الخ) اي ما عداها يصح
عدها عند واحد او فرادى بالندوس واما احذر صيغة المصارع وهي الجهة
المساوية بها سواء كانت هي الجهة اي اعتبرها القوم من الموصوع والغاية
او غيرها كالجهة ان حدوده من المحمولات (قوله ومن حول الخ) كبرى القياس
وصورته ان طالب كل علم عا كثره تصطه جهة الموحدة وكل طالب كثره
كذلك عليه ان يعرفها بجهة وحدته بمقول طالب علم بمعاني طالب علم وكل
طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب (قوله تلك الجهة) اي
بالجهة المساوية (قوله لا يسمونه الخ) وذلك لانه لم يعرفها تلك الجهة فاسم لا يعرفها
اصلا فلا يمكن طلبه والكلام فيمن حول تحصيلها او يعرف الكثرة لامن جهة

الوحدة من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الثلاثة بوجه ما قبل
الشروع في تحصيله فيضيع وقته في معرفة تلك الوجودات ويقترب منه تحصيل
تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها
الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم
فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعبه وهو الفرد الآخر ويحسب عنه مضيعا على الاخص
او يعرفها من جهة اخص ويحسب عنه مضيعا وهو بعض الآخر من الاعم
الذي لا يوجد فيه جهة الاخص ونصاع وقته صدر ما يحصل به لاخص مخصوصه
فانهم قاله قدرب فيه اقدم العرب (قوله منكه بـ ر بـ) اي العلم يطلق
على اسكة المخصوصة وعلى الموصوفة بهذه صفة لا بد من فهمه حتى يرد
انه يرد التكرار في توصيفه بقوله يعرف مدونه لاحقة في اعتبارها صحة التعريف
بدونه والمراد بالادراكات الحرفية الادراكات المتصفة بالفروع المستخرجة بذلك
الملكية من المسائل بل يصح عليه في التوزيع حيث قال منكه بـ ر بـ على ادراك
حرفيات الاحكام والاحمل على الاعانات بوجهة حال الاستحضار بما لا يثبت اليه
(قوله مستطاع الخ) في حال الاستبطان يكون في مرتبة العلم بالملكة وله التمكن
على الاستحضار قاد مار من المسائل المستطاعة وانها الهامة بعد اخرى فتمكن
من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالعلم بصير العلم المعاني بهذا
المعنى (١) (قوله بـ يـ تـ كـ من استحصارها) اشارة الى ان لغز في العلم بمعنى الملكية
هو ملكة الاستحصار الحاصلة بعد تكرار مشاهدة والتمكن على استحضار ما سبق
ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكية مرتبة العقل دون ان تكون من ملكة الاستحضار
ولو اعتبر فيها التمكن على استحضار ما سبق لردت مرتبة على لارتبة ولا العلم
اي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحضار
ما سبق (قوله وتفصيلها) اي العلم بها مفصلة وهو موافق بقوله بـ يـ مدأ لتفاصيل
مسائله وقيل اي استخراج الفروع بعيد الادراكات جبرية (قوله حتى ادراكه)
فان جهة الادراك وسببه هي اداة الادراك ادان شيء لا يصحكون مدأ لنفسه
ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا بسببه (قوله لا تريد الخ) اي لا تريد بالعلم الادراك
اذا ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا مسائل وهو ظاهر بل تريد
ملكه الاستحصار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم حديد فلا يشق منه على تقدير
تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم باسمه لمصدرى اعنى
الادراك في الملكية علافة السببه سرى هذا لقول في جميع مشتقاته من غير حاجة

١. العقل الهولاني هو
الاستعداد المحض لادراك
المعقولات كما للاطفال
والعقل بالملكة هو العلم
بالضروريات واستعداد
النفس بذلك لاكتساب
النظريات منها وهو مناط
التكليف والعقل بالفعل
هو ملكة استبطان النظريات
من الضروريات والعقل
المستفاد هو ان يحصر من
النظريات التي ادركها بحيث
لا تعيب عنه م

٦ والاقتضى الاصطلاح

السابق كون متعلق المعرفة

جزئيا لانفس الادراك

(حسن جلبي)

في الاقليد في بحث الكل

ان العرب الخ تسجحه

٩ من قيل قوله تعالى وهو على

الذين اذا ما اتوا لتصلهم

عليه قلت لا اجد ما احلهم

توانوا وحكي ابوزيدا قلت

سمكا لثاني وانا م

٨ وحاصل التبريف علم

يعرف به اي يمكن ان يعرف

كل فرد وجد ودخل تحت

الارادة من تلك الاحوال

م

الى الاشتقاق من غير معنى سكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه

بمعنى السكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحصل

اللفظ عليه اولى ولذا قال بحجور ولانه يحتاج الى تقدير انصاف في قوله يعرف به

اي يعلم ولانه لا يصير مدب لمعرفة لا بعد حصول الملكة مسببته بعيدة بالصفة

الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حجه على الادراك ايضا قال قدس سره

كما يشهد به الواحد * فان الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل

بالفعل والانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجتلي المسمى بالعقل المستعداد

فما قيل ان المتأدرا لا حاجة به حارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والافتصير

مراتب النفس في حصولها ذات رتبة على الاربع وليس كذلك بالاشفاق ليس

شيء * قال قدس سره فلا بد من تقديره * كما صرح به لشارح رحمه الله في تعريف

اليد وذلك لان الاضافة الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة

ذات متعلق او غير المتعلق وحضور سورة اشياء فانه مع ما قيل انه لا حاجة

الى التقدير بل ينطبق على الاحلاق لانه في الواقع متعلق بالاحوال * قال قدس سره

وحاله على الادراك * جازر * و تخصيص بالعقدني يحصل من تقدير المتعلق

او من التوصيف بقوله يعرف به الخ قال المعرفة سبب لاصدق (قوله فقال)

الله لتفصيل الخبري لذكور بجملا لا يتفرع على ما فهم (قوله ادراكات حربية)

انصغر ادراكات متعلقة بحركات لكن لاستلزام حرفة المدرك حربية الادراك

اقامها مقبها اختصارا (٦) (قوله كل فرد فرد) في الاقليد في بحث الحال

ان العرب تكرر اشياء مرين فيمنوع جمع حده وفي شرح التسهيل في بحث

الحال وفي نصب ساني من مكرر خلاف وذهب ارجاح الى انه توكيد وابن حني

الى انه صيغة للاول وذهب سارسي رايه مصوب بالاول لانه لما وقع موقع

الحال جازر ان يعين ورد وذهب ارجاح بانه توكيد لا يري ما يؤدى الاول

واختار انه وما قبله مصوب بالعام الاول لان محو هكها هو الحال وبظيره

في اخر هذا حلوه حاض و و ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير

حذف العاطف لكان مذهب حسب (٩) انتهى عليك بالاعتبار في حال الخبر (قوله

يعني ان اي فردا خ) اي فرد من اعراف المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة

بالفعل (قوله امكنف خ) ساءعني ان كل (٨) فرد ورد عليه عرفه فيبحث

منه ان له امكان معرفة اي فرد بوحده (قوله وجوده بالانهاية) اي ما لا يقطع

وهو احوال اللفظ العربي لان اللفظ عربي لا يقتضاه له لتحقيقه في لدار الاخرة

أيضا (قوله ان اريد الخ) يعني ان الاحوال جمع مصنف وحكمه حكم الجمع
المعرف في احتمالاته الأربعة ظاهرا ان يراد به احسن محر وهو صهر الطلاق لانه
يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به
الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعاني والهدى ههنا البعض المطلق
فيتم ما لزم على تقدير ارادة احسن وله ظهوره ثم يتعرض له واما لعص المبهم اى
المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيلزم تعريف مجهول واما العهد الخارجى
اى البعض المعين في الذكر فلا دلالة له على غيبه فانهم قد اشكل على الناظرين
(قوله فلا يكون الخ) لانما حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) حصول ثمرته
لا يصدق التعريف على غيبه فلا يراد به بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل للملكة
حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرفه مسئلة) من الاحوال الكثيرة
تتبع من مسئلة واحدة فن قال اى مسئلة متصلة لثمة احوال قدسها (قوله
بما لا يد الخ) اذ يشوب عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قريبة حمية)
يظهر بالنال من وحه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بغيب الحيثة
ما سمعنى في بحث العطف على المسند اليه من كلامي تشعب حيث قال ان الى ادا
دخل على كلامه فقد برحه ما يترجم الى ذلك ايمه وكذا لاثبات وجلة
الامراه ما من كلام فيه امر راد على مجرد انك الشئ بشئ او تقيده عنه الا وهو
الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا يسر الى انك ت فيه انتهى فانه
يقضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ المرعى التي
بها يطابق اللفظ يقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث تصابق بها اللفظ
مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثة وانما كانت القرينة حمية لانه قد يقصد
من الكلام الذى فيه تقييد مجرد انك ت شئ بشئ او تقيده به ويحكون التقييد
للتوصيح ولا ذلك انما هو في المفاهيم الخطيئة في عصر ليعاد لافى مقام التعريف
واما ما قبل (٨) ان التعليق بالمشق يشعر بالعلمية فعبه ان يتعيق بالوصف
الصالح للعلمية بشعر بالعلمية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثة المعبرة بتقييدية
لاتعلمية (٣) (قوله ان يكون علم المعاني) اى ثمرته او يكون الملكة التي تقيده هذه
المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ارد كر ان تصور على طريق ضرب المثال
وكذا ذكر التعريف والتشكيرو ووجه لزوم انه لا يهمل من معرفة الشئ الادراكه
التصورى فانه ما هو او التصديق بانه هو هو ووجه الفسار هي عن البيان
كذا نقل عنه وما ورد على التعريف من به يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور في التعريف
احوال اللفظ بصيغة الجمع
فلا يلزم من ارادة البعض
حصول العلم بالمعاني بمسئلة
واحدة مطلقا (حسن جلي)
٨ في بيان كون الوصف
قرينة لاعتبار الحيثة

٣ اعلم ان قيد الحيثة ثلثة
اقسام لان الحيثة اما ان تكون
عين الحديث اولا فالاول
للاطلاق مثل الانسان من
حيث هو انسان ماش على
قدميه والثاني اما ان تصلح
الحيثة للعلمية للمحيث اولا
فالاول للتعليق مثل الانسان
من حيث هو كاتب متحرك
الاصابع والثاني لتقييد
مثل الانسان من حيث هو
صالح متعجب م

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ يذكّر فيه السند إليه وكلاماً

يُحذف فيه السند إليه ثابت لأن موضوع علم المعاني إلى آخره ٢

٤ أي على كون أحوال الأعداء التأكيد والدكر والحدوث لا المؤكّد والمذكور والمُحذوف ٢

٥ فإن قيل المدكور حقيقة هو الكلام الجري لا الكلي العقول وحملته مقتضى الحال فلا يؤيده قلت يصح جعل الكلي بذكر حربه فإن قلت يصح جعل الأحوال مدكورة بذكر الكلام المتمثل عليها لكونها كليات له قلت فرق بين الكلي بالنسبة إلى حربه وكيفيته فإن الأول عين للتسائي نظراً إلى التحقيق دون الثاني فافهم ٢

٦ قوله فتأيد ذلك يعني ليس مراد الشارح الاستدلال به على مطلوبه بل تأييده ٢ ٥ قوله لا يجدي كثير نفع لأنه ليس بدليل على ذلك بل مؤيد على أن الانتماء مقتضى الحال هو المؤكّد وأدوات التعريف بل التأكيد والتعريف نعم يصح إطلاقه

فانه يصدق عليه انه علم معروف ٥ حوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحساب فتوهم لأن تلك مدكورة كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة هي علوم مشتركة لفرق الخبيثات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني ومن حيث انه يعرف به ايراد المعنى او احدى طرق مختلفة علم البيان ومن حيث انه يعرف به وجوده يحصل علم مدعيه وان كانت ملكات متعددة فالمجموع مراعاتي ليس بموجود في نفسه فصلا عن سائر العرفه وهذا الايراد طرد في جميع تعريفات العلوم والادع مدكورة (قوله فان قلت اخ) استدلال على فساد التعريف بمعنى قوله فكيف يصح فلا يصح اوسع محتمل واستفاد محض (قوله وهي بعينها الاعتراض) استدلال على عيبها لمقتضى الحال بعينها للاعتراض المناسب المتعدي لان الاعتراض المناسب يصح في كونه صفة من الاحوال كما مر (قوله كما يصح) أي عن كون الاحوال المدكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فانه مقتضى ان يكون حسب المطابقة مما يراعى التصديق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع اصطابق (قوله ولا مقتضى الحال الخ) كذا ذلك (٦) لان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث اطلاقه معاني انشائي فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال ليست كذلك (٧) وانما يشارح وجه الله في شرح اصطلاح من ان قول اسكاكي رحمه الله سبق كلامه في مقتضى الحال ذكره بدل على ذلك فان المدكور حقيقته (٨) هو الكلام دون الاحوال فتأيد لذلك (٧) فافهم منه ان المراد بالمدكور من المدكور حقيقته ونعم او لحكم عليها بالمدكور على التعليل فان كثرتها مدكور لا يجدي شيراً (٩) وما استدلال تعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي معرفة مدكورة لان الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان مطابقة معنى التصديق في الاصطلاح والاحوال لا يصدق على اللفظ لان هذا اصطلاح مصنفين وتوحيده عليه لوجوب نسبة المطابقة الى الكلام الكلي لا الى الكلام الجزئي (قوله واحوال الامم دال) دفع لما يتوهم من ان احوال الامم من التأكيد وعرفه والمحرر والخفية العقلية والقصر ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس الاحتراز عن اهمى اذ يعرف بها احواله ايضا مثل ان يقول في جواب المسكر لقيام زيد ربه هرايه استاده ست بل مجرد اصطلاحهم على تدوين العلم بذلك لما ان المقصود الاصل معرفة مصدر القرآن (قوله تنوع خواص الخ) التنوع الاتباع شيئاً فشيئاً

(والمراد)

٢ مقتضى الحال لا باعتبار كونه مقتضى احد فافهم ٢

والمراد المعرفة بل المكنة او المسائل المستعملة والخواص جمع خاصة او خاصة
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد بها على ما فسر السكاكي رحمه الله
الافراض التي بصاغ لها الكلام حيث قال واعني بخاصية تركيب ما يسبق منه
الى ضم ذي الفطرة السمية عند سماع ذلك التركيب من ما يسبق الى التمام
من تركيب ان زيدا مطلق اذا سمعته من العارف بصيغة الكلام من ان يكون
مقصود به نفي الشك او لا تكرار الخ واختار التركيب في كلام شافعي الى تلك
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في افرادات وفي مركبات تركيبا اوليا
او ثانويا وقوله في الاقادة ظرف انفع اي نفع الخواص من حيث افادتها
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يشتمل على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة
فيقول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديقات باقادة التركيب من حيث اشتغالها
على الخصوصيات لتلك الخواص او المكنة بطائفة منها او المسائل المتعلقة بها
والشارح رحمه الله اتفقا على انه متعلق بخواص خاصة او صفة لها ويرد عليه
ان معرفة نفس تلك الخواص الجارية ليست علم المعاني من التصديقات باقادة التركيب
لها على الوجه الذي امكن الاداء اعترافا بفساد الحثية اي من حيث انها مفادة بها
وقال العلامة رحمه الله انه يتميز عن سائر الخواص فان خواص التركيب تنقسم
الى ماهو خواصها افاده وهي المزية في علم المعاني والى ماهو خواصها دلالة وهي
المزية في علم البيان وهي ماهو خواصها تبيينا وزياد وهو يسبق في علم الدواعي وهذا
القدر تم حده وحصل الاحتراز من سائر العلوم فلا يشترط في حصول اللفظ او يتعلق
بأحوال المفردات وصفا من حيث امدد كماله او بهيئة كالصرف او بحال
التركيب امرابا كالتحوا واختلاف دلالة في الوصوح والخصا كالبيان ثم ان منهم
من جعل السديج هذا على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من مصنفات علم
البيان نظرا الى المصنفات الباطنية ومنهم من جعله من مصنفات علم المعاني كالسكاكي
رحمه الله وقد سلك العلامة رحمه الله في شرحه وهو جزء جعل من علم المعاني وليس
جزءا منه حقيقة ادلاله في البلاغة كما بحث الامام في الكلام فيقول اسراج
السديج فيه سبعا على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال ويرى بصل تركيب اي يعرض
لها تعاملا لاهو المقصود الاصل اعني البلاغة او الخواص اي بعد من هتماتها
من الاستحسان وغيره من الاستنباح الواقع في كلام العلماء هموة منهم او قصدا
الى اعراض لهم تعالى بذلك كالاصحابك وبنهرليث وبنعريض وبنعير والمحكيات
فيعرفها صاحب المعاني احترازا عن مثنها كعرفة السموم في لطب اولياتي مثلها

في موضعها وما قاله سيد السد قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان
على المحسبات البدعية غير صحيح لان تلك المحسبات لا تدخلها في الاحتراز
المذكور ولا في تحصيل سلامة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده
مع جعلها تامة قاله حارجه من ان اتصاله فطرة سمعة والتفتك بذكر الاتصال المسمى
عن التبعة وهم ظاهري معلومات علم واحد فيحصل بعضها بعض قد فوج بان
الشرح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم بما يقتضيه
الحال افادة ودلالة اوتريد ان يكون لفظ البدع فانه مستلزام للاحتراز عن
الخطأ فيما يقتضي احد ذكره تدياً وتريداً على ان نطاق الاحتراز عن الخطأ
فيما يقتضي الحال بالتشع انتملق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما
مدخل في الاحتراز لخو ز ان يحصل الاحتراز احدهما ويكون الآخر من مسماته
ومكملاته ولم يفتك بذكر الاصل على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات
علم واحد وان اتصل بعضها بعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك
العلم بانه علم بل بعض وما يخص بذلك البعض فانه يشترط بكونه ملحقاً بذلك
البعض في كونه من العلم وقوله لا يجوز متعلق بالنوع اي يحصل بذلك التسع
الاحتراز المذكور في راد لفظ الوتر في الاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مجردة
كافي في حالة الجهول غير كافية في الابد من حصولها (قوله لوحين الخ)
حاصل كلام المصنف رحمه الله في الاتصاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله القفا
ثلاثة التنوع والتراكيب وغيره وليس استعمال شيء منها صعباً في التعريف فذلك
عدل عنه فلا يرد ان يوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف
البلاغة بمطابقة وجهه على انه الراي لا يصير علة لدول المصنف رحمه الله
تعالى (قوله علمه قصر تمييز) اي من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة
ماسببه وكيفية تأليه (قوله توفية) وفي فلاناً حقه اعطاء وايقا اي تاماً
كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة المتكلم حيث
توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث
توقف معرفة تراكيب لسان على معرفة البلاغة المتوقعة على معرفة تراكيب
اللسان (قوله فربيه) فقد جاء اخبره في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة)
اي الحاصلة بالتشع المذكور وهو علم بالسائن المترتب على تشع الخواص الجبرية
لان الاحتراز المذكور لا يترتب عليه لا على المعرفة الجبرية وانما اورد لفظ المعرفة
متابعة لفتح حيث قال وادفد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

ولاحقه وهي امامية لو
سوى نسبة المضيق الى
الارادة لولا القرينة او
محصلة اذ رجع احد المعنيين
على الآخر والمادة والمعية
لا رمان لكل مجاز في التعريف
او في المحاورات والالزام
استعمال كل مجاز في معان
غير متناهية توفي بعض
مجهول والالزام بعدم قوله
ليس شئ لانه مقابلة الجواز
بالجواز مع انه لا يدمع الجواز
بالجواز م ٣ اي كون معنى
التوفية ان يكون ذلك
انكم بحيث يورد كل
تركيب له في المورد الذي
يليق به م ٩ لان المعاني
المعبر عنها اذا كانت للتركيب
يجب ان يكون التركيب
المعبر عنها ايضا لامتناع
التعريف بما قصده بصادرة
غيره وكذا قوله واپراد
انواع انشيه الخ ادلوقيل
مثلا للاضة هي بلاغ
التركيب في تأدية المعاني جدا
له اختصاص بحمل كلام
غيره على ما ينبغي على ما هو
معنى التوفية بالنظر الى
تركيب الغير لكان تركيبا
الهم الا ان يحمل التأدية
على تقريرها وكشفها على

تركيب الخ (قوله اطلاق الخ) الاظهر اطلاق اسم النسب على المسبب لان
اللزوم متبر في جميع انواع المحار (قوله مشكوبة بحد) وحدث لقرينة (٧)
المادة وهو امتناع كون التمتع عنها والمعية وهو تعبير علم يعنى في موضع آخر
بالعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لانتم نه فسر التركيب بتركيب استعاه
ال فسر بتركيب من له فصل تميز ومعرفة وقوله وهي تركيب البطاء بجلة
مستأمنة لتعيين ثلاث التركيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جاست
السكاكي رحمه الله (قوله لا يهمل الخ) اخبر للشق اي وضع لطلال الثاني
قال ترك البيان انما يكون باطلا لاستدراجه اهلته وذلك بما يلزم اذا كان الكلام
مختلا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يهمل منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا ياتي
في الجواب حوار ارادة تركيب انكم لان مجرد اجور لا يجرح التعريف عن
الجهالة بل لابد من ادعاء حصر ادهم فهدا في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى
البيان ما قالوا من ان الشرح رحمه الله منع مدع اخر من ان يصف رحمه الله
ثعاني ما ان التعريف فاسد لاستدراجه بدور او اجهة فلاحتمال عدم الظاهر كافي له
وماد كره من الصدارة بمجولة على المادة فمحت السبل السبل قدس بخره بحوار
ارادة تركيب البطاء خارج عن سبب اتوجه ليس شئ كما لا ينبغي (قوله
الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفيه جو من التركيب حفظه اعطاء جهة
واويا وذلك ما يراد تركيب نفسه كما يقتضيه الجواض ويحتمل تركيب غيره عليها
(٣) ولا يجوز ارادة الجنس فقد يكون مرد ما تركيب تركيبا مع انه لا يلافة
التركيب لا تحقق الحمل بل لابد من الايراد ولا ارادة المعنى شئ من لهما يكون المراد
بالتركيب اهم من تركيب نفسه وتركيب استعاه لان قوله تأدية المعاني وقوله
وايراد انواع ح ياتي منه (٩) كما ينبغي ولانه دخل له في بلاغة التركيب وان كان
لازما له فتعين ان يكون مراد الايراد وهذا حصر ما مضى منه رحمه الله
في احشية يعني انه لا يهمل الادلك بعد انصروا داخل في كلام وما يشتمل عليه
من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه ينص تركيب بها يحصل تأديتها على
وسعيها واللاحقة وهي ايراد انواع التثنية والمجاز والكناية وهو ظاهر وانما خارجة
وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي
لا معنى مهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له لاقتدار على التأسيس والتركيب
وراد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الايراد مع بل لاقتداره فيه فيقول معنى
التعريف (٢) الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بلغ (قوله لان خاصية ح)

خاصة اشئ ما يوجد في غيره ورادوا الياء لا العدة كأنها نفس الخصوصية
 فالخواص ام جمع خاصة بمعنى الخصوصية او اسم جمع لخاصية ولم يقل خاصية
 اشريدا قائم في شئ وانكار لان نفي الشئ والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله
 قوله وهذا يعني معنى (ح) في الوجود وان تعديرا معهودا لانه لا يصدر
 عن المنكلم الاصل واحد بعينه تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر
 في كلام نفسه فكذا التوفيق ولا لم يتعدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح
 رحمه الله في شرح (ح) ان معنى التطبيق اعم من الايراد والجل قلت المراد
 وهذا يعني معنى التطبيق اذا كان الايراد (قوله كما يفصح عنه اخ) ادلا معنى
 لتأدية معنى امير ولا بدية معنى نفسه ترا كيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى
 بحري كالقرب والكتب او يقدر ترا كيبه ويراد بتوفيق خواص الترا كيب من
 خواص ترا كيب اربعة ام على حذف المضاف او الجمل على المضافة كما في قولهم
 فعلت ماضيا وشئ ما لا مهم من القسط فاندفع المناقشة التي ذكرها السيد
 القدوس سره في شرح الفتح انه يجوز ان يراد ترا كيب المفعول ويكون المعنى
 ملوغ المسك في تأدية المعاني مركز كيبه حذاه اختصاص بتوفيق مثل (٧) خواص
 ترا كيب العدد جمعها (قوله الا ان يكون الخ) راد الحاشية اشارة الى ان المعتز لا يقدار
 على الايراد دون الايراد بالفعل ولم يصح محض بورد كل نوع كما هو اللائق بالسابق
 اشارة الى ان لا يراد لا يصح الا لا يخص وان زيادة لفظ الا انواع لاشارة الى ان المعتز
 اراد اشخاص جمع لا نوع لا انحصار نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه
 بورد تشبهات ح) لا شخص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا النوع ادلا انواع
 لها بخصوصها كما يفصيه الاضافة قال قدس سره فليس لترا كيبه خواص
 اخ في شرح الفتح بشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص الترا كيب ما يتسوق
 منها الى فهم دي الفطرة سلبية على تقدير صدورهم عن له فحصل تميز ومعرفة
 وغير البليغ لا يوجبها حفظ انتهى على هذا لا سيما انه ليس لترا كيبه خواص كيف
 والترا كيب انصافه عن غير لسع لا يحلو عن التأكيذ والعلومه من التعريف
 والكبر والحذف والاصدرو القديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصية ذاتة
 على الخواص دلالة المنقضي على المنقضي الا ان غير البليغ لا يورد تلك الخصوصية
 على وفق الخواص ولا يوجبها حفظا قال قدس سره اذا اعتداد بها الخ فيه ان عدم
 الاعتداد بها لا يقتضي عدمها بل يقتضي وجودها لاعلى وجه الاعتداد قال
 قدس سره وان لم يعلم ح قدس سره انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المضمومين

٩ في شرح قول الفتح
 تطبيق الكلام على ما يقتضي
 الخالد كره ان الكلام اعم
 من الكلام الذي يؤلفه
 وتعيينه ان يورده على
 ما يقتضي ومن الكلام الذي
 يتبعه وتطبيقه ان يحمله
 على ما يقتضي فكيف يكون
 تطبيق الكلام على اطلاقه
 معنى التوفيق وحاصل
 الجواب ان المراد توفيق
 خواص ترا كيب نفسه م
 ٧ بتقدير المضاف او الجمل
 على المسألة ٢

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ منقش ر صاهر لكلام بشر الى ان الصمير راجع الى علم المعاني

فريد على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموضوعات والمبادئ عن هذه الثانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع لمائل والمبادئ والموضوعات ولو تضاعفا كما هو المتعارف م ٤ واعلم ان التعريفات من المبادئ التصورية ووجه الانحصار وكذا التسمية الآتي من المبادئ التصديقية فالقضية طبيعة في المشهور عند الجمهور ومهمة عند التحقيق عند المحققين م ٩ يعني التعريف ووجه الانحصار والتسمية الآتي تخرج من العلم حين اراد بكلمة من البيانية على ما تقر من ان حقيقة كل علم مسائله والبيان عين المين واما اذا بي على ان علم المعاني مجموع المبادئ والمقاصد فلا تخرج الامور الثلاثة فعلى الاول تخرج كما تخرج بقوله المقصود اذا اراد به المقصود الاصل دون التبعي فلا يبقى قاعدة في زيادة لفظ المقصود م

وانه يكفي اتحادهما في الوجود = قال قدس سره بانه لا يسد اح = قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم وبجاراتهم ادلا انواع به بخصوصها = قال قدس سره لم يفسر بلاعة الخ = اي تفسير لا يلزم منه تدوير كتن في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاعة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقه او اورد فيه انواع التشبيه والجبر والكمية على وجه = ولا شك = الاعتراض باقي بحاله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) من علم المعاني) كذا في لا يصح اعني ان المراد انحصار المقصود لذى هو بعض من علم المعاني على مسائل لا انحصار العلم فالكلام على حذف المصروف او الصمير جمع ان المقصود يشتمل عليه علم المعاني فلا يرد مع الانحصار ما ان التعريف وبيان الانحصار والتسمية داخلة في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة بفتح حصر استكت في المقدمة والصور الثلاثة وميرداخلة في الابواب اشائية واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه جزء المقصود (قوله لا الكل الخ) وان كان التعبير بالمقصود موهما لذلك لصدقه على كل واحد مما = على = جزء مقصود = مقصود (قوله والاصل في الخ) اي ان كان انحصار في الخرب است اصدق المقصود على كل واحد منها او صدق المقصود على ما صدق علم المعاني عليه ~~بقرينة قوله ان العلم لا يحد~~ المشتمل وهي حقيقة علم المعاني لما تقر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما عير المناظرين في دفعه وتكلفوا بما تنجمه الامم من ان كلمة من مسائله ميرد عنه ان المقصود من الشيء طارح عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تعيضية فيكون الحصر حصر الكل في حريته واما بيانية فلا فائدة في زياده لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حيزا كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) فقل عنه رحمه الله لان الظاهر ان تلك الابواب هي المسائل والقواعد وليست اجزاء بل ملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام مصنف رحمه الله اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مراد الصمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان الابواب ثمانية هي المسائل وان الانحصار انحصار الكل في الاحراء والمسائل ليست جزء من الملكة وانما قد و ظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الصمير اليه بطريق الاستخدام او لكونه مستعرا بالمسائل او يكون حصر حصر المسائل في السبب او يكون المقصود عبارة عن مسائل فان تكون كلمة من مسائله المقصود

٦ العقل والنفس والدهن
واحد الذات الا انه باعتبار
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار
تصرفه في الدنيا يسمى نفسا
وباعتبار استعداده للادراك
يسمى ذهنا فتأمل م
٧ ويحتاج الى ان يقال ان
اعتبار قيامها بها باعتبار
العالم او بحسب الظاهر
او المراد قيام النسبة بنفس
المتكلم او لا المانع او انها من
ثانها القيام بها م
٨ وذلك المدلول هو ايقاع
النسبة او اتراهما في الخبر
وطلب الصرب في الانشاء
ملاحظة الى ان يقال ان
في قوله هو تعلق احد طرفي
الكلام تسامح اذ النسبة بهذا
الغنى قائمة باحد الطرفين لا بغير
وانما يمكن الجواب بانها قائمة
بهما اولا وبالذات وقائمة
بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض م

ومعنى كونها من موصوفة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية
لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة
عن التصديقات فليس ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة
عن استحصار المدرك لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويختص استحصار
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب
استحصار الكل في الآخر لان الاستحصار هو الادراك من غير تفتيش كسب جديد
وحينئذ يكون كلمة مرصلة بمقصود (قوله احوال الاسد الجري) مرهوع
على انه حرر متدا محض كجرحه في الايصاح اي احدها احوال الاسد
الجري وكذا ما بعده والكل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول به وما بعده
تمامه كراواو به مذكورة على سبيل التعداد وقوفه الاوآخر وكسر ما هو
مضاف الى ما بعده لاسف الله كسب يرد عطف لوصل على الفصل والاطاب
والساواة على الابحر (قوله او نشاء) فكيف لسان حواله المستقيمة مات (قوله
يشتمل على نسبة الخ) يشتمل مدرك على ادلول لاشغال اشكل على الجزء (قوله
قائمة بنفس) (٦) لكلام) ي يدل على نسبة من يعرف الحاصل في نفس المتكلم
بصورتهما قائمة ثلثا بنسبة بوجودها لاصلي نفس المتكلم قيام العرض بالحق
لان ذلكم به تصور الطرفين بنسبة واحدة الى الآخر لانه معصور نسبتهما
وهذا خلاصة ما قل من جهة الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع
النسبة وشرعها وفي صرب مثلا طلب الصرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم
كونها صفة لها ووجودها به ووجودها تأسيلا كثر صفات النفس لانها
محقولة حاصلة صورتها في ذهنه تقطع بانه لا احساح في التصديق الى تصور
الايضاح والاراع ومن اموحود في نفس من قل اصرب طلب الصرب واجبا به
لا مجرد تصور به انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي
قيامها بها في واقع حتى يرد ان كلام الشك (٧) والجون ومن يقن بخلاف
ما يتكلم به كله احرر مع عدم قيام اسمه بانفسهم (قوله فلا يصح التقسيم)
لانه تقسيم للكلام باعتبار اسمه فلا بد من وجوده في الانشاء ايضا (قوله تعلق
احد طرفي الكلام ح) يمدلول التعلق (٢) امدكور ليلام ما سبق ويصح
التعصيم اللاحق اعني قوله سواء كان المدرك او سلبا او قيل المراد تعلق احد جزئي
الكلام بنفسه بالآخر بحيث يصح السكوب الناطق عليه وهو خروج عن السوق
لانه في الكلام المدظى وعن اصطلح اهل العربية (قوله ايجاء اوسلب) هما

بصفتان على الإنباع والانباع وعلى الوقوع والوقوع كما ذكره الشارح
 رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لشيء) أي لشيء من المفهوم منة الخاصة
 في الدهر خارج عن مدلول الكلام أي خاص به من صفات مع قطع النظر عن
 دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لأن تطابقه النسبة وإن لا يطابقه محض وإن لم يكن
 كذلك فإن لا يكون له خارج أصلاً كاقسام الطلب (٤) فإنه رآه على صفات نسبية
 ليس لها متعلق خارجي أو يكون له خارج لكن لا يتحقق تطابقه واللامطابقة
 كصيف العقود فإن لها نساء خارجية توجد بهذه الصبغ ويست بها نسب مختلفة
 لأن تطابقها انساب المدلولات أو لا تطابقها وبما ذكره من أنه لا حاجة في هذا
 التقسيم إلى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودلة عليه كما في شرح بقصد حيث
 قال أن للكلام المعنى مدلولاً نصياً وهي النسبة العرفية من شأنه أن كان مدلوله
 النسبة النفسية فقط فاشاء وإن كان مع ذلك دلالة واشعر به لها متعلقاً خارجياً
 فغير ولا إلى اعتبار الفصل كما في المختصر حيث قال أو يكون نسبه بحيث يقصد
 أن تكون لها نسبة خارجية ولا إلى اعتبار كون تلك النسبة حكايته عن الخارج
 كما في الأطول (قوله والخارج) فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربعة
 من باب على حدة فصل لها أبواب أربعة (قوله لأن الإنشاء أيضاً الخ)
 فيه أن عدم الاختصاص بشيء لا ينصبي عدم التخصيص لحوالها أن يكون
 للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في عدم كونه أصلاً واشرف
 وأوفر للطائفت (قوله وكل من الأسباط الخ) فلا بد له من باب سادس
 لعدم اختصاصه بشيء بما ذكر (قوله وكل بجهة فرست الخ) فلا بد له من باب
 سابع لأنه حال الكلام بالنقياس إلى كلام آخر ومسبق أحوالها تنسبها
 (قوله أم رأيت الخ) أما اعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له
 بشيء بما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائفة تحت الخ) فدعرفت فيمسبق
 أن وجه أفراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله حتى مما ذكره
 الشارح رحمه الله (قوله فساد كلامه الخ) لأنه لا شبهة على ما ذكره المصنف
 يشتمل على ترديد لاطائفة تحت ادلا حصر عقلياً ولا استقراراً بقصد التزديد
 الضبط وتقليل الانتشار بل جعلي مداره على إبداء نسبة انصبة للصحة (قوله
 ما باحاهم) أي يصير الأربعة السابقة تحت لافى المرتبة وكذا ما بعده فلا يردان
 ماد ذكره محالاً لترتيب المصنف رحمه الله أد فصول ووصل به سابع والإنشاء
 سادس والاطاب والامحور والمساواة تاسع (قوله لأنه قد سبق الخ) يعني على

٤ أقسام الطلب الأمر والنهي
 والتعجب والاستفهام
 والترجي والتثني والعرض
 والدعاء وامثالها م

من قوله تصدقه ولا تصدقه فهو مصدقة واللا تطابقه وانحصار الخبر فيهما
وانهم يساق الى كون الاول صدقا والثاني كذا فانه كونهما لا يستلزم
اعطاف لانهما ليسا بمتكافئين فيكون تبيينه لانهما (قوله وقد علمنا) هذه المقدمة
اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصدق بوجه الله المصدق بقوله مطابقته
اي الخبر للواقع حيث اخذ خبر في تعريف المصدق مع ان المصدق في حدود
في تعريف الخبر لانه الكلام المختص بالمصدق والكذب يعني قد علمنا خبر في وجه
الانحصار خبر بوجه لا يتوقف على معرفة صدق فلا دور (٣) (قوله من
الشيء) اي عن امية على وجه من الالات والى هي متعلقة او عن الموضوع
على وجه من ثبوت المحمول بامية هو متعلق به والاول اقرب (٧) الى المعنى
والثاني الى اللفظ قال قدس سره ان ما هو صفة لتكلم قال لرصدي في
تعريف البتة انه تابع يدل على معنى في متبوعه او قال او متعلقه لكل دعم
لدخول نحو رجل قائم بوجه من له ما يستلزم قدس سره في جوابه كل المصدق
بوجه الله انظر ان كونه قائما بوجه معنى فيه وان كان اعتبارهما لفظا في هذين
الاحتمالين رددناهم في صدق حكم في انه امية من صدق الكلام او معنى
اعتباري موقوف لعملة وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره حقيقة
لا يها اكون خارجا عن الحكم وان كان صدق الكلام حقيقة من غير
قيام معنى بالكلمة تعريف صدق امكم بآخر عن الشيء على ما هو به تعريف
لصدق الكلام فقد اخذ خبر في تعريف المصدق في حدود في تعريف الخبر فيلزم
الدور قال قدس سره او موقوف الخ اي من حيث التعبد ان صدق
الكلام ما خود فيه ولاشك ان يكون بحيث كذا الاحكام فيه الاعتبار ما تصدق
ايه الحقيقة وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف لصدق الكلام
وقد اخذ فيه الخبر ما خود في تعريفه صدق الكلام قال قدس سره وجوابه
الحق اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان
السكاكي رحمه الله استدلل على صلات تعريف الخبر بصدق والكذب بانه
دوري حيث عرفوا المصدق بآخر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه
لا على ما هو به اجاب شارح رحمه الله انه من لزوم الدور معنى على مقدمتين
اتحاد الخبر في التعريف واتحاد المصدق والكذب فيهما وكل منهما مجموع ثم
اورد التوهم كلاما ثانيا على تقدير تمامه اتحاد المصدقين وفتح عليه بزم
الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد المصدقين

٣ في تعريف المصدق حيث
قال الخبر ما كان امية خارج
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل
الخبر كلام يحتمل الصدق
والكذب فلا دور في تعريف
المصدق تطابقه للواقع

غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وإنما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية
الوضوح فادفع ما قيل من إجابات الثاني أصح قوله وأيضا الخ مبني على تسليم
اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لأن ذلك إنما يرد لو قلنا إن الشارح
رحمه الله ولو سلم فالصدق الخ دل الشارح رحمه الله تعالى مع (٢) كل واحد
من الاتحادين ابتداء وفتح صدم لزوم الدور عليه ✽ قال قدس سره بكر الخبر متعدد
فيهما ✽ ففي الأول المراد به الكلام المحصري وهو ظاهر وفي الثاني الآخر عن الشيء
لأنه بمعنى المحصري لا يصح أن يكون تعريفا لصدق الكلام لأن الصدق ليس
نفس الكلام المحصري ولتعدده من فصدق الكلام الآخر عن شيء أي الإلهام
عد من النسبة على ماهو به أي كون النسبة معناه على ما هو به فادفع ما قيل
أن صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالآخر عن شيء على ماهو به ✽ قال
قدس سره لو فسر الأخبار الخ ✽ بأن يكون معنى الآخر عن شيء الاتيان بخبره
لا معنى الآخر فقط ادل على للاتين بالخبر عن الشيء ✽ قال قدس سره إلى وجه
آخر ✽ بأن يقال الخبر المعرف معلوم بوجه ما والآخر عن الشيء المقصود معرفته
بوجه يميزه عما صدق وبما هو وهو المحتمل للصدق والكذب كما فساده في تعريفهما
الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور ✽ قال قدس سره وأما على الثاني الخ ✽ فمما أن هذا الجواب
أن يتم إذا كان معنى قول المتوهم بالدور لازم بالدور في تعريف الصدق لا يتم لوقف
صدق التكلم على صدق الكلام المعرف بالآخر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى عن ما في أكثر أسام من ذكر
قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وأيضا أي لزوم دور في تعريف الخبر ومرة
بعد قوله وأيضا الصدق الخ لى لزوم الدور في تعريف الصدق وإنما قلنا لظاهر
كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه يحتمل أن يكون لثاني مادة الأول قسما على أن كل
واحد منهما مستقل في لى لزوم الدور في تعريف الخبر وأما أن كان معناه أن الدور
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق لاسم التي اكتفى بها بقوله فلا دور بعد قوله
وأيضا الخ فلا يقع في هيه ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف
على صدق التكلم بل لابد من إثبات أنه لا يتوقف على خبر فتدبر فان هذا الحاشية
من المراتي كم زلت فيها أقسام الأدكباء (قوله أن الكلام الذي دل الخ) قد مر فيها
نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لأنه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة
في الخبر هي الإيقاع والانتراع وفي الإنشاء الطلب فالمعنى أن الكلام الذي دل
على حصول نسبة بين الشئين أما بالاثبات أو بالنفي فتدلول الخبر هو النسبة الذهنية

٣ وأشار الشارح إلى منع كل
من المتقدمين ههنا بقوله
فالخبر بمعنى المحصري كافي
قولهم الخبر الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الأخبار كافي قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء
على ماهو به وقوله وأيضا
الصدق والكذب بوصف
بهما الكلام والتكلم الخ
فأمل م

اعني الايقاع والانتزاع وسوق في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى
الوقوع واللاقوع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الدهن يرجع الى الايقاع
والانتزاع قال في شرحه لفتح اذا اورد الجملة الحرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة
تامة حاصلة في دهن المتكلم مرسمة من الخبر في دهن السامع فالنزاع في ان مدلول
الخبر الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع وبمعنى الوقوع واللاقوع لفظي اذ الوقوع
واللاقوع من حيث انهم حاصلان في الدهن عين الايقاع والانتزاع * قال
قدس سره ووجوده الخ * اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام
لزيد انصافه به وجهه عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض
للموضوع بناء على انه من مقولة لوصف * قال قدس سره ولا شك ان وجود الخ *
قد تقرر في موضعه ان حصوله في لآخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه
يقتضي وجود ذلك الشيء بصا والاجر انصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف
ما اذا كان طريق الانصاف والخلقه يقتضي وجودا منت له دون التثنية حوار
ان يكون الانصاف اثرها فلا يرد ما قبل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع
طعية العمى في الخارج ثم نصدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له
لاقتضي وجود العمى ايضا وانما الخ * او هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم
ان ظرية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجا وفي قولنا
القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج طرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده
لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج
طرفا لوجوده في نفسه ليس لتقريب * قال قدس سره اردنا الخ * هذه الارادة
لا تجري في النسب التي مررها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان
كما مره قدس سره ليس طرفا لاطرافها فصلا عن ان يكون طرفا لها فيلزم
ان لا يكون الا حذر الدابة صبيها موصوفة بالصدق نعم الخارج لمدلولاتها
فصلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد من النسبة خارجية ان الخارج بمعنى
نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس طرفا لوجودها
بل يراد بانها خارجية ان خرج بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية
ان الخارج بمعنى الاعيان ليس طرفه لوجوده لان النسب المذكورة موحودة
في نفس الامر فسط الفرق * كلا الامرين يعني ان النسبة خارجية ان الخارج
بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس
طرفا لوجودها ولما قال شارح رحمه الله اولا مع قطع النظر الخ اشارة

قال العصام وما ينبغي
ان ينه عليه ان ما يستل
في الكلام في الخارج
ليس في الخارج الذي
يصور عليه الصدق
والكذب لانه بمعنى خارج
فصل المتكلم لا بمعنى الخارج
المقابل للذهن والالم يشمل
الصادق والكاذب
الدهيب بل في الخارج
المقابل للذهن انهم
فحيث يحتاج الى الجواب
بان المعنى في الحق والتمار
الواقع في محاورات النساء
هو القضايا الخارجية فلا
خبر في خروج غيرها
عن الضابط تأمل مل م

الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثاب يفرق باعتبار اطرفية لنفس الشيء
 ولوجوده فقولاه فانما لو قطع الخ تعدل لايستفاد من قوله بلفظي الظاهر اي يعني
 ان الاول صحيح لان القيم حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراك وهذا
 معنى النسبة الخارجية اي كون الخارج بمعنى نفس الامر ضرورة نفسها ولم يتعرض
 لبيان فساد الثاني اعني حصول القيم له امر متحقق في الاعيان لظهوره
 وكونه مقروا حيث يقولون ان النسبة من الامور لا اعتبارية دون الخارجية
 ولعدم تعلق العرض به اذ المفصود ان كون النسبة في الخارج ما معنى الذي
 ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهبية دون
 الخارجية اي الاعيان (قوله ولو خطأ) وان كان الاعتقاد صوابا
 بالطريق الاولى لتحقق المطبقتين (قوله ولو كان حقا) فكيف اذا كان
 صوابا فانه ينتفي المطابقتان وهذا القيد امام احوذ بقرينة ذكره في الصدق
 او من ارجاع الضمير الى المطابقة المتقدمة (قوله غير معتقد) اي للفوقية
 سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو الذي يقتضي التعريف بعدم مطابقة
 الاعتقاد لمن قال الظاهر ان يقال معتقدا بخلافه فمما علم (قوله لمحال) اي
 مفروضا خطائته اليه ذهب المحضري قال في تفسير قوله تعالى (ولا اتدل بهن
 من ارواح واولادك حسن) الواو للمحال والمعنى معروف صوابك حسن
 يريد ان كلمة لوف في امثال هذا المقام ليس لتعميق ولهي لاستنباط بل مجرد القرص
 فلا يحتاج الى الجراء وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشف
 في قوله تعالى (ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم) ان الواو لو كان لمحال لكان
 التقدير والمحال لو كان كذا بتقديم الواو على كلمة لو كس التقدير ولو كان المحال
 كذا (قوله لا مطلق) والجراء محذوف ثمل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة
 لها اليه ذهب الجرولي قال الرصي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه
 في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ثمرته ادعاء عليه اقنى عن ذكره حتى
 كان ذكره تكرارا وذهب الرضي الى انها اعتراضه ويجوز الاعتراض في آخر
 الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه احكام) اي الحكم المفهوم منه فلا
 يردانه لاحكام في الطرف المرحوح (قوله وثبت بواسطة) واسظام لا يقول بها
 (قوله اللهم الخ) وجه الضعف ان التدر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ
 وجود الاعتقاد (٦) (قوله لاحكم معه ولا تصدق) به اشارة الى ان الحكم الذي
 هو مدلول الجبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله حر لا محبة) لانه كلام لا شتمه

٧ اراد الحكم الظاهري اي
 الاتيان بما يدل على الحكم
 لا الحكم الذهني لا تنقضاء
 الحكم بالموهوم قطعا
 ٨
 ٩ وانه موهوم لخبر الكذب
 في الانشاءات وهو مخالف
 للاجتماع (حسن جلي)

على الامداد وبس فاشء يكون حرا والابطال انحصار الكلام فيهما (قوله
وتسلك النظام) اي على حكم تصدق التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف
لفظي ماله التصديق فذلك استدلال عليه فليس نشي لان العربيين للصدق
والكذب والحر ورفقه فو نظريتها على ما صرح به في المفتاح (قوله لا يصح هذا)
اي اطلاق الكذب على احرام مطبق للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين
لان الكذب حينئذ امان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا
على المطابق للواقع او عن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب
سلب الصدق فحينئذ ان يكونا صريحين عن طبعه الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب
فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الساطرون واشبهوا الكلام فيه
(قوله ان المعنى بكاديب) يدبر قوله تعالى (والله يعلم انك لرسوله)
في الكشف فان قلت اي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال
(قالوا شهد انك لرسول الله والله شهد ان ادعيت انك رسول) لتوهم ان قولهم
هذا كذب فوسطا بينهما قوله (والله يعلم انك لرسوله) ليبيد هذا الاتهام (قوله
بشهادة الخ) فان هذه التاكيدات لم يثبت لارم فائدة الحر وهو علمهم بهذا الحر
فيكون تأكيدهم الصمى في شهادتهم هذا بل هو احد اخر لارم وهو ان التكذيب راجع
الى قولهم انك لرسول الله فغير لارم فائدة الحر ولم يصرح له لان ما له الى رجوع
التكذيب الى الحر الصمى (قوله بن شاذ) اصرب (٢) من مع كونه حرا لانه مع
السند وادعى انه انشاء يكون اثباتا للمقدمة المموعة وهو رجوع التكذيب الى
المشهود به ولم يذكر الدبر عن ذلك ظهورة او كان اخذوا عن الشهادة في الحال
او على الاستمرار لا قصي وحوذ شهادة اخرى مهم كإقراره الشارح ٧ رجه الله في ابع
(قوله لان مثل هذا يكون صحيح) هذا ايضا اثبات للمقدمة المموعة (قوله لا كدما)
في الطي مخرج بكثف فو راجع الشهادة المتعارفة اصلها الخصور بالقلب
والتيين ثم يقال ذلك ادعاه باللسان وليسك متى اطلق لفظ الشهادة هي
ما يظهر من اللسان دون حصوله في قلبه كدما (قوله فاشترط المواظقة الخ)
لانه يقال شهادة البرور لكن فان قصي في تحسيرة الشهادة اجبار من علم من الشهود
وهو الخصور والاطلاع قوله من يصيب الخ) اي من عدم المطابقة للاعتقاد
وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في ثبوت من ادون الصم مسافة ما بين الشيتين
وتفتح (قوله فظهر ح) اي ذكره من انه جواب عن تقدير تسليم رجوعه الى
المشهود به ظهر فسد ما قيل لانه صهر انه مع برأيه وليس راجعا الى المع الاول وما قيل

٢ الاضرب ابطال الحكم
الاول والرجوع عنه اما
لفظ او نسيان او ابطال
الحكم لاتهاء مدته
كالرجوع من قصة الى
قصة م
٧ حيث قال لكرير عليه
ان يقال يجوز ان يكون
نشيد اخبارا بالشهادة
في الحال او على الاستمرار
كما ذكره في شرح المفتاح

٢

لإفساد فيه فإن كلام النظم مبنى على أن يكون تكذيب راجع إلى مشهود به باعتبار
الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب أن الاسم ذلك يجوز أن يرجع إلى الشهادة
أو التسمية أو إلى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا بد مع عسادلان فيه اعترافاً بأنهما
معان أحدهما راجع إلى المفيد باعتبار ذاته والثاني ليه باعتبار قيدته وليست
الثلاثة أساساً لمنع واحد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر
ثلاثة أحوية (قوله في عمارة) أي عزوة توك أو عزوة بني مصطلق (قوله
أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير مصرى للتأنيث وسمية قاب مصبوب صفة
عبد الله وأبي التتوين (قوله لعمري) هو معدن صادة وبس عم حقيقة وإنما هو
سيد قوم أخرج وعمر زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له حصنة فيكون المراد
العم الحقيقي وعمه زوج أمه عبد الله بن ربيعة وكان زيد في حجره وهو خزرجي أيضاً
(قوله تحفظوا) أي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن أبي وجع باعتبار
من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عبد الله بن أبي فساله فضرب الله ما قال من ذلك شيئاً (قوله يا ردت الخ) أي
ما ردت بهذا معاً إلى أن كذبت (قوله أسكر الخ) أسماء كلام وكذا ذكر مؤخر
والنقدير قال الجاحظ (قوله إمام معتقد أنه مطابق الخ) هكذا وقع في شرح
العلامة وفي الطيبي شرح الكشاف في صير سورة قاتل قاتل وفي بصير في صير
قوله تعالى (إن كنتم صادقين) (قوله هو وقع) إشارة إلى أن صير مطابقة للصير
لأن الواقع يصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد به مصدق) يعني أن الطرف
مستغرق في حال من صير مطابقة لأم مطابقة للتأثيرم وقوم الحال من خبر
المبدأ وإن متعلق الاعتقاد محدود بقرينة المقام لأن اللام فيه للعهد والمراد منه
اعتقاد أنه مطابق فيردان الصير في معد راجع إلى الاعتقاد وقد مره باعتقاد أنه
غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وإنما لم يقدر المتعلق بكلمة مع موافقته
لعمارة الأيضاح حيث قال الحكم إمام مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر به رعاية ما وقع
في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز أن يكون الطرف لعموا متعلقاً بالمطابقة
إذا المطابقة متعديّة بنفسه إلى المفعول وقدير اللام بقوة العمل ولا يقال مطابق
معه فالواجب حيثئذ والاعتقاد (قوله ويرم الخ) إشارة إلى أن ما وقع في بعض
العمارات من أن الصدق عند الجاحظ مطابق للواقع والاعتقاد والكذب عند
المطابقين راجع إلى ما قبل فلا يخالف وتوطئة لهذه الآية (قوله توافق الواقع
والاعتقاد) أي الاعتقاد بأنه مطابق حيثئذ (أ) يعني إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون
تصريف الصدق مخالفاً
لما عند الجاحظ من أن
الصدق مطابق للواقع
والاعتقاد جميعاً إلا أن
مطابقته للاعتقاد مذكورة
بطريق الالتزام وهنا
وكذا الكلام في تصريف
الكذب فتأمل م

أ حين إذا كانا معتبرين
في كل من الصدق والكذب
م

مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته فيحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر وجوده وعدمه ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجوده وعدمه لان الاعتقاد انما يعتد بالحكم الذي يعتقده مطابق للواقع فيحقق مطابقته الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لانه سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك لا اعتقاد فيحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده فيزعم المخبر والصدق عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر (قوله يقع الخط في هذا المقام) حيث فسر بعض التراح قوله وغيرهما قسین مطابقه الواقع مع اعتقاد المطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اخصي مطابقه الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث بي بيضهم كون المشكوك واسطة عبده بواسطه انه ليس بكلام تام وامالروم كونه واسطة على تقدير اعتقاد الاعتقاد في الكذب وعدم لروم على تقدير عدم اعتقاده فتدبر شرح رجحانه كما (قوله وقبوقع ههنا في شرح المفتاح الخ) عبارة الشرح مع المن هكدا وعدم بهض وهو الجاحظ لانظام على ماظن الى طاق الحكم اي حكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر او طاه والى لا طابقه اي لا طابق الحكم الغير السابق لواقع لذلك اي لا اعتقاد المخبر او طاه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذا واما قيدت الحكم بما ذكرت ماسه شيراليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قال شارح رجحانه في شرحه وللشارح العلامة رجحانه تعالى في هذا المقام خط محميه وهوانه توهم ان قوله الى طاق الحكم اشارة الى الحكم المهور الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طابقه للحكم الغير المطابق للواقع مع به عائد الى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابق ولم يظر الى قوله صوابا ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى (وانه يشهد ان السابقين لكاذبون) ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي

ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذا و بما الكذب هو ما لا يطابق الواقع
ولا الاعتقاد فخير المناقب لهذا التفسير وسعة لاصديق ولا كذب ثم اخترع
مذهبا آخر ونفى الواسطة فرغم انه مشهور مع به لا كره في كلام القوم وهو
ان الخبر ان مطابق للواقع والاعتقاد مصدق ولا فكذب ثم قال وهذا مذهب
آخر في غاية الصحافة وهو ان الخبر ان مطابق الاعتقاد مصدق والافكذب والاطلاق
المصنف رحمه الله الحكم ويبقى كلامه بدلا على به يريد هذا المذهب انتهى
اقول والله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يحصل الحكم
اشارة الى الحكم المجهود حتى يلزم تخالف المرحوم والمرجع بل قيد الحكم في المرجع
بالمطابق وفي الراجع بعبر المطابق كيم وقسوق مش ذلك من لتارح رحمه الله
ايضا في بيان قوله مطابقة للواقع مع الاعتقاد اح كما مر ومن الثاني ان معنى
قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يفسر في الصدق والكذب كون
الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيها وفائدة التعميم تظهر
في الاقسام الاربع التي هي واسطة بينهما وعرايت ان من يحمل الآية دليلا
على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلزم بل فرع اجنبية الى انتم بل على مذهب
الجمهور وحدث قال لكن تكديدا لليهودي مثلا اذا قل الامام باطل وتصديقه
اذا قال الاسلام حق نصيبان بالعلم على هذا كذا. ويسنو جيبان اي تصديقا
وتكديدا طلب تاويل لقوله تعالى (اذ اجبت الله مقورا اح) وذلك لان الله تعالى
سماعهم كاديين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مصديقا لواقع لعدم اعتقادهم
ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاديين
لا على ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهبا آخر من عدم التمسك فان هذا المذهب
بمختار الراغب كما حقه في تفسيره ونفاه الطيبي في شرح لكشاف رحمه الله في تفسير
سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في تفسير قوله تعالى (ان كنتم صادقين) واما
قوله وزعم انه المشهور فخرية بلا مربية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع
الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلب لم يحمل عبارة المفتاح اولا على
مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تفيد الحكم ومخالفة لظاهر التعميم وحمله على
مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية صحافة كما اشار اليه ولما سبته
الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث (قال شاء على دعوى تبره المنكر
من الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحص حله لها بان لم يتكلم بخلاف
الاعتقاد او الظن) اي احتج صاحب دعوى التبره فانه لم يتكلم على خلاف الواقع

في اعتقاده فيعذر الناس وليس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على نفيه عن تكلم بخلاف الواقع فظهر عدم كرايا ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقصده المحقق فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع والظاهر الى الدليل فتشيع الشارح رحمه الله على هذا الوجه ما يقصده من المحب وقصده المحب انما هو اي يتحجب به كل النعم حتى لا يبقى بل يفنى الشكل هذا اذا كان بمعنى الاول من قصص محمد مات وصبره فقضى عليه اي قتله او من قضى حاجته ويحور ان يكون من قصص حكمه ويحتفل ان يكون بمعنى يفعل المحب من قصص كذا فعنه او يحكم المحب من قصص كذا حكمت به حكما في الاقليد (قوله لا ان الكدر حصروا الخ) طهر الآية بطل على طلب تعيين احد حالي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاختار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالي الطور الاستفهام ههنا للتقرير فينبذ ثبوت احد الحالين للمعبر ولا شك ان ثبوت واحد الحالين لا يثبت بواسطة ما يعتبر تأهلهما في الجمع وكذا تأهلهما في الجمع لا يثبتها بل لابد من تأهلهما في الارشاع يعني ان خبره بالحشر لا يخلو عن الجهد الامرين المتساويين فيكون المراد بالثاني ما هو متناف وقسم الاول ومعلوم انه غير الصدق وليس الصدق صاره عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة له فيكونان صارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان اعتبار الحصر على سبيل مع اخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع اخلو المعنى الاعم الذي هو معنى كلمة ام (قوله يحب ان يكون خبره) في التحقيق فيجب ان يكون حال اخلو غير من الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل مع اخلو (قوله لانهم لم يعتقدوه اي الصدق) ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هما لا على التامين وقد لا يصح الجواب بعم ولا وجه في لا غبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله بعد احوال الخ) دفع لما يرد على المسئ من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي بتردد يديه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق بما به العد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكديسه (قوله لك ان يظهر (٢) وثك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعد الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة هيول الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لا قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فتقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم صدقه عليه السلام لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما وجه ظهور ما ذكره المصنف فلا ذكره المحشى السيلكوتي سابقا بقوله يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه وانهم يعدونه عن الصدق الخ م

وليس خبر المتأ محذوف أصلي هو الراجع إلى الثاني حتى يكون قوله لأنهم لم
يعتقدوه دليلاً على عدم الصدق (قوله فإن قلت ح) أن جعل الرد معارضة في
المقدمة كما يشعر به الجرم بموله فالثاني ليس قسماً للكذب بل منزه قوله لأنه قسمه
مقدمة مدالة بأنه قسم الأجزاء والافتراء هو الكذب نفسه فسيمه وكان هذا السؤال
معاً أي لأنسلم أن القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولاسم والمعنى قصد الافتراء
يلزم أن يكون قوله فالأولى غصبا للاستدلال الذي هو مصب المردص بعد المنع
وأن جعل الرد منعاً لقوله لأنه قسمه كما ينبغي منه قوله ولو سلم به على حوار كون
القصد معتبراً في مفهوم الافتراء أو حواراً اعتباراً من خارج وكان أسؤال المذكور
البياناً للمقدمة المسبوقة بإبطال السدين وظهور انتفاء سد آخر يلزم أن يكون قوله
فالأولى غصبا لمنع بعد إتمام الاستدلال فثبت المقدمة مسبوقة بالنوحه أن يقال
مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان أن توجيه الرد بما ذكرته غير مرضي
لكونه خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في توجيهه هكذا وحيث يكون
الجواب تماماً للتوجيه السابق وبياناً لعدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره
بعض الشراح (قوله في التقييد) أي تفيد الكذب بأيهم سواء كان داخلياً
ومفهوم الافتراء أو خارجاً عنه متقاداً بمعونة القرين فهو جواب عن كلا الإرادين
الذين أوردتهما على التوجيه الأول (قوله ولاسلم ح) أراد على التوجيه
الثاني المذكور بقوله فالأولى قال قدس سره أن ورد لسؤال ح لا ينبغي
أن قوله الافتراء هو الكذب مطلقاً أراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله
والتقييد الخ أراد على قوله فالنهي أقصد الافتراء فاسئول مشتمل على الإرادين
والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لتزديد السؤال عن الإرادين والجواب
بين التقريرين قال قدس سره حقيقة * وإن كان كلاماً صورية لاشتداله على المسند
إليه والمسند والأسناد * قال قدس سره أو أن الانحصار * أي نقول أن كلام
المجسور كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في آخر والآث * أطلق عبده بل انحصار
الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد عطف فيه * قال قدس سره انه لا فرق
بينهما أصلاً * كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء النص * قال قدس سره لا
فرق بينهما الخ * وحيث يكون الاستثناء منقطعاً ومن قبل تأكيدهما مدح عابشه
الدم * قال قدس سره لأن الأحكام الخ * يعني أن احتمال الصدق والكذب من
الأحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والمطلوبية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس اللفظ وعدمها ما رتب لها ومبالغات لا يروى بتبدل العوارض وبهذا
 اندفع ما قيل انه يمكن عرق من المعلومات داخله في ماهية النسبة التقيدية فلا
 يجوز قطع الطرعا منها بخلاف نسبة الحرية وكيف يقال ان المعلومات العارضة
 بالقياس الى المحاطب مقومة للنسبة التقيدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها
 فضلا عن معلوميتها له * قال قدس سره فظهر بماد كراه الخ * قيل ان الشارح
 رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالظن
 المذكور ابتداء للعرق يطبق الى قوله ثم الصدق وهو ابتداء للعرق المؤثر * قال
 قدس سره فلا اشعار خ * لا ينبغي ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم العرق
 لا يسلها والرجوع ان واحد ان لا يقع في مقام الرهان (قوله الى ما قصد التكلم
 اثباته اوجه) اي اظهر ثبوته او انتفاءه في الواقع فان النسب حيث يشعر من
 حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فذلك ان احتملت الصدق والصدق
 بخلاف النسب التقيدية فان لا قصد بعولت ريد العاصل اعلام ان الفصل
 ثابت لزيد بل اعلام ان ريدا القاصل ثبت له كذا فانسب في المركبات التقيدية
 لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما
 اشهرت بذلك من حيث ان ريدا اشارة الى نسب حرية مشعرة بالنسب اشارة
 وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما يحرم مجراها)
 وهو الجملة الواقعة في موقع التدا والحر (قوله بان مفهوم الخ) بيان للحكم
 واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما
 باعتباره في نفسه كافي لطبيعة او باعتبار اتحاد صدقه على شيء كافي للتعرف
 وفيه اشارة الى ان الحكم مخصص في الجملة والشرطية المتصلة جملة والشرط
 قبله بمنزلة الطرف وادعصلة فصيقتان (قوله من اوصاف اللفظ الخ) لان
 احوالها المصنوع هو من حيث انهما ~~كذلك~~ انما تعرض للالفاظ كالدكر
 والحدف وكونه معرفة صميم او اسم اشارة وعلا ونكرة وكذلك كون المسند
 اسما او فعلا وجملة اسمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل لتخصيص المسند
 اليه بالمسند من باب احراء حكم املود على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند
 هو اللفظ لان الفصل لا يقع بين الماظين وما قبل ان الخواص والمرايا انما تعتبر اولا
 في المعاني فالائق اصطلاح اهل المعنى ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف
 المعاني فليس شيء لا يستمر منه ان لا يكون من المعاني باحدا من احوال اللفظ (قوله

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر (مع أن تلك الأبحاث لا تختص بأحد) (قوله أعظم شأنا)
 شرعا لأن الاعتقديات كلها أخبار ولغة فإن أكثر المحاورات خبر (قوله بتصور
 بالنسبة للكثرة) من كونه جملة اسمية أو فعلية وظرفية وشرطية (قوله وفيه
 تقع الخ) من كونه ابتدائيا أو طلبيا أو إنكاريا محررا عن مقتضى لظاهر وعلى
 خلافه (قوله وفيه تقع) أي تحصل الربا التي هي انحصار بين أسكلامين (قوله
 ولكونه الخ) عطف على قوله لكونه أعظم شأنا وهو الظاهر إلى معنى الخبر وهذا
 يلاحظ إلى لفظه (قوله كالامر والهي) لم يجعلهما حاصلين في زيادة اللام
 ولأن هذين الخبرين لا يختصان بعمل الأخبار أشاء كلام لتعليل واللازمة فكان
 صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع (قوله إنما
 يبحث) كلمة إنما تأكيد وإما المحصر بالنسبة إلى الله الغير الموصوف لهما
 والمراد إنما يبحث في ما بينهما وعلى أي تقدير لا يرد أن عزه تعالى يبحث عن غير احوال
 المسد اليه والمسد أيضا فلا يصح المحصر (قوله أي من يكون تصديقه) الأخبار
 في اللغة لأعلام وفي العرف التلطف بالحكمة الخبرية مرادها مباحثها وانما يحصل بها العلم
 ولذا يعتق الكل هيما إذا قال من أخبرني بعلوم ربه فهو خير وأخبروه على العاقبة
 صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ونشر الدين
 أم وأما مبرهها فالمعنى العموي لا ما معنى المعرفي إلا ما ليس المراد العلم والعمل والام صرح
 الزيد الآتي بقوله فإن كان المحاطب حالي الدهن استحي من مؤكديات الخ بل
 من هو بصدد الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية) أي مرادها معانيها
 فإن التلطف بها مطلقا لا يقال له المحصر (قوله كقولهم تعالى حكاية عن امرأة عمران
 ربنا انكنا) فإن اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بل المحصر فإن اظهر خلاف
 ما يرحوه بل ربه المحصر وكذا في الأمثلة السابقة (قوله وبس ما حذر) أي ليس
 بأعلام لكون الحكم ولارمه معلوما لا به إنشاء حتى لا يصح شاعدا لشارح رحمه
 الله (قوله أم الحكم) سواء كان مدلوله الحقيقي أو بصري أو الكسافي (قوله
 والمراد الخ) فإن المقصود الأصلي من الخبر أداة التخاطب وقوع المنفعة أولا
 وقوعها والابقاع والانتزاع وسيلة إليه فإن المخاطب يستعده من الخبر لينقل عنه
 إلى متعلقه الذي هو المقصود بالأعلام (قوله لا الأيقاع) أي ليس المقصود
 أداة الأيقاع أي إدراك الوقوع وإن كان مدلوله مدعى في سابقا من أن
 دلالة الألفاظ على الصور له فيه وبوسطها على ما في الخارج (قوله ما كان
 لا نكار الحكم معنى الخ) يعني ما يصح من قوله وإن كان مكررا وجب توكيده بيان

لاحوال هذا الحكم وان كان اراد به الايقاع لا يكون لاسكاره معنى لامتناع
 الجزم بعدم ايقاع العيرضاية الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فانه دفع
 الاشكال الذي نجير فيه السحرون ونحملوا لدهمه (قوله فان قلت الخ)
 معارضة يعنى ان ديبكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن
 عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون
 مدلوله الثبوت ومعنوم انه لا يكون المقصود من الخبر المدلوله حقيقيا او مجازيا
 او كتابيا فخص مقدمات المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع
 فقصود المحر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ماد كره السائل على تقدير
 تمامه اتما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود المخرجه وان يكون مدلوله
 ولا يكون مقصودا كافي لبحار والكساية (قوله حكم المخبر بوجود المعنى) اى
 الادراك بوقوع النسبة (قوله معنى ثبوت المعنى) اى وقوع النسبة بين الشئين
 في نفس الامر (قوله بوقوع شئ الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان
 الشك في تحقق مدلوله في الواقع (قوله وما اصح صر بريد) اى عند قصد معناه
 الحقيقى (قوله عن نفسه الذى وضع له) اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه
 فلا يراد ان احلاء المعنى عن نفسه ليعتق واقع كافي لبحار انما الحال احلاؤه من المدلول
 فالصواب من مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجوده انصرت لاسلام
 الاحلاء من مدلوله معصفا بل من مدلوله الحقيقى (قوله وحيث لا يتحقق
 الكذب الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار
 عدم مطابقة مدلوله لواقع (قوله والروم المتناقض الخ) عطف على قوله
 لما صرح اى لتحقيق التناقض في الواقع تتحقق المتناقضين فيه عند الاحرار
 بالتناقض لدلالة الاحبار بهما على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله
 الايقاع فانه لا يلزم من ايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق التناقضين (قوله قلت
 ظهر الخ) مع تلازمات ثلاث المذكورة كما صرح به في شرح الفتح بسند العلم
 بثبوت النفي لا يستلزم ثبوته في الواقع دلالة الخبر على الثبوت وانتهامه به
 لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يبرم المحلات الثلاثة (قوله فكأنهم ارادوا
 الخ) بجهة مستأنفة كما قبل فامعنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء
 (قوله وعدم الخروج حتمى) بشأس كون دلالة الخبر وصيغة يجوز فيها
 تخلف المدلول عن الدار (قوله سمعته من فلان) فان تعلق السامع به يقتضى
 وجوده قبل عه السامع به فيكون مدلوله خرج زيد نفس الخروج لا العلة ولو قال

ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استه لا على
المطلوب بوجهين نسبة العمالية ونسبة السماع (قوله ويؤكد الخ) معص على قوله
ظاهر الخ وابطال المحصر الذي ادعاء السائل بقوله ان مدلول اخر اعناه حكم
المحصر بوجوه المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واد بطل المحصر كان ادعاء هذا
لما صر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت ولا تنفذ قبل ان يشارح رحمه الله
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والاسماء وليا اول قوله انه يدب على الحكم
اشاره الى انه ما ظن لا يقبل التأويل مثله فله لتدبر (قوله كان معهود الخ) وذلك
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على ثبوت والاسماء في الواقع
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهبية فقط من غير شعار بالنسبة
الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا تصديق بان النسبة واقعة
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينطق بالعصبة بصور وقوع نسبة فيكون
مفهومها جميع القضايا باسبة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية
متناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فقدر به قد اشكل على الساترين فهم هذه
الملازمة (قوله ثم الخ الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول الاول المقصدي في خبر هو الثبوت
والاسماء فالخ الخ ان مدلول الخبر هو الصدق والكسب نشأ عن حوار تحذف المدلول
عن الدال وابقى للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط
فالصدق والكسب كليهما احتمال حقيقي ولا دلالة للخبر على شيء منهما فقدر فانه
قدرل فيه اقدام الساترين (قوله اي الحكم ادى الخ) اشارة الى ان نسبة
بالمائة اعناه بهذا الاختصار فان الفائدة في البعثة جبري كدده وكرهه شود (قوله
لما ذكر في الفتح الخ) بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنفك
من الثانية والثانية مفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس
ذكر المقدمة الثانية منتظرا دبا كما وهم (قوله اي لازم لاعم الخ) لا شك
ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم بمومه فاعده ان خبر كما هو حكم
اللازم للاعم بحسب الواقع فامعنى قوله كما هو حكم اللازم للمعقول المساواة قال
الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم للاعم بحسب الواقع ولا يعتمدان بمجولية
المساواة لازمة لهما اما للاعم بحسب الاعتماد فقط فصدر واما للاعم بحسب
الواقع فلانه لا مساواة فيه فلا علم صر عن اندروم باللازم وفائدة كناية تعميم
الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان في محس فيه اعم بحسب
الواقع ويرد عليه ان ادخل اللازم للاعم بحسب الواقع في محمول المساواة مع كونه

معلوم اللامساواة خلاف المتبادر من اعقاب مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق
 العلم بمساواته لا بآثار ولا سببا وانه لا فائدة لتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد
 قدس سره في شرحه به كناية عن اللزم الاعم بحسب الواقع فانه اولي بمجهولية
 المساواة لعدمها حرمة فكأنه قال كما هو حكم اللزم الاعم وفيه ما مرواه لا فائدة
 في سلوك طريق الكسبية مع ايهاه خلاف المقصود والقول بان الكسبية
 ابلغ من الصريح الذي يقع في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللزم الاعم بحسب
 الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود
 منه التشبيه يعني ان حكم اللزم الاعم الواقعي كحكم اللزم الاعم الاعتقادي
 في ان اللزم يتحقق صد يتحقق للروم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب
 الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني
 ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة قبل المراد بقوله يمنع ولا يمنع الحكم
 بالامتناع وحكم (٢) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع
 والامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمنع ولا يمنع على
 ظاهره وانقصود انشأ به يعني انه حكم ما نحن فيه كحكم اللزم المجهول
 المساواة في الامتناع والامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد
 وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه ونحسب ان المراد باللزم المجهول المساواة معاه
 الحقيقي وانما احتاره على اللزم الاعم للإشارة الى ان المقصود وهو كون الثاني
 لازما للاول لا يحتاج الى ثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز
 وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل وجوده
 بدون اللزم فيناون ما يعتقد عمومه وما يكون حاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته
 وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز صد العقل وجوده بدون اللزم فان بناء
 صدم التصوير المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح رحمه الله في شرحه
 لفتح اذا لم نعم المساواة لم يمنع صد العقل وجود اللزم بدون اللزم لان مبنى
 الامتناع اعتقاد مساواة وكون اللزم ملزوما فتى انى انى فاقبل قد سبق
 لللازم المجهول مساواة فرد آخر وهو اللزم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد
 بالمساواة ولا بلاهية مشأ فقه التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) اي العلوم ان
 (قوله وهي الروم) اي ليس الروم يسهما باعتبار التحقق طواز تحقق الحكم
 من غير وجود التكلم وحيث فصلنا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح
 رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

٢ وعدم الحكم بالامتناع
 نصه في محله

المخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى يعلم لان الافادة بالمعنى
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة فالرؤم يسهما
 باعتبار العلم (قوله ورعهم العلامة الخ) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله
 ليس لعدم صحته في نفسه فان الرؤم بين العلوم وبين اعتبار العلم وبين العلمين باعتبار
 التعقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن
 ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبره بالاستفادة تسبها على انه انما
 يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه (قوله صرح به الخ)
 حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر عالما
 حكم ايضا الخ باعتبار الرؤم بين نفس الحكم وكون الخبر له لا بين استفادتهما
 واما اطلاق فائدة الخبر عليهما باعتبار المعنى المعوى والاطهر في ذلك ما ذكره
 في بحث تعريف المسد اليه حيث قال واداكما اى المسد والمسد اليه معلومين
 فادانستفيدا مع فانا نقول استفيد اما الارم الحكم او الحكم فاطبق الحكم والارم
 على المستفادين دون الاستفادة (قوله اى يمنع الخ) فانه صريح في امتناع
 الامتناع بين العلمين في الحصول (قوله اذا التقدير ان خبرهما الخ) اى المقروض
 ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر
 نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصولي محمولي خبرهما من الخبر نفسه
 على ما وهم فاورده عليه ان التقدير المذكور مجموع ادلاذكره فيما تقدم (قوله فيه
 الخ) اى به انصهر رحمه الله تعالى في الابصار وفي بعد انسه اشارة الى ان الحكم
 المذكور يدبى وقصد المصنف رحمه الله تعالى ار له لفظاً (قوله ولا يمنع) عطف
 على قوله يمنع داخل تحت التفسير (قوله فان قيل كثيرا الخ) اعتراض اورده
 بعض شراح الايضاح بطريق النسخ على قوله مع ان سمع خبر من الخبر كاف الخ
 وعلى قوله لحوار ان يكون الاول الخ لعدم ذكر اثنين عليهما في الابصار
 واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى بانها مقدمة المجموعة بالدليل الذى لخصه
 سابقا فقوله وفيه نظر مع وسد كما قرره في الحاشية المقولة عنه ويؤيده
 الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثانى من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم
 في الجواب الثانى بالمعنى المعوى لانه اثبات مقدمة المجموعة وليس اعتراضا على
 ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق النسخ او المعرصة بقوله والاولى تمتنع بدون
 الثانية كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدقة وان رجم ي مع مقدمة يدبىها
 اعنى قوله لان حلة حصوله سماع خبر من الخبر كان الجواب اعادة لفظة المجموعة

بمعناها وقوته وفيه نصر إعادة لدمع وأما الثاني فإلا يكون الجواب الأول حيث
مع القول ولا يخطر ببال الخ في كافي في ذلك أن يقال لأنسلم ذلك والذهول إنما هو
عن العلم بالعلم ويكون قوته وفيه نصر مع السند أدلا يمكن حمله على إثبات المقدمة
الممنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني مع اللازمة المذكورة بقوله إذا سمعنا
حجرا وحصل لنا مع ح وليس كذلك لا بقوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في إثبات
المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الخ) أي (٣) لا بد من أن الله بديه لا بقوله لوجود
علمه لا يشك البهامة (قوله وذهول الخ) بيان لمنشأ عطف السائل زائد على الجواب
والذهول هما بمعنى المفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم
استتبات التصور فإنه لا حصول للعلم بالعلم (قوله وعيد نظار الخ) لا ما لا يسلم
أن هذا ضروري و يمكن أن يكون كذلك لو كان السامع حلة مستلزمة وهو ممنوع
أدلا به من الثقات نفس واحصار الخبر والخبر قصدا (قوله ويمكن أن يقال
الخ) يعني أن اللزم عبارة عن المعلوم والمعلوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللزم والزم بينهما في التحقق كما هو المتبادر
من الروم أي كل تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وأن لم يتحقق
العلم به والقول بأن المعلوم نفس الحكم ليكون اللزم والمروم على وتيرة واحدة
والمروم باعتبار العلم من جانب المعلوم وباعتبار التحقق من جانب اللزم فاعتراف
بأن المعلوم هو العلم دلالة للمروم من طرف واحد من الوجود الخارجي أو الذهني
قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولزمها أولا بالحكم وكون الخبر عالما به
موافقا لما في المنهاج وذكر الخ ذكر أولان الروم في الإفادة ثم رتب عليه
أن الروم بديه ليس إلا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العر إشارة إلى اتحاد
الكل والتفصيص بتعبير كما ذكرناه قال قدس سره مقصود السائل من عدم
الروم بهما قال قدس سره باعتبار الروم بين الخ يعني أن الروم بين
نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق الروم بين متعلقيهما أي العلم
بالحكم ونفس اللزم قال قدس سره أراد الخ يعني أن المراد من حصول
صورة الحكم الأدري لا يطبق لا التصور المقابل للتصديق قال قدس سره
مسئلة فيضة لغة ولو بجارا فلا يبقى ما في المواقف من أن إطلاق العلم على غير
الاعتقاد الحازم أصح خلاف الشرع والفقه والعرف قال قدس سره
إذا قلنا الخ هذا ظهر إذ غير أفاد المتكلم الحكم وأما إذا قيل أفاد بالخبر الحكم
فالظاهر أن معناه أفاده حصول صورة الحكم وأما الاعتقاد به فيستفاد من أمور

١٣ أي لا بد منه (نصفه)

خارجة عن الجبر (قوله وقدير المحاطب الخ) اور المسكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بإيراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طليعا او اسكاريا على خلاف خصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام الى العالم اسى لا يلبق به الالتقاء بتزيله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه حائرا او سائلا ومكرا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر انظر الى كيفية الكلام وههنا لنظر الى اصل الكلام فقوله وقدير المحاطب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المحصر الخ وانقصود منه ان الافادة التي يقصد بها من هو تصددا لا خبر قد يكون تحقيقا بان لا يكون المحاطب عالما بهما وقد يكون تريبيا بان يكون عالما منزلة من لا علم له بهما واما ذكرنا ظهور ما قاله السيد قدس سره من ان مدخل اعم من ان يكون حاليا او سائلا او مكرا والمراد ههنا الخالي كما في المفتاح وشئت داخل في قوله وقد يجعل غير المسكر كالمسكر والى معلوم ما نقابته لامسسه ههنا كلام وحروح عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله انهم يقتضيه لهم الدققة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كما في المنهاج الا انه اورد المصنف رحمه الله ههنا حوالا لسؤال مقدر وهو ان يورد ان المحصر قد لا يقصد بخره افادة الحكم او لارمه بان يلقى الكلام الى العالم بهما ولم يذكر ان المراد بالخير من هو تصددا لا علم ومن لا يقصد بخره افادة الحكم ولارمه ان يورد قوله (قوله ومثله الخ) اى مثل هو كتاب هي عصي في انه حوب لمسائل المعارف لعدم جبريه على موجب العلم وهو ترك السؤال للحكمة وهو استحصار احوال العصي ليظهر التفات بين المقلب والمقلب اليه وان لم يمكن فيه تنزيل المحاطب العالم منزلة الجاهل ولا تريبيل المعلوم منزلة المجهول وهذا قال مثله (قوله وان شئت) اى ان شئت شهدا على مادكر من تريبيل ههناك اى عدم كلام رب العزة وهو قوله تعالى (ونقد علموا) الخ واللام الاولى حواب لقسم المقدرواللام الثانية للاشياء متعلقة بعلوم ومن شتره متدا حرمه مانه في الآخرة من خلاق والجملة في خبر مفعول علموا واخلاق نصيب ومن رائد لنا كيد التي اى والله لقد علموا ان من استدلل كتاب اسحر كذب الله مانه في الآخرة شئ من النصيب واللام الثالثة ايضا حواب للقسم واجمة القسم معطوفة على القسمية الاولى اولوا واعتراضية وما كره بمزة نصير اسمهم الذي في نفس والمخصوص

بالدم محنوف يروى له لنس شيث شروا به حظوظ انفسهم اى دعواها او شروها في
 زعمهم ذلك الشر ، ولو شرعية ومفعول يعملون محنوف او منزل منزله اللازم والجراء
 محنوف اى لو كانوا يعلمون مدمومية الشراء اذ كور اولو كانوا من اهل العلم لامتنعوا
 عن ذلك الشراء فمفعول يعملون يعيد مضمون الجملة التى هى مفعول صلوا اعنى من
 اشتراء ماله فى الآخرة من حلاق لان الشراء المذكور لما كان موجبا
 للحرمان فى الآخرة كان مدموما غاية المدمومية فاندفع ما قيل ان مفعول يعملون
 مادن عليه (لنس ميثروا به انفسهم) اعنى مدمومية الشراء ومفعول صلوا
 انه لانصيب لهم فى الآخرة والعلم بانه لا نصيب لهم فى الآخرة لا ينافى نفي العلم
 بمدمومية الشراء بان يمدروا ما حقه فلا تنزىل (قوله ككيب تجدد الخ) تجد
 احتياجا جواب الامر من حيث لمعى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله
 الاول والثانى بصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى حذ بكلام رب العزة
 مجدوا واحدا وله واحد لاهل الكتاب بالعلم مكيبا بكيفية ما ومن قال ان جملة
 كيف تجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اى مقولا فى حدث اوفى حقه
 يأتى شئ لان كيب مفعول لا كيب قدم عليه لتصح فى الاصل معنى الاستفهام
 وان اسلم منه ههنا لم يرد التعميم (قوله يعنى ان شئت الخ) يعنى ان مفعول شئت
 تنزىل العالم منه لا العالم بالفائدة ولا زيتها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستعداد انما
 هو فى تنزىل العلم منزلة الجهل لا فى خصوصية المتعلق بل فى تنزىل وجود الشئ منزلة
 عدمه مع قطع اسطر من خصوصية العلم (قوله اعم من هاتة الجبر الخ) المستفاد من
 الآية تنزىل العلم شئ بخصوص من منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك
 الشئ فى التنزيل فالمستفاد منه تنزىل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق (قوله خطاية)
 اى منسوبة الى الخطاية وهى صناعة تعيد الاقناع لتركة من مقدمات مقولة (قوله
 بلوح عليه اثر الاهمال) ولا فلان هذا الخبر اعنى ليس لهم علم لو فرض كونه ملقى اليهم
 فلا معنى لكونهم تاملين بمضمونه كيف وقد تحقق فى قوله ولقد علموا تقيصه وهو ان لهم
 علمه وبعد التبا والتى لا معنى لتربلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان اشتراء
 ماله فى الآخرة من حلاق بل انه كان ولا بد فينبغى ان ينزلوا منزلة الجاهل بان لهم
 علما بذلك وبإحاطة همه بكلام من الالهة بحيث لا يسع انقال لبيان اهماله كذا
 فعل به رجه لله اقرب جواب من مع الذى اشار اليه بقوله لو فرض يعنى لانفسم
 كون هذا الخبر ملقى اليهم لان الخطب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صرحنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتعرينا بهم ولد كذا بالقسم فاندفع
 الاعتراض على التوجيه الثاني ايضا عن انه في ان يستعد من قوله تعالى ولقد علموا
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستعد من الخبر يلقى اليهم في العلم صميم تزيلا ولا مفاة
 بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف عمله كان عدله غير له الجاهل في عدم ترتب
 ثمره عليه ومقتضى هذا العلم ان يتبع عن ذلك العمل صميم يحس فيه كانوا عالمين من ليس لهم
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا ان يتبعوا عنه فادام يتبعوا
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا العلم فالتقى الخبر اليهم انه ليس لهم
 علم مع علمهم به فقدر فاته لعابه العموم والاشكال يوضح عيبه ان الاشكال (قوله لا يوافق
 ما في افتتاح) لانه صريح في ان العلم المتبني والحق هو علم اهل الكتاب بمضمون لم
 اشتراه ماله في الاخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان المعلوم الذي تزل
 العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتبعون
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المحاط به في الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان
 المعلوم هو مضمون قوله ولقد علموا ان اشتراه الآيه ويلزمه ان يكون المحاط به هو
 العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت ان دفاعه بما سبق لان المحاط به يعلم المتبني الذي
 لطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانوا عاينين العلم المتبني تحقفا وبقي العلم عنهم
 تزيلا بعد ان يلقى اليهم اخر ان تعريضا ومعلوم ان ليس المقصود منهم لادراكه انه يكون
 من قبيل تزييل العالم بهم بمنزلة الجاهل قال قدس سره ما رميت حقيقة ان يكون
 الاثر المترتب خارجا عن طوق الشر اذ رميت صورة مباشرة اسباب الرمي فلهما جهتان
 في الرمي واثباته والحق والمتبني امر واحد فلا يرد به حشد لا يكون الحق والمتبني
 واحدا والكلام فيه قال قدس سره وعدم صحته محسوس لان رادنا لكسب مجرد
 مباشرة الاسباب لا ما هو المعارف اعني انفس انفس يكون المعنى ما رميت تأثيرا ادلا
 تأثير في المعرفة لقدرة العدد اذ رميت باستعماله في مصحح على رأي من يكره الكسب
 (قوله واذا كان قصدا محسوسا) يعني ان لا ينبغي حراثة في شرف محسوس دل عليه ان الكلام
 السابق وقد صرح به في الاصح ووجه ترتب به اذا كان المقصود
 افادة المحاط به كان للابق رعاية حبه في الافادة فينبغي ان يقتصر
 في التركيز على قدر احتياجه ولا يراد عليه حذرا من الغفوة في ان الكلام
 ولا يقتصر على حذرا عن اغوية الكلام فان قص لعدم افادته المقصود لغو
 (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاختصار على قدر حاجته في طلب (قوله خالي الذهن

عن الحكم النح (مراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق اعني قوله اعادة الحكم
واللاحق اعني قوله والتزدد فيه فاب. تزداد انما هو في الوقوع واللاوقوع دون الايقاع
والاثرع وكذا لا تكار ومعنى خلو لذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه
انما هو الاذعان به فيكون احس حاليا عن الاذعان به والخلو من الاذعان لا يستلزم الخلو
من التردد فان الادعاء والتزدد متساوي لا يستلزم الخلو من احدهما الخلو عن الآخر
فظهر فساد ما سبق لي بعض لا وهم وان شاء عدم التناهي في الخلو عن الحكم وان ما قبل
ان مبني كلام الشرح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع
عن ضميره او على ارادة احد من امر الحكم وتخصيصه بالتصدق ليس بشيء كعب
وانه صرف ثلث من الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد عاينه عدم لزوم
الاستدراك (قوله على الوقوع النسبة مح) عبر بترك التقيدي مع ان المراد ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة بتخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم
تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع سواء تعمق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد
فانه لا بد من تصور النسبة ولذا قلنا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا بد كر الاستفهام
عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) مقطوعة كان المتردد ينقل من الاستفهام عن حكم الى
الاستفهام عن حكم آخر في ارمي قال س. و. ه. م. و. فقلت اريد بذلك ام لا مقطوعة كان
هذا السائل ان يريد اعمه فاهمهم بذكره مثل ذلك الغل في انه ليس صده فقال ام لا
واعادها مقطوعة لا به لو سكت على قوله اريد صدك لعل الخاطب انه يريد اهو صدك
ام ليس صدك فلا بد ان يكون لقولك ام لا قاعدة متحددة وهي تعبر عن كونه صده
الى ظن انه ليس صده وهذا معنى الاصطع والاصرار انتهى واذا كانت مقطوعة جاز
استعمالها مع هل فانه تستعمل مع جميع كذا الاستفهام فاهم فانه دقيق قدرل فيد الاقدام
(قوله ولا يحكم بشيء النح) قد نتحقق احد من الحكم مع وجود التردد (قوله وهي
ان النح) لم يذكر القسم هه مع ذكره في صورة الاستكار لان الاستثناء عن هذه
المؤكديات يستلزم الاستثناء عنه لا به لا بد معه من اراد نص هذه المؤكديات (قوله
واممية الخلة النح) اي كونه اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط
في التأكيذ كونها معدومة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الريادة فان الفرض
منها التأكيذ وليست موصوفة له كيد والالكات مترادفة لان هي رابطة
في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان هه موصوفة لتأكيذ يتغير به المعنى قال

قدس سره المراد بالحال آخ * لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مدكورة
في قوله وانما انحصر * قال قدس سره وهو المتروك قبل يحور ان يكون النسبة
حاضرة في ذهن المحاسب من غير ان يعتد الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها
وانتفاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي نسبة الدمة الجبرية هي النسبة المشهورة
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم
النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتزدد * قال قدس
سره فيمكن اعتبار اطلاق المح * خلاصته ان في صورة الحلو عادة لا لازم لازم بين
لاعادة الحكم فيمكن اعتبار التحريم عن التاكيد لعادة الحكم واعادة لازمه
بمخلاف صورتي التردد والانكار فان التاكيد لا يصح حكم لا يستلزم تاكيد العلم
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتدائه بالحكم يمنع مطابقة الحكم فاذا كان
مطابقته مؤكدا قوما عدده كان اعتدائه ايضا كذلك وبما حرره المدفع ما قبل انه
لاتفاوت بين الحلو وبين التردد والانكار في ان شئ ما لم يعتد على وجه الاتصال
في اللزم حتى لو اعتد ذلك صار للزم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللزم
على وجه التعبدية * قال قدس سره وعدده * آخر الخ برهان بعد الفاء الخبر
من غير تاكيد لا يتصور بهما التردد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بمخلاف صورتي
التردد والانكار فانه بعد الفاء الخبر الغير المؤكد يتصور بهما التردد والانكار فلا بد
من التاكيد فاندفع انه لا يتصور حلوه من لـ مع من غير المتكلم بهذا المعنى بعد
الالفاء لكنه يتصور قبل لالفاء كافي صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران
قبل الالفاء لا يتصوران بعده * قال قدس سره ثم اظهر ح * يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه
من اعتبار الاحوال الثلث بالقياس الى اللزم خلاف ما هو الحال به بطريق الكناية
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في اللزم والظاهر ان ظاهر
الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في اللزم صار عادة بلزم مقصودا اصليا واعادة
اصل الحكم مقصودا تعبائيا يسعى على مقتضى ظاهر احكامه بعد ما يفيد صريحا
فيكون حينئذ فائدة الخبر وبما حرره المدفع ما قبل ان قوله ثم الظاهر حيث يقع فيه امكان
اعتبار الحلو بالقياس الى اللزم ماف لاصر من قوله يمكن اعتبار اطلاق المح وقال
قدس سره وانت خبير الخ * اعادة لمسبق من قوله هي انه اذا اريد حل المتكلم
الخ لان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فذلك عادة (قوله حسن تقويته) فيه
اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من لانكار حتى لو تردد لم يعد

ذلك (قوله قال الشيخ في دلائل الإيجار) أكثر مواقع الخ (قال في شرح المفاتيح ذكر
 الشيخ عبد القاهر بن محمد بن محمد بن كيد اد ، كان لما نزل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن
 صالح في جواب كيف زيد و دشم في جواب انهم زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى
 افادان ذكر ان في هذه الشيخ بطريق التمسك بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب سماح
 بدون ان كيد ولو كان الحكم مدكور بخصوصا بان عمده لاورده مؤكدا بما سوى
 ان وما قبل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان لكونه على التاكيد مفيدا لعائنه
 وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التاكيد يظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى فيه
 ان كونه على التاكيد ومفيدا لعائنه بموجب كيف وانه قد يستعمل لمجرد الاعتناء بشان
 الحكم من غير قصد التاكيد بخلاف سائر الموكدات وتستعمل في جواب التردد فلا يكون
 مفيدا لعائنه (قوله هو الجواب) تعريف لفظ الجواب ليس لفصردل من قبل والدك
 العدائ كونه اكثر لمواقع معصوم مشهور فمضمر انفصل لنا كيد الحكم وكذا اذا كان
 متندا واما قال اكثر مواقع ان لاه فديعى لمجرد الاعتناء بشان الحكم ووفور
 الرغبة فيه (قوله طر ارج) في تاج الميهدي الطر كان يردن فالضن ههنا بالمعنى
 المعوى كافي قوله تعالى (وما تدرى كمال الساعة ان ينظر الاطباء) وليس بالمعنى
 المصطلح اعنى الاعتناء بالمعير بالزم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان داخلا في المنكر
 ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يحمل تعريف الجواب اصلا الخ) اى اما جعل مجرد
 الجواب من غير اعتبار اشره المدكور اصلا مقتضيا لا يراد ان فلا يصح (قوله
 لا يستقيم) اى لا يكون و ر ر على الاصل ومقتضى الظاهر (قوله لا لاقتن به)
 كيف وقد وقع في كلام الفقهاء نحو قال كيد است قليل عليل * قال قدس سره
 فيه بحث ارج لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة
 الخبرية الدالة على الحكم على الوقوع واللاوقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق
 لانهم اصطلموا على ان جهة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة
 والطرفين مخصوصا بهما فهو مصدق التصديق واذا كان جهته باعتبار احد الطرفين
 اوقف من قبوده فهو لمصدق التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث
 الاستفهام بعد ملاحظه الاصطلاح لاورد لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم
 ان لا يصح الجواب اصح بعد لاه لاقتناء التصديق ثبوت الصلاح والمطلوب
 التصور * قال قدس سره * هو المطلوب الخ * يعنى ان القوم نسب محوا في قولهم
 كيف واين واثبت بها لطلب تصور مع ان المطلوب بها التصديق بساء على ان

التصديق الحاصل بعد الجواب لا ينافي عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك
 الصور إلا باعتبار التصور قد عرفت أنه لا حاجة إلى القول بالسبح * قال قدس
 سره ثم إن اشترط المح * يعني إن اشترط الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب
 أصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في أنه لا يحسن * كيد يكون ظن الخلاف
 ويحسن معه والاولى أن يفرق بينهما بأنه يؤكد في الاول لأنه مزدرد في التصديق
 سواء كان له ظن الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق * فان قدس
 سره فلهذا يؤكد * ينتقص بقوله تعالى (يحسب الإنسان أن لن نجوع
 عظامه بلى قادرين على أن نسوي آله) وهو له تعالى (ستبرأكم قالوا بلى) * قال
 قدس سره فلا حاجة المح * ومن حار إرادته نظرا إلى كونه لطلب التصديق
 بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى (انهاقرة صغراء) في جواب ما لونها * قال
 قدس سره أنه لا يلزم المح * حوار إن يكون مشروطا بكون السؤال عن أصل
 التصديق وفيه أنه يلزم أن يكون أنه صالح في جواب كعبه بخلاف الأصل *
 قال قدس سره اعتبار ظن السائل المح * وفي لا شرط أنه كور مجرد هو الدليل
 عليه وهو لا يسمع وما قيل إن الدليل عليه الاستعراة ليس بشيء لأن الاستعراة دليل
 على أن أكثر موافقة الجواب لا على الاشتراط * فان قدس سره وهذا القدر الذي يكون
 السؤال عن أصل التصديق كاف في استحسان التأكيد لا يلزم أن يستحسن في جميع
 صور لسؤال حتى يلزم عدم صحة سباح في جواب كيف ربه * قال قدس سره والى
 المح * يعني إن الصورة التي ذكرها الشيخ لا يراد أن يكون له ثل طر على خلافه
 فلا يعد ادخاله في أمكر وفيه أنه لا اعتماد في تلك الصورة فكيف يدرج في أمكر *
 قال قدس سره وسباح * لأن السؤال عن السبب الخاص سؤال عن أصل التصديق
 كقوله تعالى (أليس الامارة بالسوء) * منه جواب عن من العس اشارة
 بالسوء بخلاف السؤال عن السبب بطلق * منه سؤال عن التصديق
 بخصوصه * كقوله سهر دائم وحرر طويل فانه جواب عن ما سبب
 تلك (قوله ادكدوا) طرف الامول الدلون عليه بحكاية فانه بقول قول العبر
 وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت قد قيل أولا . ليكم مرسلون
 واناليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول اثناء احبار ولتاني جواب عن اسكار
 انتهى يعني ان الاول انصا واقع بعد انك يسب كعبه يكون اثناء احبار لان اسكديب
 في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى قد خفف الكلامان في التأكيد

وفي شرح المفتاح اشترى بقوله ابتداء اخبار النظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق
 منهم اخبر فلا تكذب لهم في مرة الاولى فيحمل التأكيدها على الاعتناء والاهتمام
 منهم بالخبر انتهى وفيه من الرسالته كائنا ما كانوا عاقلين بانكارهم والكلام المخرج مع المكر
 لا يقال له انه ابتداء اخبر وقيل انه بمرارة ابتداء اخبر بالنسبة الى المرة الثانية
 لاحقية وقيل معناه اخبر غير مسوق بخبر اخر ولا ينبغي ضعفهما وعدي ان
 ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى على قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون)
 معطوف على قوله تعالى فكذبوهما والله متعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد
 تكذيب الاتيين والتعريض بشت كما هو طريقه المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا
 والغير متفقا معه فلا يرد ان يسمون كل ساكتا محيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا
 اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المكرين بخلاف مؤكدا بان واسميه الحمله
 وقوله تعالى (راسي علم انا اليكم مرسلون) بعد تكذيب الثلاثة الذين بعثهم تعالى
 (قالوا ما انا الا بشر مثل) الآية مجابهة مؤكدا بالتأكيدهات وقول صاحب الكشف
 معنى على انه معطوف على قوله انما بعثنا المرسلين والله تعصبل للقصه المدكورة تاجلا
 بقوله تعالى (ادعاهم اليك مرسلون) الى قوله تعالى (صررنا بالثالث) قاله لا تفصيل
 بقوله تعالى انا اليكم مرسلون بل لقوله تعالى (ادعاهم اليك مرسلون) ويكون ابتداء
 اخبار صدر من الاتيين فالتوابع بعبارة الجمع تقرير الشان اخبر بان بقى جماعة عليه
 والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى (قالوا ما انا الا بشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء)
 ان انا انما انكذبون) بيان بقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى (قالوا راسي علم انا اليكم
 مرسلون وما علينا الا للاعاجيب) بيان بقوله تعالى (صررنا بالثالث) قاله لا تفصيل
 هو اثباتهم للرسالة بالمعجزات وهو التعريض والعلية ولا ينبغي حسن هذا التفسير لواقفته
 بالقصه المدكورة في التفسير وملازمة لسوق الآية فانهاد كرت او لا اجالا بقوله
 (واصرب لهم مثلا اصحاب قرية) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى (ادعاهم
 المرسلون) الى قوله تعالى صررنا بالثالث ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى (فقالوا انا اليكم
 مرسلون) الى قوله حامدون وعدم احتجاده الى جعل الفاء في قوله فكذبوهما صريحا
 بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى به، ج الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله اهل
 بالمرار كتابه قال قدس سره وهو هماء عمى عليه السلام الخ وفيه بحث لان المذكور
 دعوتهم الى التوحيد والاسلام بدل عنه قوله تعالى (وما نالي لا احبدي فطري)
 الآية اي اليكم لا يمدون بعد قوله (اتبعوا المرسلين) قال قدس سره و لظاهر الخ

لا ينبغي كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح
رحمه الله تعالى على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعد من حيث اللفظ واقول
لا حاجة الى شيء من التأويل لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا من الله
تعالى رداله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام دليل ظهور المعجزة
على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونه
رسلا من البشر ووجه ذلك * قال قدس سره ان حكمكم كمن قال في كمن تعذيب
للمخدوم على السلطان بقوله هو اعلى يدا منكم فان سلطان دخل فيه وفي اضافة
الحكم تعذيبه عليهم والاطهر في اتمثل قوله تعالى (اولئِكَ فِي مَكْرٍ) حيث عاب
شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وغلط لقوم عيبه في سنة عود (قوله
ابداً) لكونه غير مسوق بطلب او انكار (قوله فان قيل) معارضة بالدليل المذكور
على ان مقتضى الساهر اخص مطلقاً وتوجيهه بربكم وزاد على ذلك لكن
عندنا ما يبيح فان الكلام المذكور على وفق مقتضى سهره على وفق امر
ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلاً لان الحال كما مر عبارة عن
الناسي الى اعتبار خصوصية في الكلام رائده على ما يبيح اصل السعي ولا داعي
للكلام ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك التأكيد لا التأكيد فيهما
عموم وخصوص من وجه لا حتماً فحينما اذا كان الساعي هو الظاهر وتحقق
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الساهر الذي لا يكون
داعياً كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق
مقتضى الحال الغير لظاهر ومضى المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس ضرورة عن مقتضى
ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقاً بل مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالاً او لا وبما
حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عارفاً من مقتضى ظاهر الحال كان
اخصيته ضرورياً فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعتز صوابه على وفق مقتضى
الظاهر اي ظاهر الحال اعترافاً به على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على
وفق مقتضى الحال مطلقاً (قوله غير مبلغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله
اد لا يعرف الحق) اي لا يعرف اعتباره المتكلم وعدم اعترافه لا التأكيد في كلامه وتركه
وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات داله عنه وظهر المحاطب (قوله بمصطلح الحق)
لا ينبغي ان يجعل ليس متأخراً عن الاخبار فاما ان يجعل لاخراج مجازاً عن ارادته
او يجعل لغاى للتفصيل قوله اذا قدم ليدعى فان في شرح لفناح هذا لاشتراط

بالنظر الى ما هو الشارح في الاستعانة ولا يتبع ان يقع ذلك بسبب عبر التلويح انتهى
 كالاتهام بشار الخير لكونه مستعدا او التنبية على عقلة السامع (قوله اي الخير) فاللام
 زائدة كافي ردوف لكم على ما ذكره ابراهيم في معرفة المنعدي واللازم من ان استعمال
 الفعل اذا كان بحرف جر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا
 هو لازم ومورد بدونه فهو على نزع الخافض واذا كان استعماله بدون حرف
 الجر كثيرا فهو متعد ومورد به حرف الجر فبد زائدة واعلم يحصل صيرته للملوح
 مع عدم احتياجه الى توحيد اللام لان الله يفيد مبيد ما للام فيلزم الاستدراك
 (قوله لا تهمي) كنى عنه مالهى عن المحاطة بمعنى الحاصرة لئلا يسهل (قوله فهذا
 كلام بلوح بالخبر) اي بخصوصه مع قوله تعالى واصمع العلى لان صفة الخلاص
 من الفرق واب بدونه فهو الى حسن الخبر اي كونهم محكوموا عليهم بالعذاب كافي
 المختصر ان هذا كلام يوح بالخبر تلويحا ويشعر بانه قد حقي عليهم العذاب
 (قوله صار المقدم مقدم متردد محاط) بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المحاط
 ولم يطله (قوله اشارة) اي خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان
 المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس للوح الى خصوص اخر فان في قوله تعالى
 صل عليهم تلويحا الى حسن الخبر وهو ان في صلوه عليه السلام مذهبهم وفي قوله
 تعالى انصاركم اي احفظوا اهلككم فيضركم في الاخره تلويح الى ان في الاخره
 عقوبة على الانبياء من جعلها ان رتبة الساعة اي الاحوال التي في تلك الساعة
 شيء عظيم (قوله حتى النفس البقلى) اي التهيئة لدرك ما يرد عليها تكاد
 تزد في الخبر بخصوصه سواء على انها تعلم ان الجسد لا يوجد الا في فرد ما فتكون
 ناظرة اليه بخصوصه كأنها مزودة به كسر السائر وتردده وعاد كذا اندفع
 ما قيل ان سبق الملوح الى حسن الخبر واستشراجه به يقتضي تأكيد كبد الخبر
 الخصوص هذا لكونه مذكور لشرح وجه الله مخالف لبيان المفتاح حيث قال
 تميل بين اقدام التلويح وعدم التصريح اي النفس البقلى تميل اي تشكك
 الميل بين اقدام على احكام الملوح لاجل التلويح وبين احواله عدم التصريح به
 فانه يدل على ان يتردد في حكم الملوح بل يصر الى الاعتسافين الهم الا ان يعتبر
 التلويح الى الحسن فهو كذا الى اخر الخصوص فتدبر (قوله محل) والفتح عم السى
 صلى الله عليه وسلم واسمه ميرة ومحل التحريك هو شعر عبد لى مازن كذا
 في القدموس (قوله واصد على العرص) في التماسح العرض جوب برهنا نهادن
 وشمشير برهنا بران نهادن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يصع السيف

وغيره على فخذ عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على
 ما هم ومعنى كون الروح موضوعا على عرضها ان يكون عرضها ياعدو دون طوله
 او ان ميل عرضها وثقله واقع على الشيء بخلاف مادها كان عرضها فان ثقل طوله
 واقع عليه (قوله ان شيء على شيء رماح) وبعده من احدث لدهرك ركة ام هل
 رقت شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية واما من سلاح صلاح وقد حذف المضاف
 اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله من هذا يظهر ان الفاعل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا
 الكلام فظهر كونه اثنا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا الغيت
 على رأى السكاكي رحمه الله وان ما قبله حكايه كلام صدر من شخص عندهم شقيق
 لمخارفة بني عمه وليس في ذلك الكلام التبعات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على
 خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء (قوله بمقدام) لان الجدي لم يجرى لا يكون حال
 الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك لانه يؤول لمخرب ولا تبعات الى
 السلاح (قوله لان تبادهم الخ) لان المتردد لا يكون متقدما و الحال عدم تصور
 الموت والاهوال التي يورده لا عراض له عنه (قوله صاع في التمثيل) اي المتأخر
 من اراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل الخ) ما هو ان كان كونه تمثيلا
 فيكون معارضة وبمحور ان يكون منافع السدين (قوله لكررة المراتين) فالرب
 فيه متحقق في مس الامر من التمكن معلوم المتكلم ولا يصح اني الرب فيه في نفس
 الامر ولو ما اعتبر على المتكلم فصلا عن ان يؤكده فان التاكيد لدفع انكار الخ ط
 الحكم الذي هو صحيح في مس الامر في علم المتكلم (قوله في كنه فيه الحكم بالسكبر)
 فالحكم في كل واحد من الجملتين مؤكدا لا حري لانحاده في ذلك كان اسلاف
 المؤكدي الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مفضي صاهر) لورود الكلام
 المؤكد للمكر ولا يسم انه من قبل جعل المكر كغيره من كره من قرر السؤال معاوان
 جعل معارضة مقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى صاهر ومعنى التقديرين
 اندفع انه محذور ان يكون من قبل يزيل المكر من ان متردد و نه كيد لا رافة تردده
 فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصغر رحمه الله) عصف على قوله
 التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجهه ان من نظير القاعدة له بقية
 وليس مثالا له فاللام في قوله لتزيل للاجل اني لاجل تهم من وجود شيء نزلة
 عدمه في كل مسند بناء على ما يراه (قوله انه بى برب الخ) يعني ان
 ظاهر الكلام غير صحيح والتأويل يصح كونه نظيرا وكونه من لا فاصراب

السائل عن عدم صحة تمثيل الى صحة الظاهر غير موجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر
في السؤال ليس استعراذ كقولهم على ان الاستطراد ايراد كلام ينفع كلاما آخر
ولا تعلق للتأويل الثاني بالاول (قوله وحديث لا يكون مثالا الخ) قيل اذا ضم
اليه اعتسار آخر من نقل هذا الحكم اعني جعل وجود الرب منزله عدمه
بما يكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيجب التأكيد وتركه لتزويل المسكر
منزلة غيره فيكون مثلا اقول هذا التزويل غير معلوم للمرتابين قبل القضاء هذا
الكلام فكيف ينصور نكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باخبار انكار مناه
اعني وجوده بل ووجوب التأكيده باعتباره وجوب التأكيده في مناه مما لا يقول به
عامة وما قيل في الجواب من ان امره لا يكون مثالا بمجرد هذا التزويل وهذا لا ينافي كونه
مثالا نعم اعتسار آخر معه ليس بشئ لان المقصود صحة كونه مثالا باي
طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التزويل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح
ضم اعتسار آخر يكون منزله وجوده والرب قد صيرورته معدوما تهربا لا ينافي
وجوده حقيقة قال فليس من مفسد اشار الخ الاظهر ان يقال معنى ما في ما لا ينافي
المرسل احد الا يرتاب فيه انما الذي اى انما اراد بالذي كونه محلا للرب هو التصير بالفعل
عن ارادته شاع (قوله بل بمعنى الخ) يعني ان مناه ذلك لانه كناية عن كونهم فاعتراض
بانه كناية عن من الخ مخرج فيكون فيه تأكيده على ان ايراد انكم بطريق الكناية
لم يعدوه من فرق تأكيده حكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه
كدهوى النسيء اليه لا وكذا (قوله وهذا حكم صحيح) وخوطب به كل الناس بل
الحق بصوابه فواستقرت ويعلموا كونه من عند الله وان كان المتخاطب بمعنى من تلقى
الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكلام في ذلك وفي قوله تعالى (يا اهل
اليث وما ازل من قبل) ومع ما قيل ان اصطلح بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه وصوبته عليهم وهم غير مسكرين له فلا يجب تأكيده فان مشاء
عدم فرق بين معنى اصطلح اعني من تلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد
منه كيم ولو كان الله عز وجل هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وصوبته ان الله تعالى عليهم
لم يكن هذا الكلام لا فائدة لحكم ولا لارادة (قوله وهو انه كلام الخ) يعني ان
انكاره دليل وكون من اتى به صادقا مصدقا بالمحركات دليل آخر لان المجموع
دليل واحد فان كل واحد منهم دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل
فاعتسار كبرية المنكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى بهذا

آخر * وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف عن غنى هذا
التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة التأكيد
المعنى وهو انما يكون لدفع الضرر فلا يكون من قبيل التكرير المعنى حتى يكون معيدا
لثبوت كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة مؤكدة لانه يكون مقررة للجملة
الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معانها كانت بمنزلة ثبوت كيد المعنوي وان اختلف
المعنى كانت بمنزلة ثبوت كيد اللفظي فنقرر بالحكم واحب في كلامه لانه فيما هو بمنزلة ثبوت كيد
المعنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة ثبوت كيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا
ان يقال مراد المحقق انه لا يكون من قبل التكرار المعين ثبوت كيد الحكم صريحا لالزام في رد
الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال ان الثبوت على قول من يجعل لا ريب
فيه خبر ذلك الكتاب كاد كره صاحب الكشف وما هو في الفصل واصل في على
مختاره من لا ريب فيه جملة مستقلة فليس بشئ لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة
ذلك الكتاب لا ريب فيه مشتملة على ثبوت كيد الحكم لتكرار لانه كما في ريد ضربه
سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ هذا القاهر او لا كما هو
مذهب المصنف رحمه الله تعالى قال قدس سره كما صرح به فيما ذكره قول صرح
ايضا فيما بعد ان الثبوت كيد في محو حامي الرجلان كلاهما يدفع توهم ان يكون اياهم واحدا
مهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا والتحقيق ان الثبوت كيد المعنوي يدفع السهو المحصور من
وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا
عما يخالفه فيما مثله في قولنا جاني ريد نفسه يدفع ان يكون ريد سهوا
عن التشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكلاهما يدفع ان يكون ذكر المتبوع
بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن متى آخر غير انه كور وكلا يدفع ان يكون
ذكر متبوعه سهوا عما لا حزم له ولا يدفع من ذي احراء غير متبوعه تعالى قال قدس سره فلا
يدفع ما هو بمنزلة دفع عن الفرق بين الثبوت كيد المعنوي وبين ما هو عن ريد في ان الاول
لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر المحكم (قوله لكن المذكور) ان المذكور
في دلائل الاجازة معنى على ان الصمير في هذا راجع الى الحكم المرسول عليه بدلت الكتاب
فالقول لانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المصنف والسكاكي رحمه الله
منى على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لانه من حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال ادلائل الكلام ابلغ من عدم الريب فيه

بوجه من اوجوه فيكون كذا بالعناية الكمال فيكون تأكيدها معوية لذلك الكتاب
لاختلافهم من حيث معنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب
كونه نصابه (قوله كذبة عن تنزلت الخ) لانه ذكر الالزام الذي هو مدلول الكلام
المشتمل على الخصوصية وهو مقام الذي ياسبه حسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة من
ارادته بل استعمال الله فيه وقصد منه لينقل منه الى ما رومنه الذي هو تنزيل المقام الغير
الخاص بمرئاة انما هو هذا التنزيل هو المقصود الاصلى ومخط الفائدة والصدق
والكذب كما هو شأن كذبة هذا ان يريده لكناية بمعنى المصدرى ونفس الكلام الدال
على المقام المناسب يريده المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل المقام المحقق
منزلة المقام المناسب مديره اي ينفعه ايراد الكلام مستثالا على الوجه المخصوص اي
الكيفية المخصوصة من التأكيذ وتركه اي يتعدا استعمال الكلام على الكيفية المخصوصة
منه على ان مخط الفائدة هو الذي يدل على ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب
وينقل منه الى ترتيب مقام المحقق الغير المناسب من لئه وليس المراد ان نفس ايراد الكلام
تابع لترتيب المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعل
المتكلم تابعاً لعمل آخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)
هو ان الاسلام حتى كذب لا واسطة عن جعل انكاره كلاً انكاراً لان الخطو الذي يدل عليه
ترك التأكيذ في ذلك يقول ينفع التبريل المذكور وكناية عن وجود المريل بواسطة لان
التبريل المذكور ينفع وجود المريل (قوله لان سوق الكلام الخ) اي ذكره مع المكر مشتملاً
على ترك التأكيذ اي هو وصفة الخطي يدل على الخطو الاعاى الذي ينفع التبريل
المذكور وينقل منه به الى ما ينفعه وهو وجود المريل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى
بمجموع الجعل المذكور ووجود المريل فان قدس سره ادليس هناك استعمال الخ ولا
يتحقق الكناية لا معنى المصدرى ولا معنى نفس اللفظ لما قيل ان هذا توجيه الكلام
السكاكى روجه الله على مقتضى نعره الكناية وعكس التوجيه على مدير كونها نفس
اللفظ مان معنى قوله ايراد الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه ايراد الكلام يلزمه
معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد
اعتراض السيد شمر بنغ ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث ان الشارح
وجه الله من انشئت لروم الابن الفعلي وليس هذا استعمال لفظ في الالزام والانتقال
منه الى ما رومنه لانه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونه حادثة عن نفس اللفظ

قال قدس سره برده ظاهر عبارة الفتاح الخ واما يمكن توجيهه ما يقال مراده
ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذ وقع في علم البيان ما يذكر اللفظ
الدال على اللازم ويراد به المعلوم فانه نفس اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر يسمى بالكسابة وليس المراد ان اخراج الحوثر عنها يعلق عليه الكسابة
ونؤيده تقديم الجبار واجبرور اعني في علم البيان على يسمى وكون التسمية
حيث ان معنى الوصف كما هو المتبادر دون الاطلاق قال من سره والاوجه هي
الدفع في الوجاهة واشارة الى صحه وجه الشارح رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا
قال قدس سره ان معناه ما يستلزم حلوده هو وهو عدم حربه على موجب العلم
وانما قال ادعاء عدمه الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره
اعني عدم الانكار هو اي عدم الانكار المطلق اللزم لمدلول العرف في الكلام المهرد
اعني احوال عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة احوال العلم حتى يردانه يلزم
ان يكون انفاء الكلام المجرى الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو قال قدس سره
واريد به ما يستلزمه الخ هو ان ارادته اريد به ما يستلزمه فلا واسطة فيرد عليه انه
لا حاجة الى النزيل وجعل انكاره كلا انكار مع راقوم صرحوا بذلك وان مقصود
الاعتناء من انفاء الكلام المجرى الى الدلالة على وصوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار
المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان ارادته اريد به ما يستلزمه بواسطة
ان دلالة الكلام المهرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين
ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر واما الاستلزام لا يستلزم بناء على ان
الانكار في وجه الله يشترط في الكسابة ان يكون الانتقال من الشئ الى الشئ وانما
لم يقل ههنا ادعاء لصق لا يستلزم في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان
وجود منزيل الانكار يستلزم عدم الانكار قال قدس سره يستلزم انكاره
ادعاء وان كان في الواقع ملازمة مارات الانكار لا رما وتاملا لانكاره لا
استلزام بناء على ان وجود الامور اخصية في عرف مني على وجود
اماراتها ولذا يحكم بكفر من توحد فيه امارات الكفر ويجب من توحد فيه
اماراته فاندفع ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس قال قدس سره هي اعراض
اصلية كما مر سابقا مفعولا عن الشيخ ان مقتضى الاول مدروحة في طريق
وان الكلام الذي ليس له معنى فان ملحق باصوات الحيوانات وكوبها من مستنبعات
التركيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومرايا ترعى في التراكيب بعد اعتبار

معانيها الاصلية لا يري كونه اعراضا اصلية كما هو في قوله هي اعراض
 اصلية اشارة الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة
 كما صرح به في شرح مفتاح اعني ما يستلزم عدم العدم وعدم الزدود او عدم الانكار
 لانه السبب كما هو من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ)
 قال في شرح المفتاح وتقرير كون الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بمالم
 ارا احدا حام حواه لانه ذكر صاحب السبب الاعراب في شرح قول الشاعر
 الخ فاستعدت منه به يحور يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر
 انتهى ويعلم منه ان تقرير الشرح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب
 الكتاب اشارة الى ان هو محل عبارة هو محل لهذه العبارة فلا تفاوت قال صرح احدا
 صحف الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه استيفاف
 الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان
 الجملة السابقة لم يربطها نحو ج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة
 الخ) اشارة الى قوله وهكذا اعتبرت النبي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النبي
 وذلك لان الاعتبار بالامثلة كونه يمسق لاحراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى
 خلاصه بما لا يخص من اشيء منها لانها تقع الاختصاص في الامثلة فهم الامثلة
 لدفع توهم اختصاص الاعتبار بالامثلة سيما اذا ضم معه ايراد مثال نوع واحد
 من الذي مذكوره اشرح رحمه الله موافق لما في الاصباح حيث قال هذا كله
 اعتبارات الامثلة وقس عليها اعتبارات النبي كقولك ليس زيد او ما يريد
 مطلقا او مطلق او ما يطلق او ما يخلق زيد او ما كان زيد مطلقا او ما كان
 زيد مطلق ولا يطلق زيد ورس يخلق زيد ووالله ما يطلق او ما ان يخلق زيد
 انتهى حيث اكنى ايراد الامثلة (قوله وكذا مجرد عن التأكيذ) اي لا يجب ان
 يكون الخلود من المحض كناية بقوله وقد يترك تأكيذ الحكم الخ (قوله اورد
 الانكار) اي محقق او مصدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) نعميم بعد التخصيص
 بالزيادة لاعتناء بحاله (قوله ان يكون العرض منه رد انكار) اي بها لشك
 اورد الانكار بقرينة ذكره فيمضي عبارة من صفة الاحتمال (قوله للدلالة
 الخ) فهو لا يستعاد وقوه بقرره ههنا ان وليس المتصور فيه حال المخاطب اصلا
 ثم انه يتوهم من الاستعداد اعم والتعسر والتوهم وغير ذلك مما يناسب المقام
 وهذا معنى قولهم انه لا شيء التعسر والتعسر لانه موضوع له ادلائق كد

الانشآت بان (قوله كان من التكم) كان الاولى نافضة حررها انه لا يكون
والاخير بان تمان كما نقل عنه (قوله كان من الامر مري) كان نافذة من الامر
حال من ماري بيان له وليست نافضة ومن الامر حررها لان من ياتيه ولم يبعد
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح كشاف قوله جزائي ماري
بذل من جزائي او ايار له او مفعول ثان لفعل تضمن معنى الجعل (قوله ان الضمير
الشان المح) وجه الجس ان ضمير الشان يستعمل في مقام جال ثم التفصيل
لاعتناء المتكلم بشار الحكم وتقريره في ذهن السامع وان عبدة للتأكيد ادخل
فيه (قوله بل لا صح) مذهب بحسب المعنى اى لا يحس بدونه صلايل لا يصح
في بعض الصور وهو ان كانت الجملة المعصرة شرطية وصلية كما يدل عليه التمثيل
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعتراف وهذا لا استقرار فلا بد نحو (قل هو الله احد)
على تقدير كون الضمير لشان (قوله نهضة اسكرة ام) لان كلمة ان تكونها مشبهة
ومتضمنة لمعنى الفعل تقديرها كنعديم الفصل موضح وفروع الكرة بعدها كالفعل
(قوله مستأ) اى محلا لاها من حيث اللفظ تكون ثم ان (قوله اولم بحر) اى
لم يبحر وانما اورد كلمة بوقطعا لدافعة كذا من عدم معنى ان معصية التبع الحرم
بعدم الجوار بدليل ما بعده من قوله لانها ان صدقه وانكفلة تشابه والمترجمة
عه الا انه اورد كلمة او دوما لانه قد شبه به ان لم يوجد بقرينة لا يجوز ان يفتى ان وان
وحدث يجوز في غيرها ايضا وليس المراد بكلمة ومعنى بل حتى يرداه اذا كان
بمعنى بل فالدافعة نافذة (قوله وقد تقرر ام) بين الكلفة المذكورة بقوله ولا يجب
في كل كلام مؤكدا ان لا يغير ترتيب اللفظ كما ان كلاما شبيها بان لقوله لا يصح
قاعدة ان ام وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون رجحان الى المحصن يكون
راجحا الى التكلم نفسه فالأكد لاظهار صدق رغبته وكونه راجحا به بتلقاه السامع
بالقول ويصعب اليه شره فافهم خلق بالاطلاق وتركه ان كيد لهما
(قوله غير معتدله) اى لمحكم ودالم يكن معتدله لا يكون له وقع واعتداد عند
التكلم ولا يقصد تأكيده وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن
ان يكون من تنزيل المكر منزلة غير المكر عسى ما هو من لا التبرير المذكور انما
يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا يبعي ان بكر او حود اميريل وهذا اى يكون
في حكم يكون للتكلم منزلة اعتدائه لانه (قوله من سط توكيد) بخلاف ما اذا
اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه (قوله ويؤيد الحكم لسم) بين التكلم
والخطاب فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير مكر مكره مكره لانسة امارات

انكاره بعد العلم بثبوت احكام لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ)
 عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية
 محقة فان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ فتقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل
 لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعنى انهم في ادعاء حدوث الايمان والمعيدة بالجملة الفعلية
 الدالة على الحدوث وامترت التأكيذ المستبعد من قوله بالجملة الفعلية اى فقط من غير
 تأكيد ومن مغلته بالاسمية محقة بان قد ايدى قوله لاقى ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله
 جديرا باقوى الكلامين) نقل صد يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام
 القوى الوكيد فكيف لا قوى الاوكيد والظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفصيل على
 كلام قوى برشد الى هذا حمل محضة اخوانهم مظنة التحقيق ومثمة لتأكيد انهم
 يريد دفع ماورد من ان افعال التفصيل يقتضى اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة
 في قولهم اما وبشر بان محضة المؤمنين حذيرة بالكلام القوى والدليل يدل على عدم
 كونها حذيرة بالكلام القوى وحاصل التوجيه الاول ان لنى المستعاد من ليس موجود
 الى اصل الفعل لا الى الزيادة فادفع الاراد الثانى واحذر صيغة التفضيل لكون
 قولهم انا معكم اقوى لحيث اتى بالاسمية المحقة بان مع التأكيذ بقولهم انا نحن
 مستمرون وان اعمل المصون مستمرا للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الاوكيد
 حيث لم يدكر الفصل صبه لا لزيادة على ما صيب اليه ولا يقتضى الاشتراك في اصل
 الفعل كما في محله فادفع الاراد الاول وحاصل التوجيه الثانى ان صيغة التفضيل
 مجرد من معنى التفصيل وصيغة التفضيل المضاف تبحث بمعنى اصل الفعل نفس عليه
 في التسهيل وشرحه فعلاء المصري والدليل على ذلك انه اثبت في محاضرة الشاطين
 مجرد القوة والتأكيد لا ردة فيها فادفع الاراد ان معا (قوله لاقى ادعاء انهم
 اوحديون فيه) لم يعمل لاقى دعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستعاد من التأكيد
 اشارة الى ان تحقيق الايمان والتأكيد كناية عن كونهم اوحديين فيه مفارقين عن
 اخوانهم في تلك الصفة يد عليه قوتهم لاخوانهم اذ معكم (قوله اما لان انفسهم الخ)
 دليل لى الادعاء المذكور وهو محل ستمه والشارح رحمه الله حيث بهم منه ترك
 التأكيد لهدم الساعدة وعدم لزوم (قوله واما مخاطبة الخ) عصب على قوله ليس
 مخاطبوا الخ (قوله يا شمس على اليهودية) اشارة الى وحه اراد بالاسمية (قوله فهم
 فيه على صدق رعدة) فليق التأكيد والاصناف فهم متدا حرة على صدق رعدة
 والجملة خير بمخاطبة اخوانهم والعائد محذوف اي فيها وفيه متعلق رعدة اي فهم

في تلك الحاطة على صدق رصة في الاحد بانجاب عن اليهودية (قوله مظنة) مكسر
الطاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اي موضع يظن فيه
التحقيق (قوله ومئة لتوكيد) اي موضع يقل فيه انه يؤكّد في الاساس فلا مئة
للمير اي موضع يقال فيه انه الخيرو في القائق وحقيقة بهام مئة من معنى ان التا كدية
مير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها اي صحت حروف تركيبها لا يوضح
الدلالة على ان معانيها والمعنى كان لقول انقش به كذا ولو قيل اشتقت من لفظها
بعدم جعل اسمها كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم
عدم انعكاس تعريجه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله
وقد يؤكّد الخ) اي قد يبيّن التاكيد في خبر بالنسبة الى لارم العائدة (قوله وعليه
قوله تعالى الخ) فالتا كيد ليكون الرد مواظدا لحدود (قوله ارفع لايهام الخ) اي لدفع
ايهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المستقين لتكادبون الى كونه رسول
الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معصوف على ادعاءك المناقرون
ولا يجوز ان يكون من مقول المناقبين معطوفا على تشهد ويكون التا كيد المستند
من قوله والله يعلم بالنسبة الى لارم العائدة اي والله يعلم انا عاينون مصدقون فانك
لرسول الله لا محذور ان يكون تا كيدا لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه
عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقا) اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال اسناد المشتق
والمصدر في تعريف المصنف والناز والاصل ان يكون القسم احص من المقسم
مطلقا والتعرض لتعظيم الخرى والاشائي لدفع توهم تخصيصه بالخري
او المراد بالخري اهم من ان يكون صريحا او صمما (قوله لثلا يعود الخ) يعني او ذكر
الصغير لكان مقتضى الصاهر رجوعه الى الاسناد اخرى لانه مذكور صريحا بعد
عه الى الظاهر ليكون هذا المدلول قرينة هي المرادة غير الاول وقولهم
المعرفة اذا اعيدت معرفة كال الثاني عين الاول ليس عن اخلاقه بل مفيد
بما اذا خلا من قرينة المعبرة نص عليه في التلويح ويحتمل في بحث التشبيه ايضا
(قوله لان من الاسناد الخ) يعني لو قال بكلمة ام لا فاد حصره في اثنين وليس
كذلك لما قيل انه يجوز ان يكون كلمة ام ليع الجمع لا يمنع احدهما عدم العلم
بمائدة التقييم على انه يكفي في المدلول توهم مع حذو ولا يحسب ان يكون نصا فيه
(قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من تأويل بعض من تأويله حرة لانه
محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعني الخ) يريد دفع ما يترأى

من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فيكون الاسناد اليه حقيقة والى
 خبره مجازا يكون مستندا من لوصف وحاصل الدع ان يعين الفاعل منسوب الى
 قصد التكلم ومفوض اليه وهو مسمى كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع
 تعيين المعنى وانه لا يثبت الحديث المقرر بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال
 المذكورة في) يعنى انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
 كالتاكيد والتعريف فذكر احدهما في معاني دون الآخر لتحكم (قوله لان صلح
 المعاني الخ) يعنى بمجرد كونهم من الاحوال المذكورة لا يكتفى بحدسهما في المعاني
 بل لابد ان يكون ابحاث من حيث لمصنعة كالمروءة والخشوع على ما ليس من هذه
 الحقيقة اذ لا يجب عن الدواعى الاقتصادية لبراد الحقيقة والمجاز (قوله والا اى
 وان لم يعتبر الحقيقة لزم دخول الغويين في المعنى ايضا) قوله اسناد الفعل (اى
 نسبته مطلقا لقصة كانت ونامة حرية او انشائية بحقيقة او مقدرة صرح به
 الفاعل اللارى في تعريفه فعل بى اسداله الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر
 والاشتقاق الى فاعلها قوله (اى شئ) مسمى بالكرة لان التعيين غير معتبر ولما
 قال في المزار الى ملايس له (قوله متمكن بالظروف) لئلا يسهل من العامل قال قدس
 سره توضيح مذكره الخ هذا هو وضع صاف مسمى من قول الشارح رحمه
 الله تعالى بل حواه من ما صعدتكم اهم من ان يكون هذه في الخدمة او في الظاهر
 فانه يدل على عدم تبادر كونه في مواقع فالصواب ان يقال ان ماهوله يحتمل
 الامر ان يكون هو له في مواقع وان يكون هذا التكلم فاذا قيد بقوله هذا التكلم
 صار نصا في ماهوله هذه فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط نعم بعدا فيقيد به يحتمل
 ان يكون هذا التكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فعندما قيد بقوله في الظاهر
 صار نصا ودخل فيه ما لا يتفق الاعتقاد في الحقيقة (قوله ان لا يصب الخ)
 مدار الحقيقة والمجاز عن نصب التكلم لقريبة وملاحظته اياه ولما كانت
 الملاحظة امرا خفيا دبر الامر على وجودها فلما يعتبر بارة بصب
 القرينة وتارة بوجودها كما ساقى من قوله لوجود القرينة (قوله
 ووصف له) سواء كان قائما كالواصف الموحودة او مترطاه كالواصف
 الاعتبارية (قوله وحده ان يسهل اليه) اى ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا
 كما صرح به هاتذته دفع توهم حين اوصف على المحصور (قوله وما يطابق
 الواقع فقط) لا الاعتقاد لكن يكون مصافه في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه
 (قوله لمن لا يعرف حله وهو يجهلها) اعتراف القيدس لانه اذا كان المخاطب عارفا

بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه لمذكور محورا عن الاقدار والتكئين
 في عدم العرفان والاحفاء عموم من وجه وعدم عرفان مخاطب بجامع اظهار المتكلم
 واحفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاحدا للقيدين لا يعني من الآخر كما وهم (قوله
 وهذا المثال غير مذكور في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة
 في الاقسام الثلاثة لتكون المقام مقام اليقين فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح
 بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة لاربعة وصدى ان هذا المثال
 ممدرج في المثل الثالث فان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحق انت تعتقد انه
 لم يحق سواء كان مطبقا للواقع او لا يكون مث لا العسمين لا يطابق شيئا منهما
 وما يطابق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله نعم الايضاح حيث صرح فيه
 بان الرابع الاقوال الكاذبة التي تعلم حالها منك دون مخاطب وانت تعلم ان الثلاث
 مالم الاختصار والادراج (قوله بتقديم اسم الله) فان تقديم المسند اليه على
 المسند الفعلي قد يعيد الحصر (قوله احتراز عما ذكره كان المخاطب الخ) قيل فيه
 تأمل ان المخاطب اذا لم يكن عالما به لم يحق بحججه ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد
 انه لم يحق فالمثال حينئذ من انه لو حود لقرينة لصارفة التي علم المخاطب علم
 المتكلم به لم يحق ولادخل في القرينة ان يكون المخاطب ايضا عالما به لم يحق واما
 للمتكلم اقول هذا انما يتم اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انه لم يحق اعتقاده مطابقا كان للواقع
 ولو قد علم انه حدث يكون المثال اقرب ودخلا في هذا المثل والشارح رحمه الله
 لا يرتصيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعبر فيه بالصدق تعالى لا يصح وحينئذ يكون
 علم المخاطب بان المتكلم عالم به ان يحق مسلم ما علمه به لم يحق لان العلم عند بقية الحكم
 للواقع يستلزم الاقناع بذلك الحكم ولا يمكن علم المحقق بان المتكلم عالم به لم يحق
 بدون علمه به لم يحق (قوله لو حود لقرينة لصارفة) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم
 به لم يحق وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا بد ان يجوز ان لا يكون
 المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم به لم يحق مجعيا حاله منه فيكون الاسناد الى
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم نصب القرينة (قوله الى ما يكره) مرقنة العقل والكيافة
 وكثرة اللاهة والجماعة قال قدس سره في المشهور في قوله لا في اللغة الغفلة
 يقال سمى من الشيء اذا غفل عنه وذهب عنه الى غيره كافي انق موسى * قال قدس
 سره يتصور في الثاني حالة ثالثة * هذه الحالة ان يتصور بالظر الى حال المخاطب
 لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلمه الا السهو

او التسيان او المفروض ان المتكلم عالم به لم يحق قل المتكلم قدبر (قوله هي الكلام
 المفاد الخ) اي المركب الذي يفيد به ثمت عدم المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة
 او غير تامة كذا في شرح انتحاشي ليشعن الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت
 (قوله كل بجله وصعها) اي يفتها على ان الحكم اي ان النسبة المفادة بها كاش على
 الوجه الذي هو كاش على ذلك وجه عدم العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان
 للاشارة الى وجه التسمية اي الحكم اعماد بها واقع موقعه الذي له عدم العقل (قوله
 مما لا يلتفت اليه) اذ ترك قيد في التعريف محل طرده بناء على فهمه بما ذكر في تعريف
 مقابلة لا يلبق بالتعريفات ثم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات (قوله اعم من ان
 يكون الخ) اي ماعد المتكلم يحتمل ان يكون معناه ماعد المتكلم في الحقيقة ويحتمل
 ان يكون ماعده في الظاهر وليس نصا في كونه عدم المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم
 صدق الحد على ماد كره وبهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب
 بقوله بل دلالة لدفع لزوم لانها في الحد ولانها في حصول ماد كره في الحد فهي
 قوله اعم اشمول على سبيل ابدل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يراد ما عنده
 في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر ولا وكذا ماعده في الظاهر اعم من ان يكون
 في الحقيقة او لا فيهما موم وحسن من وجه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون
 ماعده في الحقيقة ماعدا عن الظاهر واحلا في الحقيقة مع انه محار ويحتاج الى انه
 لورود الاعتراض عليه اصرت عنه بقوله بل دلالة الخ كلاهما فانه اعتراض
 باستدراك التعرض للعموم في الجواب قال قدس سره ما اذصف من نفسه الخ
 الانصاف ان لفظ ماعدا المتكلم لا يدل الاعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة
 واما كونه معتقدا اما فاعا يستفاد من كون الظاهر عنوان الالط ولذا كان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يحكمه بسلام من تلفظ بكلمة التوحيد عالم يعلم نفاقه قال
 قدس سره بهم منه الخ هذا الفهم مستفاد من كون الفائل مجتمعا عينا لما ادى
 اليه رايه لامن لفظ صدق حيلة قال قدس سره لا يقدح الخ لم يحصل
 الشارح رجه الله تعالى عدم الاصلاح دللا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم
 التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره يقسم الخ الانقسام محل بحث فانه
 كالقسام العين الى الحزبية و صرة فانه ترد في المعبر وليس ههنا ضم قيود
 الى امر مشترك لتحصيل الاقسام وكالقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة
 قال قدس سره الظاهر ان اللفظ الخ بناء على ان المتبادر علامة الحقيقة
 قال قدس سره على معنى ثالث مح وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا ينبغي انه تكلف

ا اذ ليس ههنا ضم قيود
 الى امر مشترك لتحصيل
 الاقسام نفسه

قال قدس سره فبب تادراً بعد هذا مع * والتبادر به من خارج عن اللفظ لا يدل
 على كونه حقيقة في التبادر * قال قدس سره فان قلت انحر العقلي اما اسناد الخ *
 لا توجه لهذا السؤال عدى فانه صرح في المفتح بان انحر العقلي عند اصحاب كل
 بجهة اخبرجت الحكم القاديهما عن موضعه في العقل بصرف من التأويل ولا شك
 ان الحكم القاديهما انما هي افعال وادمار وهو الحكم لا اتحاد بين الساقية والاقبال
 والادمار خارج عن موضعه في العقل بتأويل انما صارت بسبب كثرة الاقبال والادمار
 كانها بينهما وتبسمت منهما هو محار لاشته فيه فقول اسيدان الجواز الفعلي اما اسناد
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح
 وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك يقع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه
 للحقيقة فانه يدخل فيه ما هو محار عند النعمان فهو غير صالح * قال قدس سره قلت
 الخ * حلاصة الجواب ان الناطقة غير ماهوله بهذا الاسناد الجملي والى كل ماهوله
 بالاسناد انفيائي وفيه ان التبادر من ان يسد الى ماهوله او الى غير ماهوله كونه
 ماهوله وغير ماهوله قل ان سد اليه لا كونه كدبت بعد ان يسد اليه * قال
 قدس سره ويظهر من ذلك * اي من كون شيء واحداً ماهوله وغير ماهوله
 مضاف اسنادين (قوله كانها تبسمت الخ) فالحكم القاديهما بقوله اختلاف ما عند
 الفعل فيكون محاراً فعلياً (قوله عبارة عن ملائسي) ادلاحي لاسناد الفعل الى
 ما لا يتعلق به اسلاً (قوله اي الى فاعل او مفعول) اي الى ما يحوي معنى له او الى
 مفعول يحوي معنى له فخرج السداد واهوله ماهوله اي لعدم كاشيه وحقق ان يسد اليه
 خرج الجواز لانه اسناد الى فاعل او مفعول يحوي غير ماهوله وحقق ان يسد اليه (قوله على
 ما صرح به) اي القربة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قل فاسماده
 الى الفاعل او المفعول اذا كان مباله حقيقة واماً قيل انه لا يلتزم الى امثال ذلك
 في التعريفات على ما سبق فوهم منشأ عدم التمسك بما سمح من قوله وادار الى تفسير
 التعريفين بقوله وله ملائسات شتى فانه اذا كان تفسيرهما كان من ثمنهما وكذا
 ما قيل ان الارام * صرح به فربما ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة لا ان كل
 حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به فربما على ارادة الفاعل والمفعول به من كلمة
 ما واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من ما * لانه لا يمكن ان يكونا ما قيل ان المراد
 فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقة ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به
 التصويين متحقق في اصحابها واهولهما التصويين ليجرح المبدأ فلا يصح كونه
 قرينة لان المراد بهما فيما سيأتي الفاعل والمفعول به التصويين كما هو التبادر وسمي

بأنه قد برهانه قدزل فيه لأقدام وحط فيه الأقوام (قوله والاسناد الى المبتدأ)
 قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يدفع الاعتراض بان الاسناد
 الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا بحسار وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله
 وكذاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس
 بشئ لان ما سبق سد لمع عدم نسبه القوم لقولنا الانسار حكم حقيقة ولا شك
 ان قول الشيخ حجة كافية في النسبة وترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم واما هب فالتقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم بدخول بعض المحارات فيه وذلك انما يتم اذا كان قائلا
 بكونه مجارا غير مصرح بخروج عن الحقيقة والمجاز (قوله واما الثاني الخ) يعنى
 ان صير هو في قوله راجع الى الفعل فالتبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاته
 فيلزم خروج الحقائق من غير عدم كون الفعل فيها وصف لما سدد اليه لاقى الحقيقة
 ولا في الظاهر وان اريد عم من ان يكون نفس الفعل وصف او من حيث النفي
 فيشمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفا اسند اليه لكن تدخل
 المجازات المنفية في تعريف الحقيقة (قوله حاصل الاشكال الخ) راد في الحاصل
 عموم الاسناد ليندمع ان يقال ان التعريف المذكور للمعنى المتدله لانه قال ان يسه
 وليس في الحقائق المأمية للاسناد بل فيه (قوله معناه ظاهر) وهو انساب الفعل لما
 هو وصفه (قوله بنى نفس عهوله) فان اريد بما الفعل وصفه حرج
 الحائق المعينة وان اريد بما الفعل وصفه دخل المحارات المدعية (قوله وجوابه
 الخ) اختيار لشي الاول والمراد بنى الفعل بما الفعل وصفه على تقدير التردد
 عن النفي والاداء بصوره لانت هل هذه الجواب هو الجواب الظاهري واما
 التحقيق فاثبتا اليه في بعض كذا وهو ان يطر الى اللفظ وما تضمنه من معنى الفعل
 فان كان اسنده الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره فحار مثل قوله تعالى فما
 ربحت تجارتهم مصمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف ما اذا ظلت ما ربحت
 تجارتهم بل التحرر عنه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومصمونه بل لقصد بنى
 اسناد الرمح وكذا اذا ظنت ما لم يلبى بل استأمنت في ليلى وعلى هذا ففسر انتهى
 وخلاصته ان في صورة معنى ان اريد بنى الاساد فقط حقيقة وان اريد اسناد النفي
 بان جعل كتابة عن اسد من يتصوره اسنادا لى كان مجازا فما ربحت تجارتهم
 ان اريد به بنى الرمح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبت الخسران كان مجازا وكذا
 امثاله وانما كان المذكور هو جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة

وبجاءا باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيقي فانه بميدكون صورة النبي حقيقة ومجارا
 في نفسه لكن باعتبارين لانه قالوا من انه يلزم على الجواب لطهرى ان يكون مثل
 قولنا ما يمت التجارة بل الناحر نفسه بجاءا لاثباته بحرا لا بالنسبة لاثباته الذي
 ورد عليه النبي مجاز فانه ورد على اثبات الريح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ان بسدالى تجارة في قوله تعالى فار
 بحث تجارتهم عدم الريح كناية عن الخسران لان ثبت فعل ثم يدخله النبي مثل
 ما يمت التجارة بل التاجر منه فانه ليس من التجار في شيء ومثل ما دافيل ما صام
 نهاري بمعنى افطروا ما نام ليلى بمعنى سهره ومجارا بخلاف معاصه النهار وما قليل قصدا
 الى نبي الصوم من النهار ونبي النوم من الليل فمدبر فانه من يرتقى كم رل فيه الاقدام (قوله
 وكذا الكلام في سائر الاثبات) فانها محاربات لانها مروع لاحاربات لتي هي محاربات
 وقيل ان كان المقصود من قولك انها محاربات ما لم تكن محاربات وان كان المقصود انها محاربات
 صائم ام است كان حقيقة وليس شيء ادلا على الاستفهام عن صوم النهار والتردد فيه
 بخلاف ما صام نهاري بل انما ان النبي فيه صحيح مما يوافق له لا يبعد فائدة جديدة
 وكذا الحال في النبي والترجي والارض والعمى (قوله تجار حاكم) اي مسووال الى
 حاكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده واعلم ان المسووال الى اشرف افرادها
 مطلق السبب (قوله ومجارا في الاتان) اي في المسئلة مطلقا كونه في وقوع لاثبات
 (قوله واسادا مجازيا) اي مسووالا اليه بالنسبة فيها بوقوعه او اشرف افرادها (قوله اي
 استد الفاعل) اي سبب الفعل الاصطلاحي او معصية عبديه او بامة حربية او ناشية
 بحقيقة او مقدرة كإمر في تعريف الحقيقة ومن هذا يعبر ان مراد باللاس املاس
 الاصطلاحي اعني الممول لا الملابس الحقيقي ادلائق للفعل الاصطلاحي به لا
 باعتبار المعنى وحيتند بلعو دكر او معصية (قوله اي غير املاس) فمراد الوصول
 باللاس رعاية لسابق الكلام حيث صرح به ما هو له باللاس والاحقة اعني قوله
 وله ملاسات شتي واشاره الى علاقة الجبر وهو اشركهم في الملاسة لا للاحتراز عما
 لا يكون ملاسا لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملاس (قوله تعني
 غير الداعل الخ) بناء على ما تقرر من ان ما هو له في العلوم وهو الداعل لكون نسبة
 بطريق التقييم مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في الجهول هو المفعول به لكون
 النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق بالساء) على
 الغوية والباء للملاسة او السببية او الآلة لاعني لاستقرار هي ان يكون صفة

مصدر محذوف أى أمداً مطلب تأول أو على الحال كما قيل فإن به حذفاً وقولاً بإبطال
عن حبر المبدأ من غير ضرورة (قوله وحققة الخ) أى المعنى الحقيقي لتأول الشئ
أى الأسناد عن عده بالشئ إشارة إلى أن النسبة إلى الأسناد بخصوصه ليست بمأخوذة
في التأول (قوله نصبت) واختيار نطقت على طلبت لاردواج تأولت وللأشعار بان
الطلب لا يلزم أن يكون و قيل بل بمجرد الاعتقاد له لانه على التكلف (قوله من الحقيقة)
بيان أى مما نحن فيه ادلاً بكون تأول كل شئ طلب حقيقة وهذا إذا كان للمعيار حقيقة
كما فى است الربع العقل فإن تأول فيه طلب حقيقة وهو الأسناد إلى ماهوله أى
أنبت الله النقل فى الربع (قوله أو الموضع الذى الخ) عطف على الحقيقة أى طلب
ما يؤل إليه ذلك الأسناد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما فى أقدمى بلذ
حق لم عنك أى قدمت بعد خلقى عليك فانه لاحقيقة لهذا الجار له دم العاقل للأقسام
لانه هو هو لم لكره عن من جهة العقل وهو القدوم للمعنى تحقيقه وهذا
هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمعيار العقل أن يكون له حقيقة وقيل فى حل
هذه المعارضة أن معنى تأولت طلبت أمالاً والمأل يجوز أن يكون مصدراً ميميا بمعنى
المفعول فيكون معناه يؤل إليه على الخلف والابصال وأن يكون اسم مكان فيكون
معناه الموضع الذى يؤل إليه فتقوله أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل إليه ومن
فى قوله من الماهى بيان لموضع العقل يتلخص من أنه يؤل إليه وجهه لا لاسم أى معنى تأولت
طلبت المأل بل طلبت الأول وأنه لا معنى لاحد اسم المكان فى معنى الفعل وإن الاتفاق
أن يقال أو الموضع الذى يؤل فيه أو ما هو الموضع من المذهب والتناق
بالفرس مع خلوه عن المدة العظيمة وهى التبدل على مذهب فى الجبر كما لا يخفى (قوله
(قوله لأن أولت الخ) دلل على أن حقيقة طلب ما يؤل إليه معنى أنه مأخوذ من أن الأمر
والياء لطلب فعه طلب لأول أى لا يهوى والرجوع وطلب الأول طلب ما يؤل إليه
(قوله وحاصله أن نصبت الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أى معناه الحقيقي
مادكر وحاصله على سبيل الكفاية نصبت القرينة لأن طلب ما يؤل إليه رديف
وتابع لنصب القرينة أى وجوده عرفت أن مدار النص هو الوجود فتوالت
جرى الدهر عند قصد أناس الجرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلاً
عن أن يكون صادقاً أو كاذباً وإذا كان التأول مستعملاً فى معناه الحقيقي ونصب
القرينة معناه الكفاية لا يكون ذكر قوله ولا بد للمعجز من زينة زئامه لتصرفها

بما علم كناية والتأويل لصحة الجار ادلولاه لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب
 القرينة لعدم صحته بدونها فادفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض السطرين
 (قوله اي مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمراد مواضعه ابو صوفى
 قوله (لا يلبس الفاعل آء) بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وعزرت
 بزيه وضررت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يعل وانما هو فيه والمفعول للملائكة
 انما يطلقان على المصوب بقرينة واللام في المشهور حلا الشئح ابن الحاجب
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في ولام لان مراد بوقوع
 الفعل عليه على ما ذكره الشيخ ابن ابي حنبل تعلقه بما لا يعنى لانه فلا بد حل المتكلم
 والرومان بواسطة حرف الجر في كلاهما وبما ذكرنا ظهور وجه ترك المصنف رحمه
 الله ذكر الجار والجرور (قوله والمصدر) اي بالمفعول المطلق وهذا مذهب المراد
 بالانساب الملازمة الاصطلاحية دون الخيفية ادلس المصدر بمعنى الحدث ملازمة
 للفعل بل نفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولاه اولاً كما في هي الامير المتدبئة
 (قوله ونحوهما) من المستثنى والتبعية (قوله لا يلبس بها اصلاً) لا الفعل المعلوم ولا
 المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسد له الدن المجهول اكبه يستد له المعلوم
 كما مثله الشارح رحمه الله في التبر حلا الكسب اي فانه جوار اسناد المجهول اليه
 فعال في طاب ريد بها طيب نفسه كذا في الرضى (قوله واساده الى انفا على اخ)
 اي الى تدهو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر تحقيقه والمرد ليعمل والمفعول به
 الاصطلاحية ان يهرج قول الجاهل آتت الله الفل من الحقيقة لانه ليس اسناداً الى
 ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل في الجار لكونه اسناداً الى غير فاعل لاجل
 الملازمة فاهم (قوله فقولاه في تعريف اخ) اشار به الى كون هذا الكلام تفسير
 التعريف الحقيقية (قوله من الامثلة للحقيقة) لا الاسناد الى احد من المفعول حتى يرد
 عليه العلم يذكروا سابقاً مثلاً لا اسناداً الى المفعول في المفعول (قوله والى غيرهما)
 للملازمة بجماد كذا المصنف رحمه الله امثلة المحرز لا اسناد فعل المعلوم ولم يرد
 من امثلة الجواز لاستناد الفعل المجهول الا واحداً انتهى سبل معمم فانه استد فيه معنى الفعل
 المجهول الى الفعل فتقول سادته الى المصدر لا يكون لا محذور نحو ضرب ضرب شديد
 واساده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في منقوصة او مة سرة فهو حقيقة نحو
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على لاتساع ما حررهم بحري المفعول
 به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان محذور نحو ضرب يوم الجمعة والدار

والمفعول لا يستدعي العمل بمفعول واحد الى الابد المفعول له مجاز ولا محل
 اخراج اسد الفعل المفعول الى المكان والزمان بتوسط في قيل قوله والى غيرهما
 بقوله لللابسة ولم تعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صور الاسناد
 توسط في مفعولة ومفسرة سادا الى مصدر الفعل حقيقة فال معنى قولنا ضرب
 في يوم الجمعة او في لدار او في موضع اضرب فيه قاهم (قوله ولا محذور) دفع توهم نشأ
 من قوله كما استعير من حن التهام (قوله تشبه هذه الحالة الخ) لا شترأ كهما في اء
 استعير في كل منهما شيء لشيء تشابه بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس
 ههنا بعد استعمال في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لانه تشبه معصود
 بالافادة بخلافه ههنا فانه تشبه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من اعمت
 الخ) لم يقل من دم به الا انه لا الماء ليس عظم له بل الله للاصنام بخلاف السبل
 فانه مضم لودى (قوله هو معنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان
 صح فالمعنى المصدر بصا وهذا قال الاولى (قوله ونسبها على تاهيه) لدلالته على
 كماله بحيث يزرع عنه آخر مثله (قوله ومثله) انما قال مثله لان الحساب ليس
 بالاحل الفيم حقيقة لكنه شبيه به في زنة عليه (قوله هي مامر) من به اسد
 او ما هو له ذكره مبينا لادنى طرد تعرف الحقيقة وهما لا يظن عكس تعرف
 ابحار (قوله فان المسمى لا قاعل الخ) ان خروج من تعريف المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله لكن لا الى المفعول الخ) لان الحكمين متفق من حكم بالضم اى صار
 حكيماته الامور كافي صحح وفي التام في باب مفعول العين في الماضي والمبـ قبل
 اء كامة محكم كاشد فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة ثابتة لبيان الاخراج
 معطوف على قوله فان مسمى فاه من ح اى كلام المصنف رحمه الله تعالى في تعريف المدار
 وقوله وله ملائكة شتى الخ صريح كذا (قوله كذا) اى خرج من تعريفه (قوله
 من زمان فاعنه) اى فاه ما اسد الى المصدر (قوله مش حرجه) التثنية في مجز
 وصف الفعل وقيل التثنية في كونهما من قبيل الاسناد الى المصدر فان العباد هو الالم
 القادح والصلال بسمن بمعنى لمد فكاه قبل الم اليه وبهـ وقيل لا يجوز لان
 الالم والجبب بمعنى يوم والمـ وورده صاحب الكشف بانه لم يجمع وميل بمعنى
 معص (قوله ليس عده ح) لان لئلا ليس من ملائكة الفعل او مـ (قوله والمتر
 الخ) يعنى المعتر عده في اءرا عفى تفسر ما اسد اليه بالفـ لان ليس الفعل به فالامثلة
 السابقة داخلة في مره من غير تكلف (قوله فالجواب ان الجار المقول) تقرير

لوجود الجار في الذنب الايقاعية والاصابة ليدفع ما قبل ب فلاق صدر العقلي
عليها بطريق المحرر لثبوتها بالجار العقلي وخلاصة احوال تخصيص المعرف او تعميم
التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والجمادات
المدكورة وان لم تكن اسادات صريحة لكنها مستدرة لها فيكون اطلاق الجار
عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها الجار باعتبار استلزامها لها حتى يردانه
حينئذ لا يكون التعريف لطلق المحرر بل للجار الاسنادي فانهم فاه قد علق فيه
والاظهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قبله بزم ان يكون
النسبة الايقاعية في ضرب من زيادة الجار الكونها نسبة لشيء لانه عمل الى غيره لان تلك
النسبة ليست للابدية (قوله كاد كروا في قولهم من هموم) دام يكن بتقدير في
قال هذه النسبة الايقاعية الصريحة المخارية كناية عن نسبة يدعية محورية ملزومة
لثلاث النسبة اعني نسبة اخرن ايها المقصودة من هذا القول لانه تعرية واصابة اخرن
البيدغ للمعاطب حتى صار هو هو محرومة قال قدس سره قبح قول الدهري
الحج في بحث اما اول افلا من هذا القول يمنع كما صرح به وغالته في حواشي
شرح له المفتاح بان الرمان امر هو هو محصورا اذ كان له مدة اذ طوبى كالريح
ملا فلا يتصور منه اتحاد الامور الخارجية كالكلمات والامتنع لا صورة له في العقل
كما تقر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون مدرجا فثابت عند العقل واما
ثانيا فلان معنى قوله ما حصل هذه وثب ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل
لا مكان اما الاول فلاه المتبادر كاد كروا في بيان قيود حد الخفية واما الثاني فلقوله لا مكان
نصور الكوادر ما يحكم العقل بخوار ثبوت في نفس الامر وفوق الدهري لا يحكم العقل
ببخوار ثبوت في نفس الامر فيكون داخل في خلاف عند العقل فلا يكون الحد مطردا
واما ثالثا وهو محذر الشارح رحمه الله قد سمع في بيان قوله وحديث يدفع الاعتراض
الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان لقوله خلاف
مع عدم المتكلم فاندين احراج قول الجاهل واحال نحو كذا حقيقة لكنه دور قوله
خلاف عند العقل فانه ليس فيه هاتان العائدتان ولا يقدح في ذلك حصول حد فيهما
بقوله خلاف عند العقل اعني خروج قول الجاهل وفيه انه لا فائدة في جمع هاتين
العائدتين لان الداعث على العدول ليس الا احدهما وان اعاد اللام في قوله لتلايمت
مكسبه يدل على استقلال كل منهما في العدول و مجموع عائدتين اعني عدم
امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التاويل

لانه تقرير الى اخره

بقوله **يخرج** * قال قدس سره والظاهر الخ * توجیه لعبارة المفتاح بحيث
 يدفع اعتراض اصناف رجه الله تعالى والمساواة المذكورة * قال قدس سره
 المراد بماعد العقل ح * فيه بحث اما لا فلانه ان اراد ان مراد البكائي رجه الله
 ذلك كاشف به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم
 لاحل فساد معنى ارده من غيرتهم ولا يمتهم منه لغة ولم يصرح جوابه وان اراد ان
 مراد القوم ذلك فلامعنى الاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شك انه لا يصح
 ارادة هذا المعنى من ماعد العقل على قانون اللغة لانه طرف مستقر قارادته بان يعتبر
 متعلقه اثبوت ويحمل على مكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتبع فهو بعينه التوجيه
 المستفاد من عبارة **لشارح رجه الله كما عرفت سابقا** * قال قدس سره لما اعتقد
 الخ * فلا بد حل حين في خلاف ماعد العقل كما لم يدخل في خلاف ماعد المتكلم فلا
 يطل طرفه الحدية * قال قدس سره واما الجواب * هذا اما قد لا ذكره سابقا بقوله
 وضح ايضا ما يدعي عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه ماف الخ من غير فائدة * قال
 قدس سره فانما يتم **الخصم** بجميع ادلائل عليه ولعل انما التأكيد (قوله فلا يجوز
 التعبير به) ادلة دلالة **الخصم** على الخاص فلا يكون مرادهم وفيه ان الشائع
 المتبادر من قولهم هذا عند اني حصة ومداهل اليه والجماعة الى غير ذلك ان
 ذلك مرصيه ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يدفع
 الخ) اي حين اد كان ماعد العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان
 الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان
 نحو كس الخليفة كاهن خلافه فلا يكون داخل في خلاف ماعد العقل
 فلا بد من تسطيه بقوله خلاف ماعد المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة
 في الحد وبعد التبيين حصل لقوله ماعد المتكلم فائدة مختصة لابد من ذكره
 لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة ولقوله لصرب من التساؤل
 فائدة حاصلة لابد لاحد من ذكره وهي اخراج الاقوال السكادية وحصل فائدة
 مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل
 واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به
 معصودا بالذات ومن الاخره لتبني لثلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك
 لا يتجه ان يقال لا بد بطلان الطرد لو لم يقل ماعد المتكلم بدخول قول الجاهل
 لخروجه بقوله لصرب من التساؤل لان ذكره لاجل الفائدة المختصة ادلولاه لبطلان

حكس الحد وهذه القاعدة مشتركة مرتبة على ذكره فقوله لثلاث يتبع طرده غاية
 مرتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لثلاث يتبع
 محكه علة ماضية عليه فانه لم يوصف خفي على السيد قدس سره ووسحاء بعده (قوله
 ولا يكون هذا تكررا) بجلة معترضة تدفع التوهم زاد حله في الجواب (قوله
 وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المرتبة على التبديل المذكور الخروج لا الطرد به
 حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قوله ماد كرت من تعبر كلام المصنف
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله تعالى
 ووجه الاستدلال ان المصنف حكم بان تعريف انجار العفلى بالكلام المعادية خلاف
 ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطردو معكس وان تعريف الذي ذكره ههنا مقصده
 في المثال فلو لم يرد بغير ماهولة غير ماهولة في نفس الامر من اهم او اخص بطل طرد
 التعريف او عكسه فتدبر (قوله والمخلة الخ) لما كان الاستدراك فان والمخلة اي
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكره او لا (قوله بقره ذكر الخ) يعني
 كما ان ماهولة مقيد بذلك الظرفين يكون الغير مقيدا لهما فتدبر (قوله عليه قوله اعني
 المعاري في الواقع او عيد المتكلم الخ وصرح به في المحصر واپس المراد ان ماهولة
 مقيد لهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا لهما في تعريف المصنف ويكون الغير مطلقا
 والزم ان يكون الاسناد الى ما يعبر في نفس الامر لهولة في نفس الامر دون اعتقاد
 المتكلم نحو قول الدهري انت الربيع الفل بحارا وحين لفظ الغير على معنى
 ليس بخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير انه لا يس مدي هولة وقول المصنف
 رحمه الله تعالى واسماده الى غيرهم للملابسة بخار ولا حقا من قوله اعني تعبر
 في الواقع ويستند عدم صحته في نفسه لانه يعنى ان يكون المراد الاسناد الى
 ملاس لا يكون ماهولة اصلا لافي نفس الامر ولا عند متكلم لافي الحقيقة ولا
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز التي (قوله وحشد يدخل نحو قول الجاهل
 والاقوال الكاذبة) اراد لهما ماد ذكره تحرا في السؤال بقوله قد خرج نحو قول
 الجاهل والاقوال الكاذبة اعني انت الربيع الفل ولا قول الكاذبة عند وقول المعتزلي
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الامم كلمة محبة حله (قوله فخرج جميعا
 بقوله تأول) ادلتا تأول لجاهل ولان محمد تكذب ولا معتزلي اعني حله (قوله
 اي ولا مثل الخ) لم يجعل المشار اليه اثر التأول رعاية لقرب المشار اليه
 وكونه مذكورا صريحا (قوله انصت) في القاموس انصت ان يحركه شعراء

عدي وصي وهما والعدي نسبة الى عد القيس ويقال له عيسى (قوله اي
 على اسناد اخ) قال كلام محمود على الحذف اي لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد
 المجازي او على التحوز من اجراء وصف الجرم على الكل ولم يرد ان معنى قوله على
 المحر على ان اسناد الله واقفي بحرف فان العارة لا تساعد (قوله مادام لم يعلم) ليس
 مراده ان لفظة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيج حذف
 بعينه بل بين خاص يعني يجعل ما مصدرية فائدة من ظرف الزمان المضاف الى
 المصدر الاول هي وصلته اي لم يحمل على الجار مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا
 تحقق احدهم يحمل على الجار (قوله اوله يظن) اعاد كلمة لم اشارة الى دحوه تحت النفي
 وان الفصول انتفاها لان الله احد الامر من مهابا يستمر انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة
 لم حتى يكون التردد في الانتفاءين فخل بالمقصود (قوله ان فانه لم يرد مظهره) لم يقل لم
 بعينه كما في الفتح لان عدم الانتفاء في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة بصب
 القرينة ولذا لم يقل لم يتحمل مالم يرد مظهره ادلا ب من العلم او الظن بعدم ارادة
 الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عدم المتكلم
 في الصاهر وما في شرح الفتح اشرافى مراده يعني ان يتردد عدم انتفاء العلم والظن
 في كونه مجازا او حقيقة كالدلالة لان الجرم بكونه حقيقة تحكم بتقصي انه ادام يعلم
 ايمان شخص ولا كفر بحكم كونه في الظاهر فعدا ان اعترف بالحكم بالكفر العلم بعدم
 الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له
 في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق للفعل
 محذوف يدل عنه لم يعرف المراد بالاستدلال المعنى المعوي لا الاصطلاحي اذ ان قيل قد هي
 فلا يرد ان عدم ارادة مظهر قد يكون مذهبية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه
 (قوله قد اصححت ام خير تدعى الخ) اصحح معناه الحقيقي المناسب للقيام وام الخيار
 اسم امرأة وتدعى خير صحيح وكذا بالرفع بعيد عموم التي المناسب للقيام لا بالنصب
 المفيد لتي العموم ولان كل انصرف الى التخصيص لم يستعمل الا بكيدا او معمولا لا لمعامل
 المعوي ومن رأيت مفعول له ولا صلح لدى انحرش شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة
 اصححت تدعى على دنس تركب شيئا مع لرؤيتها رأسي كراس الاصابع فان النساء
 يغضن الشيب ويصنن لثاب وميزعه بجنة مقصورة لرؤية رأسه كراس
 الاصابع ومبده لوحه الشبهه اي سلب عن الرأس والفترة بصم الغاف والزاه
 وقتها وكسرها وكثيرة وقفد الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

اي بعد قترع (اشارة الى ان من معنى بعد كما في قوله تعالى ﴿ لتركن طقسا
من طقس (قوله اي مصيها الخ) في التاج اجبت كثير من قائله حذب اليبالي
بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مصيها وبجس بعضها حذب بعض لانه الموجب
لتميز الفسازع عن الرأس والعانة وصرف اليبالي عن مطلق لارمة لان العرب تؤرخ
الشهور باليبالي اوللاشارة الى شدةها وكثرة انموء فيها (قوله وفي الاساس
الخ) فالحق مضى اكثر اليبالي اي من عمره (قوله مقول فيها الخ) اي من الاساس
في حقها حين اليسر والرفاهية ابطى وحين يسرو يضيق اسرعى او من الشاعر
لانه لا يبالى بعد التميز المذكور عها (قوله او يكون الامر الخ) والتعبير للدلالة
على انها مأثورات فامرء تعالى مصبرات حكمه حينئذ يتحقق دليل آخر على كونه
موحدا (قوله ويحوز ان يكون مقطعا) اي استئنافا على طريق الالتفات (قوله
اي امرء وارادته) فسر القيل او لا بالامر ان قوله الطبعي فانه معمول القليل ان كان
مصدرا او بديل او عطف يارله ان كان اسما وكذلك عطف الامر بخن ان يكون
مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الابداء عليه بدم الامر حقيقة
صد المحققين واما عند القنئين بخطاب كل بعد لارادة فالامر بصد المحقق لان الطبعي
بمعنى كوني طالعة (قوله حتى اد ورائه الخ) اعني اذناية ولدا دخلت على
النمرطية وهي تقتضي ان يكون مفعلا سيرا مؤدبا الى ما بعد دها فاقول فان
معنى الطبعي تحركي ليصح وقوع حتى بعده ليس بشئ ونعمه على ما في بعض
الخواشي يثبت على لانلومي واهبجي احطاب لام حيار والجموع اليوم
ومن هذا ظهر فساد تفسير اصيحت بصارت (قوله فاه يس الخ) فان اساد
الافناء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا لاسدادا بمجارا ولا يحور
ان يكون اسادا فاه مجارا واسدادا من حقيقة لان جملة افناء قبل الله مبيعة
لقوله ميزعه الخ (قوله وكذا المراد بشب الزمان الخ) في لفموس انشباب
الفناء وقد شب شب وجم شب وامرادهه لاول ادلاوحد للجمعية لارادة جماعة
الفئان واضافته الى الزمان لادنى ملائسه باعتبار حصوله فيه للكائنات
والفسادات فيصح حين الارديد عليه ولا يرد ان اشباب صفة الزمان والازدياد
صفة القوي فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف تركه الناطرون
والمعنى هيح قوي الارض وحدث نصارتها رسيد فونهم البامية (قوله
والروح) اي اخبواني (قوله والحصار لافسام الخ) وانكبة دخلة في الحقيقة
الطلعة في شرح انقشاح الشريق والكيد دسحة في الحقيقة بحدودها الثلاثة

او المذكورة في المفتاح و مقابل له انما هو التصريح منها وقال شارح رحمه الله
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكساية تشتركان في كونهما
 حقيقتين وتضريان بتصريح وعدم التصريح واما الكساية فلا كلام في انه
 لا يراد بها معانيها وحده واما الكلام في انه هل يراد معنى المعنى ام يقتصر
 المراد على معنى المعنى لكونه مع جوار رادة المعنى ومساء على انهم لم يعتبروا في الحقيقة
 الا الاستعمال في الموصوع واما لا يكون عبر الموصوع له مراد اولا وسهم من
 فهم ذلك وحرم بان الحقيقة تطلق تضام الكساية تشمل ماد كره من اشتراكها
 في كونها حقيقتين على شتر اكهم في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح
 اطلاق اسم الحقيقة على كساية وهذا الاصطلاح بما لم يجده من القوم واما
 ما قبل من ان اللفظ اذا اراد به نفسه واسداليه الفعل او معناه كان محازا كما في قولك
 صرتني ليلي اذا اردت بعد ليلي فانه محاز لان المعنى من تلفظ بها وليس طرفه
 انتهى لى حقيقة ولا محاز لان اللفظ اذا اراد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمحاز
 كما صرحوا به فليس بشئ لان السرور انه هو من محام هذا اللفظ من حيث
 دلالة على معناه لاسيما حيث هو قوله وذل مفرد مسعمل (فيبذل لى اللفظ
 قل الاستعمال لاسيما بالحقيقة والمحاز (قوله لاسد الجملة) فان الاسناد الى
 المتأخر عنه ليس بحقيقة ولا محاز (قوله فبذل اشكال) عدى لاشكال فيه لانه
 صرح في آخر كلامه في بحث الكساية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بحسب
 رأى الاصحاب دون رأى ما يكون على وفق عقلك وعين او لا يكون والاول
 هو الحقيقة في الجملة والتبني هو لمحار فيها انتهى فانه صريح في ان الحقيقة
 والمحار العليين صعد لاسناد كلمة الى اخرى لالاسناد الجملة الى شئ هي قولنا
 زيد صائم نهاره الجمار هو صام الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا محاز
 في اسناد صوم النهار الى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من
 الطائفة وانما قال دون ربه لانه ربه ربه الجمار يعطى الى الاستعارة بالكساية (قوله
 لم يقل منه الخ) بل اوردته بطريق التعداد ولذا لم يعط ما به من عليه (قوله
 ايها ما لا قباض) وروى لا يختص مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد
 وهو ايضا من المحسات و لا يحدوه منها لعدم الانحصار فيحد كروه (قوله
 وان المعنى الخ) والصبر في عبيهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حفيظ مؤمنوا
 وقوع الجمار فادفع الاشكال به كيف يصح لزيادة القياس الى منكرى وقوع
 الجمار فانه يقتضي حصول حله من غير حاجة الى ان يقل اصل الايمان به حاصل

بعض الآيات و لزيادة ما حر فانه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال لزيادة قد يراد به الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المرید عليه (قوله على انه مفعول به لتفنون الخ) اعلم ان اصل تفنون توتفون من الوقاية وهو شرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف بظا عه واسعى فكيف تفنون اتفكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتفاء بمعنى الحذف وحيد متعد الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ولعمري فكيف يحصل بحكم الوقاية والحذر ان كفرتم ووجدتم يوما يجعل الوجدان شبه في الدية ٧ (قوله اى كيف تفنون يوم القيمة) اى في يوم القيمة هو مصوب على الظرفية ويوما يجعل الوجدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيمة كما وهم ادخل في تفسير معنى المفعول به للاندال بخلاف الظرفية منه - ن للاستفهام الذى في تفنون وفسر قوله تعالى ان كفرتم ما نعيم على الكفر ثلاثا يحتاج الى مفعول به ولا ان الخطاب للكفار (قوله الى مكانه الخ) اى الى مكان وقع منه الاسراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لالى انظر الى الدال على ما احرحت من الارض لافى الارض * قال قدس سره فيه اشعار الخ * لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فانها ترادى التميز لكن من الذى ترادى التميز تبيينية كما فى الرضى او تحفظة كما فى شرح تسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من هنا ابتدائية كما لا يخفى * قال قدس سره لافى ذاتها * والتميز ما يرفع الابهام الدال * قال قدس سره من لا منعه لارمة * فى التاج الاستعانة بمحل شدة وفى القاموس كل ما يعبر من لا يتواء الى الاصحاح فقد استحال * قال قدس سره لا الفعل * يعنى ان التميز عن النسبة الى الفاعل مراد من الفاعل غير ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والحوادث ان ذلك اكثرى وليس بالارم فى التسهيل ومما حمله منصوب به بمعنى يقدر لنا اساده ابيه مصافا الى الاول وفى شرحه يريد ان يقدر اساده به فاعلا * دافلت طبت مع فهو مقول من الفاعل والاصل طلب نفي واثارة فونه عا الى مقول من المفعول نحو وفجر ما الارض عيوننا الى ما لا يصلح لاسد اليد ولا يقاوم به نحو املا الكورمه وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفى تحفة شرح نعى والزام بعضهم فى كل تميز وقع من النسبة الى الجملة ان يكون فى الاصل مصدر اليه كلف ادهو غير مثأت فى نحو قولهم امتلا الكورمه ونحو طلب ربه * حيث يراد ان ربه نفس الاب واما

٧ فى الآخرة نسفه

الجواب بان العقل فاعل ينضمه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امثلة الكورماء
انه فاعل ملا الذي ينضمه . مثلاً فبه ان من التزم ان يكون التمييز فاعلاً للعقل
او لما ينضمه اراد بما ينضمه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في حرق الارض
عيونا اي الشجرت صوبه و لاحالة من مطاوعه للاستحالة ولا مطاوعها لها * قال
قدس سره كانت مصدراً مصداقاً من معقولها * في الرضى اضافة المصدر الى المفعول
انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولاً اماماً بمعنى " تابع بعده منصوب المحل او بمعنى
الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا * قال قدس سره
فلا يصح ان يحكم فاعلها * وما قيل من انه تعبير عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى
الى قوله في حاشية الكشاف " يجوز ان يراد الحلال من الفاعل المختوف المصدر
فبرده انه قياس في ائمة وان مد كره ان يرجح وجه الله فيما يكون الفاعل محدوداً مراداً
وفيما نحن فيه ليس كذلك * قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية * بيان
الحاصل المعنى والاكتفاء في ستة عقل او عادة * قال قدس سره او على الظرفية
المقدرة * اي بتعريف غير بظرف سر و اظهار في وحده شايهان في امثال هذه
الكلمات يقال قد فتح في المشرع وفي العادة وفي العقل وشرعا وعادة وعلا واللام
في قوله في العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ ادلاعه ولا استعراق ولا تعيين للعقل
ولا يراد به لادناه على تقدير الحرف (قوله لان العمل اخ) في بعض النسخ باللام
الجاراة وان وفي بعضها بحرف التي وان معنى الثاني عطف على قوله يعني يكون
المع اي المراد بالاستحالة العقبية مادام لا هذا لان حكم العقل بشرط التحية
بالاستحالة لا يصير قرينة على الجارح لحوار انتفاء الشرط وعلى الاول تعديل لقوله
لا يدعي اخ اي لا يدعي احد حوار ذات انهم لان العقل مطلقاً من غير اعتبار
امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة ان مجرد ذلك بعدم محال لقوله اذا حل
ونفسه للتقييد على الثاني وبيان الاخلاق على الاول (قوله بما يستحيله العقل)
اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقبل
وحقيقته للتخصيص على مراد اظهر ولفظ بحسب العلم لا بحسب الوجود
(قوله يريد الخ) يعني ان المراد بالحققيقة ما يصير حقيقة لاهو حقيقة بالفعل ادلا
خلاف في انه لا يجب لكل بحر حقيقة (قوله لمعرفة فاعله او مفعوله) لم يقبل لمعرفة اساده
الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما ينضمه السوق لان الاسد لا ينضم بالظهور
والحق لا باعتبار ظهور فاعله ومفعوله وخفته (قوله اي يريد الله حساني وجهه)
اي من حيث الظهور لاس حيث الوجود فاه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتي رؤيت) هذا لقول مجاز اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان لرؤية موحدة لمرور فهو حقيقة (قوله اي اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في من هذا المثل الفاعل النفس وفيما عدا الله سبحانه شاء على ان الظاهر ان حدث سدى يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يسهل ينسب الى ذاته تعالى لكن لا يخفى ان لعل الصدر ههنا هو القدوم واعتبار النفس الباطنة مقدما للبدن تكلف يرد غير متعارف عند اهل المعقوكذا جعل النفس فيما عدا فاعلا باعتبار التوليد مع عدم حرية في صيرني تكلف (قوله ههنا حاله) في شرح الفتح قالوا وريد في نفي مفعول صيرت شيئا فالحال والواو للحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه اي صيرني هو مفعول في المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل هذه لفظة مفعولا ثانيا وجرهته بالحالة قال قدس سره دل عباره على الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحمل الوجهين قال قدس سره بصيرب المثل خيوي اي بصيرب مثل بالاثب الحي وبصيرب المثل للاشياء بي قال قدس سره الا انه قد قدم الموقوف على المتبوع والفاعل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما يحرر من ان حوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فعمل ذلك محقق به فانه لم يذكر في شرح التسهيل عند تعداد شرائط حوار تصادم المعلوم مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ابيت فاحمل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويروى بحيني بالبهاء هو بدل من في (قوله نوع حواء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المحاري وثراء الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في ههنا) اي في المصاز العقلي (قوله صارت اخ) اي اسفة حقيقة لذلك فاص (قوله فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قدومك بمق اقدمني حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لك في صورة تقدم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مسافة في كونه داعيا للتقدم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا محققا ولا هو مفصلا عن الابدالية والنسب (قوله وكذا لا يستطيع الخ) بقاء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زبد ريدة ولا تصير ولا زيادة (قوله فلا اعتبار) تزييم على ما قلناه ان اذا لم يكن معنى في المعنى العقلي فاعل بقاء على انتفاء الفعل وكونه بخلا محصا فلا عبر في بقاءه عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود التكلم من الكلام ومخط الفائدة موجودا في محاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له في اقدمي حتى يلد ان لم يكن القدوم متحققا كان كذبا وان كان

محققا كان محمدا عقبا (قوله واد كان الخ) عطف على قوله بس بواجب الخ
 وبيان لماط كونه اسكلام بحر عقبا وهو انه اذا كان المعنى الذى له اللفظ موحودا
 على الحقيقة فان يكون مستعملا فيه مرانا منه لم يكن مجارا في ذلك اللفظ نفسه
 لكونه مستعملا في معناه الذى وضع له فيكون في الحكم في قولك اقدمى بذلك
 حقلى ان كان لفظ اقدم مستعملا في معناه الذى وضع له وان كان موهوما
 يكون مجارا في الحكم وان كان مستعملا في معنى الجمال على القدم كان مجارا في اقدم
 والاسد على حقيقته وكذا ان كان الحق مستعملا في المقدم بطريق الاستمارة بالكناية
 فنخلص من كلامه ان مثل دسمى بذلك حقلى يحتمل وحوها ثلاثة مجارا في الطرف
 ومجرا في الاسد واستعاره بالكناية وبمحرماتك اندفع الشكوك التى عرضت
 للناظرين الذين لم يجدوا على تخريج خواهر مقاصده من صحور عباراته (قوله
 هذه الجملة) اى الصانعة بمعمار العقلى واحسن ضبطها فانه بما قد نبه الخداق
 كالسكاكى والمصفا والاسم رجه الله حتى تكون على صورة في استخراج الحريات
 منها قال قدس سره وانت تعلم الخ قد الحق الشارح بالمقول جواب
 الاشكال بحيث يظهر له صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق
 المعنى لا ينافى كونه المعنى حقيقة ولا يتلزم كونه مجارا في معنى آخر غاية الامر
 ان مدلول المعنى وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا لزم الكذب ايضا لان المقصود
 ثبوت ما هو المرجع كالقدم مثلا انتهى وحاصله ما رناه سابقا في حل عبارة
 الشيخ فكن الفصل للمحق فان الشارح رجه الله حقق المعنى بما لا مرية عليه
 قال قدس سره بل هو في حقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ
 حيث يقول ان هذه الاصناف موهومة لا فاعل لها واما القائلون بانها موجودة
 قد نقل الاساد من قاعها حقيقى الى صارى فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح
 رجه الله لا يكون حينئذ اى اذا كان هذه الاصناف المتعدية غير موجودة حقيقة
 بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية يوجب
 رجحان مذهب الشيخ فان محصله ان الاصناف المتعدية المذكورة في تلك الامثلة
 موهومة ولا فاعل لها يصير لاساد اية حقيقة وما أسخر الحاشية فاشكال على جميع
 القائلين بالمجاز العقلى ولم يدكره لترجح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره
 واذا نظرت الخ لفرق منه وبين لاستعاره بالكناية ان المقصود بالذات
 في الاستمارة المبالغة في معنى الحق محمله مقدها واما في هذه المبالغة في المبالغة
 وان كان كل منهما يستلزم لاخره قال قدس سره ثبت الخ فيه ان الثابت

ثم ادكره انه لا حقيقة له موجودة او معتد بها لاني الحقيقة مطلق وعبره الشيخ
ثاني على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حرره من انه لا اسم في قصد التكلم اصلا
وانما هو صورة القدم بصورة الاقدم واسمه الى الحق وهذا ما ذكره اشرح
وجه الله في شرح الفتح وانما ظن ان ما ذكره الشيخ قرب الى الصواب بالنظر
الى مقصود الكلام ادليس المقصد الى اقدم وتصير بل في قدم وصيرورة (قوله
استعارة بالكناية) اي فيها استعارة بالكناية (قوله وكره السكاكي) وقال
ما صدكم من المحاز العقلي صدى داخرا في الاستعارة بالكناية لانه يني الجواز
العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون ثابت (قوله
من الوارد) اي من الروايف مفككة كانت ولازمة (قوله المساوية
للمشبه) اي المختصة به امامطلق او مانسة الى المشبه بقرينة لاحق كلامه
حيث قال بعد قوله من الوارد المشبه ما لا يكون لاله وكان على شارح وجه الله
اريد كره وسابق كلامه حشال في تعريف مصق الاستعارة بتدكر
احد في التشبه وتريده يعرف الآخر مدعي ادعوى التشبه في جس تشبه
دالا على ذلك ما تاتت تشبه ما يخص التشبه (قوله ثم تفردها ما ذكر)
من اداة التشبيه والاستعارة (قوله لعدم التحيز) لصواب هذا المعلوم لان حيث
خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ادعاء كون ~~المرجع حكته تعالى~~ كنه حيز بخلاف
ادعاء كون ملائسة الالاسات والرجح من ملائمة ذاته تعالى (قوله اندر
لا سبب الهزيمة) لا الخيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امرر كنه (قوله حلق
من شخص مدعى الله) لان المقصود بيان مدة يكون ~~هذا~~ الانس كابدل
عليه ما به امي قوله تعالى (طبعه الا ان لم يحلق) ولا حقه امي قوله تعالى
(يخرج من بين الصنوب والثرائب) لا يرد احد لدى شانه كافي قوله تعالى (حقنكم
من نفس واحدة) (قوله كالاستخدام) ورد حرف تشبه لان الاستخدام
من المحسات وهي تراعى بعد اطلاقه ووضوح ادلاله ومحقق فيه من الاستعارة
وهي متعلقة بوضوح ادلاله لكه. متشاكك له من حيث انه اريد باللفظ معنى
وبالصميم معنى والجهة مختلفة (قوله لان ادعاء الخ) فيكون الامر ايضا له
ادلايحور تعدد المخاطب في كلام واحد من غير ثلثة اوعف وما قيل به يحور
ان يكون الامر لها ان بامر ~~العملية~~ بالية ~~وهي~~ له خروج عما يحس به لاه
حيث يكون الجوار في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله ككره الخ) حيث
بين بعد كل ملازمة طلال لارمها (قوله وجعل منه مية الخ) هذا لا دخل له

أ. المنة

نفسه

في دفع الاعتراضات فانه مدعاه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب
سؤال اورد السكاكي رحمه الله و جواب عنه ماد كرو هو ان يقال ان ادعاء السبعية
وامكار ان تكون شيئا و... ياتي التصريح باسم المشبه كالمية لانه كمال الاعتراف به
لقطع بانه لم يرد فيه معناه موصوحنه وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه من
اسماء المشبه به يجعل اسمه قسما متعارفا وصع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير
متعارف وصع برأه ادعاء كالمية فالتصريح باسم المشبه لا ياتي في ادعاء كونه
نفس المشبه به وانما ياتي به لولم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من ادخال
المشبه في جنس المشبه (قوله قد حل في جنس السبع) فانه تصريح بان المراد
بالمية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع ما يقتل القوس من غير
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت
فيكون لفظ السبع موصوفا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المية موصوفا له حقيقة
فيكونان كالمترادين مثل السبع والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق
العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم نذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف ايصع منه ان يصح اسمين بحقيقة واحدة وان لا يكونا
مترادين بقى ههنا شيء مذكوره الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر
الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمية الموت باسماء السبعين لها لم يكن هذا معينا
عن القول بكون الاسد بجرا بالان حتى الاتات مثلا ان يفسد الى القادر دون
الزمان المشبه بالقدر المصور بصورة اقول اذا كان مسمى الاستعارة على ادخال
المشبه في جنس المشبه و تكرار كون شيئا وراءه وكان اتات لازم المشبه
كالانبات مثلا على هذا الادعاء كان اسداده اسادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن ان ما هو له عند في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا
الكتاب واسما احببه من قرينة الاستعارة بالكساية استعارة تخيلية عنده فان
المراد بالمعالي في محال المية نشيت بعلان صورة وهمية شبيهة بالمعالي الحقيقية
فهى المية حقيقة وحقه ان يفسد اليه فليس شيء لانه معنى على كون القرينة
للاستعارة بالكساية عنده منحصرة في التخييلية وليس كذلك فانه اذا كان الجار
العقل داخلا مذهب كان القرينة في مثل انت الربيع البقل مثلا مستعملة في معناه
الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما يأتي بان كل واحدة من الاستعارة
التخيلية والاستعارة بالكساية مفككة عن الاخرى عنده (قوله اعتراض قوى)
وهو ان لفظ المية حيثئذ مستعمل فيما وصع له على سبيل التحقيق فلا يندرج

في الاستعارة التي هي بجزر وادعاء السبعية للنية لا يحمي نعم لان ذلك لا يخرجها
من كونه موضوعا له لفظ النية تحقيقا وفي شرح المفتاح شرقي وربما بحاج
من ذلك ان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا
عنه فيكون لفظ النية مستعملا في غير موضوعه وحاصله ان المراد بالنية
الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار امر خارج مع الموضوع له
قدير (قوله ولانه ينقض اخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار
اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل بحر عقلي فهو دهر
المشه واردة المشه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية
فامر مع لصراء مستندا فانه يستلزم المحال وهذا نفس له بالخلف فان دليله بحري
في البحار العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا شرط له عدم ذكر
اشبه به قدر فانه قدر في تقريره الاقدام (قوله ان بحور ايت اخ) اي الصبر
سواء كان مائلا او بمن والمعنى رأيت جرؤية فلان استداونة من ملاقاته اسد (قوله
على وجه يني عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وفي قائم ليس كذلك لان
الاصافة لامية لبعض المشه المستعار لان المشه اشخص فهار مخصوص لا مطلق
النهار وانما يكون طرفا التشبه مدكورين لو كان الاضائة ثابتة فانه في معنى الحمل
للبنافه في التشبيه كما في جبين الماء فادع ما قبل ان البحر في جبين الماء ويظهر صائم
يجعل احدهما مائلا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره
صائم اضافة المشه الى اشبه به وفي جبين الماء معكسر (قوله على ذكر الطرفين)
وهو القمر وصغير راره او صغير علانته (قوله هو شخص صائم مظن) فلا ذكر
للتشبهه اصلا والمراد بالنهار معناه الحقيق مادام الصوم له فلا يكون من اضافة العام
الى الخاص على ما فهم فاختاره هذا لاني استفاد كونه من اضافة العام الى
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائما وغير صائما) انما هذا ليكون به من كونه
مشبهه لانه اعتبر في المشبه كونه صائما (قوله من لم يقم على مراد السكاكي) ورغم
ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه حقيقة وكان يظهر ان يقدم هذا
الكلام على قوله ولانه يتعص اخ لكونه اخوة عن قوله لانه يستلزم اخ لكن
احرم اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتبه (قوله وانه في ههنا) وذلك
لانه الاستعارة اذا كانت في ضمير راصف والصغير لا يصل الاستعارة لا اعتبارا بمعبره
عنه كان المراد من الصغير العيشة المشبه بصاحبها فهو غير لعيشة له كونه في المعنى
وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرصدا له فانه غير هو في عيشة راص صاحبها

عيشة أى كعيشة راض صاحب العيشة بها يصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة
 فيقول المعنى إلى ما ذكر نصب وما قيل إنما قدر ما قدر مع أن المقصود يحصل ما يقال
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشى تفصيلا لما العيشة فإنه يبعد
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما إذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب
 من هو فيه فإن المعنى أنه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك أن يكون
 مما يرضى به فيه أو الكلام في كعبة أفادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون
 الاستعارة في التصدير لا في نكتة التدوير (قوله من باب اضافة العام إلى الخاص)
 ويلاحظ في الحكم عليه أنه صائم من حيث اتحاده بالخاص لا من حيث اتصافه
 بالصوم لتلاين الحكم وقيل إن المراد بالصائم المضاف إلى الشخص ما يصح أن يكون
 صائما وفيه أن المشقة لله وليس من يصح الصوم منه (قوله من اضافة المسمى
 إلى الاسم) فالصير في الهمزة راجع إلى الاسم كأنه قيل الشخص المسمى يريد صائم
 وإنما لم يقل من اضافة الاسم إلى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبها به وعدم
 صحة حل صائم عليه (قوله من اسمعلا) قد عرفت اسمعلا ما ذكرناه (قوله
 لاحقة ولا محذرا) لأن المراد بتصديره حذف الهمزة فيكون البداء لهم ادلا يجوز
 تعدد الخطاب في كلام واحد نعم يكون لفظ هاتان محذرا لكن لا امر لسمه أصلا
 (قوله ولم يعرفنا) يريد أهلوكم هذه التراكيب انصدرة عن الطاء استعارة
 بالكسابة لكان الحكم محتملا دائرا على اعتقاد الوقوف وعدمه فيصح عند
 من لم يعتد به ولا يصح عند من يعتمد وليس كذلك فإن هذه التراكيب شائعة
 من غير توقف من أحد في الحكم فتحتملها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه
 كما لا يخفى (قوله أصنى الأمور العارضة الخ) يدل على الأمور العارضة التي بها
 يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون مدافرة الله حتى لا يرد الرفع فاه عارض
 للسدادية من حيث أنه مسدديه ولا محذاه لاس المقصود أن الأمور المذكورة
 في هذا الباب عارضة للسدادية باعتدائه كونه كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا
 الاعتبار فهو مدكور فيه فإن كثير من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك
 لم يخرج من القوة إلى الفعل وإنما دون (قوله مداته) معلق بالراحة تصحيح معنى
 العروس أى الرجعة إليه عارضة لدائه ما لا يكون لها واسطة في العروص ولذا
 عطف قوله لا بواسطة حكم أو المسد عليه فلا ساق كونها عارضة لذاته كونها
 عارضة لأجل كونه مسددها واسطة في الشوت ومن هذا ظهر أن قيد الجنية
 لتفيد أى العارضة لدائه مسد له حال كونه موصوفاً بكونه مسدداً إليه فلا

يبقى كونها اعم لا لتعديل فلا يرد ما توهم من ان احوال المسد اليه من حيث
انه مسد اليه لا يوجد في غيره وقد يوجد حال تختص به على ان المصوت في الباب
حذف المسد اليه وذكره وتعريفه وتكرره الى غير ذلك لا يصح الحذف والتدكر
مثلا فيكون مختصا به (قوله اولى بالتقديم) اي في تدكر فيكون بين حواله انصا
اولى بالتقديم (قوله لانه صدر) اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه
المعوى اصنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا احتج على لفظ انزل اشارة
الى كونه ركن اعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم على لاياب) و لاياب متقدم
على سائر الاحوال لكونه كالفصيل له (قوله وحذف ينتظر الخ) اي الحذف
الذي نحن فيه وهو ما يكون موبا في التقدير لا الحذف الذي يكون سببا في حذف
فاعل المصدر و فاعل الفعل المسمى للقول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا
(قوله وهو ان يكون السامع عارفا به) اي متمكنا من معرفة محذوف لان وجود
القرينة لا يوجد المراد بالفعل (قوله او حود المراد) صيغة الجمع ينظر الى تعدد
الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احدا لاشياء
التيية كما فيما حذف ليد نص السامع كل مذهب ممكن (قوله اذ اى الخ)
سواء كان حاملا عليه او عاية مترتبة عليه فاللام في قوله قبل حذر لتفصيل المطلق
الشامل للمدلية والعربية (قوله انصا) اي كما هو معلوم مقرر في علم الحساب
وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ انصا (قوله شرة ماضية) كما يدل
عليه ههنا قوله عن البعث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بـ على لظاهر) حال
عن البعث اي حال ~~البعث~~ البعث ميبا على هو الظاهر من عدم القرينة عنه
لا على الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) اي وان لم يكن عن الظاهر فهو في الحقيقة
الركن الاعظم فدكره لا يكون عيبا وان قامت القرينة فان لا كنهان بالقرينة ليس
كالدكر في التخصيص على ما هو المقصود الاله قال في شرح لفتح رد كرامسد
اليه لا يكون عيبا على الحقيقة وان قامت القرينة بكونه حرا من الكلام بل الصمد
فيه فلا يرد ما قيل من انه لامانة من كونه الركن لاعلم من كلام وكون ذكره
عيبا لتحقيق العربية المعية (قوله وفيل معناه انه عيب صريح) قال في شرح
الفتح قبل المراد انه يكون عيبا نظرا الى ظاهر القرينة التيية عن ذكره فان ذكر اللفظ
لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يعنى به غرض حتى من الاغراض
المناسبة في باب دكر السيد اليه وقال السيد قدس سره في حاشية شرح (٣) انما اعتبر
خفاء لانه لو ظهر لم يكن ذكره عيبا في الظاهر بصا فان د بظاهر القرينة الاله

٣ انما اعتبرنا خفاء العادة

لانها لو ظهرت الى آخره

سبحه

الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الدكر وبالْحَقِيقَةُ في قوله
واما في الحقيقة نفس الامر اى يجوز في نفس الامر ان يتعلق بدكره عرض
حتى فلا يكون عشا مع وجود القرينة المعينة عنه وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد
بظاهر القرينة الظاهر سى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة
واما في الحقيقة اى في نفسه فيجوز ان يتعلق به عرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض
عليه انه اذا تعلق بدكره عرض كان المقدم مقام الدكر والكلام في مقام الحذف
الهم الان يراد بالعرض معنى انفة حروج عما قصده الشارح وجه الله على انه
يرد عليه انه اذا اريد بظاهر اظاهر الذي هو القرينة لاحاجة الى قوله لتد
على الظاهر لان الكلام في مرخات الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث
الظاهر الخ) لانهم من اللفظ لكن لا يعيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصفحة
ارادته فلا يعتمد بالآخرة على النفس (قوله على دلالة العقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة
القرائن على الصدوق لدل على استداله فلا اعتماد او لا و آخر ا على العقل وان كان
لفظ مدحل وبدا ام يحسن ههنا من حيث الظاهر (قوله لاستعلاله بالدلالة) اى
في الجملة كافي مقتضيات النصرة وان كان لفظ هو ا مدحل (قوله فانه يستمر) اى
في جميع المواد (قوله واما قال محب الخ) سى ان العدول ليس محققا لان كونه
محققا يوقف على كون كل من المعنى واللفظ مستعلا في الدلالة عليه وليس كذلك
(قوله هو اللفظ الخ) صير الفصل للمرد التأكيذ وتحقيق ذلك ان لفظ مدخلا
في الدلالة عند الحذف سى على ان ادول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسد
اليه وليس لفصر فانه يصل بخلاف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا صد الذ كر
يكون الاعتماد على الكتابة على لفظ (قوله والاعتماد الخ) اى عداله كر وعد الحذف
وان لم يقيد بشئ مستمد (قوله هل ينبى ام لا) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه
فما قبل الصواب ائنه لا ليس بصواب على ان ام المتصلة تنهى مع من على فلة
كافي الرضى (قولى او تنبيه) اما لان المسد لا يصلح الاله او لكم له به بحيث لا يسبق
الدهى الى غيره او لكونه متعاضبا بين شكاه والمحاطب وهذا وان كان يحامع الاحترار
عن العت لك مدور دواشى و لفتصبت على انقصد وفصد التعين غير قصد
الاستراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الحال
في جميع الدواشى اذا لم يكن بينهما (٦) ثاف (قوله او صحيح او قافية) ان يكون ذكر
المسد اليه واجب التأخير او يكون انقافية او السجمع لفظ المسد مع حركة ما قبله
فادد كر المسد اليه يحصل الانفصال بينهما ويهوت القافية او السجمع (قوله

٦ يسهما نسجه

(لا يسمع) واما عدم الفرصة او الضجر والسامة الحاص من اصياد من طلب الصيد
 (قوله من غير السامع من الحاصرين) الصواب من غير الخطب من السامعين
 (قوله وكاتب استعمال الخ) الفرق بين الاتعين ان في الاول يكون الكلام
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي ثاني الكلام الثاني غير
 الاول ولا بد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الخ) اي قد يكون صدوف من غير
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وجبند بحسب اساره في نقد
 الاول خرج نحو اضرب واصرب واصربوا تقوم فان حذف الفاعل فيه
 لضرورة التقابل كسب نظامه اخركة مقامه والقيده في خرج نحو استارب
 البقل و جازمك فان المحذون فيه الفاعل الحقيقي وبالنقد لا خبر به جعل الصدوف المصدر
 (قوله وجبند بحسب اساد الفعل الى المفعول) الادرا نحو صرب الاء وبذلك انتهى
 رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او مفعول مقامه ولا تنوهم
 ان هذا من حذف الجملة بل تبدل بجملة محمولة اخرى لئلا يكون هذا ليس بدلا
 للسند بل تعبيرهية ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي (قوله فلكونه
 الاصل) اي ما يشي عليه الشيء والقاعدة (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) اي
 كونه اصلا لا يكتفى بكنة لذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم
 مقتضى العدول ليكون مرجعا للذكر على الحذف وانرا عدم مقتضى في قصد
 التكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة دليلا للصدوف كابدن
 عليه سابق كلامه ولا حقه فلا حترار عن العت ونجيب العدول متحقق في
 جمع صور الدكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه موصوب وسقوط التسويب اما
 لكونه مضافا واللام رائية كقائل سيبويه في علام لك واما شديده بالمصاف
 كقائه الشرح ابن الحاجب (قوله وريادة الانصاح) اي يصحح المسند اليه
 وريادة تشبته في ذهن السامع فمع الانصاح والتقرير حاصل صدق الحذف يصلح وجود
 القرينة المعسلة وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة المعنوية احتمت مع الدلالة
 العقلية (قوله ومنه واولئك هم المفصوح) اي من ريادة ان يصحح وتقرير لكن
 لا لا يصحح المسند اليه وتقريره ولذا اورد نقطة منه ان لا يصحح عرض نعت
 بتكرير المسند اليه وهوان هؤلاء الموصوفين بشرف الامنان ثم روي بكل من
 الاثنين وكل منهما يكتفى في تمييزهم فلا يصحح هذا عرض دكر اسد به
 ولم يحذف مصب القرينة على تقديره ادع الحذف لا ينصح بتقرير كمال الانصاح
 ولا ينصح عن العرض كمال الانصاح وبهذا ظهر مسد قوب من فان ليس لآية

من قبيل احتسار انه كر على اخذف ادبوترك او ائلك الثاني لم يكن مقدر بل كان
 مانعه معطوفا على مسد او ائلك الاول لان الفرض انه لو ترك ونصب القرينة
 على تركه لم يحصل زيادة الايضاح وان دفع ما قبل ان المتبادر من قوله ومنه ان
 المكتبة في ذكر المسد اليه في الآية الايضاح له مع انها شئ آخر كما علم من قوله
 تسها اح وذلك ظاهر ~~كما قيل~~ لكن الظاهر من عبارة الكشف ان المكتبة
 المذكورة لتكرير اسم لاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر
 لاحتمل ان يكون مجموع الاثر من مجزاهم عما عداهم لاكل واحدة منهما والتكرير
 صار نصا في نكل وحصة بمرة بهم فامراد بقوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل
 والتقريب الابلغ كما في تعريف النص بما ارداد وصوحا على الظاهر (قوله
 كما ثبت لهم الاثره اح) في موقع المصدر لقوله ثابتة والقاء في معنى رائدة كذا ذكره
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ومنه ان التشبه ليس مقصود في المقام
 وان زيادة القاء لم يعمودا مبدويه وعدي ان الكاف للفران في الوجود وما كافة
 كقام زيد فقد عمرو وصل كما دخل الوقت والقاء للسبب كما في قوله زيد فاصل
 فاكرمه واجملة في محل الخبر لان اي تسها على اهم بهذه الحلة وهي انه كانت
 لهم الاثره بنهدي قاره في الوجود ثبوت الاثر بهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا
 كمال الترجيح لمن عداهم الى الايمان والاثره بفتح الهمزة والتاء الاستعداد
 والفلاح متعلق بالاثره مدلول عليها بالصغير والثبات المرجع وفي تبرهم متعلق
 بجملة او بجنة وصغير بمرت وكفت بالاثره وصغير الموصول بخدوف اي كفت
 فيها اي في تلك المنة على حيلها اي انفرادها واصلة حوال من الخبول بمعنى
 الطرف ~~في~~ قال قدس سره فكيف يكون اح ~~في~~ قال الشارح رحمه الله في شرح
 المساح كما ان الخصور عند السامع ومعرفة القصد اليه كاية عن وجود
 القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فاندفع
 البحث لاسها عند السكاكي رحمه الله حرة عن ذكر الارم اي التاسع واردة
 الملازم اي تنبوع بحيث يحصل الامف من اله في الجملة ولا يجب استلزامه له
 ولاشك ان عموم النسبة واردة التخصيص يتبع تمام القرينة مطلقا وينتقل منه اليه
 وان لم يستلزمه كقول محمد وكثرة الرماد ينفع طول القامة والمصيافة فالمراد بقوله
 تفصيل لانتفاء القرينة انه لا ربه فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له
 لان الكساية كدهوى الشئ بالنسبة وليس مراد انه مفصيل وبين له حتى يرد ان انتفاء
 القرينتين اخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبينا لان انتفاء القرينة مطلقا والبحث

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحصار السامع للسند اليه وعرفانه
 قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر اسند اليه فهي اذا كان
 السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر اسند اشارة الى وجود
 القرينة المجورة للحذف ومع هذا يكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء
 القرينة حيث قال في شرحه ومن رعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه
 لتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فندسه لان انتفاء
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا ادلها مرد اخر كنتقديم اذكر
 في السؤال وغيره وبما حررنا لك اذفع ما اورد على جواب شارح رحمه الله تعالى
 من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بما لا انتفاء بقرينة كالذكر لا انتفاء
 القرينة وذلك وطبيعة النحو دون المعاني لانه ليس من المراد والخواص الزائدة على
 اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء بقرينة وكناية بخبر فيها ارادة
 المسمى كالذكر هما لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون
 البحث عنها وطبيعة النحو قال قدس سره وقيل الخ * الى توحيد عبارة الكاكي
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اشار في شرحه فالتصريح قليل
 ليس للاشارة الى ضعفه * قال قدس سره ومعنى هذا يكون عموم النسبة الخ *
 وفيه جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان يتم في قوله
 نحو حاق كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح
 رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسد اليه ان يصح
 في تلك الحالة اساده الى كل واحد مما يصح تصديقه في نفسه واساده اليه حيث
 قيل بقوله في تلك الحالة * قال قدس سره انها موضوعه ح * قيل فيه انه يلزم
 ان يقع الالتفات الى الافراد المسمية بغير اشتاعة ولاشت به اذا سمع انما لم يلاحظ
 الافراد واحد والجلوب انه موضوع لكل واحد شمره لانفراد عن الاحرف لدا
 لا يقع الالتفات الا الى واحد * قال قدس سره في استعجم في وصعب هي لها *
 فيه بحث لان المراد بقولها انها موضوعة لفهوم كلي يستعمل في حرياته انها
 موضوعة لفهوم الكلي من حيث تحققه في حرق من حريته لاندك انه مفهوم
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جرق حقيقة واستعمالها في لفهوم الكلي
 من حيث هو محاد وبهذا يظهر الاختلاف بين الشريفي لفظي لان من قال بموضوع
 العام اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجرتية ووجهه لمعلوماتها وقد تقرر
 في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة غير وجه اشئ ما هي اتحاد الص

والمعلوم بالدات و سرق اعتارى فانه من حيث حصوله في الدهن علم ومن حيث
اتحاده بذلك شئ معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلّي
فالمعلوم حال الوضع بين الادلة الواحدة لكن من حيث اتحادها بتلك الجزئيات
فيكون الموضوع له ذلك من حيث اتحادها بتلك الجزئيات ادلا علم له بتلك
الجزئيات الامن هذا توجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلّي بشرط
الاستعمال في الجزئيات فقدر * قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها مكررات
اخ * لا ينبغي عليك ان سكر المختصة بوصف او حكم لا تخرج من كونه مكررة وان
قل شيوعها فان اعتبر الرجوع اليه يكون الصيرير الراجع الى السكر المختصة ايضا مكررة
وان اعتبر حال الرجوع يكون الصيرير الراجع الى السكر الصرفة ايضا معرفة فالفرق
تحكام * قال قدس سره طوباه على غره * و غر الثوب كسره الاول يقال طويت
الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كذا يذعن عدم ارادة الكشف والاطهار
* قال قدس سره وانما مقصود التنبيه اخ * لا ينبغي عليك انه لم يظهر بما نقله المراد
بالدات واخرج ماد ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالدات المعنى
المستقل بالمعنى الذي لا يمتنع ان يحكم عليه وهو معنى الاسم فقط فان
معنى الفعل لا يمتنع على النسبة المستعملة في خروج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي
ان المشارية الى الخارج هو لغة البالد على الدات وانما نسبت اليها محازا انتهى وكتب
في نسخة اخرى (٧) و به اريد بالخارج ما يقابل الدهن وليس شئ لان المقابل
لدهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون
المشار اليه بها نفس، موحود في الاعيان او نفس الامر نحو شريك الساري
والمحدوم المصدق فمحدود هذه حاشية اولى من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله
المحققون ان حقيقة اشريف لاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها
الى امر متعين اي معلوم عند سمع من حيث انه كذلك وان السكر ما يشار بها الى
امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعيضا معهودا
في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا يداوت تحقيق ذلك ان مهم المعاني
من الالفطاني هو عدم العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند
السامع فاداء الاسم معنى من كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع
ذلك المعنى فهو معرفة و به يمكن ملحوظا معه يكون سكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه
في المعرفة ان كان مستهدفا من جوهر فقط فهو علم اما جنسي ان كان المفهود
جسدا واما شخصي ان كان حصصا والافلايد من قرية خارجية يستفاد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى قصده

فان كانت الإشارة الحسية هي اسماء الاشارة وان كانت الحسب اي توجيه الكلام الى
 الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة ظاهرا الخيرية هي موصولات واما الاصلية فهي
 المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف ساء فهو انادي واما اللام
 فهو المرفع باللام ثم المرفع باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخوله فهو
 المرفع باللام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسم الناقيل فمما مرعا
 الجنس اذا تقرر هذا فيقول ان ما سوى العلم لا كان مبدء مستندا من خارج ففيها
 نوع عموم فلا يخلو اما ان يقل انها موصوغة فهي موات كلبه شرط استعمالها في الجريبات
 المتعينة عند السمع من خارج و اليه ذهب اسقموون و شارح رجدة الله تعالى و اما ان
 يقال انها موصوغة لثلاث الخريبات لكن بملاحظة امر كل واحد لو صعب فلو وضع عام
 و الموصوغة له خاص و اليه ذهب انما حرون كالقاضي عصدا ندين و السيد الشريف
 و ان الوضع في المعارف اعم من الامر ادى كما هو سوى المرفع باللام و الداء و التركيبي
 او ابدى مرة الامر ادى كما في المرفع باللام فالام المرفع حرف و وضع مفهوم كل
 هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجريبات او تلك الجريبات على اختلاف الرايين
 و سم الجنس موصوغة للماء اعني الماهية او الفرد و تستر على اختلاف الرايين
 و المجموع موصوغة بالوضع التركيبي او الوضع لمرئيه الا انه قد يعين عند السمع
 هو مفهوم مدخوله او حصة منه بشرط الاستعمال في الجريبات او تلك الخريبات
 من حيث هو معين عند المرفع باللام الجنس مثلا من حيث انه مرفع باللام الجنس
 موصوغة للمفهوم الكلّي و هو مفهوم مدخوله اعين عند السمع بشرط الاستعمال
 في الخريبات او تلك الخريبات اعني هذا المفهوم و ذلك المفهوم وكذا العهد
 و بما ذكرنا ادفع ما قيل ان كون الموصوغة له الامر الكلّي بشرط الاستعمال
 في الخريبات او تلك الخريبات المحفوظة فله مفهوم العام في المرفع باللام الجنس مشكل
 و ان الوضع في المعارف اعم من الشخصى و سوى سواء كان معه كفاي المرفع
 باللام المستعمل في معناه الحقيقي او مع القرينة كفاي بحركات المعرفة باللام بحولتي
 الاسد في الحمام فانه موصوغة مع القرينة بالوضع سوى مفهوم كلّي اعني الرجل
 الشجاع يستعمل في شيء معين عند السمع و تخرجه انما لاكتشف ان تعريف
 المعرفة بما وضع يستعمل في شيء بعينه و موصوغة شيء بعينه على اختلاف الرايين
 لا بد فيها من اعتبار الحيزية اي من حيث هو بعينه ليخرج الكرات و ان الشيء
 في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموصوغة كفاي لعل و فردا منه كفاي صائر

المعارف وان الصمير الراجع الى الكره وعلم الخس وسائر المعارف داخله في الحد
وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف حمل الذات بحيث يشار بها الى خارج
اشارة وصيغة معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب
من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنه اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج
بقوله الى خارج الكرات كلها ويقول اشارة وصيغة الكره اذا اشير بها الى مفهوم
معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقربة لا بالوضع
فالاشارة الى ما في ذهن المحقق بحسب الوضع ثالثة في الكره والعرفه والى الخارج
مختصة بالمعرفة ففيها اشارة وصيغتان تشاركان في احداهما الكره وتختلف
بالاخرى وليس المراد بالخارج ما يراد بالاعيان فانه يدرى ان لا يكون المعروف بلام
الجلس وكذا المعروف بالاصفة للجلس بل الوصول والمعرف بالاصفة اليه اذا كان
مدلولها يمنع لوجوده وصمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع
الى الكره الموصوفة والمعرف بلام بهذا الذي اذا كان اشارة الى المجلس او الكره
الموصوفة والعهد الذهني وعلم الخس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وان
قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذلك يخرج من الدهن سواء كان في الاعيان او في
الذكر فانه وان ادخل المعروف بلام بعهد والصمير الراجع الى الكره والخس في
التعريف وحروف المعرفة بلام الخس وعلم الخس والعهد الذهني لا يصير لانه صير
داخله في المعرفة هذه لكنه لا يشمل الموصوف الذي اراد به المسموع نحو قولنا الذي
هو شريف الباري تمتع وكذلك ليس معنى عبارته حمل الذات مشارا بها بتوسط امر
خارج وهو القربة اشارة وصيغة فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحمل في هذا
المقام والمصلا تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخلى بمحاولة الاصطلاح
(قوله لان الاص) اي ٧ الراجع حكمه عن شيء معين عدل مع محلاي ابد
فان المقصود ثبوت مفهومه شيء و يعرفه اشد عليه يحتاج الى داع (قوله تعريفه
المع) حواش شرط محدودى اذا عنت معنى التعريف والمعرفة تعريفه لكدا وفي
بيان النكتة العامة للتعريف شاره الى ان ارتفاع شأن الكلام ان لا يعقل عن نكتته
العامة بمومه وعن نكتته خاصة بخصوصه وانصف رحمه الله اقتصر على بيان
النكات المختصة بقسم تعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له
في الايضاح اكتفاء بامارة الفاء اه طعة في قوله فالاصحاقانها للتفصيل فيقتضى
تقديم المحمل كانه قيل اما تعريفه فلا غاية الاصطلاح اتم فائدة فالاصحاق لكدا والعلمية

٧ لان الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء تعريفيه بالاصحاح لكنا
 لان الفاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجراء
 الجزاء ماهو ملوم في الزهر والعرىف ليس مدروما لكونه بالاصحاح لكنا لما قيل
 ان المصنف رح تر السكنة العامة طامه ان لعام لا يتحقق لا في ضمن الخاص
 فالسكنة الخاصة تكفي ليراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاصحاح فلان المقام
 المحذوف مشاؤه عدم التميز باختصار النص رح (قوله كان بعد) شرط ان لا يوجب
 البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراده مبدء من الشيوع الذي في النكرة
 فيم الاستعراق ايضا اثلا ر ان قولنا طامه كل عام بعد من حد في ريد مع عدم
 التخصيص في الاول (قوله اراد الحكم بعد) بالنسبة الى الحكم على الشائع
 بالشائع فلا يرد ما قبل انه قد يكون المسند من الموارد لينة بمسند اليه كقولنا
 الانسان روح اول فلا يكون معيدا بعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب
 (قوله كما ترى الخ) توير للقاعدة الدورية مثل (قوله لانه وسعى المح) اي بهم
 من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الذي حصل بالنكرة طامه بهم من ملاحظة
 انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق ولا يرد ان تخصيص
 النكرة بالوصف ايضا وصعي بالوضع الدوي كما عرف باللام و انصاف (قوله ثم
 التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان اعطاء لفظ ~~الوصف~~ ~~الخاص~~ ~~على~~ ~~الاصحاح~~ (قوله
 لان المقام التكلم الخ) اي للتعبير عن الحكم من حيث به منكم والمحاط من حيث
 انه محاط والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظ او تقدير الوصفا
 فلا راد ان مقام التكلم محقق في قول الخلفاء ميراث من بامر بكلام مع عدم الاصحاح
 وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاصر لا يقتضي التعبير بصيغة خطاب كما
 تقول في حصرة جماعة كلاما لا يخاطب به واحد منها وان الصيغة وهو كون
 الشيء غير منكم ولا يخاطب لا يستدعي الاصحاح لان اسماء لظواهر كلها عيب
 (قوله واصل الخطاب) اي اللاتقي به وادو حذوه بحكم الوضع (قوله او اكثر)
 فالواحد بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة شبيه لانه بين معينين وبصيغة
 الجمع جماعة معينة او لجمع على سبيل اشمول كما في قوله تعالى (يا ايها الناس
 اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كنكم راعوا لكم مشول عن رغبته
 فان اشمول الاستعراق من قبيل التعيين (قوله لي صرح) اي من حيث انه
 حاصر بان يكون فيه شارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ)
 قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى انظر من هو صد التحقيق من وضع

المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره
ههنا نحن بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شي مداع
الى ايراد الخطاب لمعبر اخرى كلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي
مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال القيد في غير ما وصح له لداع وهو تعميم
الخطاب هو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم
ان يكون جميع عبارات بحوية خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وصح المصمر
موضع المظهر مجرد صحته اقامته مقدمه اد كل مصمر يصلح لذلك بل ان يكون المقام
مقام المظهر فقيم المصمر مقدمه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله
وقد يترك الظاهر ان يرجع الصمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى
قرب المرجع (قوله اي الخطب مع معن) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح
المفتاح في شرح قوله وحق لخطاب ان يكون مع مخاطب معن حق العبارة ان يكون
لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب به لا مخاطب معه والخطاب معه انتهى وفيه
ان الشاهد ان يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية
ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انه متعلق بكون لا بالخطاب واستعمال الكون
مع تابع يقال كنت مع زيد وفي التثنية (ياليتي كنت معهم فافور هورا عظيما)
وفي شرح القساح الثميري قوله لوقال عصاف معين الكان اظهر ان قوله حاصل
الخطاب له اسد في المعنى من قوله حاصل الخطاب معه اكن لا يظهر وحده كونه
اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار وبدا بقدر متعلق الظروف المستقرة
كلها فمنى عبارة الشرح على وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب الكائن لمعين اي
الصالح له بحالا الى غير المعبر و بما جعل الشارح رحمته صمير يترك احمال الى الخطاب
دون المعين لان الكلام فيه وضمير ميره راجع الى المعين دون الخطاب لا بها انه
قد يترك الخطاب الى غير المعبر كالمعينة والمقصود امانة الخطاب من المعين الى غير
المعين فما قبل ان لا نسب ب يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين
في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشي (قوله تفطيم)
اي بيان عظيمة حالهم من وضع لا امر بالصم اي اشد شدته قوله حالهم الفطيمة)
اي حالهم الشديدة الشدّة و المراد به ما طرأ عليهم في وقت نكس الرؤس لا اجل
الجمالة والخوف من اهول القيّة من رئاسة الهيئة واسوداد الوجه وغيره وبسرة
وصفرته وهو ذلك التي هي في عاية لشاعة والجراد محدوف اي لرأيت امرا
فظيحا وما قبل ان المراد بهم انقطاعه ووصفها بالنظيمة من قيل شعر شاعر

او الكلام على حذف المصاف، والحيثية مرادة مع كونه تكلف لا يباحح اليه غير صحيح
 في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير اخرا، حيث رتب امر اضيق ان اعتبار
 صحة رؤية كل من يتأكي منه كافي في كون حالهم في غاية ظهور ولا يحتاج الى وقوع
 الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلفة بتدليل على امتناع
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية سقوط لا تتحققها في نفسها
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المصطب بها لكونها طبيعة هائلة قوله
 على حذف المصاف) اما قبل صميم به، وقبل بخط (قوله اكرم له) الطاهر اسقاط
 اليه (قوله او احسن) اورر تكلمة او نظرا الى كون كل واحد منهما شرط له حراء
 على حدة وفي الايضاح يدور حرف المصطب بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو
 وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاحراج في صورة الخطب بعيد بخصوص والمعموم
 انما هو لآخر احد عاينده صورته فندرقاه قدرل منه لاقدام قوله ببراده علما (اشارة
 الى ان السلبية مصدر متعدي ومعناه جعله علما حصل لا يرد (قوله وهو ما وصح لشي
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات امارات الشخص لا موجهاته لان الشخص
 هو الوجود على النحو الخاص او حاته تنع اي عارفة والآخر امن والصفات بالشكل
 والكيم والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقر في المحرم فتبدل الشخصيات لا يوجب
 تدل الشخص وانما يقل مع شخصه لانه اعلم على القول بكون الشخص زائدا
 على الماهية وجوديا بخلاف ما اذا كان نفس الذات او امر مدميا فانه لا مغاربة في الاول
 ويبرم انعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احصاء الشخص فان
 يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لشخصه فاعلم وان كان كليا لكن معلوم به
 جزئي لعدم مطابقتها لما سوى ذلك اجري في دفع اشكوت حتى عرفت الناظرين في هذا
 المقام * قال قدس سره يخرج من هذا التعريف الاعلام الحسية * لانها موصوفة
 لنفس الماهية الحاصلة في الدهن كما عرف بلاء الجس لان تعريفها والاشارة الى
 معلومتها مستند من جوهر المفظا وفي المعروف من البلاء والقول بان الماهية المتحدة
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك
 ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة اشخصية تكلف * قال قدس سره مع جميع
 الشخصيات الذهنية * قال الماهية الحاصلة في الدهن تعرض لها عوارض في الذهن
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في دهن ربد غير الحاصلة في دهن عمرو بالشخص
 والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصيات التي يمكن مفيدا لشخصه

في الجنة سواء كان في الخرج اوفى لذهن لا خارجية فقط ولا ذهنية فقط ولا جميع
 الشخصات الذهنية والخارجية * قال قدس سره لاستلزامه الخ * وذلك لان الماهية
 المأخوذة مع الشخصات الخارجية تباين الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهنية
 لتباين الشخصات لذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الآخر
 حقيقة وهو ظاهر ولا محذور الا بعد اعتبار علاقة صحيحة بينهما واطلاق الاعلام
 الجسدية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية ومجردا اذا اردت ذلك
 منها بخصوصه باستعمال معلق في لفظ لا باعتبار العلاقة بين المقيدين وبدر فانه قد خفي
 على الدهريين * قال قدس سره بل ان علميتها تقديرية * هذا مادها اليه الرضى من
 ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجس و علم الجس في المعنى حيث قال واذا كان لنا
 تأنيث لفظي كقوله شرى وسنة لفظية ككبرى فلا بأس ان يكون لتأنيث لفظي
 امباللام كما في اشترى اللحم و يا كلة الذهب واما العلمية كما في اسامة انتهى فليس لاداء
 الى ايراد العلم احسب الا بعد التوسعة في اللغة علمية خارجة عن وطبيعة علم المعاني
 فاندفع ما قيل فيه ان علمي شامل لاكات المتعقبة العلمية سواء كانت تعقبة
 او تقديرية * قال قدس سره ضرورة الاحكام * من مع الصرف وتروا
 ادخال اللام ويحيى الاحوال والصرف بالمصارف (قوله وقدمها) اي قدم
 العلمية على بقية المعارف لان العلمية اعرف من البقية بالمعارف
 ان موصوفها اعرف من موصوفتها (قوله نعيه) حال من معمول المصدر والمرد به
 نفس الشيء ودائه انعيه وفي تفسيره بقوله شخصه اشارة الى انه ههنا يعبر المعنى
 الذي مر في تعريف المفراد فانه بمعنى النفس مضافة نعيها حسب او شخصها وهذا
 كما تقول اريد محام نعيه او لانيه كذا في شرح الفتاح (قوله بحيث الخ)
 ولو باعتبار خاصه مساوية له لا بحيث يتشع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وهذا
 ظهوره يمكن احصاءه تعالى بعينه في الذهن بان يحصر باعتبار كونه واجب
 الوجود حالي العالم (قوله عن حصاره ثاب) اي المسد اليه نعيه فلا حاجة
 الى تقدير الصير نعتا. اراجع و اعلم كما قيل (قوله بالصير العائب) فانه يمكن
 احصاءه به ابتداء لا شراطة بتقديم ذكر المرجع لفظا او تقدير (قوله فانه يمكن
 احصاءه الخ) ام في الثلاثة الاول فظهر وان في لاخيرين فلا الشرح فيهما
 تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قد يمكن لانه قد يكون الاحصار بهامرة ثانية
 بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المصارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لتوقف كل معنى على التوقف
 في المضمر الغائب مسئولا قال الشيخ ابن ابي عمير في تعريف المصير هو وضع لشكك
 او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وفي المعرف بلام العهد ممنوع
 فان سلوله اخصه من الحقيقة المعهودة بين اشكالم و مخاطب سواء تقدم ذكرها
 أولا ومشاؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما يشير اليه
 فيما بعد في اي في ضمن لا يقال لكه غير مستعمل عند الشارح رحمه الله ولذا اخص
 الاحترار بقوله ابتداء بتصيير الغائب قال قدس سره اي بمحصوله في معنى
 ابتداء في قول حاله قال قدس سره واما محصلها فلا في انه ان جميع المعاني
 المشتركة في محضر عند جماعه عند العلم بالوضع و ع لزداد والتوقف في تعيين المراد
 قال قدس سره انهم من ان يكون قريبة او لا في تدخل فيه لمعارف التي سوى
 العلم ونخرج بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم مختص بشيء معناه) اي
 مختص واما اعتباره لان الكلام في التصير عن المسند به فعلى كما اشار اليه بقوله
 لكن ليس في شيء منها مختصا به دايمة معين لانه غير مع قوله باسم مختص به
 حتى يرد ان الكلام في كون الله الاحير يجب من الاقرب فانه اسم غير مناسب
 واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده وانما هو بلام اجتناب مختص بالجنس
 لا اتفاق على غيره بحسب وضع واحد واختلافه على الفرد لدهي او جمع الافراد
 اما هو بالقرينة في قول المراد بالتصير انهم من لحيث يتعرف في او التكرري ولو حذف
 لكان أولى ليس بشيء قال قدس سره اذا محض في شخص في اما ابتداء كالشمس
 او بالطفة كالرجل كان اسمه مختصا به في الظاهر دلا في غير ذلك الشخص
 ولا يحصره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له واما كان هذا
 الجواب نكافا لان المراد بالاختصاص الاختصاص بوصفي كذا قيل وفيه من الظاهر
 من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادة فعل واحد التكاليف
 انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز به بقوله بعينه لتعرض له فانه خلفه
 احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كذا يدل عليه قوله بوسطه تقدم ذكره
 وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله كون هذا بعينه الخ) اي في شأن فان الاحتصار
 بعين اللفظ والاحتصار بالاسم المختص مألهة واحد وما قيل لا احتصار بعين اللفظ
 متحقق في تصيير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص هو لم يعرف من المعنى
 يحتاج الى قرينة التكلم والمخاطب وكذا الاحتصار بعينه الرجس قرينة الغلبة (قوله
 وبعد الدنيا والتي) التي تقع باللام وحاء مصحها تصدير التي في الرضى التزم حذف

الصلة مع التنبؤ معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليقيدها ان
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل
 في حد البيان فذلك ترك على انهما غير مبدية صلة اي بعد ورود الداهية
 الصغيرة اعني كونها اسد بمعنى حسنة ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى
 عدم التوقف على شيء ثم تفسيره بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالفرائض
 المفيدة لاحصاء بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص
 وانما كانت كبيرة لانها معروفة ولاولي نصيبه او بالعكس بان يكون التصغير
 لتعظيم والاصل فيه ان رحلا تروح امرأة صغيرة فقامي منها الشدائد وكان
 يعرف عنها بالتصغير فتروح امرأة صولة فقامي منها الشدائد ضعف ما قامي
 من الصغيرة فصعبه وقد اورد التنبؤ والتي لا تروح هذا (قوله وبغني) حراء
 شرط محدود في حال قدس منه ليرول احد العدين اعني الداهية الصغيرة
 وكذا يرول معالمة وحده تخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره وانما الكبيرة
 الواردة لانه اذا خرج بهذا فقد يتردد ما يعرف لم يكن له قوله باسم مختص به فائدة
 (قوله ان الوحد مد كرم) لان فيه حيل الانداء على المتأخر وعدم اعناء القيد
 الاول عن الثاني (قوله اصدى الآله) نعم الكشف في دلالة لانه الاصل الفرب
 وفي تفسيره القصص له بالتكثير ما تصحح لانه لا راع في كون الالف واللام
 خارجة عن اصله انما الرابع في انه الله اولاه وقد فصلنا وجوه رجحان المكر
 في حواشي التفسير (قوله حدثت الهرة) اما مع حركتها على خلاف القياس
 ويكون التزام الادغام قياس لان اساطير القياس عملة الادغام فاختتم حرفان من جنس
 واحد او لهما مكر وانما بق حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان
 المحدود القياسي كائنا بفتل يكون المتحركان المتحاسبان في كلمة واحدة من كل وجه وان
 اعتبر التعويض ايضا لم لو قيل بلزوم الادغام بعد انعية كان قياسا لان الاعلام ولا تعير فيه
 خلاف القياس ليكون (اسم عطف على المسمى) (قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها
 ولذا يدخل عليه حرف اصدى دون التوصل دي وبقي قطب (قوله ثم حمل الخ) اي لم
 يكن قبل التعويض والادغام عند ذلك لمخصوصة لانه المفهوم التكلي اعني المعبود
 بحق وقبل اللام اسم المصود منه حقا كان او باطلا هذا ما احتار به الشارح رحمه الله
 في شرح الكشف وقال سدد انه قبل الادغام كان من الاعلام المسالية لذاته
 تعالى يطلق على غيره تعالى طلاق نعم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام

المختصة لا يطلق على غيره تعالى أصلاً والتحقيق انه قد اذعام وتعد من الاعلام
 الغالبة مختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادعام فليته تمعية ثم تحقق استعمال
 اله منكراً في غيره تعالى وبعد الادعام عطية تقديرية وقد فصله في حواشي
 التفسير وفي توصيف الذات ما لو احب الوجود الحق لكل شيء اشارة الى طريق
 احصاء الذات المعنية اعني اللزوم المساوي له في نفس الامر وان كان كلاً بعد
 العقل (قوله كلمة توحيد) اي كلمة تعيد التوحيد ومن عليه لما قال الا يهري من ان
 الافادة بحسب الشرع دون اللغة ان اراد ان دلالتها على توحيد بحسب وضع
 الشرع فليس بشيء للقطع بان الشرع لم يقس هذه الكلمة على معنى القوي
 الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لكونه لفظاً موحداً بحسب الشرع فليس كذلك
 ليس كلام فيه (قوله على اعتبار عهد) اي على اعتبار عهد معهود من لفظ الله
 (قوله ويلزم استثناء الشيء من نفسه) اما اذا كان لفظ الله اسماً للمعبود فالحق
 مظاهر لا اتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهومه وصدقاً وماد كان اسماً للهو احب
 الوجود دلالة لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم والاستثناء من حيث الصدق
 والمعبود الحق وواحده الوجود متحدان صدقاً سواء في الوجود بالماهية معبود بالحق
 وواحده الوجود بالفعل او بالمكان واما اراده المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه
 وواحده الوجود بالفعل من المستثنى فملاو حمله (قوله او هو وجود الحق) هل فيه خبر
 الى ان الاستثناء يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت فلا قدر لا مكان وبقي
 الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركين في اعتقاد
 تعدد الآلهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الخنس قرينة الوجود دون الامكان
 ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الوجود لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز
 ان يكون الاستثناء مفعلاً واقعاً موقع اخر لان المعنى على نفي وجوده عن آلهة سوى الله
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالحل لخل ليعبداً عن الابتدائية لا لخل
 القريب اعني النصب والادخل السدل تحت النقي ولذا لم يجوز النصب
 في المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وورد على قوله
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الشفاء ولا اله غيره فتدبر (قوله
 وفي التنزيل اح) غير الاسلوب لان المعنى مصفى اي في الظاهر ومسمى اليه
 في الحقيقة لا رد كراية كداية كافي قوله تعالى (عقدمت به) اي مقدمت فضوله
 تعالى (تمت هذا ابن لهب) دعاء وقوله وتباعدى بعده خبر وقيل اراد هلاك

يدبه لانه احد جبرائيل يدبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيشه لا يكون
 العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظيره ويكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده
 السيد قدس سره (قوله اي يداهمني) انه قال بالشكر تهويلا كانه قال اي
 جهمني وقيل عدل عن اسمه بعد المعنى استفاد لا اسمه وقيل لشهرته تكبته وقيل
 كنى بذلك للذهب وجنته واشرافها قد كر كنيته تهكمابه وبافتحاره بذلك فهذه
 وحوه ثلاثة اخرى كد في حواشي شرح المفتاح الشريف (قوله انتسابه الى النار)
 كانت انتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا
 لزوما صريحا وان لم يستلزمه عقلا فان خربة النار ملاسوس لها وليسوا بجهنميين
 (قوله انتقل من المروم اخ) من التلازم بينهما في الجملة متحقق في الخارج والدعوى
 (قوله وهم يعتبرون ح) فاوله باعتبار الوضع اعلى مستعمل في الشخص المعين
 وينقل منه باعتبار وضعه الاصل الى ملابس الله لينقل منه الى انه جهنمي فهو
 كناية عن العصبه بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المعنى
 ما له لهب لكن لينقل منه الى معنى بلارم الله لينقل منه الى الجهنمي وكذا
 ابو جهل صكبه عن ادهن وابو الخير كناه عن احر وقال السيد قدس سره
 اوله معناه الاصل ملابس الله ملازمة لان لفظ الاب هو
 مستعمل في معنى الالاس دون معناه الحقيقي فطلق ابو لهب على الشخص
 المسمى به والوجه معناه الاصل اعنى ملابس الله لينقل منه الى ملرومه
 وهو كونه جهنميا انتهى معناه كناية بالواسطة لان ما لهب معناه الاصل ملابس
 الله معنونه مع معناه العلى ولا كناية في ابى - ه - وان الخبر لكونه مستعملا
 في معناه الحقيقي والخو مع الخارج رحمه الله تعالى لان ما لهب مستعمل في الشخص
 المعين وانتكاه به من غير رهم انما في الاصلية في الكنى ينقل منه الى المعنى
 الاصلى ثم ينقل منه الى جهنمي ولا يلاحظ مع معناه الاصلى والالكان لفظ ابى
 لهب في قوله تعالى (تب ما ابى بهب) محذرا سواء اوحظ مع المعنى الاصلى بطريق
 الخربة او التقييد لكونه غير موضوع للصموم او المقيد وما قد ان المعنى الحقيقي
 لا يكون مقصودا في الكناية وان مماط الفساد والصدق والكذب فيها هو المعنى
 الثاني وههنا قصد الذات المعين وليس بشئ لان الكناية لفظ اريد به لارم
 معناه مع حوار ارادته معه فيصور ههنا ان يكون كلا المعير مرادا وفي المفتاح
 تصرح بان المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولارمه جميعا كاسمى وقد تكلفوا
 لدفعه بما لا رضى سمعاه الاذن الكريمة من المعنى الثاني هو الدلت مع وصف

كونه جنة دون مجرد وصف كونه جنة وان امكنى عنه في لغز الخبيث هو كونه
 ملائكة الله ليتفكر منه في الجحيم وهو ليس بمقصود بالدات والله در الشرح رجه الله
 حيث قال ان هذا من مزال الاقدم قال قدس مرة صدر كونه جنة فيهم من هذا
 الاسم في بحث اما لافلان الكساية لا يشترط بها ان يكون المعنى الذي اريد منها
 مفهوم من لفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لا يراد به المعنى الاول يتفكر منه به لرومه له
 فادان كان اشخص مروي ما لكونه جنة في بحث ان يفهم من كل لغة دل على ذلك الشخص
 لتفكر الروم نعم لو ادعى ان لرومه له انما هو في ضمن هذا المعنى دور غيره لم يكن مكابرة
 واما ثانيا فلا يلزم ان يكون الكساية في اني هب واثله موقوفة على شتار ذلك
 الشخص بذلك العزو ليس كذلك فانهم يتفكرون من الكساية في ما يلزم معهما باعتبار
 الوصف الاصل من ميرتوف على ثمرته بها قال الشاعر قصصنا انما نحن في اراءه
 لشوق كاد يحدني اليد فلما ان رأيت رأيت دردا ولم ارم من به ابديته قوله والمقام
 الصالح (الصالح) ولا بد من مبال في شرح المفسر في جميع هذه الاعتراف لا من صحيح ومر
 حح كنه قد يصلها لكثرة مرجحات كافي الموصول واسم لاشارة وقد يصلها كافي
 المضمر والعلم ونحوه ابدي قدس سره في شرحه وكسب في حواشيه فلا بد في المصير من
 صحة مصدر المسدالة بطريق الاصدار من ان تنصل بذلك حد الامور لثلاثة كون
 المسدالة مكملها ومح طباو عا مذكور في حكمة ومن على ذلك حال العلم والمال يمكن
 في هذا التفصيل مر يد فاشاع من منه بخلاف التفصيل في الموصول واسم لاشارة قال
 المصنف فيهما هي متدبه وامر حح معنى آخر واما في المصير وانما كان المر حح هو المصنف
 اسه ولا ينبغي عليه تخالف الحاشية والشرح صاكت مل في تطبيق (قوله الى مشار
 اية) اي اني معين عند المحاط بشرايه ما عشار تعينه عده واما الجملة الواقعة صفة هي
 معلومة الانتساب الى شيء ما الا ان شيء معين عده الا يرى ان لا تقع صفة الا لكثرة كذا
 في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من تعريف اي محضرة بعينه
 في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل رعت) لتناول الصيغة التي يقصد
 حصولها باراد الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجه بناء خبر والمحمل الذي
 يتقدم وحوده كعدم العلم بغير الصلة والاستعصان قل الشارح رجه الله
 في شرحه للفتح ان كثيرا من لاعرض قد يحصل بغير استنباطه لموصول مثل
 الذي "لدي حارب البرية في دور اودنه المرأة التي هو في بيتها والله يدي ملك السماء

وتحذرك فقد نهناك على انه ليس بوارد ثناء على ان ليس المراد بالاختصاص ههنا
 الا مجرد الملازمة من غير صرار ولا انعكاس (قوله لعدم علم المحاطب بالاحوال المختصة)
 هذه اللمعة موجبة لا يردها موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمحاطب شي من احواله
 المختصة به الا لصفة لا يمكن ارادته بشي من طرق التعريف سوى الموصولية واردة
 مكره خروج عما نحن فيه لان كلاما على تقدير كون المسد اليه معرفة وما قبل انه
 ينقض بمثل قولنا صاحب رجل عالم فلا يهد من امر آخر من جمع فليس شي لان طريق
 الاختصاص غير طريق الموصولية لان الاول احصاء للمعروف وهو ان النسبة للاصناف المفيدة
 لا اختصاص المضاف بالضاف اليه والثاني احصاء له بطريق النسبة الخبرية المفيدة
 لا لضاف الموصولة كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله
 لانه حدوى هذا الكلام) لان المفروض ان لا علم بالتكلم بشي من الاحوال المختصة به
 سوى الصلة فلا يمكن احكام صبه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة
 قليل الحدوى لان الاصناف عجزها بخلاف ما اذا لم يكن للمحاطب علم بما سوى الصلة
 فان التكلم يجوز ان يكون مطلقا بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
 الحدوى وما قبل ان في وانا الذي في بلاد الشرق وهذا فائدة عامة فليس شي لان فيه
 العلم بالتكلم بحسب تخصص لهم سوى الصلة وهو الرهد (قوله او استهجان التصريح
 بالاسم) هذه سكتة مرجعة لا يلزم بها الاطراد والانعكاس فلا يرد ان مرجعها
 التصريح بالاسم لا يبعد اختيار الموصولية لجوار ان يعتبر بطريق آخر لا استهجان فيه
 (قوله اي تصريح ص ح) احذره على تقرير المسد والمسد اليه انما طالما هو انقهوم
 من الابضاح حيث قال "مسوق انزبه يوسف عليه السلام من القحشاء" (قوله وكان
 المعنى حاد عنه) اي ارادته المذكورة من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة بجوار
 من المخادعة انه يمكن محض وذهب بها اما بطريق الاستعارة الطبيعية والاستعارة التخييلية
 ومعنى من نفسه لا حل له به لا يحسم فلان من فلان (قوله وفعلت الخ) مطلق تفسيرى
 وفيه اشارة الى انه لا يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ارادته من الواقعة (قوله من
 الشي) متعلق بالمخادع ولا حل لشي الى لا يريد صاحبها ان يجرده عن يده (قوله
 يحتمل الخ) جملة صيغة لقونه فعلت فعل المخادع وادترك العاطف اي يحتمل المخادع على
 صاحبه ان يعطيه ويحدث به شي من صاحبه (قوله وهى) اي المخادعة عبارة عن
 التوصل الى الاحتيال للمخادعة وسفر بها (قوله لا آخر الخ) انما يقع بين الحكمة وما يتعلق
 به من استهجان لتصريح فاسئل حسي (قوله فتشبههم من اليم ما غشيم) التعظيم

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ونقصه انوار من العذب ومن حيث الكيفية
 لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالسر اذا ارسل على صفة كان في غاية السرعة
 ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله تيم كسرت) وادى
 حهم والعدوثة ويكسر كذا في القاموس (قوله اي تهلكوا ح) لصرع الالفاء
 على الاض وهو ما كناية عن الهلاك او الاصابة من لاصدة بالحوادث (قوله من
 التبيه على خطاهم اخ) حيث رتب على تحقق لعدالة ما هو مضاف لها ليعلم منه انها
 مستقيمة (قوله كان فيه ائمة اخ) بقى الكلام في كون الائمة ذريعة الى التبيه على
 الخطأ وسيجئ بيانه (قوله او الائمة الى وجه بناء ح) هذا المطلب من المداحض
 فقول ما عدى في بيانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى او ان تومي بذلك اي بالموصول
 الى وجه سادس الذي تنبيه عليه (٧) اي علة ثبوت خبر الذي تنبيه لثبوت
 الموصول وفيه ائمة الى ان الائمة يحصل بعد ان ثبت خبر له وان تلك العلية له
 بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين
 ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ائمة الى علية له فهو السارق
 والسارقة فافطعوا ايديهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات انهم والذين
 كفروا لهم درجات الجحيم اي لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يمرح على
 هذا اعتبارات لطيفة) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في
 المتأخرين المذكورين وكما في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيد
 خلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل ووعيد على الاستكبار
 من غير ان يوصل به الى معنى آخر وقد يمرح فيه اصدرات اخرى يوصل به
 اليها ويكون هي المقصودة منه ربما حمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بان ثبت
 الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من لائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة
 مقصودا بالذات (كقوله الذي يرافقت يستحق الاحلال ورفع والذي يرافقت
 يستحق الادلال والصفح) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون
 مرافقة المصاحب سببا لاستحقاق الاحلال ومعارفته سببا لاستحقاق الادلال بل ان يوصل
 الى تعظيمه حيث يستحق مرافقه لاجل مرافقه لذلك وكذا في مفارقة ومنه اي مما جاء
 للائمة قولهم جاء بعد اثباتها والتي فتعظيم ومبانيث في نفس الامر معاه حيث
 قال وقول العرب بعد اثباتها والتي بترك صلة الموصول اثار للإيجاز تنبيهها على
 ان المشار اليها بالثبات والتي وهي ائمة وان شئت ان شئت شدتها وقطعة

٧ تنبيه عليه نسخة

شأنها ملحق بهت الواجب معه حتى لا يحير مست شفة أو بالاهمة كما إذا قبلت الخبر
في الصورتين متى كنت متري برأيهك يستحق الأدلال والصنع والذي يفارقك يستحق
الاجلال و لرفع و رمى جعل درعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله ان الذي سمع
السما مني لـ * بتدع عه اعز و اطول * قال فيه ايمان الى ان علة ثبوت اخباري بناء
البيت باعتبار القيد الذي هو محط العائدة اعني كون دعائه اعز و اطول كون مانبه
رافع السما بناء على تشبه آثار موثر واحد والمقصود من هذا الايمان التوصل الى
تعظيم الساء ورفضه لا مجرد الايمان الى التعظيم (و ربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر)
اي جعله محققا تاسا (كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند مالتودها
قول) اي رلت محنته بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب فسياد الاحبة فان المقصود
من الايمان الى النعمان تثبت روال الهمة وتقريره ليتوصل بذلك الى التمسك
والتأسف و ليس بمقصود مجرد الايمان (و ربما جعل ذريعة الى التمسك للمخاطب
على خطأ كقوله ان يدعي تزويجهم اخوانكم * يستحق عيل صدورهم ان تصرعوا)
فان المقصود من الايمان الى ادعاء كون طر الاخوة صلة للحصول شفاء الطيل التوصل
الى ان طر الاخوة ياطر لترتيب مساهمة عليه وهذا الطيل ادعائي كما في قوله
نعني (من ان موت ابي معروف منه فانه ملاقيكم) جعل القرار علة للملاقة
ادعاء لترتيب عليه بطلان اعتقاد ان القرار نوح منه او على معنى آخر اي تبييه
المخاطب على معنى آخر (كقوله ان الذي الوحشة في داره * توبه الرحمة في
لحده) فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا سبب لانس الرحمة في القبر
وفي ذلك تسمية بمصير عن هرمو ان كان هذا القول ثمرية لمصائب فيكون المعنى ان الذي
مات وحصل الوحشة واسكاه في داره توبه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء الله
تعالى فان المقصود من ايماء نسبة مصاب وحله على الصبر بان موته سبب للحصول
لرحمة فلا يحرموا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه واثبت بعدا حاطتك
* كراما حق الاحدة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شيء
من الاعتراض سواء توجيه الشرح رحمة الله فيرد عليه سوى ما ورد به السيد انه ان
اراد ان يمس لصفة تسمى الى حسن الخبر المعنى فموسع الظهور ان يمس الايمان لا يوجب الى
ان الخبر من حسن الثوب وكذا ككفر والاستكثار كيف والصلة في قوله ان الذي
برأفك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم الذي برأفك يستحق الادلال
والصنع عند قصد زهدة وحدة والخبر المسمى عليه في احد القولين مناف للخبر

المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الوحد مومب الى الجنس من المتأخرين
وان اراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام تسمى الى حسن الخبر مبنى فسلم لكن
من اين يعلم ان ذلك الایاء حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام
حتى لو بدل الموصول مع الصلة لفظ آخر ولو حظ انقام وسهوق يحصل ذلك
الایاء (قال قدس سره وليس باؤه اجناسا مختلفة) اي في معناه وكونه اجناسا
مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا بد مع الاستدراك كما لا يخفى (قال قدس سره
لعله جعل البناء) هذا التوجيه انما يتأتى في عبارة المتدوون متنازع لانه وقع فيه بناء
الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح امفتاح بمعنى بهم من المتدأ الذي
هو الموصول مع الصلة بالمعكرو التأمل ان طريق ماء الخبر هية طريق اثبات الثواب
والجاء كافي فوات الدين آمنوا او العقاب والبر ان كافي فواتك بدین كبروا الخ فجعل
البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرفه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع
الاستدراك والاستعفاء (قال قدس سره كاشهده كلام السكاكي في تعريف المسد
السبي) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسد مع الحكم طائفة ثالثة لشيء الذي
بنى عليه ذلك المسد مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسد تعليق اثبات لذلك
امبر سوع ما وتعلق بغيره سوع ما او يكون المسد معللا بشئ في الاسد الى ما بعده
بالاثبات او مادي في طلب تعليق ذلك المسد على ما قبله نوع اثبات او هي تكون ما بعد
ذلك المسد متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه مطلق وشئ نحو زيد صرب
اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا للقسم الثاني وفيه تقديم المسد (قال قدس
سره على تقدير صحته) اي لا يسلم ان الموصوف البناء هو الخبر المتأخر فان البناء
عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر وانما هو في تعريف السكاكي
مستفاد من المقابلة (قال قدس سره والاستعفاء) لا بالخروج كان موصوفا بالتأخر
لكن لا يدخل له في ايماء (قوله كالارضاد) والفرق بينهما ان الارضاد من المحسوسات
اللفظية وان هذا من اسكات المعنوية كما يدل عليه تفسيرهم (قال قدس سره لاراع
في كون هذا الكلام مشتملا الخ) لا يخفى على النصف ان الایاء في هذا الموصول
انما هو الى كون الخبر المذكور بعده مما له نوع ماسة برفع السماء والالما اختاره اما انه
من حسن بركة والبناء فكلا حتى لو قبل ان لذي رفع السماء فرش الارض كان كلاما
مليحا (قال قدس سره الا ان ذلك الایاء لا مدخل له الخ) قبل ان قصد التعريض بالتعظيم
من نفس الموصول فالایاء له مدخل في ذلك لان الایاء الى حسن الخبر الذي به قوة مشعر

بالتعظيم ايماء الى انتعيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام اشتمل على
 الموصول والصلة والحر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة
 الايماء قدم الموصول والحر ومقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض
 بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الحر في الحاجة الى اعتبار
 حصوله من ايماء مع جهته وى فائدة في ذلك (قال قدس سره وانما نشأ التعظيم
 من نفس الصلة) نكر بعد ملاحظة ثبوت الخير للموصول (قوله فقيه ايماء الى ان
 طريق الخ) فيه بحث لانه قال الله تعالى (الذين كذبوا شعبا كان لم يفتوا فيها
 الذين كذبوا شعبا كانوا هم خاسرون) قرب على صلة واحدة امرين كل
 منهما داخل تحت جنس انوار من الايماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح رحمه الله كان
 ايماء الى القدر المشترك بينهما حتى كونهم مسحوظا عليهم معقلا سواء كان بالهلاك
 في الدنيا او بالخيرية وخسيران في الآخرة (قال قدس سره وسبب حاصل وعلة فاعلة
 الخ) فيه انه ليس المراد بالعلة الساعطة العلة العائية وهو ظاهر ادليس انقصود
 من الامداد الاستدراك بل انه لو استكادهم لما استدل المتكلم بالدخول اليهم وكذا
 الحال في الامثلة الاخر فالجواب ان اراد الموصول للايماء الى انه لو لا اتصاف
 الموصول بالصلة لما استدل المتكلم بخير اليه وفيه ان لا يسلم ان الموصول ايماء الى
 ذلك نعم انه متحقق في نوافع ولوسم هى فائدة في هذا الايماء فان كل مسد اليه
 معرفة او مكرة علة ساد استكم بحرا اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف
 والتكثير (قال قدس سره ثم ان ذكر علة الساء الخ) لا يبحى ان كلامه مذهبها وفي شرحه
 لمفناح صريح في ذكر صلة قد يجعل دربعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان
 الايماء الى علة الامداد قد يجعل دربعة الى ذلك وهذا من الحب الذى اوردته على
 الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره فان لم يشترط الخ) دفع لما يقال ان التعريض
 بالتعظيم وصيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالساء
 ووجه الدفع ظاهر (قوله بواسطة الاشارة اليه حسنا) اى من حيث الحسن او اشارة
 حسن ومعنى الاشارة الحسنة على ما فى لوصى الاشارة باليد او بحارحة اخرى (قوله
 الى مشاهد محسوس) اى حاصر من شاهده اذا حصره قال القاصى في تفسيره
 واصل التركيب يدل على الحصور (قوله محسوس) اى مبصر من احسسته اذا
 ابصرته على ما فى انشاموس فادعى الى حاصر هذا المتكلم يتمكن من الاشارة اليه
 مبصر وقد صرح به رضى بعد ورقة بقوله علا حرم لم يؤت بها اى باسمه الاشارة
 الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافى البعيد العائب فما قاله

العبد الأول ان يقول لي محسوس مشاهد وجل شاهد علي لمصر والمحسوس
 علي ما يتداوله الحس ليس بشئ (قوله الى محسوس غير مشاهد) اي مبصر غير
 حاصر كافي نحو تلك الجلة (قوله اولي ما يستخير حسه) اي بصره عادة نحو
 (دلكم الله) و (دلكما بما علي ربي) كما في لرمي ورد الشارح رحمه الله
 تعالى ومشاهدته اي حضوره تنبها على ان ما يستخير ابصره مستحيل حضوره والالجاز
 ان يكون محصورا حال لاراه فاقبل ان الظاهر ايراد كلمة او وترك لفظة مشاهدته
 ليس بشئ (قوله اكل تميز) وهو التمييز بالنفس وامين فانه لا تميز اكل منه ولا
 يحصل ذلك الا باسم الاشارة (قال قدس سره ههنا حارفي لالفاظ كلها) انقصبات
 وادواحي انني تيسر في علم المعاني بمصها مدلولات وضعيفة للالفاظ كالتكلم والحساب
 والغيبة والاحصار وغيره ونقصها من مستندات تركيب بدل هذه الالفاظ
 بدلالات عقلية ولو توسط الدوق السليم فاذا قصد تدبیر افادة المعاني الوضعية
 اورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وحرر الكلام عن الكيفيات التراثية وكان الدواحي
 اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
 اللفظ بخصوصه على لغة آخر شريك له في افادة الحكم على ذلك المسند اليه او
 المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى بخصوصه يعينوا قصد افادة الخصوصيات
 ارائة على معانيها الوضعية بكميات مخصوصة في الالفاظ كالتحقير والتعظيم
 والتنبيه على العاوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
 اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تحريمها لادارة تلك الخصوصية فظهر ان
 ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها بقوله وهو راد على اصل
 المراد ليس مستند كما يدبر فانه من النقائص وفي شرح لفتح اشرفي انه ان جعل
 القرب والدمد والوسط داخلة في معنى اسماء لانه كان هذا من لغويا وان جعلت
 خارجة عنها بقصدتها اليها بحسب مناسبة لافادتها في بقاء وكثرة والوسط كان
 من علم المعاني وهي ولا يخفى ان عبارة خروج امر خارج عن معنى عليه ائمة الله
 (قال قدس سره اخره للامور العقلية بجرى) وهو يكون استعمال اسماء
 الاشارة فيها بطريق الاستعارة ابداعية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسوسة
 في تفاوت المراتب (قال قدس سره ولفظ يقول) وهو يكون استعمالها
 في رتبة المحل وادناه في طريق الحار المرسل (قال قدس سره قل نعم الآئمة)
 المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما وجهه الشارح رحمه الله فان (قوله ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف معنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله
وقد يذكر المعنى الحاضر تقدم ذكره حيث اشار بلغة قدالي ان الاصل فيه الاشارة
بلفظ القريب ولم يذكر صريحا ٧ ولا علمته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور
الى قوله اذا كان معنا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله
وقد يذكر المعنى الحاضر وتعليل ذلك كونه بقوله لا اله الا الله عائد غائب قاصر
لا بد ان يصح اليه انه تقدم ذكره صراحة بعد (قال قدس سره الى المعنى الحاضر)
اراد بالمعنى ما يقوم بعينه وبالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان
حضوره ليس الابلغة وعدم اتصاله بما بعده وان كان مقتضيا في نفسه (قال
قدس سره بخلاف المعنى الخ) متعلق بقوله وبحوران يشار (قال قدس سره
وهكذا الحال) اي كحال معنى الغائب حال المعنى الغائب (قال قدس سره واصل
الاشارة الخ) هذا الكلام لا شئت هو ان مفهوم ما تقدم من اشتراط قدس سره المذكور في
جميع الاصنام الاربعة ليصح لتعريفهم باسم الاشارة (قوله وهو الذين يؤمنون)
اي الدوات اليهودية بعد ان هذه الصلة دالة في الصفات خارجة عن المشار
اليه فلا ينافي ذكر الصلة هذه الالهي من الاوصاف والظن ولم يتسوا لهذه
اللفظية فقالوا ذكر الصلة بها استطراد ليصح ذكر الموصول بدون الصلة واما
هو الموصول بعد (قال قدس سره المناصب ان يقدر وهو اسمون الخ) فيه بحث لان
الذين يؤمنون الخ ان كان مفصولا عن المتقين بخمسة اولئك على هدى في محل
الرفع على انه خبر له ووجهه الذين يؤمنون مع حرمه جواب سؤال كانه قيل مبال
المتقين خصوصا بالهدى وهم هم احداء يثبت فاجيب بالذين يؤمنون اخ فلا بد ان يكون
اولئك اشارة الى الذين يؤمنون ايم يرتبط اسمهم ويصح الجواب وان كان
موصولا به خمسة له خمسة اولئك على هدى استيناف لا محل لها وهو نتيجة
الاحكام والصفات المتقدمة وجواب سؤال كانه قيل الموصوفين بهذه الصفات
اختصوا بالهدى فانما يصح ان يكون اشارة الى الذين يؤمنون لقربه ولكونه يجري
عليه الصفات المذكورة بالهدى واما سقون فانصدم بالصفات المذكورة لانهم
بالذين يؤمنون (قال قدس سره كما صرح به الخ) فيه ان المصريح به الايمان لا الدين
يؤمنون (قال قدس سره صاهر اصنام الخ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي
اراد المصريح فانه لا رم في حرف بلام العهد اشارة وفي اسم الاشارة اذا كان
المشار اليه عينا صا كالمرة قد يقتضي ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى

(٧) صريحا ولا اشارة
لعلمه نفسه

الظاهر وليس كذلك كما عرفت مسقولا عن الرضى على هذه المقدمة لا يحتاج اليها
 في تمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الإشارة لاستدراك التميز وهو انما حصل
 بالصفات المقدمة كان ارادة بمنزلة ذكر المشتق بشعرية تلك لا وصاف لما جرى
 عليه (قوله اي الى حصة) يعني ان المراد باليهود الحصة اليهودية لانها الكاملة
 في اليهودية ولو فوجعه في مقابلة من الحقيقة والاشارة الى اليهود متصفقة في لام
 الجنس ايضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد و الفرق بينهما انما هو في اصطلاح
 المطلق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من حقيقة فردا او فردين او اكثر
 وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد النص واحد واليهود الخارج
 قد يكون نوما وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح مفتاح واما الحالة التي تقتضي
 تعريف المسند اليه باللام فهي متى اراد بالمسند اليه من حقيقة او عموم الافراد وشمولها
 او حصة معينة منها قوله واحد اكل اخ) كما ان قيل المتبادر من رجل اور حلان او رجال
 فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح مفتاح (قوله وذلك تقدم الخ)
 وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المصدر الغائب لانه في بدء لارادة الحصة على
 ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال المرفوع محتمل مع ان كل يتفرع عنه والمراد
 بالكناية ما قال الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب اني وصفتها اني) تأملت
 الصبر مع كونه راجعا الى ماله ما ربي مرجع وخال التي هي بمنزلة الطراعتي
 اني فرمانيه المبرولي (قوله اكر انهم يراخ) يعني حسم الخيل اعني محررا صار
 مختصا بالذكر لا ان المراد من كلمة الذكر (قوله كما في وصف المادى الخ) هذا
 على تقدير ان يكون المادى هو المرفوع باللام كما اشار اليه الشيخ صاحب بقوله
 وادنودى المرفوع باللام قيل يا ايها الروح فكون مادي هو الرجل اليهود
 وخصوره المستعاد من البدء لا يحتاج الى تقدم الذكر ولما على مذهب اليه الشيخ
 الرضى من ان المادى هو اي والوصف لازاله لانهم وبين الماهية والتعريف
 بجنس (قوله واسم الإشارة الخ) ليت شعري معنى كون اللام في هذا الرجل
 للمهد فانه ذكر الرضى في بحث المادى انه لا يوصف سم الإشارة لا باسم الجنس
 المرفوع باللام اما اسم الجنس فانه هو اندس على مذهب من بين الاسماء والمحتاج
 اليه في نعت اسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه واما تعريف اللام فلان تعيين
 الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين لفرد من افرادها قد علم من اسم إشارة فلم
 يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمعوت واحصر اني تعريف هي اللام

أدهى أقل من المضاف به (قوله في نفس الحقيقة) أي مع الإشارة إلى حصولها في ذهن السامع (قوله ومفهوم سمي) عطف تصريحي للحقيقة لتبينه على أن ليس المراد بالحقيقة ههنا معنى مشهور أي ماهية الموحودة وإضافة المفهوم إلى المسمى بيانية لأن المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يحتمل أن يكون من قبل حاتم فظة (قوله من غير اعتبار له صدق مح) عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فلام الجنس متناول للام الطبيعة نحو الانسب نوع واللام الداخلة على المرقاب (قوله وقد يتي) لم يقض وقد يفصل لأن الوحدة اسمية مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من تعريف باللاء (قوله واعتبر صديقه المح) أي الفرد المبهمة باعتبار مطابقتها للماهية المعلومة صبر وهوذا أي معلوماً فمعرفته بهذا الاعتبار يسمى مفهومها ذهباً ومعنى المصداق اشتغال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المصداق) أي الموصوفة بالوحدة في ذهنها ووحدة صرحته عن الموصوفة له وفائدة هذا الصيد الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على تعريف بلام الحقيقة أصلي ما وضع ليستعمل في شيء تعبیه طار الماهية الخاصة في الدهر أمر واحد لا تعدد في الدهن إنما يلحقها التمدد بحسب الوجود (قوله ماء الزهر الحقيقة المح) لا باعتبارها مخصوصة والآن كان بجوار أمر تفتت الماهية على ألقاب من حيث أنه عدد (قوله فجاء التعداد) المستلزم للإمام من حيث وجوده لا باعتبار الوصف بخلاف النكرة فإن الأهم في الاعتبار الوضع (قوله والفرق بينه المح) إذ هو مما عدم أن يعرف بلام العهد الذهني مستعمل في فرد من الحقيقة والنكرة بصا كذا في بين الله في بينهما دوماً للاشتباه وتبني القول به وهذا في معنى كاسكرة من فردية في نكرة مستفادة من نفس القسط في المعرفة المذكور من القرينة الخارجية مفرق بين أسماء الأحاس التي لا دلالة فيها على الفردية فواضح وكذا الفرق بين أسماء الأحاس المعرفة بلام أحسن وغير المعرفة بها وهو الإشارة إلى نفس حقيقة في الأولى دور التسمية معلوم بمعرفة الفردية تعرض لهما (قوله المستعمل في فرد) أي ليس يطبق على فرد لأنه مستعمل في ماهية المصداق في الدهن والفردية تنبأت من خارج الآلهة سماح ههنا اعتماد على ما سمي (قوله جميعاً) أي تعبدت اعتبار بوجود لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله بالنظر إلى القرينة) قيد بواللام (قوله وإن كان في السط بجرى المح) فعلي تقدير عدم إخراج أحكام المعرفة عنه في نفسه كافي ونقد أمر على المأثم يسبني كونه في المعنى لنكرة أولى وليس المراد به تعريف لفظي إذ عرفت أن اللام فيه للإشارة إلى نفس

الحقيقة وان الفردية جاءت من فريضة خارجية (قوله صغرتهم الى الحكم تكونه معرفة) فالتعريف فيهما تقديرى من على قدره حرره لاحكام المذكورة كالمعدل في صروليس المراد ان الاحكام الالهية اصغرتهم الى اعتبار التعريف اللفظى فيهما وليس في معناهما تعريف اصلا فانه خلاف مذهب عموم واد ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التائيد اللفظى وليس اللفظية (قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نص الفهوه وفردية اى جاءت من خارج وان العلم الجنس موصوع للماهية المتحدة ليهوده في من تخلاف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه) هذا على تقدير ان لا يهر الدين التعت عليهم يقوم بخصوص **قال** قدس سره يرد عليه الخ **قال** ان حوسا شرح روجه لله تعالى مبنى على ماقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في المذهب من حيث هي وادا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد او حود الحقيقة فيه لا بخصوصه تكون حقيقة على مايبه في النص الثانى من ان اسم المطلق في المعيد من حيث انه ما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على ربه واما ان يعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في المذهب من حيث هي من ان يكون اسم الجنس موصوعا **والمراد** المنشئ من كلام آخر لا يعنى له ما لا جواب **قال** قدس سره وفيه بعد **قال** لا يبعد فيه فانه قد اعرف في الحاشية الى بعده بذلك في يعرف بلام المذهب وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات الوصع الوعى سوى وضع جرائه ابدية **قال** قدس سره لم يكن اختلاف في معنى التعريف اى هذا انما يتم ان ذكر النسبة الى الحاضر الحرثى (٧) ما حودة في مفهوم كل منهما لكون الحق بها ما حودة فيه لكون المعاني الحرفية لها حرية غير مسئلة بالمفهوم **قال** قدس سره ان معنى التعريف مطلقا **قال** لا يبا كان او غيره **قال** قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ **قال** يعنى ان المعنى في العهد الحارثى تعيين الخصص ومعرفة السامع لها بخصوصها وهى لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف عهد الدهى والاستعراق فان المعنى فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مستبعد من فريضة طارحة عن مدلول لفظ **قال** قدس سره ثم الظاهر الخ **قال** الا يلزم كونه محسارا من باب اطلاق اسم الجزء اضى اسم الجنس الموصوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكرفريضة خلاف الظاهر لان كل التعريف والتعيين فيه **قال** قدس سره ولا حاجة الى ذلك **قال** اى القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بن يكتفى فيها بوضع الاجزاء

٢ الى الحاضر الحرثى الى
آخره نهه

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في اناهيته من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها
 في ذهن الخطاب والمردية كلاهما بعضا مستعمدة من خارج هذا وفيما ذكره بحث
 اما اولافلا ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للمعهود
 الخارج في ذلك فاسد لانه موضوع محسوس بعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين
 وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير وضع الاجراء المحضة
 المعينة كان اللام فيه بهذا بوضع للاشارة الى المحضة المعينة كما كان اللام قبل هذا
 التوضع للاشارة الى حضور المهيبة من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام
 في المعرف بلام الجنس للاشارة الى حضور اناهيته وفي المعرف بلام العهد للاشارة
 الى المحضة المعينة ولا يكون معنى اللام متغيرا فيهما والاختلاف باعتبار معروض
 التعريف واما ما يلا انقول بالتوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه اذا كان
 الموضوع لفظا مخصوصا موضوعا للجريبات المحفوظة بوجه شامل لهما وهما
 لوحظ الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دخله اللام وتوضع باعتبار الهيئة
 التركيبية للمحضة المعهودة من المتكلم والخطاب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره
 تحقيقا او تقديره هو موضوع بالوضع العام في كسائر المركبات مع اللام الداخلة عليه
 موضوعا بالوضع العام سلك واحد من جريبات حضور المحضة المتقدمة ذكره قال
 قال قدس سره ان اصل الخ من متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا
 للفرد امتنع فان الخ بعكس ما ذكره لاحاجة حينئذ الى انقول بوضع آخر للاسم
 المعرف في المعهودا خارجي بوضع الاجراء كافي فان اللام به يدين ذلك الفرد ولا بد
 من القول به في المعرف الجنسي لللا يدر كونه مجزئا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء
 (قوله وهذا المعنى الخ) ورد الفرق بين المعرفة والسكره مع انه بصدد الفرق بين
 المعرفين اشارة الى حوت مؤله مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني
 معتبرا في اسماء الاحاس السكره او لا يكون فهي الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف
 بلام الحقيقة وعلى الثاني بكون الخطاب بها خطأ بما لا يعلمه الخطاب فاشارة
 الى دفعه بانه تختار الشق في ولاسم بروم مدكر لان عدم اعتبار الشيء ليس
 باعتبار لعدده فليس عدمه اعتبارا حضور في اسماء الاحاس السكره باعتبار لعدم
 الحضور فيها حتى يلزم مدكر ونقص الساطرين قرر الاختلاف هكذا وهو
 انه لا كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاحاس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة
 لم يجز ادخال لام الجنس عيبا لانه جمع بين المتدعين فاشارة الى دفعه بان عدم اعتبار

الخصور ليس اعتبارا لعدمه والمادة التي هو بين اعتبار الخصور واعتبار عدمه
لا يبرهن ولا يخفى ان المناسب لهذا التقرير ان يثبت ان شرع ربه الله تعالى قوله وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس السكر لان المعترض معزوفه وان يراد بالسكر
ما ليس فيه آله التعريف لامعنه تسمى السكر لانه مدحول الام بسقط التسوين
الدال على عدم الخصور فكيف يلزم احتياج التبيين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه
على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتباره عدمه (قوله
وهو ان يراد كل فرد مما يقتضيه الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشرقي ان
الاستعراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير
العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة
بينهما اسلاً وان على ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر الامة
بطريق التبيين والمراد بحسب الامة والشرع والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب
المعنى الحقيقي او المجزئي (قوله بمعنى الخصور) اي لانه على رمال (قوله اتعاقبا)
فيه اشارة الى عدم الاعتماد حول من قال ان الام فيه بعض موصول كما في المعنى (قوله
بأنه للاستعراق) فان الموصولة كما عرفت بالام يحتمل لعمارة اربعة والاصل فيه العهد
والجنس (قوله واستعراقاً بمراد الخ) الاسعري لانعريفه في ذاته من يتعدد بحسب
الالات ولا نقطه المفيدة له طالعصة او مخصصة او كلية وهذا الحكم بحسب اصل
الوصف و نظراً الى المدلول المطابق للاب في حمله في بعض لصور معموله انما هو بحسب
استلزام الحكم على الكل والحكم على كل واحد والعكس فلا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر
العظيم كل رجل او هذا الخبر يشتمل كل رجل شتمل من قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم
كل رجل وقوله هذا الخبر يشتمل كل رجل ولا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم
من قوله جاء في كل رجل يرشدك الى ما ذكره نصيب شارح رحمه الله تعالى بقوله
لانه يتناول مع (قوله انما يتناول كل جماعة مع) لان الاستعراق معناه شمول افراد
مدلول اللفظ ومدلول جملة الجماعة (قوله وان) او دال على الخ) لا يخفى ان
عبارة امتي ليست نص في لائي اي الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا
المشبهة بامس او الاولى لبي الجنس والثانية المشبهة بامس وما وقع في الايضاح
والافتتاح من قوله ما ان لا يصدق لارجس في الله ربي بجنس اذا كان فيهما رجل
او رجلان ويصدق لارجس في الارض فيصور ان يكون معناه لارجس في الدار اذا استعمل
في بي الجنس احراز انما اذا استعمل في بي الوحدة فانه لا يعم له حيث لا يعم له السيد

وبؤيده انه قال في ثنى احسن دور ثنى الجنس * قال قدس سره جاري غيره من
 الجموع * قيد بحث ما اولافلانه راد بالجموع الجموع المستعرفة سواء كانت
 بحرف التعريف او بالاصح او بوقوعها في سياق اسى فلا تسر الملازمة لان البيان
 مختص بالواقع في سياق اسى وان راد الجموع الواقعة في سياق البق الظاهرة في
 الاستغراق فلاملازمة مستهكك لانهم انصح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اهم من
 الواقع في سياق البق وغيره وما ثانيا فلان الارم بما ذكره ان يكون الاستغراق
 المنصوص في المفرد اشتمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم
 ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشتمل معه ولو اريد البيان بطريق الاولوية لوجب
 ان يقرأ لارجال بلا الى في الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية
 الاستغراق الظاهر في مفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص
 في المفرد من الظاهر في الجمع طريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى
 غير محتج الى هذه العناية من مقصوده ان الاستغراق بلا الى ثنى الجنس واصح غاية
 الوصوح فالاستشهاد بها اول كونه بعضا في انقصود وان اتصاح ثبوت المدعى حاصل
 بهذا البين اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق في المفرد والجمع في الاستغراق في الجمع
 الظاهر او المنصوص في مفهوم الاستغراق اما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله
 لعدم الاستغراق وعدمه * قال قدس سره لا يوجد تخصيصا اح * اما على مذهب
 الجمهور من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دور المدلول فلان المستثنى منه على
 عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستملا في سوى المستثنى بجمارا
 والاستثناء فريضة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام
 ولا استعمال قيد عهد واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى
 موضوع لما سواء بالوضع مركبي كانه وسمع لفظ مبيعة مثلا للعدد المنصوص
 وعشرة الاثلاثة ايضا فلان المستثنى منه هذه بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء
 زيد لامعى له فصلا من التخصيص هو خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم
 ينفه قال هذا ان يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لافى مدلول
 المستثنى منه * قال قدس سره بى واحد لانه * اى ثنى الواحد لا بشرط شى
 من الاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره لا يصح * بخلاف لارجل بلا الجنسية
 فانه نص في الاستغراق تصحبه من الاستغراق ولا يستعمل بالوجه الثانى لما فاته
 من الاستغراقه * قال قدس سره بى الواحد من حيث هو واحد * اى
 بشرط عدم الاجتماع * قال قدس سره وليس هذا من المصوم * اى الشمول

والإحاطة اذ لا معنى في الواحد من حيث لا يعبراد بعمه عموم على سبيل سبيل اذ يحوز
ان يكون ذلك الواحد المفرد ربدا او عمرا او كذا فمن قال فيه مباينة فانه يفيد نفي
فرد موصوف بالوحدة على الإطلاق سواء كان ربدا او عمرا وغير ذلك فيتحقق العموم
لم يأت بشيء (قوله ولقائل ان يقول اح) يعني ان يدعى ان استغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره انصنف
رحمه الله تعالى لا يجري الا في النكرة المفية فلا يتم تغريب هو منع لاستلزام الدليل
المذكور للمدعى ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المرفع سلام وقوله بل الجمع المحلى المح
اعراض عن المع وثبات المساواة بينهما استظهارا (قوله من مفرد) المحلى بلام
الاستغراق في كون كل منهما شمول مفرد مفرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى
من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع اوحده واثبات والجمعة في الرضى
في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان لا تسألني عن هذا الامور
اهوا) اي الاكل واحدهم ولا يحوز ان هذا الرحل يرفع هذا الحجر لا الزيد من معا
او الا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من الثننى الا الثننى واما الجمع فيصح استثناء لو واحد
والثننى والجمع منه يتحول فيت اعماء الا الزيد من او لازما وذلك لان الجمع المحلى بلام
في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل مكرر مصروف الى مفرد وغيره وهي لقيت اعماء
الا الزيد من او الاربدا اي كل عالم وكل عالم وكل اعماء انتهى والسري في ذلك ان الجمع
المستغرق مستعمل لنفس المطلق اي من غير اعتبار معنى الجملة (قوله ولهذا اصحح) ح
اي بلا تأويل لما عرفت مما تقدم من الرضى والصواب تركت بط القوم لار الكلام
في الجمع صريحا والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه امر جمعة من الرحل خاصة
فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد من اعماء ان معنى القوم
يستلزم معنى الاتحاد وقد نص في التلويح ان استثناء زيد في جملة قوم الاربدا
باعتبار ان معنى المجموع يستلزم معنى كل واحد (قوله مع امتع قولك جدي
الح) اي من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى
في المستثنى منه او الاستثناء لان زيدا ليس بجمعة وما لا تأويل بان يراد كل فرد من كل
جماعة لان معنى الجماعة يستلزم معنى افرادها فيصح كفاي قولك له على عشرة الا
واحدا اي كل جزء من العشرة وفي قولك صرحت رب الاراسه اي كل عضو
منه قال قدس سره يستلزم تكرار التخي وفي شرحه شفا وجيزة يشترط
ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا من التكرار وفيه انه حينئذ لجميع

المستعرق وضع آخر مير وضع الأحرار واشترط عدم التداخل امر راند على ما يقبده
 وضع أحراره وما قبله لا فساد في هذا التكرار فإنه يمنع ذلك في الخارج ولا يلزم
 أن يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فإن المعنى أن كل فرد من المحكوم عليه مماثل له
 الحكم لكنه إذا لاحظ بعض الثلاثة مثلا على الوحده المذكورة اعتبر الحكم عليها
 في جميعها فاجاب بان مراد الروم التكرار في مدلول الجمع المستعرق مع قطع النظر عن
 الحكم عليه في الخارج لوفى بلاحضة العقلية ولاشك أن الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في
 مدلول الفقد وكذا ما قبل من هذا واقع في التنزيل نحو (كل حرب بالسيف فرحون)
 و (كلما اتقى فيها فوج سألهم خرندا) و (كلما دخلت أمة لعت اختها) لأن المراد
 في الآيات المذكورة الخدمات الغير المتداخلة بقرينة الأحكام التي نسبت إليها فالله الذي
 حرب مير ما لدى الأحرار ما لى مير مرة غير ما لى مرة أخرى وكذا الأمة الداخلة
 مرة غير الأمة الداخلة أخرى قال قدس سره كانه قد بطل الخ * إنما قال كانه لأن
 الجمعية إنما بطلت في جانب الكثرة وأما في جانب الوحدة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه إلى
 الواحد كما يحسن * قال قدس سره كافي قوله لا يجرى حال عددي درهم * لعله حمله على
 الأسفراق العرق والألفاظ مرارة تأهلهاد لا صحة له وإنما تنوع رجال الديار درهم *
 قال قدس سره من الوحدة المطلقة * أي غير لمعية بالاجتماع مع أخرى وعدمه * قال
 قدس سره ظهرا في استقرائه * لعدم من الاستمرارية * قال قدس سره في الوحدة
 المقابلة لتعدد * أي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر * قال قدس سره مطلقا
 * أي سواء كان مع الجمعية أولا * قال قدس سره فلا يكون جند فرق الخ *
 إلا باعتبار أنه لا يصح استثناء من لارجل إلا الواحد بخلاف لارحما فإنه يصح
 استثناء الواحد والاثني والجمعة على غير ما عرفت في المحلى باللام * قال قدس
 سره معيين * في الجس وفي الوحدة المقابلة لتعدد * قال قدس سره ثلاثة
 معان * في الجس وفي الجمعية وفي الوحدة العارضة للجماعة * قال قدس سره
 أيضا معيين * في الجس وفي الجمعة ولا يخل في الوحدة العارضة للجماعة
 لأنه لا سفراق الخ باب إعادة الكلمة من إحدى مرة (قوله قال قبل الخ) استفسار
 محض لما ذكره في الاستظهار بقوله من الجمع المحلى باللام الخ أي كيف يصح ما ذكره
 الأئمة والخلاف من مقتضى القياس خلافه وليس هذا بابا لتقديم المجموعة فإن ادع
 وارد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا أعاده للميل المذكور في الشرح إلا
 أن يقال أن إعادة الدليل السابق إشارة إلى أن المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

المصنف رحمه الله شاهد صدق على ما لو فوجده في الاستعمال عدم تمامية لا يصر
لكنه بعد عن عبارة الشرح (قوله فان رعموا الخ) أي رعموا ان دخول واحد مع
اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما بل هو ان ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
(قوله بل هو اول المسئلة) لان الرابع انما هو في ان ثبوت الحكم للمجموعة يستلزم ثبوت
الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) أي اذا ثبت ان الجمع و فرد متساويان في العموم
قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ * الظاهر من رد لفظ مجموع الاحتمال
الاول ومن تعريجه على ان استعراق المرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين
متساويان وليس احدهما ظاهرا من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف أي دالا
بمحصول نصيحة الجمع (قوله وذلك لا يلازم الخ) قيل اذا كان معنى كلام المفتاح ما ذكره
الشارح رحمه الله كان ماطلا واما اذا كان معناه انه يقصد بجمع المعروف باللام المجموع
من حيث هو مجموع فلما كان هو العظام يحتل هذا المعنى قصد بتفصيل اللفظ تكثير
المعنى قطعاً فلا يطلان اقول اراده هذا المعنى بعد عن كلامه بما يراه البعد لانه فرع هذا
الكلام على ان استعراق المرد اشمل من استعراق الجمع حدث قائم من هذا يعرف
العلم بحكيمة الله تعالى من ذكرها (رب اتقوا من لعظمى) دون و هو العظام حيث
توصل ما احتجنا الى الاطباء في معناه (قوله وهذا معنى غير مناسب للقيام) لان
المقام مقام التصريح والابتهاج فليس من المعنى ان الوهن أصاب ما هو قوام البدن واشد
ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل العظام ولم يخرج منه وحده
منه فانه وان كان العظام متلازمين لكن متعديان في القصد فدر (قوله وتوهم بعضهم
الخ) معنى هذا الوهم جن لفظ كلها في قول الكشاف أي معنى مجموعها فيكون معناه
انه لو جمع فكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع صفة الوهن وان بعض
عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعروف باللام على تقدير حمله على الكل من
سبب هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من ان يكون واحد لكل حر و هو هذا بعض
الاحراء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لان القصد الى بعض عظامه بمالم يصبه
الوهن والحوار ان هذه الافادة مبنية على ما مر من ان يريد في الكلام ما ظهر الى
نفي ما يقابله والمقابل لكل من حيث هو كل أي كل فرد فيصير له لم يصب كل
عظم (قوله لا مافاة يلهم) و كان فيها فرق من حيث هو جن السكاكي
رحمه الله اللام في العظم على الاستعراق وصاحب الكشاف على احسن (قوله

ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل المحسن اي ماهية المحسن
ولو في رد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الجمع) بناء على انه لم يعمم السلب
للسلب العموم (قوله يسمى بالعالم) اي بما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك معنى
للفظ (قوله لو افردتوهم ايج) يعني لو افرد العالم وعرف بلام الاستعراق وان كان
يشمل كل محسن الا انه لا يكون شموله قطعيا لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى
وفد على استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لانه ليس بالمحسوسات يجوز
ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس فان لا يكون اللام
للاستعراق بل العهد بخلاف الصديق فانه لا يعكس حظه على المجموع لان الجمعية صارفة
عنه فلا بد ان يراد كل محسن بعيد الشمول بطريق القطع وتخصيل هذا الكلام في حواشيها
على البصاوي (قوله لانه قد يمكن الجمع الخ) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشتمل
الجمعة اذا كان العالم اشتمل من العنصر كل اشتملته باعتبار انه يدخل فيه كل ما يسمى بالعالم
وهو الاجناس بخلاف الصديق فانه يجوز ان يخرج منه واحد وان (قوله فيتناولها
الجمع) دون المفرد لانه يتناول الاتحاد المتعقبة ذمى قوله يشتمل كل محسن بمخالفة لاخر
في ماهية (قوله بكلام صدر الخ) وهو ان استعراق المفرد اشتمل من استعراق الجمع (قوله
نعم الخ) اراد بالجمع المعرف لانه ليس المستغرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث
هي ولا لعنصر الافراد لعدم الاولوية فتعبر الكل على ما بين في الاصول وحاصل
العرف ان المفرد المستغرق صالح لان يراده جميع الافراد وان يراده بعضها الى الواحد
بان يخصه حتى يبقى نحوه واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه اشارة
العموم فلا بد من عام من المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق
في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة او ثمان على اختلاف الرايين فلا
يجوز تخصيصه الى الواحد والالكان لشمول الجمع لا تخصيصه كما ذكره المشرح
في التلويح وعليه اطلق ثمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن
فرق بينهما في جانب العدة ما قوله فهو قولهم الخ دعاه انه اذا قرر ان الجمع المعروف بلام
الجنس اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لما قلنا الجمعية قصو قولهم فلان
يركب الخيل مما هي فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحس لك النساء) وقوله لا يتزوج
النساء حيث صرح حواشيه بحث تزوج واحدة بخلاف عن الجنس ويطلق عنه الجمعية على
ما صرح به ثمة الاصول وقلنا انه لم يكن في ثلاث لا مثله معهود ولم يكن الاستعراق فائدة

اذ لا يركب كل جبل ولا يمكن تروح كل امرأة معه يكون موافق ان الجمع فيها
 الجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على كثرة ويولي يحمل على
 الجنس ويبقى الجمعية تظل اللام بالكلية وابطان الجمعية من وجه ولي وبما ذكرنا
 ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للعرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله بهما مع ان للكلام في مورد والجمع المستغرق
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا اللام الجنس محال لسوق كلام الشارح رحمه
 بابل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه
 بالآخرية شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين مدعي العرق بينهما يوجد
 غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تظل عنه الجمعية وبراد منه
 الواحد ولا يجر رارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس هي تقدير امتناع الاستغراق
 على ما صرح به في التوضيح حتى اوقال بتروح نفسه يحصل التروح واحدة واحدة
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مفردة التنية والجمع يدل
 افراد على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله استغراقه وان كان مستغادا
 بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فينبغي تناو لمدعي مقتضاها فلا يمتنعان
 وحاصل الجواب الثاني مع التناهي بينهما على ان استغراق المفرد بمعنى ذلك الايرادى
 اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم
 اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموع اى كل فرد شرط احتمه عدم مع آخر فيكون مباحيا
 بالوحدة لا اعتبار آخر مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى
 عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم آخر آخر مثله معه وذلك لعدم الدليل عليه
 وحاصل الجواب الاول اناس لما التناهي بينهما لكل لام الاستغراق لمعية لتعدد انما دخل
 عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين بالتحقق بعد تجريدها
 وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر
 لانه في لغة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك نعت في المفرد
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك
 ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول واعقده اشارة الى رجائه
 قال قدس سره اذ قيل الخ لا يحى ان مشأ الاعتراض افراد اسم الجنس
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التنية وجمع وكون اسم الجنس
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتشبيه والجمع موصوفا لشاهية

او الفرد المنشتر لا دخره في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس
والفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس
يشتمل المثنى والمجموع دون مفرد باعتبار فيه الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم
جنس * قال قدس سره حقيقة عريضة * اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول
بان المجموع المركب موضوع مارة الحقيقة وصفا آخر بعيد * قال قدس سره في ضمن
فرد منبأخ * فيه بحث لان الاحكام المستعملة حاربة عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد
او افراد كلها او بعضها وحلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع
لكسها مدلوله في الاستعمال (قوله كانه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التبريد من
الوحدة ان يكون التبريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل ان
لا يعتبر معه كاعتبار تعدد (قوله و لا امتنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول
اللام متعدد كالمجموع كان لقياس حوار وصحة بحث الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز
الرجاء الطوال يجوز الرجاء المثل الى دعه ان امتناع وصحة اي مطردا وقد
نص عليه الشرح رجه الله في شرحه لفتح الحصة على التنازل الاعطى بين المعوت
والعت اذا كان وصفا له تعالى نفسه لكونهما متعديين باندات وانما قد مطردا لانه جاء
وصفه بالجمع في اهلك الناس الديار الصفر والدرهم البيض ونحو جاء في القوم الطوال
نظرا الى التعدد معنى * قال قدس سره ما ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية * الصواب
ان يقول ادليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى * قال قدس سره فاذا لم يكن هناك امر
آخر * فيه ان لو وحدة مدروية لفرد كالاتيبة والجمية لصيغة المثنى والمجموع وانقول
ما استفادنا من عدم ما يدل على اريد من الواحد تكاثر وقد عرفت تحرير الجواب
بما هو الحق فتدبر * قال قدس سره والالكان كل رجل طوالا * فيه انه لو كان
كذلك لا يمنع وصف جمع به بصف لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه لا اشتقاق
بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاشتقاق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف
المفرد * قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ * لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك
الناس الديار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا
باعتبار الضيعة لعدم نصها بالصفر والبيض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة
هو باعتبار تحفة في كل فرد بمعنى اهلك الناس كل فرد منهما غير مختص
اهلاكه بفرد دون آخر * قال قدس سره فالاولى الخ * الصواب ذكره ههنا

ليسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما يحتاج هناك بيان امتناع الطراد وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) اي باعتبار المفهوم الذي قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه موهبته ليقيد زيادة التصرف بطرق الاحضار به الذي اهواء ومن اهواء وهو اي وهذا اخصرها وفي قوله وهذا احضر من الذي اهواء اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الساطرين (قوله موهي) كرمي بالاصافة الى بقاء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكثرة (قوله مع الركب ح) الركب اسم جمع للراكب ويماين جمع يمان اصله يني حدث الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل الون على خلاف القياس فصار يمانى حدثت الياء لانغمة الساكنين كذا قالوا والانه حدثت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتعميم ومصدر من اصعد في الارض مضي فالصلة محذوف بقربة المقام ومصدر كمنجل بعد الاسفار هويان للفني المراد وذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقراءته على وزن مكرم على لان اسد لا يحسن لارما وفي قوله جيب اشارة الى انه ذهبا كراهها وامر برص بمعار فتي اختيارا ويجوز ان يكون هوى بماء بان يكون ذهابه به فاضار ذهابه محله وهو القلب (قوله او تضمنها الح) الاول باعتبار المالكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لا تنصار الح) اي من التعريض لكن على الاستعفاف ولا تنصار قرئ بالفتح على انه نهى وبالصم على انه نفى والمعنى على النهي والباء يحتمل المعلوم والجهول فان كان معنى تضربان يكون النساء مضموما والهاء صلة اي لا تنصر الوالدة ولدها او لغيره والمفعول محذوف اي لا تنصر الوالدة لوالد بسبب ولدها يكون الاصافة للتعريض على الاستعفاف فظهر وان كان بمعناه معلوما كان او مجهولا والباء لغيره فلان مصارة كل منهما للاخر في خصاصة والاتفاق عائدا الى ضرر الولد وهو محل الاستعفاف (قوله نحو رسولكم اح) فان اضافة فرعون الرسول الى المخاطير مع انكاره الرسالة والارداء محلهم بمبدأ الاستهزاء بموسى عليه السلام (قوله او اعتبار الطيف بجاريا) في شرحه للمحتاج في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابدعي ما تشاء ظاهر كلامه اي السكاكي انه يريد به البحر الاستعارة اسمية على تشبيه اتصال

الماء بالارض بالتصايب اسلك بذلك ماء على ان مدلول الاصافة في مثل هذا هو
الاختصاص من الملك فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب
الاصافي موضوع باختصاص الملك في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال
ولاختصاص عسى فالاستعارة نعية ومنهم من يجعل الحصار في الاصافة بادنى
املاسة محرا عقلي بناء على كون النسبة الى ماهوله والى غير ماهوله مما يتعلق
بالعقل دور لوضع نهى فكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته
على هذا الكتاب كونه محرا حكيميا فلا احتلال في كلامه فمن قال احتل كلام
الشارح رحمه الله في بيان كونه محرا فاحتل كلامه (قوله نحو كوكب اخفاء)
اصيف الكوكب به سبب ملاسة العبدية العظيمة (قوله لا طريق له الخ) اى
لا يعلم التكلم واصحاب سوى اختصاصه بنسب بطريق التملك او ما يلى حكمه فلا يمكن
احصاره بناء الا لاصفة مدمع اضراس السيد بان النسبة الاصافية المعلومة
مشيرة الى نسبة حربية فيمكن التعبير بالوصول فانه بعد احصاره بالنسبة الاصافية
وارجاعها الى الحربية (قوله وما تكبره الخ) اى ابراده مشتقلا على الثوبين
(قوله فلافراد) جعل لمسه اليه فردا بالعقد اليه فان التكبير يدل على الوحدة
اما شخصا او نوعا (قوله غير ما يعار به النسب) يجعل الاتهام وسيلة الى الجهالة
وكذا الحال في معاداة من العظيم والتخفيف وغير ذلك وما انتهت ان لا يأتى المحاط
عن قوله وليعلم انه غير الارادة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اى ادراك
الآيات الدالة على وحدانيته من الخواص الات الادراك (قوله له حاجب الخ)
الحجب يستعمل من قال الله تعالى (كلامهم من ربهم يومئذ لمحجوبون) فالتالى على
اصله وعدم الحجب عن حجاب المعروف كناية عن وروهم عليه وهو كناية
عن حصول مقاصدهم والاحاجة الى التقدير اى عن احسانه كقابل والاول صلته
محدوف وفي كل امر صرف مستعر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاب في كل
امريشيه وهو الشئ وفيه اشارة الى ان مانع له هو كونه شيا لا امر آخر (قوله
جاء حقيق خ) وهو بولى من القول معوم السكره المعينة لطابق الاول وليكون
العام قابلا لتخصيص بخلافه (قوله ورضوان من الله اكر) اى رضوان قليل
اكبر من كل نعم في حده لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى بما قيل اى
رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كانه لهم لعدم حصول الرضوان العظيم
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتصمى الاشارة الى كمال كرمه تعالى والوحد
لا طريق الحزم كما هو شئ ابوك اشارة الى انه صى من العالمين (قوله اعتبار

الكيفية) أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية والمحدودات إشارة إلى ما يعرض له
العدد بالذات والموزونات إلى ما يعرضه بالواسطة فيشتمل المسموحات والمكيلات
والمشبهات بهما بما لا يعرضه لا بالذات ولا بالواسطة بل شهما كالقطة والكترة
لأنه صواب قدره أنه قد اشكل على بعض السطرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ)
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بقياس إلى المحض بجهة من جهات التعريف
وفيه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التكثير وما قبله انتفاء
جميع جهات التعريف بموجبه لأنه لا بد من العلم بمسمىه والا لانتفع الخطاب بمصغ
تعريفه بلام العهد الدهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية التقدم للتكثير والمقام
الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب لداعي إلى تعريفه وتكثيره
ولام العهد الدهني أعلاه لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع كإرادة الأقسام)
على السامع أو تأتي الإنكار لدى الحاجة والصرر عن التطير بالاسم الذي يعيه
أو عن ثقل فيه (قوله لم يقبل بيمينه) أو ما يؤدي معه أي المرفع بلام العهد لأن
في كل منهما تصريحاً بنسبة السأمة إلى عيب المدحج وإما غير مهم من طرق التعريف
فليس المقام صالحاً له (قوله أي هذه) تعبير بقوله تعالى فمنه أي معنى معناه على
هذا التقدير هـ وهي تدل على التحقير لا المرسيم ضعف على ما في شرح الكاشي
وكذا قوله أي فوجه وحاصل أمراض المصنف روح أن المتكلم لا يطلب الداعي
إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الذي على أصل المعنى ولفظ النعمه يكون
التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إليه والقول
بأن التحقير داخل في أصل المراد ورأيه عيبه مما لا يفله الدوق نعم نوكان المفيد
للتحقير المراد أمور متعددة علم كونه شديداً كأنه كبد مستعاد من المؤكيدات وبما
حرره اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله مرفق بطاهر الخ) لا تراخ
في تحقيق الفرق بينهما باعتبار الإبهام والتعيين المتراخ في فائدة التكثير التحقير
(قوله نظفة أيه) تخصيص الآب وإن كان مخلوقاً من بطنه الآب والام لكونه
منسوباً إليه في تفسير القاصي أي صده هو حرمة مدته أو مدته مخصوص هو الطمعة فيكون
تزيلاً للتعالي منزلة الكل أد من الحيونات ما يولد لا من نعمة وقيل من ماء
متعلق بدانة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يخرج) في رضى وفي المفعول
المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى (ربط الاضأ) فيل
الشارح روح الله ولهد المثال على تقدير كونه سوع ولا شك أن أعلاه في المفعول
المطلق الواقع بعد التأكيد والقول أنه لا يقع مفعول مطلق بعد التأكيد

اصلاً باطل فان قوله وما عزه لشيء لا اعتبار ايس القصد فيه الى نوع من الاعتزاز
 حقير او عظيم (قوله وحيث لا حاجة) الخ (الحاجة باقية في المفعول المطلق الواقع
 بعد التأكيد (قوله فكانت فتاح) في هذا التشبيه اشارة الى ان الشمول
 متحقق بناء على توهم انهم لفظ يصرب لاهو اعم منه ولما يؤكد في ضمرته
 ضربه بالرفع توهم انهم لا غير يصرب لان شمول توهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي
 الرضى من ان ماد كره من لا حشر ولا شبهة فيه وانه يظهر به قاعدة التأكيد واما
 الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفى به الاحتمال المحقق فصلا عن المتوهم * قال
 قدس سره لانه خلاف الواقع * اي ان اريد اختصاص نوع الطمعة بالفرد باعتبار
 خصوصه ادليس كل نوع مخصصا في فرد مستبعد هذا ان اريد اختصاصه به
 باعتبار نوعه لانه خلاف سائر (قوله او يرتفع) عطف على ارضها فيما
 قبله اعني تراكمه اذ ادام رصدها حتى تحت النقي وكلمة او مضمومة المعنى اني تارك
 الامكنة اذا اتى كلا الامرين الرصدها وارتبط الود * وادان تحقق احدهما
 لم يتحقق الترتيب بمعنى الى والاوان مقدر فمعداها والحرم بضرورة فاشعر او لا حراء
 الوصول بجرى الوصف ~~الاول~~ المصدريه المقدرة جارمه كما في بعض
 اللغات واوله * اول مكر ~~مدى~~ وار باقى * وصل عقد حائل حرامها *
 وصل ععود الحسنات كناية عن زجاية اليهود وحرمة * عن عدم الرماية
 * قال قدس سره تاب وبعرض * من المكشوف والتبليس قائم بالعت ود كره انما
 يتصف به باعتبار انه متعلق به كحركة راكب السعيه فلا وجه لاعتباره ورك
 الموصوف بالذات * قال قدس سره ظهر في المراد الخ * لان انعت شايع في التابع
 المخصوص ولا بد من كونه في صفة اشارة الى شرح رجه الله تعالى التبع ولان
 تعبير الاصطلاح وود كره العت بعد ذكر الوصف يشعر من المراد به غير ما اريد بالوصف
 فاندفع ما قيل كما ان الوصف في اللغة عامي ذكر التابع فكذلك لفظ العت بالتصاوت
 وكلاهما مخصوص في عرف النحاة بمتبع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد
 من الآخر * قال قدس سره صرحوا مع * اي تعريف كما يشعر به آخر كلامه
 وما يجرى مجراه ما يكون مسلما للتعريف كما في الدهر بظنك الظن كان قد رأى
 وقد معناه تعريف للامني * عشر لاره * وهو كونه مصيبا في رأيه * قال قدس سره
 على رأى المعززة واحكام * فان المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به
 بالفعل واما تعريفهم بالقدس بل بغيره لانه لا يمكن فيه فرض الابعاض الثلاثة
 فلا بد منهم بالاعداد المخصوصة موصوفة فيه او اضافة الا ان ما صدق عليه الجسم

عند المعتزلة منصرف في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ منى ملاؤه وهذا الحكماء
 في العلبي والطبي وكلاهما محتاجان الى المكان من لثا على بالذات هو الجسم
 العلبي بدليل اختلاف المكان بالتصغر والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما
 قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعة متركب من جوهرين فصاعدا
 كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على حكاياهم * قال قدس سره لا تصور
 الا في مكان واما الجوهر الفردي عند المعتزلة فمحتاج الى التحيز كما ذكر في محله * قال
 قدس سره وليس فيه دلالة الخ * اذا المصدر لادلالة له على الوحدة والكثرة
 فصير كونه راجع الى مطلق العت المذكور في صير الوصف فيحوز ان يكون
 شيئا متعددا * قال قدس سره ومنهم من قال الخ * لا يخفى بعد كل منهما والثاني
 بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للتحويل والعريض مدخل في كشف وان يكون
 ذكرهما استطراديا * قال قدس سره لا يها * قلت لاشترائك مطلق حيث رفعت
 الاشتراك العظمى وينبغي الاشتراك المعوى في مراد معنى واحد ويهدا ظهر كونه
 تمحلا * قال قدس سره ليس بماء الخ * قال نعم من يطلق في المقيد بخصوصه
 بجمار * قال قدس سره فانه ينشأ من اللفظ دور المعنى لانه جرتى لاشتراك فيه الا
 ان اللفظ يحوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا او للمعنى العام
 فلذا جاء الاحتمال * قال قدس سره بحسب وضع واحد لكل خصوصية
 او لمعنى كل شى شرط استعماله في الخصوصيات * قال قدس سره اموارا بخصوصية
 اراد بها المعنى الجرتية المدرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جرتيات
 اصافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اصحاب لاشارة والمصرات * قال
 قدس سره ومن اللفظ اما بخصوصه كما في المصرت وايهيات او باعتبار
 امر كل كاي المعرف باللام والمعرف اليه فان الوضع غير كل لفظ معرف بالام
 العمدة وقد لاحظنا صواب انه معرف باللام لكل حصة مدخل عليه او لجسمه
 وكذا المشتقات مثلا و وضع كل ما هو على وجه من كل ذات قام به مصدره وليس
 موضوعا لفهوم ما قام به المصدر والجر استعماله في هذا المفهوم فلو صوغ
 ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فقام فان فيه غموصا قد دل فيه الاقدام
 * قال قدس سره فاعتبر في الوضع مفهومه * سواء كان به للاحظة الموضوع
 له او موضوعا له * قال قدس سره وهذا معنى كونه * ليس بماء ان له
 افرادا متعددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما بين هذا الحكم عام بمعنى ان له
 تعلقا بالعام اعني الموضوع * قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ * اى بطريق

الحقيقة لعدم كونه موضوعاً له قال قدس سره كان كل من الوضع الخ كما ذكره في حاشية شرح الأصول وقال الأثيري أنه إذا وضع لفظ واحد بأزاء معنى واحد هذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كائناً أو حريباً والوضع العام يكون إذا كان الأمر العامة للملاحظة أو مور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها قال قدس سره فغير معقول في حاشيته على شرح مختصر الأصول لأن الجرفي ليس وجهاً من وجوه الكل ليوضح به العقل إليه فيتصوره إجمالاً وإنما الأمر بالعكس قبل قدحور قدس سره كون الاختص معرفة الأعم فلم لا يجوز أن يكون الجرفي مرآة لملاحظة الكل وفيه أن الجرفي يكون حاصلًا من طريق الطوائف كيف يكون أنه ملاحظة ما حصله بطريق العقل والحق ما احتاره السيد لأنه إذا كان الوضع عاماً باعتبار عموم اللفظ وضع فلا يكون عمومياً باعتبار عموم الموضوع له ولي (قوله) المقصد مهمال الجنس الخ) يعني أن اللفظ دالة وطائر حامل لمعنى الجنس والوجود فوصف بماء هو من خواص الجنس لبيان أن المقصد إلى الجنس فيجب عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون العردي وليس المقصد إلى الجنس مع الوحدة فيجوز أن يراد الوحدة الوصفية فيعيد عموم أفراد نوع واحد بأن يراد به دالة ترتفع وطائر بصيد (قوله) وبهذا الاعتبار أي باعتبار أن هذا الوصف للجنس فيجب أن يراد به وليس له اختصاص بوع أفراد زيادة التعميم على التعميم أي كان يحتمل بدون الوصف هذا ما احتاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتوح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحد وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدالة وطائر بماء هو من صفات الجنس والمذكور المتعاقب لفظ لبيان أن المقصد بهما إلى الجنس فيعيد تأكيدهما الشمول والإحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف أن معنى هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل ما من دالة فطرية في جميع الأرضين السموم وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بحاجة لا تم أمثالكم قال قدس سره تصيد العموم ولو بطريق البصوح بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق أصلاً لكنه يحتمل التأويل من يراد الاستغراق المرفي ونسب الوصف لا يحتمل وخلاصة التوجيه أنه قبل لو وصف كان نص في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسراً قال قدس سره لأن كل فرد الخ يعني أن التكثير أملاً لفردية أو للوهمية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ثم لأن الفرد ليس بجماعة والوع ليس بمجموعات

وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صفة اذ لا مة كل جمعة في كل زمان
 فيدفعه توصيف اعم بامثالكم اذ المراد بكم واد نوع الانسان فانما تشبه
 النوع بالنوع في كونهما محفظة الاحوال لا تشبه اصف بالنوع وتشبه بجماعة
 في وقت النوع قال قدس سره انها محفظة الخ في ظاهره بعيدان هذه النكرة
 مراد منها المجموع ولا حاشاً انه محال للسبق اعني قوله ما من دابة قط في جميع
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار
 اللازم كافي قوله تعالى (وكل في فلك يسحور) فلا بد من العناية بان يقال مراده
 ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد منها
 قال قدس سره ان المقصد من لفظ دابة الخ يعني ان لفظ دابة وطائر حامل
 للجنس والوحدة فليان ان المقصد من كل منهما الى اجنس من حيث هو دون الوحدة
 والكثر وصف بصفة لازمة بجنس من حيث هو اي بلا شرط شيء منها
 والاستغراق استبعاد من كلمة من بالنظر الى الجنس كإشارته بقوله كانه قبل
 ما من جنس من هذين وهذا كما يقال ما من رجل من هذين الرجلين الا كذا وجب
 الاشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنس على انواع كثيرة كل واحد منها امة
 كالانسان وما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الا حاطة بالافراد
 تصافيك يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فزيد من تأويل عبارة الفصاح
 الى ما هو مراد الكشاف قال قدس سره لا راجس مفهوم واحد لان المراد
 الجنس من حيث هو اي بلا شرط كاعتبرت لدليل ان كون الجنس معهوداً واحداً
 انما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبرت من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا
 الجنس من حيث هو دون في صميم جميع الافراد كلف وبوكان امر وهو الجنس من حيث
 هو لم يصح الحكم بكونه ائمة كلام من قوله بغيره وهدى بفرق بين الجنس من حيث هو
 اي لا بشرط شيء وبغيره بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول
 قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ كلام اصح يحتمل المعنيين كما
 عرفت وما اختاره السيد ذكره بفاصل الكافي وما اختاره الشرح رحمه الله ذكره
 العلامة بالقول بان اتحاد الكلامين توهم في الكلام في لزوم وال ما اختاره
 الشارح رحمه الله اول نظراً الى انه يصح حمل عمه تعالى وقدرته لكل فرد
 صريحاً وما ذكر السيد اول نظراً الى عدم بروج الاشكال في صحة الحمل وفي قوله
 وبهذا الاعتبار مراد الى انه اعتباراً آخر لا يبعد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في تنويع حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بأنه لا يقول باتحاد الكلامين، فقطع (قوله صحة وقوع المردم وقعها) سواء كان مسبوقاً منها كافياً مررت برجل قام بوجه اى قائم بوجه اولاً نحو مررت برجل ابوه ريداً اى كافى ابوه ريداً كافى رضى (قوله وامرئ الذي يسك من الجملة بكرة) والماسب ان يعتبر فيها حال ميسك من (قوله به اعتبار الحكم) اى المحكوم به لانه يسك منها لا بمعنى الوقوع واللاوقوع ادلايست منها ثم ادله دخلا فى السك (قوله ليعرف الخطاب الخ) لا الاصل فى الوصف التمييز وان كان يقصده معنى آخر مع كون التمييز حاصل (قوله ايسك كذلت) اى ليست معلومة الثبوت قل ذكرها لان الانشاء اعلام من النسبة القديمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير القول) لمعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يقال فى حقه ذلك (قوله مراده ان الصفة الخ) واعلم يقل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يثبتون الانطواء مهم وتقدير القول يعيد شوا استحق قول الجملة القسمية والاول ابلغ فى مدعهم ولان تقدير القول انحصار اليه اذ لم يصح كون المذكور جواباً قال قدس سره بانها مدنية * والجواب ان كون اسورة مدنية لا ينافى كون بعض آياته مكبة فان كونها مكبة او مدنية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك الاسورة مدنية اتصالاً فان اتصالها به لم يقل انها مكبة * قال قدس سره وقد سبق منه انصاف الخ * والجواب ان معنى المصدرية انها ان اس خطاب للمشركين لاهل مكة وان المصدرية اليه الذين صوا خطاب لاهل المدينة لانها تارة بمكة او بالمدينة (قوله دور الصفة) فان قوله فعرفوا بها دارا موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا طالبين بها قل الآية ويعبر مد ان العلم بالصفة قل اند كر ليس شرط كما ذهب اليه شردمة (قوله قد يمكن الخ) بمعنى لا يدل دلالة كلامه على ذلك لان اللازم بما ذكره ان المشركين عرفوا بها دارا موصوفة ولم يعرفوها قل الآية لان المساطين بها لم يعرفوها قسها والارم فى الصفة علم المختط بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها عى انؤمن قس عرفوها سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاصة الجواب ان الخطاب بكل واحد من الآيين عام مانصاف البار بالصفة والصلة الا انها جاءت فى آية مفردة معرفة لتقديم ذكرها فى آية صورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكما انهم مقام التعريف المهدى بخلاف آية سورة التحريم فانه لم يقدمها - كر النار لموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يقال جاني رجل وصل قل الرجل الفاضل فانه او ردرجل اولاً بكرة لعدم

سبق الذكر وان كان معلوما انصافه فانحصية و ورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر
والحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق
في آية النقرة دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان
كون الصلاة المذكورة قصة معلومة للخصم ثلثة وجوه سماهم من اهل
الكتاب او من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب
عن سؤال تعريف النار وتكثيرها بهمهم به من آية سورة التحريم فقط
ليتحقق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر وبما حررنا دفع اعتراض السيد
بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجه لتعريف النار
في آية النقرة واما وجه تكثيرها في آية التحريم فعير المذكور في كلامه فينادي
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فراجعت النار الموصوفة بهذه
الجملة مسكرة في سورة التحريم وهمسا معرفة فانه صريح في السؤال من الامر
فلو كان الجواب المذكور جوابا عن التعريف لكان ناقصا (قوله اي تقرير
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف
المصاعف او الاستخدام او اقامه الدال مقام الدلول وخطب بدلوله لاداة انه ليس
المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان
معنى محازيا كما في رمي الاسد به (قوله اعني جملة الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه
تحقيقه في نفسه واداة الجمل اعمه بل تحقيقه بالأساس واداة احتمال انغير (قوله
من سماع لفظ المسند اليه) لشاعر نقل سمعه (قوله وجملة الخ) اي جملة السامع
من اجل لفظ المسند اليه على معناه لشاعر من شعر محمد * قال قدس سره وربما
كان مقصودا * بنفسه مع قطع النظر عن صاحب السماع فان يكون الاهتمام بشأن
المسند اليه كما نقول فيمكن يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد (قوله
ودكر العلامة في شرحه الخ) في الفصح واما الجملة التي تضمنت تأكيد فهي
اذا كان المراد ان لا يظن ان السامع في حكم ذلك تجورا او سهوا او نسيانا كقولك
عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد ونحوه وعينه وربما كان المقصد بمجرد
التقرير كما يظن عليك عليه فصل اعشار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى اقول هذه
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث عبر دفع طر التجوز والسهو
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسد والاثبات لا الثبوت لان
التأكيد اعني دفع التجوز والسهو والسبب فيه وبما اصاب الى كاف الخطاب
كالتأكيد ربما كان المقصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسد يعني ان المسند اليه

في قصد المتكلم عين المذكور لا غير وهذا لا ينافي ما صرح حوايه من ان التأكيده
لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد به تكرير الاسناد لا تكرير
المسند اليه فانفع الاعتراض بمحذوفه قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء
زيد فقد حكم على زيد بالحيى فاداكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على
زيد مرة ثانية بالحيى فتقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضوي في تفسير
التأكيده نافع بقرارات التوسع التكرير لفظا او معنى بقرارات ما يتعلق بالتنوع من اتصافه
مكونه مسوبا اليه العمل ونحو الثبوت لتقرير ما يتعلق بالتنوع من اتصافه يكون
مانسب اليه طالما لا يجرئه ثبوت ملا وفي افتتاح في بحث التقوى اذ انت في نحو لا تكذب
انت ها هنا تأكيد المحكوم عليه من الكذب منه ما هو لا غيره لالتأكيد الحكم
فقدروا في قوله فندرج اشارة الى الفرق بين كونه تأكيده للحكم عليه من الكذب
اللازم لكونه تأكيد المحكوم عليه من الكذب وبين كونه تأكيداً لبي الكذب وقد
اورد الشارح رحمه الله الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون القصد مجرد
التقرير من غير ان يجعل وسيلة الى امر اخر حتماً حاله الى ما اورد في الفصل المذكور
من انك اذا اردت ان تأكيده في ما كذبته فقلت انا كذبت فقلت محتمل لا غيرى او وحدي
وفي موضع آخر بعد اذا قصدت التأكيده والتقرير في ريداء عرفت قلت ريدا
صرفت لا غيره قال لا غيرى وكذا وحدي هما مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى
شيء آخر ولما كان الحوايه طاهرة من تعرض لبيانها العلامة هنا ما عندي في حل
كلام الفتح والعلامة محمد أبنت وكن من الشكرين (قوله فان قيل) اي في رفع
محذوفه ما ذكره العلامة لما صرح حوايه (قوله انه لم يرد التأكيده اخ) اي السكاكي
رحمه الله لم يرد تأكيد كيد في قوله واما حاله فنقصي تأكيده التأكيده الاصطلاحي
وهو ان يعبر عن المحصول كيد وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان
ليكون معنى قوله وربما كان القصد بمجرد التقريراته ربما كان القصد من التأكيده
الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم بخلاف ما صرح حوايه من ان التأكيده
الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بل اذا مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب
المعنى ليشمل التأكيده المسمى ايضا سواء كان تأكيده اصطلاحيا ولا فيكون معناه
ربما كان القصد من تكرير مسنده بمجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند
اليه في نحو انا عرفت واس عرفت مبيد لتقرير الحكم وتقويته محذوفه فان وقع
المحذوفه (قوله لاسم اخ) ان قلت ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم
وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما

لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيداً له دور لا آخر قد ثبت ايراد استداله بمقدما
مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل عادة التقوى بتكرر الاسماء بخلاف
تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض بصور (قوله على ان
السكاكي الخ) يعني لا يصح الخوالة على هذا التوجيه لان عادة ان عرفت التقوى
وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل هي فيه اعني بحث
تقديم المسد ففي قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير اسد اليه تسامح
ماقامة اللازم مقام اللزوم (قوله ولو سلم الخ) اي لا يسد نه اراد ذلك تأكيد مجرد
التكرير وانه يبيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن معنى قوله وربما كان
القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير اسد ايده مجرد تقرير الحكم عليه فانه
اذا كان التأكيدي الصناعي مفيداً لتقرير الحكم عليه يصدق ان تكريره ربما كان
مفيداً لتقرير الحكم عليه ولكن قوله كما بطلت اشارة ومذكورة في ذلك البحث
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير الحكم عليه فلا يصح جرم العلامة من المراد تقرير
الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير موافق لما قل من انهم رجعوا الى
اي لا سلم ان اراد التأكيدي الصناعي وانه يبيد تقرير الحكم ويعدله الشارح
رحمه الله لتعلق التسليم بالمع اسد كور في الجواهر والاشارة الى القيد قال قدس
سره يتصل الحكم بان الخوالة الخ * فيه بحث اما اولاً فلا ان الموحدة انما تصدق بدفع
عن الامة ما ذكر العلامة عاصراً حواه واما لدونه فهو بكت عنه كالعامة واما ثانياً
فلا لا سلم انه يتضمن الحكم بان الخوالة ليست على ظاهرها بل هو ان يحمل الخوالة
على ما بينته او على ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله والاصح الخ واما ذلك فلا انفاً
المذكور موجه لكلام العلامة ويكتفي لتوجيهه لا يكره في كلام السكاكي رحمه الله
ما بيناه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالسبب مع كور خوالة بمجمله على خلاف
الظاهر لا مع ارادته ذلك واما انما فلا ان الموحدة ادعى ان مراده فالتأكيد مجرد التكرير
ولم يقدّر ليلا عليه فلم يترك مع هذه الارادة مع بهامد كورة صريحاً واما ما ساقلا
حاصل العلامة عدم صحة الخوالة على التوحيد المذكور فلا تقي بعده ان يقال ولو سلم
صحتها بناء على التوسع فليكن الخ لا مع الارادة (قوله ولو سلم الخ) اي لو سلم ان اراد
بالتأكيد مجرد التكرير وانه يبيد تقرير الحكم وان الخوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان
بمعنى ان يتعرض الخ) ان يقول بوزن ما كما في القصد مجرد تقريره والخصيص (قوله لانه
الذي يعتبره) فانه قال ان تقديم ما لو اخر كان فاعلا اي تأكيداً بمعنى يفيد التخصيص

نحو انما عرفت اذا اختلف له كان في الاصل عرفت انا (قوله والظاهر) اي في بيان
 الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر
 لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حيث في كايظلمك لتشديد وعلى
 التوجيهين السابقين محض على لكن لا يخفى على السطن انه لا فائدة في هذه الحوالة
 (قوله ولهد غير اسوب الخ) حيث قال ومده كل رجل عارف (قوله الى حل
 كلام المصنف رحمه الله اي في الابضاح وهو قوله كاسياتي على ذلك اي على
 ما حل عليه كلام الفتح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل هي هو صحيح جيد
 هذه (قوله وبهذا) اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ (قوله معنى كلامه) اي
 كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله عطف فاحش) اما الاول فلما عرفت ان
 تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن التأكييد واما الثاني فلان ان ليس للتقرير
 بل للتخصيص واما وحدي ولا عبري فليس تأكييدا للمحكوم عليه بل للتخصيص
 (قوله لتلاينهم ان ساد انقطع الى الامير بجزا الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير
 و اراد بعض علماء اولى الفسفة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع
 ما في كيد القضي والعموي لما عرفت من كلام الرضي ان التأكييد القضي والعموي
 يقرر امر المتووع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرير النسبة ايضا واما المعارفان
 ذكرنا لمع والريد الامر به فلا يمنع بنا كيد المسد اليه بل تأكييد المسد (قوله
 ولا يدفع هذا التوهم) اي توهم وقوع مورد آخر موقعه سهوا واما وقوع
 الثاني والجموع في موقعه سهوا فيسمع بهذا التأكييد فلا تدفع به وبين
 ما سيجي من قوله بل لا يفي به دفع توهم ان يكون الحاشي واحدا منهما
 والاساد اليهما وقوع سهوا (قوله على اهم في حكم شخص واحد) فلا تماوت
 في ان ينسب مورد و بعضهم والى كاهم وما قيل الاظهر ان يقال سهوا على ان
 البعض بمنزلة لجموع مما ياسب المحار العموي قال قدس سره ولا يلزم
 من ذلك احاطة النسبة قد عرفت ان دفعه مما نقلناه عن الرضي من ان العاطف
 التمول يقرر انصاف متووع يكون مانسب اليه عاما لاجرائه شاملا بخلاف كل
 القوم معلوا فانه بعيد الاحاطة والتمول في آحاد القوم لا في النسبة قال قدس
 سره اما في الهيئة التركيبية ان قدنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع العاقل موضوعه
 للنسبة بطريق انفسه سنعرض في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظة
 الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل التي هي جزء مداول الفعل هي النسبة
 بطريق القيام منه بها نسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والتدبير بسبب أنهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة لترصيصه أو في صيغة
الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصبة وهي في اسمه الاحساس
وما يجري مجراها في التسمية وهي في الحروف والمشتقات عشر معانيها المصدرية
وأما الاستعارة في الهيئة التركيبية أو في الافعال باعتبار مساوئها التي هي النسب
أو الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فصرحوا بذلك في قوله تعالى
لا يدفع هذا التجوز في عسرقتك انه يدفعك فقلت من لرسى في قوله تعالى قدس سره
هذا انما يصح اذا اريد الخ في ليس مقصود الشرح رحمه الله تعالى في البحث
على المصنف رحمه الله تعالى انه لا حاجة الى ذكر عدم اشتغال لاسباب عدم
التجوز فيه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم
الشامل للعوى والعقل واما اذا اريد به التجوز العقلي على ما يدل عليه عبارة
المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز فان براد المعنى
الاعم وليس ذكر عدم التعمول في ردواي انك لا رافض معني التهذيب
لا بمعنى الاعتراض (قوله واما بيانه بالمعنى المصدرية) بكشفه وانصاحه والمراد
بكشفه تعطف البيان خفيه تمام فقول الشارح رحمه الله تعالى في تعقيب المسند
اليه بيان لمحصل المعنى في قوله قدس سره معبرين لا وثقت في انما اعتر المماير
بينهما لمحصل ما اجتماعهما الانصاح فانهم لا يصححوا الاعلى ذات واحدة
بمخلاف ما اذا كان واحدا من الثلاثين السمين برب مشترك في لكيفية المشتركة بين
عشر من فاه لا يحصل الانصاح من تلك المشاركة في قوله قدس سره أوضح في لفظة
الاشتراف فيها (قوله لا انحصار في الانصاح) وان كان لازما له ولدا عرفوه بانه
تابع غير صفة بوضوح متنوعة فانحصار المصنف رحمه الله تعالى عليه لانه انما
(قوله للندج) ادوية اشعار باعتبار الوضوح التركيبي الى كونه محرما به القتل والعرض
من التجا البدوان كان مستعملا ههنا في معناه على وجه من مجموع عطف بيان
فما قيل انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موصلة لكعبة كما معنى قوله تعالى (قرأنا
عربيا) حال موطنه من صميم ارضه ليس بشي وانما سد في حكم تكرر العاص
وايس المقصود تكرر نسبة الفعل اليه ولا نسبة الى في مقصودا انصبا (قوله
لا لانصاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشترك فيه شي (قوله
وقالته الخ) في الكشف قوم هوو عطف بيان له وان قلت ما يفسد في هذا
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفداء فيه ان يومئذ هذه الدعوة وسما ويحتمل
فيهم امرها محققا لاشتهيه بوجه من الوجوه ولا عار ما اذا ان الاولى القديمة التي هي

قوم هود والصفة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مسمى على ان عادا اسم
مختص بقوم هو ذكرا ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)
على هذا القول عاد اقدمه اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب
الثاني مسمى على ان عاد اقدم من عطف البيان لايضاح ورفع الاتهام المحقق وكان الحق
تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لثبته على القول الراجح وما ذكره صاحب
الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولا عاد الخ على وجه مستقل لان السياق
غير ملتبس حتى يحمل بين لارادة اللبس بل هو متمم لوجه السابق وانه في مثل
هذا المقام ينزل بعد الاحتمالات البعيدة كالكائن المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً
لافادة معنى الوسم فيه ان عطف البيان موضع وراجع للاتهام المحقق بالنظر
الى معنى التسوية لا بالنظر الى السابق والقرينة الا ترى ان عمر في قوله اقسم بالله او
حفص عمر الى الاتهام المحقق في اوجه حصص الاشتراك فيه لا بالنظر الى سياق
القصة والمقام وانه لا نسب الى السابق غير ملتبس لان كون السابق في شأن قوم هود
لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله تعالى (الاعداء) مختصاً بهم لحوار ان يكون شاملاً
لهم ولغيرهم نعم ذكره من ان عاداً والاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم
مختلف لما ذكره في سورة النجم من ان عقيب عاد بن حوصس ارم بن سام بن نوح قبل
لهم عاد كما يقال لى هاشم هاشم بن قيس الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم
جدهم ولم يسمهم عاد الاحيرة وكان ما قبله من كلاً في موضع والوقوف للقل الذي
ذكره في سورة النجم كما في الكشف وفي الكواشي ان عاد الاولى قوم هود وعادا
الاحيرة قوم ثمود والله اعلم قال قدس سره وشبهه بقول الخ * وخذ التثنية
ان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الدين انبات ويكون
من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة * قال قدس سره فيه اشعار الخ *
ودلت لان التفسير بان معنى المهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فادخل الموصوف
بما وايضا الصفة فلا بد ان يكون الصفة معلوماً كيلا يلزم تفسير
المهم بالمهم * قال قدس سره فاشار الشارح رحمه الله الخ * ما ذكره الشارح
رحمه الله بعيد كونه عطف بين احسن اداقصد الايضاح والاشعار المذكوران وما
ذكره صاحب الكشف بعيد كونه بلا احسن اداقصد تكرير النسبة والايضاح
معاً فابدل محرر النسبة الى مجموع المكتبين واداقصد النسبة فقط فالاحسن
عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقيل بخلافه على كل حال لان احسن

الصفة ان تجرى على موصوفها ويصاد بها معنى فيه ما عر عن الدات بها
 فالاولى ان يجعل الدات المذكورة مقصودة **بشيء** قال قدس سره تأ كيد
 النسبة **بشيء** بل تأ كيد المنسوب والمنسوب اليه كذا ينحى **بشيء** قال قدس سره على البلغ
 وحده وآ كده **بشيء** اى على وجه هو البلغ وآ كد من ان يوصف صرطهم بالاستقامة
 اما اولا فلثنية ذكره **ليست** المشهور في دهر السامع واما ثانيا فلان تفصيل بعد
 الاجال واما ثالثا فلتنكير العامل **بشيء** قال قدس سره بل اد كان وردا في مقام الخ **بشيء**
 لا ينحى ان التقييد المذكور لا يستعاد من صفة الكثف واعتباره في المشبه
 لبواقى المشبه قلب المقصود من التشبيه اى ابضاح المشبه فالاولى ان قوله
 كما تقول هل ادلت متعلق بقوله والاشعار بان الطريق مستقيم بانه وتفسيره
 صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فادته **بشيء** كيد **بشيء** من الثنية
 والتكرير والاشعار الخ **بشيء** يكون ريد عطف **بشيء** للاكرم الفصل وشبه
 البديل به لكونه **بشيء** في العبر فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح
 رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه بالحكم المذكور بان الطير
 هضاب **بشيء** والحكم المستعاد من قوله كل صفة اخرى عليها **بشيء** (قوله
 فالاحسن ان اوصوف الخ) ادخل الفاء على الخبر لتضمن المشبه معنى اشترط
 اى مل احكم المذكور هذا الحكم هو كذا **بشيء** مجموع قوله كل صفة الخ
 بتأول هذا الحكم قدر فانه اشكل على الساطرين وتكلموا في حله (قوله
 لا تأ كيد) وان افاده (قوله مثل امس الدابر) فانه لم يصح التأ كيد (قوله اى
 يحققه ويقرره) وهو يحقق الغرض من التبوع ولا يؤكده امر التبوع في النسبة
 او التمول (قوله شكريرافط التبوع) اما بعينه او بعد بواضع معنى على ما في التسهيل
 نحو اجل خير وانزل تزال وصرت انت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام
 ابتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الابصاح انه صفة وكلام لكشاف الى انه
 تأ كيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نعر عنه وان كان في سبب التعريفات التحويلة
 حدود وانما اعتبره فيها دآيات الا انه يستلزم ذكره العلامة فادفع مذكره بالشارح
 رحمه الله في الحاشية الموطئة على قوله على ما نقل عن ابن الحجب فيه ايماء الى ان
 في اسفل خلا وانا اذكر صراحة ابن الحاحب في شرحه تبوية الخ كما يظهر مما مل
 في العبارة المقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان ارد ح) **بشيء** الشق الثاني
 ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في منوله ان يكون المقصود
 من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليعود ذلك الى التخصيص

او انما صبح او المسح و ثم او غير ذلك وذكر ابن و واحد ايس للذلة على
 حصول الاتساع والوحدة في موضوعيهما من تعيين المقصود من جرئهما فلا يكونان
 صفة (قوله كما ان تدبر الخ) ذكر الدابر يدل على حصول التدوير في الامس ثم
 يتوسل بذلك الى كيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه تدبر فانه
 عامض (قوله لا نسلم ان ليدل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل معنى في التبوع
 حتى يحتاج الى التبوع كما احتج اوصاف ولم يهمل معناه من التبوع كما فهم ذلك
 في اننا كيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام التبوع انتهى
 ولا يحق ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضي ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد
 ما اوردته شارح رحمه الله تعالى (قوله ان لله وشركاء الخ) ويجوز ان يكون
 معمولا به شركاء والخ لله متعقبا لشركاء (قوله وان كان الخ) اى فيطلقان عليه
 وان كان معهودا مع ربى كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كذا الوصل
 قوله لان ماصدق عليه (قوله ان كان مفهومه بعضا من مفهوم آلهين
 (قوله دالا شبه اجمالا ومتخصصا) اى من حيث نسبة الفعل اليه كالفصله السيد
 ناقلا من المرد لاس حيث دانه لارادات ريد لاتعصى الثوب (قوله بدل العلط)
 اى البدل لاجل العلط و قد ارشد العلط او بدل العلط اعنى البدل منه (قوله وهو
 من اضافة الخ) الريادة تسمى مصدرا ومعنى الحاصل فالصدر وعلى الاول
 الاضافة لا يهمل الى ان يكون هو ان المفعول لان الريادة تسمى لازمة ومتعدية
 ولذا احتار نعت المسموع وعلى الثاني يهمل قال قدس سره بقوله نصر الله
 يقال نصر الله الارض بمصدر المهيمنة والتخفيف اذا جازها كذا
 في الاقليد قال قدس سره بما يحتمل خبره بان يكون الاول بدل الكل
 اما ان يكون اعم كذا من خطبة او بحذف المضاق من طلعة الظلمات اى
 انهم والى ان قصد للاتساع بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال والافهوبدل
 صط قال قدس سره مع فى معنى الخ لانه جعل التشبيه الاول غلط وقصد
 التشبيه الثانى بشراء قال قدس سره ولود كذا اى المتصل مثالا ما وقع فى كلامهم
 كما ذكر شارح التسهيل فون على رضى الله عنه ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب
 له يصومها نكثها الى غيرها وانما قال اولى لان قوله وهذا معتمد الشعراء كثيرا
 بمرثية ذكر المثنى قال قدس سره بذلك على ذلك عمارته حيث قال سابقا
 وهو فى حكم تكرير بعد بل ولا حقا لانه ثبت ذكره بجملا اولاه ومفصلا ثانيا
 (قوله فلان التبوع فيه) اى من حيث نسبة الفعل كالفصله السيد (قوله كما مر)

أي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم به الخ قال قدس سره كانه قبل
 المعنى شيء من زيد عليه إشارة الى رد من رعمانه يجوز في سنة فيتحقق ان ماهوله
 قد يبدل من الفاعل المحاري فيجتمع في كلامه اساد بجاري سنة الى المبدل منه
 واساد حقيقى بالنسبة الى الدل فانه وهم اذ في الاساد صارى لا يكون النفس
 متشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا يدكر بعده اصلا والافات المقصود من الاساد
 المجازى (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان دواعى العطف انما هو
 ما عشار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بمعية تحقيقا
 لمعنى كلفاؤ (قوله ليجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشيتين كما كانت
 او واما بالمطلق ان لا يبدل على حصوله لهما في زمان واحد وفي زمانين واشار
 الشارح رحمه الله تعالى الى ذلك بقوله اي اتتوت الحكم الخ (قوله واحترر بقوله مع
 اختصار الخ) في شرحه لفتح قد بهت فيما مضى انه يوم يفيد في الصورتين
 لكان مستقيما الا انه مع التقيد اقوم واحد من الاشياء انتهى واشار بقوله قد بهت
 الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة القصبة لطى الهند اليه ان (ما بهت هي
 المعشرة في هذا الباب وليس بلارم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بعدة الخصوصية
 (قوله بعدة يوم او سنة) لم يرد لهما بعد من المدة بل المهلة فكذلك جازي بعدة مهلة
 وفي شرحه لفتح بعدة متعاقبا او متزاجيا فلا يرد ما تيسر لمقصود بهذا التركيب
 ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاحتصار دعي الى غير العطف عليه كيف
 وشي من الغاء ولم حتى لا يعيد التعقيب يوم وسنة فلا فائدة لتعقيب الامهلة مقدم
 يقصى الغاء ولا فائدة التعقيب يوم مقدم يقصى هذا تركيب وليس تر جميع العطف
 عليه للاحتصار (قوله بما يقصى شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة
 بدقضى حتى يصير المعنى من الاشياء التي تقصى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى
 يكون سمحا بل متعلقة بالانتهاء امحال عاقلها او غير بعد خسر لان اي منها
 ما قبلها او منه الى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهم ان ما قبلها
 بما يقضى شيئا فشيئا فيكون منبوعها ذا احراء يكون الحكم متعاقبا بها تدريجا
 بخلاف ثم فيصور جاء في زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو فاني ان يبلغ ما بعدها
 ويكون مدخولها دخلا في الحكم التسبق وبهذا تقرر من حتى الجارة فان فيها
 اختلاف فجزم الز محضرى بالدخول مطلقا اي سواء كان حرا لنفسها او ملاقيا
 لا يخرج جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال اشبح عند القهر

في كل منها خصوصية ليست في الآخر فبدأ ذكرهما كلها (قوله والمذكور
 الخ) خلافا لابن مالك فإنه قال في التسهيل أن كلمة من في ما قام زيد بل غير مقررة
 لحكم ما قبلها ويجعل صده لما بعدها وقال شارحه أن هذا هو الصحيح ثم قال
 أن لكن بعد نهى أو نهي كـل فالفصحى والسكاكي وجهان في تعالي موافقان لابن
 مالك في صكوته لقصر القلب وإنما لم يذكره في طرق العطف في بحث القصر
 لاختصاصه بقصر القلب والبحث مسعود لبيان طرق نقص الجارية في جميع
 أقسامه وفي جميع الممولات ولما لم يورد فيه تعريب الخرو صير الفصل (قوله
 في ما جاءني زيد لكن عمرو) حصص مثل التي لا خلاف فيه وأما في الأثبات فهي
 للاستدراك بالاتفاق (قوله وهو دفع توهم الخ) فهو تنعيم الكلام السابق
 وإصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وإن كان قد عدلوا عنه على تقدير تحققه
 فليس لكن للقصر أصلا فإنه مسمى على حال المحاطب (قوله شيئا بالاستثناء)
 في كونه إخراجا ما بعد لكن عما قبلها توهمها وإن لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول
 ما قبلها (قوله في أنه آتيا بقا الخ) أي على تقدير استعماله في القصر إنما يقال لمن
 اعتقد اشتركة في عدم المحي قبل القاء الكلام المشتمل عليه لا لقصر القلب على ما قاله
 المصنف والسكاكي وجهان الله تعالى قال قدس سره وعلى هذا لا يعد
 الخ هذا بعيد بل فاسد ما أولا فلان القصر مبتدأ يرد أعماد المحاطب
 وهذا الكلام اندأى وإيراد لكن لإصلاحه وتنعيمه لا لرد اعتقاد المحاطب وأما
 ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيم الأثبات والتي والتكلم بعد توهم المحاطب
 أشرا كهما في انتهاء المحي عنهما لا ينفع الأثبات (٣) ثم يكون مجموع الكلام قصر
 إذا فرض أن المحاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتهاء المحي عنها قال قدس سره
 وهو مقفوض أع خلاصته أن استعمال لكن في قصر الأفراد في الأثبات
 كما يستلزم استدراك الخبر الثاني من الجملة كذلك استعمال لاي قصر الأفراد
 في الأثبات يستلزم استدراك الخبر الأول فلا فرق بينهما أنوجه المذكور يلزم
 أن لا يستعمل لاي قصر الأفراد فالقول بأنه فرق بين الاثنين لأنه يصح الاكتفاء
 بمولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لمعنا ولا يصح الاكتفاء بلامرو حتى
 يكون جاءني زيد لمعنا لا ينفع في دفع النقص كما لا يخفى (قوله نحو جاءني الخ)
 فتكلمة بل للصرف سواء كان بعد الأثبات وبعد نهي واحذر في باب القصر أنه
 إذا كان بعد أن في صيد القصر تبع للسكاكي وجهه أنه بعد ما على ما ذهب إليه
 ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وفيه بعيد انتهاء حكم عن الشروع قطعاً قال

(٣) ثم يكون مجموع
 الكلام قصرا إذا فرض
 إلى آخره نصه

قدس سره سوى انه حكم ح * قال الاحبار عن مجي ريد اذا كان علطا اي غير مطابق للواقع هذا الحكم كان انتفاؤه مقطوعا عنه * قال قدس سره ومعا *
 اي ليس معنى العطف انه غير مطابق للواقع بل ان نقطة وقوع صلحا اما السبق الاسان
 او التسيان وهذا لا يفي كونه لصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه
 تصريح لشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء
 الفهم وحل كلامه على ما توهمه عدلته ولا يحجى ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما
 سيأتي من قوله كدل العطف حيث شبه بدل العطف صريح في انه حل لفظ العطف
 في كلامه على ما هو اشد منه لا على عدم كونه مطابقا للواقع فعمل الشارح
 رحمه الله تعالى اضع في كلامه على ما هو وعلم وعدم وحدان السيد ذلك في كتبه لا يدل
 على عدمه وقد قيل انه صرح ان احد حذات في اماره * قال قدس سره لا الى
 ما بعد بل * والانتكار كذا من لعوا * قال قدس سره افادت تأكيد النبي السابق *
 اد لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا بد منه في احكم عهد ولا الى ما قبله لاستلزام
 نفي النفي الثبوت فيرم ثبوت الحكم لهم وليس كذا بل مستملا الى عهد مع او للثبات
 لهما معا * قال قدس سره كما ذكر بعده * ولكن مقرر الحكم مقلها ويجعل عدم ما بعد ها
 هذه كما مر * قال قدس سره يحتمل انما المعنى لعمرو * بان يكون معنى بل عمرو
 بل جاء عمرو ويحتمل ان المعنى من عمرو بان يكون معاه بل ما جاء عمرو على قياس
 الاثبات فان فيه صرف ائتمت الى التاسع وهذا صرف المعنى اليه * قال قدس سره
 هذا معنى الخ * اي الترتيب المذكور من كون المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق الثبوت من غير ما توهمه لشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب
 والا فالمراد من المتبوع في حكم المسكوت عنه انه صرح بان العطف في اسم
 المعطوف عليه كائن فيه في الرضى دون الحكم الذي * قال قدس سره وجعل
 الاول في حكم المسكوت عنه * وبعد الاعتبار كان صرفه له بخلاف قول من يقول
 ان المعنى متبع من المتبوع فاستلزامه فان فيه نظالا للاول واثباتا لاني فلا صرف
 (قوله بان بل في ثبوت مصفا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت
 لصرف الحكم من المتبوع وانما مع سوء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق النفي كما نقله شارح رحمه الله تعالى عن ابن الحاجب وكذا هذا المراد
 فانه لصرف النفي من المتبوع وانما مع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب العطف
 والمقصود نسبة الحكم الى الذبح بخلاف المعنى من مذهب الجمهور فانما نفي الحكم

عن المتبوع وإثباته لتابع فانه حينئذ يكون للانتقل من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهم علطا قد رقا له مما علق فيه بعض الطريق (قوله ماد كره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله واشكاح) او موصوغة لاحد الامر بن والداعى المتقدم على ابراده شئت منكم والصفة اعترفة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد اتهام الحكم مع قطع نظر عن حال المتكلم والسمع (قوله او لتخصيص او للإباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتحجير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وما تركه مصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) لا يجب ان يفتى في اعتبارين (قوله ان تعقب الخ) بيان الحاصل المعنى وعدة المتر عن حذف المضاف الى ايراد الفصل (قوله ولاه في المعنى صارة عنه) عدم يخص به محلا من الاعراب سواء كان متبدا او تائيدا او بدلا وهذا القدر كاف في زجج كونه من احوال السند اليه (قوله لاه لتخصيص الخ) يمكن ان يوجد من مراده ان يقصر السند على السند اليه اذا مر به عبارة شائعة عربية يقال لتخصيص السند اليه السند يكون اعتبار السند اليه بما مر به على معناه او لا ولا واسطة واعتبار السند ثانيا وبواسطة ادء ويكون له تعلق بالسند اليه على السند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اوردته الشرح رحمه الله ولعله للسند فان اول (قوله يخص السند) والخاص هو المقصور (قوله ثم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكتاب الاول الاستمارة المعنى والثاني هو التابع العرفي (قوله وجعلته من من الاشخاص الخ) عدته صريحة في ان التخصيص بهاء اي جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صفة له حتى يصير الاول مختصا والثاني بمختصا به بل هو به السببية او الآلة فيكون مدحون الباء مختصا ليصير سببا او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السند ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص محارا من التمييز لكونه لازما له او من تصنيف معنى الامتياز وفي كلا الناحيتين تكلف اما الاول فلان المحار يحتاج الى القرينة وادعاء انه محار مشهور حتى صار حقيقة عربية غير محتاجة الى قرينة بما لا دليل عليه والتصمين يحتاج الى قرينة لغاية على اعتبار المعنى كما صرح به لشارح رحمه الله في شرح الكشاف وما ذكرنا ظهورا ما ذكره المظنون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة مقصده فلو قال متغير من يستلزم السند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من رعم الخ) اخلاق برعم بهاء

على انه لم يحى في الاستعمال ضمير لفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه
 اخطأ في اخذه من عبارة، ككشاف وان كان في نفسه حق كما قاله بعض الناظرين
 (قوله حيث قال الخ) فادق الكشاف ان التعريف في المقطوع اما العهد بان يكون
 المراد حصنة معينة بما يصدق عليه مفهوم المقطوع اصبى الذين طلعت انهم مقطوعون
 في الآخرة وحيث ان يلاحظ اتحاد المتقين تلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل
 للقصر بل قنأ كبد وانفرد وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر
 واما ان يلاحظ تعاريفها من حيث لفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما
 لقطع شركة العير معهم في اسد اليهم اول دفع اعتقاد القلب او التردد على ما حوره
 السيد في حواشي شرح المباح واما يخص اي للاشارة الى معنى المتقين الحاضر
 في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المقطوع من حيث هي
 لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المتقين بتارة من كل ما عداه لا
 بوحده اعمو العلم ابقني بحقيقتهم ونصويرهم بالصورة التي تليق بذلك الحقيقة حتى
 يسترف التأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحشية وحيث لا
 قصر في الكلام لانه فرع استغاب ولا تعاريف لهما قوله ان حصلت شرط جوابه فهم
 هم والحالة الشريفة مسألة اسدي وصمة المتقين عبارة عن مفهومه لكونه وصف
 لذوات وتحققوا عطف عن حصلت من سمعت الشئ بنفسه وما هم جلة استفهامية
 لسؤال من الحقيقة واقعة موقع لوصول الثاني لتحقيقوا وتصوروا من تصور الشئ
 جعلت له صورة لا يعني الادراك والحقيقة صفة لصوراتهم والضمير الاول من فهمهم
 للثقلين والثاني المقطوع وفي عدم ايراد ضمير لوصول اشارة الى ان الوصول مقسم
 لتفسيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير ذلك وفي وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ
 عبد القاهر من انه ليس شئ، عطف على هذا الصرب انوهم من الذي وفي ترتيب
 الجرائم على الشرط المشتق من الامور شدة تليه على ان اسكار هذا الحكم مشاؤه انتفاء
 احدا الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى رقيق يكون التأمل عده
 يعترف وينكر ويحد كذا ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه
 مشروط باضمار امور رتبة عبه كالاستعراق ولعهد الدهى وكونه معلوم الاتصاف
 بالمسند وقوله لا يمدون الخ يمتنعون حقيقة المقطوع اي متحدون بذلك الحقيقة تأ كبد
 للحكم بهم هم هذا ما عدى في حل هذه العبارة الجريئة التي لم يتعرض لخلها شارحوا
 الكشاف والناظرون في هذا كتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل *

حيث قالوهم فصل وثانته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد
 وايحاب ان ثالثة المسند ثابتة اليه دور غيره قال لشارح رحمه الله تعالى
 اي توكيد الحكم لمسايقه من زيادة الرتبة حتى قال الحكم بونصر العار اي ان معنى
 قولك زيد هو العادل زيادة است كمال است وما قيل انه ثلثا كيد المسند اليه لانه بمنزلة
 ريد نفسه العادل ليس بشئ * قال قدس سره بوجه ان هذا الخ * فيه ان التعريض
 لشي الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر بفتضى التعاريف كغيره بصراما في قصر الموصوف
 على الصفة او حكمه وهو ليس شيئا منهما ولا مقصود نه متعمده وقدا كده بقوله
 وهل تعرف حقيقته فزيده هو هو بعبه مباره اشجع امهر في افادة الاتحاد من عبارة
 الكشف * قال قدس سره كما هوهم ذلك عبارة الكثف * لفظ لا يعدون وان اوهم
 القصر لكن لفظ ثلاث حقيقة يدعه * قال قدس سره وتحقيق المقام * اي
 في نفسه وايس فيه دفع البحث السابق ادخلنا منه ان كلام اشجع لا مزيده في افادة
 ما قصد الشارح رحمه الله تعالى على كلام ادكشف معه لافادة فيه وهذا التحقيق
 لا يسد مع ذلك كما لا يخفى * قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ * ظهر
 مما سبق كونه معنى التعريف الحسنى اما من جهة فكلا وقد ذكرتم في السابق وجه
 الفرعية * قال قدس سره فان قلب قول اشجع الخ * ابطال لمكون مراد اشجع
 الاتحاد انه ما في لكلامه كما ان الاعراس لا حق كيد لكونه بمعنى تعريف
 الجلس (قوله تخويره هو اصل الخ) ثم مال المعرف بلام لما فيه من احتمال
 ان يكون القصر فيه مستبعدا من لام الجلس (قوله وهو التخصيص) بمعنى ان الله
 يقبل التوبة لا هيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديمه على المسند الفعلي
 التخصيص * ان يمدح المسند اليه على المسند الفعلي ادالم بل حصر
 السبق قديما في التخصيص وقديما في التقوى (قوله والثاكيد) اي لتاكيد
 الحكم بدل عليه عطف قوله وان الله من شبه قول توبة * عطف نصيرى
 لتاكيد (قوله وقد يكون لحداد كيد) اي لتاكيد حكم من غير فاده التخصيص
 المسند بالمسند به فيكون الفصل مستعملا في حرة معناه كان حكم تطريق قصر
 المسند على المسند اليه اقربا كيد وان كان تطريق قصر المسند اليه على المسند
 افادنا كيد وهذا معنى قوله في شرح المفتاح لا يظهر في احراز المعنى بلام انما
 يفيد تاكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على
 المسند اليه مثل زيده هو القادر والله هو اليراق وبالعكس مثل انكرم هو التقوى
 اي لاكرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتاكيد التخصيص فصير الفصل لا يستعمل

الاختصاص المسد بالسداية اولاً كيد الحكم على الوجد الذي اقاده الكلام ولا يستعمل
 لقصر السداية على المسد سلاو ما ذكره السيد في شرح المفاتيح من انه لا يستعمل لنا كيد
 قصر السداية على المسد ايضاً فليس بشيء لانه يستعمل لنا كيد الحكم فالحكم اذا كان
 بقصر السداية على المسد لا بد ان يبدأ كيداً والاحلا الفصل ع القادة المعنوية
 (قوله نحو الكرم هو انشؤى) قال قصر الكرم على التقوى اقاده تعريف الكرم
 باللام ولا معنى لقصر انشؤى على الكرم فصير الفصل لنا كيد الحكم المشتل على
 قصر المسد اليه على مسند وكذا في المثال الثاني (قوله قال ابو الطيب الخ)
 امتشهاد على معنى الفصل لنا كيد الحكم بقصر السداية على المسد اذ لا محال
 لقصر المسد على المسد به فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسد
 اليه على المسد دون نهكس فيرد لنا كيداً * قال قدس سره الضرب الاول
 الخ * يعنى ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوى واللفظى باعتبار تحقق
 معنى التقديم وهو نهكس لى شىء من مكانه الى ماقبله في الاول دون الثاني كتقسيم
 الاضافة التى هى من صفات اللفظ اليهم باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو
 الاختصاص فى المعنوى * **دوس** **اللفظ** كقولنا معنى الاول معنوى بالكونه مفداً للتعريف
 المعنى بالاختصاص فى اللفظ **الخلاف** الثاني انه لا بعد ذلك عند السكاكى رحمه الله
 تعالى اصلاً وان فاده في اللفظ عند معر * يعنى تعدياً لفظياً بالاول لانه بالاسمافة
 المعنوية المفيدة للتعريف و تخصيص و الثاني بالاسطة المعينة لمجرد التحقيب
 اللفظى والاول اظهر * قال قدس سره فلا سلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه
 الخ * والجواب ان المراد منه ان وجوب الاستحسانى بقرينة ان الاسل معنى الراجح
 والاولى دون لواحد * قال قدس سره فلا راجح فيه اذا كان الخ * لا مسام قيام
 الموجود بالمعوم بخلاف ما اذا كان كلاهما عديمياً وهو ظاهر و اذا كان المحكوم به
 عديمياً وكان الانصاف ذهب فانه لا يجب تحققه فى الخارج فصلا عن التقديم
 وان كان الانصاف خارجياً فالوجوب تحققه فى الخارج قبل الانصاف به لا قبله
 واما كون المحكوم به موجوداً خارجياً والمحكوم عليه عديمياً غير ممكن *
 قال قدس سره الا ان ترتيب اللفظ الخ * فالواجب ان يكون وضع اللفاظ على
 وفق ترتيب المعانى فى اللفظ والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعانى على ترتيبها
 فى الخارج وبذلك يخص بقصود وهو كون الراجح والاولى تقديم المسد اليه
 (قوله اهم) اى من ذكر مسد و ركا باجتماع مهمين لكونهما كنى الكلام واهم
 افضل التفضيل من همه لامرهما بجرته وبؤده عطاف يعنىك على يملك فى عبارة

شرح المفتاح الشريفي أو من هم الستم خمسة ر به وادب لجه فهو كناية
عن كمال العداوة ولا يجوز أن يكون من هميت لشيء أرته لانتفاء صيغة التفضيل
للمفعول أو القول بالاسد الحار أي أهم صاحبه (قوله بحري بحري الأصل)
معناه أن جميع الدواعي التي تذكر لتقديم كذا راحة به رجوع الفروع إلى أصله
استفادة منه لأنها محتاجة في كونها مقصية لتقديم إلى أرحاها إليه في شرح
المفتاح الشريفي أن جعلها حالات مقصدة لتقديم بلا واسطة الأهمية أولى
من جعلها من اعتبارات الأهمية به على تقديمه فكان مقيدا لهذه المعاني كان
ذكره أهم من ذكر الأسد ولعل نصف رجه لله ررحها في تلك الاعتبارات
روى للصباط (قوله إذا ما يكن معه ما يقتضي العدول إلخ) فانه عند تحققه يترك
تقديم المسند إليه لانه أولى ويترك الأولى عند تحقق مقتضى بخلافه قدبر فانه
قد غلط فيه وقيل أن اللزم من وجود مقتضى العدول التعارض به وبين
ما يقتضي التقديم (قوله حصول الشيء) أي الترقب للتأني ما قال أن حصول
نعمة غير متوقفة ابتداء وهو كزق لا يحتسب (قوله نصهم بقربهم) وهو الهادي
كإدخال عليه قوله بأن أمر الآله حث جعل الحشر من أمر الآله وقوله نصده
والله لا يلبس من ليس بغيره يكون نصيره لاسد أي فساد الزاح وعدم إبعاد (قوله
وإنما لعمل السر أو السرامة للعدول أو التبر) أي لكونه صاحباً للعدل أو التطير
على ما في الأيضاح والله المستد لكونه صاحباً للعدل أو التطير بغير السر
أو السوء وتقدمه لا لا فادتها بل تعملها وأشار بزيادة لفظ التعجيل إلى أن
ما وقع في المفتاح وهو أما لأن اسم المسند إليه يصلح تأنيلاً فتقدمه إلى السامع
السر أو تسوء معناه سره أو تسوء أسد ، وأما في شرح المفتاح من أنه إذا كان
الاسم يصلح للتعامل وتقصيد التعال فتقدم الاسم إلى السامع بتقديم على المسند
ليقال به فتحصل له سرية ومبوءة وذلك لأن التعال والتطير إنما يكونان مستعمل
الكلام لا بما حصر في شأنه فمثل ما قل أن التعال حاصل قدم الاسم أو آخر
فالمقتضى لتقدمه تعمل السر أو السوء معجل التعال ففيه بحث أما أو لا فلانا
لأن اسم التعال والتبر إنما يكونان مستعمل الكلام في الأساس فقال أن الجمع
الكلمة الصيغة فيتم بها وفي المقاموس نزل صد الطيرة كان جمع مريض
يسالم أو طاب ما وجد وفي الطبى شرح المشكوة روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة وبجنى الثقل قالوا وما الثقل قال
كله طيرة وما ثانياً فلانه أراد بكلام في قوله مستعمل الكلام الجملة على ما هو

مصطلح النحو فلا سم ان التعلل و التطير اما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه لما نشد القبعري يوم المهرجان فان الداعي لا تشري بل لا تشري ولكن شريان مرة الداعي ويوم المهرجان فان الداعي لا تشري بل لا تشري فطير يبي البشرى مع انه ليس في مستهل الجملة و ر اراد به الخدين والقصة فقولنا في دارك سعد اوسقاح بعيد التعلل والتطير اذ اوقع في مستهل القصة سواء قدم المستداليه او اخر ثم التجب ان السيد كتب في حاشية شرح ان التعلل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعد وسعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسد اليه ادا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قد يقال يكون سعد في داره وهذا التعلل حاصل سواء قدم المسد اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسد وكان صاحب الابصاح اشبه عليه الفرق بين التمايزين قبصرات ولا تغفل انهي لا والحال رعدة الابصاح صريحة في التعلل باللفظ المسموع حيث قال لكونه اي المسد اليه صالحا له ل او التطير ثم انه اذا اعتبر في التعلل كونه بمستهل الكلام فكيف يحصل بكونه سعد في دارك ما لم يتردد كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التعلل بالحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسد لوقوعه في منتهى ما بعده (مثل اظهار تعظيم) اي التعظيم الحاصل بلفظ المسد اليه بكونه لفظه بكونه الفصل او بالاضافة بكونه ابن السلطان او بالصفة بكونه رجل فاضل بالتعظيم حاصل بلفظ المسد اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار التعظيم المستفاد منه وهذا كقول الاصوليون ان في امس زيادة و صرح بالقاس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الخ في التحمير ادا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولدا راد لفظ الاظهار ولم يدل لتعظيمه او تحقيره ولا حاجة الى ما قال السيد في شرح المفتاح اراساء تقديم عن التعظيم و التقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان التاخر هو هو الخبر و يار شرف المبدا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الاقتراح به لما كان على سبيل تلك الطريقة اساء عن تعظيمه في الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم في الانبياء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول بان المراد انبياءه عن التحقير اتمه ادا كان لفظ المسد اليه صالحا له بكونه او بالاضافة او بالوصف (قوله او لان كونه موصفا) هذه العسارة لادالة لها على الاستمرار ولذا ظاه السيد في شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين انفسهم به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نهضة

بمصوله له والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية لمصد اليه بمضمون اخر هو
المطلوب دون وصفية اخر له وهما اعتبار ان متلازمين لانه قد يقصد الاول كما
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال براهيد يشرب وقد يقصد
الثنائي كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصف الزاهد فيقال يشرب
الزاهد انتهى وعلاسته ما في الجواشي لفواصل اللاري على الواو في شرح الكافية
في الفرق بين قام زيد وريد قام انه اذا وضع زيد بثبته القيام يقال زيد قام
واذا وضع قام ليسند الى شيء يقال قام زيد (قوله لا سبب في تصديره الخ) لوقيل
ان الاستقرار لم يقصد من انصارع بل المضارع اذا تحدد والحدوث واسمية
الحالة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا اذ الاستمرار التجددي اندفع المع
وانجيد الكلام لانهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها من وبين المصيبة في دلالاتهما
على التجدد فقط لكن الحق احق ان يقع (قوله جمع حاف) في شرح العلامة
والاظهر انه جمع حبيب كظروف وظريف (قوله وحبب جمع الخ) ليس هذا
الجواب معالنه يصير منع السند بل اماسات معدمة الموهبة او اطلق السند على
زعم المساواة وان كان الصارفة صريحة في المنع (قوله لتصرف ائمة الفير الخ) لا سبب
عليك ان ما صرح به الاثمة انما هو فيما اذا كان ليسند اليه بغير حرف ليقى والكلام
فيما لم يل حرف الى فالاول ان يشهد قوله تعالى انها كلة هو قائلها وقوله
تعالى هم بالاحرة هم كافرون فانه صرح في الكشف بالحصر فبهما (قوله غير
مناسب للقيام) اد اعلم انه لم يقصد انهم معروف لا غيرهم بل انما هو التصوي
(قوله وحبب ايضا الخ) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر
بل التخصيص في الالفاظ وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا جديد) اي انقول
بان المراد التخصيص المذكور (قوله نوع حاف) اد تخصيص المذكور لا يقل
الزيادة وانقصان ولا يمكن جعل اضافة اربادة الى تخصيص على البانية كما
لا يخفى (قوله لا يعيد تخصيصه بالخبر العلي) اي تخصيصه به سلبا كما في ما اقلت
او ايجابا كما في ما اقلت وانما سميت فلا يرد ان الدل لا يوافق لمثله ولا ما قاله السيد
انه لو ارد ان تنفي الفعل مقصور على لشكلم لم يبق الفرق بين ما اقلت واما اقلت
بحسب المعنى وذلك لان في ما اقلت قصر القول من حيث الذي وفي ما اقلت
قصر عدم القول فالاولى سالمة والثانية معدومة وسيجيء في بيان عطف قوله والا
فقد يأتي متعلق بذلك قال قدس سره هو حق * اي بطرا الى السبب
المقتضى لا فائدة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعانة فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مبيدا لمخبر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكتفي في تحقق لشيء وجود مقتضى بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع * قال قدس سره قاصدا بذلك * اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية * قال قدس سره في الامور العرفية * بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير * قال قدس سره بل يكثر الخ * فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لالعدم افادته * قال قدس سره وربما يصرح بهما * كافي العطف والاستثناء * قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ * لا يخفى ان التخصيص لا يتم له على النفي والاثبات ايسر له خصوصية بما اثبت له ولايمانى عنه وكذا تخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اهم من ان يكون بطريق اثبوت او بطريق اسي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بموتة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند المعنى تخصيصه مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابتدا الى من اثبت له الفعل المتعارف فيه لا الى من ينفي عنه فاما اساس اد التخصيص الى المانته له هذا الفعل اعني غير المتكلم دون من ينفي عنه اعني المتكلم فمعه ان قولنا ما جاني القوم الاريدا لتخصيص نفي المعنى من القوم لا لتخصيص المعنى زيد فانه ثابت بالاشارة الى التحقيق * قال قدس سره وتاويله ان نفي الخ * اى الكلام على حذف المصروف فيكون نفي الفعل ثابتا لمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن ثبت يكون معينا شريفا لم يكن فرق بينهما فقلت واما ما قلت بحيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسد اليه بثبوت المسد المنفي وانه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسد اليه بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص المسد اليه بنفي الفعل عنه بان يكون اسي عدمه دون غيره فالفرق باق لكون احدهما موجهة معدولة الحصول والثانية سانية وهذا هو الفرق اسي مبانى وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستعمل الا لتخصيص واما ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل لتقوى لان انقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا (قوله

لأنه قد سبق عن المتكلم الرؤية المخالفة للفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى بـ شارح رحمه الله تعالى قال إن الباقي عام فيكون الإثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال إن الباقي أي ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما يورد عليه النظر المذكور وهو أن لا نسلم المخ وبقاؤه أنه يمكن إرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى في ما حاربه بشارحه رحمه الله (قوله واعتذر عنه) أي عن ترك لفظة كل قوله بدلا عن ما هو (بأن يكون مضمور الفاء وهذا احتراز عن أحد في محو قل هو الله أحد قال أصبه وحده بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب بدونه (قوله لا مع كل لمح) وفيه لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التلويح قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بأن يراد من بصره أن مخاطبه المفهوم * قال قدس سره بخلافه بقدر المشترك * بأن انقصر المشترك على قول الصحيح يختص بدوي وهو ما قبل من يصرف بالوحدة * قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بأن يراد من بصره أن مخاطبه ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والثلاثين والخصاصة (قوله وإذا كان المخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني (قوله جار في محو مخ) معنوية واحدة وهو ككون المخي عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرى ما توهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة معنوية واحدة وفي سائر الصور بعلة أخرى (قوله وبهذا يجوز المخ) فمردد كونه أن لا يكون عن ذلك التقدير تخفا مع أن الشيخ صرح بالامتناع في كل ذكره وقعت في سبب الباقي (قوله فأحصل المخ) أي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف رحمه الله يعني أنه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل ولا اعتبارين المذكورين سار حاصل النظر المورد جريا في كل ذكره وقعت في - في شاملا لمفظ واحد وغيره (قوله وتحقيقه المخ) أي تحقيق الجواب بـ تخصيص لمردد ما سيجي أي قصده عليه كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم تخصيص المزمع وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليعيد أن قصده وهو الإيجاب الكلي يستلزم المذكور فمردد الله لـ كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال به من العلامة المخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى * فمقصود من كلامه مع أنه عن الوجه الذي احتار به الشارح رحمه الله تعالى * في من كلامه بعض المحققين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة * قال قدس سره وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا يعينه المخ به أن المفهوم المصريح من ما مرأيت الواحد

وما نأرايت احدا في رؤية واحد لا بعينه والمفهوم التزام من كل منهما في
الرؤية عن فرد فرد في غير في القصر المفهوم الصريح كاد كره الشارح رحمه الله
تعالى يقتضي كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم ولا استحالته فيه
فيصح كلاهما وان اعتبر مفهوم الاتراحي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا
فرق لان يقدر ان السكك الواقعة في سياق الذي موضوعه بالوضع النوعي للعموم
كما صرح به في تلويح فيكون في الرؤية عن فرد فرد مفهومه الصريح بخلاف
لفظ الاحد الواقع في سياق ان في فان عمومه عقلي لارم لمفهومه الصريح فلا يعتبر
في القصر - قال قدس سره فيبقى عموم في الرؤية الخ فيه انه يجوز ان يكون
لللمعة في رؤية واحد لا بعينه لان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب
في الفاعل فلا يتعرض لبعض الاعلى الوجه الذي علمه المخاطب ولا يؤدي الى اختلاف
العرض (قوله عدمه هي انكشاف الخ) اي النظر اذ ورد على المصنف رحمه الله
تعالى وان لفظ كل سقط من قلم السامع والاعتذار ان واعتراض بعض المحققين واما
تحقيق العلامة فيقول جيد معنى على الفرق على ما يسمى (قوله هو متقاربة)
اذ حاصل النظر ان ما نأرايت احدا بعيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي
فلا يكون لغير السلب الكلي فيكون هو لا يستلزم اثبات الابطال الكلي الذي هو
المحال وحاصل يمحوظ بلفظه كل ولا يحد من انه ليس لاختصاص السلب الكلي
بل لاختصاص رفع الابطال الكلي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان
بعيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب
الكلي لغيره اما بالامر او بالامر او بالامر وهو ليس بمحال انما الاعتقاد الابطال
الكلي ولا شك اي متى جميع ما ذكر على ان ما نأرايت احدا بعيد اختصاص المتكلم
بالسلب الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومشاة عدم الفرق بين ما
انأرايت احدا وبين ما نأرايت احدا المقيّد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلي
هو الثاني دون الاول فان الاولى سالبة معناه انما في رؤية واحدة واحدا
من الناس لا غير فيجب تقتضي القصر ان يدعي عن المتكلم رؤية واحد من الناس
وان ثبت لغيره ثبوت الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع
من المتكلم اما لا مراد او بالامر او بالامر في اصل الفعل محطاً في نسبتها اليه وكلا
الامرين من ثبوت الرؤية العامة لغير واعتقاد المخاطب وقوعها محال فلا يصح
ما نأرايت احدا والثانية موجبة معدومة المحمول معناه انما في عدم رؤية
واحد واحد من الناس لا غير فيجب يقتضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلّي وان يتنى ذلك لسلب الكلّي من غيره
وان يعتقد المحاطب ان ذلك السلب الكلّي واقع من غير انكم امسندا او مع
الشركة مصيبي اصل الفعل محطنا في نسبتة او يعبرو كذا لامر من من عدم ثبوت
السلب الكلّي للغير واعتقاد المحاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار
النظر والاعتذار والاعتراض هذا وادنا تحققت ان ما ان رأيت احدا بعد تني رؤية
واحد واحد من المتكلم وثبوتها لغيره كذلك يقول المص رح في الايضاح ان المنق
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد به ان ما ورد عليه النبي هو الرؤية العامة
كما هو الظاهر فهو ظاهر الطلاق وان اراد ان الحاصل بعد ورود النبي هو الرؤية
العامة المقتبة فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما انقست ان قد نبي الفعل عند
وثبوته لا يعبرو يكون ما كره مذكر الشارح رحه الله تعالى بعينه وان دفع الاعتراض
عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والطر الكلبي والله امر بحقيقة الحال
(قوله لم يصح ان يكون المنق عاما) اي يكون في الكلام المنق عموم لا ان
ما ورد عليه النبي لا يصح ان يكون عامنا دليس في الامثلة المذكورة ما ورد
عليه النبي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الاساس (قوله عدا اعتماد اح)
بيان لافرق بين ما ان رأيت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا المقام
اح) صلب على قوله فلا بد وان تقول له انما انقست شعرا او على قوله تقول في ان
تقول (قوله ولم يقل احدا) رد على ما قاله بعض المحققين معترض على العلامة
وعلى ما يفهم من حاصل الظاهر ان ذكر حيث قال وتخصيصه بكم يقتضي ان
لا يكون غيره بهذه الصفة اهي يحتمل ان لا يصدق على غيراته لمرا احدا (قوله
لا يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مصر واما
لشككم ولا للغير او من النبي فيكون زيد مصر واما لشككم ولا يكون مصر واما للغير ويكون
مفاد التقديم القصر باعتبار جبرتي الجملة اعني نفي صرب من مدار زيد وثبوت صرب
زيد اي ما انصرفت سوى زيد بل عبري وانا اضرت زيد لا عبري كما افاده السيد
في شرح المفاتيح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجريين اعتبار الجزء الاول فقط
او اخره الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمحدث في نفس وهو يفي
مقتضى التقديم وعلى التقديمين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد صرب كل احد
سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مني على اعتبار الاستثناء من الاثبات
ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدم) لانه يجب دخول المستثنى فيه
بقينا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا اعشار عمومه واستغراقه لجميع افراد جنس

المستثنى فان غير الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه
 الذي عام ويذكر بمقتضى التقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي
 فلا بد ان يكون الذي عما يصحح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي
 واثبات يستلزم عموم النفي والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك
 اي عاما على كلا التقديرين وبصحح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح
 من قوله وقد سبق ان يفسر التقديم بثبوته امير المذكور هو مائى عن المذكور فلا بد
 ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يصدق الفعل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاما
 فعام وان خاص فصلا من ان استثنى ان كان عاما يكون اما كذلك فانه منى على ان قوله
 لما تقدم اشارة الى ما ذكره شارح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يصدق الفعل عن المذكور
 وثبوته للغير على الوجه الذى بيحه من العموم والخصوص على انه اوسم انه
 اشارة اليه فقد عرفت بان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المبنى والمثبت بما حررناك
 ظهر انه لا بد من ذلك نظر المورد في ما نارايت احدا من الاما سلم ان الذى صرب
 كل احد سوى ريد حتى يكون املت للغير كذلك بل المبنى ضربا احد من سواء
 لانه لا بد من تقدير استثنى منه عام اما قبل استثنى او بعد النفي فتدبر حتى التدرج حتى
 يسهل لك ما دعى به جميع الشكوك حتى عرفت لا نظري (قوله وفي هذا اخ) اى
 في التعديل المذكور انما قول من الابيه اخ اشارة الى الرد لانه يخالف السكاكى رحمه الله
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل اشبهى مد كور اى الايضاح
 صريح بالايضا ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المص رحمه الله
 تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا بعد اخصر مسمى ان حلة الامتناع
 مذكورة لا ما ذكره اشبهى بقبس شى لان كلمة هذا في المن اشارة الى كون التقديم
 مقبدا للتخصيص ولا خصوصية له بدليل مصد رحمه الله تعالى فان دليل الشبهين
 ايضا منى على كون تقديم مقبدا للتخصيص (قوله فان نقض النفي اخ) تعليل
 الشبهين بخص من ادعى غير الاستثناء من استثنى بخلاف ما ذكره المص رحمه الله
 تعالى فانه كما عرفت (قوله لان سلم ان اخ) وانما ذلك اذا لم يستثن على ما هو
 قياس الاستثناءات مرة فان محوما ضربت الاريد الا يقتضى ان لا يكون زيد
 مصرودا بوسطة عموم مصرمت فان احكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك هما
 الحكم بين صرب عن المصد به بعد الاستثناء وحلاصة الجواب ان صورة التقديم
 لا تقاس على سائر الاستثناءات المفارقة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور
 بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة مسلم اشرفت بخلاف سائر الاستثناءات المفارقة

كأية العلامة (قوله لاني الفعل) كافي سائر الاستثناءات المرفوعة (قوله ان
التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المسطرة في الفاعل
فقط فنالوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين يلزم كون زيد
مضروبا للتكلم وعدم كونه مضروبا له ولا يقدم على ذلك (قوله الى ضرب
معين) اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون متفيا باعتبار
البعض ممتنا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يضرب بحوز ان يكون الخ)
يعني كانه يتأتى التوفيق في ما ضربت الازيدا باعتبار تعدد الصرب بحوز اعتبار
تعدد الصرب ههنا ان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيدا فيكون نفي الصرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم اليه الفيد المخصص في الجزء الاول
فقط بان جاء التكلم من نفسه واثبت لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الصرب
بل مضروبا بصرب آخر فلا تناقض (قوله المنقضى بالآخ) يعني لا يمكن القول
ههنا بتعدد الصرب لان المنقضى بالآخ الصرب المعين الذي وقعت المسطرة فيه
وهو ضرب من عدا زيدا وذلك لان المنقضى بالآخ الصرب المذكور قبله والمذكور
قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعي ضرب من عدا زيدا وذاك انقضى نفي
ضرب من عدا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم
التناقض وبما قلنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ المدح ما قبل ان هذا الكلام
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد
ويكون المنقضى بالآخ ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي ضرب من
سوى زيد بتمام الكلام وان المنقضى بالآخ الصرب المطلق لان في التقديم اشارة
الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعدى ان قوهم بقض الخ)
هذه ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود التبيين من تحرير
عدم صحة ما انا ضربت الازيدا على ان التقديم بعد التخصيص ان من نمرات المادة
التقديم تخصيص الاستدلال بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شيء من هذا الذي لا يستلزام
نقض ذلك ادنى بالاتناقض بخلاف ما ضربت الازيدا به يصح الاستثناء على
ما حققه العلامة فاداجل الاستثناء فيه من الاثبات لا من ادنى فقد ثبت مدعا ههنا من انه
لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقول ان لى لم يتوجه الخ) قال السيد السند
في شرح المفتاح وقد سها في ذلك اما لا علانه ادعى في ما رأيت احدا ان الرؤية
مستفيدة على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة لا غير كذلك واسالم يكن الفعل
معتبرا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتضرا على له عليه ان يصح ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا
بهذا الضرب ومضروبا
بضرب آخر فلا تناقض
نسخة

اللام هذه ثبوت رؤية احد من الناس لاثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل
 رؤية احد من الناس سنية على ثبوت لغيري وامانا فلان الاثبات في ما مضى
 الازيد ليس بعام لان بقدر احد لا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما مضى
 الازيدا فلا بد ولا يصح يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظة كل بما على
 انه في الاثبات لا يستعمل الاعمه وهو مردود عنه والجواب عن الاول ان عبارة
 الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النبي لم توجه الى الفعل
 اصله ليس المقصود على هذا لتقرير بي العمل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون
 الازيدا مقصدا بذلك سبي ويكون المعنى ليس ضرب احد صادر عن الاضرب ربه
 بل المقصود هو ان يكون التكلم فاعل الفعل المدحكور وامامهم النبي في سياق
 على التقديرين لان اسكرة واقعة في سياق النبي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين
 ان يقال ليس ضرب احد متحقق من سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب احد
 سوى زيد بل غيري في كون النبي عاميهما انما الفرق في ان الاول لنبي العمل بمعنى
 عدم تحققه والثاني سبي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له وتندبر وعن الثاني
 بوجهين الاول ان لا يكون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجه
 ان تقديم الضمير والا حرفه في مقتضى ان لا يكون زيد مصرو ما حيث قالوا مثل
 هذا الكلام انما يكون لرد خطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الصرب لغير زيد لكن
 فاعله غيري لانه لا يكون مضروفاً واميرك هذا هو ان يكون الصرب الواقع
 على من صدر به اميل اقررا انما هي ان الاستثناء من الاثبات لامن النبي فحصل
 اعتراض الشرح رحمه الله بكم باجملة الصرب الواقع على من صدر به اميل
 مقرر اجملتم لاستثناء من الاثبات لامن النبي ولا يكون من انتقاص النبي بل في شيء
 الثاني انه لا موجب لكون المستثنى من احد بل المستثنى منه في انفرغ عام
 من جنس المستثنى منه كان او مضربا فوجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما
 ان المستثنى منه في قرأت لا يوم ~~مكدا~~ كل يوم على ان قد صرحت في الجواب
 عن الاعتراض الاول بان في انفعالية لصرب احد بعيد عموم احد والاثبات لا غير
 يجب ان يكون على طي في هاست لغير صرب كل احد الازيد (قوله والمعنى
 ان اولي ايج) يشير الى ان قوله ان اولي حرفه سبي شرط محذوف الجراء اعني هو بعيد
 التخصيص فبعد اي من غير احتمال لا تقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة
 عليهما اعني وقدر يقدم بعد تخصيصه بغير الفعل ولذا ترك العاطف في قوله ان اولي
 ايج وليس حرفا مدلا عليه قوله وقد يقدم ايج ادلا على لقولنا ان اولي المستند اليه

حرف النفي فقد يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود به أن ولي السبب إليه
 المقدم حرف النفي فهو للتخصيص فقط لأنه أن ولي مقدم للتخصيص ولأن إفادة
 التخصيص غير مختص بالصورة الأولى فإني أنه معصوف على مجموع قوله وقد
 يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف نفي ليس شيء (قوله وإن لم يل حرف
 أنفي الخ) وما قيل أن ههنا احتمال آخر وهو أن يكون سبب إليه بعد النفي مع فصل
 لا بد من التعرض له فدفعه أن الكلام في باب أحوال سبب إليه بالقياس إلى السبب
 لا بالقياس إلى متعلقاته فإنه يبحث آخر سبب والفصل بحرف راء للتأكيد نحو ما أن
 أصله هو كعدم الفصل وقد يقال أنه غير موقع في كلام السلف أو قليل فلهذا تركه
 (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لأنه من صير صفة وهي أن دمج الشهادة أي
 يحصل بالدال عليه صريحاً ومطابقة (قوله لعوى حكيم) لم يدل لتقوية الحكم
 مع أن مناسبة لفظ التخصيص يقتضي دلالة عامة لما هو مشهور في بينهم (قوله وكذا
 إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل منتهياً وإشارته بكذا البيان
 أنه كور في ما سبقت وفي هو عطى الخليل لأنه عند عدم الولي فتخصيص والتعوى
 حتى يرد أن المذكور مما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كان متيناً فلا يخص إذا هو
 الكلام (قوله ولم يثل المصنف رحمه الله تعالى الخ) أي يبرر التمثيل إلا بالقوى
 لأنه لم يورد مثال التخصيص فإن المثال المذكور هو الخ لهما (قوله في الكذب)
 لأنه متعلق بالذم المدلول عليه لفظ المحكوم فالعنى أنه حكم عليه في الكذب
 هو الصمير لا غير الصمير أي ليس غير الصمير محكوم عليه وليس معه وليس غير
 الصمير موصوفاً في الكذب (قوله فلتأمل) حتى يبين الفرق بين التخصيص وال
 في لا كذب أنت فتخصيص الآيات وفي أن لا تكذب فتخصيص الآيات (قوله ومن أراد
 فت الخ) أي إذا لم يكن فاعل معصوي أو كان ولم يردم يكن ههنا تخصيص ورد حذف
 فيعبر بذلك أن التخصيص فيجاء كمرستعد من تقديم ههنا عن المعصوي واسم من صمير
 أنشأ وإن قلت ظرفاً له ويجب خبره وأنشأ في وجوب ههنا شرطه في وجوبه فمقدم
 ويكون تامة وفاعله أن مع سمع لدى هو وجود وجبه داعي عند السامع وقد وقع
 صفة سعي وفي بعض نسخ ما أو وجد ههنا وقوله فتفصد عطف على يكون وقوله غير
 مشوب حال من السعي قيل فيه سماحة لأن ما يشوب هذه الأمور هيئته ههنا عن لدى
 هو أنؤكد لا للسعي وقوله صحيح جواب أدائه (قوله لأنه محسن لا شيب) لو حود
 الفاعل المعصوي فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محسن الله قوله ابتداء

وقوله غير مشوب (ج) بين الواقع وان يفرق بين اناسيت وسعيت اذ عدم صحة
وقوع الاول ابتداء دون من خلاف توجيه العلامة قال بخط القاضية فيه قوله غير
مشوب انشور ايج ودكر قوله ابتداء بين للواقع وبداء الحكم في اناسيت اى سواء
كان في الابتداء اولاً في الابدانه مشوب بخور اوسهوا وبيان اناس السامع
او من انكم قال قدس سره اورد مع دفع لثوهم الاطالة في عبارة الشرح ما
يتراءى له لا غير وبطل امت ت كيد الحكم عليه سى الكذب وهو النصير من
غير محور وسهوا وسين في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى
تحقيق عاره المفتاح وان ورد من حبال المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين
الكلامين عدم الفرق بين تخصيص لاسات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدرج
واقندى به الشارح رحمه الله تعالى قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه
حيث فسر السهوا بعدم الدروس كان في لشهور عبارة عن روال العلوم عن المدركة
(قوله كان محاور) بناء على ان المعنى الثانى هو المعانى الحقيقية بعد الابدانه حتى
يلحق الكلام بمعانيها وسواءات الحوائيات اجمع والمعنى الاول من لوازمها قال
قدس سره وحمل قوله غير مشوب انشور به انه صرح بانه حال من وجود السعى
اى معدياته واحتماله ليد وجود السعى غير منه وبمحور الخ وانما اخره في ان
المرص التنبيه على ان محط عبادة هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض
ليان حال اناسيت في لابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعيت اى
لا في الابتداء لان قيد الابتداء ليس الواقع (قوله كان تجوز) لم يقل كان
محاوراً على طبق ما سبق لعدم سماع المعنى من المحط وصلاً عن كونه في غير معناه بل
فيه محور بالمعنى العمومى حيث سب الفعل لا الغير بانساقلة وعدم المبالاة فلا يرد مقابل
ان كونه محوراً يابى كونه لرد اخصاً فان المحذور لا يقال له انه محذور قوله من
التفصيل المذكور) من قوله سولى يذهب لانه تفصيل المذكور بقوله ولا فقد يأتى
الح لانه قال في الايضاح من كنهه ان السعى على معنى لفظ التوكيد (قوله
تخصيص الجنس) اى من غير الكسب على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح
وقوع السكره منه فانه في معنى تخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) اى تردد
فيه ولذا فسر به انه ارجح من امرأة فيكون قصر تعين (قوله او اعتقد به امرأه)
فيكون قصر قلب وفي احصر اشارة الى انه لا يبحث لقصر الافراد (قوله بشرط
ان يقصد الخ) اما ان يقصد شئ مهم فان يحمل الثبوت فيها على التعظيم

وسعيت

او تهويل او غير ذلك لم يعد التقوى ولا تخصيص سوي من اسما من التكبير
 الخ (قوله ولا يكون للخصيص منه) لا يبعد تخصيص ادليس
 هالك تقديم معوى ليعود منه التخصيص ويرد عليه بخوار استدلاله من التقديم
 يعطى كإذهب به انكشف في قوله تعالى (لله بسط الورق) كذا في شرح
 مفتاح الشريفة انه ان يقول ان تقديم انطى تكفيه الاصله (قوله ما فراق
 الحكم بين تصور الثالث) اي النكرة مخور عن عرف ومهر المعرفة مخور
 عرف والمصر نحو هو عرف في ان الحكم في الاول تخصيص وفي الثاني التقوى
 وفي الثالث محتملها (قوله على سبيل المظلم) لا يحى ان كتاب الاحتمال المرحوح
 من غير ضرورة وهو اعتد التقديم والتأخير في المظهر المرف على انه فعل معنى
 في مقابلة المراجع المعنى المحل على الانشاء كعدمه فله حكم به لا يتقل التخصيص
 وكان في نفسه محتملا ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يبق هذا
 في المفتح وشرحه من ان مخور عرف يحمل الاصلين لكن لا على السواء
 كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه المخرج) ذكر الخوار شرطاً على حدة مع
 ان التقدير يستلزمه كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض والتخصيص المذكور هو له
 ولا الخ فان قل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى فائق بتخصص في نحو (ما انت
 علي عزيز) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار القديم والتأخير يكون علامة معويا
 احب السيد عنه في شرحه لافتتاح بان الصفة بعد في تستقل مع فاعلها كلاما
 فصار ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تأكيده تستقر ثم يقدم ويدخل الياء
 على غير بعد عديم انت وجعله متداً وجه بحث ان الصفة مدالي ان تستقل
 كلاما اذا كانت رافعة لظاهر والحوار يقال هذه الصفة في المعنى كالعقل
 ولانهم بصاحبه كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينفي ولا يجمع من عليه
 الرضى فانت عزيز في الحقيقة بمعنى ما انت عزيزت بعد اعتبار التقديم والتأخير
 بصير المسد اليه فاعلا معويا وهذا كالصفة التي هي صلة الانتم واللام او يقال
 اراد بكونه فاعلا معويا ان لا يكون فاعلا عظيم لانه مانع من اعتبار التقديم
 والتأخير لان يكون تانها وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت عسا يعرف لا ينبغي
 كونه فاعلا لفظيا لجواز كونه متداً لما تقر به د هبقت معردا جاز الوحيان
 (قوله مخور به قام) اي المظهر المرف (قوله لما سكره) مر به ثم تقديم لعل
 اللطى وهو لا يجوز (قوله واحرجه المخرج) شارة في الاستاء والمعنى التقوى
 في اخرج السكاكي رحمه الله تعالى المسكر عن حكم اقادة التقوى فان احرجه

عن عدم حوار تأخير فيه من جملة بدلا عن نصير المستكن و رتكب الوجه
 المسدود (قوله وهذا معنى قوله أخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج
 من حكم افتادة لتقوى والاخراج عن صانعه ظاهري واستثنى السكاكي رحمه الله
 تعالى الذكر عن حكم افتادة لتقوى باخراجه عن عدم حوار التأخير بجعله بدلا
 من نصير وابدل لذكر ابي لا يبعد الحكم عليه حال تكثيره فانه المحتاح الى اعتبار
 التخصيص واما لذكر الذي صحح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو
 ضرورة نكاح وكوكب بعض - عذو (و جود يوشد ناضرة) الى غير ذلك فلا حاجة
 الى اعداد التخصيص فيه بتقديم و تأخير ولا يغيره (قوله ثلثا ينفي التخصيص)
 أي الصحيح لو قوع الكرة مشدأ ادلائب له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب
 للحصر سوى تدبر كونه مؤخر او هذا السبب السابق واللاحق (قوله و اذا انشئ
 التخصيص اخ) أي التخصيص الصحيح او الحصر لم يصح كونه مشدأ وفيه
 اشارة الى ان قوله بخلاف مروي متعلق بما بعدهم من الكلام السابق وليس متعلفا
 بقوله لا يفتي التخصيص او قوله ادلائب اخ ادلائب معنى لقولنا بخلاف المروي
 فان التخصيص فيه غير متف او سبب التخصيص فيه محقق سوى التقديم (قوله
 من غير هذا الاعتبار البعيد) أي حمل نصير المهم فاصل الفعل ثم ابدال الظاهر
 منه فانه قليل في كثرة من الابدان من المستتر والايه تحتمل وجوه احر من كون
 التو او علامه جمع هذه وكون الذين منصوبا او مرفوعا على الدم وان يكون
 مشدأ بعدم عليه حر (قوله ثم قال) كذا ثم هما وفي جميع ماضي لمجرد الترتيب
 في الذكر والذكر في مدرج الارفف و ذكر ما هو الاول ثم الاول دون
 اعتبار الترتيب والعدد بين مدرج المدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الرمان كما فيما
 نحن فيه فان قوب لسكاكي رح ارا لا يمنع مانع متصل بين التخصيص والاستثناء
 (قوله لا يمنع من التخصيص مع) توطئة لبيان اساء التخصيص في قولهم
 تراهم دانات و - وجهه سويق ولا يكون التخصيص مشروطا بعدم المانع من
 بين منس عن لبيان (قوله د ظهور احر اخ) لان الهرير صوب الكلب حد
 تأديه ومجره ع مؤبه (قوله و ادفع صرح اخ) متعلق بمحذوف أي لرم طلب
 وجدله و دفع صرح لانه كذا ذكره الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد
 بدل اخرى دبحري اربو بعه في الحركة والسكون وعدد احروف فادخل
 الداء في حواه كافي قوله تعالى (فادعيتوا بالشهادا فواثك صد الله هم الكادبون)
 (قوله فالوجه نصيب مع) نجه عبه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شر اهر

فقط

رب مقادير لا تقطيع شأنه في العباد و ذقيد لا عور حتى انحصص عليه
 قد جسد يكون واحدا الى انحصص بالوصف ولا يكون وجه آخر محتمل لوقوع
 متداكرة مع انهم اوردوه باله كرى انحصص (بوجه عديد) و به ان كون
 التقييد بالوصف مفيدا عند ملحق الحكم به لا يصح المحصر الواقع في كلام الائمة عالم
 ثبت ان الائمة يقولون بمفهوم لو وصفوا سنة خلافة بهم لا يثبت ان السكاكي رحمه
 الله تعالى رغب في الائمة قائلون به ثم رر على هذا الوجه انما تصحح للاشياء هو اعتبار
 الوصف بكون المحصر واما ذلك لا بد من قول في تصحيح شذائعه شرنا وياه ما هو دأب
 الاشر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واحد مالا يعني وهو المحصر (قوله
 ي هيذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو اذهب فقد ولا معنى للظرف فيه
 اشار بلفظ و خرج الى ان يذهب انظر الى يذهب نحو و لردا بظرف ما خرج به عليه
 واداه ان المحصر المتقدم تحت انحصص والتموى والمصدر المرف لا يحتمل
 الا القوي والمكر لا يحتمل لا تحصر و خوجه ان مصدر يحتمل التقديم لانه
 فاعل معوى فان اخر التقديم صكن للتخصيص والافلافة و المظهر المرف
 يحتمل التقديم لانه فاعل اعطى الامر نكاح و حده و لا بد من ضرورة له لو حود شرط
 صحة الابتداء فلا يصدر اليه بخلاف شكر فان فيه ضرورة ويركب ذلك الوجه
 البعيد لان مع مانع والمصنف رحمه الله تعالى منع او لا يحتمل الفاعل المعوى
 دور الامطى وثانيا تحقيق الضرورة في اسكر وثالث وجود مانع في الدال المذكور
 والمع الاول متوجه والداني و ثالث ليس بشئ كما يحتمل (قوله لا يفلح الخ)
 توجيه باختبار الشق الثاني (قوله بوجه) لعدم معنى دور لفاعل (قوله لا يفلح
 ثالث) اي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه و لا يرم ماد كرت من صفة بدون
 الفاعل لجواز اقامة الصير مقامه مقارنا بالاسم مع رفقه ونحوه الخ) جواب سؤال
 وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل لتقديم هذا الخ لا لا يحتمل الفاعل بخلاف
 التبع فانه يحتمل ولذا يعدم (قوله تحكم) اداه عيبه غير لارمه أدت الفاعل
 كانه صيغة فاعل تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيه باختبار الشق الاول ولما لم يكن
 في عبارة الافتتاح اشارة الى ان الصير في ناقض ورح في رجل حوى متدا على ما بين
 صبه انظر منه حل صاحب التوجيه كلامه على هذه الناحية انما هي تأنيدها وان السكاكي
 رحمه الله يجوز ذلك وان كان قوله انما للمجهول وحيث ان جوابه لا يمكن حتى
 كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكثرة محضة (بوجه ليس متدا) عند السكاكي

رحمة الله قبله صرح بان ارتكاب التوحيد البعيد في رحل حاشي لغوات شرط
 الايمان وكيف يفتن به بدل اصطلاحه معه وكذا الكلام في غيره اقول عبارة
 انفسه هكذا فلا يرتكب اي الوجه البعيد عند معرف لكونه على شرط المتدبر
 وانما تركب عنه شكر لغوات الشرط وهذا يدل على انه يرتكب في المكر لادب
 الوجه البعيد لغيره شرط صحة لا يشترط ما ان ارتكب ذلك الوجه البعيد لصحة الانتداء
 قدس في كلامه اشعر بذلك ان يجوز ان يكون ارتكابه ليكون تالفا مقدما فيرد
 عنه ما اوردته انفسه في شرح الفتح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره السكاكي
 رحمه الله في اوائل الفصل الرابع من نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم
 التبرير وان لا يسوغه الا به تقديم والتأخير (قوله قائمه) اي في انقضاء رحل جاءني
 وهو اساس ان ادب من المبدأ (قوله وانما تقديم الخ) تعرض له وهو المقصود
 ما في من محض فيه من هذه القس و لا فالائق تناسق من حوار تقديم المعطوف
 بالاحرف الخمسة في ضرورة اشعر على المتبوع فقط ان تعرض لجميع الاحتمالات
 المحتملة فانه يعود بدورة محسنة (قوله ثم لانتم الخ) عطفت على مدخول
 اراي و مراد لانتم الخ (قوله ولا محذور التقديم) الاظهر لولا تقدير التأخير
 التامير ان تأخير التقديم ووجه صحة ان المراد من التقديم القسم المتدبر منه وهو
 ما اورد في الاسفل من حرام قدم ولا شك ان عرض هذا التقديم انما هو لغرض
 التأخير فدير (قوله لا يقتض الخ) انما بل مقدمة الموعظة كما يدل عليه قوله
 ولان من يدل مع ابطال السند يعني ان التكبير انما يدل على اضمار معنى
 رائد على الحدس به صير و لا به ما حصر والحصر لا يستد الامن تقدير التقديم
 ادلا مقبولة سواء قبل ان يخص من يتقن لولا اعتبار التقديم * فان قدس سره
 هذا كلامه في هذه المراتب تخصيص في ان يجوز حله على مقتضى الانتداء وعلى
 المحصر بل في سبب الانتداء لما ذكره قدس سره * فان قدس سره فالاولى *
 فان ذلك لا يمكن في جواب لتفسير صحيح الا ان لا يولي الاستيفاء (قوله
 قد ذكرنا الخ) مع تحصر المستند من كلمة في قوله والحصر انما يستند
 من تقدير التامير حوار استندته من الوصف الانتداء على الوجوب مبالغة في قوة
 السند (قوله ولا يوجب كلفة) اي كلامه صحت افتتاح حيث يرمه امتناع
 تقدير التأخير انما يخص كرهه بوصف فهو من ان الحصر مستند من الوصف
 لا سبب في كونه في كلامه وبين كلام الاثمة حيث تأولوه بما هو دأب الاشر
 كما هو عليه (قوله من جواب الخ) صواب من قوله لا بد من الخ اي لا يقن

في جواب مع انصف رجه لله على انه كرم يد من الجواب هذا (قوله كان
 شمع ع) ريد مع انصف رجه لله في وقول اسبح جنة على السكاكي رجه الله
 في لانه امر حو ع انه في هذا امر كاصرح به في ندرج قبل هذا على ان يحمل الخبر
 و ليس على اطلاقها اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يربط شره ران لا حير لان
 الخبر الواقعي قد يهر ما يبدسه وليس لمراد الشر واخبر رسة ان الكلب وجهه انه على
 تقدير جملها معني الواقع لا معني للعصر ايضا لان الهر برسوته لغير المعتد على ما في
 التمهيد وغيره وذلك ينشأ به ويحشى منه سوء ولا يكون الاشر او هو مسلم عند العرب
 كما صرح به اماصل الكاشي في شرحه والتحقيق ان صحة العصر وعدمها مبني على
 معي الهر ير فال كان مع اماصل العير الاعتدلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من امارات
 وقوع الشر وان كان معناه الصوت على في هذه الزم محشري هو قد يكون خير او قد
 يكون شر انصح العصر ويمكن ان يقال في توجيه مع انصف رجه الله وصحة كلام
 اشع ان مقصودهم ان العصر حقيق وليس اصد حتى يكون ردا لا اعتدلا مخاطب
 ان الهر قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ ~~في حديث~~ العصر مع قطع
 نظر عن حال المخاطب قبل هذا من نصرت لرحل قوي تدركه الهر في حارته
 وفي الغاموس انه نصرت في تنه ور امارات الشر ومخاطبه لما سمع قائله هربا اشع
 من طارق شر فدل ذلك نعتيا بغير اصد ومعه اي ما هرد باب الاشر
 انتهى ومن هذا ظهر ان الشر واخبر ليس بانسبه الى الكلب وان العصر ليس
 بانسبه الى الخير ان الى ير الشر مطلق (قوله ثم قال) عصب على فان الاول
 او الثاني وقد عرفت ان ثم في جميع مواضع لمرج الزم في الذكر والتدرج في مدارج
 الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الرمس بل يمكن ان يكون مقدم كقاي قوله
 ان من سادتم ساد ابوه ثم قد ساد قس ذلك حده فلا يرد بقوله و يقرب الخ مقدم
 على بين التخصيص في كلام المفسح وبما قيل انه لترتيب في الاحارثما لا يقبله
 الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعني ان في هو قام معايا من غير
 شبهة وريد قائم فيه تقوم مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى واما قال
 مر هو قام مع ان الماسد ريد قام لفظ وهو طاهر ومعنى لانه نص في التقوى عدمه
 فاعبار القرب اليه اولى من اعتبار اقرب من معاير محتمل للتخصيص انصافه بوجه
 ان ريد قائم ايضا يحتمل التخصيص لاناسد كور في كلامه قل قوله ويقرب بيان
 التقوى في العصر المدم (قوله لم ينفذ في العصب الخ) اي في كون ما يجري

عليه محذور مشترك وحيث وفي الاحوال الثلث التي استحقها عند الاجراء على موصوفه
 (قوله وهذا معنى قوله وشبهه) لا ينبغي ان يستفاد من كلام السكاكي رحمه الله
 تعالى ان مشابته ما حذر بواسطة عدم التفاوت بسبب نقصانه في التقوى وعدم كونه
 نظيره فانما سبب الكلام ان يجعل راجلا في دلائل يقربه لامعطوف على قلب كما اختاره
 الشرح رحمه الله تعالى عن الاستفاد من كلامه هو انه مشابه له لانه جعله مشابها له كما
 يدل عنه نصه جعل وجهه على بيان المشابهة لا بساغة المقام (قوله على انه معقول معه)
 ومحبوبه اما معنى و يعامل فيه بمعنى العلية المستفاد من الامام اي طلال القرب
 بالتصميم مع الشبه واما الصمير فالصمير بمعنى الاشتغال اي لاشتغاله عن الضمير مع الشبه
 (قوله مقارنة في تقوى) في توح السبب المقارنة القصد في الامور وسما قدرته في البيع
 مقارنة وفي بعض النسخ مقربة مساو وعلى التفسيرين اندفع ما قال السيد
 ان الالف واحد ما شور تقوى لان المقربة كالقرب شتم على امرين (قوله
 ولا تسمى ما فيه من احكام) يدل عنه وجهان احدهما حمل الواو السى اصله
 المعطوف معنى مع والثاني حمل قوله وشبهه تمللا بانه غير مدكور وهو ان ليس
 به كمال تقوى وكلامه ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير في الكلام الا انه لكونه
 محذورا يحتاج الى العزلة وهي حذو المعنى فحمل جعله اضافة ليس بصا في كون العلة
 مجموع الامرين بخلاف كونه معنى مع وعدم كمال التقوى مدكور ضمنا كشوت
 اصل تقوى ومجموعهما معنى تقرب مع كل مجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان
 يكون التصمير منضمعا بامر من احدهم لفظ وهو الصمير والثاني معنى اعني المشابهة
 وقد ان الصمير في رد قائم سوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمين هنا بمعنى
 الاشتغال والاشتغال في شبهه هو معنى انه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التصمير
 وقيل لان المعقول معه سمي عند سبويه وفيه انه ذكر في التفسيرين وغيره ان
 التصمير انما يكون معه قد سمي وقيل ان مدحول الواو معنى مع يكون مقصودا
 فاسمه ومصاحبه غير مقصود فاسمه بل تابع فيها وفيه ان اكثر امثله لا يجري
 فيه ذلك نحو انجي استواء الله واحشة وسرت والنيل وحشت وطلوع الشمس
 كذب والواو فيه معنى مع وهي لتصاحبه فتدخل على التابع نحو جاد الامر مع
 او بر وقد دخل على اشروع نحو ان مع العسر يسرا وفي المفصل شرطه ان
 يكون الفعل مشتركا به ورفاعا على (قوله ليكون او صحيح) فيه ان المعطوف
 هو كل واحد منهم بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون

مدد إليه بها لم يصب به نصيب انشيه بسبابة المتقدم فيكون كلا حكمي النفي
 و لا ينافي مفهومهما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر تقدير قائم قد خفي
 على بعض من صرح وجعله من قبيل الكناية في النسبة اي عالم احسن كما في عبري
 كثر ع وفي المحكوم عليه بان يراد منه مقايير معين اشتهر بوصف مقاييرة المتكلم
 لان لا تلت احكامه صمدان ليتقل اي موزومه اعني نفي الجناية عن نفسه فانه
 وهو عريف مقصود الشاعر كلا الحكمين من ضمير ان يجعل احدهما وريثة
 الآخر ولا يعمود اشرح رحمه الله تعالى تمثيل المني لاني كليل عليه قوله
 في التقديم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة الخ) اي عدم التصريح على
 سببه من المومس ولاح والمراد بغير المحاطب المعين كما يفصح عنه سارة
 الانصاح و هو مخرج بشرح رحمه الله تعالى في شرح الفتح طلمي من غير ارادة
 عدم التصريح بمعين بغير المحاطب وذا ان لا يراد المعين اصلا كما في ذلك لا يوجد
 وعبري حتى على احد لاخته بين او يراد المعين ولم يصرح به فان يكنى عن ذلك
 المعين يدل و بغير لاشتهار به او ان يجعل الاضافة للعهد وعلى التقدير الثالث
 لا يبرم تقديمه الى والغير فانه مع ما بين ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير
 متفق في شئ من الاحتمالات ثبت لكون الكلام موجها الى المتل والغير بطريق
 الاستدلال وان يريد به المعنى المعقوف فهو عما يتحقق على تقدير ارادة المتل معين
 او غير معين بطريق كونه في المحكوم عليه واما اذا اريد المتل والغير مطلق
 او اراد المعين بالضافة فلهذا فلا ضرورة في محاسن على كثير من الفصلاء (قوله
 في غير محال) فجميعا بغير المحاطب للاشارة الى ان الغير في المتل ليس مقابلا
 له بل كافي قوته بظاه وغير وذلك لان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض
 ان لا يثبت بغيره من لائق وغيره ان وليس له او بشر ان يكون
 محال معقود محال وغيره محال متعلقا بغيره حتى يرد ان الغير في غيرك لا يخص
 بغيره فاصوب محال او غير محذور بمثلا او غيره (قوله حل كوخ) هو
 هو حرف مسعر وقع حالا من قولك المضاف اليه نحو وصحح لانه يمكن اياه
 انصرف اليه عدم انصرف واحذره لربايه لفظ المضاف في القول دون انصرف
 وحوار ان يكون حالا من نحو ويكون ذكر المحاطب بطريق التمثيل (قوله اي
 صرح به من رتب) ان كونه ناشئا بغير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا
 من ارادة التعريض كما في عبري مخرج وعبري فعل كذا اي انما لا يتخذ وانما عمله
 وهو انما هو اوجه يعقوب سابق ان القهر اذ لا تكلف به وقال السيد في شرحه لفتح

ان كلمة غير بمعنى لا اى من ان لا ارادة التعريض و بمره لا يكون ناش من ارادة
 التعريض و فيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدحول حرف الجر و قد من
 رتبة في الاشب لكونه في معنى البى كانه قد لا من ارادة التعريض و غير وقوع حال
 من قولك اى حال كونه غيردى ارادة التعريض اى ليس مراده التعريض و كذا
 ضربى من غير ذنب اى ضربى صريحا معتر الذى دسوقه ربه من في الانات
 تاويل الى و حذف المضاف و عدم سبق الدهر اليه (قوله دهره اى اهر) اى غير
 اى داله (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكنية) كما يستعمل مسداله كذا
 قال قدس سره على معنى اشهر اخ و قد يطبق عليه باعتبار الاضافة العهدية فيجند
 ليس في الكلام كناية لافى الحكم و لافى المحكوم عليه لكون كل منهما مصرحاً و لا
 تعرض صا بذلك الا ان قال قدس سره كذا قد تعرض صا اى كانه من دلات
 الشخص المعروف بما تلتك لا يحل غير العين ففهم منه طريق حسان بمودة اى
 انك بمن كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كور مخاطب ر سا قال قدس
 سره بالاسان غير معين اى لا معنى للتعريض غير لخص اى قال قدس سره و لا
 مخاطب اى لا يعدم الجمل و هو ظاهر و لا يخفى اى قال قدس سره و فيه بعد
 ادلاله من وصف الشخص الغير المعروف بمائة الخطاب بعدم الجمل قد وقع الى
 تعرض الخطاب بالخص اما الانفعال من وصف الممنون مختلف بعدم الجمل بل يخفى الخطاب
 بعيد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالجمل اى قال قدس سره كما يفهم من سياق
 اى اى حيث قال و عليه قوله غيرى ما كثره ناس بخدع قائم معدوم الداء بردان
 عرض الواحد هناك فيصفه بانه يتخرج بل اراد انه ليس من يمدح اى قال قدس
 سره دون الاطلاق اى لم يكن التعريض موجودا حتى رادة اثنى و الغير مطلقا
 اى قال قدس سره كما يدل عليه اى على وجود استعمال من الاطلاق اى قال قدس
 سره فيجوز التعيين و الظاهر الاطلاق و خلاصة ما حصل من بسطه و بانه ان
 الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ضمن جميع الصور التى يستعمل لفظ المال و الغير
 لافى سبيل الكناية و قد عرفت ثبوتها اياها سابقا فلا مزيد عليه اى قال قدس
 سره مؤكدا لى لما عرفت ان الاستعمال على معنى الكنية لا يستعمل التعريض
 الغير الخطابى و ان كان يستعمل التعريض بالخطاب قريب و بعدا اى قال قدس سره
 و عرض بانه ليس مثاله لا يتحقق ان مراده التعريض عن غير عوض حكيم اى جرى
 على المتن او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المنة و عبارة تفصح عنه

عارة الاصح قول قدس سره اللهم الا ان يقال الخ استثناء من قوله ان لا يكون
 الاستعمال عريضي كذا في قدس سره لا معنى للتعريض في الغيرية الخ اي اذا
 انه في نظر الغير انما هو كالمصطوب او المتكلم لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله
 اعون من الاعاء) و قد عمل التخصيص من باب الافعال فاصح حدسيه وقيل سماعي
 لا من العون على ما قيل لانه امر على ما في الغاموس لكن وقع في شرح التسهيل
 لتصريه فلا عن بعض لكتاباته مصدر (قوله اعون على آيات الحكم الخ) فيه دفع
 ر على قوله ترى به كالملازم من ان المحط ان كان منكرا او مترددا فقد يلهما واحدا
 او حسن وان كان حاله فنقدت في غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود
 منه تقوية الحكم بل قد يكون له اعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة
 الحكم على وجه اسع ان يكون الحكم المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احدا
 قولنا رد اسد فرد على محض ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع
 التقديم اعون من المعنى المراد به مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا
 ينافي في التأخير (قوله لا هم يقع الخ) متعلق بقوله اعون اي قلنا ان معنى التسمية
 اسد بدم لا روده بخلاف التأخير لان التأخير واقع على الدرة لانه لم يقع الاستعمال
 على خلاف التقديم اصلا كما بين عليه كلام السمع (قوله هل وقد يقدم) او او
 من المعنى وهي انما هي على ما في كلام الفاضل اول الاستيفاف وما قيل انه
 مدفوف هي مقول قول عد الظاهر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك فقول وريدنا
 اي قل وريد وليس شي اذا لمعنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وانما
 لا يصر في قول عد تظاهر وقد يقدم المسد اليه لتخصيصه فانه لا عمل ان يكون
 له لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع
 الافراد وانما شرط ان يكون مفروفا بكل اسلوب يمكن كذلك لا يجب تقديمه بخلاف
 لم يتم ولم يتم ريد اعم فوات العموم وكذلك اذ لم يكن المسد مقروفا بحرف النون
 لا يجب تقديمه بخلاف كل انسان وكل انسان قائم لذلك العلة بعينها لكن في ثمره
 حر وهو ان يكون اسد به بحيث لو احر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان
 لم يتم اوه فانه لا يوجب العموم بوقيل لم يتم ان كل انسان (قوله لانه ذال الخ) دلالة
 تقتضي على تقتضي ليس بمتروكة على التقديم وان اريد قصد الدلالة كان
 علة بغيره محض ان كان عبارة من نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهره
 وان كان عبارة عن كلام المشتمل عليها فالهني لان المسند اليه المسور بكل دال

على العموم أي شموله لكل الأفراد (قوله بخلاف ما هو آخر -) كقوله كافي قوله
على (مثل ما انكم تظنون) ولو شرطية حرأوه قوله فانه يعيدني الحكم احسن من
وقوع الاسميه جواب لو كافي المعنى ومحدوف اسم بحر كافي لوصف أي لم يرد على
عموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف ذلك غير نصيب على ان محالة حكمي
التقديم والتأخير (قوله من جملة الأفراد) أي رفع الایجاب سلكي لا يفي عن الكل
اجموعی فان كل المضاف الى الكثرة للعموم كل فرد لا عموم اكل (قوله يعيد عموم السلب
كان عموم السلب مستتر ما سلب العموم رت اداء الخصر بخلاف سلب العموم فانه
لا يسر عموم السلب فاورده بطريق الخصر (قوله مجموع) أي لا يسر كره استعماله
في التأكد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الصمير غير محدد من هو اس الاصطيف (قوله
في اصل الدعوى) أي كون تقديم السد اليه السور بكل للعموم السلب وانه خير سلب
محموم (قوله بالاستعمال) أي باستعمال السلب كذا لا استعماله في اللفظ (قوله
بين السب) أي السبب الداعي للوضع على هذا الطريق (قوله هي فيها) جملة
مسألة لايات كونها محتملة (قوله لا حرف السباح) ههنا حذف نقص للفرق بين
له قوله والسالة كما تقر في موضعك كنه جري لم يعم السال ايضا مع انه سأل على
ما يحى والتحقيق ان الحكم ان كان سلب الزاد هي حالية وان كان ربطا السلب هي
ههنا له في انسان لم يعم له كان اخر جملة مشتملة على الصمير يكون اعموم شموله مشمول
الجملة اصب سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على متناه لا يوجب وفي لم يعم
انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره
انفاصل الطوسي في شرح الاشارات ومافله صاحب الحاشيات انه لا استفاد من قول
ريد قام لا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد و لقول من شكوم به في الاون هو
مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق به ينبغي ونحو غيره المحصلة صيغة
فاعلتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيس شيء لان لفرق بين تكلامي متعق
في العرب انفتح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني واولا تكرر لاحد مناهد
التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوه من استعمالهم في طريق بين انقولين
وايطوا به قول الكوفي به مجوار تقديم الفاعل وسجى بين ذلك في بحث التقوى
(قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك جعلت معذرة موحدة والافكوها
سالة محصلة ايضا مثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموحدة المندوبة محمود في قوة السادة الجريئة وما قبل ان الضمير المرجع الى
 ذكره كصرح به في الرصي فالضمير الذي في لم يقم في المعنى مكررة واقعة في سباق
 الى مقيد محمود السبب هو كان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكييد على التأسيس
 فليس شيء من عموم ضمير يستلزم مخالفة الرابع المرجع فلا يكون تاما نحو هذا
 رجل لا تعلم شيئا (قوله يكون معناه في القيام اخ) اي يحصل معناه والافعاء ثبوت انهاء
 المصير لجهة الافراد واحتره لظهور بروم ترجيح التأكييد على التأسيس على هذا الوجه
 (قوله معنى المصير لجهة الافراد في صدق) بيان للواقع والافعاء ثبوت المدعى يكفي استلزام
 الموحدة المندوبة المسألة فقه (قوله وما كان اخ) اشارة الى وجه تعديل هذا الحكم بقوله
 لورود موضوعه في سب في النفي وعدم تعديل كون الموحدة المهمة المعدولة المحمول
 في قوة المسألة الجريئة فلا يرد ما قبل ان الحكم بان كل مهمة في قوة الجريئة لا ينافي
 ان البعض في قوة التلبية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى انما كان
 الحكم بان هذه المهمة في قوة التلبية معناه لقولهم ان المهمة في قوة الجريئة اشارة
 الى بيته اخ كيف او ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهم
 (قوله لسبب المصير) اي ما عسر لارام معناه والافعاء الصريح ثبوت الاقوام
 لما صدق عليه لاسان نكته يستلزم السائلة الجريئة (قوله اي الى كل) وتابيت
 الضمير لان اراد لفظة هل ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسد
 اليه هو ما اصيب اليه كل وكل ليس كية اراد المسد اليه ولد الا بوصف بل المضاف اليه هو
 فاقى عن الجنة وعن كل ركل فرد لا يستفاد لان الاسناد الى ما اصيب اليه وادغام ذكره
 لا يحري لو وضع لام الاستعراق في موضع كل لان ما عبيد في الصورتين الاسناد الى امر
 واحد فاللام لكيد ما عبيد لاسناد وتقرير ما قول ما ذكره من ان المسد اليه هو ما اصيب
 اليه كل ان اراد ان ذلك مسد اليه في المعنى فليس ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى
 ان كلام مسد اليه في لفظه واداد انه المسد اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان
 المرفوع بالابتداء نفع كل لا ما اصيب اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جأني
 واما ان ما ذكره لا يحري في حرف المستغرق فغير مصر اذ هو مانع بكفيه عدم جريان
 الدليل على لروم ترجيح شاكيد على التأسيس في صورة اعني المسد اليه المسور بكل على
 ان العمل وجهه في ذلك (قوله وما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق
 من ان لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لانا كيد

و اقتضى من الخواص ان كيد لا فائدة له في ازالة الركيب من رجوته وحلاصه
 دفعه انه حوات بتسليم ما سمع في الاول وقدره عليه المصنف رحمه الله تعالى في
 في هذا حيث قال وان سلما انه سمى تا كيدا مع (قوله هو تا كيد لاصطلاحه)
 كيد هو متدا ثا بعد تقرير كون ما ذكرت تا كيدا اصطلاحا ويست فضلا
 ليس قصر استد على المسند اليه مطلوباه (قوله و حاصل) اي حاصل
 لا غير من الثاني المصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقض) اي في جواب هذا
 اعتراض (قوله بطريق الاتراء لان مدلوله المتبقي عند كلتي) وهو يسلم
 رفع الايجاب الكلبي (قوله فلا يكون) تا كيد لعدم تحققه الا لا يبي (قوله فان
 شرط مع) عادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لاداة التسميم الذي علم
 من قوله سواء جعل الخ (قوله لزم ان يكون كل في قوله مع) لان الاول مدلول
 راعي لقولنا قل انسان والثاني مدلول مطابق له على معنى يحمل لم يتم كل
 انسان بزم الكيد (قوله لان دلالة قوله انسان لم يتم مع) ودلالة كل انسان
 لم يتم بصرفه لانه لا يفرض انه بعد دخول كل نحو جعل في العموم يلزم
 من جميع الكيد على التأسيس (قوله دل الخواص) من اعتراض المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله واما اذا جاءه لابي عن حجة الاورد) اي لرفع الايجاب الكلبي على
 وجه المختل للوجوه الثلاثة المذكورة و ليس اورد في وجهه فحصل الوجه الاخير
 المذكور مما سبق على ما فهم (قوله لا يقض الخ) من شأنه سؤال ما هو المشهور
 من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب منى على التحقيق من ان ما يبعد كيد
 اذا كان هو سور (قوله يجوز ان يكون هيئة معية) وكون سكرة الواقعة
 في سياق الذي مسميه لعدم العموم كما في لارحل لارحل في كونه مصافي
 عموم لادلالته عليه فاقيل كون هيئة القضية العموم لا يسميه يوم يصح
 لجزئية وهو عموم ليس بشيء (قوله فلا يعمله مع) فان سم اخبر لا سمي
 في مسم لا معر فبالام او في حكمه من لاصداه او ونا (قوله فالاقرب مع)
 الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولة بتقدير الفعل معمولة على حرث وجموع
 المعنويين فيدخل في حيز التي بناء على ان المتبادر منه ان تكون
 معمولة بعدد ويحسن التأخير على طهره اعني ينصى هم من ان تكون
 معمولة للفعل اسبي اولا وكذا معمولة اعم من ان تكون مؤجرة ولا يسميه
 عموم وخصوص من وجه وكلمة اولئح الخاوه قوله ما كل ما يغني المرء مثل لا تراق
 لا خير عن معمولتها للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله ومعمولة، مثله لا تراق المعمولة

ولا حتمية لهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم
 وجه بعده فان كلمة او لاحد الامرين سواء جاز الاحتجاج بهما او لا وما ذكره
 الشارح رحمه الله تعالى من تغيير التأخير عما اذا لم تكن معمولية للفعل المبني وان حصل
 اصابة الكلية بهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول
 بذلك في قدس سره واما كان اقرب الخ لا ينحى ان ماد كره من وجه الاقرب
 مستفاد من كلام الشارح رحمه الله تعالى لاخفا حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت
 ان العطف على داحية او اخرت لا يتخلو عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا
 او من وجه على العم فاذرب ان يحصل عطف على اخرت ويخصص التأخير فاذ كره
 السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان يفسر الدخول بالتأخير لفظا او رتبة
 لانه بعينه معنى بدخول معناه قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لاقرينة على
 تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قريبة على تخصيصه قال قدس سره مع
 دلالة التام ح لكونه اشارة صائفة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر
 قوله والاسم تكر داحية ولا معمولية بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان
 حصل الصائفة اسحور ومدم بدخول (قوله بما لا يتقدم معموله عليه) لانه يقتضي
 افساد اشارة كبريت الاستفهام بخلاف الجواب ولا قانها يتخطاها العامل اعملا فلا متراجها
 فاعامل بتغير معادى مسمى وامل فليكونها بقية سوف التي لا يتخطاها العامل واما
 لاورد كثره لاسم حيث يقع من الحرف ومعموله نحو كبرت بلامال فتوسع فيها نحو از
 عن ما اورد في بعضها (قوله واقاد ثبوت الفعل) اي مدلوله وكذا قوله او الوصف
 وقوله مما وصف اليه في الكلام توسع باقامة الدال معام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد
 بالمدلول المعين فلا ثبوت له لا على التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او
 الوصف و مراد ما نفس او الوصف اسد الى كلمة كل فلا يراد بالقض بقولنا ان كل
 اسم متعدي وشر لا يصف الشخصية لانه لا يثبت ثبوت اصل الفعل بل ثبوت امر ورا
 الفعل اعني اخر لان الافعال ان قصه ليست محسنة اليها بل هي قيود الاخبار المستندة
 كما يستفنى (قوله او الوصف لدى جن الخ) اي الوصف الذي جعل خبرا عنها
 او وصف لدى جعل تاملا فيها فان يكون الوصف متدا وكلمة كل فاعلا له سادا
 من راد و هذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من البتدا
 من راد صا لذكر (قوله وفيه نظر) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان يوصا كان
 ومعه لم يكن فانه صريح في كلفة الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال دلالت الآيات

مصرورة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ بدليل كان مقادها سلب
 العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الآيات
 بعد دخول كل فلا يكون كلمة كل داحلة في حيز النفي حقيقة وان كانت داحلة
 صورة فلا ينتقض الضابطة بها (قوله وان يكن داحلة في حيز نفي) هذا النفي
 متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي صدا عم النفي كل فرد (قوله انصرفت
 الصلوة) اما الظاهر او العصر على ما رواه البصري ومسكدا في طي والقول بلها
 احدي العشائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدي صلوتي العشاء
 والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الروايات الى العروب (قوله كل ذلك لم يكن)
 فيه دليل على ان من قال ناسيا لم اقص وكان قد ضله نه غير كاذب كذا في الكرماني
 فكلام الناسي ليس بمصدق ولا كاذب فيه وقبل المرد لم يكن في طي وهو الوجه
 وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل علا كثيرا
 وتكلم عدا بما مر بي على صلوته وصلى ركعتين وسجد تسهوا فذل الاوراعى ان
 التكلم عدا في الصلوة بما فيه مصلحة للصلوة لا يعيدها لكن في الاشكال بالعمل الكثير
 وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم
 والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلا اعتقاده لعرا من الصلوة
 واما الصحابة رضي الله عنهم فظاهر انهم انصروا فيه انهم متذكرون بصلوة مترددون
 في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقول انهم في حكم الناسي للصلوة على ان
 عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل بما يشي في حق الناسي من هو في حكمه وقبل
 ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه حرمة التكلم كانت بمكة حين
 نزل قوله تعالى قوموا لله قاتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة
 لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في نعت الصلوة كما يد على لفظ
 صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم احدي صلوتي عشاء فليس روايته عن صحابي
 آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بها حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة
 مرسل او يقال المراد بصغير التكلم جماعة من صحبة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة
 او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا
 تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف
 ما سبق وعندى ان الناء في تلك الواقعة كان بالوجه وهذا ظهر وامس (قوله
 من الذنوب) اشارة الى ان النكرة اعني ذلك للعموم وان كان في الانبات (قوله

والشائع الخ) فيه اشارة الى حواجز رفع فيه على ما نقل عن سيويه في التحفة شرح
 المعنى واليه يشير قوله ونظيره ما ذكره سيويه في قوله ثلاث كلمات الخ (قوله ملو
 كان النصب الخ) يعنى لو كان النصب مفيدا والرفع غير مفيد لما احتار الرفع على
 النصب لكن الذى نرى فكما المقدم وهو اعادة النصب وعدم اعادة الرفع وثبت
 ان الرفع مفيد دون النصب لان اعادة العموم لتحقيقه كما يدل عليه قوله وسيق
 كلامه الخ فلا يراد ان بطلان عدم اعادة الرفع العموم لا يقتضى اعادة اياه لجواز
 ان لا يفيد شيئا منهما (قوله يريدون شاعر الخ) في الرضى ان البيت يروى برفع
 كله ونصبه وفي المعنى ان شلوين وان مالت تسويلان بين الرفع والنصب
 في المعنى ~~لكن~~ الحق مرده به بيتيون (قوله لم يستعمل الخ) في النسخة ان
 الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) اى نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى
 والاعتراض عليه استدلال سيويه عن حوار حذف الصغير العائد من الحرف في السعة
 واعتراض ابن الجاحظ عنه (قوله باشتب) بالتحفيف على ان ما مصدرية
 او موصولة او التشديد على انه ظرف ان تستعمل (قوله واما تأخير) اى عن
 المسد لان الكلام فيهما ولما كان الإسناد تعديدا عنه كان مقتضى تأخير
 هو ما يقتضى عدم تقديمه ~~وهو~~ ويدفع ما قيل انه قدية تقتضى داء تأخير في نفسه
 مع قطع النظر عن ~~تستد~~ ~~تأخير~~ ~~وتنكير~~ ~~وتكون~~ ~~حجرا~~ لا يخطر في اذهان (قوله
 هذا كله مقتضى بصر) قبل هذا مى على التعيب لان ترا الخطأ مع معنى
 الى صيره من خلاف مقتضى بصر وقد سبق ذكره وقد عرفت فمما سبق انقضاء
 فتذكر والقول بالتعيب مع وجوب عطية كله تكاف (قوله كقولهم) اى مثل
 الوضع في قولهم واعتذر بموئيد تقدم المرحم في الصغير المبهم حكما لتكون
 ضابطهم ان تقدم المرحم شرط في الصغير العائد كاية لا يقتضى كونه من مقتضى
 الظاهر كما هو لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجب
 بان المراد الخ = بين الاداء في اجس اى الاداء في تفسيره زيد مثلاً بالصواب
 اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الاداء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص ~~قال~~
 قدس سره قال لهم موحود ~~فيه~~ ~~ان~~ ~~اريد~~ ~~اجس~~ من حيث هو فلا يلزم
 فيه بل الاطلاق وكذا لو زيد من حيث تحقيقه في كل فرد قال العموم غير الانهم
 وان اريد باعشار وجوده في فرد غير معين هو المهدى ~~قال~~ قدس سره
 فالمراد به جنس النسبة ~~فيه~~ ~~ب~~ مقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين
 بعد الرجاين لا مدحهما من حيث الاتينية ~~قال~~ قدس سره زيادة مسانعة

لا ينبغي ان المبالغة انما تحصيل بحصر الجنس في الخصوص او اتحاده به ولا حصر
 بها ودعوى الاتحاد انما ينفع على تقدير كون المخصوص حراً مستقلاً واما على
 تقدير كونه مستقلاً فاللازم جن العام على اخص وهو لا يبعد المبالغة
 (قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله
 بالفاعل) اي انضمير المستتر (قوله في مثل نعم رحلا اسطون) ادا مبرر برجلا
 (قوله للتأكيد) اي بجزا وان كان وضع انبهر برفع لا بهام (قوله درعها يعمون
 دراما) على ان يكون المراد من درعها دراعها واما كان المراد منه مدروعها
 فالتبني على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) ثم يصح المصنف رحمه الله تعالى وما قيل
 ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس بوجه لفظي فوهم (قوله قلباء
 تقديمه) واتما لزم كون الفاعل متهما مع تقدم المتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة
 الى تأخره كذا في الرضوي (قوله ابو موسى الخ) حديث بن مسعود عن موسى والقدر رائلة
 وقد صرح برأيه القدر في التسهيل والامني وهو المخصوص وكذا الحال في شرح الخي
 ثالث وهذا هو الظاهر ادلا حذوف به والاسباب لقصور الشاعر من وصف المدح
 كونه كريم الطرفين وما قيل ان حديث جرير بن موسى بزيادة الكفاء وكذا حالت
 خبر شمع الخ والمخصوص محدوف اعني هو ان فكاب لمصنف من غير داع اليه
 وكذا ما قيل ان ابو موسى جبر مستأ محدوف اي حديث بن موسى والمقدمة الثانية
 محدوفة اي و ابو موسى مدح ينتج من الشكل الاول حديث مدح وهو معنى
 حديث بن سعد او ان ابو موسى مستأ محدوف الخراي بن موسى حديث ونصها مع
 المقدمة الثانية المحدوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف مردود هرب من زيادة
 الكفاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس تسد) يمكن ان يقال مراد
 المصنف رحمه الله تعالى ليتك في دهر الب مع ما يقد بهما العلم بالصغير والعلم بالصغير
 لا يحصر في سماع المفسر لجوار ان يعلم بالقربة وله به لذلك من قبل ليس صحيح
 (قوله وصف الخ) اي ليس تأكيد كما سبق الى انهم دلا بجر للتأكيد ومعارضة
 الموصوف بحمل الابهام المستفاد من التكرار على انكره كانه قيل كمما قل كامل العقل
 قال قدس سره لان اختصاص المسد له الخ فيس مراده من كونه عبارة
 عنه انه يصدق عليه انه بديع اي انه صد ما يشي وهذا لا يقتضي عدم تعبيره به
 واتحاده به مفهوم وكذا مراده من قوله ومعنى كونه يدعي انه ضد ما ينبغي انه
 يصدق عليه هذا انفهوم فالوجه ان يقال المصدر من اختصاصه بحكم بديع
 ان يكون المحكوم به بديعا (قوله عظم على كل العبدية) لا على اختصاصه ولا على

العناية اذ التهمك عن لا نصرة مثلاً فيقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية
بتميزه وان كان اسم الاشارة معيداً له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث حصل
التهمك داخل تحت كمال العينة مقابلاً للاختصاص بالحكم الدبيع (قوله لانه الذي
يصعد اليه اخ) شارة اي به عرف الصمد لا فائدة لخصر المطلوب بخلاف احد
فانه فكرة لانه الاصل في سبب عدم ما يقتضى التعريف فتدبر فانه قدسها
بعض السطرين و فرق بالعلم وعدم العلم وليس شئ فتأمل (قوله الا بالحكمة) اي
المراد من الحق الحكمة انه صبة الى ارله وهي اشتغاله على صلاح العاش والمعاد
لانها حتى تاتى في الواقع وتقدم الحذر واحتمل المحصر قال القاضي ولعله اراد به
نفي اعتناء البطلان به اول الامر و حرمه (قوله ادخل الروح) الروح طهوف وكذا
المهابة والمفهوم منها عرفه هو الحدة متى تكون في قلوب الساطرين من الملوك
والسلاطين ولذا قال ترمذى تقوية وازدياداً بخلاف الروح فانه امر يحصل
ويحدث من محاطتهم كذا في شرحه بفتح (قوله فرب رحيم) يسكون اليهم على
اجراء الوصل بحرى الوقت كذا في شرحه بفتح (قوله اصي نقل الكلام الخ)
عسر السكاكى رحمه الله اهم الاشارة بها التفسير فهو اشارة الى ما فهم منها
من ايراد قوله تعالى (توكل على الله) ومن قوله آلهى عدد الله اصي من الاو ضع
المظهر موضع المصير وفهم ضمياً انصاف قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند
اليه والتصريح بما علم مما يس من تكرار لما قيل انه لا فائدة لقوله غير مختص
بالمسند اليه لاقى كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكى رحمه الله تعالى
لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس شئ لان المفهوم صريحاً
بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المصير لعدم اختصاص نقل الكلام
من الحكاية الى العينة (قوله اي اسبق الخ) في الكلام حذف شريطة العقل
او المشار اليه بهذا نقل المصنف وفي صمد النقل انطلق فيصيح ان انظر المخصوص
غير مختص بالمسند اليه ما اعتبر التقيد وانه غير مختص بهذا القدر ما عدا المطلق
(قوله في العارة دق تسامح) اما حذف او تحمل عدم اختصاصه من حيث
كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولو لا التسامح لم يصح ادلا معنى لنفي اختصاص
الشئ بعينه (قوله اوفق لقوله) باللام كافي السجدة المحضة والباء تصحيف في التاج
الوفق صار وارشد باللام صفة له ووجه الاوفق ان التعميم في قوله بل كل من التكلم
الخ لا يلائم التخصيص المستند من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على
الاضراب عن هذا معناه ان يكون وضع صمد عائب موضع التكلم الى الاعم

الابد الشامل له وتغيره (قوله الاقسام ستة) قيل ههنا اقسام اخر كالانفعال من
التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الديرى لذوى
العلم الى ما فان لم يجعل التثنية فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المبرعه وبها ليس واحد
لان المذكر يخالف المؤنث بالذات وكذا الجمعة الواحد وكذا ، ولو العلم لغير لولى
العلم بخلاف الاقسام الستة فان المبرعه واحد ولاختلاف باعتبار الخطاب والعيبة
والتكلم ٧ (قوله ويحتمل الخ) عطف على زيادة (فونه من الالتفات الخ) في التاج
الالتفات وانكر يستوي و اراد الواو للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الالتفات
لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو لطلق الجمع لا للعبه (قوله على العلوم
الثلاثة) وكذا على المعاني واليار كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه
كاف فيما هو المقصود واختارهما لاختلافه على ثلاثة لانه اشهر منه * قال قدس سره
من حيث انه يشتمل * اشتمال المفيد على ابعاد على بكنة عامة او خاصة هي خاصية
التركيب في الاقادة من علم المعاني * قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ * قاله
من خلاف مقصدي الظاهر وحلاف مقصدي الباطن من باب الكفاية كما مر تحقيقه لكن
يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان الامر مساألة الله اشار في شرحه
للشرح حيث قال وكونه من الاحراج لا على مقصدي الله هو امر اذ رجع تحت الكتابة لا
يوجب كونه من مباحث البيان كما مر في جزئيات المتدرجة تحت قواعد * قال قدس
سره ومن حيث انه يحسن الخ * اي حسنا مرضيا يخص من اقتد الكلام من غير
نظر الى ما يقتضي ابراده (قوله من الدلالة) اي صريح بقوله لانه صرح فلا ينافي
حصول الدلالة على مدعاه في طحاك وتذكرت لانه صرح بذلك فبهما وان اشار
اليه بقوله فانتعت في البيت واقام السيد هذه لدلالة قوله الان التصريح بان في
قوله ليلك التفاتا اذ على هذا المعنى اراد به الاعراض عن الشارح رحمه الله
تعالى بان الدلالة على مدعاه متحققة في صير هذا انيت صافلا يكون وجه تخصيص
المصنف رحمه الله تعالى بالذكر لا وحده لان المراد بدلاله صريحاً بقربة التعليل
وان اراد بتحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مفسر * قال قدس سره تذكرت
الخ * تمامه * واصح ما في وصلها قد تصبى * ومعنى تذكرت ريث ود كراة
اياها تهيجك اي تثير حركتك ووحدة على مفردك وهو صواب من وصلها قد
انقطع والكلام جبر ومعه تحسرو ويحزن على ما فات من الوصل * قال قدس سره مع
ان الرواية الخ * انما قال ذلك لانه لو كان الرواية ما شككم يكون الالتفات في تهيجك

(٧) (قوله مراده)
بأي معنى يحمل من المعاني
الآية ثمة

من التكلم الى الخطاب ﴿ قال قدس سره الى غير ذلك من الايات ﴾ التي اوردها
 امثلة للالتفات ﴿ قال قدس سره معمودا ﴾ من عمده المرض فرجه من حد ضرب
 وابية الحركاية من سعد والواعيد مفعول ثان لا خلفك والكلام حبر ومعاد
 تحسّر ﴿ قال قدس سره فلا يدل على المقصود ﴾ من عدم اشتراط سبق التعبير
 في الالتفات لان المقدر كالمعقوف (قوله وبهذا يشعراخ) سيجي ما يشعر به
 من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد
 في بيان مثال الالتفات من تكلم ان الخطاب (قوله لا ناسم الخ) يعني ماد كروه
 من الكنة العامة يقتضي عبر هذا القيد اعني كونه على خلاف مقتضى
 الظاهر ويؤيده ارادهم لالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعني مقتضى الظاهر
 (قوله نحو انريد وانت عمرو) وفيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير التكلم
 او المخاطب فالمرعاه لهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه
 انتقال من التكلم الى العية وتعارى ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انه من حيث
 انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التعار في المعبر عنه
 واللام يكن الالتهار في شيء من الصور الست (قوله نحو باريدقم) اي فيما اذا صر
 اولا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق (قوله وفي التزويل الخ)
 كان المناسب ابرائه مما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى العية اورده ههنا
 للاشتراك في كون المظهر مسادي (قوله لان الاسم المظهر طريق عية) وان
 عرض له الخطاب بسبب بدءه وانما كان حق الكلام بعد تمام المسادي الخطاب
 (قوله نحو يا من هو عالم ح) المقصود منه التعبير عن الوصول المسادي في صلته
 بطريق العية فانه انما من الخطاب الذي حصل للمسادي بحرف النداء الى
 العية التي في بعده انه لا تعبر عنه بعد بصيغة خطاب كما في حق لانه داخل
 بهذا الاعتبار في باريد لم لا به جمعهما في الدليل اختصارا (قوله بعد تمام المسادي)
 اذ لا خطاب قلها فالمسادي الموصوف والموصوف وان صاروا مخاطبين ظاهرا
 بدحول حرف نداء بسبب بخصوص حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة
 وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب
 قبل ذكر الصلة والصفة عية لان الاسماء الظواهر كلها عيب وبعد ذكرهما
 يكون الاسلوب خطاب وكل من عية المستعدة من العدة والخطاب الذي يحيى
 بعد ذكرهما مقتضى انه هرخلو، يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
 الظاهر دخل التعبير ان اعني لتعبر بالعدة والتعبر بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة

في الالتفات لكون الاول اثنى لا من الخطاب الى نصية والشي من القية الى الخطاب
 فقدمه فانه دقيق وتمامه كذا يظهر ان ما في شرح المفتاح اثر في مراده لا بعد ان
 يحمل مثل انما الذي سمى واست الذي اختلف في ونحو يوم صلوا واثم قوم يجهلون
 من الالتفات من القية الى التكلم والخطاب وتعه بعض الباطنيين ببدالان التعبير
 انما يحصل بمجموع الوصول والصلة لا بالوصول وحده حتى يصح ان يقال انه
 انتقل من تعبير الى تعبير آخر (قوله فصح اخ) الحكيم يفتح فصح وبالرد مردود فانه
 وقع في حديث سيد المرسلين وحاتم البشير وهو الصحيح من تكلم بالضاد لموات الله
 وسلامه عليه روى حبر من مطم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة اسماءنا
 محمد وحمد وانا الذي لدى محمد والله في الكفر والخر الذي يحشر الناس على
 قدحى وانا العاقب في متفق عليه وهن من حيوية من الذي تعمل على الخطاب
 وهو امام المصويين كذا في شرح الكشف المشع طبع في تفسير قوله تعالى
 (انما ذكرت ام كذا من المعاني) والحق في الرضى من ان الوصول
 او الوصول اذ كان حبرا من متكلم حرا ان يكون له انما اليه عتوه هو الا كثر وجر
 ان يكون متكلمه احلا على المعنى وكذا في لسان المحققين انما الذي قلنا او هو الاكثر
 او قلت كذا حلا على المعنى والناظر في قوله لو لم اسمعه لم اخوره وكان الكتابة
 في اختيار هذا الاسم وركب استماع انما الذي قلنا في اختياره من الوصول
 وانه مما لا يخفى على احد حاله بخلاف ما ورد في صير نصيبه بدل على الاخبار
 بتجاده مع الشخص النصف من الوصول انما الذي قلنا في انما الذي سمى في حذرة
 انما الذي سمى امه حذرة كان له انما الذي قلنا في انما الذي سمى في حذرة
 بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض مد كذا) وهو المذكور
 بهوله منها نحو انما الذي قلنا في حذرة بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو انما الذي قلنا
 وبقوله ومنها تكرير الطريق على التعبيرين فيهما في جلتين (قوله نطاول ليلك)
 بفتح الكاف وان كان خطاه لا قس بمعناه غيره مكروب او مستحق للعقاب الا
 ترى انه وقع لم ترقد بالشر كرويات تامة بمعنى تمام رلا ورلا به نام او لم فلا يثاق
 لم ترقد وانت امانة قصده حذرة او تامة وله حال وكليلة امحال اخرى او مصدر
 اي كيشونة ليلة دي المائر الارمد والارمد من صفة من رمد عينه اذا هاج
 وعطف بانث على بان عطف امين على الماين من حدث اللفظ وعطف انقيد على
 المطلق من حيث المعنى والصغير في حذرة معقول مطلق قل الرضى في انما الذي قلنا بان النبا
 اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الاسم ونحوه يعدي الى المفعول الاول

بنفسه والى مصموم الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل
الضمير مفعولاً له على حذف والاصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله
قيصم ان الخ) فخلاصته كلام الكشف على ذلك لتلايكون مخالفا لما ذهب اليه
الجمهور وهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال
بظاهر عبارة الكشف على موافقته للفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول
الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه الفسادة في الجملة فطلع في الجواب الثاني غير موجد
فليس شئ لان الشارح راح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لانها صريحة
في ان الالتفاتات الثلاثة في آيات ثلاثة على سبيل التوريع والقائل انما ثبت
حوار جلوب على مذهب الجمهور تأويل ان يراد ان الالتفاتات الثلاثة متحققة
في مجموع الآيات الثلاثة (قوله اما لا سلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم
اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطاباً لمن يتلقى
منه الكلام اي بأحده ويصح فلا يكون المعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم
طريق الجرم به قد اذنت ثلاثاً لثباتات وتمصيل الكلام ان الخطاب القاء
الكلام نحو الحاضر (في حيث) مع حاكم وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام
قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في بازيد ثم
وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعقبة لأمه فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تحقق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها
من الافراد والتبعية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي
يتعلق به الحكم قطعاً فلا ضرورة ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي
في ذلك الكلام نحو قوله تعالى (دعكم حبركم ان كنتم تعلمون) و(دعكم حبركم
صدبارثكم) وقد تكون محمولة بها نحو قوله تعالى (فاحرأ من يعمل ذلك
مكم) و(دعكم حبركم) فلا بد من احداث التأويل المنقولين عن ابن ابي ابيدش احدهما
ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد به ولهم والثاني ان يقدر
اسم مفرد من اسم الجمع يقع على الجماعة كالتفريق والجماعة وان كان المخاطب بها
غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بلولاء غير بي كناية
المخاطب بقوله بر حرركم فلا يجوز ان يكون الكاف في اوله خطاباً لبي كناية فلا
تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان محتملاً لهما نحو قوله تعالى
(ثم توليتهم من بعدك) وقوله تعالى (ثم عقوبنا عنكم من بعد ذلك)
فيصور الامر ان وما وقع في الرضى به لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد دون

تنية اوجع او عطف فانما هو اذا كان الخطاب من جنس واحد كاتل عليه
 الامثلة التي اوردها من انما فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت
 كيف وقد وقع في التزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي
 الذين اسرفوا) فادفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد
 الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التلويح من الخطاب (ما لئلك
 هم العاقبون) هو المخاطب بقوله فاحلوه وان كان كاف الخطاب مفردا كما
 في قوله تعالى (ثم عفووا عنكم من بعد ذلك) فانه احذر في كل كتاب احتمالا لهذا
 وقد ذكر العلامة في شرحه للفتح ان ذلك ونحوه من اسماء لاشارة لايجوز ان يلتصق
 بها لامشاعه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من تكاف واخواته
 بالحكاية والعبية لا يمكن الانتفاة وحيث اضع انتهى وهذا هو الحق وحاصله
 ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب
 اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولايجوز تغييرها الى حكاية والعبية
 (قوله حيث لم يقل اخ) يكون نصافي ان الخطاب به هو الخطاب بكم وتوليم
 لانه الاصل على تقدير الاتحاد (قوله المخاطبون) لان القائل به يجب ان يكون
 من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون ادخل في النصيح لانه لا يريد
 لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند
 المصنف والشارح رحمة الله تعالى اما محار او كية وهما مجاز لا مشاع ارادة
 الموصوع له فيكون اللفظ مستملا في غير موصوعه فيكون المعبر عنه في الاسلوبين
 واحدا ثم على ما حققه السيد من ان المعنى للمعبر عنه من مستنعت التركيب
 واللفظ ليس بمسعمل فيه بل هو بالنسبة الى معنى المستعمل فيه حقيقة او مجازا
 او كناية يرد ان اللفظ ليس مسعملا في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين
 واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اي التقيد بقوله عند سكاكي رحمه الله لكن في
 الاشعار حقا ان يجوز ان يكون التقيد لاحل ان تلك مقدمة مسوقة لسان الانتفاة
 في البيت الثالث هذه (قوله وقد كثر في الواحد اخ) حتى قل في شرح التسهيل
 المصري ان معنى فعل ودعنا اسمكم المعظم منه او مشارك (قوله في كلام
 القديم) اي في كلام الفضلاء المتقدمين في اخلاعية بين عبده مقابلته بالولدين
 (قوله وانما هو استعمال المولدين) اي المحرم من قبل كلام موبد اي محدث وفي
 القاموس المولود المحدث من الشعراء الحديثهم وتمكوا في ذلك ما وقع في القرآن
 المجيد من قوله تعالى (رب ارجعوني لعلى اعمل) وقوله نحي (ان يكون لهم اخيرة من

امرهم) اي الله ورسول واجمع للتعظيم وقال القاصي في تفسير قوله تعالى (وقالت
امراء قريظة عيون وولت لا تقتلوه) خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وحوار المكشاف في
قراءة الحسن شمسونه بسم عن خصص العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه
في كلام بلغاء الخاضعين لا يدل على عدم فصاحته قال القراء بما يشهد به لاجل فاقين
ان كلام الشرح راجع لله يقتضي ان يكون القرآن واردا على استعمال المولدين
ليس بشئ بل استعمال المولدين واردا على اسلوب القرآن (قوله اي حين ولي الشباب
اخ) تولية الشباب واعراضه كناية عن ربه الله وانقطاعه (قوله وقد يصرم) اي
بالكلية اشارة الى بقاء بعض ثاره كايدي حده صيغة التصغير وعصر حان بدل من بعيد
وهذا الس هو من الكهولة قال به بقية امار الشباب وظهور ما اثار المشيب
(قوله ان يكون المختص بالحق) مبرد بالمخاطب ملحق الكلام واحده لا اتحاد
في التعبير شرط عدم لقوم ابصر والام يحقق الكثرة العامة للالتفات ولا ان
عدم اتحاد الملقى في قول حرير غير معلوم ان الظاهر اتحاد لانه يلحق الكلام الى
اخليفة فان العصيدة في مدحه براراده من يكون محاطا بالحكم المستفاد من الكلام
ولاشك في معارم الخطاب في قول حرير بهذا المعنى فان الامر بالثقة لاسرائيل
والامر بالاعانة للخليفة فافهم فانه قد ملط به بعض الساطرين (قوله انه اصحاب
الح) لان ام الملقية تحيد الامراض عن الحكم الذي حوط عليه بوكامة بقوله
هل يزجرنكم الى لاحد بقوله ليس بمع في اولئك لولا عدم مع الرسالة فيهم ولا يمكن
ان يكون بوكامة محاسب بالاحد لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكون معبرين
تكان الخطاب كما مر (قوله اناسي الح) في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاسر نفسه
والعارض بكسر الراء لاسان على التفصيل المذكور في الصحاح واران صهيحي الخلد
والصغير في تصقل للمهمة والمرع المعسر والاشامة شمر ستاشه والاستفهام في البيتين
للتعسر والتدله على مافات من وصف الحبيبة (قوله فاجاب اح) بقوله وفي اليأس
راحدة اعتراض لدفع توهم ماش عن الساق او انقطاع ما رواه (قوله من طربت
الثوب) ادعت به عملا صاره كانه حديث بقوله تحديدا بيان معنى المعوى وقوله
احداثا بيان للراد فان احداث هشة اخرى لازم لتحديد الثوب ولم يذكر ههنا
ما في شرحه للمفرد من كونه من طراد الهمة بمعنى الورد فاعنى ايرادا واحدا
لان بناء التثنية من الطرد محقق من طراد الهمة بمعنى الورد فاعنى ايرادا واحدا
في قوله لدشاط ثقوية فمن لانا طريقة تتعبد به نفسه وفي قوله للاصحاء للتعليل
ومعقول الايقاظ محدوى اي السامع وقت ان يجعلها في الموضوعين معنى واحد فيقدر

الفعول للتطرية اى نظرية الكلام لاجل تخرجه سروره او بقدر المضاف للاصغاء
 اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه (قوله وقد يختص) على صيغة المعلوم او المجهول
 فانه يحتمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص (قوله) قد يكون لكل الثقات اخ
 اشار الى ان اختصاص مواضع كتابة عن اختصاصه ولا كانا لجمع المضاف ظهرا
 في المعلوم افاذا اختصاص كل الثقات والمراد كل نوع من انواع الستة فلا ينافي
 جزئية الحكم الاستفادة من كلمة قد (قوله) حتى طريق لاتباع (فاعراض المفعول
 فيه مجرى المفعول به فيكون محازا في الستة الايقاعية) (قوله) والمفعول محذوف
 اى سيا مسيا كما في قولهم فلان يعطى اى يعمل الاصطلاح فلا يرد ما قيل ان المحذوف
 المقدر كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة
 والجماع في الستة الايقاعية واجبت ان قولهم يرسارق بيلة اهل امدار مشتملة على
 الجماع مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جمع المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة
 والجماع غير قابل في الدل كافي قطع ريد يده وسلب ريد ثوبه فقول هذا العائل
 والمفعول محذوف فريد به ما كان مفعولا له قبل الاتباع وحار به لا بعده وفيه اهل
 الدار مفعول فعل محذوف اى اهل الدار وان جمعه بدلا غير بدلي بالعلامة لا بدحج
 وهو ظاهر و بدل العلم مضاف لمعرض المنطوق من الاتباع اهتى الدلالة على التعميم
 وان القول بان الجمع بين الحقيقة والجماع غير قابل في مخرج من قولهم لا بدحج
 ريد يده قطع شئ من ريد هو يده وكذا كل بدل اشتغال ولذا قالوا انه لا بدحج من
 تشويق السامع الى ذكر الدل وانه يعيد التقرير حيث اجل حكم اولانم صدر
 (قوله دلالة على التعميم) اما على حذف المفعول اى حذف المفعول سواء بسا دلالة
 على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق في المقام خطاى ان المعلوم مثلا يلزم نزحج
 بلا مرجع كما يسمى واما على لاصب على الانساع لانه اذا حمل الرمان وقع
 عليه الميث افاذا شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقد بحيث لا يقبل التخصيص
 بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله) ان تعدد (الساء يسار
 التخصيص اى التخصيص من الطريق وليس صلة التخصيص ولا نرم تخصص
 المخصص (قوله) ليتلازم الكلام) اى يكون كل واحدة من الحمل ثلثا واحدة بحجرة
 الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشاف و حار انما صي تعميم مفعول الاستعانة
 و بيان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر طبع من حواشينا على تفسير القاضي
 (قوله) فاعطيفة المختص بها اخ) اشار الى ان ماد كره انصف رحمه الله تعالى
 قاصر لان حاصله ان احرار تلك الصفات موجب لوجود المهر ك الذي يوجب

ان مخاطب الصد ذلك الحقيق ولاتهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى
 فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة فقيه تقيه على ان الصد
 ينبغي ان يكون قرائته بحيث يحد ذلك الحرك لتكون قرائته بالخطاب واقعة موقعها
 (قوله وطريقة الكثر) ان الخطاب لدلائله على كمال التميز لتطبيق السادة
 به كتطبيقه المشتق فيشعر بعلمية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب
 تعلقين حكم العادة كانه قيل يخصك بالعبادة لتثيرك تلك الصفات (قوله واهله)
 اي العباد لانهم عمود وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بسبب التعميم
 ليظهر ترتيب قوله فانصرفت اليه بالكتابة اليه ولما تعرض للعبادة في بيان معنى
 الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله لتساهى وصوحه الخ) في الخطاب اشارة
 الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واصح غاية الوصوح كالمشاهد فمجان من مد
 بذاته على ذاته (قوله تساهى الى ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر
 من احراء تلك الصفات عليه ان بعد لعمول قدرته تعالى وادارته والظواهر في امر
 المعاش والمعاد يحتاج اليه في جميع تهيئته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان
 فيصحب ان يكون حاضر في عليه كالمركب المشهد في حال العادة حيث قرى الخطاب
 بها فادها حال اما جاذبه تعالى فالتطبيق التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة
 ثلث لطائف كالاتي (قوله ولما تساهى كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند
 اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه
 فان وضع المصمر موضع يظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال في ليس
 منه وظهره من غير هذا لب (قوله اورده اقسام) مشهورة منه وان لم يكن
 من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه كميل الماحذ وفيه اشارة
 الى ان اقسامه لا تنحصر في اقسامه فان اقسامه اقسامه من خلافه قال
 قدس سره وهو ظاهر لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام
 المخاطب غير مطابق له ظاهرا واما مقصود ههنا مطابقتها بسبب حله على خلاف
 مراده للسبب على انه الاخر فالارادة لا تليق به على ان الاولى فالارادة ما صدر
 من المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القعزى في مقابلة وعيد الحاج ليس بمطابق له
 فانه كلام في مقابلة الوعد فتدبره على ان الاثني بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان
 الاثني بحاله ما صدر من القعزى وما قيل في دفعه فانه يمكن ان يراد بالقصد
 والارادة الترتيب فاعني به على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد
 فتكلف باراد ليس مقصود المتكلم التنبه على خلاف ترتب المخاطب بل

التبيين على ان يريد ما يطابق به كلامه كلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بيان
مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان
الصحيح في الواقع رجوع الصمير الى خلاف مراده فالمراد من لغير في كلام الشارح
رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه ظاهر قول
الشارح رحمه الله تعالى فهو ظاهر فانه يعيد من العبرة غاية العبد تأبي عنه
الحاشية الآية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراده يخرج مثلا انما هو القرس
وغير ما يترقب حل القعثرى لادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حل
الادهم على مراده اعني القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة فيه
انما انسلم ان انترقب حل الادهم على القيد بل انترقب الكلام الذي يطبق حل الادهم
على القيد صير انترقب الكلام الذي لا يطبقه وقيل ان غير انترقب الكلام الذي القاء
لاحله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان لكلام الذي القاء القعثرى
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان انترقب من الكلام مسموع لان
الكلام انما يترقب باعشار مدلوله وان اراد به الكلام اختيار مدلوله فحمل كلام المخاطب
على خلاف مراده مدلوله الا انه الترامي وهذا القدر من التصرف لا يقتضي كون
ارجاع الصمير الى العبر انترقب فهو اظاهرا (قوله مأثور من السبب الخ) اعلم ان
ما يسأل به من الجس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة امر الهلال وشأه حال اختلاف
تشكلاته ، لورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر نسؤل من حقيقته بمقتل
ان يكون غايته وحكمته ويحمل ان يكون منه ومنه سبب نزول لاحتصاص له
ما حدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر بسبب اختلاف الالهة وان يقدر
ما حكمته اختلاف الالهة فاختر صاحب الكشف والرعب والقصى انه سؤال
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقصدي الطاهر لانه الاصل
واختار اسكتاكي رحمه الله تعالى انه سؤال من السبب لان حكمة ظاهرة لا تستحق
السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم طرقت لاهلة جمع بهلال وهو
القمر للثنتين او ثلث ليلال فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد لاهلة وكثرته والجواب
بيان الحكمة التعدد لاعلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر قلت السؤال
المدكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف
تشكلاته الورية لان تعدده مع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل
التعدد كما ان شأن الزول صريح في السؤال عن اختلاف تشكلاته مستبعد للسؤال
عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ (قوله بيان العرض) اي الحكمة الظاهرة

فانه الملائكة انما يبعثونهم واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات
سما عاريا او حعلي لاختلاف احوال المواليد المصرية كما بين في محله فلها لا يطالع
عليه كل واحد (قوله بوقت) اي يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقف التي
باختيارهم وقوله وبعده الصبح إشارة الى المواقف التي عينها الله تعالى للمعادت
الوقتية الا انه حصص الحزم بالذكور كونه ادعى شيء الى الوقت لما به يحتاج اليه اداء
وفضاه (قوله على ر الاولى ح) اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى
يحلهم ان لا يبالوا من حكمه ايضا لما ان افاضل المختار يفعل ما يشاء ولانه معلوم انه
حكيم لا يعمل شيئا بدور حكمة رابعة (قوله لا لهم ا ح) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح
معاشهم ومعادهم وحي عليه السلام انما بعث لسبب ذلك لانه يدل على ان
سبب الاختلاف مبين في علم الهيئة وهو ما نزل عند اهل الشريعة فانه مبني على
امور لم يثبت شيء منها صفة الامر اهم تخيلوها موافقة لما يبدعه الحكم
المطلق (قوله نسب عن تحقق وقوعه) فيه إشارة الى ان المعبر عن المستقبل
بالماضي لكونه استعارة سبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظهيرة
البيان لكه من حيث ان الداعي لله النبي بالذكور من وطبيعة المعاني لكن بقي
ان هذا استعارة في نشوء ما اعتبر الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة
(قوله لواقع يقع) فائدة لام الاستعارة امر ان تأكيد مصحون الجملة وتخلص
المصارع لتحل فلام في مواقع وليقع كليهما لحد التأكيد كافي قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) اي الاستعمال الطارى على
الوضع وهو يخرج من حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع (قوله
على عكس الوصف ونحوه) اي حصول الوصف للوصف وكونه ثابته ولو في
الزمان المستقبل لانهم وصفا ثبات المنتصفة بالمصدر اما قائما بها او واقفا عليها
كافي لورضي فاستعارة في مفهومهما تفيدية فاما جعل الخبرين عن شيء افاد اتحادهما
بالاداء المنتصفة بالمصدر وكان تصافيه في الاستقبال بخلاف مستقبل فان الدية
فيه تامة مقصودة بالافادة فاما اسد الى شيء يفيد انه ينتصف بالبدأ في الاستقبال
فمضى زيد صر ب انه دت منتصفة بالصر ب ولو في الاستقبال ومعنى زيد بضر ب
انه ينتصف بالصر ب لهم يدلان على تحقق الانصاف ووقوعه والمصارع على انه
سيحقق فاستعمرهما في معناه لانه على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر
وهذا امر الشرح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازي الخ وعلى ما قررناه اندفع
مقابل في وجه اسطر لا سيما بلان على التمكن والثبت قال الشيخ نعم على

ان زيد مطلق لا يدل على اكثر من قيام الاطلاق بريد و حصوله له ولو سلم فدلالة لهما
على التمكن والاثبات لا يدل على ان استعملا لهما في استقل محار فان دلالة على
الاثبات لا ينافي كونه مستقبلا اما ندفاع الاول فظهر لانه لا يرد بان يمكن واشتوت
الاستمرار وانواع بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على
حصول الوصف والانصاف به ولو في المستقبل فالتعبير عما يحصل في المستقبل
مطلق يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجود اسم فيه ان يلزم بما ذكره
ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد دلالة على انه يقع
غير نصية المصارع وان اريد الدلالة على انه محقق الوقوع في المستقبل هو
بصيغة اسم الفاعل والعمول فالبيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه
وضعا وليس شيء مذهب على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل
هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل المح وحاصله اسم الفاعل والمفعول
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع محار بالاتفاق فاذا استعملوا كان استعمالا في غير ما وضع
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورده عليه انه يلزم ان يكونا دليلين على الزمان
بحسب الوضع فبعض تعريف الاسم والفعل طردا ومجازا انه يلزم من ذلك ان يكون
كل محار خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما وصوفا لما وقع في الحال او الماضي
لانهما موصوفا له مع الحال او الماضي وشارحهما ان الشارح رحمه الله نص في شرح
الفتح ان كل محار خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المجزأة على ما مر في باب احوال
الاستناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية * فان قدس سره يدل الجواب
بعبارة * لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالنسبة (قوله ان يجعل احدا احراه
الخ) اي من حيث اعادته لا من حيث التركيب فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد في الدار
وفي الدار زيد مستند (قوله والآخر مكانه) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول
مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول (قوله كما نال وقع مذهب في موقع
الخ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر واما في الاستعماد فبما تقدم في من ابوك
على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في مداصعت ذاجعل د بمعنى ادي انما مبتدأ
وذاجعل د بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى (ان اول بيت وضع للناس للذي
بكة مباركا) ولان تجعله من باب لقلب كذا في شرحه فصح وقال السيد في حاشي
شرح هذا القول بالاتفاق فهو فانه مذهب سيوي ومذهب غير ما من خبر ما بعده
ولعل المراد اتفقوا على جوار كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون

الاسماء المتصلة للاعتقاد احبارا بعد هاء العوض ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتصلة له كما يحكى في بحث تكثير المسد من هذا الكتاب ونشير اليه صارته في شرح المغنح حيث قال قد اتفقوا في من ابو لثدون ان يقول نقدا تفقوا فيه فلا يردانه داجور دث في الاشياء فلا يكون اطبي كان امك ام حجار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله هـ ا ح) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرصة الاحارى على اسيف مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتجه الى العروض عليه قلانه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاختصارين وقال العرض اظهار شيء شيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو الحق فان كلاما من الاختصارين حارج عن مفهوم العرض (قوله ن كان المقدر) وامك خبره فيكون لاسم الواقع موقع المبتدأ مكرة والخبر معرفة ودا بمنع في الاستعمال يجب ان ينتمى على اطلب وان الاصل كان طبيا امك ام حجارا (قوله لا الاستفهام) وانما الخبر تقدير كان لان الاستفهام بالفتل اولى (قوله هو حوده كمدد) اي اعتصار وجوده لفظا لا حل همة الاستفهام كمدد من حيث تعقل لان المقصود المعادلة بين الطبي والحجار مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي (قوله والصير سيرة) اشارة الى ان حرجوع اليه ما ليس في المظهر المكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله طبيا كان امك) تذكير ضمير كان ما صار المرحع على وفق البيت وان كان امك يقتضي التائب (قوله المقصود النسوية ا ح) لا التسوية بين الطبي والحجار في كونه امك فافهم الفرق بين معيبي كاشق بين ريد المطلق والمطلق ريد (قوله ويأتى ا ح) دمع لامة مد وقوعه (قوله وفي التزيل) قال الله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأس) وقال الله تعالى (حلقه ففسده) اذ لم يأول الاهلاك والخلق ما رادتهما قوله من طبس السطح (اي اصلته وسويته فاطين) (قوله بالفتن) ما تحريك (والسباح) بفتح السين وكسر هاء الطين مع التن وقيل بالكسر الآله (قوله ولم اصب بمعنى ح) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة في القاموس وغيره الاصابة ضد لاصعد والابار بالصواب واراثة والوجدان والاحتياج والتعجيم ورد في شمس العلوم والتاح النيل يعني رميدن فلهذا معنى مجازي من التجميع او من النيل (قوله لان قوله اصاب بمعنى جرح ا ح) اثار بقوله بمعنى جرح ا ح كونه قريبة منى على ما سنده الجيب من ان اصابته بمعنى

جرحت حيث لم تعرض لبيان معناه فلا يراد ما قيل . كونه قريبة انما يصح اذا
كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى قلت قل امر روقي (قوله على انه
لما جعه الخ) قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يصربه متعبدا
الى مفعولين لا يقتضى تعديته اليهما فلعله جمعها حالا (قوله والجواب المرحى الخ)
انما كان مرادها لان في الجواب المقدم صرف الذى في لقيده وظهر ان يصرف
الى ما دخل عليه معنى الفعل كما في هذا الجواب (قوله ولم يسوا ما ارادوا منى)
قال اسادى لم اصاب بجارى فلم له لاجل هذا مع الاصلية بمعنى الخرح (قوله انما قال
الخ) في التاج التوكيد دست نداشت والحذف يفسد في الاول اشارة الى عدم
الاتيان بابتداء وفي التاني الى اسقاطه بعد الاتيان (قوله امسى بالمدينة رحله)
امسى امامه مستدالى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة وحال ان
كانت تامة وامامه مستدالى رحله مجازا وبالمدينة خبره او حال (قوله من الذى) لامن
الاول لان لام الابتداء لا يدخل على الخبر مستدأ (قوله يراده) ليس هذا قيدا
احترازيا لانه اذا كان منى او مجموعا لا يصح كونه خبرا صهيبي ايضا كافي المثال
المذكور بل للتصحيح على ان الامراد لا يجمع كونه خبرا عنهما لا يجوز ان يعتبر
موصوفا مفردا لانه متعدد المعنى بجمع (قوله لا ع العطف مع) لانه يلزم من
توارد ما بين معنى ان والابتداء على معمول واحدة وهو نحو بغلق مما اذا مضى
الخبر فانه حينئذ بقدر المعطوف خبر آخر يكون مرفوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر
عطفه على خبر ان بل عطفه المستدأ فله على سم ان عطفه واما اذا اعتبر
معصوفا عليه لانه يكون معطوفا على لفظه لانه اعترت في حكم العدم فكان الراجع لاسمها
وخبرها هو الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفردين على المفردين فاندفع
ما قيل انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه يتخذ عامل
المعطوفين على اسم ان وخبره هو لعطف على محل خبر ب بوحدة في كلامهم * قال قدس
سره عطف الخبر بـ على الاشياء الخ * في معنى ان عطف خبر على الاشياء والعكس
حور مسيويه والصغير وجماعة وهذا القدر يكتفى في التثنية (قوله في التثنية) على التثنية
تعدية بمعنى تصحيح معنى التكمير وفي بعض النسخ عن ب على (قوله بحسب الطاهر)
اذ في الحقيقة لكل منهما خبر من حدة (قوله وهذا الوجه هو الذى) اى
عطف الجملة على الجملة وكون المستدأية في الجملة بـ بـ مقدمة على خبر ان (قوله
في قوله تعالى) اى في سورة المائدة رفع الصابئون وتقدمه على الصابري وما

في سورة البقرة فسصب صائبين و لا شكال فيه (قوله ايبن المدكورين صلالا
 اخ) لكونهم مائتين عن لاديين كلها مشركين عابدين للثلاثكة او الكواكب
 (قوله فما العس بغيرهم) هي اسبت التشريك في الخبر بحسب الظاهر بعيد
 التسوية في التصرف وفي الآية يجب الحكم في عدا الصائين بطريق الاولى
 * قال قدس سره اشارة مع * مبرحح عطف امرد على المفرد بكونه الاصل
 لكن المعطوف من جملة اتو ومع والنوع كل ثا ماعراب سابقة وبانه لا يلزم تقدم
 المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر خبر الثاني مؤخر ارض خبر الاول يرجع عطفا
 الجملة على الجملة بان المعطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا لضرورة وقوبانه
 يلزم في عطف امرد على مرد المتصلين المتسدا والخبر بخبر ان يقدر مؤخرا
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان يقدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة
 فانه لا يلزم الا التقدم في بعض المعطوف عليه ومان حوار المعطوف على محمل اسم
 ان يختلف فيه فلا يجوز عنه من يشترط وجود خبر اي الطالب للاعراب المحلى
 وهما قد بطل لا الراجع للاسم بخلاف خبر التمرد وقد بطل بدخول ان ويجوز عند
 من لم يشترط وتعبه في معنى * فان يقدر خبره هل يجوز ان يكون خيرا * لا يجوز
 لان لام الابتداء لا محل على خبر المنة الا ان يقدر عليه نحو قوله ثم يد * قال قدس سره
 فهل يجب ان يقدر مؤخرا * لا يجب ذلك لان احد الامور لازم اما تقدم المعطوف او
 الفصل كلاهما خلاف الاصل * قال قدس سره فان يقدر خبر مقدما مع * ترجيح
 لشي من التقديرين على لا خبر يكونا واقعين في الشرح كما مر من قوله ثم اشتكت
 لاشكاني وما كه قبر مستجار او قرصى فهو وقوله عليك ورحمة الله السلام * قال قدس
 سره لماذا قطع الخ * يبعد في الكشف بما حاصله انه عطف على محمل اسم ان يلزم توارد
 العاملين اعني ان والابتداء على الخبر قلنا ان العامل في الخبر او اختلاف العامل
 في المتساو والخبر ان قضاها من في الخبر فقط وورد عليه اشارة حور قاطبة فانها
 يلزم ذلك ادالم خبر المتساو خبر وصادا قدر له خبر مقدم على الخبر المدكور
 او مؤخرا فلا لاه يكون حيث لكل من ان وابتداء خبر على حده والجواب ان
 كلامه مني على عدم تقدير خبر وصادا قدر اشرفه في الحقيقة من عطف الجملة
 على الجملة لاس عطف امرد على له * لا تشريك في شي من اجراء الجملة انما
 الفرق بين الوحيين * * غير الامداد بين ابتداء والخبر مقدما على المعطف
 كان من عطف الجملة على الجملة وادا اعتبر المعطف مقدما على الاسداد كان من

عطف المفرد على المفرد قال قدس سره محتمل أن يكون اعتراضه اختاره الرضى
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما حمله
 جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف ونحو انزه عن مقره للمعنى الذى اقامه
 بقوله وطئمة التقديم الخ قال قدس سره الى غير ذلك كأنه اشارة الى
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثانى على حذف احرص الاول ليكون السابق
 قرينة للاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال يهود وانصارى
 لهم احق بالخبر المذكور وفى المعنى والذى حل صاحب الكشف على ان جعل
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائون محذوف موبانية لتأخير مع ان مذهب سبويه
 في زيد عمر وقائم ان المذكور خبر الثانى وحذف عن الاول وهو انصاف لايبرم الفصل
 والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتشى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر والى ما ذكره صاحب الامراء من ان رفع صائون من قبل العطف على
 التوهم كفا في قوله بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان حائيا
 كأنه توهم انه قال لست بمدرك ما مضى فكأنه قيل ههنا الذين آمنوا وهادوا الخ
 والى ما قيل ان الصائون منصوب وبحكى لخصب بالواو فى بعض النسخ
 والى ما قيل انه عطف على الصير المتصير فى هادوا ولا يمتشى حسمها (قوله وحبر
 الاول محذوف) فى المعنى وقد تكلف بعضهم قرعهم الى معنى يعلم منه وان راض
 حبر عنه ولا يعطى مثل معنى قائم من يجب فى اخر النصفة نحو وانما الص صائون
 وانما الص صائون وام قوله رب ارحمهم فمردم جمع فلا غير المتدا والحر
 لا يجب لهما من التوافق ما يجب لهما (قوله خبر لوالدى) اى لكان من حيث
 انه جامل فيه ادلاصيح كور بر يابى الص صائون لوالدى (قوله من عطف المفرد)
 وانما نصح العطف مع من العطف لا تشبهه صيغة متكامل لانه وقع ناعا ويعتبر
 فى التامع مالا يعتد فى المنوع او على سبيل التعيب (قوله والخبر محذوف)
 والكلام من عطف الجملة على الجملة عن نية تقديم برى او تقدير المحذوف مؤخرا
 عنه (قوله وانما الص صائون) ونعمه كان فى مصوف عنه مجرد الاستمرار
 فالمسألة بين الجماعين فى المعنى متحققة (قوله لم يكن بعيد) فيه اشارة الى
 ان فيما ذكره الجمهور والمرزوقى بعد لا لا يصح فى العطف ان يكون عطف
 المفردات وان يكون السابق قرينة على الاحق دون العكس (قوله اى وعبرو
 كذلك) ان جعل من عطف الجملة فقد حذف اسم من الجملة ثانية و قد قصد
 عطف خبر وعنى زيد وعطف مطلق للمحذوف على متعلق المذكور فقد حذف

فيه المسد ايضا ولا ينبغي كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا في شرح المفتاح
 الشريفي وفيه ان المسد و مسد اليه لا يطاق في الاصطلاح على التوابع (قوله
 تدل على مطلق الوجود) كنه - و حود بعته (قوله ثم قد يدل الخ) يعني
 قد يحذف الخبر الخاص اذا دل العربية على الخصوص (قوله للسياسة) اي
 السياسة من مير عصف يقريه انفسه كافي قولهم الذي يطير فيعصب زيد الذباب
 وحينئذ يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية اي فزيد موجود
 في ذلك الوقت او في ذلك مكان فعلة (قوله لروم الخ) اي تعيد بصوق ما بعدها
 لما قلها من غير مهلة لا كونه مسما عنها (قوله فحينئذ يكون معمولة له) ففيه ان
 اذا ظرف غير متصرف على لاصح (قوله لا يكون مضافا) انما يلزم اعمل المتأخر
 لعطا ورتبة في المقدم فيها ولا يجوز حينئذ ان يكون خبرا مانعده لان ظرف الزمان
 لا يخبر به من الجنة لا تقدر مضاف الى في ذلك الوقت حصول زيد (قوله فيجوز
 ان يكون هو حرا مستدا) في الجوار مبالغة الى انه يجوز ان يكون معمولة لادلفاحات
 وفيه ان معاجلة المكان لا معنى له واعتبر هاهنا و حود زيد فيدر كيث واما بالنسبة الى انه
 يجوز ان يكون طرفا كسر المصدوف بوجه انه اذا كان جبراه هو في الحقيقة ظرف للخبر
 المصدوف والظرف سادسده والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد ظرف
 مسبق بمصدوف العمل العلم من طرف المصدوف ان يقال معنى يجوز انه لا يمنع
 اشارة الى انه على تقدير ارماسة تمنع كونه حرا مستدا لا تقدر المضاف (قوله ادلا
 معنى لقولنا الخ) والقول يدل بصدف اما معنى فاعلم استسباق الدهس اليه واما
 لفظا فلانه يدل بعادة الجار والآخر في المدل به والقول بانه خبر بعد خبر او هن
 من نسخ العكسوت اما معنى فعدم التعدد في الحكم واما لفظا فلانه تعلق معمولين
 بعامل واحد بحرف حرو وحده من غير عطف (قوله جمع) اي اسم جمع لان فعلا
 ليس من ابتداء الجمع (قوله لا رجوع لهم) الى ، واطلهم (قوله ونحن على اترهم
 الخ) بهم ذلك من قوله بحلا فان حمل يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
 (قوله ظرف قهسا) بخلافه في دار ريدقاه ليس الخبر فيه طرفا قطعا (قوله
 وقد وضع الخ) تأكيد لكون الحذف مطردا (قوله لم يحسن الخرف اولم يجر)
 اي لم يحسن ا عبد العربي من يجر عبدانيين كذا على التعليل بقوله لانها
 الخاصة اي الحافضة من حصن طائر مضه ، داخلة الى نفسه تحت جناحيه (قوله
 تقديره لو تملكوا تملكوا ع) في امسح التقدير لو تملكوا تملكوا لفائدة التأكيد
 ثم حذف الفعل الاول اختصارا بدلالة صيغته عليه المدل بعدد هاب العمل متفصلا

(٨) عند البصريين
 ولم يجر عند البياثيين
 ثم

وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه مذكر من كون التقدير تملكون تملكون
 بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المندوف هو صير المندوف بخالف لا عليه
 الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما فقل لا تتركب وان الدال عليه كلمة
 لو المقتضية للفعل مع قيام المذكور مفعله اقول وقع في شرح لتسهيل اللفظ في زيادة
 صيرته التقدير ضربت ريذا صيرته وفي ريذا مررت به التقدير حاورت ريذا
 مررت به وانما قسر مكررا لان الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة
 على حذف الاول لفصل الاختصار مع حصول التأكيد لان لفظة كور يؤيده
 ما سمي من قول المصنف رحمه الله تعالى وما نحو ريذا عرفته فتأكد ان قدر
 المفسر قل المصوب فقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود انفسر اشارة الى تحقق
 القرينة ومعناه ما يصح ان يكون مفسرا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر لانه كان
 تأكيذا ثم بعد ما حذف صار مفسرا فحصل الاتهام من الحذف والتفسير من ابقاء
 الثاني ومعنى قوله اذا انقصود من الايتين بهذا الصاهر يخ ان المقصود بالدات بعد
 حذف الاول من الايتين باظهار مفسر المقدر وما حمله النصم كمالا على المندوف
 فاعتبار انه لو لا التفسير لكان لود احالة على تمسكون فلا دلالة له على الفعل المطلق
 ولا تملكون على خصوصه وحرر ما ظهر عدم التمسك بين الجمهور والكتابي
 رحمه الله تعالى وان صرح به الشارح رحمه الله تعالى (قوله ولا هم يعهد الخ)
 لان فيه قلب المفعول باقاء المفعول واسقاط الاصل (قوله هم المحضون الخ) لانه اذا
 كان الامساك لارمالهم على تقدير حصر ملكية خرش الرحمة فيهم كانوا في غاية
 الجهل الظاهري اي الامساك فادفع ما قل بكونه في صور ما لا يحمية انما بعد حصر
 الملكية فيهم لاحصر اشخ ونفسر بالجنس الظاهري لان الداعي لا يتعلق بالملكية
 فانه ملكية يتصرف به شخص ما كان او لا (قوله وصبر الجليل هو الذي) لا شكوى
 فيه الى الخلق اي وان كان فيه الشكوى الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما
 اشكوتني وحرقي الى الله والصبر العبر الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله
 ورحم حذف المسد اليه) اي على المسد المذكور لا مضافة فانه يوقر لي لا يجرى
 فيه مساوى الوجه الاول (قوله فكثيرا ما نبح) وكونه محبب عن السؤال وكيف
 حالك بقوله امرى صبر جمل فيكون القرينة على نفسر انما لا يبقى ذلك لان
 المقصود دفع ما قبل انه لا قرينة على تقدير المسد (قوله وب المعهوم من قولنا
 صبر جليل اجل الخ) في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجرم وفسر الامام

في الاحياء الجبرع باطلاق داعي الهوى فيرسل رفع الصوت وصرب الحدود
وشق الجيوب والدغة في شكوى واظهار الكآبة وتفسير العادة في المنس والمنظم وهو
على نوعين جيل وهو الذي لا شكوى فيه الى الحق وعير جيل وهو الذي فيه شكوى الى
الخلق لكن لا حرج فيه ولا بلاء في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر ان
اجل لا بد من الفصل عليه ونفهوم ناطر من تقييد الصبر بالجيل ان الفصل عليه
صبر عير جيل فيكون المعنى صبر جيل جيل في هذه الواقعة من صبر عير جيل وليس
المعنى على هذا ديعهم منه ان المقام كان مقام الصبر العير الجيل الا ان يعقوب
عليه السلام صبر صبرا جيليا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال
تمجده عليه السلام بل اعني ان الصبر الجليل في هذه الواقعة اجل من الجزع وبث
الشكوى ليشعر بان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جيليا في
كمال تمجده هذا ما اراد الشارح رحمه الله بقوله وبان المفهوم الحوائث بعد احاطتك
بهذا تعلم ان الاشياء التي اوردتها الفاضل الجليل بعدة عن المعصود بما اجل قدر
(قوله كقولك اريد عبدك ام عير والمخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه
للفتح لعائل ان يقول لا يجوز ان يكون عير في هذا المثال عطفا على ريد صلب
معرد على مفرد لما شارك في المسند المذكور كما في قام ريد وعيرو من صبر ان يحمل
ذلك على تراد المسند فهو مولى له في معنى الارب حيث قال ان في محو ريد
في الدار وعيرو صبر ان يكون خيرا من مما واصرص بانه لو صار ذلك لصح ريد قائم
وعيرو بتقدير ريد وعيرو قائم واحاط بانه ان سمعته فتعجب العبد وهو مستف فيما
نحن بصددده ولكن شهد بنحو ارفوله * ولست مقرا للرجل طلامة * اني داعي
الاكرمال وحالين * كره سبي في شرحه ففتح وحواسيه من ان اريد عير ام عيرو
لا يجوز ان يكون من صلب معرد على مفرد فتحمل الطرف ضمير ريد فلا يتصل ضمير
عرويم بجور ذلك فيما اذا كان الحر مقدما او مؤخر ا فصالح لا يقفاه ولعل مقتضا
الفرق انه اذا كان الحر مؤخر او مد ما يكون العطف مقدما على الاخبار فهو
حر في الحقيقة عن احدهم متحمل ضميره واما ان توسط الحر فيكون الاخبار مقدما
على العطف فيكون الحر مقصلا لضمير العطف عليه فلا يجوز ان يكون متحملا
لضمير المعطوف دعي لدفعه السطر اللهم الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار
وذلك تكلف في سعة بخلاف الشعر الثالث الذي اوردته صاحب المعنى لا يبعد
المدعي واما ما ذكره صاحب الحمدة ونحوه في نظرون من ان الامتناع عما هو اذا
عطف بالواو واما اذا عطف بالواو فلالانه حيث يكون حر لاحدهما لئلا يشهد له

عقل ولاهل اما العقل فلامه في العطف بالو و يكون خيرا لكل واحد منهما
 في الحقيقة كما انه في العصف ام واو يكون لخر في الحقيقة من احدهما واما النقل
 فلان البيت الذي استشهده في المعنى من قبل العصف بالو او و الجواب عن بحث
 الشارح رحمه الله تعالى ان حوار كون الـ من عطف المفرد على المفرد لا ينافي
 كونه مثالا لحدى المسد على تقدير اعتبار عطف الجملة على الجملة * قال قدس سره
 دفع الدفعة المتعلم خ * دفع الدفعة انما يخص اد كان الـ بطريق الضبط فقول
 من عدم اما مفرد فهي متصلة والاعلى في نفسها النهمرة وقد جاء هل واما جملة فان
 لم يكن مصدره النهمرة مقطعة وان كانت مصدره هي فان كان بعد م في الجملة المذكورة
 بعد النهمرة نحو اجاني ريد ام لانهي مقطعة وان كانت غير فان كانت النهمرة للتسوية
 فتصلة وان كانت للاعكار لمقطعة لانه في معنى الحرو ان كانت بلاسهم فان لم تكن
 الجملة مشتركتين في شئ من المسد اليه والمسد قلنا اخرون مني بها مقطعة والشيخ
 ان الحاجب والادلى بتور ان كونها متصلة وان شتركت في جزء فان صدر على
 ايقاع مفرد من الجملة هي مقطعة وان لم تصدر على ذلك فان كان بينهما اذا سبب فهي متصلة
 والايحوز كونها متصلة ومقطعة * قال قدس سره * القرينة هي ذات السؤال الخ *
 لا ينبغي ان ذات السؤال مالم يصدر معه وصوب السؤلية لا يصير قرينة على تقدير
 شئ في ذات الجواب اد لا تعلق بين الكلامين بحسب آية حتى يكون احدهما قرينة
 الاخر انما يصير قرينة بواسطة كونهما لا فصح مطابقة الجواب له (قوله والجواب)
 اى عن النظر المذكور باعتبار اشق الاشق وصير معناه اخرى وحاصله ان تقدير
 المتدا وان كان يؤدى هذا المعنى لكن فيه كثرة الخلف والاحتراز عنه اولى بل واجب
 فهم امكن كما في المعنى وان القرينة وان قامت على تقدير نفس اولى من اسم
 الـ اعمل لكن لموافقة الواقع عند عدم الخلف تقتضى تعبير الـ عمل وليس حوا
 للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا تعارض * قال قدس سره
 الريادة تشق الخ * فيه ان السائل غير متزدد في الحكم والسؤال انما هو لا قرار
 الحبيب بالحكم والتقوى لا ياسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل لكنه نفوت
 المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيجي * قال قدس سره كما صرح جوابه في ماذا
 صحت حيث قالوا ان قدر * اى شئ صنعت فان يكون دار امة قوم مفعول صحت
 فالجواب الاكرام بالصب اى صعب الاكرام وان قدر اى شئ الذى صعبه فان
 يكون مستأودا معنى الذى فالجواب لا اكرام ان رفع الى الذى صعبه الاكرام

* قال قدس سره والحق في الجواب المخ * هذا حق لان الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عد علمه المعنى ولذا تصيد التجدد الاياه اورد في صورة الاسمية لسكنة معوية كإفادة التقوى او تخصيص اولوية كتنصيص الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولى قاصراً لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والمخرجة اولى كما بينه سابقاً بقوله و عم ايضاً ان المتصلة اذا وليها مفرد الخ وان الاصل ان يلى السؤال عن المخرجة وهو - سؤال عن تعيين اسما لل و ان شئت تحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس عن نفس صاعن ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسما له الفعل وعن النفس من حيث انه اسما لى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشار في كون احدهم هم من الآخر فقول قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات) الآية سؤال عن فعل لان مقصود منه الرام المتركين بالخذ على نفي اشراك بانكم اعترفتم بان الحق الذى هو ساط العادة مفردة داته تعالى فيكون العادة مختصة به كما يدل عليه آخر الآية عن قوله تعالى (قل الحمد لله) يعنى على الرام المخرجة عليهم واذا كان كذلك يكون قوله تعالى (من خلق السموات) جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مسنداً لنصمه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون مصدا هو اعم اسناد الخلق اليه تعالى لا تعذر ايضاً قال القاسمى في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى (ليعولن الله) نو شوع الدمل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطربهم الى ادعائه وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى (خلقهن العزيز العليم) لينسب خلقها الى من هذه صفاته ويسنده اليه ولذا كما وقع الجواب مكمل الى التبريل وقع تقدم الفعل الا كنه كما في قوله تعالى (قل الله ينحكم) لإفادة العصر فالله تعالى (خلقهن العزيز عليم) (ماذا احل لهم قل احل لكم الطبيات) (من يحيى العظام وهى رميم) (قل يحييها لى انشاها اول مرة) وبالمطابقة القطعية فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية (قوله لاحل حصومة) اى خصومة الغير منه ويحتمل ان يكون بلام للوقت وحيث لا يحتمل خصومته وخصومة غيره (قوله ليس تقوى الخ) لان هذا البكاء بكاء قوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سبباً قريساً للبكاء (قوله من غير وسيلة) اى من غير علاقة وسابقة حق يقال احتضنه فلان وصله من حطب اشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها (قوله والطوايح جمع مصبحة الخ) على حذف الواو كما يقال اصشب هو طاش ولا يقال مصبحت على القيدس (قوله تلو افصح جمع ملفحة) يقال رباح

لواقع اى السحاب ولا يقال ملحقات الاله است كردن (قوله اويبيكي لقبر) قال
المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعبه هكى بقدر من ماء سليقة الشعر
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاحتياط ايضا (قوله اهلا بالميا)
والتعبير عن المنية بالميا اما باعتبار الاسباب او بالذات (قوله فقد علم الخ) فى الرضى
وبما كان جواب ما ماصيا مقرونا بالفاء (قوله اى يكيه صارع) فى المقصود ان
التقدير ليكيه صارع وهو اليق بالنعني كان يكيه صارع وفق لسؤال من يكيه كذا
فى شرح افتتاح (قوله بسلامته من الحذف) فيه ان حذف لكتة وان لا يرجح
على الذكر فلا يرجح (قوله لصعب التعويل على القرينة اخ) يعنى ان وجود
القرينة صحيح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها
احتياطاً بناء على ان المحاطب له يفعل هماء كروا ان كان صطسوا لكلام فى الحالين
واحداً وسكتة تخصيص الحرف اذا اسد الخلق لى الله تعالى الاشارة الى ان الاسد
اليه فى غاية الوضوح يكفيه ادنى نطق بخلاف اسده بى ذات له تلك الصفات
فانه يحتاج الى ريادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا الخط الدقيق والنظام المتكتم
لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام (قوله ومعه قوله تعالى بل صله الخ)
فان السؤال من القائل لان المسؤول منه على اهمرة والعين مسكة الشوت كما يدل عليه
اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يدل ان كثرهم الا انه قصد التنبيه على شأوتهم
بانهم لا يعتقدون كونه فاعل ذلك الفعل ما لم يصريح به (قوله فيفيد شوت اخ) اى
صريحاً على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه محالاً فعلا قصد
الحذف ايضا افادة الثبوت او التحدد متحققه وان لم تتم قرينة من ذلك فلا يحور
الحذف لعملا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسد له من غير دلالة على تقييده بالزمان
وبالتجديد اقترانه بالزمان (قوله او ان يدل قصد التحجيب اخ) يعنى بقرائن الاحوال
من حضور الاسد وتطرح ثوب زيد وسبعة بالدم ونحو ذلك وان دلت على مقاوم
الاسد لكن يد كذا ذلك لقصد تحجيب السامعين من حارسه وما هو بصدد كذا فى
شرحه للمفتاح ثم ان الداعى الى ذكر المسند التحجيب هو ما اعتبر بقصد حنة حاملة ما اعتبر
الحصول غاية مترتبة فواقع فى المفتاح من قوله او قصد التحجيب فى الايضاح واما التحجيب
ففى العبارة للاشارة الى ان هذا الداعى محتمل كونه محملاً كونه حنة فقول الشارح
رحم الله تعالى وحصول التحجيب على وفق ما فى الايضاح لا يخفى الى تقدير امضاف
اى حصول قصد التحجيب كما ذهب اليه بعض الساطرين (قوله وحصول التحجيب

اع (دفع له ورده انصف رجه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول
 التحجب بدون الذكر اذا قامت القرينة قال الشارح رجه الله تعالى في شرح
 الفتح وما يوصل ان التحجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بموجع على انه
 جعل الغرض قصد التحجب و اى دلالة لذكر اسد اليه فقط على ان قصد التحجب
 دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لاحاجة اليه
 في افادة النسبة طلبا لعقل له فائدة وكان قصد التحجب ماسيا فعمل عليه ومنهم من
 رعم ان مراده ان التحجب وان كان حاصل بدون الذكر لكن التحجب الحاصل
 بالذكر لا يكون بدون و اتى هذا كلاما قليل الجدوى جدا انتهى وذلك لانه عزلة
 ان يقال الداعي الى الذكر التعظيم الحاصل بالذكر والاستلداد الحاصل به والتمسك
 على الصاوة والخاص به (قوله غير جملة) اى لكونه غير جملة لا لكونه غير
 منى ولا مجموع او غير مصنف ولا مشبه له او غير مركب اذ المراد قد يطلق على مقابل
 كل واحد مما لكن المراد بالافراد هما هو هذا المقابل خاص وهو كونه غير جملة
 بقرينة المقابلة (قوله واما تحويره الخ) يعنى انه داخل في صانطة الافراد اما
 عدم كونه من مظهر فاعلم ان كونه التقوى فانه قريب مما يعبد التقوى لانه
 ان اعتبر تصميحه لتصوير الفرح لذكر الاساد المعبد للتقوى كان معيذ الله وان اعتبر
 شبهه بالخالى من التصوير لم يكن فيه تكرار الاساد فدخل في عدم افادة التقوى لان
 التساوي منه ان يكون فاده بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى المعتد به لان المطلق
 يصرف الى الكمال وهو لا يعبد التقوى المعتد به فليس بشئ لان قوله بل هو
 قريب الخ بأنه ولعدم تقاسم التقوى ان قسمين واعلم انه او غير الافراد بالمراد
 المسند مفردا اى غير مركب وحين تحويره فانهم سواء كان مسندا الى الصمير او الظاهر
 خارجا عنه كما حارح من الحجة موافقا له هو المنصور من ان اسم العاقل مع فاعله
 ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضى ايراده بناء على انه يعلم من بيان
 دواعى الافراد والحجة لاشتماله على شبهة لم يتجهج الى تكلف في ادخاله في صانطة
 الافراد بانثاته غير ممد للتقوى في صورة الاساد الى الصمير وانه غير سبي في
 صورة الاساد الى الظاهر فان قدس سره ولم يكن المقصود الخ والتعابير لفظي
 المفتاح والمصنف رجه الله تعالى اختار نظايشعر وان كان المعاد لهما واحدا
 فان قدس سره تعييل لقوله الخ لانه تعييل لمقدر هو علة لعدم القول اى انما
 لم يقل مع عدم قصد التقوى ثلاثين صانطة الافراد لشعور عدم قصد التقوى
 لصورة المحصص مع ان مسند في جملة وهو التوجيه الذى اشار اليه بقوله وربما

الانترافية كالامكان ووجوب الامتناع ادلا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انشراح
العقل او بطريق التوسع وحرائه بحري الامور الحقيقية لتكون الاساد فيهما على طريقة
واحدة وانما قل بكثير لان الامور الاعتدالية التي يكون الانصاف بها في الخارج كالعلمي
ثابتة بالفعل حقيقة وبتأخير زعمهم سقوط الجواب الذي ذكره السيد بهوله اجيب عنه
ايح لانه ان اراد به لا اساد للمحملة اي المتدا أصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المستند وان
اراد به لا اساد بالفعل حقيقة فمسم بكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير من المسدات
العملية الاعتدالية كما عرفت فالحبيب لم يتسهل اذ الشارح رحمه الله تعالى فاجاب (قوله
واذا كان الخ) عطفت عن قوله فلا بد من الحكم بثبوت الخ (قوله ومما ذكره الخ)
فرض الفصل من هذا الكلام ادخال مصداق في ريد مطلق ابو في صانطة الافراد
باعتبار كونه فعليا واخرجه عن صانطة كونه جملة والشارح رحمه الله تعالى ادخله
باعتبار عدم افادته التقوى (قوله وهذا خ ظاهر) ان تأملت في كلام السكاكي
رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اصر في الشارح رحمه الله تعالى حيث قال في تفسير
قول السكاكي رحمه الله تعالى واتهم في حكم الافراد نحو ريد عارف ابو في حمل
عارف المسد الى الظاهر تابع لم ريد المسد الى التضمير في حكم فانه مفرد مثله
فاذا حكم فانه مفرد كما سجد الى التضمير يكون فعلا ويكون فاعله كاعدم (قوله
والظاهر) هذا ليس بظاهر لانه يحصر الوصف في الفعلي والسببي في مسم النحو
فالمستند ايضا كذلك دون اخرج عن صانطة كونه جملة بتقييد القسم الثاني من
السببي بكونه فعلا يستدعي لاصد ما بعده الخ ثم قال لاشيا متصلا بالفعل نحو زيد
صارب اخوه ومضروب او كرم لمر يظلمن عليه فانه اخرج عن سببي لان
كونه سببا يقتضي الجمية وهو في ذمالة ائمة مفرد (قوله كانه ليس سببي)
لعدم كونه جديفة والمسد سببي جملة (قوله والاسكان المناسب) قد اورد في الفعلي
الوزيد مطلق ومطلق بوه مثله قد كره ذكره (قوله يحكم محض) لان الحكم ادا حمل
الفاعل في حكم العدم وحرى الاعراب عليه (قوله ثم المذكور الخ) اي ماد كراه
من مر السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستند في زيد مطلق ابو ليس بفعلي الخ
مخالف لما هو المذكور في مسم النحو فانه يقتضي ان يكون سببيا (قوله في الجملة
عارف المصنف رحمه الله تعالى يعني غير سببي او صحيح من عبارة السكاكي رحمه الله
تعالى اي فعليا لدخول يد مطلق ابو في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بلاشبهه
مخلاف عاره اسكاكي قوله نحو الاكرم من البر يستين) ومن الرجال من ضمير

بستين فالكسد فعلى بخلاف البر الكرمه بستين فله مسد به سبي لا بستين بعد
اساده الى الكرم علق بالبر توسط العائد (قوله لعدم اعنى انظر على شئ) فان
قبل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون طرف متعاقبا به من غير تبادله
في العمل قلت لان هذا العمل العام واجب اخذ لا يجوز صهره اصلا فلا يقال زيد
حصل في الدار فالتبانيه لازمة فلا بد من القول بعمل الطرف دون الاعتقاد على تقدير
الفاعلية (قوله لم يصح التركيب) لالفاظ لعدم وجود ارفع يستقر ولا معنى
لكون النسبة غير تامه لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتراف لانه جار مجرور
وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه برعم العلامة (قوله وجميع ذلك) اي المذكور
من السؤال والجواب يجب لان مناهما ان تكون الاثنية مسد انفراد وليس كذلك
فانها امثلة للمسد الفعلي مفردا كان او جملة على ان حمل الكرم من البر بستين على تقدير
اسم الفاعل وفي الدار حاله على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تصدق (قوله
مفردا كان او جملة) بنى شيئا الاول ان قوله ان تقديره يستقر او حصل في الدار
يشعر انه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير اهم الفاعل ايضا
فعلى وحواله ان السكاكي رحمه الله تعالى انما ورد ههنا القدر على علم ان الحق
صده ذلك لالابه على التقدير الآخر لا يكون معناه كما قال القاصد الكاشي وقال
السيد في شرحه لم يقصد بقوله ان تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن
مسدا فعليا بل لا كان المعترف بالمسد المعلى هو الثبوت الحقيقي وانقضاء ولم يكن ذلك
ظاهرا في قوائمه في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته فاسد ايه ثبوت حقيقيا
الا انه قدر ما هو المختار صده ولا يخفى ضمف الجواب ان لا يكون فلا كلمة اذ التعليل
قائمه واسم الثاني فلا كوله الطرف مقدرا بالحصول والاستقرار ربما تقرر في التمهيد بحيث
لا خفا فيه فالاعتراض قوي ولما لم يتعرض للشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثاني انهم
ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للتبانيه مثل زيد قام لم يصح تقديره واجاب الشارح رحمه
الله تعالى عنه في شرحه بان جملة الاستماع هو الاتيان به عن ولا تبس ههنا عدم
بقاء الاعتماد (قوله لاشكاله) لان الفرق بين ابوه مطلق وبين مطلق ابوه في ان
الاول سبي دون الثاني مع اتحادهما في المعنى مشكل (قوله ونعبر ضربه) لان المسند
السبي اربعة اقسام بجملة اسمية يكون خبر فيها فعلا نحو زيد بوه الصلح او اسم فاعل
نحو زيد ابوه مطلق او اسما جامدا نحو زيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل
فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الصبط لجميع قبمه متصرفا ولذا ورد

السكاكي رحمه الله تعالى كذا وفي التعريف (قوله ليس بمأثري) لا اتحاد المتدأ والخبر
فلا يحتاج الى لوانه وكذلك ليس بسببي ولا فعلي لانها فيما اذا تعار المتدأ والخبر
ولا يرد انه اذا لم يكن سببا كان فعليا فيدخل في صاطفة الافراد مع انه جملة قال
قدس سره لانهم جعلوا كونه مسد سببا احدي الخ فبه بحث لانهم جعلوا كونه
المسد سببا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر
قد يكون جملة والجملة ما تضمن كثير بالاسماء وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف
والشكير والحدف ونذكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم فلا توقف
لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سببا (قوله وغيره) فان موم من في الآية المذكورة
ثابت عن اصمير كانه في الانصاع احرم واجر غيرهم قال قدس سره هو
اي كونه مسد الخ وفي شرح النتائج لشارح رحمه الله تعالى هو اي المسد
السبي دواي يكون هي حذف المضاف (قوله مفهوم المسد) سواء كان فعلا
او مشتقا او حامدا قدس سره زيد ابوه انطلق وابوه مطلق وزيد اخوه عمرو
(قوله مع العلم علية باله ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوته للذي
بي عليه الا انه راد لفظ عليه الى شاره ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم
عالم صما بما هو عليه وقوله مطلوب اعطى بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات مصوب
على التصديقه وقوله ويكون عطفا على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على
يكون ووصف بعض مسدات لاسناد مع ان كل فعل كذلك ليظهر كونه جملة واما
قال موع اثبت لانه ليس اثباتا حقيق بل عياريا وقوله لكون ما بعده الخ متعلق
بطلب اي ما يطلب تعديق ذلك المسد بما لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب
اصمير الراجع اليه ادوم يكن بينهما تعلق كان المسد جملة مستقلة برأسها فيحصل
مهم جملة واحدة فان قدس سره يخرج به نحو انطلق ابوه اي مجموعهما كما
هو ظاهر فان قدس سره لان لسدهما الخ اي لان المسد في هذا التركيب
اعني انطلق ونادى كرسطامسد ولم يقل لانه وراد لفظه ههنا ليس فعليا كما تخلفه
من السعي ما يكون مفهومه محكوما عليه بانثبوت لشي من غير ملاحظة انسابه
الى آخر ونعلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابوه اذا انطلق
الاب ثابت زيد من غير ملاحظة انسابه الى شي آخر فهو معي وليس المقصود
من التركيب التقوي فيكون داخلا في صاطفة الافراد مع انه جملة فلا بد
من زيادة قيد لاخر اجمه بخلاف ما اذا كان داخلا في السببي فان قيد الفعلي

يخرج له لعدم الوساطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف الفعل عليه كما مر
قلت قد تردد كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة و مسند الذي فيها فانفعلي
ما يكون محكوم ما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة اتساقه مطلقا لا بسببه ولا بما فيه
الى شيء آخر لتحقيق الماتلة بينهما ولا يحتتم ان في زيد انطلق اياه لتحقيق صاطة الافراد
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يصير الفهم هكذا لانه يحرم الوساطة بين الفعل
والسببي لان انطلق اياه ليس سببي عنه ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله
تعالى لا يقول بالوساطة ولذا جعل اسم الفاعل مسند الى نظهر في حكم المسند الى
الصير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو
بعض الاهداء لم يكن فنيا كان خارجا بقيد الفعل قال قدس سره لا يقبله طبع سليم
فان الطبع لا يسبق الى تقدير الرمان او حصل ان يكون مصدرا حينا * قال قدس سره
معى ركب * ادليس المقصود بالحكم بالحداد الوقتي * قال قدس سره مصدر المسند الخ
واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى المسند السببي والالزم حد المحدود في الحد بل
الى مطلق المسند فلا يرد ما قيل في ايراد التعاريف على هذا التوهم مع ان كلام السكاكي
رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالصير محل بحث ودعوى السكاكي مع ذكر
الصير دور امانه حرط الاقتاد (قوله لمسند) اي يحدث لاه المسند حقيقة لا للاسناد
كما هو يدل عليه تعريف الفعل بما دل على معنى في كلمة مقترن ما حصل لازمة الثلاثة
كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل غير مستعمل في مفهومه فكيف يعقل اقترانها
بالرمان وقد صرح بذلك المولى الجاني في شرح الكاوية (قوله قد رمان تكلمك)
غير عبارة امفتاح امي الذي انت فيه برمان تكلمك وقد ورد الاصين دائرة الحال
والماضي اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربه يكون رمان هل آخر وكذا ما صي
واهل ذلك لان الكلام في ايراد المسند ملاقا لما صي والخط و مستعمل انما هو بالنسبة
الى التكلم * قال قدس سره كلمة قبل ظرف رمان * وصك ذلك بعد في تعريف
المستقل ا كنى مذكره * قال قدس سره فيلزم ان يكون الرمان زمان *
لا اتصاله فيه صد المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم بقدره متجدد مجهول
يقال طلعت الشمس صد بجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس * قال قدس سره
دال على رمان مستفرد * فيه ان الاحوال المذكورة في التريجات منسجمة عن
الرمان * قال قدس سره فيلزم ان يترقب وجود المستقل في المستقل لان المستقل
الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف الترفظ لوجود المستقل ايضا لانه معنى

لترقبه في الماضي والحاضر فيكون مستقبل نظراً للمستقبل فيلزم أحد المحذورين ويندفع
ما قبل أن ترقب وجود زمن في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر نظراً
لوجود الزمن الأول لا ترى أنه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح
أن لفظ يترقب أن حصل بالاستصحاب فأتى معنى انترقب ادلاء معنى لترقب الاستقبال
في الاستقبال قال قدس سره ويلزم أحد المحذورين ويلزم أيضاً أن لا يكون
الزمن المتصور داخل من المستقبل ادلاء يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال
قال قدس سره لأن هذه التعريفات تفسيحات أحـ يراد أن آية الزمان وانقسامه
إلى الماضي والحال والمستقبل والتعريفات الثلاثة معلوم لكل أحد يتصورون
بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصدتها إزالة الخلل لا تحصيل المجهول
وبهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها وأما تدقيق
النظر في تحقيق ماهية نيت لأقدم فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعرف فيها من
التقدم بالقل ومن التأخر بالعدد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما است فيه تقدماً
لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في أحرار الزمان أو بالوقوع في الزمان
كما في الرمايات وكذا مستقبل قال قدس سره دون الواعد العظيمة من أن قل
وعند ظرف زمان لأمر طريقة لا تصح هيها فقل أن قل أن قرى بالرمح
لا يلزم طريقة زمان لأن ما ليس شيئاً زائداً على ماد كره السيد السد (قوله وهو أحرار
الح) كلها وكل منه يدق عليه أحد فلا يرد أن تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان
وانتهائه وإن لا تكون لأمر الآتية واحدة في الحال (قوله يجوز بد قائم أمس الح)
قيداً بالقرينة اللفظية إشارة إلى التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج قوله
فالتقييد لا امرده سقييد المستفاد من اللفظ وما قبل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال
اتصافاً وفي الماضي عند بعض فيكون معبداً للتقييد على إحصاء وجه قد صرفت
النداء به حقيقة في أحداث أموصوعة بالحدث الواقع في الحال لأنه دال على الحال
والأمر أن يكون قيد لأن كيداً وقيداً مس وعدا تحريداً (قوله أفادة التحديد)
أي الحصول بعد أن لم يكن منه مدلول العجز لا التفصي شيئاً شيئاً وإليه أشار الشارح
رحمته لله تعالى يعطى الحسوث عليه (قوله يقتضي تحدد الكل) أي تجدد
كل مفهوم النفس منسوي الزمن لأن معنى قرينه أنه ما من حدوده بحدوده أما باعتبار
المعنى الحثي أو باعتبار سعة وتعلق كما في أراد الله وعلم الله وما ذكرنا طهر فائدة
اختصار لفظ الكل على لفظ الحدث والندفع اعتراض السيد السد ثم أن بيان

الشارح رحمه الله تعالى قاصر لأن كون التجدد لازما للزمان وكون تجديد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي أن يكون أحد الفعل مقبلا له ما يصح اليه التجدد لازم من الزمان وتجدد الكل لازم من تجديد الجزء فإدعاء البعض الزمان فإدعاء التجدد يقتضي لتجدد مفهومه اقتضاء به وقوع حصول لازم ليس لاستلزام حصول لازم ذلك اللازم وإن كان بينا إلا إذا كان محطرا بالبين وبهذا يظهر أن قاعدة التقييد لا تستلزم قاعدة تجديد المفهوم لحوار أن لا تكون الواسطة وهو تجديد الزمان محطرا ما قال السيد السد في شرحه يحتاج من ركر قاعدة التجدد تحقيق للقدم لا تقييد للاحتراز محل بحث ❦ قال قدس سره فإن تجديد الزمان لا يستلزم تجديد ما يقارنه ❦ وبه أنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان ليس الاحتذاء معه وبؤيده ما قالوا أنه تعالى ليس بزمان وإن كان مقارنا معه في الوجود وإن مقارنة الحادث مع الحوادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد ❦ قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ ❦ بأن يقال معنى ما ذكره أن تجديد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجديد كل جزء منه نظرا فيهما فيلزم تجديد الحدث فإدعاء ما فيه أن قوله فإن تجديد الزمان لا يستلزم الخ لو ادعى مخرج ذلك لا سلام لا يدفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فإن مدعى كلامه على مجرد تجديد الجزء الذي هو الزمان ❦ قال قدس سره لأدليل مستقل على مطلوب ❦ حتى يرد عليه أن مجرد تجديد الزمان لا يستلزم تجديد ما يقارنه ❦ قال قدس سره من هذه الحثية ❦ وإن كانت حقائق من حيث استعمالها في مصداق الموضوع له أهمي الحدث والزمان والسببية ❦ قال قدس سره والصواب ❦ في بيان قاعدة الفعل التجدد ❦ قال قدس سره من خصوصية الحدث ❦ كالانطلاق والحركة (قوله لا يجمع جزاؤه) فيكون كل منها حادثا فيلزم حدوث ما يقارنه وليس المراد أن إجراءه معضية فيكون ما يقارنها منقضية (قوله أو كلا الخ) ظرف لعمتوا معضوف على ما قبله في اليب السابق عند الشيخ الرضي قدم الله عليه الصلاة وعلى مقدر عند صاحب الكشف أي الخافوني وبعثوا إلى والهجرة بالتفريق على الوحيين (قوله عكاظ) في القاموس كخراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستر عشرين يوما يجمع فيه قائل العرب من كظون أي يتعشرون وينشدون (قوله يقرض الوجوه) أي وجهي ووجوه الذين يعني (قوله يحدث سر الخ) بيان للمعنى المراد الاستعداد بحسنة المقام والضرع أي يدل على حدوث التوسم

ايراده **اي** ايراد ذلك القائل الثبوت مقبلا للحدود حيث جعل مقتضى العبارة التحديد
 ومقتضى الاسمية الثبوت **قال** قدس سره **واظهار** مع **دلوحة** اجمع المذكور بانه
 انما يتم او كان المراد بالتحديد التفضي في قواهم لكن اظهر ان مراده مطلق حدوث
 اى الحصول بعد ان لم يكن **و** **كان** على التفضي **او** **(قوله ان اشجع عبد القاهر**
الح) نقل عن الشارح رحمه الله بان قلت كلام شمع نسب على ان قولهم الجملة
 الاسمية تدخل على الدوام والثبوت وتفيد ذلك ليس على إطلاقه وان الاسم والفعل
 يشتركان في ذلك وخدمتهما على ثبوت مفهومه وانما تدخل الاسمية على الدوام
 والثبوت اذا كان مقتضى انضمام الفعلية بعد الى الاسمية وكذا ذلك انتهى يعنى
 انه لما كان مذكورة سابقا من ان الدوام والثبوت يستلزمان الاسمية بمعمومه انما
 محال لما هو المشهور من دلالة الاسمية على الدوام والثبوت نقتض كلام اشجع الدال
 على ان الاسمية لا تدل على اكثر من الثبوت يفهم من دلالة الاسمية على الدوام ليس
 لكونه اسما يكون بمعمومه انما **(قوله يحص منه حراً جراً)** لان حقيقة الانطلاق
 كذلك لا لان صيغة المصارع تقتضية **(قوله ومما يشبهه)** لان ذكر الفعل يشعر
 بذكره بناء على كونه متصلا به متعاقبا في اكثر الاحكام **(قوله ومنتزعة)** اى المستثنى
 في الرضى ان المنسوب اليه بالفعل او شبهه هو مستثنى منه مع استثنى واعا
 اعرب المستثنى منه بما يتبعه المنسوب دون المستثنى لانه لا يخرجه الا بـ **واستثنى** صار
 بعده في حيز الفصلات فاعرب بانصب انتهى وبعد ظهر كونه قبلا للفعل واندمج
 ما قبل من المستثنى من تنه المستثنى منه فهو من تنه الفعل والمفعول او غيرهما فلا معنى
 لتقييد الفعل به **(قوله فانتره الى مدة)** اراد بالمدة ما يشتمل احكامه ولا ريب ان
 المفعول به ليس انزيرة القائمة وتنف هم الفعل معدى صبه **(قوله لان اريد بالقييد)**
 على نفس القائمة بوجه اريد بالخصوص لان اصل خصوصى القائمة كان باصلا بذكر
 المسد والسد اليه وهذا يشتمل المفعول المطلق الذى للتأكيد لان التأكيد على اصل
 الحكم **(قوله مستثنى من هذا الحكم)** اى غير داخل فيه وهو الموافق لما في المضاح
 حيث قال لم اذكر احد في محو كان ريد منقطع لان خبر هذا هو نفس السد لا تقييد
 للسد انما تقييده هو كان فاما من غلا بـ **يرد** اى ان لا ينداء يقتضى الدخول في المستثنى
 منه اعمى القيد بالمفعول ونحوه والاحراج من تربية شدة ونصف رجه لله اخرجه
 عن التقييد المذكور **قال** قدس سره يعنى ان خبر كان المح **خلاصه** ان خبر كان
 وان كان داخلا في نحوه لكونه فصلا كثر الفصلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون
 داخلا في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من الحكم لذى هو التقييد وفيه

بحث لأن صدره الشرح صريحة في أنه مشتق من تربية العائدة فالأولى أن يقال أنه
 وإن كان داخلا في تقييد الفعل بنحوه مشتق من تربية العائدة لأنه في الحقيقة ليس
 تقييد الفعل بل الأمر بالعكس (قوله دلالة على زمان المسبب) هذا الوجه جار
 في الفعل وأما المشتقات ومصادر فتوابع لها (قوله أي جعله وتبينه الخ) كذا
 في الرصدي هو من فر يفراد ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لأنه
 بهذا المعنى ينعى بنفسه لا معنى ولا شغلة في ليس والطلب هو أنه مصدر مسمى
 للفاعل ومعنى التثبت وثبتت أمرا ثابتا شيء يتحاشا أو سلكا يتبين ليس أي
 الصورة الخاصة في الدهر على وجه الادعاء على ما مر في محله وهذا على
 أن الالفاظ موضوعات تصور بدهية فيصح كون تقريره وصوغه وندفع الاشكال
 من أن معانيها ثبوت الدعوى على صفة وأنه لا تقرير سواء كان مصدر الفاعل
 أو المفعول (قوله يحوا كرميت بذكر ميم الخ) إشارة إلى أنه لا فرق بين صورتين
 التقديم والتأخير في كونه سواء قد تقدم حرمانه كالمعروف أي الكوثرين أو أن
 المقدم دال على الحرمان كما هو رأي المصنفين (قوله معص) لعل قوله في معصا على
 خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر قال قدس سره ولعل عن صدره الخ أي
 غرضه من آيات كونه لا محذور بصفة فيونا لأخبارها باعتبار كذا حرق معصاها
 أعني الزمان والحدث قال قدس سره تعالى عبرة في أي النجى الرضى حيث قال
 كان ينبغي أن يقول على صفة صير مصدره كان يريد في صير يريد أصلا معصا
 بصفة الصير وكذا يجتمع لأفعال التسامع قال قدس سره فإنها وصفت
 لتقرير الفاعل على صفة هي مصدره في فإنها وصفت لتقرير الصفة على
 الفاعل لأن نسبة الحدث أو الفعل مأخوذة في معلومها لا لتقرير الفاعل على
 الصفة قال قدس سره بل لمعنى موضوعه في هذا التقرير المذكور
 ليس بموضوع له لئلا لا يؤول لحدث الخصوص والزمان في معصاها
 وأنطوى أن هذا تعريف للمصدر المشترك بين الفعلين النقص التي به يتنازع من حائر
 الأفعال ولأنه بالنسبة والقدرة مشترك تمام الموضوع له وإنما هو جزء بالمقياس
 إلى كل واحد منها وتقدمه في تعبه في على أهواء الصبيانية قال قدس سره فلو كان
 معناه اضربه الخ فيه هذه الملازمة التي تتم لو كان القيد بالشرط مثل التقييد
 بالظرف وليس كذلك لأن يعرف قيد نفسه بالمسند دون المسبب أعني ثبوت
 المسند للمسند إليه فإنه مطلق مسند المقيد بالزمان وإمكان ثبوت المسند إليه فقولنا
 اضرب زيدا يوم الجمعة أحذر ثبوت اضرب الواقع في يوم الجمعة لتكلم فلا بد

في صدق من تحقق المقيّد وفيه معا واما الشرط فهو قيد ثبوت المستند للمسند اليه
 لمعنى قولنا ان صريحي زيد ضربه لا خذ ثبوت صريحيكم زيد في وقت ثبوت
 صريحي زيدا فصدقه لا يتوقف على تحقق شرط وخرء بل على ان يكون ثبوته
 في وقت ثبوته وان لم يشك في الشارح رحمه الله تعالى في شرح مفتاح فقوله ان صريحي
 عمرو يصرب زيد حكم بنسبة الصرب الى زيد في وقت وقوع الصرب من عمرو وعلى
 تقديره وفي موضع آخر قال قيل قد سبق ان مصموم الجملة الشرطية تعليق حصول
 مصموم الاجراء بمصموم الشرط فمعنى ذلك في الانشاء وصحيف
 امتنع في الشرط دون اخراء قلنا الحصول فيكون ثبوت شيء لشيء او يعبه عنه
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب او التقي او نحو ذلك كما هو مدلول
 الانشاء فعلى ذلك يحصل مصموم الشرط والقروض الصدق فن ههنا امتنع
 كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فذكره في على تقدير صدق انه ساك اطلب منك
 اكرامه لا معنى الاخر بالطالب ان معنى شيء في كلامه هو صريح في ان
 الشرط قيد ثبوت شيء لشيء او معناه في الخبر وطلب شيء او تحية او ترجية
 والانشاء والادعاء هو له وصدقه باعتراف معاملة الحكم ثبوت الوحد لله
 حيث في حين طلوع الشمس فان قلت ان الفرق بين مذهبى عن العربية والفرق بين
 المال واحد فالتفرق ان الشرط عندا هو العريضة بغيره ببعض التقديرات
 حتى انه لو لا التقدير بالشرط كان الحكم الذى في الاجراء عاما لجميع التقديرات
 ويكون القيد مفيدا للمفهوم المخالفة كما هو به الشبهة وصد برأى كل واحد
 من الشرط والخرء بمنزلة حره القصبة الخلية لانه بالحكم اصلا فلا يكون الشرط
 محصيا لاجراء بعض التدرج ولا يصور مفهوم المخالفة بل هو ما كنت
 عنه كما هو مذهب المذهب في فان قدس سره يظهر في حكمه الاحبارى الخ * ثبت
 تعريه كيف يتبقى هذا الاختلاف واحد من حيث من الحقيقة والاشاعة كما وصله
 في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور ان برأى هو * اهملة اشريعة الواقعة
 في استعمل العرب معناه الحكم بمرم شيء لشيء وقال ابن العربية معناه ثبوت
 حكم الاجراء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا الاول مذهب الحنفية والنسب مذهب
 الشافعية وليس معناه ان البرأى وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره
 بقوله كيف وهم بعدد برأى مفهومات انصافا المستعملة * وان قدس سره وفيه
 اشارة الى * فيه ان كون الاول مدنا لشيء على ان يكون تحقق مصموم الاول
 مفصيا الى تحقق مصموم الثانى سواء كان الحكم في شرطية بالارتباط بينهما

او بالتفيد لا اختصاص له بشئ مهم (قوله لا شرط في الاستقبال) اي لتعلق
 حصول مصحون بجهة محصور مصحون بجهة اخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح
 المفتاح فلفظ الشرط بمعنى المصدرى وفي الاستقبال معلق بال حصول الثاني الذي
 يتصل به لفظ الشرط لا بالتعلق لانه في الحال ولا بال حصول الاول لانه معلق بال حصول
 الثاني (قوله من التأويل) سري المجرور منزلة امشكوك لكثرة (قوله كانه بشرط
 في ان عدم الجزم الخ) لـ نقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد
 (قوله في المعنى المحتملة) اي الوقوع والا وقوع في نفس الامر (قوله المشكوك)
 اي غير الثبوتية عند مستكم من اشك في المعنى خلاف الثبوت كما في القياس وليس
 المراد منها التسوية بغيره بل في رضى من ان ان لمست لاشك بل لعدم القطع
 في الاشياء الخاثر وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان الابهام فلا تستعمل في الامر
 التيقن المقصود به وقال الشرح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطلقوا على ان
 المعنى المحتملة المشكوك به تسعير بما يتزعم اي يتزدد بين ان يكون وان لا يكون
 (قوله لان العرص الخ) يعني عليه في الاصحاح حيث قال اما ان واداهما
 فشرط في الاستقبال ثم يعترفان في شئ الخ (قوله فليتأمل) ليظهر لك ان
 كون عدم الحرم بالوقوع في نفس التردد وفي ادا بواسطة الحرم بالوقوع
 لا ينافي اشتراكهما في عدم الحرم على وجه (قوله وكذا كراخ) كنى في ان
 معناه على ما هو ظاهر في رد في المس على اعذار عدم الحرم بالوقوع اصحاب حيث
 قال ام لا (قوله وكذا قال) اي كانه في الثاني قال انها الخ (قوله في نحو ان لم
 اكره ان الخ) مسمى على نفس المعنى منزلة اجهل بالوقوع الشرط الذي
 هو انتفاء اوتك له مع به جازم من ان له عام بحقيقه الا انه لا يجري على موجب عليه
 من مراعاة حقت فكاه به جزم كذا في شرحه لاصح قال قدس سره هما تحت
 وهو انه لم يرد ما يلزم الخ قد عرفت في بيان قوله في المعنى المحتملة المشكوك ما يدل
 على ان المراد بالحرم معناه حقيقى ولا بواسطة محل ان واداهما والظاهر لما
 قاله السيد السدس ان المراد بالحرم ترجيح اشامل للظن وانه واسعة بين موقع
 ان واداه فلا بد له من تهمين كلام القوم واما قوله وبذلك كان المظنون موقع ادا
 انما يتم ادائته استعماله في بطون حتى الحقيقة دور التبريل ودونه شرط الله
 قال قدس سره اقرب الى كونه الخ لان رجحان الا وقوع اقرب الى
 التساوى منه في رجحان الوقوع لكونه وسط بينهما وفيه اه صد لكل
 منهما وتوسط تساوى نجوى قدر (قوله كما خصص والوجه) اورد التكاف

في بيان الحصة اشارة الى شمولها بحصص و ارجاء و غيرهما و ورد كلمة اي في تفسير
سيدة اشارة الى ان المراد منها نوع مذهب (قوله و نحن مستحقوها) اشارة
الى انهم ادعوا اختصاص الحصة بحصص لاستحقاق لا بحسب الوقوع فان
الحصة لم تكن مخصصة بهم (قوله لان النقطه اخ) فيه دلالة على انما يقتضي
تساويهم في قضية الحصول لا في كثرة الوقوع او وقوع الجنس و بحقه في ضمن
كل نوع على سبيل التمول و الاطاحة و وقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل
الدل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع و هي ما ذكرنا اشارة
العلامة في شرحه حيث فيه قوله تعالى (و ان نصيبهم حسنة) اي نوع منها
كحصب او عيمة او ظفر يوم بدر فاورد الكاف و كانه و وكذا قوله تعالى (و ان
اصابكم فصول من الله) اي نوع من كفاح و عيمة من و لا شك ان وقوع النوع
المعين الواحد ادهم عند السامع اقل من وقوع الجنس (قوله اللهم الا ان يقصده
الح) اورد اللهم اشارة الى صفة لا ارادة النوع المعين من لكمة و جعل تكثيره
للتعظيم او للتكثير خلاف التادير و بين الشارح رحمه الله النوع اخصوص في الآيتين
في شرح المفتاح بان المراد بالحصة في قوله تعالى (و ان نصيبهم حسنة) هو الحصب
و الرعاء لان الآية رلت في اليهود و هو احيث نشأوا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم و هو اسد دحل المدينة نصيب ائمه و هاتين افعارها و ان المراد بالفصل
في قوله تعالى (و ان اصابكم فصول من الله) هو فتح و العيمة الوقوعه في قتالة
فان اصابكم عيمة اي قتل و هزيمة بدليل قوله (يا ايها الذين آمنوا اعدوا حذركم
فانهم واثات او انهم و اجمعوا و انكم لم اذعن) انتهى و استعمل ان شان النزول
لا يقتضي خصوص النص فالحق ان ليس في الآية قرينة على ارادة النوع المخصوص
(قوله و المصنف قد قطع الح) و انه ان راد ان مصنف قد قطع بعريف الجنس
في الآية فهو مجموع لان المسند من اذن ان الحصة المصنفة تكونها مقطوعة بها
عريف تعريف الجنس و لا يدل ذلك على قصه عدم صحة كونه العهد و ان اراد انه
قد قطع به على تقدير كون المراد الحصة المطلقة فليس لكن الرد على صاحب المفتاح
انما يتم لو جود كونه تعريف العهد على تقدير ردة الحصة المطلقة و سيظهر لثباته
ليس في كلامه دلالة على ذلك (قوله على مذهب الجمهور) تعريف العهد عند الجمهور
الاشارة الى حصة اليهود مقدمة الدكر تعريف او تقدير وعد سكاكي رحمه الله تعالى
الاشارة الى شيء مهور حاضر في الدهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها
تعريف الجنس عند قس من العهد و قدس له عند الجمهور (قوله ولو سلم) انه تقدم

ذكر الحسنة تقديراً به على كثرة وقوعها فيهم اتساع وجودها (قوله والمقدّر ان
 المراد الخ) أي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وساقط عارته (قوله ويهدا ظهر
 الخ) أي بما قل من المفسرين المراد الحسنة المطلقة ظهر هدا الوجه الذي ذكره
 الترمذي في بيان كون العهد اقضى لحق الدلالة لكونه مبيها على ارادة الحصة
 حيث قال جعل الحسنة الموهودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يلبق
 بالحصة لكونها قبيلة بالنسبة الى الجنس (قوله وهذا منه تعريف الجنس) ولا يصح
 جعله مقابله في قوله دها الى كونها موهودة او تعريف جنس (قوله ويهدا
 بطل الخ) أي عما ذكر في شق الثاني من ان هذا منه تعريف الجنس على
 مذهبه بطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المهود الحاصر
 في الدهن وقوله ولا يلزم دلت في تعريف الجنس على ان الحصور في الدهن
 معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عندنا حكم بكون العهد اقضى منه وقد عرفت
 انه خلاف مذهبه والقول بان مراد العلامة ان العهد على ما احتاره اقضى من
 تعريف الجنس عند قوم كما احتاره استدل في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية
 قوله احب ان لا يتخى منه لان العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس
 اقصى بل اعتبار الجنس هو مذهبه اقصى من غيره من مذهبه انقوم وما ذكره
 السيد بقوله ما كان مختاره واحدا الى العهد غير منه ما لا يرصى به الطبع السليم
 فان قول السكاكي رحمه الله تعالى دها الى كونها موهودة او تعريف جنس يادي
 بكون الحسنة موهودة وحنسا لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار
 الحصور في الدهن وعدمه ولطرون حملوا قوله ويهدا بطل اشارة الى قوله
 والمقدّر ان المراد الحسنة المسقة وحيث ان يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني
 من التزديد ويكون قوله وذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموهودة الخ تكرارا
 اعتدروا عن الاول بان تقديم شق سبب لانه يلزم الفاصلة بين شق التزديد بكلام
 طويل ومن الثاني بان امادته ليرتّب هذه قوله وحيث يظهر فساد ما قبل ولا يتخفى
 ما فيه من تراطم وإيهام بخلاف المقصود ولزم ركاز عبارة الشرح فان نظم
 الكلام حيث ان يورد شفا التزديد متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدّر ان
 المراد الحسنة المطلقة يظهر صا موبل وما ذكره العلامة وما قبل (قوله انهم
 اذا ادعوا الخ) لا ينبغي ان يحدد شفا في الجنس لا يقتضي دخول المهود لحواجز
 ان يكون استحقاق الجنس مرد غير المهود بم اختصاصه مقتضى دخول المهود
 لكن قد عرفت سابقا ان دعاهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع قوله وإنما من حيث هي فمتنع (ح) فيه أنه لم يرد العلامة
 بالجلس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى تمتنع وقوعها من الماهية لا بشرط
 شيء ولا شك في أنه يلزمها الوقوع (قوله وإذا جعلنا) ضعف على قوله وقوع حدس
 الحصة الخ واعتراض آخر على العلامة من مذكوره خلاف التقدير (قوله) والخاص
 الخ) أي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على لمساكني رحمه الله وفيه إشارة إلى
 أن ذكر الشق الثاني لمجرد الاستظهار وأن عبارة لانتفاءه أو حود كلمة أو غيرها كما عرفت
 (قوله وبمكر الخواب الخ) فيه أنه تأني معه عبارة بمسح فله فإنا قال الله تعالى
 (فإذا جاءتهم الحصة قالوا لا هذه) لفظ اد والماضي حيث أريدت الحصة
 المطلقة لأنواع منها (قوله صحة ما ذكر) من قوله لكونه بعد عن لا ذكر وأدخل
 في الأرقام ومن صكوبه أدل على فصل الله وعيانه دون مذكوره العلامة لأنه
 يدل على عبادة الراد على تقدير العهد لما أريد على تقدير جنس كما لا يخفى وفي لفظ
 ذكر بصيغة المجهول إشارة إلى ذلك هذا وأما حرر عبارة المصحح بحيث يطلع صريح
 الحق ويعنى من المصباح فأقول أتى لفظ اد في جانب الحسية بخلاف ما أريدت أي حين
 أريدت فإنه محيى بمعنى حين كافي الرضى الحصة المطلقة أي جنس الحسية لأنواع منها
 أي لأنواع واحد منهم بها وأما إذا أريد لوم المعنى فهو رد دا والاصح في لاشبهة
 فيه لكونه متحقق الوقوع معهود بعد اصطحاب لكون حصول الحصة المطلقة
 مفطوعاً أي بالحصول كثرة وقوع تميز أي معهود كثرة وقوعه أو معهود له
 أي لكثرة وقوعه واتساعاً أي اتساع وجوده ولذا ثبت أي تكون الحصة المطلقة قعامة
 الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحصة ذهناً إلى كونها معهودة ومعروفة تفرق
 جنس فإن من نظر إلى أن قعامة الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس إلا للصفة
 ذهب إلى أن التعريف للعهد وأراد بها الحصة العينية كما قلنا الإمام في التفسير الكبير
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أريد بالحصة الحصب والرحاء وزيادة
 الثمرات والحكمة والعافية ومن نظر إلى أنه لا تقدم لذكر الحصة تعقيباً عن التعريف
 على الجنس وهي بصاقضية الحصول في صغر الحصة ولأول أقصى حق للاعة
 لقوحوه الثلثة التي نقل الشارح رحمه الله لا مذكور يثبت الحصة العينية كان
 من حقها أن يشك في وقوعها فيجب كثرة الوقوع قضية الحصول أدل على
 فصل الله وكان بعد عن الانكار وأدخل في الأرقام وكان في تعريف العهد دلالة على
 انكارهم عظامهم الحسنة وترك الشكر عليها بخلاف جنس لجوار انكاره بانكار

فرد صغير وترى شكر عيبه وحده يكون مراد بالعهد ميقابل المجلس اعني الحصة
 لليهود وادفع اعترض نصف روجه لله لانه لم يصهم من عارته انه قدر ارادة
 الحصة المطلقة بل روجه يراد دحين ارادة الحصة المطلقة كما لا يخفى قدر حق
 التدر واحفظه فاه من لواهب (قوله فالنظر الى لفظ المساح) قبل انه ماض
 لما ذكره في بحث تكبير سد اليه من انه لادلالة لفظ المس على الفلة والحواب ان
 المنى سابقا لدلالة لفظ مس على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب
 العظيم شائع لانه لا ينشئ عن الفلة في الاصناف (قوله فلان اصمير في ساء الخ)
 يعنى ان الصاهر ان يكون اصمير لطلق الانسان لكن الذي يقصده الملاعة ان
 يكون للانسان مقيد بما يب عليه اخرا اعني قوله تعالى (اعرض وثأى بجانه)
 اى اعرض عن الشكر وذهب بعبه اى اى اى رتبة سائر الناس تكبرا
 وتقصها كذا في شرحه بفتح (قوله في مقام الجرم بوقوع الشرط) قيد الحرم
 بالوقوع على طق الايصاح ورمي بالسوق لكلام حيث قال سابقا اصل ان عدم الحرم
 بوقوع الشرط والا فاستعمل في مقام الجرم باللاقوع ايضا يكون على خلاف
 اصله لئلا (قوله استطعت لثقت) اى عذبتها لطويلا ماء فيامى فان الاستعمال
 يعنى للمعان والعد والاصحى الاموى للاستطاعة هو اللارم في القاموس طال
 واستطال عى (قوله توها) قوله بحر كره المرقن اورد هاب المفل حربه والصهر
 العنق (قوله ان يكذبك) يمحور كذلك ليكون مقام استعمال ان يكون الصاطب متزدا
 (قوله وتصوير ان انفس الخ) ورمي بتحقيق التصوير بدون التوضيح كما في قوله
 ان كان اناك فلان لانه لا يه اشتر انما اعنى صدور الايداء من الصاطب على ما يقلم
 الشرط من صله لكن لا توبيع عن وقوع الشرط (قوله كما يهرص المحل) يعنى
 كان استعمال ان في اصناف المحقق شائع كثير استعمالهما في المحل بقدر (قوله اى
 انهم لكم) قدر المعطوف صبه تم بالاشاف رعاية خرافة المعنى وليس مذهب
 الكثر في وجوب التقدير في امال هذه العارة وان صرح لرضى بذلك بدليل انه حرم
 في قوله تعالى (فاس اهرى) انه عطف على حدهم فهو اكثرى صبه (قوله اى
 اعراضا) عى الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى التفسير مفعول له اى
 اعراضا لكم ليتحد فاعل وفاعل الفعل المفعول وعلى الثالث حال بمعنى اسم
 الفاعل (قوله فمى قر) بالكسر) فيكون حرف شرط ولا يجر لانه في موضع
 الحال اى مفروض كونه مرفوع او حرف مؤخر محدود بقربة المتقدم او هو المتقدم
 واسم على اة لفتح هو تسمى بتقديم تقدير الاسم (قوله يعنى الاصنام) والتعبير اصمير

العقلاء على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزقة لهم تفكرهم (قوله) (الحال) (ح)
 واستعمال أن في فرص الحالات شائع كقائه الشرح رجه الله تعالى مثل لو إلا أن
 لو اشيع منه ففي استعمال أن معها مع تحقق الشرط إشارة إلى تربيته منزلة الحال نظرا إلى
 وجود ما يعلفه فاندفع ما قيل أن ماد كره المحب صحيح لاستعمال في هذا مقام لا نقولهم
 أن الاستعمال لتوحيح والتصوير المدكور إذا التصوراء يحصل لو كان استعمال في
 فرض الحالات مثل لو (قوله) (كان بهم الخ) هكذا ذكر نصف رجه الله تعالى
 في الأيضح فيكون المراد غير المرتبين من لا ترتيب لهم (قوله) (لا شك) مدكور بقوله
 لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله) (ههنا) أي في تعليل غير المرتبين على المرتبين
 والجواب المدكور غير جارها كما لا يخفى (قوله) (لا يشأخ) إيراد على قوله لأن
 عدم الشرط حيث يكون مقطوعا به وأما اعتبار النفس حيثه فلان الشرط
 يجب أن يكون على خطر الوجود غير متحقق الوجود في حال فلا يثبت له بقاؤه
 أن قلت أصدرت فادفع اعتراض السد رجه الله تعالى (قوله) (نادر) أن ليس
 المعنى (ح) لأن التحدى ينافيه قال قدس سره لزم أن يشترك الخ في أعاليهم
 لوارده بالأحداث المخصوصة الأحداث المنفردة من أخبارها ما لم يوجد الأحداث
 المخصوصة التي هي مدلولاتها من الانتقال والدوام والتمدد فلا يثبت عشر كنهاله
 في ذلك (قوله) (تخصصه) أي ليس له دلالة هي الذات مخصص كما يدل عليه
 التعليل فأراد المدخل الدلالة على الزمان المخصوص فلو مجرد عنه كان كره صلاحيه
 لا يدل على الحدث أصلا على ما فهمه بعض أنه مخالف لفي الرضى من دلالة على الكون
 المطلق (قوله) (انه يجوز الخ) بناء على كون الحس واقف على عديدين (قوله) (قل الهى)
 بقوله (فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) (قوله) (من هذا الاشكال)
 أي الاشكال الوارد على التعليل قال قدس سره لأن لا رادع * يريد أن استعمال
 أن شائع في الحال تنزيه منزله المشكوك لا اعتبار خطري بحال استعماله في مقطوع
 لعدم الذي ليس بحال فانه لم يجرى اسمه له به تنزيه منزله المشكوك فاندفع ما قيل
 به بحث إذ مما سبق كونه محالاً من يستلزم القطع بعدمه وهما كون المرتبين
 غلب عليهم غير المرتبين يستلزم القطع بعدم لارتباط فكما نزل منه أولاً الشرط
 بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة المزدرد وفيه ههنا يجوز من يعنى أولاً
 غير المرتبين على المرتبين حتى يصير المجموع غير مرتبة بغير الغلب ثم يترتب منزلة
 ما لا قطع بارتباطهم ولا بعدهم للتكيت على أنه لا يكون استعمال (ح) في مقام الحرم
 بالوقوف للتغليب بل للتكيت ولا دخل لاعتبار التغليب فيه إذ يكفي أن يقال ما كان

بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل الكل منزلة من لا قطع مارتبايهم ولا بعدهم
 التبكيت قال قدس سره وفي دسريادة مائدة الخ لا يخفى انه اذا افتر الاناث
 داخله في القاتين بحكم تعليق الاشتراك في لقوت كانت مريم داخله في الاناث لاقى
 المذكور حتى استفاد سابعة ثم لو اريد بالتقريب المذكور فقط كان دخولها فيهم
 مفيدا للسابعة المذكورة لهم لا يضاف ان في اراد صيغة المذكور وان كانت شاملة
 للاناث نوع سابعة لكنه يستلزم السابعة المذكورة في حق كل القاتات وهي لا تليق
 بمقام مدحها (قوله لا امرضى الخ) اي العرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار
 النسب (قوله بانها صدقت الخ) اشارة الى مصحوب الآية الواردة في شأنها قال
 الله تعالى (ومريم انت عمران انتي احصنت فرجها فمحمدا فيه من روحنا وصدقت
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين) (قوله بآء الخطأ) وليس لآية حيث
 من الالتفات من الغيبة حتى في قوله الى الحسب على ما فهم ادليس المراد هو قوم
 موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوب واحد بل معنى كل على قوم موسى
 (قوله لك في معنى عدم الخ) لانحاده معهم بالمثل عليهم (قوله ويدي ان
 يغلب الاحف) لان المقصود من تعليق التعميم مختار وهو بلغ في الحدة (قوله
 وعين ايزان) في الصحاح في ايزان عين دالم يكن مستويا (قوله ولو سلم) اي
 اعتبار الاتفاق في المعنى في التسمية وجميع هذه هي اذا كانا حقيقة فليكن نحو انوان
 بجارا (قوله من الشاكر) وقوله بل انتم قوم تجهلون من الفجار باعتبار ما كان قال
 الخطأ في تجهلون باعتبار كون القوم محاسن في التعبير انتم فلا يراد باللفظ لم يستعمل
 فيها غير ما وصع له ولا نهى التكرار ولم يسهل الى غير ما هو له فكيف يكون
 محازا فيها (قوله لا يهظم ستم الخ) يعني ان هذا القدر معلوم قطعا
 وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون بعلaque وذلك كما هو فيكون مجررا وان لم يـ
 خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للفتاح وانما ان بحرية التعليق وبيان
 العلاقة فيكون من ي نوع منه ثم لم ار احد احاط حوله (قوله ان القانتين) اي
 باعتبار هذبه (قوله انهم) لان منهم من كفر والاداء معصوم عن الكفر
 قيل ائمة ودرهاته (قوله نحو دوست فعلنا الخ) فانه لشيء المتكلم وجموعه فلا بد
 من ادته ركل واحد من آجده متكلم وقوا من اد موضوع لشككم مع تعبير معاء مع الغير
 الذي اختار متكلم (قوله في قرأ الخطأ) واما قرأة الآية فالمراد منه الامة
 اذ لم يـ في تعليق لم يـ على متكلم وانما صـ قال قدس سره ان لفظ غيرهم
 الخ فيه ان اختصاص من يدوي لم يـ آت عن هذا التعميم الا ان من فيه تعليق

أو يحصل بمعنى ما فالظاهر أن المراد من غيرهم أهل التميز غير المكلفين كالصبيان والجهانين
ولأن قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد يلح بدل على أنه لم يكن
فيما سبق احتمال التعليلين * قال قدس سره كأنه يجعل ولا صاحب لخطاب *
أي لتوجيه الكلام وإنما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لأن تغير لاسلوب من الغيبة إلى
الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام * قال قدس سره وقد يشير إلى ذلك في قوله
تعالى (يدرؤكم فيه) حيث قيل عطف فيه المحاطون على غيرهم والالقب يدرؤكم فيه
وأيها من عطف العقلاء على غيرهم والالقب يدرؤكم ويا كن وقد أحسن من قال لتعيب
المحاطين على غيرهم حتى بالكاف لا بالهاء ولتعليل العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالواو
* قال قدس سره وأعلم أن خصوصية المح * دفع عنهم من قول الشارح رحمه الله
الآتي بسطكم المحصن بالعقلاء بالمراد باحتصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطابا لا
من حيث خصوصيته وليس نعتا للشرح رحمه الله تعالى على ما هم أدليس في كلامه
بأن من لا يؤمن بالوفاة يعلمون لتعليل العقلاء على غيرهم * قال قدس سره لأن العبادة
سنة ليست المح * لأنه أن جعل التقوى على المرتبة الأولى أعني الاتقاء من الشرك
هو مقدم العبادة شرط لها وإن جعلت على المرتبة الثانية أعني الاتيان بالطاعات
والاحتساب من المعاصي فهي عين العبادة وإن جعلت على المرتبة الثالثة أعني الاتقاء
بما سوى الله تعالى وهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى (يا أيها الناس) الشامل
لعموم المؤمنين والمؤمنات والأدلاء بهم تلك المرتبة ولا يرتب اليها إلا الأوحدون
من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والتعبد من أعباد وقد احتار القاضي
في تفسيره تعلفه بامدوا وفصلنا رجحناه ودعم الاعتراضات التي أوردت عليه
في حواشينا عليه * قال قدس سره لإرادة * تبع الكشف فالمراد بها الطلب
لأن معنى إرادته تعالى فعل الغير عند الضرورة طلبه منه ولد حور و تحلف المراد
من الإرادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول بدو أي بتعسوب بالرجاء
فاستعمل لعل فيه * قال قدس سره كان لفظ لعل حمداً مع * لتصح الاستعارة
فإنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لم يشبهه ما وضع له * قال قدس سره لعل
استعمالها فيه * وطبقة الاستعمال إمارة الحقيقة * قال قدس سره بمعنى الآية بمعنى
لعلكم تتقون لكي تقوا * تشبهاً بمادة المرجحى في كون كل مذهب مظلوم * قال
قدس سره وهذه الوجوه لا تحرى في لعل إذا حصلت مع * لأن طلب العبادة منهم
ليس لإرادة التقوى وطلبها ولا غاية له إلا يصح أن يقال أريدوا أنكم تريدواكم
التقوى ولكي تقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس بهم في طلب منهم

العبادة وافرهم على التقوى ونصب لهم بدواعي اليها والرواجع عن تركها بحال
المرتضى بالقبس الى مرتضى منه بخلاف قولنا شدة حال خالفهم بالقبس اليهم في ان
خففهم وافرهم على التقوى * قال قدس سره هذا التقدير الحق * اما تعريض
لشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشف وصاحب
المفتاح وغيرهما ومن لصحة برآءه بان صاحب الكشف مصرح بذلك التقدير
وصاحب المفتاح موافق له في القول بالعلب فكأنه ايضا قائل بذلك التقدير * قال
قدس سره لكنه لا يقتضي الحق * لم يقل شارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك
بل قال وعلى هذا * على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق
بينهما ظاهر * قال قدس سره وذكرها في الانعام الحق * فيه انه ذكرها في الانعام
على ذلك التقدير بحيث يكون مفعلة لهم فالذي يشهد به الدوق ان يكون كونها
معدا للتكثير فيناول محسوس معا لكن بحيث يبين كون تكثير الانعام مفعلة لهم
فلا بد من ايراد خصوص الخطب بهم والحاصل ان قوله تعالى (يذروكم فيه)
بيان الحكمة في خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاحتلام ارواحا تقتضي البلاغة
القرآنية ان يكون الخصال في يذروكم محصيا مانسا ليكون اشارة الى ان خلق الانعام
ازواجا لاحتلامهم في قول الشارح رحمه الله تعالى خلفها لكم فيها ذوقا ومنافع
ومها تأكلون الحق تصريح بما قلنا * قال قدس سره ولا يفرح الحق * عدم ايراد
مسلم لكون تقديركم يقتضي تخصيص الخطب بالاس (قوله وهذا انبى سطر
الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطف على القريب مع كمال التناسب بين المعطوفين
بخلاف توحيه الكشف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم * قال قدس سره والاولى
ادراجه الحق * لا يخفى ان متبادر من تعليل الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة
في ذاتهما كما في شعب فيه السلام والدين آمنوا ونجا نحن فيه الكثرة والقلة باعتبار
عارض وهو المرافعة لا يبدى فالانصب ان يجعل من تعليل الواقع بوجه على ما وقع
بغير هذا الوجه * قال قدس سره ان مثل قولك اكرم ربك الحق * فيه بحث اما لا
فلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على رضى الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على
احد الازمنة الثلاثة واما تباهلان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للعامل في الحال
او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توحيه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال
فان الطلب فيه مدلول بنية كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال
في شرح التحرير في مسئلة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة
له الا على الصب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثانيا فلا

يلزم منه ان يكون الامر خيرا في التزامي وامر بغيره فلا يلزم منه ان يكون الاوامر
 الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى (وان كنتم حبا مبرورا) بطلب في الحال
 قبله اما القول بتعلق الواجب من الاحتياج بقسا عدم الواجب حين لطلب
 او القول بكون المأمور بامان قبل تحقق الشرط ما يصح لتركه لو احب ان يقسا
 بالواجب عليه حين الطلب وادانته بالفساد هذه المسئلة بهرقت فساد ما ينشئ عليها
 قال الشرح رح في شرح افتتاح ما يحصله ان في الشرطية شي خيرا وذاخر تعليقا
 بحصول ثبوت شي او نفيه عنه وفي الشرطية ان في خيرا وذاخر تعليقا بحصول
 توحيد الطلب او انفي او تحوُّل ما هو مدلول الاثبات من ريدفا كرمه انه
 على تقدير صدق انه حاكم الطلب مثلا كرامه لا يعنى الا حراما بالطلب من معنى اثباته *
 قال قدس سره ثم القائل مع * يعنى ان كالم امره ان يثبت على مسببة الخراء هي الشرط
 من عدمه فيهم اسببه وملاحظته عند ذكره لكن ملاحظة مسببة بطلب من حيث انه
 مستبعد من صبيحه غير ممكن وان كان في نفسه مسببا عن شي * بحيث يثبت عليه وذلك
 لان الطلب من حيث انه مستفاد من صفة اكرم المحفوظ من حيث هو هو بدون
 اعتبار وصف معه كالموجود والحصول والتعلق وانما مستحق وان في من حيث هو
 من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شي * وادانته غير الطلب
 باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والحواب ان كالم المأولة كونه موصوفة بالتعلق
 في شرح التسهيل ادوات الشرط كالم وضعت لتعلق حجة بحجة تكون الاولى سببا
 والثانية مسببا مدلالها على السببية كدلالة لو على الامتناع ولاشك ان نفس الطلب
 قابل للتعلق كما انه قابل للتقييد بالنظر وهذا لا يقتضي ان تكون ملاحظة السببية
 باعتبار نفسه فيصور ان تلاحظ اسببية باعتبار ملاحظة وصف كالحصول ووجوده
 ويسمى بان سببية الطلب ومسببه في بحث الامر ارشاد الله تعالى وقال بعض
 الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا
 عن شي * ان الحكم بكونه مسببا عن الشرط وملاحظته لا يصور الا بان يلاحظ طلب
 الاكرام من حيث انه مفهوم برأيه ويجعل المحفوظ في نفسه وان مفهوم من اكرم هو
 طلب الاكرام المحفوظ من حيث انه حال من احواله وفيه به يرم ان لا يكون معنى الامر
 مستقلا بالمفهوم لا المطابق ولا يتصمى مع ان يقرر ان ايدلوا يتصمى لتفعل مستقل
 بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق باعتبار السببية ادا حلة فيه * قال
 قدس سره ويفرع اح * فانه ان اول كان الحكم بين خراء والشرط بالاتصال

فهم الصدق وعدمه و... يا قول كانت أئمة الأثرية مفيدة بالشرط غير محتملة
لها * قال قدس سره هذا حكم بغير الشيء * مقصودنا اشرح رحمه الله تعالى ان
تأويل الجراء لطلب كونه حرثهم لان الجريئة لا يقتضي الا كونه معلقا بشي مفروض
الصدق في الاستدلال و... من تحقق في الطلب ولا يعتبر في الجراء كونه مفروض الصدق كما
في شرطه فليس منع كونه حرثا على امتناع كونه شرطا وليس مقصوده الاستدلال
بأنه السبب لحدس من مناصب من مرتبة اجل من ان يثبته في حقه ذلك بل
بيان الفرق بين الشرط والجاء واما اننا ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه
بدون ان يكون فلان من انما ودونه شرط القدر وقد عرفت حال مانته عليه * قال
قدس سره في معنى الجاء * وعلى التقديرين هو فاعل اجس من احده اذا ستره وفاعل دهلت
ضمير راجع الى الاول و... ترى بصيغة المتكلم مصدور بها الجاء لان الاول فاعل دهلت *
قال قدس سره معني ان يقيد الجاء * لا يخفى ان في قول الشارح رحمه الله تعالى وهذا يصلح
اشعارا لما حيث لم يفسر هذا * (قوله لا نسلم ان الشرط الخوي) مخالف لما
في كتب الاصول من فتحهم الشرط بالمعنى المذكور الى عقلي وشرعي ولعوي وهو
المذكور بعد اناء وانه يستعمل ذلك في السبب وفي شرط شدة بالنسب الا ان يقال
ان ذلك المذكور انما هو في كتب الاصول للشاهية والمعنى على مذهب الحنفية
وماد كره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان هو باعتبار العير فان لعلم بالاول
سبب لعلم الثاني من غير توقفه على شيء آخر (قوله انه لا خلاف الجاء) يعني ان الدلالة
على المفهوم المخالف متروكة بان لا تكون لاقيقة فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما
نحس فيه يجوز ان يكون لفائدة اظهار الرضا فيه او كون الحادثة التي تزلت فيها
كذلك (قوله معناه يحرم الجاء) على اختلاف بينهم في ان مدلول الهمي عدم العمل
او الكف عنه (قوله فاحطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله والجميع
الانبياء بقربة ما قبله على ما هو لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم
لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه
مقطوع به في جميع الاراسة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل
البعثة وبعدها فيكون اجزاء استقباليا تزل المحال وقوصه منزلة المشكوك لتصور
ان في انقام ما يقع من صفة فتا للقيام مقام ان تشرك لكن حتى بلفظ الماضي
وان كان المعنى على الاستفصال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في معرض الحصول على سبيل الفرض والتقدير لتعريض من تحقق منهم

الشرك بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موحيه فيهم ، قوله لامعى التعريض بمن)
 لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم و حكمهم عليهم بانه
 سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق حوى الخطاب كما في قوله تعالى لا تنفل لهما
 افكان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانه من الله تعالى اذا
 كان موجبا للحبط كان بمن عدله ووجه له بطريق لاولى ومنه ظهر ان صيغة
 المصارع لا تعيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المصارع حيث يكون
 مستعملا على اصله اعنى وقوع شرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 في الاستقبال بطريق العرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يعيد التعريض
 بمن صدر عنه الشرك اشداء بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا عن ارتداد بخلاف الماضي
 فانه وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي اراد الله في صورة الحاصل
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عنه هكذا يسعى ان يفهم هذا المقام فانه
 قد خفى على الناظرين (قوله في هذا الكلام من حقا و نصف اح) اما الحقا فظاهر
 حيث ذهب الحقا الى انه تعريض بمن صدر عنه شرك ومنه يصدر عنه ما على
 عدم الفرق بين حوى الخطاب والتعريض والمصارع بهذه الصيغة على عدم الفرق
 بين مفاد الماضي وتحقيق الشرك ومعدا المصارع وهو الارتداد واما النصف فلا
 التعريض بمن صدر عنه الشرك يستفاد من اسخير صيغة الماضي الدال على الوقوع
 صورة ولا حاجة في ذلك الى اراد ان شرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم في معرض الحاصل بطريق العرض وارتكاب سوء الادب (قوله هذا تعريض)
 لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى (لنر شركتكم بمطى عمالك) فان
 المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه اعم (قوله لا كل من صمعه اخ) على
 الاول النصف بمعنى الحاصل على القول بالانصاف وعلى الثاني النصف صاحبه
 (قوله حالصي العداوة) مستفاد من صيغة السدقة من الاعدا جمع عدو (قوله
 تموا ان ترتدوا) اشارة الى ان لو صدرية قرينة وهو عدم التردد الى ذهب
 البعض ~~كما~~ اقراء وبي على وافي اليقين وغيره وودد بمعنى انتهى لان وقوع
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون به حصول المعنى فتعول
 ودوا مخنوف ولو شرعية اى ودوا ارتدادكم لو تكلموا سرورا كما هو مذهب
 الجمهور (قوله وهو اندكوري الكشف) يذهبون عنه كرفيه من عبارته هكذا قال
 قلت كيف اورد جواب الشرط مصارعا مثله ثم قال ودوا بلغة صي قلت الماضي

وان كان يجري في الشرط مجرى مضارع في علم الاعراب قال فيه مكتبة كانه
 قيل ودوا قبل كل شيء كسرهم وارادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا
 جوابا للشرط لاني استؤثر لان حاصله انه كتب جا ودوا ماضيا بعد ان اورد
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا
 في الجواب ادخلته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع ما يكون
 معطوفا على جواب الشرط فيه مكتبة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل
 شيء وانه اذا لم يكن جاريا بجراء بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء
 كانت المكتبة المذكورة فيه بطريق لاوي كما هو مدلول الوصلية وذلك لانه
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقبلة بالشرط المذكور فيدل على تحققه قبل كل شيء
 يريدونه من مصر الدنيا ودين و... حاصله لهم وان لم يشعروكم بخلاف ما اذا
 كان جاريا مجرى المضارع فيه حينئذ يكون بمعنى المضارع مترقا هي الشرط لكن
 ايراده لفظ الماضي يشعر بكونه حاصله لهم قبل زمان التكلم واراد الشرط
 والجزاء المذكورين بلفظ المضارع يدل على حصولهما بعد زمن التكلم فيكون في
 لفظ الماضي دلالة على مضي ودادتهم للكفر من كل مصرة يريدونها وانها حاصلة
 لهم وان لم تحققوا ولاشك في الدلالة على تقدير عدم الجراء انه لكون الماضي
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الجراء من الدلالة حينئذ في التعبير بلفظ
 الماضي وما ذكره من توجه عبارة الكشاف مضرح في تفسير الماضي حيث
 قال ويجيء وحده بلفظ ماضي الاشهر ما فهم ودوا ذلك قبل كل شيء وان وادتهم
 حاصلة وان لم يفهموا وعمرنا صهروحه تخصص الشرح رجه الله تعالى قوله
 فان قلت اذا عطف على جواب الشرط مع ما وجدنا كور في المفتاح ولم يتعرض
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط
 ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل يريدونه كان لرومها لظهور وضع بالنسبة
 الى العداوة والبغضاء وجه الكشف الى وجه المفتاح وما قال الشارح رجه الله
 تعالى في شرحه وهذا من مر ذكره صاحب الكشاف (قوله ان لروم الخ)
 يعني ان الماضي اذا وقع حرا وان كان بمعنى المضارع كسر التعبير بلفظ ماضي يشعر
 بتحقيق مفهومه ولاشك ان تعليق الشرط الذي هو على خطر الوحويد يتاخر ارادته
 فليعمل على تحقيق رومه بشرط بقرينة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه
 للمفتاح انما دل الماضي على تحقق لروم لان الجراء معنق بالشرط وما اذا وقع
 جراء بتحقيق مفهومه حرما على تقدير الشرط وفيه به يوقف على اعتبار الماضي

البهيم واظهر اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا اما يصح الخ) فيه ان اخبار
 المرأة التي حلت مكتوب حاطب بحرى لها مع اصحابه يكنى في ظن المشركين
 للمؤمنين كفارا منهم ولا يوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله مرصا) متعلق
 بحصول الشرط اى حصول مرض ومفروض او من حيث المرض لا بالتعلق
 لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال (قوله مع القطع الخ) اى الحصول المقروض
 للشرط انقراض العلم بانتفاء الارام منه انتفاء الجزء المتبعض عنه مدلول لو قدلولها
 التعليق المذكور مع الامتناع وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور
 واختاره القاضى في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله لذهب عنهم انصاعهم) انها
 لجرد التعليق بين حصوله في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول او الثانى كان
 لجرد التعليق في الاستفاد وقبل انها لتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على
 امتناع الجراء من يستبعد ذلك بقربة كالمساواة كذا في النقي (قوله على سبيل
 الفصح) فان العلامة انه متعلق بمتنع يكتفى به معلوم انتفاء قطعا بامتناع
 غيره للدلالة على صحة امتناع الاول لامتناع كذا للاستدلال على انتفاء الثانى
 لكونه معلوما كما يصدق شرحه رحمه الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى
 الاظهر انه متعلق بمتنع غيره لانه تعلق امتناع الاكرام بالامتناع اطلق للحديث
 يعنى محله مدنا عنه على ان التعليق يخرج عن التسبب لانه اذا قلت ان جنى
 اكرامك وعلفت لا اكرام يصدق مدنا عنه مساويا معنى سببا والافاضا اكرامه ليس
 بمستقيم اذ ليست كلمة لوتتبع التبع الامناع بالامتناع بل تتبع الحصول بالحصول
 (قوله لان تعلق الخ) هذا غير مدلول من ان تتبع الحكم بالوصف مشعر
 بالعللة وبعض السطري م يفرق بينهما فاعترض بانه لا معنى لقوله انه لتعلق
 ما امتنع لاحل امتناعه اذ ليس الامتناع عللة لا تتبع (قوله لتعلق الامتناع الخ)
 قد عرفت انه حسن الشرح رحمه الله تعالى التعليق محضارا عن التسبب
 وعندي انه لا حاجة اليه لانه تتبع كذا لتعلق في ما ماله السببية
 يعنى قوله لو حدثني لا اكرام ثار ثب الحيث لا اكرام ولما اتى الاول اتى الثانى
 (قوله واما واحد) لان لتتبع الحصول المقروض للدلالة على ان انتفاء الثانى
 لانقضاء الاول فان قدس سره اما ان يريد التعليق الشرطى الخ قد عرفت
 انه تعليق شرطى كالتعليق في هذا وقد اعترف به في شرح الفتح وقال ومحصل
 ما ذكره انها تدل على معنى قوله اننى شرط اتى الجزء بانتفائه فيرجع الى ما هو
 المشهور من انها لانقضاء الثانى لانقضاء الاول نعم انه ليس تعليقا شرطيا يعنى تعليق

أمرنا آخر على حظر الوجور كافي لـ قال قدس سره وإن مفهوم لو هو تعليق أخ لا يخفى
 أن كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الأول مفهوم مطبق و الثاني لا ريبا محال بقدر بل
 التبادر وكون المفصود امتناع الثاني لا متناع الأول بدلالة على أن مفهومها مجموع
 الأمرين كل منهما داخل فيه قال قدس سره فيكون التعليق في عبارة أخ و فيه أنه لا بد
 في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمتنع في موضعين ومن تقدير الحصول فيهما أي
 تعليق الحصول ما امتنع بالحصول ما امتنع مع أنه خلاف ما هو لأن المتبدر من قولنا تعليق
 ما امتنع تعليقه من حيث الامتناع (قوله سواء كان أخ) شارة إلى دفع ما توهم بعض
 شراح امتناع من أن قوله لا امتناع الذي لا امتناع لا يثبت لأصوارة واحدة وهي ما
 إذا كان الشرط والحرمة متشبهين مع أن الاستعانة ولو ربع صور (قوله والسبب قد يكون
 أهم) أي أكثر في هذه وفي الرضى والسبب قد يكون عدمي بحقق (قوله ما لا أول فلان
 الشرط الخ) قد مر به أن الشرط الخوي معبر فيه معنى سببية بدلالة قال الأصوليون
 أنه شرط شيء بالسبب وفلان في المعنى أن لوداله على عهد السببية والسبب المعترض فيها
 الجمالية سواء كانت في الواقع أو لا في الحق ولو كان سببا موجعا فالتشخيص طائفة
 السببية باعتبار العلم على أنه لا يدرم على الشيخ دعوى الكلية حتى يرد عليه ما ذكره بل
 يكفيه أن تكون حرة في معنى قوله أن الأول حبيب والثاني سبب أنه قد يكون سببا
 ومسا (قوله فهي لا امتناع الأول الخ) أي هو داخل في مفهومها (قوله أنه يستدل
 بامتناع الأول الخ) فإن كلا الأمرين معارضان في محمولاتو حتى لا كرمناك
 (قوله على انتفاء الخ) يعني أنه قد حصل جمع الشروط ولأسباب لوجود
 الثاني كالأمر سوى مضمون لأول كالتشخيص مثلا فليس كرام الانتفاء بالحق
 كما مر من قولنا من الخبر إن مصادي (قوله قد حملوا) أي جعلوا هذا الاستعمال
 اصطلاحيا واحدا وهذا مذهب كاشغريين وإن عاصم قدس سره لأنه ما شاع استعمالها
 فيما يكون انتفاء فاعمالوا أنها لا تخضع إلى ذكر انتفاء بقبض الذي يخلاف
 استعمالهم عنه قال قدس سره عنهم من طهره خ الأول مفهوم من ظاهر
 القول الأول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الأول أن الحصر المستبعد من قوله
 انتفاءه بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا ريب العقول مجموع بل المفهوم منه أنه
 معي حقيقي عندهم محسازي عند أهل الأمة لكونه حرا موضع له وعلى الثاني
 أن مفهوم منه الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لا على مقتضى
 اصطلاحهم حتى يرد أنه يصح منه طرح الاصطلاح وبولاه لما وجد (قوله

(فيكون) دائما لا واسعه من انقيصين وماتوهم من انك تقول لو صرني الامير
 صرته فتقصد وجود صرته على تقدير صرته بغير بطريق الاولى ولا يلزم منه
 استمرار ضررك ولا يلزم منه لو صرته السلطان صرته فدهو ولا يلزم من انقيص فيه
 لانه ليس به هي الشرط هي عدم صرته لا ميراثه وابق بطرا بل هو من باب
 التعريض تقديره قال ففسر سره هذا بما يأتي اخبره خلاصة كلامه انه اذا كانت لولا
 مركبة من لولا وحرف التوكيد معنى التعليق بقباضه فيعيد استمرار الجراء على تقدير
 وجود الشرط وعدمه كان تعينه شرط مستعدوا اما اذا كانت كلمة برأسها كان
 معناها ان وجود لولا مع من تحقق الثاني فلا يبعد استمراره قال ففسر سره واما
 قولك الخ يعني افرق بين لولا ولولم فانه مركب من لولا ولم فظمه هي تدل على التعليق
 فتفيد استمراره في المثال (قوله ان الارض ح) وادقا والارض مع المقدم لا يوجب
 رفع الثاني ووضع الثاني لا يوجب وضع مقدم ولو اعتبر الارض لا يوجب (قوله فلو
 قدر الخ) فان يكون مع منه على اصحابها (قوله ويتناقض) اي يحصل التناقض بين
 ثبوت نفي الذي المستلزم ثبوت العصبين وبين ما يريد بقوله نعم العبد صعب
 الخ لانه سبق لمذح بعدم العصبين (قوله وهذا وهم الخ) فان كان اشبح
 ابدع التقييد بالي لانه في عموم التي الصريح فيه مراد تكلف ليس في تقييد
 المثبت وحيث لا يتبعه ما ذكره الشارح رحمه الله الجواب ان رد التاراج رحمه الله تعالى
 في اعتبار الارتباط في مفهوم الجراء ولا شك انه لا فرق بين الذي والمثبت حيث
 اما الامة اذا كان المصدر بقرينة خارجة من مفهوم الجراء (قوله واما قوله
 تدلى ولو علم الله فيهم خير مح) او الآية ان شرب الدواب عد الله الصم البكم
 الذين لا يعقلون ويوعظهم به اي لو علم الله في الكفرة الصم عن اخو البكم من بطقه
 سعاده كانت لهم واسعه لا يثبت لا يسمعهم سمع نفهم (قوله واجب الخ)
 في المعنى والحوار شدة اوجه اثنان برحمان الى مع كونه قياسا وذلك لاختلاف
 الوسط احدهما ان التقدير لا يسمعهم اسماعا فاما ولو استمعهم اسماعا غير نافع لتولوا
 والذي يقدر ويواسمهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى مع استحالة
 النتيجة تقدير كونه قياسا متحد الوسط ان التقدير ولو علم الله فيهم حيرا وتماثلوا
 بعد ذلك ولا يحمي ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تقييد لو استمعهم بالاسماع
 لغير النافع ولانه تحقق فيه الاسماع الغير النافع الا ان يفقد بالاسماع مدبرول هذه
 الآية وكذا ضعف الثالث لان علمه على ما حيز ولو في وقت الاستمرار التولي بل عدمه

واما جواب الثاني فهو قوي لان السرمية لا ويرى حرية على تعيد الاتباع
في الشرطية الثانية بتقدير عدم الخير فيهم وهذا بخلاف النسخ في تفسيره بحيث
قال ولو استمعهم وقد علم ان لا خير فيهم لتولو ودينهم به وارتدوا بعد التصديق
والقول (قوله فانما يحال) اي الرومية كما يحل عليه قوله وهذا محال لان المحال
استلزام حكمه تعالى باخير فيهم للولي لا توفيق في وجود وقوله والاتصال جاز
ان يستلزم المحال والقياس انما يسمح لرومية اذا كان من الروميين وليس المراد
ن الاتباع مطلقا يكون من الروميين فان ليس المركب من الاتبعين
ومن الرومية والاتفاقية متحال للاتفاقية ومصلحة في شرح مطلق ولا رد ما قبل
انه على تقدير كون الاولى اتفاقية عامة والثانية رومية اذ سم كونه كافية يجب
ان ينسخ كالاتفي على مره در تصدع الرهف فلا يصح قوله انما ينسخ اذا كانا
لروميين (قوله فانما ينسخ) اي لا ينسخ حكمه الحكم بالروم من المقدم
والثاني وان كان المراد ان محال في اقل اي استحالته على تقدير وقوع المقدم
وما قوله والاتصال جاز ان يستلزم محال في نفسه في عدم فلا تدافع
بينهما ناش من سوء الفهم (قوله وانما ينسخ ان يستلزم افعال) وانما هو حد بينهما
حلاقه عقلية على ما هو اتفق في من عدم اشتراط المتلازم المحال للمحال
فانما ما قبل لا كلام في جواب ان المراد انما ينسخ انما ينسخ في استلزام استلزام
المحال لما يستحيل تحققه عند محله وهذا كذا (قوله وهذا) اي المذكور
من السؤال والجواب فانما السؤال فلاب وانما ينسخ في احره واما الجواب فعوله
وكيف الى احره يعني ان فيه سلام كونه ومع كونه مع لا ينسخ شرائط الاتباع
وكيف يصح اعتماد وقوعه في كونه في اهملة في شرائط الاتباع
وان لم يكن مرده تعالى في سنة ذلك في حرره انما يدفع كلا الاعتراضين للسيد
ما الاول فلاب ان اراد قوله ان اراد مع كونه في سنة مع في سنة فاص
لان الشرط انما لو في شرائط الاتباع لاشرط القياسية في سنة لا ينفي
القياسية وان اراد مع في سنة مع كونه في سنة لانه غير مجمع لانه شرائط
الاتباع وما الثاني فلاب اي على ان يكون بظاهر شره الى جواب ويكون قوله
لان لفظة لو لم تستلزم اجتماعا على انما ينسخ في سنة مع كونه في سنة وقد عرفت
انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب ان عطية كل منهما على ترتيب الالف قوله
نبدأ (قوله ولو سمعهم اتوا) كلاما حرا (يعني انه كلام مقطوع عما قبله
والمقصود منه رد قولهم في جمع الالف حيث دعي لرومية وهو مرفى له ليعيد

ثبوته على تقدير شرط وعدمه ومنى الآية انه اتى الاسماع لاتقاء علم الخير
وانهم ثابون على التولى في الشرطية الاولى البروم بحسب نفس الامر وفي الثانية
ادعائى فلا يكون على هيئة لقياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اد لو كان
هاتان الشرطيتان حقتين كان امرنا غير متعالي للاسماع واستلزام الاسماع
التولى ناشي ويلتزم صحفيس اقتضى بفتح الحمال (قوله يجوز ان يكون الخ) يعنى
ان التولى يعنى الاعراض من الشيء كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب
والانكار من الحق فحينئذ يجوز ان يكون لو معناه المشهور ويكون المقصود منه
الاجاز بان انشاء الثاني في الخارج لاتقاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم
مهما القياس اد ايس المقصود من استلزام الاول الثاني في نفس الامر ليستدل
بل اعتبار السببية و برون يذهب ليعلم المسببة والبرومية بين الافتائين
المعلوم في الخارج (قوله وعدم الانقضاء) كالمعطف التفسيري لما قبله لا فائدة
ان الاعراض من هذا معنى لا حسي (قوله لم يتحقق مهم التولى والاعراض) لان
الاعراض من الشيء فرع لثبوته (قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء له) لان
الانقياد للشيء وعدم الانقياد له ليس على طريق النفي بل كالدول والتحصيل
لجواز ارتدادهم بعد ذلك (قوله لا سلم ان الخ) لانه يجوز ان يكون ذلك
سبب عدم الاهدية للاسماع وهوذا محتمل وشرع عظيم قال الله تعالى قد كر ان يذهب
الذكرى (قوله بس خبر فيه) وان كان خبره فلا يكون محالاً له المشهور
ان من العمة ان لا تقدر * قال قدس سره فيه بحث الخ * والجواب ان في الامر
الاول كان دمهم وتوابعهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولى سبباً
لتوليهم بناء على شرط عدمهم ونصبهم لاهية والاسماع تعدد كانه قل جميع
اسباب التولى وشرائطه متحقق فيهم لا للاسماع ولواستلزام تولوا * قال قدس
سره بخلاف دوم اتولى الخ * يعنى بخلاف مادام عمر من قبل توليهم بحسب الله
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوم شور وهو يصدق كان دمهم * قال قدس سره
فان قلت الخ * هذا مبرر لو اريد تولوا * اسمعهم املوا اريد تولوا من الحق
واذكروه فانه متحقق على تفسيرين لانهم صم كم ثابون على التكذيب والانكار
اسمعهم الحق اوليهم اسمعهم لما على تقدير عدم الاسماع وظاهر واما على تقدير
الاسماع فلاهم يذكرونها مادام قال الله تعالى وخذوا بها واستيقنوا انفسهم
* قال قدس سره لاسمعهم يصف بهم الخ * فسر الاسماع بالاطف وهو ما يقرب
الصد الى الطاعة ويبعده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره بالافدر على السماع

لخصوله ولا يخلق السماع فيهم بالخبر لانه لا يعتبر في اشرع ولا يثبت عليه صحة
ولا يتوسط اختيارهم نكون الاموال لا اختيارية مخوفة بغيره عند منزلة فالمراد
خلق سبب السماع وهو اللطف قال قدس سره فتنوع فيهم لطف في اي لثبتوا
على التكذيب والانكار كانوا قبل اللطف ولا يرد ان عدم مع اللطف فيهم فرع
تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير ان اللطف وعدمه قال
قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار لا ينبغي انه لاحاجة على هذا
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستمرار المشهور يعني انه لم يبق
عن ارادتهم عن الخلق الانشاء اللطيف ومجيء الآيات حتى لو تحقق تحقق
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه يتضح حينئذ لو عدمه ففهم خبرا اي انتفاعا
باللطف لا رتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره ليد حكاه
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيده بقوله بعد ذلك كما هو
الظاهر ولان التصديق ينافي للاستمرار على التكذيب وسببه بالافكانا معتد به
خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه نح) في تفسير القاصي وقالوا
اولا انزل عليه ملك فلا انزل معه ملك انما هي كموله لو لا انزل ليعلم ملك فيكون
معهم ندرا ولو انزلوا ملكا لقضي الامر جواب لقولهم وراي لنا هو لا تنفع مما اقترحوه
والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث ياتوه كما اقترحوه حتى اهلاكم فان
سنة الله تعالى حرت بذلك هي قتلهم ثم لا ينظرون بعد روله طرفة عين
(ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا ولعلنا عليهم ميسون) جواب ثان ان جعل
الله للمطوب بيان جعل للرسول فهو جواب اقترح من قائلهم تارة يقولون
لو لا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لازل ملائكة والمعنى ولو جعلناه
قريب ملكا يعاينونه او الرسول ملكا لئلا رجلا كما ملك جبريل عليه السلام
في صورة دحية الكلبي فان القوة الشريفة لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما
راهم كذلك الامراد من الانبياء بقوتهم القدسية وليس جواب مخوف اي ولو
جعلناه رجلا لعلنا اي خلطنا عليهم ما يحفظون على صحتهم ويقولون ما هذا
الاشر منكم انتهى ولا ينبغي عليك بعد التدرج بقضاء كلمة او هي مجرد الربط
والتعليق ليفيد ابداء السامع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار الخبر على تقدير اشرعه وعدمه فلا مدخل له
في الجواب من اقترأهم وكذلك كونها على صحتها اعني اشرع ساقى لا متناع
الاول او بالعكس ادليس المقصود ههنا من السببية بل انما يبين انما يبين

ولا استدلال فانفسه ليس على انشاء كونه رجلا ومنه على انشاء كونه ملكا فان
 جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء الامام وحاشا فيه الى اعتبار امتناع الثاني
 ليقيد امتناع الاول (قوله في عدم ثبوت شيء) اي عدم ثبوت الشرط والطرأ
 اعدم ثبوت الشرط فظهر وانما عدم ثبوت الطرأ فلكونه معصيا على الشرط
 الغير الثابت وانما يقع لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على
 خطر الوجود لا لقصع عدم ثبوت قال قدس سره واليه اي الى كونه مرادا
قال قدس سره ولو كان القصص انصواب ولو يكون في وقت الطلب قال
 قدس سره كانه لم يطرأ البارق غيم يظهر منه البرق بغداد متعلق بطرس الوهن
 لينة فيها عيم لو تصبف لينة ما هن وما لي تصبف متصل بمادل عليه الكلام اي
 طرس فاحدث اسكها وهي لا تسكن ثم اعادها وهي تدفعني الى ان قضيت
 من كثرة معاودتي وشدة مدافعتي العجب فويضا نهر عابثة بها ونمت بها ورضيت
 عن نغرات وهي حصرة حولها تراب لها دعاء على لال اي لا تخرست الله بل لها
 بدل الماء الثرب ابقى ورجال يسن للصغيري لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت
 في ولاية بغداد طاق عشتان الى وطني مهل حبل اليها الرق قطرة عن ماء المدي
 وهي العرة (قوله في سجدوا لله لك آه) قال فلا يصح فلما اي يطلب ما يؤديه
 الى الهلاك كذا في الكشاف طالع لاله ما حود في مفهوم است فلا رد ما قيل ان
 الصواب او لا العت بعد بعد والمشفة اوله لاله والاثم على ما في القاموس
 ولا يجوز اربعة من من لفظ واحد (قوله لفصد استمرار) اي الاستمرار الى
 استمرار الفع لا لانه مستعمل فيه (قوله في مصي) اياها من مض ولو لا يقلب
 المضي الى مضارع (قوله وفي وقت) لان المضارع يدل على الاستمرار فيجدي
 لتعدد زمان (مستفاد) قوله لانه كان) وفيه تعارض امر الالية بقصد الاشارة
 الى ما ارادوا توجيههم عليه واستصحابه ولذا عبر عن ادواته بالاطاعة اذ قلب
 ان الاطاعة مستعملة به بل هو من مستلزمات التواكيد بابرار صيغة المتكلم
 كالعريض في قوله تعالى (ان اشركت بخلاف عماك) بابرار بعبادة صي لان
 انقصود من الآية نهي الاطاعة في الكثير لاني الاستمرار لا طاعة في الكثير
 (قوله بياض قوله تعالى) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال
 ان ارادهم ان يكونوا في تحت في الرأي وهي كثيرة في نفسها ومن كانت
 قليلة بالمسألة في الحوادث التي لا تدح في الرأي فانه في اوجعكم في الحوادث
 التي تحت في الرأي من على رأيكم وهذا هو استمرار معصية على

ما يستصوبونه (قوله بعد قوله اه) انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى انظر الله
 مستهري عدل عنه الى المصارع لافادة الاستمرار بخبري والله مستهري
 وان كان دالة على الدوام بعمومه لمقدم لان الاستمرار بتمهدي البع (قوله بكون
 المعنى اه) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤيد به وكذا في انفتاح ما عرفت من ان
 المعنى ان اتقاء عتكم بسبب اتقاء طاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة
 في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة قال عتر لبي الاستعداد من كلفة لو مقدما
 على الاستمرار كان مأل المعنى اتقاء استمرار الادة ع وان عتر الاستمرار مقدما على
 انبي كان مأل الاستمرار اتقاء الاطاعة ووجه آخر وهو ان كان في كثير متعلقا
 بطاعتكم كان مأل الى اتقاء استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بلي استعداد من كلفة
 لو كان مأل الى استمرار امتناع طاعتكم * قال قدس سره بصره * لان استعادة الاماني
 من الاطاعة على وفق ترتيبها * قال قدس سره واما موافقة الخ * لا يحكي ان موافقة
 اياهم اما بالوجي او بالاعتناء وهو واجب وحي عند من يجوز له الاجابة عليهم السلام
 لا امتناع تقررهم على الخطاء وعلى كل تقدير لا موافقة برأيهم فإني عليه الصلاة
 والسلام مستر على امتناع اطاعتهم وانه لو اطاعهم في شي لم يقعوا في العت والامر
 بالمشاوره لغيره تطيب قلوبهم (قوله ولما في بصره) بـ على ان البلي يصور
 المعنى الاصلية او لا في لدهن ثم يضر بها المعصية شيئا لراي * في والاثبات مقدم
 في الاخبار على استمرار وعدمه (قوله الخطاب الخ) في التخصيص تسليية للرسول
 عليه السلام وفي التخصيم تفصيح لهم بظهور شدة عتائهم عن كل احد (قوله روها
 الخ) قال ابراهيم قوله تعالى ادفعوا الى النار يحتمل ثمة ووجه الاول ان يكونوا قد
 وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدحضوها والذين ان يكونوا قد
 وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا فوق لسر على الصراط وعلى هذين
 الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث انهم عرفوه من وقته على كلام فلا
 حجة في اه (قوله وجوب او محذوف) وكذا مفعول ترى اي لو ترى الكفار في وقت
 وقوعهم ولا يجوز ان يكون ادفعوا لانه اخرج لادو برؤية عن الاستعمال الشائع
 اعني لظرفيه ولان ادراك المصري من غير ضرورة (قوله لرب امر عظيم) بقصر
 العبرة عن تصويرة قدر الماضي على طي لكشف عار عايفة منصلي له في لو موافقة
 لقوله تعالى لو بطيعتم في كثير من الامر اعني (قوله بصره الخ) في رؤية بكمعار
 في تلك الاوقات ما في قوله فاستعمل لو في شرح ان مع هذه الامور المتفهم
 في الآخرة وفسرها في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على سر كونهم تاكسي رؤسهم

وكونهم موقوفين عند ربهم أمور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق وقوعها
 نزلت منزلة الماضي فمما شغل فيها لو واداً المختصان بالماضي كأنه قيل
 هذه أحوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحيتك كان المناسب ان يقول
 ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبئها على نكتة اخرى وهي ان اللفظ
 المستعمل الصادر من اختلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى
 ويرد عليه ان كون هذه الأمور بمنزلة الماضي يقتضي التعبير عنها بصيغة الماضي
 واحتمال ادعائها لاستعمال لفظها بما يترب على تنزيل الرؤية المستقبلة بمنزلة
 الماضي وانما ليس ان لم يرد ان تكون تلك الأمور متحققاً ان يقال لو رأيت (قوله
 قد انقضت هذا الأمر) اي رؤيتهم في تلك الاوقات (قوله هكذا ينبغي الخ) يعني
 ينبغي ان يعلم ان ما هو بمنزلة الماضي هو اصل الرؤية المحقق وقوعه والذي
 فرض وقوعه دخل عليه وهو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك
 ما رأيت وفي شرح المفتاح واستدراك رأيتها لرأيت انما هو ما يقع ما يقال ان خبر
 الصادق يدل على تحريمه وانما فرض الصادق فلا ان الفروض انما هو النسبة الى
 المخاطب وانما اصل الرؤية هو كونه لا على وجه الفرض فاحتمال ان يجعل اصل
 الرؤية المستقبلة بمنزلة الماضي وكذا ادفع انما يقال ان تترى المصارع بمنزلة
 الماضي في التحقيق في احوال وادلة على الامتناع لا الامتناع باعتدال الاسناد
 الى المخاطب والتحقيق لا على الفصل فذكر لو يدل على ان الرؤية عبارة عن
 الفضايلة يمنع منها رؤية المحرم (قوله في احد قولي المحرم) وهو لزوم
 وقوع الماضي بعد رب دون لقول الآخر لهم وهو حوار وقوع الخلال والاستقبال
 بعده ايدل على ذلك خبره عن ما تقدم بقوله فعوله (روى ابو الدرداء الخ)
 (قوله وانما لم يمتنع في محرم) لانه جاء في لا يجوز تعلقه بيود ولا بدله
 بل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرفاً حرّاً وما على مذهب
 الاحمش واحتماله اشبه لزم من كونه متراً لا خبره والمعنى قليل او كثير واداد
 الدين كفو والاحاطة به (قوله من التعمد) لان المعنى على تقليل واداهم لا على
 تقليل شيء يودونه الا ان يراد به شيء يودونه من حيث انهم يودونه (قوله ومن
 الظلم) اي قطع قوته تعالى (لو كانوا مسلمين) بما قبله (قوله ورب ههنا لتقليل
 النسبة) في الحديث لا رب لرب رحيم وشع اليه حتى يقول من كان من المسلمين
 فليدعن احد ههنا من الاسلام (قوله لتقليل النسبة) اي لتقليل النسبة الى اصل
 زمان ذهب عنهم في النسبة قوله مستعارة للتكبير اي مستعارة بالنسبة الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الحق بالحقيقة (قوله بقلت
من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق (قوله على ان لو الخ) متعلق
بمحدوف اي محدوف بناء على ان لو الخ والجملة في موضع حدث اي قائلين لو كانوا
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والحواب محدوف اي لو كانوا مسلمين لكانوا من
العذاب (قوله بعد فعل يعهم مبالغ) في المعنى واكثر وقوعه في المصدرية بمحدود
ويود وقد تقع بدونهما (قوله لاستحصار الصورة) واعدا ان استحصار الصورة غير حكاية
الحال فانه احضار للصورة من غير قصد اي الحكاية وليس فلا ياتي هذا في الرصي
في بحث ادواته من انه لم يثبت حكاية الحال المستعجلة كانت حكاية حال الدائمة
(قوله ولا تكذب) قرئ بالرفع اي ونحن لا تكذب والنصب اي وان لا تكذب (قوله
متقولين تلك المقالات) اي يقول (الذين استمعوا للذين تنكروا لولا انكم كنتم
مؤمنين الآية) (قوله كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية) في تفسير القاصي لثبوت
من صدق الله خير جواب لو واصله لا يثبتوا ثبوت من صدق الله خير لهم بما شروا به
انفسهم فهدف العمل وركب الثاني جملة اسمية تدل على ثبوت التوبة برأهم بخيرتها
وحديث الفصل عليه احلالا للمعضل من ان يثبت اليه انهم دفع قوله واصله الخ
اشكاله بظني وهو ان جواب لو ان يكون فعلية وصورية وحدوثية وان خبرية بظنونه
ثابتة لاتعلق بها ما يعجزهم وعندهم ولا حل هذين الاشكاليين قال بعض اصحاب اللام جواب
قسم محدوف والتقدير ولوانهم آمنوا واتقوا لكان خير لهم والله لثبوت من صدق الله
خير لهم والاصناف والكشاف اختارا انه الحراء تضمنته البلاغة مع قوله الحذف
والمأخوذة في جواب لو انهم من ان يكون حقيقة وناويزا ومعنى قوله وركب الثاني
جملة اسمية ان النصب لا كان دالا على العمل والعمل على حدوث عدل منه الى الرفع
وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات التوبة فان الفعل لدلالتة على ان من يصدق حدوث
مدلوله على الحدث وحدث التوبة انصا لللازم مما قد عدل الى الاسم نقصا لخصار
الحدث ليقوم له بمعونة المقام الى الثبوت والدوام كان مدلول الجملة الاسمية
ثبات التوبة وثبات نسبة الخيرية اليه الا انه لا كان محصورا في ثبات التوبة
ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم التوبة الدائمة وترعب من عدمهم في الايمان
اكفي به ولم تعرض لثبات نسبة الخيرية اليها فادفع ما قيل انه لا يثبت على ثبات
التوبة بل على ثبات الخيرية لها (قوله واما تكبره) اي بر داسد مكرة وهذا
في مقام يصح للتكلم ايراده معرفة ومكرة ولا يكون ذلك الا بالتحريف باللام

او الاضافة وهم يحياى بنحس و بهد والتعريف الجلى فديفيد الحصر والتكبير
 يكون لا عادة مـ الحصر مستفاد من التعريف الجلى وعدم العهد المتباد بالتعريف
 العهدى والمراد ارادة عدمهما فقط قال الاطلاق قد يكون دليل التفسير فلا يرد
 ان في قولنا هو الصن صدى و واصل العهد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف
 اسم فان امر د في المثالين شئ رتد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار
 ولا ان تلك الارادة متحققة ان اورد اسم صمرا او اسم اشارة او علما او موصولا مع
 عدم تكبير على الاطر د والانعكاس غير لازم وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم
 الارادة ليس مقتضى شئ من غير المنع يورد التكبير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشي
 منها (قوله ويدخل فيه) في قوله واما تكبيره فلا رادة الخ حكاية المسكر من حيث
 انه ذكر لان حكاية بقر كلام غير مع استقاء صورته ولا شك ان استقاء اللفظ
 الصورة السامع المعنى تكبير مع عنه محبة التعريف انما هو لاستقاء المعنى الذى
 قصده المتكلم من تكبير من ارادة عدم الحصر والعهد او التضمين او التحقير او غير
 ذلك وفيه تعريف لصاحب المفتاح حيث حمل قصده حكاية المسكر مقتضيا برأيه
 من مقتضى حكاية كل شئ هو مقتضى ذلك الشئ وليس الحكاية امر يقصده
 الراى بداته ان يقصده فاستقاء ذلك مقتضى فامراد بقوله فلا رادة عدم الحصر
 والعهد او التحقير الخ اعم من ان يكون اشداء او حكاية ولو كان الحكاية مقتضى
 برأيه اوجب ذكره في سائر الاحوال فانه مع اعتراض السيد بان كل واحد
 من المقصدين مستغن بقصده التكبير فلا وجه لاداء احدهما في الآخر قال
 قدس سره منهم من ذهب الى هذه العدة الى قوله مذهب ربوبية رائدة لا فائدة
 فيها كما لا يخفى قال قدس سره وبالجملة ليست المستقلة الخ لا تخفى ان مانقله
 من لوصى من الحكم بالاروبية يدل على حوار كون كم متدا و مذهب سره فلعل
 الطور متفق عليه خلاف في الوقوع قال قدس سره وانت تعلم الخ
 في شرحه لتفصح ان لا شك ان رجاء الله تعالى ان يحمل قوله تعالى (ان يول بيت
 وضع ليس للهى مكة) وقولت صررت رجل انفصل منها جاء على الصل (قوله
 لاستنرام الحكم الخ) يحتمل عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوبة التعريف
 لان الحكم على شئ يستلزم تعيم بالطرفين ومثا غنطه عدم لفرق بين التعريف
 والعم (قوله ان علم محكم من حكاية شئ) اى من حيث انه حكم له وحال من احواله
 (قوله وهد وهم الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسل
 وجوده في الاسم الذى يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلانسلم انشاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدل على الطبيعة فلا
 شرط شيء فلا يلاحظ بها الوحدة فلا شيوخ وبها لانه فرح ملاحظة الوحدة
 الشائعة بخلاف المحركة فانها تدل على الوحدة شائعة فباسب الاول
 التقييد لكونها مضافة عن الوحدة واكثر من عن جميع فيودوباسب الثاني
 التخصيص لدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على الوحدة فباسب
 اعتراض لشارح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما لوحدة شيء في الذكر في الدهي
 بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل * قال قدس سره لان بعض دسد اولاً اخ *
 لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المفعولات خارجة عنه
 * قال قدس سره ثم يستد ثانياً * لان المسند هو المفيد والالكل التخصيص
 بالاصفة او الوصف بيان تعبير * قال قدس سره وهذا القدر الخ * ولا يرم
 وحوادث الشمول في جميع افراد الاسم (قوله محسب بدت) اي لدت بتي بصدق
 عليها ووحدة في الواحد اخرجى اي الاصل مع تعريب حسب المفهوم في
 الواحد والدهي اي التالي كانه في محله (قوله جار كون) بشرط ان جار والمحرور
 وقع حالا عن عمرو المطلق لكونه معمولاً به بمعنى امانة المفهومه من لغة نحو
 ولا حاجة الى ما قيل انه حال عن المعلوم على نصف انه شرطاً اعني نحو
 والبدل عن اسد وعن المعلوم على جار له وقع في جوارته المصنوع من
 هذه الشارح رحمه الله في شرح الكشف في سورة ن عمران على ان شهادته
 لا توافق دعواه (قوله تمهيداً) اي ليس التقييد احترازياً * قال قدس سره مساق
 لذلك الاطلاق * عدم الدلالة بين عبارتي الاصح ظاهر لانه قال بعد قوله فلا فائدة
 السامع اما حكمه على امرآه تفسير هذا انه قد يكون بنى صفت من صلات
 التعريف ويكون السامع عالمًا باتصافه باحدية دون لاخرى فادارت ان
 تخبره بانه منصف بالآخرى فتعبد الى لفظ الدال على لاوى وتخصه متداً وتعبد
 الى لفظ الدال على الثانية وتخصه بخلافه فتعبد السامع مع ما كان تخبره من اتصافه
 بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى زيد اي حر مثله لانه فاداك كان هذا
 تفسيراً لما قبله كان ذلك الاطلاق مصراً بعد التقييد فلا مذهب واداً اقتصر
 الشارح رحمه الله على ابا عارة التخصيص بما يشعره عبارة لاصح واداً قلنا وعنه
 لانه يمكن ان يقال ان الاصح كالتعبد لكون صلافة اخصر مجزولاً على ذلك
 التفسير * قال قدس سره وحكمه بانه يتبع الحكم ح * مره نصف رحمه الله من
 قوله عني من لا يعرفه المحاط اصلاً من لا يعرفه المحاط * واداً لذي جعله عنواناً

اصلا لا بخصوصه ولا بوجهه ولا شئ ان عدم معرفة المحاطب المحكوم عليه
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحتضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلما ظهر اندفاع
هذا البحث لم يتعرض شرح رحمه الله * قال قدس سره في المعنى * لا في اللفظ
فانه تجري عليه احكام المعوفة كما مر * قال قدس سره في المؤدى * لا في مدلول
اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا يوجب بخلاف النكرة فان
مدلولها فرد لا يوجب * قال قدس سره فلا مساقاة بين ان يكون اه * لان معرفته
باعتبار مفهوم الجنس النصف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد متى الخارج
* قال قدس سره لا ريب في الحقيقة اه * يعني ان الرشد على تقدير عدم
معرفة بانه احاطي الخارج مفهوم اخوك اصي داتا موصوفة باخوة المحاطب دون
الدات الموصوفة في خارج وذلك انه مفهوم معلوم له بقاعدة الامة فيكون معنى
التعريف الاصلي متحققا به وهو الاشارة الى امر معهود عند اصحاب وان لم يعرف
ان هالك داتا موصوفة بذلك مفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر
من اللفظ كون المسد نيت الدات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله
فيما اذا عرف المحاطب ان له احاطي الخارج * قال قدس سره واما قولك اخوك زيداه *
يجوز ان يكون استنباطا وبيكون معطوفا على مقدر مفهوم من السابق اي هذا
يعني ان جوار اياه انفسه انه في زيد اخوك واما احوا زيد فلا يراد به المعنى
الاول ادلا فائدة في جن معين عن مفهوم لا كون المعبر وصفه ولا كونه متصفا به بل
تعيين ارادة المعنى ان لا فائدة فيه من معرفته المحاطب ان له احاطي الخارج فيكون
الاصافة اشارة الى ذلك * موصوفة باخوة في الخارج المعلومة للمحاطب بمطابقة
المفهوم الجنسي له ويكون فائدة الحمل المحدد زيد بذلك الدات وحاص توجيها
قدس سره انه ليس معنى (قوله سواء عرف ان له احاولم يعرف) عرف هذا المفهوم
اولم يعرف هذا المفهوم حتى ياتي بالاطلاق المذكور سابق بل معناه عرف ان له
احاطي الخارج اولم يعرف ان له احاطي وهذا لا ينافي معرفته المفهوم الجنسي فاندفع
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الذي هداه به منقح
كلامه ولا يخفى ما فيه من تشكك لان المتبادر من (قوله سواء عرف ان له احاولم
يعرف) التسوية بين معرفة مفهوم ان له احاطي وعدم معرفته ومن الامتناع الامتناع
الساقي على ان ذلك لا ينافي لمعنه بين ما ذكره المص رحمه الله بقوله لا خرمثله وبين
المذكور في كتب الشوك لا يخفى فخلق ما ذكره المشرح رحمه الله في دفع المساقاة
ملا ذكرناه في دفع البحث في * قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس المح * يعني

ان الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد اذا قصد المهد لدهي به يصح في الاول
 دون الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستعراق مدعاة بادعاء انه الجنس كله او كل
 الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في المعرف باللام قال قدس سره وجوابه ان
 من في السؤال الخ لا يحق ان تقرير السؤال على مذهب يدويه لا يناسب قوله
 ادا بلغت ان انسانا من اهل بلدك فان يدوي لا يعرض الحكم على النائب
 بمعنى كانه يسأل هل النائب زيد او عمرو والحواب حينئذ النائب زيد وانما يناسب
 التقرير المدكور كون السامع طائفة بالحكم على معين بالنائب وحينئذ اجواب زيد
 النائب فالنظر غير مدفع والمحقق ان السامع بعد عنه ان انسانا من اهل بلدك
 فان سؤاله عن هو سؤال عن تعيين ذلك النائب سواء كان من مستأ او حبرا وادا
 ٧ اختلفوا في حوازا الامر او كان المعنى مختلفا صحيحا وتؤيد ذلك انه لا فرق
 بينهما في الترجمة الفارسية فان يقال كيف ان نائب وان نائب كيف وانه
 يجوز ان يقال في حوازه زيد النائب زيد لانه كل منهما تعين النائب قال الله
 تعالى (فزرناكنا يا موسى) (قال رب امدني امطش شي خلقه) وقال الله تعالى
 (من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة) وقال الله تعالى
 (وثبت سائرهم من علو السموات والارض يقولون يستغفون العزيز العظيم) فانها
 من قول النائب زيد وقال تعالى (من يحيىكم قل الله والحي القيوم) (يحيىكم)
 وقال تعالى (من يكفركم بالله قل الله يكفركم) وقال تعالى (من يدؤ
 الخلق ثم يعيده قل الله يدؤ الخلق ثم يعيده) فانها من قول زيد النائب وقال تعالى
 (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (قل من
 يرزقكم من السموات والارض من الله) محتملا لتقديرين واما احتار صاحب
 الكشاف زيد ان نائب لمواتته لقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله)
 في القرآن ولان الاصل ان تجعل الذات مستأ الوصف حر لانه لا يجوز في حوازه
 النائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار النائب زيد لان المناسب لطلب
 التعيين ان يجيب مبيده حبرا او عاد كره ظهر من مذهب نفتح من ان الكلام
 في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي
 اثنى علي او من المطلق طائفة التعيين فانذى يصح للحواب عنه هو زيد الذي اثنى
 عليك وزيد المطلق ام الذي اثنى عليك زيد والمطلق زيد وكلام الصعبر وجه الله
 يعيل الى الثاني وقد صرح جاز الله وعبد الله من محله وانفسا على انه ادا بلغت
 ان انسانا من اهل بلدك فان يدوي لا يعرض الحكم على معين بالنائب وحينئذ اجواب زيد

حكم وحوار الخ لله

ان معنى يصح يختار لان الصالح عدو البلاء هو المختار * قال قدس سره مقوض
بقولهم آه لان معنى من قام زيد قام * عمرو وشي ربحا بزيد قام * قال قدس
سره لا تطابقة المعوية * لان معنى من قام اقام زيدا قام قام عمرو لان الاستفهام
بالفعل اولى فيكون السؤال عن قام فقام زيدا * قال قدس سره
اعثر على معنى قولنا نحوين اح * وهو ان تقديم الخبر على المتدا يوهن قلب المعنى
المقصود به على ما قلوا * يقدم ويحكم على ما ينصور ان المخاطب طالب بالحكم
عليه وعبروا عن هذا معنى يدفع لانتساب * قال قدس سره على ان قدس سره *
وهو ما مر في بحث حذف مستند من ان قام بجهة فعلية حقيقة الا ان من قدم
على الفعل تصميده لاستفهام نصرت اسمية (قوله بل ما عايد) لان المقصود
قصر الكامل من الخمس فيه وقد جعل مصدق الخمس مقصورا مبالغة في ذلك
القصر كما يدل عليه به قوله اي سكام في الشصاعة فير رالكلام اح واقيل
لا مبالغة في القصر بل في سعة وسعة العصر ليس شيء (قوله لا تصوت انهما
اح) في شرحه يفتح وميل صاحب انكشاف التفرقة حيث قال في الفائق
ان قولك الله هو الدهر معناه انه هو جلت بخواذ لا غير ذلك وقولك الدهر
هو الله معناه ان الجالت بخواذ هو الله لا غيره (قوله وذلك اح) اي اعادة المعرف
بلام الخمس القصر مطلقا الى صور الاسعراق في المسند اليه واليخمس
في المسند لان الاصل ان يعثر في حاسب ووصوع الافراد وفي المحمول المفهوم (قوله
على طريقة اب الرجل آه) يعني انهما على طريقة واحدة في الخن على
الاستعراق واقامة لقصور و كان الاستعراق في الاول بمعنى الكل الافرادى
وفي الثاني بمعنى الكل مجموعى في الرضى من الجواهر او هو صفة قياس
لفظ كل تامة الخمس مصدقة اي تنشوعها نحو انت الرجل كل الرجل
والوصف بهذا اللفظ كائنا كيد اللفظى فلا يقبل انتريد كل الرجل ادليس في زيد
معنى لو جولية حتى تؤكد كل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجتماعه من خصال
الخير منصرف في جميع لوجس و بعد كرا تين صا صافين ان كل الرجل معناه كل رجل
فانه قد يحى كل مضاف وانصرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى (كل الطعام
كان حلالى امرئ) وهو به عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوى
ادلا معنى لتوصيف الرجل بكل رجل سواء اريد منه الخمس او كل فرد على انه يافى
به قوله في شرحه نفع على طريقة هم انعم كل القوم به حاله (قوله الاحيث
بصدق زيد وعمرو) اصغر الا في زيد وعمرو ادلا صدق بهما في شيء * قال قدس

سره وان كان موصوفاً للماهية بقيد وحدة مطلقه ح * لا ينبغي ان يفهم فرد ما هو
 الماهية مع واحد من الخصوصيات على ميين البدو هي حصة من الجنس واتحادها
 بشئ لا يقتضي اتحاداً ماهية مطلقه بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية
 بلا شرط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا لم يكن الماهية متحدة به
 بل حصة فليس قول المحب انه لا يبرم من اتحاد فرد من افراد الانسا زيدا من باب
 اشتاء العارض بالمعروض كيفوانه قال في الخوا ان الجواب ههنا مفهوم فرد ما
 فخلاصه حواه ان المعروف بلام الجنس يدل على ماهية بلا شرط واتحاده بشئ
 يستلزم احصاءه فيم والمسكر يدل على حصة منها واتحاده لا يقتضي احصاءه
 ذكرنا اندفع الوجه الاول من اسطر وكذا ثلثي لاصديق فرد من افراد الانسان
 من ريد في الخبر المسكر يستلزم صدق حصة منه لاصديق ماهية وكذا لثالث لان
 المحب قال مقتضاء صدق الماهية بلا شرط الاحصاء لا الصدق مطلقا وكذا
 الحمل لانه لم يقل ان الاتحاد في الوجود الحسبي يستلزم اتحاد المفهوم من او تساويهما
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي شئ يستلزم حصرها فيه واین هذا
 من ذلك ولعل وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى ان ماد كره الجرب
 لا يطرأ في المصادر لانها بالاتفاق موضوعة للماهية كمن حيث هي لا لافراد على
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للشراح في بحث تعريفه احسن فلو لم
 ان لا يكون فرق بين المعروف والمسكر منها في افادة احصاء الجواب ان افادة تعريف
 الجنس للمحصر دليلها الاستعمال وماد كره ابناء ماسه معوية بينهما كسائر السمات
 العربية وبهذا الجواب بسقوط وجه نظر السيد بص * فان قدس سره فانه تعد
 في هذه الصناعة فصولا * كونه معنى الجنس انحرافه عن ربه في الخارج ليس له
 اختصاص بصاعده دون اخرى فانه منقضي عليه ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى
 لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور * قال قدس سره ولا ينبغي ان يحمل الخ *
 لا ادري ما وجد هذا الانفاء ولزوم صياح التعريف بالجنس مجموع لانه يهيد الاشارة
 الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو صاع ههنا صاع في كل معروف بلام الجنس
 لافادة النكرة ما افاده وقد ظاهرا لا يجدي نفعا هي ان ماد كره لا يخفى فيما اذا كان
 المعروف المذكور متبداً فان معنى الاتحاد مفهوم احسن ان يوجد في الاستعمال في الخبر
 المعروف ولذا قال الشيخ ان احصر المعروف باللام معنى غير ماد كره * فان قدس سره موافقي
 ان لا يسمى قصر الخ * لا ينبغي به حيث لا يكون ماد كره ترجيحها لكلام القوم فانهم
 صرحوا بافادة القصر * قال قدس سره احتمال ان يكون متبداً الخ * لا تنافي بين

الاحتمالين فليكن كلامه معينا، لكلا بقصيرين وقوله فمما يشتر أحدهما عن الآخر
 ان اراد عدم التميز من حيث مفهوم او من حيث الدلالة فظاهر العطلان لان المفهومين
 متميزان والدال عليهما لتعريفين وان اراد عدم تميز أحدهما عن الآخر ادا كان
 مراد المسكلم أحدهما واورد استند والخبر كليهما معر فاما اللام وقول انه مقوص الى
 القرائن كسائر الجملات فلا وجه له الاستفسار قال قدس سره هناك قصير
 المتبادر على الخبر اظهر الخ لا ينبغي به تصحيح ذلك فيما اذا كان المتبادر اهم من الخبر
 كقولنا الناس العبد، وامر كان خبر عم كافي فوننا العطاء اساس فلا ادلا وجه نقص
 الخاص على العام فلا وجه خصه بل نقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا
 كان أحدهما اهم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يوصل الى القرائن
 وان لم توجد قرينة فالظاهر قصر استند على الخبر قال قدس سره لان المعنى ان
 كل توكل على الله لا ينبغي من ان يصف ان من يقول التوكل على الله لا يقصد
 العموم في اراد التوكل ولا ساطعة من يقصد ان حقيقة التوكل ومعهومه على الله
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ في المعنى للام الابدانة احد وعشرون معنى
 احدها الاستحقاق وهي الواو التي في معنى وذات نحو الحمد لله والمنة لله والملك لله
 ومحورين نظمهم في المعنى في المعنى التي في معنى وذات نحو الحمد لله والمنة لله والملك لله
 الاختصاص نحو اجبة نظمهم وهذا القصير للمصنف والشرح للبيان الخ فلم يحصل
 اللام في الحمد لله للاختصاص معنى قصير بل للاستحقاق وهو الاظهر حيث يفيد
 قصر استحقاق الحمد على الله تعالى ولا يستحق في غيره قال قدس سره ونحن
 بما قررناه لك الخ قد عرفنا حد مقرر ومقرر الشارح رحمه الله تعالى (قوله
 ليس معناه الخ) اعرف بين نصيرين المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل
 محبوبة كل ماسوء مرة بعدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة
 متعلقة بماسوء مرة لعدم ولاشك في انه ليس المقصود بهذا الكلام بيان
 كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود قصر محبة عليه وانه ليس لغيره
 نصيب منها ودفع هذا المعنى ليس لان ههنا قصر الجنس المخصوص كاتوهمه
 السيد بل لان التعريف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه
 لانه لا يوجد جزء منه في غيره وذكرك المحبة مطلقا واراد محبة نفسه خوفا
 من الرقاء (قوله مش زيد نطق) في رتبة العهد الا انه في انت الحبيب نوحى ولذا
 كان اللام الجنس وفي رتبة اسطق تخصي (وقوله وهما سقط الخ) لكون كل واحد

من القصرين محالاً لمرض من الكلام (قوله ان يثبت له العبودية الخ) فيه اشارة الى
طريق استفادة هذا المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام
فيكون اشارة الى حصول خبر لمتب للمبتدأ في الدهن (قوله لان القصر وعدمه
الخ) فيه تنبيه على انه لا يقال في لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضاً لان التقابل
بينهما تقابل العدم والملكية (قوله في يعقل فيه العموم الخ) من يكون العقل عند
تصور مفهومه في يجوز فيه صدقه على ممتد لان القصر عبارة عن تخصيص
امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولو لا ذلك لاعتد بالمحاطب لشركة
او انقلب او التردد وليس مراده به لا ان يعتد بالمحاطب عموم والشركة حتى
يرد ما اورد السيد من انه لا يوجد في قصر لقلب و تعيين (قوله وقيل الاسم الخ)
قائله الاسم الازلي والجملة عطفت على ما فهم من قوله فلا تامة السامع حكماً على
امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعطوف على طرفي تعريف سواء كان
اسماً او صفة يصح ان يكون محكوماً عليه من امر مثله اسم كان او صفة فكانه
قال هذا في صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوماً عليه عند الجمهور وقبل
الاسم متعين للاسناد و مراد بالصفة هيما يدل على ذات مجمدة مختار معنى قائم به
فقال له الاسم بمعنى مادي على ابدان فقط او المعنى فقط او الذات المعينة ما ضيق
المدى كاسم الزمان والمكان والآله (قوله على امر نسي) وهو بمعنى القائم بالذات
(قوله يكونه مطوقاً له) او لا لانه قد يشب تأخير (قوله ومنتزاه المعنى) اي
في الجملة الخبرية كما يسمى (قوله ورد من معنى الخ) يعني ان تعين الاسم للاسناد
والصفة للخبر بما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة
على الامر الذي متبعية وهو مع لان معنى يخص مدلوله هذه الصفة صاحب
هذا الاسم فاقبل ان التراجع على تقدير هذا المعنى يعني وهم (قوله وحواله الخ)
يعني ان الاحتياج الى التأويل المذكور ناش عن خصوص اسم مذكور لا من كون
الخبر حامداً لان المقصود الحكم على الذات المعينة بعمومية الصفة ولا يمكن ذلك
الاتملا حظه باعتبار مفهوم محمول انصاف ذات به كبل لا يرم جل لشيء على
نفسه (قوله لا يلحق بالحقوقيه) لكونه متأصلاً بوجود لدى هو طرف الخ
والحكم بالانحدار يتضح من حيث مفهوم وجوده لتبع به هو موجود بالاصالة
وان كان الانحدار من الجاهل (قوله لان الخراء) هذا موحده لان الاناري والثاني
للسكاكي رحمه الله والثبوت عندهم من وجود ومعنى ان مفاد الكلام لا يخفى
المرصك من المبتدأ والخبر تقرير الخبر وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان

من الموجودات او من المعلومات أمكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف
 المتقي فانه لا يتصف بغير شيء وانما حص البيان بالحكم الإيجابي لأن السلب
 فرع الإيجاب فانه لم يصح كونه جبرافي لا يجب لم يصح في السلب ايضا وتقرير
 الاستدلال بالحجرات المتداوية مدلوله لادولاه ولا شيء في نفس الامر من الانشاء
 بنات لغيره فلا يكون اخر شيء اما لصعري فظاهرة لان مدلول الكلام المركب
 من المتداوية والحجرات وانما تكري فلان الانشاء اي مدلوله ليس ثباتا متقرر
 في نفسه اي مع قطع النظر عن التكلم لانه معان عارضة للتكلم وكل ما لا يكون له تقرر
 في نفسه لا يكون متقرر لغيره فان المتقي الصرف لا يمكن ان يصف شيء فان قلت
 له تقرر في نفس التكلم فيمكن لاخباره بقلت الكلام في ان المعنى الانشائي في نفسه
 لا يمكن الاخبار به لانه به ثبوته في نفس التكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال
 يريد ذلك للصرف وبما حررنا ظهر ما قطع ما قبل ان اريد بالثبوت في قوله الخبر
 يجب ان يكون ثمة لثبات قيامه به بقتضى بالامور الاعتبارية وان اريد به ان يكون
 محمولا عليه موافقة بقتضى الجمل او بقتضى اخباره لانه اريد به الحصول والانصاف
 سواء كان حقيقيا او غيرا وما قبل لا يمكن ان لا يثبت له في نفسه فان الطلب
 الذي هو مدلول اصررت ثمة قائم في نفس التكلم وعبارة الثبات انما هو متعلقه لان المراد
 بالثبوت في نفسه حرره بقطع قطع الخبر عن التكلم وكذا ما قبل لانسان ما لا يثبت له
 في نفسه لا يكون ثمة لغيره متقرر ان ثبوت شيء لشيء انما هو مخرج ثبوت المثبت له لاثبوت
 المثبت محوري يدعي لاردل ذلك وهو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى التقرر
 ضرورة ان المتقي لا يثبت شيء وكذا ما قبل انه بقتضى ثبوت بالاخبار الإيجابية
 الجارية على المستحالات فانه غير ثمة في انفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة
 الإيجاب وليست بصفة حقيقة ضرورة ان احدى الصرف لا يتصف بشيء نعم يرد عليه
 ما ذكره اشرار حجة بانه من ان ثبوته وحصوله لثبات انما هو في الخبر الذي هو
 جرد الفصدة هو مطلق اخره بل لا يمكن فيه ان يكون مسددا او الاسداد انهم من الثبوت
 فانه متحقق في قولك اصررت زيدا من غير حصول طلب الصرب للحظ طلب وانصافه
 به فكذلك في زيدا اصرره ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر
 ايقاع الصرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رحمه الله ان قولك زيد
 عرف او عرفه برفع يمين تحقيق انك عرفت زيدا قال قدس سره على معنى
 انه يجب ان لا يردده وقوعه سنة حتى يرد ما ذكره اشرار رحمه الله تعالى
 من ان هذا الوجه محض تقصية الموجه بل اريد به النسبة الحكمية اي يجب ان

او انزاعيا نفسه

يكون الخبر منسباً بالمتبادر ما يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة ما يكون
الحكم بالنسب او موصوفة ما يكون الحكم بالاحتياط ومشكوكا فيها ما لا يحكم
بشيء منها فيشتمل جميع صور الاحتمال هذا وقد عرفت في حررناه انه يمكن ان يراد به
الوقوع الاحتياطي كما هو المتبادر به على ان معناه الكلا لا يحاط به مركب من المتبادر
والخبر ذلك قال قدس سره لا يدعي ان يشرح فيه قد عرفت بما حررناه انه
يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد كونه على وجه الثبوت والاتصاف
فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالذاتية حكمية ما كلاً المعين انما يجب
في القضية الموصوفة قال قدس سره ليست ايده به ان اراد ان يكون مدلوله
الصريح حالاً من احواله فيجب تأويل الجملة خبرية واقعة حرة في محور بداهة
ايوه لان قيام الالب ليس حالاً من احوال رد وقد اعترف السيد في تعريف الدلالة
وان اراد انهم من مدلوله الصريح واصبى فلاشك في ثبوت رد صريه يدل على
كون رد محتمل يعلو به طلب الصرب كما ان زيدا قائم هو يدل على كون زيد بحيث
قام ايوه على ان يختار المشرح رحمه الله تعالى كما يصح في تعريف الدلالة انهم
المعنى وان كان صريه للمعنى الا ان فهم الله من اللفظ صريه اللفظ هو زيد اصريه
وان كان طلب الصرب صريه كما ان طلب صرب زيد صريه لزيد وحال من احواله
قال قدس سره ونحوه انما قد عرفت ان لا يرد فيهما لانهما غير دالة الثاني
على التحقيق دون الاول واوسى ان الثاني يقتضي ادخال من احواله فالحال انهم
من ان يكون صريه او صريه قال قدس سره ونحوه صريه هو هذا الصريح
انما هو في الجملة الخبرية الواقعة خيراً والشارح رحمه الله معترف بان لا بد من الثبوت
فيها انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية حرة قال قدس سره فيستفاد من
لفظ اضربه ان في رد اضربه صريه ليس في اضربه زيدا لانه يجب
طلب الصرب مع الاستدقاق له صريح في شرح مصحح وحواشيه وجه ان
استدقاق قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب ضربه
وحينئذ ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه لان مقصود القائل من
قوله زيد اضربه تحقيق طلب صرب زيد لا افاده كونه مستحقاً للقول المذكور
قال قدس سره بعض النجاة اراده اشبح الرضى قال قدس سره وشاربه
الى ما نقله الشارح رحمه الله تعالى من ان وقوع ذلك خبر كثير في كلامهم والتقدير
تعريف قال قدس سره وقد عرفت ان مدلوله ليس تعصفاً محضاً ولا بد من
التقدير ليكون الخبر حالاً من احوال انما قال قدس سره ان استقصاء مانع

مخصوص * وهو كونه معرفة او محصيا للبدا * قال قدس سره فقد اوجب
 التأويل * يعني انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فيمكن
 في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال المبدأ (قوله
 وليس ثابت للبدا) هذا للكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون
 ثابتاً على الثبوت متى يدرم الا يشع اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبدأ
 والخبر اعني النسبة الحكيمية حاصل في اين ريد وفي ذلك هذا ومتى القتال وان لم تكن
 موقفة (قوله من ثم لامر حاكمكم) في الكثر ف ويقال لمن يدعي له مرجحاً اي ثابت
 رجحان من البلاد لا تضيقا ورجحان بلادك رجحانك ادخل عليه لافي الدماء السواء انتهى
 فالحكمة السامية جبرلائهم (قوله وزيد كاه الاسد) اذا اريد انشاء التشبيه او الشك
 فانه يكون الخبر جهة اشياء بخلاف ما اذا قصد التشبيه به حينئذ خبرية (قوله
 ونتم الرجل ريد) فانه جهة لانشاء المذبح العام وقع خبر الريد (قوله ولا ينبغي ان
 تقدير القول في جميع ذلك بصف) بشرطه الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع
 الانشاء خبراً بقدر القول في نحو اين ريد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث
 قال بل ياباه المعنى في كثير من المواضع مما في باب المدح والدم في جعل المحصوص
 متداً وفي الدعاء كقوله تعالى (رانتم لامر حاكمكم) وفي مثل اين ريد ومتى
 القتال وكيف الحد وقال سيد في مرجه وامام اين ريد ومتى القتال فليس
 بما نحن بصدده لان الاستفهام هو داخل في الحقيقة على النسبة بين المبدأ المذكور
 والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الجائز بقوله فالعنى ازيد حصل
 في الدارام في السوق فلا يصور تقدير القول اذ لم يقع الاشك حراً متداً وليس
 المعنى ريداً حصل في الدارام في السوق لا ترى انه اذا قدر باسم القائل كان الاستفهام
 داخل في المبدأ حقيقة وبولا هذا اوجب تقديم الكلمة المصيبة للاستفهام على المبدأ
 اعني زيدا كما في قوله ريد هو ووجه بحث اما ولا فلا هذه الكلمات موصوعة
 لطلب التصور اي التصور ومعه على ما حققه سيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين
 المسند واذا كان كذلك كان لا مفعول اسمها ما من تعيين المسند فلا مفعول ريداً حصل
 في السوق ام في الدار لا عن سبب الحصول اي ريدوا متانياً فلا لا مفعول اذ لا مفعول
 وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبدأ لانه ليس المراد بالغير في قولهم كل
 معبر للكلام نعم تصدير معبر التمهيد في الكلام معي رانداً على اصله كما في
 صميم الشأن ولا مالا لنداء فان الاول يحدث كونه مفسراً والثاني التأكيد وليس بما يعبر

لنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسداً الى غير ضمير المبدأ
لا يصح لان يمد الى المبدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة من الحكم لاول الحكم على
المبدأ والمستند من الضمير الحكم على غيره لدفع ان تخصيص الضمير بالمبدأ
الى المبدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وان يظهر دخوله في التقوى لانه
قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع العمل وبغير قوتها اعرفت في اعتبار
التقوى زيد اعرفت او عرفت الرفع يبعد تحقيق انك عرفت والنصب بعيد انك
خصصت زيدا بالعرفان بقوله الرفع يبعد تحقيق انك عرفت يدل على انه بعيد
التقوى ليس بشئ لان القرينة كسار على علم وكونه نظيراً لا اعرفت في اعادة التحقيق
لا يدل على انه مثله في اعادة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس
داخلاً في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى في المسألة كالمري في صابغة
الافراد لا الى انه داخل في التقوى على ما فهم فاورد عنه اشكالان احدهما انه
ايما صحح استعماله في التقوى اذا كان كونه بجهة ناشئ من قصد التقوى وليس كذلك
لانه لو لم يقصد التقوى وحب كونه بجهة لاسد النص فيه الى غير المبدأ وثانيهما
انه اذا كان يريد صرته داخلاً في التقوى كان يريد بوجه متعلق كالبصا داخلياً مع
انه سمي على تفسيره ولا يصح المقالة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله
اول كونه سمي بدم الخلو وانما الابدعي لكونه صفة الافراد والجهة مطردة في معكسة
(قوله كما سقت الاشارة اليه) حيث هو المسد الذي في صفة الافراد بجهة صامت
على المبدأ فعلى الخ وصرح بدخول زيد ضربه فيه (قوله معرى عن العوامل)
في الحال او في الاصل يدخل فيه مدخله او اسحق نحو ان يردا قام وما يريد قام
(قوله وهذا) اي القول يريد كالتوضيح للامانة به (وهو ما قلت قام) اي من المحتمل
صغيره يدخل الاسناد دخول المأموس لان براد قائم محتملاً صغيره حقق ان ذكره
كان توطئة وتقدمة ادنو كان المقصود مجرد الاعلام بقيامه كفي قام زيد بخلاف
ما دام تكن اخر متحملاً للصغير نحو يريد اسناده دل على ان ذكره كريد اولا
كان الحكم عليه ادلا طريق له سواء وانص كورد ذكره توطئة ومقدمة فاندفع
اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية المبدأ عن العوامل ليس الا في الخبر
الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم تحقق في يريد اسناده قائم ما يصلح
للعمل في يريد حتى يكون تقديمه عليه تعريته له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم
ريد تعريته عن العوامل فيه بحث لان التعرية جيدة انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه
يصلح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فإذا قلتريد فقد شعرت ان لا بد بدل على ان ذكر المبدأ فقط تعدمه و لقوله ليس الاعلام مسمى منه مثل الاعلام بعد التبيه عليه والتقدمة (قوله هبانه لم تعرض الح) ذكر الشرح رح في شرحه لفتح نقضا على ضابطة كونه جلة اربع صور احدها ضمير نشان والثانية صور التخصيص والثالثة جلة اسمية وقعت حرا وليس فيها مع او مشتق بحوريده حواء عمرو او علامك فانه ليس مفيدا لتقوى ولا سيب عبد السكاكي رح لما عرفت من تفسيره والرائعة ريد ضربته والمصنف رح لم يصرح سدي امكن دحل الثالثة والرابعة في اسبى بان يفسره بالتفسير الذي ذكره الشارح رح فيم سبق والصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا معينا كانه مدكور في الصورة الثانية فاورد القصص بها ههنا واجاب عنه وهذا الجواب لا يتم من قبل السكاكي رحه لله تعالى لانه قال واما الحالة المقتضية لكونه جلة فهي ان اريد تقوى الحكم ادلبر والنفوى في صورة التخصيص (قوله هو دحل في التقوى) لان معنى قوله التقوى الاشتراك في التقوى واللام للسبب لا لالعرض دليل ان المثل كونه جلة لا يراد حلة والاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني نفوية الحكم نفس التركيب لا تكرار الاسم ولا المؤكدات حاسل في جميع صور التخصيص ضرورة تكرار الاسم فيه وساقله المصنف رحه الله تعالى سابقا من ان دحل جاء في التخصيص فقط معناه لا يستعمل للتخصيص ولا يستعمل التقوى لانه لا يشتمل عليه ولا يعبد (قوله واعتبرهما) اي التقديم والتأخير بين رح وعرف بان يكون الاصل عرف ريد على ان يبدل من الصمير المستر فيكون فاعلا معنى كما مر في تقديم اسمه (قوله كيف لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص داخل في النفوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكد على تأكيد لانه لا شغله على الحكم من المقصور عليه كارة كيد الاصل الحكم المسمى باسمه ولا شغله على نفيد عما عدا المقصور عليه المستلزم ثبوته للمصور عليه كان تأكيد الحكم اثبوتى المستفاد من الكلام صريحه و اذا كان كل تخصيص تأكيدا على تأكيد فاد استبعد ذلك من غير ان كاد كاد في صورة تخصيص كان تقويا لمصطلح مدبر فانه مما حكي على الدطري (قوله وهذا صهر مصاد الحج) لان الارام من قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد وسبب ان لا يكون مراد لان لا يكون معادا على ان عدم الحاجة بالنظر الى الاسم مع الاستمرار عدم الحاجة مطلقا لجوار تحتمها ما صدر آخر ككون الحكم نصرا يعين وترتب الاحكام على سببه والتعرض مساواة من انكره (قوله مع نصريه من مصادح) اي لم يذهب الى ما قاله بعض من ان انا

٧ والآلة نسخة

تأكيد مقدم والمسند مفرد (قوله وتسميتها ح) اي المشي لا يرد بالجملة مطلق
اما التقوى او كونه سلبيا والمقتضى لخصوص كونها امة فادة الثبوت ولكونها
صلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التغير بالشرط (قوله لان اصل ح)
لكونه حدثا فلا يبدل من الفاعل والمفعول والزمان والمكان ٧ والعلامة (قوله ثبت ثبوتها
بالفعل قطعا) وان كان لخصوصية المقدم من وقوعه صيغة او حراء بخلاف تعليلها
باسم الفاعل فانه لم يثبت في موضع اصلا (قوله والذي جاني منه درهم) اي
حصل له درهم لان الجراء لا يكون الا جملة تبع في ذلك صدر عبارة الكشف حيث قال
في تفسير قوله تعالى فيه ظننت فان قلت ثم ارفع طوبى فست نظري على الاتفاق
لاعتقاده على الموصوف فانه بهم من ظاهره ان تعين جهة الرفع اعني الفعلية
متفق عليه لكن مراده ان رفعه بالعلانية حيث لا خلاف فيه لان جهة الرفع
لا خلاف فيه ادلا ما منع من كونه متبعا مقدم خبر ولد لم يوجد في بعض نسخ
وحط عليه في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضهم انه جمع صيد ان نظري
اذا اعتني عني موصوف او موصول اودى حال او حرف استفهام او حرف يوقانه
يجوز ان يرفع الظاهر لتعويته بالاعتقاد (قوله لان الاصل في الخبر ح) في الرضى
لما دع ان يرفع ذلك لتعريف الجملة الخاتم المطلوب من الخبر كالمفرد (قوله لأصله المفرد
ح) فانه ان صاله في الاعراب لا يمتنع استلزامه في خبره عني ان احببته
في الاعراب انما يتم ذلك لو كان الاصل في الاعراب اللفظي (قوله ولم يحدف ح)
لانه يؤكد نحو مؤادي صدر الدهر اجمع وبه طيب صبه نحو عليك ورحمة الله
السلام ويقع داخل نحو في الجنة حديد فيها وقال سيرا في حدف مع فعل
فالخبر عنه هو الفعل المحذوف كذا في الرضى (قوله لكنه لو قصد الح) ان
القصد اوله انظر الى تغيير الجملة الى الفعل وتعد ثاب نضر بن عدم لقول ابي كور
فلا منافاة بين اثبات القصد ونفيه على ما فهم (قوله لان معنى اه) ليس هذا معناه
اللفظي لان التقدير المعتدى بالله معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء اذا فسته به
كما في القاموس بل يؤول اليه كتفسيره بماثونه بالجملة فانه ان كان بعد تقدير الفعل
مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة وفي التقدير معنى المرحى والارادة
اي مقروض جملة او الالاسة اي مقروض ملئسا بالجملة ٨ تلبس الجراء بالكل (قوله
لامعنى اشارة المفسر رحمه الله تعالى) ادلا يحتمل الجملة لانه في التقدير فعلا (قوله
ان حدث على ظاهرها) ما يراد بصير هي الجملة بصفة بخلاف ما اذا اراد
منه نظري فانه يدفع هذا الفساد (قوله فكأن يعني الح) اي لدوم هذا

٨ تلبس الجزئي بالكل
نسخة

الفساد واما انفساد الاول فقير مدفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في تقدير
فعلا (قوله على ما امر في ضمير القصر) من ان الله داخل على المقصور وهو
الاستعمال العربي الشائع (قوله ان عدم القول اح) اعتبر الانصاف او متدنية
لصاحب المفتح في قوله تعالى (ان حسابهم الا على ربى) ليظهر كونه من قصر
الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام
لا الانصاف لا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه
المقصود من القصر على المتصف والحاصل ومعنى الانصاف بنى خور الجنة
الانصاف نظرية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف
بكونها في خور الجنة مع انهاء ان القصر على الانصاف بالحصول لا على نفس
الحصول تمام ان كلمة لا هما لى الحسن ولوقوع الفصل به وبين الاسم بالظن
وجب الرفع والتكرير معضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى من اعتبار
السلب في جائب الموضوع والحصول ان السلب من وجه ان الحكم فالى مفسر بالقصر
وليس متوجه الى القيد حتى يكون لى القصر وهذا كما اعتبر في معنى من قوله تعالى
على اختصاص عدم الزيب بله ان لان العصبة معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة
موصوعة لى اخر من المبدأ لالى احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جراً
من الموضوع لا تصح الفصل بينهما بسهولة وبها وانه قد صرح في بحث مساواة
ان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يعيد الاختصاص لكونه محتمل لوقوع
الكرة مستداً ولا شئت به اذا كان قوله تعالى (لا بها غول) معدولة كان
تقديم الخبر به محتملاً ولا يكون مبيداً للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان
المصحح حيث ذكر وقوعه في سبق في التقديم للاختصاص وبما حررنا ظهر
الندفع ما ذكره السيد لان العصبة سالبة والمقصود قصر نقي القول على القول
في خور الجنة «العلوم» اشوب وانزع في محله فالتصديق يعتمد بحايه خور
الجنة والمتكلم بغيره وكونه مستلزم معدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة
متلازمان صدور وجود الموضوع لانه فرق بينهما في الاسمين فيستعمل لا بها غول
اذا كان التراجع في محبة غول وفيها لا غول اذا كان التراجع في محبة عدم القبول
كافي ما نقلت واسما قلت فلا يطرأ فرق الذي يله اشرح رحمه الله في معنى (قوله
وهذا يظهر اح) لان القصر اصنافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره (قوله
ليس على معنى ح) فان الخطأ في لكم لكفر مخصوص وديهم يتجاوز
الى ما سواهم من الكفار وكما دى الذى عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين

(قوله لينظر الى ما في هذا الكلام الخ) وعندى انه لا خط فيه ولا خروج اما
عدم الخط فلانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم السند او ان يكون المراد
تخصيصه اى تخصيص السند بالسند اليه لا قصره عليه هـى ما قبل كقوله تعالى
﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما سبق
دينكم لكم لدلالته على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه
التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المتأخر عقيب الخبر عن الخاص به لم يرد عطف
شئ على الخبر لفصل المتأخر به ما اوله ويجوز ان يقال دينكم لكم وغيركم ولا يجوز
ان يقال لكم دينكم ولغيركم فهذا يقيد القصر لانه لا يستقيم ادليس المعنى على ان
دينكم لا يتجاوز حكمكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عنى ر غيرى فانه فاسد لو حود
التجاوز حكمكم الى غيركم بل على اختصاصه هـى معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بى ديني لا دينكم كافي المتأخرين الاخيرين اذا المعنى فى الاول ان المختص بريد
القيام دون القعود وفى الثانى المختص بى التسمية دون التسمية لا ان غير زيد لا يكون
قائما وغيرى لا يكون تيمنا فاعرفه فانه اصحح لا قبل انتهى فارد بقوله انه لا يستقيم
عدم اسقف مقصر السند اليه على السند فقصر اخذوا كازعم صاحب الفيل
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا غيركم لا عدم استقامة القصر الاضافى قائم مع
الوجه الاول للمط و ارد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص السند بالسند
اليه مطلقا سواء كان اختصاص السند من سائر مسندات بسند اليه فيكون القصر
المستند على السند اليه لعدم تجاوز السند اليه عن الى سائر المسندات او اختصاص
المستند بالسند اليه من بين سائر ما يسند اليه فيكون لقصر السند اليه على السند لعدم
تجاوز السند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولي دين اى الحصول لكم مختص بدينكم
لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز بدينكم وهذا معنى قوله
ان المختص بكم دينكم لا ديني اى ليس حاصل لكم دينى بى الاختصاص بى
الحصول كما يفيد تقديمه اخيرا لا الحصول مع الاشتراك كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا
عن علامه قائم مع بوجه الثمانى وانما يحمله على قصر سند اليه على السند فقصر
افيد كما ذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى عدم موافقه لبق الآية اعنى
قوله تعالى ﴿ لا اعد من اعدون ولا اثم من اعدون ﴾ فانه بى بعد كون النبي
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فاذن سببه كونهم مقصورين
على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر
دينه عليه ولذا قال القاصى فى تفسيره لكم دينكم لا تنزكونه ولي دين لا رفضه والثانى

اعني اختصاص المسد بالمسد اليه من بين سائر ما يسد اليها كما في المثالين الاخيرين
اعني قائم ريد ونجى اياهه بقصر المسد اليه على المسد فيكون مآل المعنى ان المختص
بريد القسم دون بقود والتمجيد مختصة في دون القبيية فخلاصة كلامه ان تقديم
المسد على المسد به يكون تارة بقصر المسد على المسد اليه وتارة بقصر المسد اليه
على المسد فانه مع لوحه لثبت حصه واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح
رحم الله قال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (لما ما كسبت ولكم ما كسبتم)
ان قول الكشاف و معنى ان احد الائمة كسب غيره شعران في اياها ما كسبت
ولكم ما كسبتم قصر مسد على المسد اليه ايها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم
لا كسب غيركم وهذا كافيل في لكم ديبكم اي لادبي ولي ديب اي لادبيكم وقال فيه
ايضا في تفسير قوله تعالى (ساعيات ولكم اعمالكم) اي لنا اعمالنا لا اعمالكم وبالعكس
اوتنا اعمالنا لالكم وبالعكس انتهى وما حررنا ظهر لك ان مراد العلامة
من الاختصاص في قوله من مختص بكم ديبكم لادبي الاختصاص المستفاد من تقديم
الحبر لا الاختصاص المذكور عليه باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص
بكم على ديبكم على ما ذكره بعض النحويين فقال حل العلامة باللام على الاختصاص
فصار معنى لكم ديبكم المختص بكم ديبكم ومعنى ولي ديب المختص في ديب وحل
تقديم المسد لقصره على المسد اليه (قوله ولم يزل لايه ريب) وجودا مع المعنى
من تقديم الحبر لادبي وجودا مع لادبي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم
الاسم على خبره فان في الكشاف وهو عدم لادبي تكملة لو الدلالة على مرض
التقدم قدر فاه حتى على بعض النحويين حتى قال قصد بلاريب فيه القراءة
الغير المشهورة من رفع ريب يحسن لا معنى ليس ثم اعرض عليه ان صاحب الكشاف
بنى الامر على القراءة المشهورة (قوله والمفتخر الخ) اشارة الى دفع ما ينوهم من انه
اذا كان القصر اضاف اليه المبكر بالسنة الى كتب الدهر والشعرة وحاصل الدعوى
ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى بحمل النفس مادرة الى سائر الكتب
فانها المعترة في مقابلة غير (قوله احسن من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بما فيه
وهو يتعلق بالدهر مع ما فيه وبس المعنى احسن من ايسره الدهر كما قيل فانه حينئذ
يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تعيين معنى التباعد مع
فوت المبيعة في المدح (قوله فاه لو احراج) بان يقال هم له لنوهم انه صفة له توها
قويا لاستدعاء المكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون
لا انتهى لكرها خبر به اوصفة بعد صفة والحبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود

اد المقصود اثبات اللهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات لصفة المذكورة
 للهمزة او اثبات امر آخر للهمزة الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسبوفاً بالمدح
 للهمزة صلى الله عليه وسلم لا المدح صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم
 فيها لمخصص ادليس المقصود قصر انهم الموصوفة عنه وان كان مستقيماً بل اثباتها
 له كما يتصبه السوق (قوله جوار ان يكون قائم منذ من القسم الاول منه) قال
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المظومة ان المقدم اذا كان ظرفاً تعين للمجربة بخلاف
 قائم رجل فانه لا يعين للمجربة عند قولك قائم جوار ان يقول القائل قائم في الدار
 فيكون مسداً انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بغيره فيكون الكثرة مخصصة
 في المعنى اولاً والثاني للتمكن لانه كبير ما يكون المراد منه ان ذات المعينة ولا يخفى
 ان ماد كره الشيخ لا يحتاج الى اضمار رجل بل لا حيث اعترض احتمالاً للانداء عند
 ذكره قبل ركرر رجل بخلاف في الدار ومن قسم لثاني منه عند الاخفش
 والكوفيين قائم لا شرطون وقوله بعد في او الاستفهام (قوله ان التحصيل
 الخ) هذا ما يريد لو كان عليه متعلقاً بالحكم واما ان كان متعلقاً بتقديم الحكم
 ويكون المراد بالحكم المحكوم به فانه يكون التحصيل بتقديم المحكوم به المنع
 بان ساعد ما يصح ان يكون محكوماً عليه فكماله حكم على شيء معلوم قبل ذكره
 اجبالاته انهم عليه (قوله فلا لا أهمية الخ) هذا اذا اريد سلاطه كثره
 الصائبة به واما ان يريد ان يكون لها نصيب من عند شكك فهو مكنت رأسها
 كما لا يخفى (قوله يترشح) في تاج السهيق الاقترار دنان رهه كردد وفي الاساس
 افترت من تفر كالرد فعلى به من كذا يظهره والخلف سير في ثيل من غير هدى
 كما في الفاموس وفي الاساس ويات بخط استواء وما يرى اي حائط القليل هو
 وحائط الليل وحائط عشوة للماهل فالخط بمعنى الجهل بمعنى لا يفهم من كلامه
 معناه حق الفهم قد اتركه فلا يرد ما قبل ان يحس اليه لا يوجب ترك المقصود
 ولا يقتضي الاستدلاله بالبيان المحمود واد باخط عدم صهور دلالة على مقصوده
 وبالاشكل الاشكالين بعد كورين وبالاطلاق ما شر اليه بقوله في اعتراض
 صعب (قوله او ان يكون المراد الخ) اي اذا ريد الجملة دة الفرد حصر مسدها
 فضلاً لانه الموضوع لا فادته وقدم ان في المسند اليه الذي هو فاعله فكما
 ان افادة التحدد تقتضي ككون المسند المفرد فعلى ما من كذا يقتضي كونه
 مقدماً على المسند اليه وكيف لا يكونه فعلى ما من تقديمه على فاعله كذا في شرح
 المفتاح الشريفي وفيه ان التقديم لا يدخله في افادة تجدد من هو لا رم لكونه

فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة التجدد ولعله هذا وجه ترك المصنف
 رحمه الله وقال اشباح رحمه الله في شرح المفاتيح هذا تكرير لما سبق من ان قصد
 التخصيص باحد الارتماء وافادة التجدد يقتضي كون السند المفرد فعلا فاصاف
 افادة التجدد نارة الى حسن السند فعلا ونارة الى تقديمه ولا يخفى ان ما له الى ان
 اضافة التجدد الى التقديم بطريق التوسيع لكونه مقتضى الفعلية التي تقتضي افادة
 التجدد وفيه تعسف (قوله وعن هذا الاتفاق) مشأ التناقض ان المقرر عند
 القوم ان في نحو فاعل من اساد في الجملة الصعري وهو اساد الفاعل الى
 الفاعل واساد في الجملة اخرى وهو اساد الجملة الصعري الى المتأخر في بحث
 التقديم جعل الاساد الى صمير وهو الاساد الى الفاعل متقدما على الاساد بتوسط
 الصمير الى المتأخر وهو اساد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاساد الى المتأخر
 وهو اساد الجملة اليه متقدما على الاساد الى الصمير الذي هو الفاعل واما قوله
 صرفه ذلك الصمير آه . . . بل هي كون الاساد الى الصمير مقتضيا للصرف وليس
 فيه دلالة على انه اساد آخر فمذهب ما قبل ان كلام السكاكي رحمه الله صريح
 في الاساد الثلاثة بالصواب . . . استمر القول بالاساد الثلاثة وبترا لزوم
 التناقض (قوله واما ما قيل من ان الفاعل الخ) اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الصاح
 لكونه حبرا عن كاسد هو الجملة امر كيه من الفعل والفاعل لا العمل وحده ولا شئ
 ان صرف المتأخر هذه الجملة . . . من صدر الفعل الى الصمير وعنه هو لارمله اعني
 اساد العمل الى الجملة بتوسط هو . . . صمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله (قوله
 بموم) الا ان يرى ان العرب اتفق بفهم من يريد صرف ثبوت العرفان لزيد مع عدم
 شعوره بالصمير المستتر في ذلك امر اعتره الصوابون حصلا لافادتهم . . . فاعل
 لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شئ من صمير الفاعل الخ) فيه بحث لان كون صمير
 الفاعل لا يعدم ولا يكون لا بعد من لا بعد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله
 قبل تحقق الفاعل قال اعني امضا في العمل غير مقتل . . . مفهومية قبل ذكر الفاعل
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه وان لم يكن مستقلا بنفهوميه قبل
 ذكر الفاعل فتوقف صلاحيته بالنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله
 وكلامه في بحث تقوى الخ) ومبني على هذه الاساد الفعل الى الصمير لانه لا يدخل له
 في افادة التقوى كما لم ينعرض للاساد الى المتأخر . . . في بحث التقديم ادلاخل له
 في الاحتراز بقوله في اسرحة الاولى (قوله فالدعي الخ) هذا من كلام الشيخ
 المحيبي يدل عليه قوله في خلاصه ماورده بعض مشايخنا في شرح انفتاح وقوله

لم يستلزم كلامه التناقض ولا يخصى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد
 كإعراهم والمعنى فما يصح ان يدعى ههنا ويورد على المكاني رجه الله تعالى ان احد
 الامر من لازم (قوله ان كان عبارة الخ) ان يعبر عنه صرف ذلك الصغير بسبب
 الاسناد اليه لمسد الى المتدا ناه من غير ان يقال . لا سناد اليه بذلك انصرف وهو
 الظاهر من العبارة كما مر (قوله و ن كان غيره) بان يكون معناه صرفه ذلك الصغير
 الى المتدا واسنده اليه (قوله كاتب هذه الامثلة الخ) يعني ان المسد في هذه الامثلة
 فعل ومقدم على ما يستند اليه مع انها ليست معيدة لتجديد ما خرج بها بقوله في الدرجة الاولى
 لان المسد اليه فيها في الدرجة الاولى هو المتدا ولم يقدم المسد عليه بخلاف عرفه زيد
 فان المسد اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والمقدمة عليه و اذا تحققت طريقة
 الخروج اندفع اعتراض السيد من مع عبارة مستفادة من قوله لما كان اول
 الاسانيد الى قوله كانت حارحة بقوله في الدرجة الاولى فانه اذا كان الاسناد الاول
 في هذه الامثلة اسنادا للفعل الى المتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
 يتصور خروج هذه الامثلة به ثم انصح انه قال من يحتمل ان يكون داخله فيه
 وارده تقصا على ما ذكره من القاعدة الفاشية انما جعل يقدم اسند على ما اسند اليه
 في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا اريد تقديمه الفخر فيقدم اسند على ما اسند اليه
 في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة لم يقدم اسناده اليه فلهذا لم يقدم المسد فيها
 (قوله لكن بقي ههنا اعتراض صاحب الخ) يمكن ان يدفع عن معنى كلامه
 ان في الدرجة الاولى احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المتدا بناء
 على افتاتها الثبوت بهذا الاسناد وعن خروجها باعتبار الاسناد الثالث لا فادتها
 المحدد بهذا الاسناد اما الاول فلا اسند فيها وان وجه تقديمه على ما اسند اليه
 في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه على ما اسند له في الدرجة الاولى اعني
 المتدا و بما لم يس كونه في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التعوي اهم لانه
 بعد دلائله وبعد ملاحظه كونه في الدرجة الاولى خروجها باعتبار الاسناد الثالث لا فادتها
 فلانها باعتبار هذا الاسناد معيدة للحد ولا يقدم سنة على ما اسند اليه الا لا يجوز
 تأخير المتدا عنها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على
 ما اسند اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل ولا حرج لاحترازهم من الاحتراز عن
 خروجها ودخولها لم يقيد بشئ معها و ما يبرر الجملة الواحدة كيف تقيد
 الثبوت والتحديد معا فيسمى بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليق المذكور
 تعليل لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعيين خروجها باعتبار

الاسناد الاول مقرون بظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى (قوله هذا خلاصة الخ) اي ما ذكر من الاشكاليين والجوابين والاعتراض اصعب قال الشارح رحمه الله تعالى في الحاشية المرفوعة بعض مشايخنا ماصر الدين الترمذي (قوله وحاشا لاتنافض) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور في بحث تقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني (قوله يحقق ثلاثة اسانيد) لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين وجعل اسناد البعض الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المتبادر واسنادا يقتضيه الفاعل الا ان الاسناد في الفاعل اعتبارا باماره الى الضمير واعتبارا به الى المراجع من حيث ان الضمير صرة عنه فلا يكون تسليما للاسناد الثلاثة (قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه مع) جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو لم يكن والاسناد اي ابتداء بواسطة ضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المتبادر لتأخر عن وقوعها حبرا ومع صلاحية الجملة لصيغة قبل رجوعه الى المتبادر بناء على انه لابد في الجملة الودعة حر من غائب والضمير انما ضمير عائدا بعد رجوعه الى المتبادر مدحرج بان الوجه الربط حال الحرية لاجلها فالاسناد الى الضمير نفسه مع تقدم حر عن المراجع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد المتصل الى المتبادر بعد وقوعها حبرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة تقديمه فبعضه فبني هذا لاحقا في صيغة كلام ذلك الفاضل الا انه ما وصحه حق الا يصحح والله الملم للمصواب (قوله ولم يرد ولا طيف خيال) صعب على ضمير المصوب في ممره في انهاء من الطيف الخيال الطائف في المنام او محيية في نوم صدى احوال يصف طبعا ومطابا ونشوى طوبا وانما من لغائب الجبان طيف لان صله طيف كبت وميت (قوله فلا بد لما كان عساف ظرة مع) اي من شجع الشارح على الفاصل مفعول له لقوله تم بالغ او كتب وقوله وكتب تحت جنة معترضة ويؤيد به علمي حد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعول له بكتب وينتقل في اسناده وانتش في طلب اسئلة والضمير في غلبه الفاصل (قوله لغة الفتح صريح) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة فعبة وصرح بالثاني واثبت في اخذه مقتضية لذكر اسناد (قوله لا يخفى بطلانه) ادلا مزينة بقولنا زيد انطلق على قولك انطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصور الانطلاق في الزمان الماضي وليس بها حكمان احدهما بالثبوت والاخر بتعدد ولهذا جرم صاحب المفتاح بامثال هذه

لا فائدة التجدد من غير تعرض للدوام والاثبات كذا قرر عن الشرح رحمه الله تعالى
 وفيه بحث لا يزيد انطلق بجائز الجملة الكبرى باعتبار اسنادها قبل على ثبوت
 الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى استداً
 والمتداً انما يستدعي ثبوت شيء له سداً كماله فترى بالزمان اولا والخمسة
 الصغرى باعتبار اسنادها قبل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه
 اسناد الفصل الى الفاعل ولان في بين اثبوت بمعنى الانصاف مطلقا والتجدد
 بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه اثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا حكمان
 الخ ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فسيم ولا بصرة وان اراد انه ليس ههنا
 حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فمبسوم وعدم تعرض اسكاكي رحمه الله
 لا فائدة الثبوت بناء على انه في بيان الحاجة اعتصمة لكون الجملة صليبة والدلالة على
 الثبوت لكونها اسمية وبار كرنا طهر عدم صحة تعيين الذي ذكره السيد
 في شرح المفصاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند
 وتجدده معار لثاني يسهم فيصور ان يكون الثبوت باعتبار الاسناد باعتبار
 اسنادا حريم لا يصور اجتماعهم في الواقع لو حده الحكم به (قوله ظاهر في ان
 اراد الخ) انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا
 فمبسوم كلف وبارته في بحث النعوى قبل على كون الاسناد الى المستدا في الدرجة
 الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث تقديم فسيم ولا بصرة (قوله
 ان حل قوله الخ) هو انما يرد لو ارد بالاسناد مصحح المعصية واما اذا اراد به
 السمة المعنوية فلا لان السمة المعنوية انما هي مجرد فعل اعني الحدث لا مع الفاعل
 والمراد بالصائغ المعنى المصطلح فان بين المتداً واخر تصديق مشهوريا (قوله انه
 ان اراد بالاسناد الخ) مختار الشق الاول ويقول انه وان كانت واحدة بحسب الواقع
 لكها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانه تفهم ولان سدا خبرا الى استدا وثانيا
 من اسناد الفعل الى الضمير وثالثا من عود ضمير الى استدا (قوله انه ان اراد الخ)
 مختار الشق الثاني والافصاح عن الثلاثة انه اراد بالاسناد السمة المعنوية ولا نسبة
 معنوية للحجوع الى المتداً وانما صطلح الوحدة على كون مجموع خبر الانهم بمشئون
 عن احوال اللفظ من حيث الاعراب والث والاعراب محلي واسماء انما هو للمجموع
 (قوله لان هذا الاسناد يختص به الخ) يعني ان يختص بالاسناد وهو البداية
 متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد من الاول فظاهر واما الثاني فلانه
 بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انتقدوه

موحا لعدم تحققه ولا شك في تحقق صحة اعني الفعل مع اساده الى الضمير العائد
 الى البتة فيتحقق ساد الجملة الى المتدا مبتدا بخلاف الاعتبار الثاني اعني اساد الفعل
 الى ارجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار تضمن والعود ونفس تضمن والعود وان كان
 مقدما على اسناد الجملة لكن احذرهما متأخرهما لان الضمن وعدمه وصف
 لدات احذر اعني الجملة والوصف متأخر بالدات عن الموصوف فيكون اعتبارهما
 من حيث انه وصف له متأخر من داته واما كان هذا الاعتبار متأخر من داته كان
 متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لانه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر
 فهو مع دات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار بهذا الاعتبار متأخر عن اسناد
 الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكرهما في شرح
 المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المتدا متأخر عن اسناد الفعل
 الى الضمير وما يقارنه في الوجود وما يره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المتدا
 بواسطة الضمير بمعنى قوله نعم ان كان اسنادا للضمير بلطف ثم قلت معناه تأخر هذا
 الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من اسناد خبر الى مبتدا سواء كان متصفا بالضمير او لم
 يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا ينبغي
 انه يستفاد منه ان تكرر الاسناد الموحد للقوى موقوف على اعتبار تضمن والعود
 مع ان محور يد عرف مشتمل على تكرر الاسناد والموقوف على الملاحظة استعداده
 الا ان يراد اعتبار انكم فان مراد وخصوصيات المتراعى في الكلام على حسب
 اعتبار المتكلم قال قدس سره يحصل مجموع صالح للضمية في كل ارادة
 ان هذا المجموع مخصوصه صالح به مبتدا نفسه فلا يسلم ان اعتبار كون الضمير
 عائدا الى هذا المتدا متأخر عن هذا المجموع بخصوصه الى هذا المتدا
 لان هذا المجموع لا يصح كونه حرا بهذا ابتدا الابد اعتبار كون الضمير
 عائدا الى البتة وهو ظاهر وان اردنا ان ذلك صالح للضمية مطلقا فهو مقدم
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتبارهما والجواب باختيار الشق الاول وصلاحيته
 للضمية لهذا ابتدا ان يتوقف على كونه متصفا بالضمير الاسناد لا على
 اعتبار تضمن والعود كما مر وقال سيد في شرحه للمفتاح ان اسناد الجملة مقدم
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتباره لان المقضي لهذا الاسناد هو البتة
 المتقدم مع مطلق صلاحية ما يدكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة
 على اعتبار اشتغاله على ضمير وعوده الى ابتدا الا انه اشار الى تقدمه على
 الاعتبار الثاني من اسناد اول حيث قال ثم اذا كان متصفا للضمير صرفه

ذلك أنصير إلى المبدأ ثانياً وأما أقصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لأنه
 داخل في سبب التقوى وأما اعتباره الأول فهو وسببه أن ما هو داخل
 فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى أن القول بكفاية مطلق لصلاحية
 في حصول اسناد الجملة إلى ما قبله محل من وأما به فهو ثلث مما تقدم أن لعل
 المفتاح توجيهات أربعة أحدها مذكرة شح شرح ومما حل الاسناد على
 النسبة المعنوية والقول بنحو الأسانيد الثلاثة بالاعتبار وثالثها مد كره بعض
 الفصلاء ومما حل الاسناد على المصطلح والقول بالأسانيد المتعارفين والذات
 وإن لاسناد الفعل إلى الصير اعتبارين والاعتبار الأول متقدم على اسناد الجملة
 المتقدم على اعتبار الثاني وثالثها مد كره الشرح رجح الله تعالى وهو بعينه
 مد كره بعض الفصلاء والفرق بينهم في التدرج رحمه الله تعالى اعتبر تأخر
 الاعتبار الثاني عن الأول لجملة اعتبار اللاحقة وبعض الفصلاء باعتبار الذات
 على ما حروقه ورابعها ما أحسنه نسبه من تقدم أسانيد الجملة على الاسناد إلى الصير
 باعتباره ومما أحسنه مطلق الصلاحية للخيرية في إيجاب الجملة فكأن الفصل
 واختارها شئت هذا بهاء الكلام في عدم تقدم والله موفق بديل المرام (قوله
 وهذا معنى الاحتراز الخ) يعني الاحتراز من الخروج لاصل المدخول كإعادة الشرح
 الشارح (قوله وأما قال كثير الخ) يعني يوترق معه كثير من القول ما ذكر في هذا
 السبب الخ فهو حريان ما ذكر في غير ذلك من ونس كذبت هذا بعض يختص بهما
 هذا قال كثير فندر فانه فعل م م بعض الطرق وقال موقل جميع مد كره الخ
 أصل الكلام بلا فائدة (قوله منصف الحق) يفتح بلام، نظر إلى أن الحديث يتعلق
 بها كما في لكافية معروية من توفيق فهمه عن متعلق وكسر اللام ظراً إلى أن
 الفعل طامل فيها كما يفعل الخ وأما وروى متعلق بك (قوله أش ما جال) لأن لفظ
 الأمير يشمل المتعلقات وغيرها فالأشربة من خصوص المتعلقة بالجلالة وإن كانت
 إلى مطلق الأمير فصدقة (قوله من ذكره م م) يفتح ونقدر بدل عبه قوله لأن
 المقدور كالأد كور (قوله لا ذكر الفعل الخ) وفي بعض نسخ بكاه أو موات
 في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والأول وجه مدح عرف بالتأمل (قوله يعرف
 بالتأمل) لأن كلمة مع تدخل على المشوع يقال جال مع الأمير ولا يقبل جال الأمير
 مع فلان صريح في الشرح رحمه الله في بحث كدبة و يفتح أصل في الذكر والفعل
 والمفعول تأدعان له مد كره م م كان مدلول كل منهما صا ومدلول الفعل
 تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع فاعل وما تكملة أو ما نظر إلى أنه قد يحى

مع مجرد المصباحه صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسد
 قال قدس سره ودهت ح ^ح يرد على الوجه الاول ان اللاتفي حيث ان يقول
 المفعول مع الفعل كالعاهر مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ
 فيكون تابعه كدلت كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا تر حجب وعلى الثالث انه يصح
 ان يقال فاذا لم يد ^{كرر} فعل مع كل منهما ان يكون السبق متوجها الى القيد
 (قوله اي تليس الفعل بكل منهما) والمعنى ان الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل
 اي واحد كان منهما تليس لفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الصمير المفرد
 اذا كان واحدا الى اتعدد . عصار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد
 على سبيل الشمول فلا اشتب . في صحة هذه العادة وان دعي على الارب كيا وقالوا انه
 يجب ان افرض مرد كر كل منهما افادة تليس لفعل مع كل منهما اذا لا يصح
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته (قوله اي من غير
 اعتبار الخ) كذا في لا يصح على ان ذكر المفعول قد يكون لغرض عموم الفعل
 نحو فلان يؤذي كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذي امه وقد يكون
 لجرد تفعفه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو
 ضربت احدا فاذا لم يكن شيء منها مقصودا يترك الفعل . قوله ان لازم فاندفع
 ما قبل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في الترتيب فان مساطفه
 عدم اعتبار تفعفه بانفعول (قوله كان الغرض بيان حسن الخ) لما تقدم مفعولا
 من الشبح من ان محله انه هو القيد الاخير كيلا يلزم ذكره (قوله ويكون
 كلاما مع من است الخ) كذا في دلائل الاغوار وذلك لان نحو هو يعطى اما
 لتخصيص اوله نفوى فلا بد ان يكون اصحاب متنفذا لثبوت الفعل له غير اما
 بالشركة او بالتباعد او بتعدد باعتبار القيد مع تسامح اصل الفعل او مكررا
 او متزدا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التقادير يكون مثبت للفعل
 المتعلق بغير ذلك قيد له لكون اصل الفعل له . مساطفه لثبوت فاندفع ما قاله
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اتسله اعطاء ولا يدري المعطى لكان اولى
 (قوله لا مع من بي الخ) اذ اعتقاده ثبوت لغيره على احد الاحكام الثلاثة
 فيكون للتخصيص اولا فيكون النفوى (قوله ذكر السكاكي) في نسبة الى السكاكي
 رحمه الله اشعار بمراد به هي ما شرب به عبارة الا يصح (قوله خطاب) ففتح الحاء
 كما نقل عن بعض المتأملين للشارح رحمه الله بمن يوثق به . مسود الى الخطابة
 بالفتح مصدر خطب اي ثبأ الخطبة سمي الصبي خطيبا لان الخطب معادن

الظنون (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم الخ) في ذكره الموضوعات انه موضوع
وان كان في المصاحح (قوله هذا الخ) حال من بعده المحذوف المصدر او مفعوله
اي بتزويل المتكلم داها اولهذه وكذا قوله ايها محذوف او مفعوله فان يكون
تعليلاً للفعل المعلن (قوله واليه) اي الى الحسن ايد كراش بقوله الخ لانه جعل
القول ايد كور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع منيس مقوله الاقوله بالطريق
المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مقصداً بهذا القول (قوله
اي كون الغرض الخ) جعل المثار اليه كون الغرض دون نفس الثبوت والانتفاء
اشارة الى ان مدلول التزويل كونه غرضاً كما بين عليه قول المصنف رحمه الله
تعالى فانهم من ان كان اثباته او نفيه مطابقة بين مره الارام (قوله مره بلام
الحقيقة) لا مكر له لانه هي الفردية وهي غير مقصودة (قوله لا يبرم من عدم كون
الشيء الخ) اي لا يبرم من عدم كون الشيء مبرماً ودلالة من عدم كون
ومقصود منه ان لا يكون معاد من الكلام ومقصود حوار ان يكون مقصوداً
بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلاً فيه فيكون بمنزلة تبعات الزاكي
يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فمقصود من الكلام الانساق والى
مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم اليه ساقطاً فانه اذا ذكر المفعول
العام يحصل تعميم افراد الفعل ذكر لاجلهم لتعريض لا يحصل الا بعدة بخلاف
مادارل مره الارام فاعبوه لافراد فعل عني لا يعمل انحصار من وهذا كما
قال الحنفية من ان آكل لا يحتمل لتعريض بعدم دون طعام علف لا آكل
اكلا ويحذر ما يدفع الركاكة التي ذكره السيد في جواب كالا يحتمل واما ذكره
بقوله والانتظار الخ فبرهانه ان اللازم بما ذكره ان يكون مبتدأ الفصد ليجرد الاثبات
واسبق معاً امشاً الفصل للعموم والاختلاف من حيث تعدد باعشار المشأ
لا بدع احتجاج امشاهين الى الدافع له وجود الاختلاف لا اعتبار في فهمه ذكره
السيد في شرح النواقف في تحت لا يحور تهليل نوحد ناشخص بعشرين مستغلين
(قوله هو لا عبر الخ) هو مستأ وتوحد حرمه وخبره حرم (قوله لان ماد ذكره
من احصين الخ) نور عه اعلم ان اردود سة لا وسلا هو احتجاج الحصرين
في مثل فلان بعضي من رعم العلامة اما حصر لاو صدقناه على وجه يصح
عند صاحب المفتاح ايضاً واما الحصر الثاني سة على التفسير فلا يصح شرحاً
لكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد قوله في مثل فلان بعضي ما يكون
المستد اليه المقدم على المسد الفعلي مطهر معرفة وموله صدقناه ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اصدرة الى جهة الحصر المذكور عند
 الشيخين بناء على قولهما زيادة النسبة على الظاهر التخصيص وعدم صحته شرحا
 لكلام المفتاح بناء على ما مر من تقديم امسده اليه اذا كان مظهرا معرطا يكون
 عند السكاكي رجة الله تعالى للتقوى دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)
 قيل هما اشكال وهواه باحصر كتابه من المتعلق بمفعول مخصوص خرج
 عن ان يكون العرض منه نسبه او شبه مطلقا فلم يلزم ان يجعل كتابة وجعل معنى
 تعريفيا لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون عرضا من الكلام وبين ان يكون
 مقصودا بطريق الكسبية (قوله نصب) اى ليس محزوما فان يكون حزاء لشرط
 محذوف اذا حذف لا يصبر اليه الا بعد الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق
 (قوله ثم جعلها الخ) عطف على نزل وادعاء متعلق به ودلالة تعديل له (قوله
 بل لا يصبراء) ادوا يصبر غير محاسنه ضيق رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية محاسنه
 بناء على ان استلزام الرؤية بصفة لرؤية محاسنه استلزام العام لخاص اخص من حيث
 الصدق فلا يرد ما قيل (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير آتاه لعدم المناقاة بين الاربعين (قوله وانما
 قلنا الخ) لما كان قوله لا عطف على الشرطية التى وقعت حراء لقوله فاذا
 لم يذهب بغير المفعول به هووه والا يتعديرتا ماد كرى الشرطية المعطوف عليه
 اى وان لم يكن عرض سانه لانه اوفيه مطلقا وذلك ان يعتبر تحلفه
 بمفعول او يضرب في انفس عموم وحصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير
 الاطلاق من النصب رجة الله تعالى وجبته لا يترتب عليه قوله وجب التفسير
 لان وجوب التفسير ليس الا قصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رجة الله
 تعالى في هذا الشرط محذوف بفتح الزنن وهو قوله بل قصد تعديرتا بمفعول غير
 مذكور (قوله كما ان قد خ) بشرط ان ترتب اثم فالاول مثال لخصوص
 الفعل من غير اعتبار تعدد مفعول والثانى لعموم كذلك (قوله فالفرق الخ)
 رد لما قيل ان التعميم في افراد العمل يستلزم التعميم في افعول فلامعنى تمييز ارادة
 تعميم الفعل من غير اعتبار عموم افعول (قوله وهما وان فرض تلازمهما الخ)
 فيه اشارة الى مع التلازم لا مكان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر مبتدأ
 اما الجملة الشرطية والواو رتبة كيد التصديق واما قوله فلا ملازم بينهما فى الاعتبار
 والقصد والقار رتبة فى خبر اشد وقوله وان فرض الخ حال لا يطلب الجراء
 اى وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما فى القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة
 مستلزمة الى آخره نسبه

ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهم لا يختصيص بان يكون الكاف للتدوين للتمثيل (قوله اذا وقع شرط) سواء كانت كلمة اشترط اسماء نحو (ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم) او حرة نحو (ان يشأ بدهكم) (ولو شاء الله لهدىكم) (قوله اي تعلق فعل) المشية (لم يصرف مطلقا) مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة رعاية بسوق الكلام فان المصنف رحمه الله بين حذف المفعول وغرابة التعلق في فعل مشية وامعوم الحكم فقد استفيد من كافي التمثيل (قوله لم يحدف) مفعول مشية بمعنى بكاء المتفكر بناء على ان التفكير من كور في اللفظ والفعال من وجهه اليه واسفد برقي احدهم لرفع التذرع حفظا لقاعدتهم من عدم حوار توارد العامين على معصوم واحد كنوارد العامين الحقيقيين وكذا من قال بالتشريف لا يفسر قائم مع ما قيل به ان اراد بالمفعول مفعول شئت فتعلق الفعل به ليس بغير لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول انكى فهو مزرك وكيف يصح قوله انه ترا حذف المفعول لمرية تعلق الفعل به واما ما قيل من انه مبني على افعال الفعل الاول فيكون بكاء المتفكر من كور الهمزة تعلق المشية فيه انه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تعلق فعله ادا حراء حينئذ تكبت من غير تقييده بالتفكير (قوله ومات من سوء التأمن الحج) لانه لم يذكر عبارة المتنا فان قول المصنف رحمه الله لان المراد بالاول الكاء الحقيقي لا يستلزمه ولا عبارة الانصاح التي عليها التذرع رحمه الله تعالى من قوله لم يحدف ان يقول لو شئت ان انكى تذكر الى قوله كذا في دلائل الاثمار ولا كلام اشع في دلائل الاثمار ولم يرد انكى وتكبت تذكر من باب التذرع لاس باب احرف (قوله لا يقال حج) في الجواب عن جانب صاحب الصرام (قوله لان بكاء المتفكر ليس سوى الاسف الحج) هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد بكاء حقيق كما هو شأن الاستعارة انما يحسن ترجمه على عدم بقاء مادة الدمع (قوله والقدرة الحج) وقد ان القاء لا يقتضي الاتربة مدخوله على ما قبله وسبيله (٦) له لا يوقف عليه بحيث لا يوجد بونه لحوار تعدد الاسباب لشيء واحدا الا ان يقال المستحسن عندنا لا يختصص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله اهدا امر بالتأمن (قوله بحج) لان الله تعالى لا يأمر بالهشاش وقبل امرنا بالطاعة فاحققوا وحيث لا يكون التأمن فيه (قوله عطف على قوله الحج) نص عليه بعد العهد والافلاحتان سوى هذا عطف (قوله متعلق بقوله توهم الحج) لاحقا في ان او اية لوهم تستند دونه ومع ذلك فيكون متعلقه بكل منهما الا ان الشارح رحمه الله تعالى اخبر بملقه بالتوهم مع الاشارة الى حوار

٦ وسبيله الحج نفسه

تعتقد بالدفع بقوله ويصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرب المرجع ويكونه أصلا
في الأولية ونقول المصنف رحمه الله تعالى لم يأتواهم قل دكر الخ ولمواظفة الأيضاح
(قوله لثلاثين المبرح) لأنه إذا فصل بينكم الخربة ويميزها وجب نصه حلا
على الاستفهامية حلا مرة فانه يحرم بتقدير من و حلا فليونس فانه يجوز الأصناف
مع الفصل كذا في الرضى وتخصيصكم الخربة مع أن الاستفهامية انصاف كذا
نحو (سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية يذكرة) لأنها فيما نحن فيه خبرية (قوله
لنكان المناسب) أي مقتضى الطاهر ذات ووضع الظاهر موضع التخصيص وإن كان
يحصل به العرض المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في المقننات وقدم
مرارا (قوله عذس دو لرمه) حيث ذكر بمفعول الفعل الأول وحذف مفعول
الثاني (قوله ثم أساس كامة) وذلك لأن المراد بالدعوة شرع الأحكام وبين الحلال
والحرام فالأمر والسهي ومطهره الدعوة العبداني حري بيه تعالى وبين العباد
الذي أشير إليه بقوله مني (وإذا حذر بك من بني آدم) الآية هي ثم الموحدين
والمعدومين والعقلاء وغيرهم وقد أتوا من أن مطلق انكشاف العقل فالمراد به تميز التكليف
فانصح أن الآية بعد الاستعراق الحقيقي التحققي (قوله أن القصر في هذا المقام إلى
المفعول) أي قصد في تعاقب الأيلاف بكل أحد لدفعه في كونه موديا للمخلق دون
معدور كل من أفراد الأيلاف وإلى شمول الدعوة لكل أحد لا عموم أفراد الدعوة
وإن عرص استلزام يسما قال قدس سره بأن لا يكون هناك قرينة المخ وهذا
كلام ذكره العاص السكاشي في شرحه الفتح وفيه أن اصعب رحمه الله قال سبعا
ثم الحذف بعد قابلية عدم اعنى وجود القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث
حذف المسد إليه أن الحذف يقتضي قابلية انعدام وإشارته إليه بقوله انما هو
من قبل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب انقراض وفي الرضى في بحث انفعال
لا يحذف شيء من الألف الاقرب قرينة ديه عليه سواء كان الحذف جاريا أو واحدا
ولا يصح أن لا يكون هـ قرينة غير الحذف قبل على تغيير تام من العمومات
وبما ذكرنا ظهر ضعف مذكرة في شرح الفتح من أنه أحجب منه يجوز أن قبل
القرينة على أن هـ انما هو من غير دلالة من خصوص وعموم ويحمل على العموم
حذر عن الترجيح بلامر حج فيصح استبعاد المسد الحذف قصد التعميم والاختصار
لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف قرينة على المحذوف كذا لا يجوز أن قبل
القرينة على أن هـ محذوف إذا الحذف مشروط بوجود القرينة أداله على المحذوف
(قوله أي أدنى) دلالة على النسبة إلى الأدنى مأخوذة في الأصناف فالقرينة فانه

مع ذكر الفعل (قوله يكون الاعتماد على الله من حيث الظاهر) إشارة
إلى ما مر في بحث حذف المسند إليه من تحويل المفعول إلى أقوى الدليلين يعني
أن الاعتماد عند الحذف على العقل وعند المحقق على اللفظ من حيث الظاهر
وفي الحقيقة يحتاج اليهما في كليهما (قوله منه مراد اختصاص) بناء على التسليم
المذكور والأفلا دلالة للحذف على العموم فضلا عن اختصاص (قوله بما قصد
فيه التعميم الخ) قد عرفت فيما سبق بأن الاستعراق فيه محقق والدفاع البحث
الذي أورد عليه (قوله على أن الدعاء) يعني التسمية في زج البيهقي الدعاء والتسمية
كالشكاية والدعوى نحو أنزل وقدره دهونه ريد أي سميته وأنسميته بام كردن
ويعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وإليه (قوله فله الاسم الحسن) ومن جعلتها
هذان الاسمان (قوله أنه لو كان الدعاء بمعنى الدعاء) ومعلوم أنه لا يتعلق باللفظ
بل بالمسمى فاندفع ما قبله أنه يجوز أن يكون كلفه أو تخيير في الصلة (قوله باعتبار
الصفات) شترين تعدد الصفات منزلة تعدد الداء (قوله لا لا أحد الشئيين)
المتعربين أي في الأصل ولا تصور لأحديه إلا في التعربين بادات (قوله ولا في
التخير) أي على تقدير كونها للتخير (قوله لا لا ما يكون لواحد من اثنين) كافي الآية
فإن الأصل أيها تدعوه حذف انصير المصروف إليه وموضع فيه التنوين ويريد
ما أكيد لأنهم قوله ولم يورد) أي موسى سيد الإسلام (ما مدني) من جاءهم الدين
يستقون منه وكان ثراهم يروى ووروده بجنته ولوصول إليه (وحده عليه)
وحد فوق غيره ومثقه (أمة) جماعة كثيرة العدد (من ساس) من أناس
مختلفين ومن دولهم في مكان أسفل من مكانهم والدود الطرد والدفع
وأنما كانوا تدودان لأن على الماء من هو أقوى منهم فلا تمكن على بسى كذا
في الكشف (قوله لتوهم أن لترجم الخ) على أن محط انبثثة في الكلام
البيع هو القيد الأخير والاعمال توهم لعدم لأن الله عليه وهبة وذلك لأن
موسى عليه السلام لم يدفع عنهما بالترجم لامتداده بسود فأن قدس سره
أن المفعول * أي المفعول الذي رل الفعلان مائده به مرة بلارم هو الأمل
والعزم مثلاً أي الوديع من المواشي تدور الأضائة يدل عليه قولهما واما المسقى
والمدود ابل أو غنم فخارج عن انقصود وكل منهما من الآخر في نفسه أي ليس
أحدهما صادقا على الآخر حتى لا توهم مدصك انفعول خلاى انقصود
وهو أن الترجم عليهما من جهة أن مسبقهم أن ومدودهم غنم ولنا قدر السكاكي
رجد لله مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تدود أعني إشارة إلى أن مدث أترجم

الاصافة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية
 المفعول الخ كافيتان في مضمود كالا ينفق وانما اكنفي عليهما في شرح المصاح
 وراى قوله وحملنا مذهب ابي الخ لدفع شبهة ان قومهم اذ لو قيل او قدر
 يسفون اهلهم وتذودان عنهم حمل على اعتبارهما المفعول مضافا معنى جعلنا مضاف
 اليه خارجا عن المفعول من حيث به مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق
 الابل وانعم وقوله ان هو ذاق على حاله عطف على قوله وحملنا الانتقال من جملة
 الى جملة اخرى اهم منها لان فيها آيات خروج ما يضاف اليه كما هو شأن الالعاطفة
 لجملة ومع ظرف لائق معنى في عبارة الشيعين ما يضاف اليه ذاق على حاله من غير تغيير
 وتبدل فيه مع قدر تدبر المفعول فلو كان معبرا في المفعول لوقع التفسير فيه بناء
 على ان محط الفتنة هو نفي الاخبار كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى حيث
 قال حتى لو كانت تدور من غير غمها وكان لسان يسفون غير مواشيتهم والدليل على
 ان ما يضاف اليه احدهم ذاق على حاله وقوع المفعولين او لا مضافين في سفون
 اهلهم وتذودان عنهم ومن غير سافة في من جهة ان مدودهما عم ومستقيمهم
 اهل قال فارس سره لكان الترجم نافذ على حاله لان الترجم غيرهما انما كان احدهم
 قدرتهما على السقي فان قدس سره وكل واحد منهما باهل الآخر من حيث انه
 مضاف لافى نفسه كما شرحه في شرح المفتاح وبدل عليه قوله حتى لو كانا
 تذودان غير غمهما الخ قال قدس سره فلو لم يقدر الخ فيه بحث لان عدم
 التفسير ان قصده التعميم انى يسفون مواشيتهم او غير مواشيتهم وتذودان غمهما
 او غير غمهما يلزم الفساد اما ما قصده مجرد السقي والدور من غير ملاحظة
 التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى (هل يتوى الدين يعفون والدين لا يعفون)
 فكلا لا يكون طبيعة سقي وانورد بحث ترجم لا يقتضي ان يكون عدم تعلقه
 بمفعول مخصوص كدس حتى يلزم ان يكون سقي غير مواشيتهم ودود غير غمهما
 محلا لترجم ايضا فتدبر فان مثل ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم انفرق
 بين لاطلاق واسموم (قوله كقول عائشة رضي الله عنهما) ويجوز ان يكون الخلف
 لتأ كيد ستر المورة (قوله ولا يعرف) فيثبت ان يكون الخلف لتبريله منزله
 اللزم في حق المنسب (قوله ويرى معونه) في تقديم ثلث صور تقديم الفاعل
 على الفعل وقد سبق ذكره في اب انما يرد وتقديم متعلقاته عليه وتقديم بعضها
 على بعض بل هي في هذا الباب (قوله له داخل في الاستراة) واما الخطأ في ان يرد
 بان قد اورد عدة فهو امر حل في خطأ في التعيين ان يراى انه اهم من ان يعتقد

العكس أو تساويا عنده وفي الخطأ في الاشتراك من برأيه من اعتقاد الاشتراك
 أو تميزه كما يسمى (قوله مكان على نصف ريد كره) وحل الخطأ في التبيين
 على أهم من أن يعتقد العكس أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كقولك مثلاً لا أحد
 أقسامه ثم الكلام من غير مؤنة المباشرة (قوله به دخل فيه بقصر ما واحة الثلاثة)
 أي حسن القصر ملتبساً بأنواعه الثلاثة فيدخل الخفي أيضاً (قوله من اعتبار رد
 الخطأ الخ) لأن الخطأ في الحكم إنما يصور إذا كان السامع صليبه من الفاء والكلام
 وفي الانشاء إنما يصور من نفسه وما قيل من أن خطأ محكيون في حكم ولا حكم
 في الانشاء لأنه من قبل التصورات وليس شيء من ذلك اصطلاح المطلقين
 وأما رد عماد العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها وقد قسموا الجملة
 إلى الخبرية والانشائية (قوله لا يخلو من تكلم) ما يؤول بزيد يستحق أن يقال
 فيه أكرم أو يظن له الأكرم والاستحقة أو الطيب مما يتعلق به ثم السامع قبل
 التكلم بالانشاء (قوله هو واسع أم) هناك صور ربع ريد عرفت ويريد عرفت
 وزيد عرفت ويريد عرفت والثالث أبلغ من الأولين ورابع أبلغ من الثالث (قوله
 من التكرير) أي ذكر عرفت لعامة بعده أنه لا معنى في الكلام حتى يرداه يلزم
 اجتماع مفسر والمفسر على أن قد عرفت في قوله نصي (و تم نكحور) أن لسكا في
 رح يجوز اجتماعهما على أن الثاني تأكيد للأول ثم بعد ذلك الأول صار الثاني
 مفسراً (قوله ليس القصر) يسمى تحقيقه في مفسر القصر قدس مرة لا يفتس
 عليك لا يخفى عليك أن هذه مسألة ذكرت لوضع تقديم في مثل زيد عرفت
 لإفادة المناقشة في الاختصاص لا إثبات بالدليل معقبي لأقربته وقد ذكرنا شرح
 رح هذه الشهادة فيما يسمى ودفعها بهذا الطريق على أن زيداً لقائم اجتماع
 تأكيدين وليس الثاني مبيهاً على الأول و متمراً عليه لا يذكركم ما بعد الثاني إلا أنها
 لا يعيد الأول ولا يذكركم بالاستقلال كما في مو لا ولا العاطفة ولكن وأما كما و تقديم
 في معنى مكرراً لا قال قدس مرة في محور يد رهنه في أدلة أن مذكراً
 الشرح رح غير تام في محور يد رهنه أفادة له معنى لا اختصاص أما باعتبار محل
 المفسر على القصر بمعنى المقام أو باعتبار أنه المسفة في الجزء الثبوتى وهذا
 الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طرفي آخر ليس أفادته المناقشة
 لا يحتاج فيه إلى اعتبار كونه المحصرماً كبداعي تأكيد في قدس مرة فلا يكون
 أم هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه العبارة الصحيحة بالمعطف باعتبار
 الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الأول دون الثاني لأن العبارة معارضة لا مضاف

الاتحاد في المصنوع اليك و ارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار
التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكنى الشارح رحمه الله تعالى
على هذا الاعتراض و الجواب في شرح المفتاح في باب الایجاز والاطاب نعم يرد
الاعتراض الذي ذكره سيدنا اريد بالرهبة الثانية غير الاولى في اعتباران
دانا وحيث ان حساب في جاب به من ان الاتحاد اسوي بينهما كافي في التفسير
والتعقيب بينهما امران في المقصود منه استمرار الرهبة واما رتبتي فالمقصود منه
الترقي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان يتضح هذا المقام قال قدس سره
الفائدة السابعة هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى
دانا كما يدل عليه قوله خصوصاً برهنة عقيبها رهنة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة
الاولى وبغير لفرق في عرض الخصيص للاولى دون الثانية فلا قال
قدس سره كما في المثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال التعقيب في الطامات
واما اذا قصد به بيان طريق السبوت وهو الترتي في امرادها قال قدس سره
وقبل الفاء الخ لا وجه لعارضه فانه قول صاحب الكشف وعليه الثقة كما صرح
به الشرح رحمه الله في شرح المفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو (وريك وكبير
وئيبك مطهر و لرحمة هم من الله) لعدم ذلك فليمر حوا) بخلاف العطف
قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضي وذلك التعقيب
ليكون صاطعة لعدم معمول من بعد الفاء الحرائسة مطردة وهو وقوعه بعد اما
(قوله فهو على تقدير فاي فاعدوا فاعدوا) وفي المفتاح انه على تقدير فاي
اعدوا فاعدوا فادحت الفاء الحرائسة الى المصير ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب
هنا لكونه جواباً لشرط محذوف اي ان لم تحلصوا ليصح ترته على قوله ان
ارضى واسعد ولذا اتفق عليه بخلاف قوله تعالى و اباي فارهبون فان الفاء المذكور
هنا السكاكي رحمه الله تعالى لمعطف على افسر محذوف والعامل في اباي محذوف
ولا دلالة فيه على كونه جواباً لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفاً
على قوله ادكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشئ من تقدير الفاء في المفسر
وعدمه في قوله تعالى و اباي فارهبون وصرح به في قوله تعالى فاي فاعدوا
فاعدوا يحتمل ان يكون له المدح كورة عاطفة ويحتمل ان تكون حرائسة وبهذا
ظهر ان مذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث الایجاز والاطاب
من انه ذكر صاحب الكشف في بي فارهبون انها المعطف على المحذوف اي اباي
ارهبوا فارهبون فهو هراهم الا ان يكون ذلك في الكشف البسيط (قوله لان

المعنى الخ) وذلك لانه وصف الارض مائة و ربت طرب الاخلاص في العدة
 مديه يوجب انصباب هذا المعنى الى الدهر (قوله مع امة لا اختصاص) فاختصر
 من فاحصلوا العادة في فاعدون (قوله تكرير لها) يكون المصدر على طبق
 المصدر (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العادة او ترفى من مرتبة الى مرتبة
 اقوى (قوله ويظهر التام) لانه يظهر منه ان اعرض من تقديم المروم القصدى
 واقامته مقدم المروم الدكرى تحقيق الحكم وتبينه وانه واقع الة من غير تردد
 وانكار فيكون التقديم لثا كيد الحكم فلا يكون للتخصيص امتناع لجمع بينهما
 في القصد لاقتضاء الاول اعتناء انتكلم منس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما
 قدم دون الحكم فانه مسلم اشوت نعم يمكن الجمع بينهما ان يكون احدهما مقصودا
 والثاني تبعاله في الافة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث القوى فسقط
 اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انه يظهر منه ان التقديم هو تدوير
 التخصيص وذلك لا ينافى افادته التخصيص والوحيد لدى ذكره بقوله ولما الخ
 بعد من عبارة انا شرح رحمه الله واماركة الواو في قوله لظهور الخ فلا انما تعليل المستند
 من التحقيق الى وماد كره بقوله لظهور الخ الى فقد اثبت عدم كونه مثل هذا
 التهمم للتخصيص بالدليل القوي والاقى واماد كره السيد في شرحه لفساح من
 صاحب الكشف يجمع بينهما في قوله تعالى (الله رل احسن الحديث) حيث قال
 في ايقاع اسم الله متدا وناه نزل عليه تكيد لاسد نزيه حسن حديث الى الله
 وانه من هذه وار مثله لا يجوز ان يصدر الامة فيس شى لانه حسن تقديم اسد
 اليه على اسد الفعل للتقوى فقط وعدم حوار صدوره ان غيره تعالى انما حصل
 من ماء السد على لفظ الله الجامع لجميع جهات الحكم فكاه تطبيق ما مشتق كيف
 والمستند من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه
 لم يكن الخ) يعنى يجب في الحصر سواء كان حقيقيا وغيره ان يكون اصل
 الحكم مسلم اشوت عبد السامع والمقصود من الكلام مة حصر وفيمكن
 به ليس السامع عارفا اصل الحكم نعم انه لا يجب في تحقيق اعتقاد المحطب
 القلب او الشركة او التردد وعض الظرفين لم يفرق بين كونه الحكم مسلم اشوت
 وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ارم ذكره الشرح رحمه الله
 تعالى لا يفي كونه للحصر الحقيقي ادالسا على حل السامع انما هو في الاصل
 (قوله و التخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص لتقديم في اصكثر
 المواد لا يقتضى تحققه في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان يراد من تقديم تقديم ليدعوا على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم
بعض معمولاته على بعض ايسر للتخصيص على ما يظهر (قوله يعني ان التخصيص
الحق) يعني ان الله ليس له نسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي المروم بل بالنسبة
الى احواله كقوله عبارة الكافة وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة ثابت (قوله
قال الله تعالى لم) استشهد بمثله كثيرة من القرآن كلها بما فيه التقديم لرعاية الفاصلة
او مجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد فيه التقديم لاغراض اخر لكان احسن
(قوله وقال حدود الحج) اي يقول الله تعالى (لحرمة جهنم خذوه فعلوه) اجمعوا
بيده الى عقبة في اخر (ثم لحيم صلوه) فسلوه الدركا في الكواشي وفي تفسير
القاضي ثم لانصاؤه الا الحليم وهي النار العظمى لانه كان يعظم على الناس (ثم
في سلسة ذرعهما سجون ذراعا) اي طويلا فاسلكوه فادخلوه فيها بان تلقوها على
حده وهو فمها من هرق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة كتقديم الحليم
لادلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يذب به وتمتعوت ما يذبها في الشدة
ويجوز ان يكون على حقيقته بان يكون الفعل بعد الواحد متصلا والاضمار في الحليم
واسلك متراجعا وهو فاسلكوه رائدة لنا كيد الحكم لا متنازع اجتناع حر في العطف
(قوله مما لا يحسن وفيه الخ) فيه شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة
كما مر لكنه صرح فيه وفيه تأمل (قوله حتى ذكر الخ) لبيت شعري موحده عدم
القول بالتخصيص فيه بل لتزجيه عن الشرر واحب على كل مسلم في كل حال وهو
مضمون كلمة توحيد وسورة (قل يا ايها الكافرون) والقصر الحقيقي لا يحب فيه
ردا اعتقاد المحقق (قوله مذكره الشرح الخ) قال في الانصاح قوله الله احد على
طريقة (ابراهيم) تصديقا للاهم وما نقل انه لم يحصر لادليس عليه وانتمسك فيه بمنزلة
بل لله فاعيد صعب لانه قد جاء فاعيد لله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه
لان المعنوية من صفته الخاصة فالحصر مستفاد من الحال لا من التقديم وحديث
بسط اعترض الشرح رحمه الله تعالى لان مدق وقول ائمة التفسير لان على
ان يصح تخصيصه لا على انه مستفاد من التقديم ولك ان يحمل كلام ابن
الاثير على هذا المعنى (قوله يهوه) تعيين لمعنى وراهقانه من الاصداد بمعنى الخلف
وانقسام واصبه استر وبعيد بحسب الرتبة (قوله اهتماما بالمقدم) اي نوع اهتمام
على ما ذكر في مفتاح مشرقة في ان يعنى به الحكم مدحا كان او دما او كراهة
او امتددا وهو حديث على حسب ما يقتضي تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه
لمفتاح (قوله من شيع الخ) لا يرد لافاده التقديم للاهتمام بوحده من الوجوه

بان الاشتغال يجري مجرى الاصل ولا بد من بين واحد لاشتغال وانما كان جدياً مجرى
 الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها احكام اخرى والاشتغال ليس كذلك
 لكنه متارك له في الاشتغال على الحريات (قوله وفيه نظر) اي في قوله الاخير نظر
 لانما لانسم ان القول بان التقديم لرعاية الفصلة والدفعة خطأ على ما ذكرنا فيما سبق
 من الامثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مفيد في آخر ان لا
 يكون مفيداً لقاعدة اصلاً في كلام آخر من يقول ان التقديم لمجرد التوسعة في رعاية
 القوافي والاصحاح لا يتعلق بخصوصه في كلام قاعدة ومرتق بين ان يقال التقديم
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدمه في المعنى الخ) كلامه يدل
 على انه اراد على قوله وبعيد التقديم وراء التخصيص ههنا ويرد عليه ان كون
 كلام الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية مع لكون ذلك ان الاختصاص مع
 الاشتغال واحب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو مجموع قلوبهم ان يورد على قوله
 واهد ابصار المصدوف مؤخر كما قررره في شرح الفتح حيث قلنا واذا كان الواجب
 تقدير العمل مؤخر اذ من قوله له لي (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل منه والحال ان كلام
 الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية (قوله لانه اول سورة ربك) الى قوله تعالى
 ما لم يعلم على ما صرح به في اورد سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح * قال
 قدس سره يعني من الامر باختصاص القراءة الخ) انصواب من باسم ربك لان الكلام
 في تقديمه وتأخيره من الفعل قال في الكشف قال قلت لم قدرت المصدوف متأخراً
 قلت لان الهم من الفعل والتعلق به هو المصدق به ثم قلت فان قلت قد قال الله تعالى
 (اقرأ باسم ربك) فقدم العمل فنت هذا بتقديم الفعل اوقع لانها اول سورة
 نزلت فكان الامر بالقرءة اهم اسهل ولا يصير في تكون مرة بمعية المقدم اهم من
 ذكر اسم الله الذي هو اهم في نفسه * قال قدس سره وكذا يمكن قطع اسطر الخ * قطع
 الخبر عن التعلق الاول بوجه لان السببية الى المفعول به بلا واسطة محدودة في
 مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة من السببية اية ليست داخلية
 في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه بالامر الا ان يراد به عدم ذكره * قال
 قدس سره بل هو مبني على ظاهر مكتوف الخ * هذا مجموع من توجيه اشرار
 رحمه الله تعالى لا بدله من بيان * قال قدس سره فتقوله فعل القراءة الخ * التعبير
 من عدم ذكر المتعلق بحرف الخ بغير اسناد الفعل بعيد غاية لعد * قال قدس
 سره يدل على ذلك الخ * هذه دلالة ما ذكرناه انما يكون اسما في رتبة كافي اقرأ
 باسم ربك هو استدلال بالشيء على نفسه * قال قدس سره بتقديم الكلام الخ *

لا استفادة له لان ما ذكره مع اسمه على صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع
يستلزم استدراك قوله ان يحمل اقرا الى قوله غير معدي اذ يكفي ان يقال قالوا وجد
عدي ان اقرا الاول غير معدي الى مقروبة فان باسم ربك مفعول اقرا الثاني
قال قدس سره من غير شبهة ان كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين
في الكواشي وقد ادخلت تدبر على الملازمة والتكرير كاحداث الختام واخذت
بالختام او دخلت تدل على ابدية اسمه تعالى ومحله حال اي اقرا متاسا باسم
ربك وفي الرضى في بحث معدي وغير المتعدي وان كان تعديته بحرف الجذر قليلا
فهو متعدد والحرف راءه كافي يقرأ بالسور وهو كذا في معنى اللبس في بحث
زيادة الساء (قوله والاحسن اع) لا ينبغي ان هذا التوجيه سواء قيل بالنزول
او بحذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون اقرؤ وداحال فاما ان يقال يوقع
التكليف بالمحل كما هو مذهب الاشعرية بوجوب احر الياس الى وقت الحاجة لكن
الظاهر انه طلب القراءة في الخطب بدليل جوابه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ما نانا
بقارى ثلاث مرات قاله في صلاة صاحب المفتاح (قوله والفاء ثلاثا في الحج)
ويعلق ما قرأ السني ذو تعلق به الاول كان الاراد ما قال على الله ويحتاج الى
جواب الكشاف واعتراض عليه الله في شرحه في ح من تخصيصه موقوف
على الله لم ياصل القراءة وليس كذلك لانها اول ما رتب وارضا المتكلم هو الذي
صلى الله عليه وسلم ولا يصور منه تجويز اقرؤ به غير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم
احد وجوه القصر والحواف ما عاده اشارة روجه الله بقوله ان المشركين كانوا
يبدؤن النج يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لالرد واعتقاد المخاطب
ثم قال معترضا على قول ش روجه الله ولا بعد الحج ان القول يحمل باسم الله
متعلما بقرأ الاول واسم ربك متعلما بقرأ الثاني ينصاحب فيه الفساد وقد صرف
اندفاعه (قوله ولا مقتضى بامدول مع) ان كان اللام معلقة لمقتضى فالمقتضى فيه
نصب وسقوط نسوي شديدا به مقتضى وذا كان عمله له فالمقتضى فيه سابقة
واجب متعلق به من محذوف من عنه سطر مقتضى شر الى اوجهين في معنى
الليث (قوله ثم انصرف مع) متقرر ان به م اذ اقرب بالخاص براديه ما عدا
الخاص واما الاحترار عن الاحترار بل ان معنى او ما سبب فليس ذلك احد
المصنف روجه الله في لاهية كما ينبغي في اعتراض الثاني على ما ورد السكاكي
وجه الله (قوله فسد تدبر مع) ولو لم يكن التوهم اكان المناسب تقديم
الوصف الثالث لان اكثر الاعمال يقتضى تحقيقه فهو اشرف من كونه من آل

مرعون (قوله أحدهما ان يكون الخ) أى أحدهما تقديم يكون أصلا في الكلام
الذى فيه التقديم (قوله كالتقديم المبدأ العرف) وما في حكمه من الذاكرة المخصصة
واحترازه عن المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم خبر نحو في الدار رجل وكذا
في دى الخ المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم الخ هكذا أفاده الشارح رحمه الله
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم بها لمرص التكبير والجواب ان التقديم في الكلام
الذى قدم فيه أصل وان لم يكن في مطلق المبدأ ودى الخ أصلا (قوله وتأتيها
ان يكون الخ) أى تأتي قسمي التقديم بتقديم يكون العلة بالكون الخ (قوله وتقديم
المفعول الثاني الخ) أى تقديم المفعول بواسطة على مفعول به بلا واسطة من كان
جعلوا متديا الى مفعول واحد ويكون لله مفعولا ليعوله لأحرار عن شركاء أى اثبتوا
لله شركاء والجن بدل أو عطف بيان ومفعول منى المقدر فانويه والأول
بحسب المرتبة كذا في شرحه المفتاح واحتار به سيد الصب وهو منى على أنه
نوكان جعلوا متديا الى مفعولين يكون تقديم لله عن شركاء من القسم الأول أى
صاحبه التقديم من قيل في الدار رجل وفيه بحث لأنه بعد المصحح من الابتدائية
والخبر يعلم في تقديم خبر على المبدأ بل تقدم المفعول الثاني على الأول ولا يكون في هذا
الكلام ما أصله التقديم فالأولى ان يحسن كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى
الاعم (قوله على انهما مفعولا جعلوا) اعترار بما ذهب اليه صاحب الكتاب من ان
شركاء والجن مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه بلاهم فانه حينئذ
يكون من تقديم المفعول على الاسم (قوله تقديم الخ) بل على ان الأصل
في متعلق الخار والمحذور ان يكون تكرة (قوله على الوصف) مع ان حق التابع
ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالخ لوصف تلاء هو الموصول بصلته وتماه
تمام ما يدخل في الصلة من الخلل الثالث المتأخذه عن ثالثها (واتفقهم في الحياة
الدنيا) أى نعماهم بكثره الاموال والاولاد وهو من ملاد بدى (قوله من صلة
الدنيا) أى من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع هو وقد يقال ان المراد ان المحذور
بعض الصلة التي هي الخار والمحذور كذا في شرحه مفتاح (قوله وليست سما) لكونه
صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة بدى فلا صفة فانها حينئذ اسم لهذا العالم
المحسوس (قوله والدنو يتعدى من) فيكون من قوله متعظا باصناف العمل لا بدنى
التعصلي فلا بد منه لا يجوز استعمال افعال التعضن باللام وبمن معا فكيف يتوهم
كونه صلة الدنيا (قوله احق بالتقديم) لكونه كرس واعظم قدرا (قوله الا
باعتبار تعلقه بالآخر) أى بخبره كفايا نحن فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار

تعلقه لا بخصوصه فانه يصح سبيل كذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
 (وجعلوا لله شركاء الجني) على ان شركاء الجني والجن مفعول لا جعلوا من ان قائمة التقديم
 اسعظام ان يتخذ لله شريك كاث من كان ملكا او جيا او اسيا او غير ذلك وبهذا
 يسقط ما قبل في الجواب ان معنى الاكار باحدهم باعتبار الآخر لا يباي ملاحظة
 احد المتعلقين اصلا ومذهب لا ذلك انه يتصور اذ لم يكن خصوصية كل واحد
 مهما ملحوظة في النسق (قوله والجواب الخ) منشأ الاعتراض انه حمل المصنف
 رحمه الله تعالى قول سكاكي رحمه الله تعالى لكونه في نفسه اي مع قطع النظر عن
 العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى الجواب حله
 على كونه نصب العين في حذره وان لم يكن في ذلك الكلام (قوله اوجب ما تقدم
 الخ) وكون ما تقدم نصب عين لاجل الاحترار اذ كور لا يقتضي عدم حصوله
 بوجه آخر فلا يرد ما قبل ان الاحترار اذ كور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير
 فلا يكون ما تقدم نصب العين لاجل الاحترار اذ كور (قوله دلت من قوم نوح) فيه
 بحث اما اوله فلا ضير من قومه راجع الى رءوسهم اذ كور في اول القصة
 والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشف واماناب فلاه يجوز ان يكون
 المراد دلت اهلها على الاسناد المتخارج او حذف النصف في دلت والله من حيث
 التزم ان او ان يكون المراد دلت حيوته من قوم نوح على التصور ا وحذف المضاف
 من قومه و لدنو من حيث شبهة كاديه الشرح رحمه الله تعالى و كلاهما كثير
 شائع في الكلام المجيد لانه وجهه وصورته ان يقر انه لا اله الا هو لقول دلت من قومه
 اي من قوم هود عليه السلام لان هوته بقوله (ان عبدوا الله مالكم من اله غيره
 اولئك يقولون) انما كانت لقومه فلا بد ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه
 لان الملاء الذين دلو من قومه اللهم الا ان يبين ان صميم قومه ليس راجعا الى هود
 بل الى نوح المذكور فيمن هذه النقطة وهو عتبة لعد (قوله تخصيص
 الشيء بالشيء اما ان يكون الخ) اي من الشيء حصا شيء ومنحصرا فيه يكون
 بحسب الحقيقة وفي حديثه من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاحتصاص
 انصافا كدلت او لم يكن كذلك فيم انصهر الحقيقي لتحقيق الادعائي (قوله بهما
 المعنى) اي بكونه في نفسه او بالقياس الى شيء معين (قوله لا يباي الخ) كما ان كون
 ابوة آدم في نفسه لا بالقياس الى معين من اولاده لا يباي في كون الابوة من الاضافات
 قال قدس سره وهو معنى يجري الخ فيه ان كون التخصيص في غير الحقيقي
 ناقضا لا يقتضي ان يكون معنى محريا والزم ان يكون المشكك في امراده بالزيادة

والنقصان حقيقة في الكامل مجازا في النقص وتدر بعض الأفراد من القصور واسطة
كأنه لا يقتضي أن يكون حقيقيا والنقص مجازيا كما أن تبادر الوجود الخارجي من
لهذا الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذي محذورا صرح به السيد في
تصانيفه ولو سلمنا لزم أن يكون انحصار غير الحقيقى معنى مجازيا لا تخصيص بحسب
اللفظ دون الاصطلاح فإن معنى الاصطلاح أى تخصيص شئ بشئ بطريق
معهود سواء كان بالنسبة إلى كل مبدء أو بعضه مهمم ويقسم اليها وكون
التسمية بالنظر إلى معنى الدعوى والتقسيم بمعنى الاصطلاحى ركبت هذا على أن
إطلاق الاصطلاحى على غير الحقيقى واقع في غير انهم در مجازى (قوله لقلة حدوده)
لأن حدودى التقسيم تحصيل الأقسام لتبين أحكامه وليس في هذا من القصور
الحقيقى أحكام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد أصحابه وبه يكون تحقيقا وادعائا
بمخلاف القصور العير الحقيقى فإن المذكور كلها أحكامه ليس حدودى الحقيقى إلا هذا
أو دفع توهم انحصار القصور في غير الحقيقى وذلك قد لا يكون انحصار
بالتقسيم أيضا قليل الحدودى فانضم في حدوده ما لا يصح بالتقسيم أو للقصور الحقيقى
والمسأل واحد (قوله دون نال الخ) وسمى قصورا أفراد تدرج قصور التعيين في
الأفراد ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أن في قصور التعيين أربعة المشتركة الاحتمالية
وفي قصور الأفراد أربعة المشتركة الاحتمالية كذلك في شرح الفعاح المنبرى (قوله
مكان آخر) ويسمى قصور قلب (قوله وهذا التعريف من الحقيقى وغيره) ولا يأتى
هذا التناول قوله عند السامع لأن معناه مرة واحدة مع ذلك لا رد اعتداده (قوله
لا غير) أى لا غير رتبة أو لا غير شاعر (قوله على وصدق مسلم) أى في اعتقاد المتكلم
ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير (قوله إلى ثبوته لدى له) أى لشيء
الذى ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله أن الذى لا يوحى به نفس أو وصف ادعاهى له
فإنما يتوجه إلى ثبوته في نفسه أو إلى ثبوته بغيره وذلك وصف لا يفروض أنه مسلم
الثبوت في نفسه فحينئذ الثانى (قوله إن شاء الله) أى كان ثبوته لدى له عام بوجه النبى
اليدعاه وإن كان خاصا بخاص (قوله فتبينوا) عطف على بوجه ذلك إشارة إلى
المدعى له وفي بعض أسرار كذا أى أن عام فعدم وصفه خاص ولا بد حينئذ من
تقديره * قال قدس سره إنما تصور الخ * ذلك قصر في الحقيقة فصفة تفسر المراد من
النسبة أهم من النسبة الاسنادية أى ثبوت شئ لشيء أو سميقة أى بعلو شئ لشيء على
نحو من الخفاء التعلق في ما ضرب رتبة الأعمر قصر وادعاه صرت رتبة المعنوية

على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول من التجوز والمراد قصر
نسبة صارية ريد من حيث الوقوع على عمرو ويكون من قصر الصفة على
الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في معنى لاقى اللفظ فلا يرد انه صرح
صاحب المفتاح بان قولك ليس شاعر عمر لمذكور والاولى كور من قصر الصفة
على الموصوف مع انه قصور منسوب اليه (قوله والمراد المعنوية) اى الدال
عليها يكون من احوال اللفظ العرفى اى هو موصوع من المعنى (قوله التى هى
معنى قائم بالغير) العذر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكى اورد لفظ المعنى
اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة التى هى المعنى فالتسمية لفظية
كافى الكرسى وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى ههنا مقابل اللفظ
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية (قوله الذى هو تابع الخ) تع الشيخ الرضى في ذلك
فانه تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا بان قيد مطلق
مستدرك لانه لا حرج احس وهو غير داخل في تابع وانه يصدق على الدال
والمعطوف بالحرى وعصم البيان والتأكيد في مثل قولك اعصى ريد عنه
وامعنى ريد عنه وجدة من مدخل وجاء القوم كاهم فان كل واحد من مدخل
على معنى في متبوعه نعم قال وتكون في حده تابع على ذات ومعنى منها غير المفعول
فيدخل فيها التابع في نحو هذا الرجل من وحررت برجل اى رجل ورجل يمشى ورجل
حسن وجهه ورجل جار وعمر ذلك ويخرج اسدى في نحو اعصى زيد على انهى
وتحقيقه ان المراد بدات ما يقوم به واما معنى ما يقوم به كاهم التبع
في الملاحظات ولا يرد الحركة شديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات بالنسبة
الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير ردت الى موضوعها وبالدلالة على الدلالة
سواء كانت بالوضع الاخر اى او بالوضع التركيبى فيدخل فيه ما يكون مشتقا
تجوز رجل صارت وما يكون حامدا هو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما
في اصباح الفصل ر الرجل في قول حادى هذا الرجل لم يعمى الا بعد ما تقدم لفظ
يدل على الدات بيمين هذه في الحقيقة التى يميزها الدات فلم يأت الرجل ههنا
الا لتيسر المعنى الذى يميزه بدات فهو بقطر على دات في هذا الموضع باعتبار
معنى هو المقصود وادى بهر لثانهم يقولون مررت ثلاثة رجال وهو عندهم
اسم غير صفة لا خلاف ويعودون مررت رجال ثلاثة وثلاثة صفة لا خلاف فانظر
الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة بما قصد به الدات وجاء
صفة لما عرفت الدات ولم يصحبه الا قصد المعنى انتهى ويخرج الدال في اصحنى

ربه عليه لانه وان دل على داس ومعنى لكن لا بد على معنى فهو ان كان في الواقع
 فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعصب اليبس في الامثلة السابقة وشرح التأكيد
 بلغة كل بقوله غير الشمول ولا يرداه يخرج عنه هو قوت هذه تقوم الشمل لزيد
 لان الشمول لزيد شمول مقيد غير اشمول اندي في قوله انه مطلق فاعلم انه قد
 تحير في حله الناظرون واما الترييب الذي ذكره الشرح الرضوي رحمه الله فدهمه
 الشيخ في امالي الكافية بما حاصله من مطلقا لدفع توهم دخول احد امثلة عن قيد
 التسامع او حده على المعنى العوي هو قب. احنطى لا احتزاري وان المراد
 بالدلالة على معنى في متروعه الدلالة بالهيئة التركيبية و لدلالة في الامثلة السابقة
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور الدليل والمقصود بالحرف وعطف
 اليان وان اتنا كيد تكلمهم اعماد دلالات صي شمول يحكم لانه لدفع توهم الصور
 فيلزم منه شمول المتروعه واما ان يقول تابع يستتابع ذكر ليدن وهذا ايضا يدفع
 النقض بالامثلة السابقة قال قدس سره احتزاريه عن حسد اح ^١ قد عرفت
 انه دال على ذات بهيته التركيبية لانه لا بد كرا لاعد المتبوع وانه حرج بقوله
^٢ قال قدس سره اعماد ان يقول الخ ^٣ قد عرفت بمصدق تفسير المدكور
 عليه بلامرية ^٤ قال قدس سره مأويل معرو ^٥ في ^٦ واسم الجلس
 ابري على اسمهم وصفه على الاعرف لان مقدمه على ^٧ ^٨ دلالاته
 على المعنى وهو تعبير حقيقة الداب ولذا لا يوصف لاهب وقوله على الاعرف
 احتراز عما ذهب اليه البعض من انه بدل او وصف بان (قوله لتصادقهما الخ)
 فان لفظ العيا يصدق عليه انه بدل على ذات ومعنى في متروعه كما عرفت ويصدق عليه
 انه قائم بالغير باعتبار حسده لانه فالكلام واعتبر مدوله ^٩ ^{١٠} بقوله
 على ذات) اي مسمية من ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 والزمان والآلة (قوله هو مصود) اي تكون الاصلية ذات المعنى
 من حيث انفسها لشيء قاله انما يقصد لاحد عذر بسبب المعنى له فشرح
 اسمه الاجس قال له عذر عن ملاوان دل على داب ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠}
 ليس ذلك المعنى هو انقصود بالذات بل كلاهما مقصود ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠}
 واما النسبة بين معني المعنوية الخ ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠}
 الثاني كإيدل عليه يابه واما قل اعدر لانه يمكن ان يكون ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠}
 اما افتراقهم فظاهر واما احتمل معهما في معنوية ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠}
 يدل على ذات باعتبار معني هو انقصود ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠}

لان العارض لا يكون قائم بنفسه لكن فيه حفا لان معنى عارض اعني ذات ماله
 العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضي انصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر
 قال قدس سره لى زيادة تكلف في تكاثر اذ هو تائ وبل الفعل الواقع في صورة
 القصر المشتق نحو ما ضرب ريدا لعمر او ايم قال ذلك لان في اعتبار المعنى الاول
 ايضا تكلفا وهو اعطاء اسم حكم امدلول لان القصر من احوال المسند والمُسند
 اليه (قوله ادا اريد الخ) فان كان هذه الارادة الدالة وعدم الاعتدال بغيرها كان
 القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقيا تحقيقيا كاذما (قوله
 وهو لا يكاد يوجد) اى بقصر الحقيقى التحقيق لا يوجد فى نفس الامر (قوله
 لتعدر الاحاطة الخ) كناية عن كثرتها وان كان لشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره
 على صفة واحدة فى نفس الامر وامام ذكره المشرح رحمه الله تعالى فيه بحث
 اما اوله لان قوله ادس من منصور الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ وامامنا فلان المتعدر اما هو
 الاحاطة بمصيلا لا احدا وعدم صكفاته فى صحة القصر محل بحث كما قالوا
 فى التعريف بالخارج انه يكفي فى ختصاصه ما عرف علم ما سواه اجمالا (قوله لا
 ان يراد الصفات الوجودية) فيجوز لا يلزم ارتفاعه فى ضمن لانه يصح القصر
 الحقيقى حيث لا يراد ما قيل انه بصاراة الوجودية لا صح القصر فى نحو ما يريد
 الاكاتب لانه يلزم حلوه من لوان ولا كوان (قوله نحو ما فى الدار الاربعة) اذ المقدر
 احد لاشئ حتى يكون اعصر غير حقيقى لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى
 كما سببى وما قيل فيقدر فى نحو صمد الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقى
 من قصر الموصوف على الصفة موحودا فهو لان معاده قصر الملون على اسود فهو
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان
 مناحدا فى الدار الاربعة منه (قوله عدم الاعتداد بغير المذكور) وذلك اما لزم
 غير المذكور او لم يحل المذكور من قدس سره ورجوعه الى الحقيقى مطلقا الخ
 فيه ان كلمة قد المعيدة لتعليق قصد المدعى عن رجوعه الى الحقيقى مطلقا لانه يشعر
 بان القصر الحقيقى مطلقا شمله لا على سبيل سبعة كثير فيكون قصر الموصوف
 على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو يضى قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله ادا اريد
 انه لا ينصف بغيرها لا يحنو من الاشارة الى محيئه على حيل الدالعة ولان فيه على هذا
 قال الشارح رحمه الله وبما ان اعتبر هذا فى قصر الخ وفى لفظه اشارة الى عدم
 مجيئه فى كلام من يعتد به (قوله و لفرق الخ) اى الفرق بينهما فى موارد الاستعمال

دقيق فليتامل في مفهوميهما حتى لا يلتبس احدهما بالآخر في المورد وقد بين السيد
مفهوميهما بما لا مزيد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في المورد من قال هو
السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دفعا لفرق بدقة لفرق بين مفهومى الادعائى
والاصافى وهذا غير خفى فقد خفى عليه مقصود السيد (قوله متجاوزا) ذلك
الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على الظالية وقيل ان نصه على
الظرفية وان لم يبق ظرفا كما هو شأن الظروف اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم
الظرفية مجموع في الرضى ان دون بمعنى قدام بادرة التصرف وبمعنى اسفل منصرفه
يقال است دون ربه وهذا شئ دون اى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف بحواه اتخذ
من دونه آلهة (قوله انى مكان) اى اقرب مكان لكر طامع الخطاط بسير قار
دون نقيض فوق على ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مش عد لانه يبنى عن دون
اكثر والخطاط قليل ونسبه باختصار ادى على ان بين در وادى اشتقاقا كبيرا
لنناهما في المعنى مع الاختلاف في ترتيب الحروف (قوله في الاحوال والرتب الخ
تشبهها) بامراتب الحسية وشاع استعماله في ذلك اكثر من استعماله في الاصل فلما
انسمع في ذلك واسمى في كل تجاوز حد والايلازم الله رضى (قوله في كل
تجاوز الخ) وان لم يكن تفاوت والخطاط وهو بهذا المعنى قريب من غير كما لرضى
في بحثه في قول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) مرارة ان اريد مكان صعد واحد
اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج مادا اعتقد لم يطلب اكثر من صفتين او امرين
وان اريد اعم دخل العصر الحقيق لانه يصدق عليه تخصيص صفة مكان سائر
الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فادلت تخصيص الخ) ان قرر
السؤال كما قرره السيد انجبه الجواب الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى وابحث
الذي ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر الحقيق والسائل
بنى سؤاله بدخوله في غير الحقيق على وجوده كما تقرر صدم من ان قصر نوعا ولدا
قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال اشتداء شبهة على القصر الحقيق ويمكن
تقريره بحيث لا يفتح جواب الشارح رحمه الله تعالى ولا بحث المحتشى بل يقال فختار
ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثين والجمع ولا بد من فيه عصر الحقيق لانه
تخصيص امر بصفة اى اثبات حقيقة له ونفى سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات فان هذا انفيده يقتضى انما اذا خصصت بصفة بجميع الصفات لا نقولنا
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى عنقه صاحب والا لا يذكر ولا يبنى
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ تخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة
مكان سائر الصفات او صفة
بامر مكان سائر الامور
نهضة

دون سائر الصفات التي عتقدها مخاطب وهذا مما لا يتبع وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الختلي لا يقتضيه لانصاف جميع الصفات دون البعض لا يقتضيه اعتقاد المخاطب فانه معن ان معنى دون اخرى ذلك وظهوره لم يتعرض له كما قررنا الشارح رحمه الله بقوله متجاوزا عن صفة اخرى واما ذكرنا ظهور ان ماد كره سابقا من هذا التفسير شامل لتحقيقه وعبره محل بحث فتد كروا اما ما قيل من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قررنا في النظر الذي سبأني فليس بشئ لان ما قررنا فيما سبى انما هو في القصر العبر الحقيقي (قوله ويمكن ان يحاط بالمعنى ان هذا ليس تفسيرا للقصر العبر الحقيقي لانه عن القصر الحقيقي ادق علم ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفرع بيان الاقسام الثلاثة عليه فلا بأس بكونه انهم منه قبل هذا الجواب لا يتم من حيث المصنف رحمه الله لانه لو كان معتقدا لمعوم التبرع لما قال فساهل السكاكي رحمه الله القصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القصور) الذي تساوى بالقيام عند المخاطب من غير رخص (قوله مراد المصنف اه) اي مراد المصنف رحمه الله من قوله مكان آخر معهود واحد الصفتين من حيث الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب او في وجههم كما في قصر النعم فلا يرد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدى الصفتين من حيث هو لانه لا يعتقد المخاطب ولا المتكلم بغيره ولا ما صدق عليه لان ما صدق احدى الصفتين بالامر به والاحتجاج مثلا وليس شئ منهما صادقا على لاخرى فلا يصح قوله في الجواب هي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما يريد لا قائم) على فرض كونه له قصر الافراد بناء على عدم اشتراط عدم التساوي فيه او فرض عدم تساوي بين القيام وانقعود والتشمل المذكور في كلامه التحالي نقله اشارح رحمه الله تعالى عنه والامر بهين (قوله قلب بعد ر ك الله الخ) حاصله انه ما كان في قصر الصفتين تساوي الصفتين بحيث يحور كل واحد منهما بل الاخرى فيه يخص من صفة دون اخرى نظرا الى تساويهما عند المخاطب وتخصص من امر بصفة مكان اخرى نظرا الى تحوير المصنف كل واحد منهما بل الاخر فادخله في حدهم دون الاخر تحكما (قوله انه يقتصر الى هذه التكاليف) بخلاف كلام صاحب الفتوح فانه جعل مكان اخرى على مكان اخرى ثانيا عند المخاطب كما هو سائر فلا يكون قصر الصفتين داخلية (قوله عدم تساوي الوصفين) لا بد من فهم حدهما على نبي الاخر كالمصحة والثانية ولا ملو ماله لو ما يخصص في معنى تخصونه كانه قعود والقيام او كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب احتمالهم لان التمام حتمه التي والاثبات يدهي

اجبى البداهيات كما قرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لا يقتضيه على اعتقاد الشركة
 ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الوصف على الصفة اذ لا يتصور
 اتساق في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المضاط
 للاجتماع لا يتوقف على عدم اتساق في حوار ان يعتقد خلاف موقع والاعتقاد
 المطابق للواقع ليس بالارم في القصر (قوله ليكون انتفاء ح) اي يكون انتفاء
 المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنفيه ويكون القصر
 قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما تعبيرا بالآخر فان المضاط يجوز
 اجتماعهما في رأي محقق ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر
 قلب الى امر خارج يعرف به ان المضاط يعقد العكس فانه مع نظر اشرح
 رحمه الله تعالى اما الاول فلان انتفاء طريق القصر لا يدل على انتفاء العبر
 مطلقا لا على غير معين وفي صورة التصريح بما هو ثبوت احدهما وانتفاء العبر
 المعين ولا سهم معانه قلب لا يعتد بالمضاط لان اذا كان احدهما تعبيرا بالآخر كما في
 ريد قائم لا قاعد حتى لو قيل ريد قائم لا شاعر يجوز ان يكون في الاجتماع واما
 الثاني فلان قولنا ما زيد الاشعرا ان يكون قصر قلبا اذ هم ان المضاط يعتقدانه
 كانت لا شاعر من خارج وفي ههنا يحتمل الافراد واعتد خبر قائم من المواهب
 (قوله ان ما له لفظ الا ح) يعني قوله ان يكون انتفاء مشعرا انتفاء غيرهما
 قال الطاهر المناسق الى انهم ان يثبت عليه لا يتحقق قصر القلب وثوبهم كونه
 شرط الحس ان يثبت على التعليل اذ كور فحس قصر القلب للاشعار
 المدكور فلا دليل على كونه شرط الحس (قوله هي ثبوت ما به المتكلم ح)
 وهو نفس اتساق في الاعتقاد فيكون الاشترط المدكور صانع بخلاف اعتقاد
 الشر كونه ليس نفس عدم اتساق في الاعتقاد بل يثبت عليه فلا يكون اشتراط
 عدم اتساق في الاعتقاد في قصر الافراد صانع بل نصريحي بما هم صمما (قوله
 واما عدم ان) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله
 فكل مادة تصلح مثلا الح) يعني ان العموم يحسب التحقق باعتبار الصلاحية
 لا بحسب الصدق والتحقق بالقل (قوله من غير عكس الح) اي ان يصلح للتعيين
 مالا يصلح له الافراد وهو القلب ويرى بصريحه لا يجمع بحسب على لافراد حاصل
 ان عموم التعيين بحسب التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعيين
 لا بالنسبة الى كلا القصرين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على تعين (قوله وما
 اشبه ذلك) كتعريف المسند اليه (قوله فكاهم حصو) يعني ان الاقتصار على

ذكر الأربعة أمالان قصر الاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق الأربعة وإن كان
بالمعنى القوي شاملاً يكون بصير الفصل وتعريف المسند وبتحفظ انحصار
(قوله ويمكن أن يحسن الخ) يعنى أن القصر بصير الفصل وتعريف المسند أيضاً
داخلاً في القصر الاصطلاحى بل يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق الستة
ولم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى
الوجهين التخصيص لمصل صريح اللفظ ليس داخلاً في القصر الاصطلاحى
(قوله بل شمر) بالرفع في الرضى وإذا عطفت عليه أى على خبر ما سواء كان
منصوباً أو مجروراً به، بموجب ذلك إذا عطفت عليه بل ولكن قال رفع واحب
ولذلك لوالة العمل وهو الذى وقد ذكرنا وجد الرفع في باب الاستثناء فلا نعيده
وقال عبد الله هو خبر متبداً بخبر أى مازيد نعمان لكن هو قاعدة انتهى ووجه
الرفع الحمل على الحمل و كان مسمى المعنى الجملة ولا يبقى الحمل مع العامل المعبر لكن
اعتبر ههنا للصورة لا لوجوده سواء ولا كون ما ضعيف العمل قد عرفناه
قد حذاه بعض المصرين (قوله وفيه اشارة الخ) حيث أقصر عليهما في محل
بى طريق اعطى ثم بل ليس بقصر على مذهب الجمهور لأن المتبوع عندهم
في حكم المكوث عند التمازج من يقول انه لى الحكم عن المتبوع واثابه للتابع
وقدم في بحث اعطى (قوله وقد اشرنا الخ) قد صرح في بحث العطف بأنه
يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لم اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في الاصحاح
والفتاح وأورد هناك ان مذهب النحاة انه يقال لمن اعتقد ان المحي متبوعاً
جميعاً لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعكلام الفتح انه لقصر القلب وكلام
النحاة انه لقصر الاور (قوله معتقد العكس) مثلاً كفى قصر القلب او مجرور الى
كفى قصر التعيين ثم اعمد الكلام سى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن
للاثبات القصدى والنفي ونسبى والعرض مبرداً اعتقد المحاطب الشريعة او العكس
او التردد وليس المقصود منه افادة حكمين فاقبل ان ههنا بحثاً شريفاً وهو ان
في قصر الافراد احد الحكمين معنوم للتحفظ فلا ينافى في القادة اذ ليس العرض
ههنا افادة لارم الحكم والاحري بكرة المحط وقد اتى اليه من غير تأكيد
وفي قصر القلب الفاء كلا الحكمين الى المكر من غير تأكيد وهم على ان كون القصر
تأكيد اعلى تأكيد يضع هذا الوجه (قوله لطلان عمل ما يقدمه الخ) أى على
تقدير ان يكون ما يعنى ليس واما اذا كان الر كيب من القسم الثانى من المبدأ فرفع
احد الاسمين لكونه مستنداً ولثنى بوجه فاعلا ساداً مسنداً آخر وما توهم انه حيث

لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف التي فليس بشئ
 لأن عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصيغة المعتمدة على حرف التي عاملة
 في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً (قوله وقد أجمع نحاة الخ) أي أكثرهم
 فإن البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في نرضى (قوله أصله العمل
 الخ) يعني أن أصل ما للعمل وحسب العمل يتبع التقديم بصفته في العمل فكذلك حالها
 عند عدم العمل وهذا عند المحررين وأما نقصد موافقة لغة العامة وهذا عند
 الكوفيين فإن عدمهم ما ضرب عاملة إلا أنه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتضيق هذه اللغة
 موافقة لغة العامة أي المحاذية (قوله ومنها الروايع) في شرح النحاح الشرقي
 أي أسبق ما رواه كليس وماوان وغيرها من كلمات التي والاستثناء لا أو إحدى
 أخواتها وأما الاستثناء من الأثبات كقوله جاء القوم الأريد في بعده من طرق القصر
 فتأمل وكتب في حواشي عمل الشر في ذلك هو المستثنى إذا كان محرراً للمستثنى
 منه كما في انفرغ من النبي نحو ما جاني الأريد وكما في نزل إليه انفرغ المذكور
 إذا صرح فيه بلفظ كافي نحو ما جاني أحد الأريد حس أن يعتبر فيه اعتقاد المخاطب
 للشركة أو العكس أو ترده في ذلك الحرف وما يفيد من الجزئيات الأخرى وأما إذا كان
 المستثنى جزءاً من المستثنى منه كما في قوله جاءني اليوم الأريد أو ما جاني اليوم الأريد
 وقوله قرأت اليوم كذا فلا يحس فيه ذلك الانتثار كما شهد به أدق السليم
 وحاصله أن أسبق والاستثناء في المخرج وما في حكمه طريق انقصر كما يدل عليه
 بيان السكاكي رحمه الله تعالى لأفاده القصر لأن المستثنى به حرفي المستثنى منه
 والجزئيات تكون مخالفة في الأحكام فينبور فيه لا تشرى الثلاثة من الشركة
 والعكس والتردد بخلاف ما إذا كان المستثنى جزءاً من مستثنى منه كما في لصور الثلث
 التي ذكرها فإن الأجزاء فلتاقتضت في الأحكام لا ينبور لا اعتبارات الثلاثة فيه
 والتحقيق أن القصر يخص أسبق والاستثناء المخرج وما في حكمه يمكن أن يكون المستثنى
 جزئياً لمستثنى منه لأنه حينئذ يكون المقصود به الاستثناء من متعدد من المستثنى وأما
 ذكر أسبق ما كذا لإثباته فيكون حكماً واحداً من حيث الأثبات القصدي والتي
 التبعية بخلاف ما سواهما فإن الحكم في المستثنى منه مقصود أصالة وكذا الحكم
 على خلافه في المستثنى سواء قلنا أنه ثابت بالعبارة كما هو مذهبنا في أو لا إشارة
 كما هو مذهب الخنفة فكلا الحكمين من لاثبات ونفي مقصودان بالأداة ثابتهان
 بنفس اللفظ فإن الثابت ولا إشارة أيضاً ثابت بسنن فإذا كان الحكم مقصودين
 من الكلام لا يكون مقيداً للقصر لأنه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ بتخصيص

الاستقصاء و سمي اتبعي قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح في بحث
الاستثناء من مثل ما حكي، لا يريد ويريد لا قائم موقوف لاثبات محكي يريد وقيامه
بما هو ووجهه وكده حتى قالوا به تكيد على تكيد واما ما قبل ان الاستثناء من الايجاب
تصحح الحكم الايجابى فهو بمرله تفيد طرف الحكم فكما ان جاءى الرجال
العدد ليس اقصر انما جاءى في الرجال لا الجهال ليس اقصر بخلاف الاستثناء
من نبي نحو ما حكي لا يريد ان المقصود منه قصر الحكم على ريد لا تحصيل
الحكم والاقبل حكي ريد منه به بخلاف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء
من الذى استثنى وبعكس وان مدكره لا يحكى في نحو ما جاءى في القوم لا يريد
فان الاستثناء فيه ايجاب صحيح الحكم المكي (قوله وفي هذا الكلام الخ)
اي في ابراء لفظ التخصيص وسنه ل معنى ما ولدك قال ههنا وفي هذا الكلام
وفيما ساقى واش ريد التخصيص ادلوقيل لكونه معنى ما او لتخصيص ما لم يحصل
الاشارة المذكورة ههنا قاله السبكي ان في ذكر التخصيص اشارة الى ذلك
تفصيل فلا يمكن من اقسامين (قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا) وان قدر
اشروا العائد الى ان ريدى حرمه الله تعالى الميتة ثاب على ان يكون الميتة بدلا
من صير المصوب ومعه وان عني لا المقصود بال حرمه الميتة لا خصوصه واثبوت
(قوله ان نحو المعلنون ريد الخ) سواء كان كلام موصولا او حرف تعريف واعد ذكر
ريد منطق وان ذكر مقصود بالاستثناء لان متة معروفة بلام الحذف ويعيد
قصر الميتة على المحرم يصح كقوله منطق (قوله الا على التأويل انما حرم الله
شيء هو الميتة) فيه ان هذا التأويل يقتضى ان لا يكون الحرة الاول الذى هو مناط
الحكم المذكور فى الجملة التى دخل عليها اعلان اية حيث حرم متدا محذوف وهو
خلاف الاستعمال (قوله ما في قصر الموصوف الخ) يعلم من ان التفصيل الذى ذكره
ان مرادى حكم بمعنى محكوم به و مسة الحكمية دلالة على ثبوت المحكوم به
او ثبوت المسة ووقوعه ولا يخفى انه لا يحكى ههنا ان كان الحرة الاخير فى جملة
انما غير المسد والمسد اليه نحو ريد قائم فى الدار و ما يهوم ريد فى الدار لانها
امست لاثبات الحكم المذكور بعده و هو الحكم ادى سواء من لاثبات قيد الحكم
المذكور وبنى فيه سواء فلا بد من تعميم الالاسات والى اى اثبات الحكم وبه نفسه
او باعتبار غيره ومع ذلك يرد عليه ان قويم على هذا المعنى انما يبعد
القصر لا على تصحبه ههنا سواء فلا بد من ضمير عدم القول بالفصل اى لا فائلا بانها
تعيد القصر وليس ههنا ما لا خلاف التوحيد الذى يقوله بقوله وقديس فانه داهل

على نصيبه ما والا ويجرى في جميع صورها بلا مزية ويكون نسبة الذكر الى ما بعده
بلا تجوز الا انه يحتاج الى حل مبين كمراده على الخبر كما يحتاج توجيه الشارح
رحمه الله تعالى الى حل نفي ما سواه على المخصوص (قوله صحة الاتصال الخ)
في شرح المفتاح الشريف من قلت اذا اريد حصر الفعل في العامل المصير بطريق
انماهل يجب انفصاله اولاً قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقه وجب انفصاله
وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يدكر احتمال الوجوب طردا لثبات وعدم الوجوب
ان يجوز الاتصال نظرا الى المعنى والاتصاف نظرا الى ألفه دلائل فاصل لعطفا
فقوله صحة اتصال الضمير به اراد به عدم الوجوب وغيره (قوله ووجوه التعذر
محمودة) وهي التقديم على العامل وحده وكونه معصوم وحرفا واصمير من فوع
والفصل بينهما افترض وكون المسند الى اصمير صفة جارية على ضمير من هو له
(قوله وفي الأساس الخ) فعلى هذا الدمار من عهد (قوله اذا جى الخ)
الخبر نكاه داشت ومن جاء بيان لما والحقى باله عدم جى من شيء وحرفه ر حل
ما يتخير ويقابل به كذا في الفموس (قوله فخص اصمير واخره) ساء
حد ان التصور عليه في اعماها والخبر الاخير من احده نبي بعده (قوله لا يجوز
ان يقال ألم) اى لا يجوز بانه ان اتصال الصمير ضرورة لشعر لا لارادة
الحصر (قوله دليل على ان العرض الخ) اعرف من السند اليه ويستدل كما
معرفة من قائما كان اعطيت زمك كالمطلب ان يحكمه عدمه لا حرجك ان يقدم
الافعال الدال عليه ويجعل مستندا والآخر حرجه في فاعلا يكون لطاوب الحكم
على المتكلم ما يدور في قوله لدافع يكون منصوب حكم على مدافع ما به المتكلم
ولا ينفى عدم حبه (قوله ولو لم) هذا الواحد مصرى والمعنى وظاهره ان يقوم
لان اليه علامة الغيبة وما ذكره اول انظرا الى اتصال نصمير وكونه فاعلا محارا
كاهو حكم في الاستثناء لفرع (قوله ما من الصفة لواقعة الخ) اذا اعتقاد
على شيء سوى التي وما قيل انه كيف عمل بصفة وانه من في حين العمل
في انوار لا تنقص ان يعمى الاقنوم لان من بصفة لاحل منه به ما فعل ذلك في
ولذا عمل في ما قائم الا بواك (قوله فلا يلزم ان هذا) من سائفة مرجحة للوضع
وليس مستحقة له وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض انك تلك السائفة في بعض
الصور (قوله اى تقديم ماحه التحير) سوء نقي بعد التقديم على حاله نحو ريدا
طربت اولا كما في انا كعبت ههنا كذا في شرحه بتدريج وهذا عند السكاكي
والمصف رحمه الله واما عند الشيخين فتقديم مصدر به على المسند اليه على يقين

القصر نحو الله بسط لوزق وقسقى تمصيله (قوله أنا كفيت مهمك أخ) إذا قدر
 أن أصله كفيت مهمك وأما إذا لم يقدر فهو بعيد التقوى وكذا في ما أتى من أبي إذا قدر
 أن أصله ما ينبغي أن يشرح المفتاح الشرقي في بحث تقديم المسد إليه فإن قلت شرط
 التخصيص عند السكاكي رحمه الله أن يكون المتقدم بحيث إذا أحر كان فاعلاً معصوماً
 وذلك لا يتصور في ما أتى عيبه من رتبة الصفه بعد التي تستقل مع فاعلها كلاماً جازماً
 أن يقف ما عرّضت على أن يكون أنت تأكيذاً للترتيب تقدمه وتدخل الباء على عزيز بعد
 تقديم ست ووجهه متداً في أن ههنا اشكالا وهو أنه كيف يحكم بأن حق المسند
 إليه في أنا كفيت مهمك "أخبر دون أن يسمى كلاماً متشأً قلنا لا بد من أن السكاكي رحمه
 الله لا يقول بالقصر في كفيت مهمك مطلقاً بل إذا قدر أن أصله كفيت أنا مهمك
 (قوله حكما مشوا بصواباً وحققاً) أي حكم واحد صواب من واحد وخطأ من واحد
 فإن في قصر الأمر حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التبعين صواب
 العكس صواب "أما إطلاق لارم له خطأ فاعرف تعينه وفي قصر التبعين صواب
 باعتبار إطلاق لارم له واحداً باعتبار تخوير كل منهما على التساوي وليس المراد
 أن ههنا حكمين أحدهما صواب والآخر خطأ حتى يرد ما أورده السيد من أن
 التصوير أن كان معني شئت والترزدد وهو ليس بحكم وكما يوصف بالخطأ فإن
 ذلك إنما يلزم لو أن الشارح رحمه الله أن التخوير خطأ بل أراد أن الحكم الذي
 اعتقده المخاطب باعتبار إطلاق صواب ذلك الحكم باعتبار التردد والتخوير
 خطأ تدبر مرة شرحه للمفتاح صريحاً في ذكرنا (قوله بالتعوى) في التماس
 فحوى الكلام معه ومذهبه في شرحه للمفتاح دلالة التقديم على التخصيص
 بوجه مدلول الكلام وهو أنه اختصاصي وحكمه أدق أي القوة المدركة
 لخواص التراكيب والطاقات اعتبار العلماء بآثاره التخصيص من غير وضع ذلك
 وحرم عقل بذلك حتى أن يكن له هذا مع كل قوة الإدراك والتسابق إلى
 المعاني العقلية رعيان في ذلك وهو قول أن الخاطئ أن التقديم في الله أحد
 للاهتمام وما يقبل به ثمصر لادين عليه قال قدس سره ههنا التلابة المح دفع
 لما ينوهم من الله ما كان دلالة لا موضع فيمكن البحث عنهم من وظيفة ههنا العلم
 لأنه ما بحث عن اختصاصات ومرتبة رائدة على المعاني الوصيفية (قوله بعد تعيد
 القصر) أي يحرم الغف عن ملاحظة معانيه بذلك (قوله نعم النجاة)
 أي الشيخ الرضي (قوله لا ينبغي أن يحس) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد
 شاعر يعود إلى أبي ولا يشك أنه في شرحه يفتح على كلام بعض الساطرين

من ان نحو لا غير طريق آخر لا قصر على هذا لقول وهم (قوله على التثنية فقط)
 فلا يترك الا في مثل ما يريدنا ضربت وما دلت فانه في تحقيق لقصر الفعل على
 غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فاشتت بقصور عبه غير مذكور كذا
 في شرحه للفتاح (قوله دون امي) وان كان النص على اني متحققا في الاول
 (قوله لان الحكم مختص بلاور بل) اي احكم بعدم جامعة لثاني مختص بلا بالقل
 من الائمة لا يتجاوز ذلك الحكم ان بل فانه ثبت انه يحكي بعد النفي للاثبات او النفي
 لاختلافهم في معنى مجازي زيد بل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو جاني
 زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون لا في بعد الاثبات فيعموز ان يكون في مثل قولنا ملويد
 الاقام بل قاعد لثاني فلم يثبت الحكم بعدم جامعة مع ما دفع ما قبل ان عدم جامعة بل
 لثاني ظاهر لا متناع يريد الاقام بل قاعد لانه مسمى على ان يكون ثلاث (قوله
 لا رسي بها اولا) سريفة قوله لان تعيدتها النفي فلا بد ما قبل ان وضعها لا تنفي
 بها ما وحده تنوع لا يقتضي الا ان يكون بعد لا يجب تنوع ولا يقتضي ان
 لا يكرر النفي في ما جاني الازيد لا عمرو يتحقق في ما لا تنوع الا انه تكرر
 بقوله لا عمرو (قوله مع وحده تنوع) من كونه محكوما عليه او محكوما له او متعلق
 من متعلقات الحكم فيمثل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة
 بلا مزية فاقبل ان في احرازه في حصر الموصوف على النصفه تكلفا وهم (قوله وكأنه
 يجوز اخ) مسمى التصوير المذكور ارجاع صمير عير في حسن لا العطفة (قوله
 وكان الاحسن اخ) الا انه ترك العطف رجاء انه لا ينشأ من غير لالكلمات
 التي تكون كلمة لا كلمة النفي (انه هو مسمى خ) مسمى الارتفاع ارجاع الصمير
 الى العطفة ان يسهل لالي الحسن كفي قولك دأب برجل الكريم ان لا يؤدي غيره
 اي غير نفسه لا غير حسن الرجل الكريم (قوله واحد بهذا الخ) في شرحه
 للكشاف بعد احد قد يكون بمعنى الواحد من المرد وقد يكون اسماس صحيح ان
 يخاطب مد كرا كان او مؤث واحدا او كثرا وهو لا يجمع في لاثبات الامع كل وقد
 سبق ذلك في بحث ما رايت احد (قوله لا من جهة ان مسمى الخ) فلا بد
 انه لا يصح نظيرا لما سبق لان الذي لا ليس مع فيها بخلاف مسمى (قوله
 في نفسه) فبد ذلك لانه لا بد من اختصاص بوصف بحسب المقام يصح
 القصر (قوله لعدم الفائدة الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالظر الى نفسه
 يشبه المحاطب للاختصاص بادق تقيه على ذلك فيكفي كلمة انما ملائمة
 في جمع لامعة والقصد الى زياده التخصيص لا يجب الحكم ابدى يحتمل

عدم الاختصاص فيصر المحط على انكاره (قوله نحو انما السجيت الدين الخ)
 بل التي على الله تعالى عليه وسلم لثبوت حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد
 الاستحباب من لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة الى ان المراد بالصالح في الآية
 ما يكون مقروءا بالعقل (قوله صعب من بما) لان دلالة التقديم خفية لكونه ما تقوى
 لا يفهمها الا صاحب ادق فكر بعد التحقيق فوية لكونها عقلية فلذلك يسبب
 الحصر الى التقديم اما اجتماع مع انما نحو انما ينبغي . وعندك حال كل دلالة عقلية
 خفية مع دلالة وصيغة فلان دفع من قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان التقديم
 اقوى وبقر قوله دلالة التقديم صعب على من شرح المصاح (قوله لان الكلام
 الى آخره) وما يجب به من استيعاب عم بعد ما حصص الكلام اولاملا العاطفة
 ولذا وضع المظهر موضع مصر حيث قلتم ان في ولم يقل انه فليس شيء لان
 محيى النفي ليس محصاة سوى في والاشتغال بالله تعالى (ماتت جميع من في الصور
 ان است الاسير) وهذه قوله في محيى في حيدر (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال
 فيه لانه يجوز ان يكون تعار محيى في قوله المجهول دون النفي والاشتغال ويكون النفي
 والاشتغال عال في اسكر ورع استعمل في معلوم من مرة المجهول كما هو على استعمل
 انما في مجهول منزل مرة معلوم وذلك نزل المجهول منزلة المعلوم فاستعمل المجهول
 الماه في مرة المجهول الادعاء كما ان ما نزل المعلوم مرة المجهول في النفي
 والاشتغال بين المجهول الادعاء منزلة المجهول الحقيقي ولا ينبغي اشارة هذين
 التبرين ودفعهما بهر وبه ان اعتبار تبريل في كثر موارد ان بعد غاية الدعم
 ان هذا بما انصرح به احد من ثمة ليس له منزلة عليه فجمع على انما لاسيما مال تبرين
 المجهول منزلة المعلوم منزلة تبرين المجهول الحقيقي مرة المجهول الادعاء كيم
 ويلزم ان يكون شيء واحد معلوم ادعاء ومجهول ادعاء (قوله انما مفسور على
 الرسالة اخ) قال في شرح انكشف صرح به صاحب المفاتيح انه قصر افراد
 استخراج الكلام لاصلي مقتضى الظاهر ثبوت الاستعانة بهم هلاكه منزلة استعانة بهم
 بلاء وانكارهم حتى كانوا انقادوا به وصديق الرسالة والنرى عن الملائكة
 فقصر على الرسالة هي انثرت به وبه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني
 (قد خلعت من قبل الرسل) حتى كانوا مبرمجين وصف من ابتداء كلام لسان الله ليس
 متبريا عن الملائكة كسائر الرسل ادعى اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر
 قلب لانهم لما قبلوا حتى اعقبهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل
 في انه يخلو كما حيوي ويحب اشك بديه بعد كما يحب التمسك بدينهم بعد فرد

عليهم بانه ليس الرسول كسائر الرسل بخوفاً حيواً ويجب التمسك بدينه
 كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف رح. انتهى وفيه بحث اما اولاً
 فلان قوله تعالى (قد جئنا من قبله الرسل) ليس نصاً في كونه وصفاً حتى يكون
 في توحيه المفتاح بعد من جهة عدم اخبار الوصف بخوان كونه جهة مستأثفة
 معللة كما ذكره بن الاظهر في المحل. الاستفلال واما ثانياً فلان الظاهر عدم اعتبار
 الوصف لما سيجيء ان المقصور عليه يجب ان يلي حرف الاستثناء واذا اعتبر الوصف
 يكون المقصور عليه هو الوصف واما ثالثاً فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون
 اعياداً اذا كان الوصف لا يقيده فانه حينئذ يكون محط الفائدة هو لقيده واما اذا كان
 للتعليل فلا حجة عادولة لم يعتبر الوصف في بقصر في قوله تعالى (انتم الاشرار
 مثلك) ومن هذا ظهر عدم صحة قوله ادعى اعتبار الوصف لا يكون الا بقصر
 قلب فانه على اعتبار الوصف بتعليل يكون بقصر افراد واما رابعاً فلان بقلابهم
 كان للرعب لا يستغفونهم هلاكه من ماضي مكشوف لهم فحيثما هو على الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن سبب الاغلاب ثم وارتدت قلوبهم رسول الله
 لما سمعوا بظهور لسوء فلا يكون الاغلاب سبب لاعتقادهم به رسول الله لا كذا
 الرسل في اخلوا والتمسك به كيف والله ارتدد ولم يرتدد احد من اصحابه رضي الله
 عنهم في ووجه احد على ماضي الكشاف وان راد الله بسبب الاغلاب مرة
 من اعتماد ذلك كإيدل عليه انظر في ان الاغلاب المدكور ليس من مارات
 ذلك لاعتقاد وان يزيل الاعتقاد على الله عنهم مرة من ذلك لاعتقاد احتراء
 على الصحابة رضي الله عنهم وحق ان عبارة الكشاف لا تعرض فيها لبقصر
 اصلاً وانما هي مجرد بيان معنى الآية وانما هي شراحه على ما في نسخة بقصر
 الغلب باعتبار الوصف بل قال لشارح رحمه الله تعالى انه صريح كلامه في قال
 قدس سره فالمتشأ في تربية الخلق في هذا الفرق وهو ان المتشأ في تربية
 مصنفه مخالفة على التكامل اما عليه لمساواة الا في اتي في بعض في الواقع
 وهما غير مطابق وفيه ان محالهم ان لا يكونوا على حد واحد بل قد يكونوا
 سواء كان من حيث الحقيقة او عن التزيين واما مثلاً الترس فهو يكون حال
 الصواب فقد يكون مع حال التكامل ثم يجب ان يكون الله في بعد هذا
 الكلام وهذا بحث شريف وهو ان محالهم ان لا يكونوا على حد واحد بل قد يكونوا
 الكلام من قين الكسبية فيكون (وانتم الاشرار) كذا في انتم الاخير
 ورسول لا يستغفونهم في الرسالة قد ذكر بشريه ورسول في رسالة في الكلام

قصر قلب من غير تزييل وفيه ان القصر لابد ان يشتمل على حكيم وليس هناك الاحكام واحداثات الرسالة عند اهل طب وصية - عند المتكلم فلا يكون في قوله ان انتم الاغنياء رسل قصر دلا معي يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر صحيحا بالنسبة له (قوله مع اصرار المخاطبين) فاصرار الرسل عليهم السلام على دعوى الرسالة بمنزلة لاصرار على انكار البشرية عند الكفار ولذلك جعلوهم منكري البشرية وحاطبوهم بما خاطبوههم (قوله من باب المجازاة الخصم) اي اجري معه في الطريق ومثاله ان تريد اطلاق صاحبك فتشبه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة رافقه ورافقه في ليلته متعلق بالمجازاة وحيث يراى طرف ليعثر (قوله ولكن ذلك لا يمنع من) كماله عليه من قوله تعالى (ولكن الله يمس على من يشاء من عباده) قوله وهو الصلح) اي كونه من باب المجازاة يصلح حواثا لسل الحكم ادليس بقصوده فانه من الحكم واللام (قوله بطريق القصر فيكون منى وفق كلام الخصم) فانه قوى في المجازاة ولم يعصمه ذلك تسليم القصر بفرقة قوله تعالى (ولكن الله يمس على من يشاء من عباده) فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون الحق والاشياء لهوا ادليس المراد الا مجرد اثبات البشرية وامامه في الوحي برفق الكفاراء يدوا ان الرسول يكون ملكا لا شرافة تزلوا هم في دعوى الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية (فقالوا ان انتم الاشر مثلنا) تقول الرسل (نحن الاشر مثلكم) ليس فيه تسليم انفسه الرسالة بل تسليم انشاء الملكية فيكون من باب المجازاة وبرايمهم بقوله (ولكن الله يمكن على من يشاء من عباده) اويش ان القصر بغير توصف اعني مثلنا تقول الكفار (ان انتم الاشر مثلنا) مصداقكم لا تخدرون البشرية الى اعتبار يستصوب به النبوة فاجاب الرسل بتسليم عصره صكور ومعوا ان يكون النبوة بالاستقنى والامتنان بل هي سنة من الله تعالى وتوحيده التوحيد قوله تعالى (فأتوا بسلطان مبين) فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة نبيهم فيرى في التوحيد الاول ان المقولة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة هود من قوله تعالى (فقالوا انا ابيكم من سلون قالوا ما سمعنا لاشرك من دون ربك ان انتم لا تعلمون) الى قوله (وما غيب الا سلا عنك) يدل على ان الرسل قالوا يدعون الرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وغير التوحيد الذي اردوهى الكفار المماثلة انما هو في البشرية ولوارها لا في جميع نصفات فان قصر على الذلة قصر على البشرية فانه قصور عليه البشرية ودعوى الرسالة وكر لوصف لتعليق البشرية كانه

قيل ان اسم الاشر لا يسميكم ثم قالوا في صفات البشر واما قولهم (فأتونا بسلطان
 مبین) فعلى تقدير التسليم ان سلطانكم رسل فأتونا بما نقتضيه منكم فان ما اتيتكم
 به ليس بمبین مدعواكم (قوله اوفى) لانه على هذا التقدير لا يدخل لقوله لا التسليم
 انتفاء الرسالة في جواب الشهادة ، فكيف ان يقال به من باب المعجزة والتقرير السابق
 موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو موافق لموقفه له بعدم تعدد دون التقرير
 الثاني فانه موافق له باعتبار بعضه ، قال قدس سره كان معناه اخ ع اقول لم لا يجوز
 ان يكون معناه لا ينسبى منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عدالته ، من لانه
 لا يروح ذلك منكم عدلهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يروح
 عدل السامع بل غاية امركم ان تكونوا متزدين بين كونكم صادقين في نفس الامر
 وكاذبين لانه الراجح عند السامع كما هو ظاهر حال مدعى فان لم ينج منه قبل الاثبات
 تردده من صدقه وكذبه في نفس الامر لا حرمه ، صدق وحشد لا جبار على صحة
 التشبيه ويكون الطرف اصى عدله معلما بانتم كما هو ظاهر نيم قوله لا يجاورونه
 الى حق كما يدعونه بنوعه بمض السوء فانه صريح في قصر القلب الا ان يراد الى
 احتمال حق ويرد هذا على التوجيه المذكور برأيي ذكره السيد ايضا ع قال
 قدس سره ادلائل ثبته ع ان نفس الدعوى لا تنصب بانفس بل الى شخص دون
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها ع قال قدس سره ما ذكره
 بعضهم الخ ع كما ان العصر كما يكون ، خطر الى حد محض من الحركة والتردد
 والقلب في نفس الامر كذلك يكون بالخطر في حاله في عقائد المتكلم بان يعتقد المتكلم
 ان المخاطب معتقد للاشركه او الردد او القسوت ومنه ان كان حابه في نفس الامر ذلك
 بل قول ، انقصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده حال مخاطب الا انه قد يكون
 اعتقاده حال مخاطب مطابقا لواقع وهو لا يكون ، انما يتكلم لا يورد الكلام الا على
 حسب اعتقاده ع قال قدس سره بحسب المعنى ع انما قال ذلك لان المصدر
 لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان مصدرا به ، قال قدس سره بحسب لظاهر عبارته *
 لاحتياجه الى تعلق الطرف اصى صدقه ، بحسب المعنى بخلاف التوجيه
 الاول فانه لا مخالفة فيه وسيفه التحضير باعتبار عرض القرب فيما ذكره الشارح
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر (قوله ان ترفقه) ما بالقافين من لرقه صد
 الغلظة في الصحاح الرقى صد العليط والتجبي يقال برق الشيء ارتقه ورققه والتعديبة
 بعلى تصحين ، معنى الاشفاق كما اشار اليه لشارح رحمه الله وحيد بقرا رقيقا ايضا

باللهوين وانما رقيق لقلب وانما رقيق من الرقيق بمعنى اللطيف وحسن
 الصنع يقال رقيق به وعينه ونا الاصل او المصير للخص والضعيف فيقرأ رقيقا
 بالفاء والقاف (قوله والآخر) جاء على ما ذكرنا من انما يعني البحر من شانه
 ان لا يجهه بحاطب ولا يكره حتى ان انكاره يرون مادي تنبه لانه لا يصير عليه ان
 يكون هذا المثال من تزيين معاليم بالاحوة مربة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه
 يجوز ان يكون على مقتضى ظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترفيق المصائب لا افادة
 الحكم فكونه معلوما له لا يصير المقصود لتبليغ في الترفيق لانه يفيد تأكيد على
 تأكيد (قوله وتعرض اخر) اي تعرض الجبر المقيد لقصر الافساد عليهم وتوسيط
 صير الفصل المؤكد لذلك لو تعرض لهم التوسيع بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم
 على الاصلاح قصدوا به التعريض بان من يخالف شانه الاقدام وهم المأمورون فردد عليهم
 مقصر الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريض والتوسيع المذكوران بهما ان رد المصعون
 الصريح اقولهم يصح لان قصر حسن افساد عليهم لمدد مساهم وعدم الاعتداد
 بمساده غيرهم في انفسهم في سجاله المخلص من غير حاجة الى ان تعرض بمساده لمخسر
 المساهمة على نفسه ووجهه في الاتخذ كافي او تثبتهم المخلص وانصل انوكيده
 (قوله ومرة اخرى على العطف) وهو ان تقدموا في الاستثناء على ما عزم فظاهر
 وانما على اي والاستثناء فلان حكم اي موقوف على الاستثناء وذيوم بدونه فيعقل
 حكما معا وان كان في نفسه شي مقدما على الاستثناء (قوله ادلا بهب الخ)
 ولان القصر حكم جلي يصح الحكيم في القصر من انما يستند من حاق العبرة وفي
 القصر لازم مفهوما (قوله واحد من موافقه التعريض) لان افادة الحكم لا يهم
 انكواه معلوما او من شانه غير بخلاف الفرق الاخر فان الحكم فيهم لكون المصعب
 جازلا به مصرا على انكاره (قوله تعرضت انكار الخ) ففيه تعرض بدم
 الكفار منهم كانه ثم يترتب منه تعرض الى عيب السلام بانه لكمال حرصه على
 ايمان قومه يتوقع لشكر من يهتكم (قوله اذا استقرت) اي مواقع التما وجدت
 اي اقوى اوقات وجوده واشده تنبها ماقلب من اوقات رؤيته وقت لا يراد
 بالكلام معناه فاجلة اعني نوى وحره اذا كان الخ المعقول فان لو وجدت (قوله
 لا يراد بالكلام بعد هذا المعنى) اي لا يكون المقصود بالذات معناه ان ليسوا به
 الى ما يدره نوع لزوم (قوله سوى المعقول بعد) فانه لا يمتنع بعد الا لا يقال لا تنش
 الاوريدا واصل ذلك لان بعد لا كانه مقصود من حيث المعنى بما قبله مخالفة له بما

وَأَمَّا فَلَا مَوْدُنَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مَوْجِدٌ مِنْ لَمْ يَصْبِرَ وَكَذَا أَوَّاهُ فَاسْتَجِبَ عَمَلُ
الْعَمَلِ مَعَ حَرْفَيْنِ مَوْذُونٍ مَقْصُودٍ وَأَمَّا ذَائِعٌ مِنَ التَّوْبِعِ بَعْدَ الْأَعْطَابِ السَّيِّئِ
فَلَا يُقَالُ مَا قَامَ زَيْدٌ الْأَوْعَرُ وَكَأَيُّهَا نَصَبُهُ وَتَوَفُّوعٌ وَأَوَّاهٌ دَعَاهُ أَوْ فِي نَحْوِ
مَجَاعَتِي رَيْدٌ الْأَوْعَلَامَةُ رَاكِبٌ فَلَعْدَمِ ظُهُورِ عَمَلٍ لَعْنًا فَيَنْعَدُ أَوَّاهٌ مَنْ هُوَ
مَقْدَرٌ صَكْدًا فِي الرِّصَى وَبِهَذَا ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا تَنْشُرُ لَامَعَ رَيْدٌ كَمَا لَا يَنْخِي
* قَالَ قَدَسَ سِرَّهُ لَا يَدُ أَنْ يَمْتَرُ مَعَ ذَلِكَ الْخ * لَا يَنْخِي أَنْ الْعَمَلُ بِدَائِي الْعَامِلُ
صِفَةً لِلْعَمَلِ بِهَ مَاجِبَارٌ وَقُوَّةٌ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ بِاعْتِبَارِ لَسَانِ صِفَةً لِلْعَمَلِ وَكَذَا
فِي سَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِنْكَارِ أَجْحَسَ بَدَى رَتَكُهُ سَبْدٌ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا
مَا صَرَفَ فِي كَلَامِهِ فِي بَابِ احْصِرَ الْفَصْرُ فِي الشَّيْءِ حَيْثُ عَمَرُ مُطْلَقٌ الْقِسْمُ بِقِيْدِ بَكْوَيْهِ
عَلَى وَجْهِ الْقِيَامِ * قَالَ قَدَسَ سِرَّهُ حَتَّى يَرْجِعَ صِفَةً * لَا يَدُ مِنْ صِرْفِهِ عَنِ الظَّاهِرِ
إِذَا الصَّرَبُ الْمُسَدُّ إِلَى رَيْدٍ صِفَةً لَهُ وَلَا يَصِيرُ صِفَةً لغيرِهِ وَمِنْ عَشْرَةِ تَعْلَاقِهِ هَذَا يُقَالُ
حَتَّى يَرْجِعَ * بِدَائِي صِدْقُهُ لَهُ وَنَحْوُ تَقْصِيصِهِ فِي تَعْرِيفِ لَدَلَانِهِ * قَالَ قَدَسَ سِرَّهُ ثُمَّ
أَشْهَدُ الشَّيْءَ الْخ * هَذَا مَعْنَى عَلَى ائْتِلَافِهِمْ فِي لَارَادَةِ مَنْ أَنَّهُ عَارِضٌ عَنِ الْمِلْ
أَوْ صِفَةٌ تَرْجِعُ أَحَدَ طَرَفِي الْمَصْدَرِ (قُوَّةٌ وَاعْتِمَادٌ أَنْ تَقْدِمَ عَلَيْهِمْ نَحْ) دَهَبُ السَّكَاكِي
وَالْمَقْصُودُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى حَوَرٍ تَقْدِيمُهُمَا * هَذَا طَرَفٌ يَكُونُ الْمَقْصُودُ فِي السَّيِّئَةِ
مَعْدَمًا وَأَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَدَهَبُ السَّكَاكِي وَهَذَا مَعْنَى
أَنْ يَخْلُصَ إِلَى عَدَمِ حَوَارِهِ سَاءَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْوَرُ عَمَلٌ مَقُولٌ لَا يَجِيءُ بِهَذَا الْمَقْصُودِ
وَإِنْ هُوَ مَا ذَكَرَهُ السَّكَاكِي رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِي لَا يَدُ وَاقِعٌ وَدَعْدٌ تَكَلُّفٌ (قَوْلُهُ وَهَذَا)
أَيُّ رُومِ الْفَصْرِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَعْمُولِ (قَوْلُهُ مَعْدَمٌ سَوَاءٌ دَهَبُ السَّكَاكِي هِيَ سَبِيلُ
الْمَدْلِيَّةِ أَوْ لَا (قَوْلُهُ فَتَقْدِيمُهُمَا) أَنْ أَيْ اثْنَانِ أَنْ يَحْمَلَ الْأَمْرَ مِنْ عَدَدَاتِهِ دَحْلَافِ
الْمَقْصُودِ ٨ فَتَقْدِيمُهُمَا نَحْوَهُمَا أَيْ يَحْوَرُ عَلَى تَعْدِيرِ أَنْ يَحْمَلَ لَسْتُمْ مِنْ عَدَدَاتِهِ كَذَا
يَلْزَمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ وَيَحْمَلُ الْمَقْصُودُ فِي الْبَيْتِ مَقْدَمًا لِأَنَّ يَلْزَمُ قَصْرَ الصِّفَةِ عَلَى
تَمَاهِي وَنَحْوِ مَقُولِ الْأَعْمَالِ هَذَا الْمَقْصُودُ أَيْ يَحْمَلُ عَلَى لَسْتُمْ مِنْ عَدَدَاتِهِ
عَامِلٌ آخَرٌ يَصِيرُ أَنْ كَلَامٌ مِمَّنْ مَسْتَعْلِيٍّ لَتَقْدِيمِ الشَّيْءِ مِنْ أَعْمَالِ وَالْمَقْصُولِ عَلَى الْآخَرِ
لَكِنْ عَمَلٌ مَجْبُولٌ الْأَمْرَ بَعْدَ الْمَقْصُودِ فَاصْ هَذَا أَكْثَرُ نَحْوُهُ فَلَا يَصِحُّ مَعْدَمُهُمَا نَحْوَهُمَا
أَيْضًا (قَوْلُهُ قَالُوا) أَيُّ أَكْثَرِ الْحَوَاجَةِ بَجَلِهِ مَسْنُونَةٌ تَوْجِيهِ مَيَّزُ فِي فَيْدِ عَمَلٍ مَاقُولٍ أَلَا
فِيهَا بَعْدَ الْمَقْصُودِ (قَوْلُهُ أَيْ قَامَتْ أَنْوَاعُ) أَيُّ عَسَتْ قُوَّةٌ وَاعْتِبَارُ الصِّمْرِ الْخ (أَشَارَةُ
إِلَى دَمْعٍ مَا يُقَالُ مَنْ أَنَّهُ يَحْوَرُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مَصْرُوفًا أَيْ كَرَّ كَمَا قِيلَ فِي خُصْرِي
وَإِكْرَمْتُ رَيْدًا وَكَذَا تَعَصَّبَ أَنْ يَهْلُ أَنْ يَفْعَلَ صَمِيرٌ عَمْدًا إِلَى مَصْدَرِ الْعَمَلِ (قَوْلُهُ

٧ صَوَانِ هَذَا الْقَوْلِ وَكَذَلِكَ
عَوَانِ الْقَوْلِ السَّابِقِ
أَيْ بِوَحْدَانٍ فِي التَّمَسُّعِ
الْمَكْتُوبَةِ فِي الْخُرَافِ السَّيِّئِ
الشَّرِيفِ

٨ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ نَسْخَةِ
الْشَّارِحِ الطَّوِيلَةِ

يصح هذا) أي حقه معمولاً للحدود (قوله ما رفع ضرب الامن زيد) تنزيل
 الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا مقام) أي في مجرى مقصد فيه القصران (قوله
 أي السلب في قاعدة النفي والاستثناء في آخره) أي المخرج مما تعرضوا في بيان إفادته
 القصران قاعدة التقديم لا بدركه الأصاحب الموقر وقاعدة طريق العطف وكذا
 النفي والاستثناء فكان مستثنى منه مسكوران وقاعدة أعمال الكونه بمعنى ما والاقاب
 انقضاء الا في الاستثناء المخرج لعدم ذكر مستثنى منه (قوله ففرغ الفعل مع) فالمستثنى
 المخرج بمعنى المخرج عامه على التحوير أو المخرج على الحدف والإيصال (قوله
 لأن الاللاخراج اح) فالمراد به على المقدر كلمة لا وكذا على بوجه (قوله ولثلا
 يلزم اح) يعني لا يفرقه عن تقدير خاص دون خاص فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص
 بلا محصر (قوله ولثلا) أي لاستلزام الاعوم المستثنى منه (قوله بالرفع) واما
 على تقدير قراءة النص ما ثبت الضمير لكونه للعقوبة أو الأخذ المدلول عليها
 عاقب الآية (قوله رجع من كسهم) واما على قراءة النص فمضى مسدالى المتأطبع
 (قوله للظن الى تدهر فقط يلح) فان ظاهر النظم ان الفعل مسدالى ما بعد الا وهو
 مؤنث واما في الحقيقة فاعملون بمجموع المستثنى منه والمستثنى فاستحقق للاصواب هو
 المجموع الاله اخرى على اظهر الاول منه لتقدمه في الدكر ثم صار الجزء الثاني
 محله فمست واما احدى ابزاء الاول اقيم الجاء الى قوله منه واخرى اعرايه عليه
 كذا في الرصى فاف في شرح لفتح اي بالنظر الى ظاهر نفا المستثنى اعني صيغة
 ومساكنهم والمجموع حيث يندفعه والعلة المسدوا الا بعد التحقيق الفعل للعام
 المقدر الذي يعم لكل ويصدق في جميع تصور و هو شئ من الاشياء وتخصيص الجسم
 او الحيوان او الالب او غير ذلك بحسب المقام وحسب من المستثنى ايهى وما قبلها
 اندفع ما قبل لا مسلم ان لا ثبت في ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز ان يقدر
 المستثنى منه في الكل مؤنث كانه قونية والمواضع ولا عصا لان تقدير مؤنث اعم
 بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الا انتمضى للمخرج عنه فليس المقدر
 الاعمى شئ من الاشياء هو مذكر هو ويرد على تفسيره اللفظ لفظ المستثنى انه يعم
 استدراكه في الظاهر ادليس بقية مستثنى حقيقه بخلاف ما دفسر بالنظم فان له
 حقيقة وهو الاسد الى المستثنى منه (قوله وفيه شكل نبح) يمكن الجواب به عن
 تأييد الفعل تأييد الضمير لا نثبت به ان يكون شئ نفع (قوله والاعكاف
 يستد اح) فيه ربه مما لا يمكن سدده لا توسط الا واما توسطه فلا لانه انحصر النفي
 بالا (قوله فيمن قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فاعمل ضمير مستتر فيه راجع الى

الرسول (قوله ولم يجوز النصب) مع ان مقتضى القاعدة جواز النصب لكون
المستثنى منه مذكورا يعني انما يجوز النصب لان المستثنى منه في حكم غير المذكور
لعدم جوار اظهره وانصراف العامل نظرا الى الظاهر حيث عراب
المستثنى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ما عر ليعاد ان ظاهر اللفظ
يدل على سقوط المستثنى منه وان حكم في انحصر في كائنا قوله في حده
اي في كونه حده لان المستثنى منه من جنس مستثنى لا من مشترك له في جنسه
(قوله بل المراد آخ) وهو ان يكون مع ذلك ما ينافي به الفهم ملاحظة المستثنى
(قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعني ان الاصل ان يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها
الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا وذلك لانه حيث يكون الاستثناء عن
العمل على قول وعن التوصل به الى العمل على قول فيكون شذوذا فيسهل
دفعها عن اقتضاها الاسم والاكثر ان يليها الفعل المتعارف لمشايعته الاسم
كما يدل عليه الامثلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما بعده ماصيا مقبلا
(قوله محذرا عن قد الخ) اي لفظا او تعديرا مع انه لا ينافي المستثنى من قد وانما
قال كثيرا لانه يحتمل مع قد والواو نحو ما اتته الام قد اتته و يحتمل مع الواو فقط
نحو ما اتته الا وانما كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالة ولا يجوز الاقتصار على
قد لانه ان نظر الى مشابهته الجراء فهو لا ينفرد بكونه متعلقا بالواو بل ينفرد
الى حالته فليس فيه الواو الذي هو الرابط بطرد في هذا يدل بكونه غير مقترن
بمضمونه بمضمون عامله وكونه معصلا من مضمونه بالاسم هو رابط بالواو الذي هو
اصل في الربط (قوله وذلك) اي وقوع الماصي بدون قد ولو حالا (قوله فاشه
الشرط والجاء) لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد الاية والمعنى
الشرط والجاء في الاعطاف وانما قل في الاعطاف لانه لا يكون تعقيب هذا نحو ان
كان هذا اركان هاء احتراق واذا كان مشابها للشرط والجاء بعامل معاملة
الشرط من التحد عن قد والواو اهدم قصد مقاربة مع العامل بل التعقيب فلا
حاجة الى ما يقرب الماصي الى الحال ولا الى ما يربط لان الجاء من ربط بالشرط
بنفسه (قوله وهذا الحال) اي الحال الذي قصد به روم تعقيب ما بعد للاحتمال
نما لا يفارق مضمونه مضمون عامله لان التعقيب ينافي المقاربة فوقعه حالا على تأويل
المرم ليحصل المقاربة (قوله والتقدير الخ) ويبدو تدوير يدفع اشكال مشهور
من ان ظاهرا الحديث يدل على انه لا ينافي لشرط من الاعوان فقط اي بدا الا
في زمان الاتين من النساء والقصود انه لا ينافي في زمانه لانه اصله لا ينافي ذلك

في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق التثنية على الهيئة مخصوصة وقسمة الانشاء
 بالمعنى المصدرى ان الطلب بالمعنى المصدرى وغيره صحيحة لان الانشاء عين الطلب في
 الخارج وان كان معارفا في المفهوم مثلاً انشاء اصرت من طلبت لاصرت من لم يطلب
 دلا فاعل من المتكلم سوى تلعظ اصرت وكذا غلبت غلبت من الاقدام الخمسة
 لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس يراد منه به مصدرية القاء الكلام
 المشتق على التثنية والقاء الكلام المشتق على الاستفهام لا يغير ذلك على ما فهمت فانها
 ليست معاني لتلك الالفاظ اصلاً و به ما بين في كلام الشارح رحمه الله تعالى
 من تفسير كل واحد منها ما طلب استعصم و حرمه موصوفاً للطلب والتمرة
 والاستفهام وغير ذلك (قوله بقربة قوله و لا يوصو مع له كذا وكذا) فان
 اللام فيه صلة الوصف بدلين ذكر لما في المحرر بعد بيان الموصوع له حيث قال
 وقد يتنى بهل وبلو وقد يستعمل اهل التثنية وكذا في الاستفهام (قوله لظهور ان ليست
 موصوفة لافادة التثنية) اي لا محل فاعته ويكون التثنية بمعنى حقيق له لان اللفظ اعا
 وصم لافادة المعنى الحق في قوله لا الكلام الى حرم) اي ليس موصوفاً لادوته فلا
 يكون معناه الموصوع له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس له صلة خارج
 لانه لا يمكن حمل التثنية من اقسامه وكذا الاستفهام من الامر والنهي والقول
 بالاستصدام بان يراد بقوله منها التثنية الكلام مخصوص وتعمير له في قوله واللفظ
 الموصوع له التثنية بالمعنى المصدرى وكذا في جميع اعداد التثنية في الاستفهام
 والامر والنهي والنداء تكلم برده عليه انه يرم مستند في قسمه الانشاء ان لطلب
 وغيره وقسمة الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما من انواع الخمسة ادله بين من
 احوالها بمعنى الكلام المخصوص شيئاً الى احوالها باعتبارها به المصدرية من الالفاظ
 اموصوعة لها وبيان التسمي فيها يجر الى غير ذلك و به لا حاجة الى لفظ صيغته في
 قوله ومنها الامر ولا يظهر ان صيغته لا يمكن ان يكون ولا يظهر انه الخ وكذا في
 قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير ما (قوله ولا يتوهم الخ) فيه دفع ما قيل
 من ان قسمة الكلام التثنية الى الخبر والانشاء في قول من يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام
 لانشاء كالخبر (قوله كاعمال المقارنة) اي كما في افعال بقربة و حرمه لك من
 تحقق توحيه الشارح رحمه الله يدفع اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها
 المظنون فان مشأكلها حل قوله معاني المصدرية على الانشاء بظهورك بالتدبر
 بصادق فلا تفصله بمحاولة اللال قال قدس سره الا لا يحمل اللام لعدة الخ

فيه ان وضع ليت لمعه يس عنيه القاء الكلام المخصوص * قال قدس سره واما
 اذا جعل الخ * هذا الكلام حتى نكته لا يدع الاشكال عن المثل لان الثاني بمعنى
 الهيئة العينية المخصوصة ليس فسمها من الانشاء اذ لا يطلق له الا على نفس الكلام
 الانشائي او نفي كماله (قوله غير حاصل) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه
 ما ادخل شيئا حاصل وقت اطلب لعدم غير المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب)
 لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والصيرير اجبالي المطلوب (قوله والعرض
 الخ) يعني ان هذه المقدمة تهديد للمعاني المتواترة منه * قال قدس سره قيل ينتقض
 الخ * وما قيل انه لا تنقص وان لم نعترا الخبيرة اما مجموع علمي فلان الطالب نفس علم
 لا المجموع واما بمجرد غير ذلك المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب هو هم
 منشاء جعل الطلب هي صيغته وانراد ههنا لمعنى المصدرى كما عرفت * قال قدس
 سره ان كان المطلوب الخ * يعني ان قيد الخبيرة مراد ما على ما تقرر من اعتبار
 الحقيقات في زمرجات الامور التي تختلف باختلاف وان لم تذكر فالحق ان كان المطلوب به
 اي العرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو
 تفهيم الطالب لشكك من عيه السيد في حوائج شرح الرسالة التسمية حصول
 امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجوده على
 مثالي له لا يرتب عليه لانه ولا حكاية هو الاستفهام مثلا اريد قائم طلب الحصول
 دسة الغرام الى ربه في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجوده على بصير معلوما وان كان
 ذلك مستلزما لانصاف ذهن بالعلم تلك الدسة ووجوده فيه بوجوده على كسائر
 الكيفيات النفسانية بخلاف علمي فان العرض منه حصول العلم واتصاف النفس به
 ووجوده فيه وجود سببه وان كان مستلزما حصول ما يتعلق به وجودا فطلب
 وهذا المرقى دقيق منه عن وجود الشيء في الذهن على نحو اصولي يرتب عليه
 الا ان كما في الانصاف لثبوت وهو المطلوب في علمي ووجوده على لا يرتب عليه
 الا ان كما في تصور استعانة وهو محسوب في الاستفهام وانه حرر تلك طهر ان مثل
 اعم ولا علم داخل في الامر لان محسوب به العلم ما يتعلق به فالتصويف به وجودا امر
 في الخارج ولا حاجة راجعة عنه هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في
 الذهن على نحو وجوده في الخارج فقدر فانه من المهمات * قال قدس سره
 وقد يجب ان المطلوب الخ * فيه اننا لانسلم ان المطلوب الفاعل بعلمه وجوده التعليم
 من المتصاحب من مطلوبه حصول علم في ذاته الا انه يجعل التعليم وسيلة اليه * قال

٤ من المهمات نسخة

قدس سره من حيث انه سبحانه و تعالي لا يخلو حرقى بدل عيبه كله
 لا الالهية فيكون الله للملاحظة غيره بخلاف اثره قد انصف فيه مداول لفعل
 فيكون مخلوقا في نفسه قال قدس سره وقد حقق ذلك في وهو ان لزوم
 قديلا حظ من حيث انه بسبب من اللازم واندرهم وانما يعرف انهما حيث لا يكون
 لزوم لزوم آخر وقديلا حظ من حيث انه مضمون في نفسه فيعرض له لزوم آخر وقس
 على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية حتى يبرهنها التكرار (قوله انشاء
 فعل المفعول) اي المعلوم حصول انشاء فعل عن الفاعل من نصف الفاعل نعم
 ذلك الفعل ووجوده من استداده وكذا المراد بحصول ثبوته من نصف الفاعل
 بثبوت ذلك الفعل وتحقيقه منه وانما المراد بفعل حصوله في سبب كماله في روجه لله يوم يفل
 ان كان المطلوب انشاء الفعل او ثبوته اشارة الى ان المصوب في الامر وانتهى انصاف
 المقادير فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول ثبوته (قوله هو الامر)
 سواء كان بطريق الاستعلاء او التصريح او التساوي وهذا وجه صسط الانواع
 الخمسة وان كان غير مختار عند انصاف روجه لله شرحه في الامر والامر
 استعلاء (قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل الخمسة) اي ان كان معنى
 الطلب هي المحبة وانظارها من غير قصد الى وجوده ولما يطلب العمل فلا يرد
 الاوامر الدالة على المعاني المحسوسة (قوله ان كان الشيء) اي مكانه الداني يجوز
 ان يكون ممكنا كافي لثبات يعود فان الشك في رقة عن زمان اريد ان القوى
 الدائمة كالمرة في بحث حصول العمل وعادة الراس من لا تستمر به ان يكون الراس
 زمان لا قبل ان اراد الامكان الذي في دلالة قوله ست لثبات يعود على عدم
 استمراره بحيث ادلا امتناع في نحو الشك ليس شيء (قوله ولا يصح ترجيح)
 اي ان طلب الشيء بالترجي لان الطمع رتق بالوجوب على سبيل من قدس سره قدس سره
 لا يملك في الترجيح وهم (قوله فكم يبرهن صرح) بان له دقة في قوله قدس سره
 وقبل انها حكاية الله لثبوت الاستعداد من وجوده وان دقة الامر مستحيل كانه
 الرسول على الله تعالى عليه وسلم من دنوى بوقته من على سبيل الحكاية كانه
 قيل ووا اذهالك قائم او تدهن وقوله ويدور على تقدير ان شاء اي فهم يدهون
 حيث ولد المصعب كذا في الكشاف قال قدس سره حذو في تزييلهم ح
 ولا يجوز ان يراد مركبة كل معهما مع لا واما ان معنى في التوزيع لا الحكم على كل
 واحد منهما (قوله هل كونهما ح) ظاهرا خود انك لا يعبر عنه خود منه هل لو كان
 التركيب مع لا ولا فلا يتعدى خود و لا خود منه غير ما هو ولا يجب ان يخلو

حاجته فغيره ولا حضور هذه كلمات في حال التقدير (قوله ليس اقامة التمني)
 لا يمتد كما يفيد ان قبي قبل التركيب بل ليصير التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا
 بالوضع الذي يتولد منه التقديم والتمتصن فان اعمار عن الجمار لا يجوز قوله
 في الماضي القديم (ي تقديم اصحاب لان المتكلم انما يحجه لا حل شفقه عليه
 فلا يزال محجه المتكلم لا يقتضي قدامة المحاط فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم
 وهذا في التخصيص قوله وهذا) اي قوله لتخصيصهما (قوله حاصل معناه)
 فان التزام معنى انتهى هو معنى التخصيص قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق
 الخ فان معنى في من ولو معنى محاري وفي لعل من مستندات التراكيب وقدر
 (قوله ومن هذا) اي من دحوب الاشفاق في الترجي لظهور ان العقل لا يطلب
 ما يكرهه (قوله ان كانت تلك الصورة وقوع نسبة ح) اي صورة وقوع نسبة
 بدل عليه قواهم اي ادر - وقوع النسبة الا انه به يحدف لفظ الصورة على اتحاد
 الغير معلوم فمع قطع النظر عن التزم بالدهن معلوم واعتبار التزم به علم (قوله
 بان بينهما نسبة اما لا يجب او النسبة) اي بالوقوع واللاوقوع فان الاحتجاب والسلب
 يطبق عليهما نص عليه في شرح اسرار العبدى (قوله وهذا انما يظهر الخ)
 اي استدعاء القديم حصول التصديق بمس افعال ظاهر في تقديم المصوب
 لان تقدم ماحقه التأخير جيد التخصيص بالادراك انهم عنه حينئذ يحسن على انه
 ليس التخصيص كما مر وما تقدم من فروع انما هو للايجاز لتخصيص اصلا عند
 السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بمس البعض وانما
 عند اشجع عند الفاعل بعد يأتي التخصيص وقد يأتي التعميم وفوض
 الى اقدم فلا يفتح هل يريد عرفت سلا (قوله من هذا) اي لعل الدوحة عليه
 الهمة محتمل لطلب التصديق وتضمن لطلب الصور وتعيين احد المعينين بحسب
 الفرائض المقتضية كافتراضه رحمه الله عليه فقوله اصبرمت ريدا ام لا لطلب
 التصديق وقوله اصبرمت ريدا مكرمه لطلب التصديق والمعيونة كافي افرقت
 من الكسب الذي كسب كونه (قوله لا يخلو عن تعسف) لانه اذا كان المسؤول هو
 التصديق لم يكن شئ من الجزئين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يبينها لان يقال
 ان المسؤول عنه هي نسبة وهي مدلول جزم النفس فلا بد ان يلي البعض الهمة (قوله
 وما يؤيد ذلك) اي كون المسؤول عنه بلى الهمة في قال قدس سره اصلاق الشئ
 الخ تأيد ما ذكره صاحب من اعمدات في حقيقة في صورة طلب التصور هو
 التصديق (قوله نحو هل قادر يدور عروق قد) وردت في هذا التوهم اختصاص

هل ما فيه لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله فيسجد) أي رجل وانه قوله أي هل
 منسب ريدا صرحت فلا يكون هانئ تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل
 نفس الفعل (قوله ليكنه يفتح) لفتح احتمال عدم انه يدرك كونه خلاف العاقل
 (قوله سوى ان العاقل الخ) اذ كون التقديم غير اختصاص من يفتح فيمكن فهمه
 الا لاجل كونه على خلاف العاقل فيلزم ان يكون كل تقديم غير اختصاص فيكون
 فذكر قوله وجه الطبيب التثني على سبيل التثني (قوله من ن عتار التقديم إلى آخره
 يعني ان هل والهمزة انما تدخلان على افعلة الحزبه فلا بد من صحة نفس دخول هل
 ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والآخر عدم متحيز لاشد منه سواه ودا
 اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مهبط لمحصل تصديق نفس الفعل فلا يصح
 دخول هل عليه بخلاف اعمرة فادها لست الاصور فلا في نفسه في الحاصل
 نفس النفس نسبت التقديم هذا اعتبار اهل المعاني اياحت عن الخواص والمرايا
 وما في الرضى من انه صحح ارجل في الدار ورجل في الدار فوق كرم في حيز
 الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار الصلة بالبحث من صحة الاستدلال لا يبرم طلق
 الاصطلاحين هذا اختلاف الاضراض (قوله وهو معنى المصارع بالاسفل)
 وليس من الحروف اعمرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهو لا تعبر
 فلا بد ما قيل انه لو كان محصيا بحسب توسيع الفعل بمصداك لكان الاستفهام
 معناه ليس كذلك قال الله تعالى (وهي وحدتموه وصدركم حق) (قوله وهو احون)
 قبل المراد بالاحوة الصداقة بالاحوة المتفرقة واللكان الحلة لاسمية حالا
 مؤنثة فلم يجر دخول الواو عليها كما تمر في احواسى وهو موهو قال الحسن
 المؤكدة ما يكون موكدة لمصنوع جلة وهي لا يكون الاسم غير حدث نص عليه
 في الرضى (قوله بمعنى انه لا يسمى) معنى ارادته انكار توبيع لا انكار تكذيب
 وسيمى ان الانكار يكون لمسمى (قوله عدم اقربا) هذا معنى على عدم الفرق
 بين الحال الذي هو قيد للعامل وبين الحال الذي هو لزوم التصديق (قوله فمعه
 الخ) لعل مشتبه فمعه انه فهم من الجملة الثانية او بعد في قول الشيخ الخلة من
 وقعت حل فبدأه مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا (قوله وهو يادى الخ)
 لا يبدل على وحب تحريد الجملة الحية لا على تحريدها من نقيض الحال (قوله
 لكون هل الخ) يعنى ان الساء داخله على المقصور كما في قوله وتخصيصها
 المضارع بالاستقبال داخله على المقصور عليه فقد جمع غير من استعمال
 التخصيص (قوله من يداختصاص) أي ان شرط الاختصاص لا يقبل الزيادة

والقصص والاعمال من غير ان يلاحظ انهم مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله اما اقتضاء
 البنى الخ) قيل منه بحث لان كونه محصية للمصارع بالاستقبال
 لا يقتضى من غير اختصاص وان يقتضيه لو كان المحصن مختصا بالمصارع
 واجاب ان ان لم يرد بغير اختصاص ريادة الارتباط ولا شك انها
 لما كانت محصية تمصراع بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب
 من علوم اخرى من رابع علوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم
 العقلية بل من العلوم العقلية كالكلام والافهام الحكيمية من الالهية والطبيعية
 وليس يلزم ان يكون ذلك محصيا او مشتملا من كل منها بل يكفي ان يكون مشتملا
 من احدها ويكون معتقدا به في تحققة مباحثها كلها او بعضها مختصا او مشتركا
 كذا في شرح مفتاح لشرح رحمه الله تعالى قال قدس سره توحه النبي
 الى الوصف الذي وصف به في قوله تعالى فان قدس سره بعد ذلك متعلق بقوله متى
 قلت وحير الاراع متعلق بحوله تولم الى اي تساؤل النبي المصطفى والشاعر
 لا لاوصاف الاخر غير لا تراعى من المحض والمكلم فيها وانما الاراع في كونه شاملا
 او محصيا قال قدس سره توحه الى النبي الى ثبوت الوصف الذي له في اي الذي
 ادعى ثبوت الوصف في ثبوت ان كان له في عاين كان خاصا توحه النبي اليه
 في ثبوت كذا في اي كما ادعى في اي يتناول النبي ثبوت الوصف الذي له
 كما رعى في رادعي ثبوت الوصف في عومه وان ادعى خاصا تناوله على خصوصه
 قال قدس سره وانه في ذلك على قوله ولكون هل قال قدس سره
 ويختل ذلك في اي مصراع دون خاصي واستعمل في موقع الخلل او اعتراض من
 قوله ولكون هل وسامع من هذه ويردونه استلزم وذلك شارة في ما بينهم
 من قوله ولكون هل ولاستدعاء اي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين
 استلزم ذلك الانصاف من غير اختصاص له دون لاهية بالشيء الذي يماثلته
 اظهر (قوله معاخر) فيه تعريض للسكاكي رحمه الله تعالى بانه تعرض لبيان ماهو
 ظاهر في الحاجة به ويصرف في ان ماهو احيى احيى اقتضاء الثاني لذلك (قوله
 ان يوجه الى صحت) في الامور القائمة بالغير وانما يصرها لاشتمالها
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال وامراد الصفة المعنوية اي المعنى
 القائم بالغير (قوله اني هي مدونات الافعال) لان مدلولاتها الاحداث القائمة
 بالفعل لان لسبب ان المعنى طريق مقيم حرة مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات) أي من حيث هي صفات ومعنى أن هي والاثبات انما يتوجهان الى
 الامور القائمة بالغير من حيث انه قائمة بالغير اي قيامه ولظهور هذا الحكم لم تعرض
 لبيان واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات لافعال كان لشي والاثبات من
 اختصاص بالافعال بخلاف مدلولات الاسماء فالمتوجه ان قيامها الذي هو خارج
 عنها وانما قيد بالحيثية لان الامور القائمة بالغير انما تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث
 ذواتها لا يتوجه اليها والاثبات اليها (قوله لا تلي حوات) اي الامور القائمة
 بنفسها اي بالانكسار قائمة بالغير اني هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء
 كانت مشتقة او غير مشتقة لا يغير فيها فبها بالغير وان كان معرض لها وانما قيد
 بالحيثية لان مفهوم واحد قد يكون ذاته بالنسبة الى صفة واحدة والنسبة الى ذات
 كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان
 في هذا الحكم خفاً ساء على انه لا يدل على جهة توجعه في واثبات الى مدلولاتها
 من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليه من حيث انها ذات بلية بقوله لان
 الذوات ذات اي مانع منه ذاته موصوفة بالذاتية لا بالذاتية الخارجية الذاتية لها
 لافائدة فيه ومنها حروف الواقع فكلام الخ ربح حدة الله تعالى لا عار عليه
 الا انه عرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان لافاضة التي لم يرد الارتباط
 طاهر لاحاحه في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وما ان استدل به لافاضة الثاني
 ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد ذهب في قل على ان هي والاثبات
 لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بد من صم ان الصفات
 مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء وصم محله دليلا على عدم احتمال
 الذوات الاستقلال وبما حرره صهرنا ان شرح رحمه الله تعالى لم يعدل
 عن الطريقة المتساوكة في اصحاب لم يصح شبهة لانه موضح كل لا يصحاح
 قال قدس سره فانها لا تلي اخ يرد عليه ما يورده على التوجيه الثاني
 من ان لازم منه لا يمكن نصها بمعنى حصص متعة وانها لا بمعنى جعلها ثابتة
 لا بمعنى الحكم بشوئها فانها صدق واخكم به فانها ممكن وان كان كاداً
 قال قدس سره في الاعراض وكدافي صلاب راجو هر قال قدس سره
 فلذا اختار بعضهم وهو الماصل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف
 رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من به يقولون ان الذي هو الممتنع وذوات
 الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن حكم بغيره ويمكن ان يحمل على
 ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير محصورة ولا يمكن في الماهيات من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال ذهنية ليست بماهية بل لا يمكن الاسباب الوجود
والصفات الاخر من هيات بقدر الماهيات ليست بموجودات او مظهر كذا وحيد
لا يمكن ان يراد بقوله ما يريد ان يراد ليس يريد بل يراد ان يراد ليس بموجود او كانت او متجه
او غير ذلك من اصناف اخرى كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما ورد به السيد لانه
قال لا يمكن الحكم بغيره ولا يمكن الحكم بحيا عن نفسها فلا يراد بما يريد ان يريد
ليس يريد كونه خلاف الواقع من يراد به ان يراد ليس بموجود او متحرك او نحو
ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا بالحكم بان
الذوات ادلا حادثة في تحقق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بانها انصا
غير يمكن لان الحكم بانها والى مقتضى امرين ولا تغاير بين الذات وبمعنى
يرد على بانه لا يمكن في قصر المتعدي نحو ما شريك الذي لا يمنع الا ان
يقال لا يمكن تصور استحيالات الامم صير الذاتية والمثال فيقول الى قصر الممكنات
قد يدرك قال قدس سره ولا يبعد ان يقال الخ * هذا الوجه مع استعماله على
التكلمات التي ارادتها بغيره لان المراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر
الموصوف على لصفة وبالعكس بغيره الموصوف كالمركب فلا بد ان يراد ذلك المعنى
في تحقيق القصر ايضا **بسم الله الرحمن الرحيم** * فان قدس سره يعلق على المستقل
بالمفهومية * هذا المعنى هو من فروع ما هو * بسم الله حيث اراد انقسام في الوجود
الذهني * قال قدس سره بذات ما صح ان يعلم ويخبر عنه * هذا المعنى يصدق
على ما يستقل بمفهومية لانها تصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت بالذات
كبابه قدس سره الا ان يراد من حيث * تصح ان يعلم ويخبر عنها * قال
قدس سره وحده بطلان الخ * لا يخفى انه لا بد في ذات ذلك من شاهد ومجرد
كون الصفة في مقامه بذات لا يقتضي ان يطلق الصفة بهذا المعنى لجواز ان
لا يستعمل الصفة في مقامه لذات بهذا المعنى بل ان يصدق ان يصدق في شرح
حكمته المعنى في بحث الخ * عن نفس المحققين بهم معنى انما ثبت بطلان تصور
بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ولا يخلل ولا يضره * لا يخلل الا بتدريج فانه قال
قدس سره لان الامور تنصب الخ * اي دون الاسماء فلا يراد ان الحمل الاسمية
ايضا تتضمن سببا حكمية على ان اسما فيها ما اولاب الروابط (قوله على طلب
الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد به دون حقيقة الاستهسان
لامتناعها على علام المصوب (قوله لان يراد من مجرد) اي ما يتقيد وحوده برمان
الاستقلال في معرض الامر بانها هي غير المتقيد بالمرس دل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مفيد زمان من الأرمية شديراً فانه قدس على بعض
 الظنير وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كإيدل عنه قوله طلب الشكر لا لطلب
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار لا يندري مستند من هل انتم تشكرون
 امس بالمقام من الاستمرار الشوق المستند من هل انتم تشكرون (قوله وقد احدث
 اخ) توضيحه ما في الشفاء ان مطلب هل هي قسمين أحدهما بسيط وهو مطلب هل
 الشيء موجود على الإطلاق أو ليس موجود على لاصلاق والآخر مركب وهو
 مطلب هل الشيء موجود كذا وليس موجود كذا فيكون الموجود رتبة لا محمولا
 مثل هل الإنسان موجود حيواناً ونباتاً، ندفع ما قيل ان هذا الكلام غامض
 حال من التحصيل اذا اعتبر في كل قصبة سوى الوجود الراجعي امران فلا يستحق
 ما محمولا الوجود ان يكون به رتبة ثالثة الى ما محمولا غير الوجود * قال قدس
 سره قد يطلب الخ * في هذا بيان الشارح رحمه الله بالشارحة للاسم قاصر
 حيث اکتو باسم الاول فتدويع الاسم هو وقد ذكر في التلويح كلاً فسمه
 لانه اندي يحتاج اليه في شرح قول المصنف رحمه الله وضع هل البسيطة بينهما
 في الترتيب (قوله فيجب ما اد غلط شهر) اي اسحق الجواب ذلك، دمه هو الاسم
 امر محتمل فاذا احسب مركب دخل في جواب بعضا ليس من دواخل المؤل عنه فاد
 لم يوجد منه رادشهر عدل الى المراد ولا يكون التفصيل المستند منه مقصودا والمراد
 بالاسم ههنا ما قدس المسمى اشارة الاسم لا يختص بالاسم بعدل للفعل والحرف
 (قوله اي حقيقة الخ) اي ليس المراد بالهذه ما يقع في جواب ما هو فانه شاملا لما
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموحودة ووصف حقيقة، هي هو ما هو اشارة الى
 ان المراد بالحقيقة الماهية لانه في نفس الامر لا محققه في خارج هي ما صرح به
 في التلويح من ان تعريفات الاهیات كنه في نفس الامر تعريفات حقيقية (قوله
 فيجب ما براد دنيه) اي حق الجواب ذلك ورت قیمت الرسوم مقبها توسع
 وصبر ارا كذا في شرح الاشارات وحكمة لاشرى (قوله بين ما انشئ لشرح الاسم)
 اي يطلب به معنى الاسم على ما في شفاء، يسر ما شارحة مختصا بطلب الحد الثام
 الاسمي على ما هوهم و كان الشايح ديت (قوله لا من لا يعرف الخ) في الشفاء واما
 ان طلب احدها حركة او زمان او حلاء و نه موجود فيجب ان يكون فهم اولاً
 ما يدل عليه هذه الاسامي انتهى ويظهر منه انه لا بد من معرفة مفهوم
 الاسم اجمالاً قبل طلب الوجود * قال قدس سره وم تعرف خصوصية ذلك
 المعهوم * اي لم تعرف خصوصية توجب تميزه به مفهوم عنه من بين المعهومات

في الجملة بل احتمل عدمه كل مفهوم ان يكون مدلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك
المفهوم متصورا لا الارض ان معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده
اذ لو قلت هل معنى لعمد الحركة موجود كان سؤالا عن وجوده معنى هذا اللفظ
الواقع بمسألة اعنى لفظ معنى لفظ حركة لان سؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل
عليه من كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها مطبق على موجود فالواجب
حيث تقدم تصور معنى هذا اللفظ بجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها
معنى وهذا معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي
مفهومه من حيث انه مدلول لفظ استحال منه طلب وجوده وبما حررنا لك سقط
الاعتراض المشهور من به داعري ان الله معنى فقد تصور ما اشارت به معنى اللفظ
وان كان معناه لا لا يكون هذا التصور في طلب وجوده واما السؤال عن خصوصيته
فانه منجبه لانه تصور الاسم بخصوصه وعلت ان الله معنى فنقول ما الحركة
قال قدس سره ونعني صرفت خصوصيته اجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكن
السؤال عن وجوده من تحصيل ذلك بلفظ مدحوب هل قال قدس سره لكن
الانساب الخ * لكون الاشتغال بمسألة هل بعد الفروع من مطلب ما الشارحة
ولانه قد يكون شرح المفهوم بمصيلة قدس في التصديق بوجوده * قال قدس
سرره اي ماهيته موجوده * اي في لا يعرفها حتى ما ذهب اليه القوم واما عند
الشارح رحمه الله تعالى فانه قدس سره في نفس الامر * قال قدس سره بقدر
الامكان اي قدر ما يمكن تصوره من ان كانت كلمة او بعضها او العريصات (قوله
والمعدوم اي في نفس الامر) لا هو انه ادلاشير به العقل الالهي اعتباره وفرصه
هذا على طريقه شارح رحمه الله تعالى واما عند القوم لعمد لا وجوده فان
الهوية بطلق معنى الوجود (قوله و يرق الخ) هذه عبارة الشفاء وما ذكره
وجه اني لعمارة الحد للمحدود وقوله بالجملة والمفصل إشارة الى الوجه الالهي
كما لا يخفى (قوله حتى ان موصوع الخ) مثل تعريف المثلث المتساوي الاضلاع بما
احاط به ثلثة خطوط متساوية حدا حتى وبعد عدم وجوده اشكل الاول من التحرير
بمسألة جدا حقيقيا (قوله به يجب عدمه) فان العريضة احصاها ما وصع له
بعينه وهو عارض له معنى به حارج عن ماهيته اوشيه بالعارض القائم (قوله
عن المجلس) اي المذهبة لكافة سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا
او تفصيلا فيشمل جميعهم بقول في جواب ما هو نحو ما يريد وعبرو فيجاب
بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ما طبق

فيطلب بما عند السكاكي رجه الله شرح الاسم وشرح الناهية الموجودة الا
انه مختص هذه بالامر الكلي وعده صاحب القبر شرح الاسم كليا كان او جزئيا
قوله اي اي اجناس الخ لايتوهم من تفسيره مطلب ما يطلب اي اتحادهما
فان اي لطلب المميز وما لطلب الالهية الا انه لما كان صب ماعية الشيء مستلزما
لطلب تميز تلك الماهية وتعيينها بما عداها من حيث شئها على الخصوصية اقيم
مطلب اي مقام مطلب ما ولما يتحد جوانبهم فيقال كتب ونحوه لانه من حيث انه
مشغل على من الجنس اجالا حواب ما ومن حيث شئها هي خصوصية الميزة
عن الاحدس، الاخر حواب اي كذا يستفد من شرحه بفتح ح (قوله فقد سبق
المفردون) اي لانفسهم بطاعة الله تعالى او عند سوى الله تعالى (قوله وما لمفردون)
او ما وصفهم السدي يعرف به انهم مفردون * قال قدس سره قلت بينهما الى
اخره * حاصله ان المطلوب في من في اندر تعيين اسم اليه قصدا وتعه حصول
الصدق بخلاف ادس في الاء، ام حل من المقصود منه هو تصديق (قوله واما
ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رجه الله تعالى ادعى بقوله تعالى فمن
ركبنا للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه فوهم تعالى ولا يكلمهم انه للسؤال
عن الجنس لم لا يجوز ان يكون السؤال عن الوصف كما قيل عليه الجواب الا انه
ورد اسم لقوله بصورة دعوى فاداس على الجنس مانع في قوله يلحق فلا يرد
انه يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم ومرة الى السؤال عن الجنس
لا يليق بحابه بل اللائق السؤال عن اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساد
باعتبار اجراء الجواب على مقتضى الصهر فانه الاصل (قوله بقوله رسا السدي
الى آخره) اي اعطى كل نوع من الاربع صورته وشكاه السدي يطبق
ككاه الممكن ويجوز ان يجعل حذاه معولا اول لا يعنى معنى اعنى حلقه كل
شيء يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم بمول سى لاني مقصود ثم هدى ثم
عرفه كيف يرتفق عما اعطى وكيف يتوحد به يرتفعه وككاه كذا في شرحه
ولفتحاح (قوله احد المتشاركين في امرهمهم) اعتد لاقن و مراد احد المتشاركين
او المتشاركات في امرهمهم مصموم ما وصف له اي ووصفه به بماتشاركين زائدة
الابضاح والبيان والا فالامر الذي يشار فيه شئ لا يكون لانهمهما كذا
في شرحه لفتحاح وتعه السيد وفيه بحث لا يشار كين في دار او مال لا يسأل ما
بما عزمهما بل يعلل تحت مانعهمهما ولو كان معهود بشر كين في هذا المثال (قوله
الى مشار اليه) اي شئ يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سى امر ائيل الخ)

أي سئل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر أو جواب هذا السؤال ويكون في موقع
 لمفعول أو قائل أو فعل المسؤل فيكون حالا (قوله انشيري أم ثلثين) إشارة إلى أن
 يميزكم الاستفهامية يكون منصوب مفرد . عنبار . بأوسط أحوال العدد فإن يميز ثلثة
 إلى عشرة مجرور بـ عشرين إلى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور
 مفرد (قوله وأقول سئل من شئ الخ) لعل مراده عدم الوجود قطعاً فإنه
 يحتمل كم في الآية أن يكون خبرية على ما في الكشف أو عدم الوجود في صورة
 عدم الفصل بفعل متعدد (قوله أن يكون المأثري) بفتح الميم هي صيغة المكان ووضع
 الخبر وهو النفس دون سائر وفيه رد على اليهود ظاهراً كانوا يحرمون آيات
 المرأة وعهدها إلى أسماء كذا في تفسير بقاضي في سورة الأحراب (قوله لعراقها)
 في الاستفهام لأنها موضوع له وسائر الكلمات موضوعات لها إنما تضمنت معنى
 الهمزة في الاستعمال (قوله ولها مجرور الخ) أي عرافة الهمزة في الاستفهام دون
 غيرها مجرور وقوم سائر الكلمات الاستفهامية لعدم إتيانها أن تكون متضمنة
 للاستفهام مع أنها حيث معنى بالقطر وهذا يدفع المخالفة بين هذا القول وقوله
 وهذا محل الخ فالقول يقتضي أن يكون حوار وقوم سائر الكلمات بعد
 أم لعدم عرافتها وقوله وهذا محل الخ يقتضي أن يكون حوار وقومها بعد أم
 طاروة عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهامين وحيث مجرور وقوم الهمزة
 لعدم إيصافها إذ عرافتها في الاستفهام لا يفي كون أم معنى أن وقيل في توجيهه
 أن عرافتها في الاستفهام يقتضي كمالها في المصدر فلا يجوز دخول أم التي معنى
 أن عليها كسائر حروف التعطف من لو أو والعاء ومو فيه أنه لا وجه جرده لتعويض
 أم بالذكر وقد لا يكون عدم عرافته سائر الكلمات في الاستفهام عنه بل حوار
 وقومها بعدم لاي في أن يكون المعطلة تحريداً أم عن الاستفهام وسديم بهذا على
 محل ليس للمصدر المحرر الاهتمام ولا يلحقه ركا كنه (قوله رثاء أم) ذكر
 الراء وسكون الهمزة مصدر رثى اللفظة وردها كسج عطفت عليه يروي مرفوعاً
 على أنه بدل من ماو مجرور أعني بدل من صميرك والتعريف في أنه على التعديرين راجع
 إلى ما على أن يكون الاء زائدة وخمير مفعول تعطف أو راجع إلى الاء وتعطى معنى
 محو أو منزل منزلة الألف ومضموم ما على أنه مفعول تعطف وكلمة ما مصدرية (قوله
 وبهذا ينحل) أي يكون أم معنى أن يكون الاستفهام (قوله لا يستفهم عن الاستفهام)
 ودعوى التأكيد بعد حذف الاء لا يثبت (قوله أكنتم أم لم تكذبوا الخ) في المعنى
 حذف المضمون بدون حذفه جمع وبصيغة حذف الشرط من غير دليل عليه

وحدوث النقاء الجارية (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) صهر كلامه يدل على
 انها محاربات في تلك المعاني كما يشهد به قول الشارح رحمه الله تعالى وتحقيق كيفية هذا
 المجاز الخ لكن التحقيق انه قد مر ادعاء تلك المعاني بطريق المحار و قد مراد بطريق
 الكسامة وقد مراد بطريق استعمالات الكلام وتمصيله في حواشيا على تفسير
 القاضي لقوله تعالى (كيف تكفرون بالله) (قوله محومالي لا يرى الهدم) عدم
 الرؤية قد يكون لحال في جانب رائي وقد يكون لحال في جانب امرئي فقوله مالي
 لا يرى الهدم ان كان استهسا من حال في جانب رائي يوجب عدم الرؤية
 فالاستهسا لا يمكن جملته على حقيقته اذ لا معنى للاستهسا عن حال نفسه وهو
 محار من التجه وان كان استهسا من حال في جانب امرئي يوجب عدم الرؤية
 كالسائر فيصور ان يكون الاستهسا على حقيقة فان قصد منه التجه ويكون
 ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصوير والافتقار كان كسبه وان قصد منه المعنى
 الحقيقي مع التجه كان التجه من مستعمالات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع
 بين كون الاستهسا على حقيقته وكونه التجه وبين كلام شارح رحمه الله
 في المختصر من ان قول صاحب الكشف نظر مستبين عليه السلام الى مكان
 الهدم لم يصرفه فقل مالي لا يرى الهدم على الحقيقة لا ليرى وهو حاصر
 له اثره بل ليرى وغير ذلك ثم لاح له انه لا يكتفى بالحصر بل لابد من وجود
 احوال كانه يسأل عن صحة ملاح له لا يدل على ان الاستهسا على حقيقته
 وبين مثاله السيد في شرح الاماح يظهر بما ذكره من حب الكشف ان حصر مالي
 على حقيقة الاستهسا ويكون المعنى ان امرئيتي وتلبس في حال عدم رؤيتي
 الهدم هو سائر ما دام احرا لا مرار شارح رحمه الله تعالى عدم الدلالة
 قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستهسا و مراد في قوله تعالى (ان كان
 من احاديث) هي قطعة كما تدل عليه عبارة الكشف لان التمهلة شرطها
 وقوع لمرارة قلته وقع في شرحه للافتتاح قد يقال لامانع عن حله على حقيقة
 الاستهسا بمعنى ان امرؤ وقع في وتلبس في حال عدم رؤيتي الهدم لامانع
 وحال ام هو عائب ليس على ما يدعى قال قدس سره ينصح به وجه المحار *
 وبين قدس سره استلزام الاستهسا للمعنى مر دو ذلك لا يمكن في معنى يوم المجاز
 فانه متحقق في جميع انواعه * قال قدس سره الاستهسا عن عدد دماء الخ *
 الاستهسا عدد الدماء يستلزم الجهل استلزام المسبب مسبب وكذا استلزام
 الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار الاستهسا فهو استلزام السبب لمسبب

فلا يدخل كم دعوتك في استمالة السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى
 نصرا لله فان الاستعداد سبب الامتناع وفي مالي لا اري الهدوء فان الجهل بالسبب
 مع وقوع السبب سبب التعجب فان نفس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ
 هذا من استمالة السبب في السبب وكذا في الوحيد والتعريف كالا يخفى (قوله الام)
 لم تعرض السبب بين العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب
 يستلزم طلب وقوعه على مع وجه كانه وقع ذلك الامر والتكلم يطلب فهمه (قوله
 وهو الذي قصده بصف) حيث قل بايلاء المقرر به بحرف الجر (قوله فان كسر
 الاصنام قد كان) اي منذ يرل عليه لفظ الاقرار وقبه اشارة الى ان ذكر الفاعل
 في صورة انكار الفعل نحو صرحت ام لم تصرب انما هو ٧ لتحين الفاعل لان الانكار
 متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما هو فاعترض بانه لو كان التقرير ٨
 بالفعل لكان الخواب وقع كسر او لم يقع (قوله بل على الاقرار بانه قد كان) كانه
 قيل انت فعلت ام غيرك ولد جاب بقوله بل منه كبيرهم (قوله يعني اذا كان التقرير
 بالهجرة) اذا التقرير لا يختص بالهجرة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بما كا
 في حقيقة الاستفهام لانها عن التقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء
 (قوله لا تقرير بغير الحكم) لانه لطالب التصديق في مدخل الجملة ولا ان الايلاء ما حد
 الحزين به (قوله لا تقرير بغير الحكم) اي بدلو لانها من الرمان والمكان والحال
 فلا يتصورها ايلاء (قوله كدبت) حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل
 التقرير في حديث الايلاء (قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل) وهو انه يكون
 لانكار الفعل والفاعل ومفعول وغيرها بل لانكار التصديق فقط كهل او لانكار
 مدلولها كالاسم لاستفهامه كالمز في التقرير (قوله مادا يصرك او هدت كذا)
 فان معناه انكار كون شيء ماصرك ويلزم منه انكار الضر وكذا من فعل
 كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكم تدعوى انكار مرات
 الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف يؤدي انكار حال يقع عليه الايلاء ويلزم
 منه انكار الايلاء ٦ ومن ينكار مكان الدراية ويلزم منه في الدراية (قوله فانه
 ذكر ما يكون مع الخ) فان مصححة سلاح مع وقوع الفعل لا افعالية المصطلح
 بان يكون القتل متحققا لكن مستفاد من قوله ان يكون مضاحمة السلاح
 ما بها لتصور الفعل منه وان كان في حقه قدرا عليه وهم ناش عن قلة التدبر (قوله
 فان النكر الخ) يعني ان الامر ان يقصود به التخصيص ردا لقولهم (لولا نزل
 هذا القرآن على رجب من لقرين عظيم) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر

٧ لتحين الفاعل نسخة
 ٨ بالفعل نسخة

٦ والبيت انكار لمكان
 الدراية نسخة

النسوة والمتولين لقسمة رجة ربك ولذا عقده بقوله (بحسب قسمي بهم معيشتهم) وفيه رد على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الاسكار (قوله واما قوله تعالى اتخذ اصناما الخ) يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر في الاولى يتعلق باتخاذ الولي بصيره لاتخاذ الولي وفي الثانية الاتحاد المتعلق بالآلهة وذكر الاصنام لكمال توبيخهم وللبسالة في توبيخهم والدلالة على كل حملهم فلا يصح هنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما تتخذ آلهة فانه بعيد ثبوت اتخاذ الآلهة واسكار تعلقه بالاصنام وما قيل انه جند بحسب تقديم الآلهة لان المنكر اتخاذ الآلهة لا الاتحاد مطلقا فليس بشئ اذ ليس المقصود ثبوت الاتحاد اطلاقا والاسكار تعلقه بالآلهة وان كان الاتحاد المطلق في نفسه متحققا فمردفان لفرق بين اسكات هو الدوق السليم (قوله يقدر المصير بعده) ووجهه ان مساق الكلام يدل على انهم لم يكروا مطلقا الاتباع وانما اسكروا ان ينعموا بشرا من الله في الحسبة وطلوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا مسالا له ادا كان منهم كما يشيرون الملائكة اقوى وقالوا واحدا اسكارا لان منع الامة رجلا واحدا وادوا واحدا عن الله اللهم ليس باشرهم واصنامهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المصوب سكون المسمى الممثلة هو المفعول ويعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه (قوله لا قدم مرقوع) أي المصير نحو ما انت صررت وما اظهر المعروف نحو ريد صررب فلا تختم الاعلى تقوى حكم لا نكار والمنكر نحو ار حل صررب على انكار الفاعل هذا على ان الله الذي قرره اسكاكي رجه الله في تقديم المسد اليه (قوله لمراد التقوى) فيكون ما يلي الممثلة مجموع الجملة كهل لا نكار التصديق (قوله تقوية حكم الاسكار) فيه سارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام بعيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا لاسكاره كيد كانه اذا دخل على ما بعيد الاحتصاص نحو اجمع الله انحدوليا كان الاحتصاص الذي لا في الاحتصاص اذا في شرحه للمفتاح (قوله م) ولو كانوا لا يفلون) وواو ضم الى صمهم عدم تعقلهم (قوله من قبل التخصيص) فالتقديم التخصيص وما يليه هو لفاعل (قوله الى تذكر هذا التفصيل) حيث قال اي ان يروى عن جند من تفصيل الذي سبق في نحو انا صرربت وانت صرربت وهو صرربت من احتمال لابتداء واحتمل التقديم وتفاوت المعنى في التوجيهين (قوله فلا تحمل بحوفه نعم الى الله اذن لكم الخ) اي الله اذن في التحريم والتحليل حيث حملتم محارمكم الله حلالا وحراما وقتلتم ما في بطون هذه لانهم حالصة لذكورناو محرم على ارواحهم الله تقترون في ذنبة ذلك

(٣) هو ان هذا القول لم يوجد في اكثر النسخ

اليه (قوله على التقديم للخصيص) فيه إشارة الى انه يجوز التقديم لانكار النسخ
 لنسب الى النبي صلى الله عليه وسلم بل من ذلك ما يحكي (قوله ان الادل ينكر من الله دونه
 غيره) اذ معلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم انكار ان يكون من الله ان فيما قالوه من غير ان يكون
 هذا لاذن قد كان من غير الله واصنافه الى الله (قوله وهذا خلاف مذهب الخ)
 اعترض عن ذلك ربه ان في الآية ما نزع آخروا سوى ما تقدم (قوله على مذهب القوم
 فهو الحقيقة) اعترض على ما في الكشف من ان هذه الآية من قبيل اعيان الله تعالى
 في كون الانكار راجعا الى ما في الحقيقة لا الى العمل كذا في شرحه للفناح (قوله اي
 الله كاف) يعني انكاره في لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الاستدلال على ابع
 وجه ومنه علم ان انكار الآثار وان كان عبثا هو ليس لتفريقه الى لاله ليس
 مقصودا بحواصير من مقصود منه انه لا كان العصور ان وما كان ينبغي لاجل
 الصواب على الاقرار بما في الوثائق التي (قوله اي لجل المحاط الخ) ويجوز
 ان يكون لتفريق معنى تحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه لا انكار الآثار
 وانما على الاقرار به في وثائقه (قوله وعليه قوله تعالى الخ) اي لو كان
 تحريم اكل ما كان محققا لكان كرم في كس الصواب والمراوالتين منها وما اشتملت
 عليه ارحامهم مقصود انه تعالى لا يحرم شيئا منهما كما كانوا يرمونه فانهم كانوا
 يحرمون سره كونه الامام وقرة عينه في كل امرى اولادهما كيف كانت ذكورا
 واناثا او مختلطة ونسب ذلك تحريم الى الله تعالى فرد عليهم ما انكار محال التحريم
 فان قدس سره انكار شيء الخ على الاول اسلام السب والسب على الثاني
 احتلام السب والسب ومضى لا بد من الاستلزام من جانب الانكار وبنى الثاني
 انه من جانب الامانة في كل من سره وقس على هذا الخ في ما سبق
 قوله وادعاء انه بما لا ينبغي اورد عليه بانه لم يقع ولا يقع كان الظاهر واحصر
 ولا يحتاج الى التمسك كونه قدس سره وباحتمال الخ في اي لاجابه الى
 توسط ادعاء انه من جانب (قوله اعصيت ربك) اي لم كان العبدان وما كان
 ينبغي ان يقع (قوله ودان في سابق) اي في صيغة المستقبل سواء كان معنى
 الحال او الامتناع فلا يرد له لوجه تخصيص لان لا يوجب على الحال محالا (قوله
 في الماضي) اي في صيغة ماضية (قوله نحو قوله تعالى انما يصيبكم الخ) اي
 احصاكم ربكم على وجه خصوصي وخصوصا بافضل الاولاد وهما النور والحمد لنفسه
 دونهم وهي الذات فكذلك (قوله وعاد قوله تعالى هل حراء الاحسان الا الاحسان)
 لم يقل منه لانه ليس تكذيب مادخل فيه هل بل لتكذيب الحكم الذي يدعيه

الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان حشر حقا كما قالوا يكونون في
 الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذيباتهم (قوله وهل يدحر الصرصم مع) يدحر
 كجميع وادحر يشيد الدال افصح في القاموس دحره كدعه حرا الصم ودحره اختاره
 (قوله ولا وكل مصلحة فيه) اي ليس المراد محمد بن الوالد في الايمان بل معه
 الدم والتوحيح دلوا كان مجرد بنى الوالد مع بنى الايمان كل مصدقة لما حبين
 لاحرار مجرد بنى الوالد بل المصداق العرفى بمصالحهم (قوله بقط الاستغفار
 مع) والجملة استغفارهم لتبوين العذاب به كان من التردد حتى الذي لا يكتفه عنوه
 (قوله نحو اني لهم اندكرى) اي من ان لهم اندكرى وكيف يتذكرون وينصون
 بهذه الحالة وهي الدخس وكيف يعرفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول ليس بالآيات والمجرات قيل وقع على
 قريش دخان من السماء حين اخذوا بالنسبة دعائه عليه بصلاة والسلام وكان
 الرجل يكلم الرجل فلا يراه فيشروه بالله والرحمة واعدوا ان يؤمنوا اذا كشف عنهم
 ثملهم يها كذا في شرح المفاتيح الشريفة (قوله ولا يحضر المتولدات في ذكر اخ)
 ذكر في الاقبال اثين وثلاثين معنى مولدة من الاستغفار وان كان بعضها راجعا
 الى مدد كرم قال قدس سره فورد عليه اخ احب الله الشارح رحمه الله تعالى
 في الفروع ما المراد من كرم عن المشق منه وجه ان هذا التصديق بملا دليل عليه
 ووجه حثه لاحاحه الى قوله غير كرم ادبكي ان يقال المراد طلب فعل هو المتفق
 منه والله يخرج الكف من الكف واحب الله ما كرم له موضع الكف من
 الكف بل الكف مطلقا والكف من الكف مستند من مجموع لأم صيغة الامر
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران احده مع كون الله لطلب الفعل
 لانه يطلب منى حرق مملوكة بحجة العبر وهو ذلك حرقه في الدنول بلا استهبة
 ولا يقال له الفعل وان اتحد ذاته بالفعل الا يرى ان الاستهبة فم ولا يقال وضع من الفعل
 قال قدس سره ادلا تصور اي لا يتصور من فرعون عنه الاستعلاء الملاء مع
 ادعاءه الالهوية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر ما كان فرعون مد
 تأمره واحب ما ان اراد مد تشيرون من المؤامرة بمعنى مشورة فانه احبصع الله
 بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا يخفى ان كلا وجهين خلاف المعنى
 قال قدس سره لا يقول الدرس حيث ادخل الدرس في سوء وقال يطلب
 عن جهه الاستعلاء يورث الاحباب وانما يستلزم لوجوب شرط العلو والالهيته
 غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب التصور مع شارة في سابق

من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك
وقوله على من قبل الاستعلاء شارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث
الايجاب وقوله يورث ايجاب الاتيان به اي بالتصور وقوله على المطلوب مبداء
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الايجاب من الشارع
ففيجب شرعا او من العقل ففلا او من العرف فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء
نحو هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابا ووجوب الفعل وقوله فاذا صدقت هذه اى صيغ
الامر اصل الاستصحاب بشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو اعلى رتبة
اغادت الوجوب والاى وان لم تصرف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون
مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من اعلى لم تعد غير مجرد الطلب من غير ايجاب
ووجوب كذا في شرح مفتاح الشريعة قال قدس سره محل التوقف المح
فهو ليس معنى قول شارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها القدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوي
او لفظي اذ لم يقل به احد بل معناه هو في انها موصوفة للقدر المشترك او مشترك
لفظي بان يكون حقيقة فيهما الوحوية في الوحوب فقط او في الدب فقط فان التوقف
في الاشتراك اللفظي ~~لا يقتضي~~ الاشتراك في الحقيقة ويكون حينئذ مراده موافقه للمذهب
الاخير الذي ذكر في المصنوع واما ما وقع في الشرح المتقدم من المعنى فقد اعترض
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال محل الشرح الصغير في بيان
لوجوب والدب على ما هو الظاهر ولعدم اشعاره بالتوقف في بى الاشتراك لفظا
او معنى لان اشعاره بعدم ذكر بعض الشروح ان الصغير للاشتراك والامراده معنى
لا يدري مفهومه اصلا وهو موافق لكلام الامدى انتهى ومآله ان اشاره رحمه الله
تعالى وانراعى الظاهر في ارجاع الصغير لكده قاصر في بيان مذهب الاشعرى
والقضى لعدم اشعاره بالتوقف في بى الاشتراك اللفظي والمعنوي لان اشعاره بعدم
الموجب واجزم بعدم لانه تراك لا يتبادر من التوقف في الوجوب والدب
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب او في الدب او فيهما ولا حل قصوره في بيان
المذهب ~~ذكر~~ في بعض شروح ان الصغير راجع الى الاشتراك والافراد
فيكون عبارة عن موافقه مذهب ابيهم بانه موافق لما في احكام الامدى
(قوله ويختص بما ليس في) الباء حاجلا من المقصور فلا يرد استعمال المقترنة
باللام المحذوب نحو قوله تعالى (فلمرحوا) (قوله ما يصح ان يطلب المح)

لم يقل ما يطلب به بشمل الصبح انغير استعمارة في الطلسم (قوله يحذف حرف المصارعة)
 اخرج بهذا القيد نحو فلنفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سماهم النحويون)
 النحويون هم في مقابلة الاصولين كما وقع في شرح لفتح واما محض عرف الصلة
 فالامر حقيقة في المقرون باللام والصبح مخصوصة وفي عرف الاصولين في الطلب
 على سبيل الاستعلاء فلا يراد ان النحاة لا يسمون بقرون باللام امرا فانه ليس عندهم
 الا ما حذف منه حرف المصارعة كما في الرضى وان تسمية عبر صيغة الامر المحصر
 امر الانحصر بالصلة بل بجميع ائمة اللغة كما ينبغي في عدة الفتح ان ائمة اللغة
 يسمون قولهم صيغة الامر (قوله حال كون لظا ح) حص استعلاء حالا
 من فاعل الطلب المحذوف بالتأويل باسم الفاعل وبعده انه تعبير عن الطلب
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله بانا سلم ح) في تسليم اشارة الى ما ذكره
 في شرح الفتح من ان الاصر والشائع في مثل هذه الاصناف هو الاصافة الى مادو
 المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء وسماء الاصوات
 وافعال المقارعة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى المعروف في النحوى
 والاصافة بانية (قوله وان لم يصلح دليلا عليه) يجوز ان يكون آتيا منهم امرا
 لكثرة الاستعمال في الامر (قوله كالاماحة) لاشتراك الاماحة والاشباح في مطلق
 الجوار (قوله نحو جالس المجلس او اس سير) فان المحاط به هو ان لا يجوز
 بمحاطبتهما لما كان بينهما من سوء الامتزاج فابحج المحاسة لهما (قوله والتهديد)
 فان ايجاب الشيء يستلزم التصديق على مخالفة (قوله وهو كهم ا ح) لانه قد يكون
 من عدمه (قوله هو) اى لا يارتحوف مع دعوة وخلق على هذا ايضا هم
 لان المدعوه لا تستلزم التهديد (قوله والتعير ح) فان ايجاب شيء لا قدرة
 للمحاطب عليه يستلزم التعير عنه (قوله والتعير) اى حمله معكرا متقادا لما امر
 به فان ايجاب شيء لا قدرة للمحاطب عليه بحيث يحصل عقبة من غير توقف
 يستلزم تسخير ذلك (قوله والاهاة) فان حسب شيء من غير قصد حصوله لعدم
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال الحسية يستلزم الاهاة (قوله والتسوية) فان
 الواجب المحير يستلزم التسوية (قوله والتمنى) فان طلب وجود شيء لا مكان له يستلزم
 التمنى (قوله حقه الفور) اى وجوب العمل عقيب ورود الامر وحواز الترخي
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كفى الاستفهام اه) فانه
 لا يخفى في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للصلب مع اشتراط
 امكن المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في مورد (قوله حتى يسا) اى اصطبيع

رما طويلا في يدك يتحقق تراخي فلهذا قال ثم قال اصطلح وعمل الصبيد
 كايهم على تعاقب يكون مثلا على الدور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام
 بالاصطلاح رما طويلا فلهذا هم منه انه عبر الامر الاول (قوله مع تراخي
 احدهم) اي اليه و لا صطلح اي كان وارده انقام فقط وهم (قوله وهو)
 اي لفظ الهي وان صيغة فلاحلاف بها كلاحلاف في صيغة الامر (قوله
 ان الهي الخ) اي ان الهي عن القرينة يقتضي الفور يجب الانتهاء في الحال
 وانكرار اي دوام تركه وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه (قوله وقال
 الكافي) اي ليس زمر المتفق وانهم اسلموا دلالة على شيء من التكرار
 وعدم بل كل مذهب موصى الى قرينة ان كان المقصود منقطع الفعل الواقع
 في الحذر كالتحذير وان كان انصاف الفعل الواقع كالتكرار والدوام في جميع
 الامور حتى يندر مكافئته (قوله احفظوا الخ) احفظوا اي سئلوا الهي مثال
 الاشاعة هو من ايضا وهو كف نفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم
 النفس واستدل الا لوقار عدم الفعل في محض وهو غير معدود للكلام وبانه
 مستمر من الارل فلا يكون اثره في الحادثة وقد يقال دوايم واستمراره مقدور
 لانه قادر على ان يفعل ذلك على ميول استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون
 مقدورا وصح اثره في الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يدعون من دعي الى
 التبرؤ وتركه ويدعونه على فعل الصد والحوار اما لانهم يدعونه على
 عدم الفعل من يدعونه على فعل الصد وهو كف النفس عن الرضا لا اشتغال بعينه (قوله
 وهو نفس لا يعمله) فسر ذلك لان التبرؤ سئل على انصرف القلب عن الفعل
 وكف النفس عنه وعلى فعل الصد وعلى عدم الفعل انقدور قصدا
 على ما في التوقف في بحث الكميات الهيائية وشيء منها ليس بمراد ههنا
 (قوله وقد نسبهم لامر وانهي سبب اندوامها ثبت) وهذا المعنى مجازي لا
 موضوعي لطلب نفس او كف عن الفعل ونفس الفعل وكف عدمه غير اليات
 والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقي لله في بناء على ان الحق انه يقتضي
 التكرار على ما فهم لانه كما تقدم ان صيغة الهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني
 طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة استعمل
 في نفس ثابت والدوام (قوله بخروا من مصر مع شرط) فيه ذهب الجمهور
 وقال الحنفية هذه لا رتبة تصحب معنى شرط عملت في اجراء قال الرضي وهذا

ليس بعيد لان الاسماء المنصحة لمحي الشرط اذا غلب في شرط وجراءه فم لا يعمل
 الفعل المنصحة له (قوله ان اررقه اخ) ميل الى المعنى لا يختصر والا فاقدر ان
 يكن الى مال انعقه كفا في نظائره (قوله وانطلب لا يفت عر سبب حامل) للصلب
 عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من تصديق بمادة مترتبة على
 ذلك الشئ ليتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على طلب وليس معناه انه علة
 غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا بذاته حتى يكون له غاية
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في ذلك . اذ هو عمل اختياري
 توقعه عني تصور العلم بوجه ما والتصديق بمادة مترتبة عليه فاعتبر ان تصديق بمادة
 مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررنا ذلك
 من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب واما صار حاملا على الطلب
 لتعاقبه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد
 بقوله هذا الوجه يقتضي الخ فان قيل ماد كرت يدل على انه لا بد فاعلم من غاية
 مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك ان تصور اي فاعلم لغيره وان شئ
 قد يثبت بذاته ولا يكون له غاية فلا يصح فوجهه والطلب لا يفتك بغير سبب حامل
 للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير
 الاية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه ان يكون بحسب وجوده الذهني
 علة لو سجد في الغاية في الخارج فالارم منه ان يكون وجوده الذهني علة لو حوده
 الخارج حتى لا يحدور فيه (قوله هو حوده ذلك سبب الخ من سبب عر ذلك الطلب)
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب (قوله
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة لنفسه الفاعلية) اي علة الغائية باعتبار وجودها
 الخارج هي معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه وبوسط معلولها اذا
 كانت الغائية غير المعلول ونفس على ذلك (قوله وكانت بمهيها علة لغاية العلة
 الفاعلية) اي بنفسها او بواسطة معلولها ولا حرج هذا في جميع ما قبله معلولة لمعلول العلة
 الفاعلية وعلة لمعلولها فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد بقوله لما سبب الخ قال
 قدس سره والطلب لا يكون الا لغيره اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارج حتى
 او امر آخر يرتب عليه فيصير الحصر بلا مؤنة قال قدس سره فقد نصحت الخ
 اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لمسلمه فادكر السبب اي ما يصلح ان يكون
 مسببا لها علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له واما حص ان بالذكر لانه الاصل

٦ له علة غائية في نفسه
 نسخة

في الشرط * فان قدس سره وهذا * اي الطلب مندس بخلافه الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم ادقديكون الغرض منه غير مدلوله كانه كسر ونزوله وصير ذلك كما مر في اول احوال الاستناد الحري * قال قدس سره بخلاف الخ * اعاد الكلام السابق لتعليل والتأكيد لتحقيق المجازفة * في ذكر * قال قدس سره مكان الشارح رحمه الله الخ * هذا من قبل ان بعض لسان ائم الاول فلا قول له بخلاف الخ * صريح في انه متعلق بما فيه يار للفرق بين الصب والخبر في انه لا يدل على من عرض فكيف يظن ما شارح رحمه الله انه حمه اشارة الى وجه آخر واما ثانيا فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من لرحي واما ثالث فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود من القاء الخبر فائدة مضمونه ومن غناء الطلب كون المطلوب مقصودا وليس فيه تعرض الغرض من الطلب والخبر املا والوجه الاول مبني على كون الغرض من الطلب امرا سوى الطلب منزله عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان معادهما * قال قدس سره ولما مر منه الوجه الثاني * حمله على الوجه الثاني بعد لا بد فيه من صيرورة عبارة عن طهره كما عرفت به قدس سره * قال قدس سره لان اكثر الاشياء التي * هذا دعوى بلاينة فان اكثر الاوامر والواهي التي وقعت في كلام شارح مطبوعه لبراهمة بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوبا لانه الا اذا صرف عنه صارف فان اوحالي (قوله يعني يتوقف ذلك امر على حصوله) اي عدم المتكلم توقف عنه في الواقع لم لا يخو ان شئتني اكرمك * قال قدس سره الاظهر الخ * لاجهور مصلا عن لاجهية لان كون شئ مطلوبا لغيره يقتضي ان يكون ذلك غير موقوف على حصوله لان يكون ذلك الغير علة ثابته له فان الاسباب والآلات كاه مضمونه لغيرها وليس ذلك لغير علة ثابتة لها (قوله وتوقف غيره على حصوله) هو معنى الشرط اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط المعوي في سبب وفي الشرط اي هو شبيه بالسبب اعني الشرط الذي لم يبق سبب امر يتوقف عنه سواء في الشرح القصدي لشرط ما لا يوجد الشئ بدونه ولا يلزم رتوحد عنه وهو عقلي وشرعي ومعوي اما العقلي فكما حيوة للعلم فان العقل يحكم ما نعم لا يوجد بدون الحيوة وما الشرعي فكما لظاهرة الفصل فان الشرع هو حد كم يثبت واما المعوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا فانت حالي ان دخلت الدار فان اهل بيعة وصعوا هذا التركيب ليبدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والآخر متعلق به هو اجراء هذا وان الشرط

اللعوى صار استعماله في السببية غالباً يقال ان حدث لدار فالت طالق والمراد ان
 المدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده ووجوده لا مجرد كونه عدمه مستلزم بالعدمه
 من غير سببته ويستعمل في شرط شبه بالسبب من حيث انه يستلزم الوجود وهو
 الشرط الذي لم يبق للسبب امر متوقف عليه سواء قاد او حدد ذلك الشرط ووجد
 الاسباب والشروط حكمها كلها في وجود الشروط قاذفين ان طبعنا اشخص فالبيت
 مضى فهم معناه لا يتوقف اصاؤه الا على علو علوها شيء وهكذا في كتب الاصول
 المتبعة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وفسوه اي لا قسم التثنية ويعلم بما ذكرنا
 ان الشرط اللعوى موضوع لا يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقاً على استعماله
 في السبب والشرط الشببيه فقد ظهر صحة قول شارح رحمه الله تعالى ان
 الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على ما هو اصح وصحة وان شاع استعماله
 فيما يتوقف الجراء قطعا فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في الكتب الخ لان
 وضعه لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا في استعماله في السبب وما يشبهه
 ثم مدكره السيد في الآية المذكورة في شرح مفتاح شارح رحمه الله تعالى تركه
 هو لعدم اطراده في نحو قوله تعالى هو على من يدرك ولي بريء على قراءة الجزم
 فان المعهوم منه ان لا رث موقوف على الهبة لا دعاء ته سبب تام او شرط احب اليه
 وذهب الفراء في لاية الى ان الحرم باصهار الامام الجازمة والتقدير من قبل فدين اموا
 قون ليقعوا الصلوة عبارة تليق وهي اقبحا وردت السكاكي رحمه الله تعالى بان
 اصهار الحرم في الاعمال نظير اصهار الجار في الاسماء في شدود وفي اكتشافها ما حسن
 ذلك هما ولم يحسن في قوله * محمد تعدد صحت كل صس * اما حفت من امر
 تبلا * لدلالة قل عليه فكله عوض عنه * فان قدس سره وكذلك ان توصات
 الى آخره * لا ينبغي انه تكلفوا الحق انه مجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم الزول)
 مثلا اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متوقفا في الزول في الاستقبال كان
 الاستصحاب على حقيقته (قوله فتولد منه بغيره الخ) فيكون المعط الموضوع
 بطلب العلم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرعوا اليه (قوله اي لا ينبغي
 الخ) اي لا ينكر المنقل اي لا ينبغي له ان لا يحدث من نزول والتوبيخ هما
 باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه
 ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) لما ذكر تقدير الشرط به الاشياء
 الاربعة اشار الى تعميم الحكم وانه جار في غيرها ايضا كثيرا العامة وتأيسا
 بتقديره (قوله في غيرها) اي في غيرها النواضع التي يحرم فيها المصارع فلا يرد

ان قوله ام اتحدوا بالاستعانة فيكون داخل فيما سبق (قوله فالتاء هو الولي)
تعريف السيد وصغير العصف لتفصيل افراد لآية في حق لشركين فلما قال
يجب ان يولي واحدا وليس بقصر يجب على ما فهم (قوله انكار لكل ولي الخ)
بناء على ان ام متعذرة بمعنى من والجملة والاستعانة للاستعانة في سيق
التي معنى يفيد محوم (قوله وحيد يترتب عليه الخ) يعني ان الظاهر ان التاء
للحجية في ترتيب السبب عن السبب بحسب ان وجود او ترتيب السبب في السبب
بحسب العلم (قوله لكونه نذرا) فيجعل كل واحد من اليوم واحد هو منزلة
العبد في اقتضاء اعلاء الصوت (قوله قبل انه حقيقة في القرب والعبد) وهو
قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري (قوله واسد تعاده) يعني انه يتصور
في نفسه مكان بعيد عن تلك خصرة (قوله بعد الله) معول له لاستعماله انقدر
اي استعماله للقرب لا يحدده ثبته تعبد الله عن مجلس حضور والاول علة
حاملة والثاني غاية مترتبة (قوله واما يخرج من الخ) اي الرعدة والرساء ولا يجوز
ان يراد معناه الحقيقي لاستحالة على الله تعالى (قوله واما لعرش اغراؤد الخ)
فاللفظ الموضوع لسبب اول المحاط على انكم مستعمل في طلب الله على
الامر الذي - ديه له (قوله على زيادة نظرا) فيذكر اشكايه من الله والشكوى
من شكوب فلان شكوه وشكوى وشكابه اذا خرب عدسوه وهو متكى ومشكو
(قوله محمدا عن خب الخ) ان شككم لا يثبت اذ لا يثبت هذا الباب يعني
في انكم اما وحده ومع غيره (قوله ومن الخ) ان السبب يثبت على من الامر
مثل اسمع به واضرو عن خبر او انتم هم من ما احسن ردا وكذا التسوية
لا مالي ائت ام فعدت من عن ممي استهان (قوله مبق فيه معنى الداء اصلا)
اي لا حقيقة كافي باريد ولا يجرى كافي شجب منه والمندوب فانها مبادى دخلها
معنى استجب واستجوع فمى بناء احضر حتى تنجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى
فان مشتق اليك كذا فعل عن لشرح رحمة الله تعالى (قوله فاي مضوم الخ)
لان كل مضمون من باب الى باب حروفه على حسب ما كان عليه كذا في العرب
(قوله وقد يقوم مقام اي هو مضوم الخ) شارة الى ما ذكره الشيخ الرضي
الاولى ان يقال نصب جميع من به معول من الداء اجراء لثاب الاختصاص بحرفي
واحد لكهم حوروا نصب ودحوا بالام في نحو بيتا وفي نحو اعرب لا ليس
بمبادى حقيقة ولا لا يظهر حرف بدء الذي لا يسمع اللام (قوله قال ابن
الحاجب) وتعد صاحب باب (قوله لا مدعى لآب) احرفه منه واذ هو بالآب

بشرية أي نعدل بالنسب عن نهمل لاجل سائر ولا هو يسما بغير ما من الأناء
 (قوله وكان عمله لذلك) بتشديد النون أو تخفيفه عطف على كان السابق (قوله
 لا تخلو عن حول الخ) أي اشعار من فهم حول ولا وجهلا من لحاظ نشأته
 (قوله من بصحة العلوم) أو المحمول بأنه تعدي ولا يعدي (قوله أو شفاعته)
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصوص الشفاء من معاني الأمور وعلاها
 داخله في الدماء فإن اطلب على سبيل تصريح كان ميره فهو شفاعة
 فأراد بالدعاء ههنا يكون له نصيب من شفاعة الشفاعة (قوله لاستجابتها في غير
 ما وصع له) يعني أن لفظ الخير مستعمل في معنى اطلب لأنهم قالوا ان مثل رحمة الله
 ان شاء وان مثل لا والله من عطف الاشياء على الاحبار الذي هو معصوم
 قولك لا أي ليس الأمر كذلك وحرر مع كل الامتناع به من دفع اليهم
 خلاف المقصود وهو ان يصير الدعاء له عمله وقال بعضهم انه بعد حرر وان
 التصرف في ان جعل ما هو متوقع الحصول بمرله الطاصل واحرصه واقعا وهذا
 انسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقول في معنى اطلب كذا
 في شرحه للفناح والحق ان جعل قولهم على العلوم التي قالوا بطلبهم على كون
 مثل رحمة الله ان شاء لا يدل على استعمال الخبر في موقع الطلب في جميع الصور
 كذلك واليه مال السيد في حوته شرحه الفناح (قوله ان تبهل كتابه في معناه)
 وهو في الصورتين الاحيرتين المتبين رفع الفعل مستقل، وقع الطلب لا في جميع الصور
 كذلك يمكن ان يحصل عمل في الاستقلال لا لم يطلب الفعل في الجملة فذكر
 اهدوم واريد الارم بخلاف الصورين الاولين، فبين وقع فعل اهدى موقع
 اطلب فان حصول الفعل في الزمان، صي ليس لا من حيث الفعل فلا يصح
 جعلها كتابية بل ينبغي كونها بحرا بعلامه تشبيه خبر الخاص بالخاص للتعان
 ولتحرص على حصوله (قوله في كبر بشار كرا) لا في جميعه من سبب الخبر قد يكون
 بجمله بخلاف سبب الانشاء فان لا يكون الامر ذكر من ويرد عليه اريد قام وقيل
 لان لنا كيد في الاشياء ليس ثلث او الامكار من محض ولا يبرأ من كيد مخلوق
 من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قرب منه وفيه ان هذا اختلاف
 في الغرض لا في الاحوال وبدا ان رحمة الله شرح رحمة الله في كثير فقل فان الاساد
 الانشائي ايضا قد يكون اماما كذا ويحذر عن ان كيد (قوله فان الاساد لانتاني
 الخ) ولا يجري فيه الاخر اعمى خلاف، صي لصاحبه في ان كيد وتركه من جعل
 المكر كغير المكر ولا مكر وتبين عدم امهته صي وبما كسر (قوله الى غير ذلك)

أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسند ليد في آخر جارهما (قوله وكذا المسند اسم
 الخ) ترك الحذف تنبيها على أنه لا يجري فيه (قوله فينبهما تقابل العدم والملكة)
 أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لاعتراك العطف
 مطلقا يكون بينهما تقابل عدم وامسكة لأنه اعتر في العدمي أصي الفصل تقدم
 الجملة كبديل ضايف قول المصنف رحمه الله أدانت جملة بعد جملة فترك العطف
 في الجملة استدا بها لا يسمى فصلا غير تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية المحل
 في العدم والملكة في التزام كل سهم تحقق الواسطة فلهما بمنزلة العدم والملكة
 في الحقيقة كإفاد في المختصر وأطلق عيهما العدم والملكة ههنا توسعا وما قبل
 انهما من العدم وامسكة لأنه عتر في الفصل أن يكون من شأنه العطف ادل يقال
 الفصل في ترك عطف الجملة خالية هي جملة قد لها ادليس من شأن الحال العطف
 على ما هي قوله لأنه قيد له مع عدم من عدة صوره اشرح رحمه الله لأنه لم يرد كرقعة
 من شأنه العطف ورتب كون تقابل بينهما تقابل العدم والملكة على مجرد التعريف
 انه كور برده عليه انه ان اعتبر أن يكون من شأنه العطف في ذلك المحل ما يرا اذ اعدم
 والملكة المشهور ما يلزم أن لا يطلق المختصر في صور كال الاتصال والاشتغال عدم
 الصلاحية للعطف في ذلك الفصل وان اعتبر أن يكون من شأنه العطف في بعضها ولو
 في محل آخر ما يبرر العدم والملكة (الخ) بيان فالجملة احديه ايض قابلية للعطف
 في نفسها ثم ان الجملة الخالية تكون قيد ما قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه
 الفصل والوصل (قوله . نصيب الاسناد الاصيل) قد عرف الشارح رحمه الله تعالى
 الاسناد في اسبب الاول بصم كلمة او م يجري مجراها الى الاخرى بحيث يبيد الحكم
 بان مفهوم احديهما ثبت مفهوم الاخرى او في حد وهذا شامل لاسناد المصدر
 واشتقاق فبدا فيده بالاصلي تعانصر صي لاخر احد فان اسبب الفعل الى الفاعل اصلي
 اي بحيث لو صم وكذا لاسناد الذي ينضمه الجملة المرتبة من المبتدأ والخر لأن
 هيئتها موضوعية بحيث بخلاف المصدر فانه موضوع للحادث فقط عرض له
 الاسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا مشتقات فان النسبة الى الذات المبهمة مأخوذة
 في مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرفت لها في الاستعمال وتفصيله في الرصي
 في بحث المصدر واما اذا فسر الاسناد بصم كلمة الى اخرى بحيث يصح اسكوت
 عليه فلا حاجة الى حد الاصيل (قوله واصفات المسند الى فاعله) اذ لم يكن
 وافعة بعد حرف السبق او الاستهزاء وصلة الالف واللام ظاهرا حيث في تأويل
 الفعل والاسناد فيها اصلي (قوله اسبب يكون له محل من الاعراب) أي على تقدير

اضمار العطف عليها سواء كان قبله في كازيد يعطى ويجمع او لا كما في قوله تعالى
 (قالوا حسد الله ونعم الوكيل) فانه لو لم يعتبر العطف كان المجموع محل من الاعراب
 لا لاولى لكونها جزء المقول (قوله أى حكم لاعراب) أى حكم هو مدلول الاعراب
 دلالة المقصي على المقضي (قوله بخلاف الواو) فان معنى مطلق الجمع وهو
 لا يكتفى في كون العطف به مقولا لتحقيقه في الجمل حتى لا يحسن العطف به * قال
 قدس سره هناك احتمالات * والاوحد ان المراد نحوه الحرف العاطف الذي يستعمل
 بمعنى الواو مجازا من العاء ونم واو وبؤيده قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على
 عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر انه اراد انكم انما تحسن مستهزؤن لان مقول
 القول بمجموع الجملتين فهو في محل نصب لانه معكم فقه (قوله بن الصوائون) قال
 احتماعهما يمنع لان النون وهو اسمك بحرى لا يعيش الا في الماء والصب لا يشرب
 الماء ولو عملش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه لفتح الفرق بين
 الجمل الثلاث ان في الجملة الدنية استيفاء مقصود ومريد لاغتناء بالاشكال وفي الجملة
 اليبسية مجرد ازالة الخطأ وفي الجملة المؤكدة ارايه توهم ان تصور او السهو والعملة
 فتقول انما تحسن مستهزؤن ان اعترافه بما ذكره لازمه بقرائن اشار على اليهودية بكون
 مؤكدا وان اعترافه اشتماله على امر رائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام
 وعظيم الكفر فيكون الاعضاء شانه اريد بكون مدلالا لكونها واقية بدم المراد
 دون الاولى وان اعتراف مجرد ازالة الخطأ عن المعنى فان المراد منها المعية قبل لا ظاهر
 يكون عطف بيان وان اعتراف السؤال مفقدا يكون استيفاء وما قيل انه اراد بالبيان
 الانضاح ومع التوكيد والبدل والاسرف فأتى به ما في شرح المفتاح
 حيث قال انه بيان وتقرير عطف التقرير على البيان * قال قدس سره
 تأكيده * أى بمنزلة التأكيد المعنى بغيره في المدلول لصريح وقائده دفع
 توهم ان تصور بان ما فقه من انما معكم بما يرمون به حر * والاما حالصوا المؤمنين
 ووافقوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده ذلك بكتب * قال قدس سره لان
 المستهزئ الخ * لما كان معنى قوله انما معكم اشارات على اليهودية وليس انما تحسن
 مستهزؤن بظاهره * تأكيده اعترافه لازما مؤكدا وهو انه رد ونفي للاسلام
 فيكون مقرا للشات على اليهودية * قال قدس سره او يدل الخ * قد تقرر ان الجملة
 الاولى اذا كان كغير الوافة والثانية واقية بذلك ويمكن مضمون الثانية جراً
 من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل لاشتغال من الاولى وهما كذلك لان الجملة
 الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما يبدى بقوله لان المستهزئ

ه عنوان هذا القول
 لم يوجد في الطول بل
 في المختصر

فيه كمال الانسانية من الاطوار فتقدم (قوله لا تعداد لاشراك) بحالقي
 السموات والارض كداني الرضى وفيه اشارة الى قوله (ثم ادس كفروا برهم
 يعدلون) صطف على خلق وادس عدلون مشتق من عدل بمعنى التسوية وبرهم
 متعلق به فيؤول الى معنى الاشراك وحذف المفعول لتعميم الدلالة على الاشراك
 اى شئ كان يخلق السموات والارض مستقدا مسكرو ورد عليه انه اذا كان
 معطوفا على خلق كان صلة واقعا موقع المحصور عليه يؤول الى قول المحدث الذي
 كفروا برهم يعدلون مع انه يحتاج الى نقول ان برهم من وضع المظهر موضع
 المضمر لئلا يكون العائد في الصلة متروكا والقول ان هذه اخوة لما كان مدخول
 ثم الاستعدي الانكار كان في معنى النفي فكانه قبل المحدث الذي لا يصادفه شئ
 مع ظهور الواحد الصحيح تعسف وهو ان يكون عطف على جملة المحدث وبرهم
 صلة كفروا و يعدلون من يعدلون بمعنى ادس هو الحقيق ما خرج على ما حلقه
 نعمة على الله ادس الكفر وانه يعدلون معه يكفرون نعمته وعسى ان الصلة
 بحالة لا يخرجها من الاعراب فعلى مقتضى قوله يعنى الثبوت ان قصد ربطها
 على معنى ما عطف الخ عطف عليها لا يقتضى الا وجود معنى ثبوتها وبين ما عطف
 عليه اعنى شركتهما في المحصور مع الاستدلال بهما وهو متحقق هو ولا يقتضى
 ان يكون العطف اضافة كما في قوله تعالى فانهم لا يدرى انهم لا يدرى المذكور بمفعول المجموع
 امر او احد اولاد امارته احدتهما عن ضمير اكنه ما حقه من عليه في الرضى
 في تحت لعطف بالخرى وفي شرح قوله الذي طيرة معدودا له (قوله كفروا
 ان من سادتم صادوا به) في المعنى ان كافة نعمته لا ترتب في الاحار لا ترتب الحكم
 وقال من عصفورا ارا اذ احدا له درج في الاله لا من قبل الان كما قال اس
 الرومي قالوا انهم من شين قد هم كذا همى وانكى من شين قال
 كم من اب قد علا من درى حسب قال عقلت برؤوب لله عدنان قال ولا يخفى ان
 المعنى الاول لا ياسب مقام ادرج والساني ياسب بطفق واندرى بصم الدان
 لجملة لا يالى الواحد دروة قال كبرو بصم مفعول على كداني تحفه (قوله هرا
 القدر مشترك اح) اى اجمع في الحصول وفي احتشاح لرجوع مشترك بين الاحرف
 الثلاثة فلا يكون مرصحا لاحتياط قال عليهم قال بقول من فيهما شين رائدا هو
 التعقيب والتزامي بخلاف قال لا يدرى ان معطوف جمع الذي بعده قال او حاصل
 فيهما مع شين زائدتم لو كان مدونه اجمع مجرد عن شرط لاشئ لا يفسد حصوله
 لهما فتدبر فانه مع ظهور عرق بين بعده قال المحدث قد حنى على بعض

الناظرين فافترض بان هذه مقدمة لادخل لها في الجواب (قوله والجل المشتركة
 اخ) جواب ثان وهو طهر **قال** قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ **قال**
 اي فيما يكون مضمون الجملة لثانية مذكرا لمضمون الاولى وامانا كان الاول لازما
 قسائي او مغاير له من غير مقدمة فلا يوهم فيه كون الثاني انطالاتلاول وهذا انما يرد
 لو كان امرا بالابطال اهدر الاول كما هو الطهر وامانا كان المراد منه الاضراض
 هذه وجعله في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور فدا قال والاحسن **قال**
 قدس سره ضرورة ان الامور الخ **قال** يعني ان مدلوله اخبر هو الصدق والكذب
 احتمال عقلي فيكون مدنور كل مسلم واقفا في نفس الامر والامور الواقعة فيها
 محتملة **قال** قدس سره وربي لا يكون الخ **قال** بان يكون مقصوده مجرد افادة
 مضمون كل منهما من غير انتساب الى اجتماعهما **قال** قدس سره ومعرفة هذه
 الاحوال **قال** اي لوسط والاتحاد والقبول وعما بينهما ما يتبين تحققهما فيما بين الحمل
 متحصره حد التوهمها على معرفة الجمع بين كل جملتين ومعرفة الخامع الجبالي
 متحصرة حد الاختلاف باختلاف العرف والصادات والصادات والاحوال
 والاشخاص (قوله وان لم يخصص) وذلك ان لا يخصص الرضا اصلا وتعيين
 المصطلح حيث ظهر او بقصد الرضا على معنى او اوجهه التفصيل المبين بقوله فان
 كان الى اخره (قوله لا يسل ان ادرك في الاصل طهره الخ) يعني ان ما ذكره بقوله
 لتلا بشاركه في الاختصاص بالطرفين انما كان ادا صورية وهو مجموع علم لا يجوز
 ان تكون شرطا مضمونة بشرط بقاء على القول بعدم اضافتها الى مدحونها
 كما ذهب اليه الشيخ ان الخاضع فلا يكون معموله للمراء متقدمة عليه وبعد تسليم
 انها معمولية لغيره لا يسل ان مثل هذا التقديم للخصيص بل للتصدر كالاتهام
 في ابن اولك مثلا وتخصيص لازم بالتقديم على باقي جميع الصور ولو سلم افادة تقديم
 الشرطية للتخصيص فلا يسل ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص
 المعطوف والماء في قوله فلا يسل رئاسة لافادة لزوم بعده مدخلها في الرضا فيدبؤ في
 في الكلام بقاء موقعه موقع الماء لئلا وليست به هي رئاسة وقائدة ريادة
 التنبية على ان مبعدها لازم لمعها بربوب الخراء الشرط فلا حاجة الى التكاف
 الذي ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هي بعينها ظرويه) مسقط المدع
 الاول وقولنا اذا حدوث قرئت بمرأى سواء قلنا ان ادا معمولية للمراء قدمت
 للتخصيص او لجرد التصدر وانها معمولية للشرط فيبدا للتخصيص اهل التقديم
 اول مفهوم الشرط مسقط مع ثاني والثالث واما المع الرابع فحواله قوله ثم القيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي استعمل على ضربين و ما كون مجموع
 المعطوف عليه والمعطوف حراء في يوحى في استعمال على به حيث يكون سطق
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على حراء الشرط (قوله ويكون شرط
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطه وبله لما عرفت من أنه
 إنما يستعمل في السبب أو ما هو شبيه به ولا يتحقق مفهوم شرط وليس إلى المعطوف
 لا تنفاه التعليق به فانه يصح التعليق في إدارج مع لا يراعى استوفى، شأنت حرجت
 ولا يصح في إدارج مع الأمر خرجت لتوقفه على الاستيفاء فادفع ما انفق عليه
 الساطرون من أنه إذا كان من الصرب الثاني يبرم اختصاص الاستهزاء
 بحال قولهم انه همكم إنما نحن مستهزؤن وهو مخصوص بحال حلولهم
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا حلوا الخ و يبرم اختصاص الاستهزاء
 بحال حلولهم لأن الكلام في العطف على الحراء يقتضي الاختصاص
 بالشرط لا في استعادته بطريق العقل (قوله من هذا القبيل) كأنه قيل
 إذا حلوا أي شياطينهم قالوا بامعكم وإذا قالوا بامعكم الله يستهزئ بهم
 ولا يبرم من ذلك إذا حلوا أي شياطينهم الله يستهزئ بهم سؤقه على القول
 المذكور (قوله لا على أحبارهم الخ) أي استهزأ الله بهم ليس بالاعتناء استهزأهم
 وليس بالأحبار المذكور مدحله ويدل على أنه لو تحقق القول المذكور بدون الاستهزاء
 ما يكون لدفع الشر لم يكن عليهم مؤاحدة فادفع ما قيل من دليل أنه كور
 إنما يدل على عدم ترتب الاستهزاء على معصية بقول لا على القول من اعتقاد (قوله
 حكم زائد) يمكن إعطاؤه لثانية لا يردان كل حجة تقع في كلامه به حكم زائد على
 أصل مراد (قوله أو كمال الاتصال) وينبغي فيه انحصار وان كان فيه إيهام خلاف
 المقصود بناء على انتهاء صحيح العطف وهي العبارة في دفع الإيهام بطريق آخر
 يقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف لا سطاخ فإنما الصحيح متحقق
 فيه والتباس الذي بينهما الذي لكون العطف مقولا ما و معه ولدفع إيهام
 (قوله أي يعم الفصل) ولا يمكن إعطاء حكم الأولى ثلثية بالعطف بطريق
 آخر كما مادة الحكم (فان موت كل نفس الخ) أشد ما حدث كل على نفس
 إلى ردحوله على حثف باعتبار المصاف إليه لا عشره في نفسه وكان على أشاعر
 أن يقول حثف كل أمرى موافقة لقوله تعالى (وسكن حر مسمى) وأما اعتبار
 التعدد في أمور باعتبار أسماؤه فلا يبعد منه اعتبار العمود في أمرى بمعنى المقام
 فيه كثرة المؤدية من غير حاجة إليه (قوله وقد التصير بحسبة) والمعنى قال أميرهم

الذي قام به يرفع ملاحظي. سورها ولاخروها كجاء اوله وتقوم بتدوير احد
رحله ولاستلاء على نفس مولها ولاخف من كثر عددهم ووثاقه عددهم
فكل حنف مري يجرى بقدر من الله تعالى وهذه الامتوت كراما او ذمورا
فواحد ادهم كد و... في الشخص الذي يكون واحدا في زمرة كمالته
من سكة والاسفرك في شرح الفاصل الكاشي (قوله وانوجه ماد كرنا)
لان ماسة مصرع في الاول ظاهرة فيه (قوله ولما كان الخ) بان كمال
الانقطاع وعدم توصيهم مع قطع الامر عن كونه من كلام الشاعر
او من كلام الرائد كاسه بـ (قوله والامر في اخره بانفس) اي يصير العلة
اعني تراويه معلولا ويعنون عن الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعني
الارساء فقد فسر لعكس بقوله عني يصير الارساء علة لتراوية وانما لم يقل اعني
يصير الامر لارساء علة مروية لان في صورة الحرم يكون المطالب علة لا انطب
ويقدر في اسم محل اسم راسر وقد مر ذلك وحاصل كلامه ان المقصود ههنا
تعليل ثابت لارساء وان الامر من هذه وهو حرم افادسيته تراولة لانا في تقدير
ان شرط فلا ير ما قبل ان تراوله علة بما في طلب الارساء لموا له في الخارج فلا
معه من كونه علة ومطلوب لان تلامهما... اكن المقصود اعادة العرصة لا اعادة
ال... (قوله في محل كذا محتمل) اي محتمل تقدير احضا المطب فتكون داخله
في القسم الاول اعني فان كان للاولي الخ وزك المطب فيه لعدم قصه التشرية
في حكم الاول لا اختلافها خبرا وانشاء وما حرر بالندع ما قبل ان الجملة الاولى
اي من محسب لاسر ب وان اعبر في الحكاية لان القول مجموع ارسوا تراولها
لا... فقط قال قدس سره وقال امرتكم ان ترسو التراولة فيه * انه لا معنى
لطلب الارساء الذي عده مراد منكم من المحاط فانصوب هو الاول واد
اقصر الشرح رجوه * عده * فان قدس سره وما على ان يكون الخ * قد صرحت
ان... فان قدس سره قد كور استينافا * ولا تراجم بين كمال الانقطاع وشه
كان لا فصل فيصور ان يكون فصل بكل * و... كونه بترققات
المهورة (قوله ... صريح) ولما اورد في كل الاتصال مشتمل الاشتغال
اقول له ارجح لا تثبت عند مع ... ارجل ممول القول (قوله ههنا *) فصرح
بالانقطاع (وادلت لانه لا يجوز ان يكون مثالا للانقطاع بين الجمليتين اللتين لا يح
لهم لا بالجمليتين بل كور في الصراخ * ... من الاعراب ولا يحذر ان يكون
جمله واحدة في محسب ولا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا لشمس اللتين

لهما محل من الاعراب لان ركن العطف حينئذ واقع تحتى للاختلاف ولا به يجوز
العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب من عليه اشرح رحمه الله
تعالى في شرحه للفتاح ومثله بقوله فلان كرمي واكر مثله ولا به حيث يكون داخلا
في القسم الاول وانفصل عنه لعدم قصد التثنية فتعين ان يكون مثالا لمجرد
الامتناع من غير نظر الى كون الاولى في محل الاعراب ولا (قوله ما وقع في كلام
الرائد) فانصراع المذكور ليس مثالا لقائه ولا حصه وناهو شارة الى المثال
ولا ينبغي كونه تعضا لان الظاهر ان المثال هو مصراع ما بعد او بعده (قوله
والجملتان فيه جملة محل من الاعراب) اي على تقدير لعطف قال قدس سره
لان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يحرم ايضا يدل على اعترافه على قوله
لان المثال انما هو هذا المصراع انه بخلاف ما ذكره من انه لا يدل على ان المثال
قول الرائد والحوار مع تلك الدلالة بل يدل على انه من قطع النظر عن اعتبار
في الحكاية ومن كونه محكما قال قدس سره وما نأيا فلا به لاحكام الخ
والحوار ان الامتناع يوجب الفصل بين الخمس مطبق وعدم اتحاد الفصل فيانه
محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد قال قدس سره يمكن باعتبار دلالة الخ
فيه ان مصراع ليس مثالا ما عدا دلالة على انه يمكن لانه بهذا الاعتبار في محل
الاعراب اشكي المداول عليه بالمصراع ولا ينبغي كونه تعضا بخلاف ما قاله لشارح
رحمه الله تعالى فان المصراع من لانه ما عدا مصدق وهو الثالث في كلامهم قال
قدس سره واما قوله تعالى انا معكم الخ فهذا البين حق ركن لانه لم يلق له كلام
الشرح رحمه الله اذ محموله ان رسوله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى انا معكم
اعا نحي مستهزؤن) له محل من الاعراب لكون كل من هو مقول انقول قال قد
سره كاتوه الشارح رحمه الله تعالى في اعرافه على شارح رحمه الله فانه ما قال
ان ركن العطف في الحكاية كمال الامتناع في الجملة مع قطع النظر عن الحكاية
كأمر (قوله واما البعت للمسلم بغيره الخ) لا ينبغي ان حصل الاستدلال ان البعت
موا كان محصيا او موصفا او مؤكدا وغيره لا ان يدل على بعض احوال
المسوم لانه تابع يدل على معنى في مسومه وهذا معنى اعمى الدلالة على بعض احوال
المتبوع لا يتحقق في الجملة بل ينزل ثبوت براءة البعت ولا مدخل في هذا الاستدلال
لعدم تغير البعت عن عطف البيان وانما تعرضه شارة الى لرد على من رعم الجملة
الموصفة للآخرى بعت لها بزييلها منزلة البعت الموضح وحاصل الرد ان البعت
لا يغير عن عطف البيان في المفردات الا بكونه دال على حال المتبوع وصطف

البيان دال على نفسه ولذا قايروا ان الفصل في جاني زيد الفاصل بعث لزيد
 واول قدم عليه يكون خطب بيان له واندلالة على حال المتبوع لا يتحقق له
 في الجملة فلا يتم فيه بعث اوضح عن خطب البيان فالجملة الموصوفة بـ
 بيان لانعت كما وهم وبت قلب هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اى من حيث هي
 جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نفسه بانه بين الطرفين لا تعلق
 لها في اقامة معناه شئ آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا ان يؤول
 النسبة التامة بالنسبية فتقع صفة وجالا وخيرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من
 حيث هي جملة موصوفة بعدم دلالة بد كورة فلا يتحقق تنزيلها منزلة ما هو
 موصوف بالدلالة وركاب انتشار كين في بعض الامور كالابضاح وبما حررناك
 اذفع ما قيل ان تعزى شئ منزلة آخر لا يقتضى الامساسة بينهما ولا يقتضى رعاية
 خصوص معنى متعزى لا آخر وما قيل ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد
 قائم علت في فصل بعث لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة العت فهو به الجملة
 واحدة في الحقيقة لان معنى علت زيدا قائم احرا العامل معلق من معموله فصارا
 بجلتين صورة ولداه بعدوه من صور الفصل فان قدس سره والاكسات الجملة
 محكوما عليه اى وان كان الممتنى اند كور متبعة فيما بين الجمل اكان الجملة التي
 فرصت معمول محكوما ما عليها باسمه التي فرصت زيدا اكان الجملة من حيث هي جملة
 لا تصلح لكونها محكوما عليها با ذكره في حواشى شرحه لفتح من ان المحكوم
 عليه حقيقة لانه ان يكون معمول مستعلا محفوظا في نفسه والجملة ليست كذلك
 يظهر ذلك كله من راجع الى وجدانه وانصف من نفسه وادراك الامر على هذا
 لم يستحسن تعزى الثانية منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه حقيقة لا من
 حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من ان
 تراه لابد ان يكون محفوظا في نفسه لا بنية شئ آخر لان النفس مجبولة على انه
 لا يحكم على شئ ما لم يلاحظه فصداو بالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من
 احوال المحكوم عليه فكيفه الاحظه التامة فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد قائم
 فانه يكفي في ذلك ملاحظة القيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان
 يكون ملحوظا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ
 المقصود من الجملة معرفة اسم الله من حيث ثبوت حاله او انتفاءه فهي آية
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليه لانه ان يلاحظ المجموع من الطرفين والاسفة
 مرة ثانية قصد وبما حررناك ظهر الشكوك التي اوردناها بعض الظن من غير ارادة

عليه مثلاً عدم التدرج في كلامه وايت حير ما يفرق بين اوجه احدى كرامه وبين
 اوجه احدى ذكره السيد فان ما ذكره يدل على عدم كون الجملة دعه على حاله
 آخر ومذكوره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله لدفع توهم
 تحوير او غلط) سواء كان للسهو او للتسليان او لسبق بيان وقدمه في بحث
 تأكيد المسند اليه ان التأكيد المعوي قد يكون لدفع توهم غلط نحو حاشي الوحلا
 كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ النسبة مكان مجرد او الجمع دون تنبيه اخرى
 على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من اتيك المعوي و للعطى لدفع كلا
 الامرين من الغلط والتحوير فليكن على سبيل التوزيع (قوله مع الاختلاف في المعنى)
 المراد بالاختلاف والاتحاد هما الاتحاد والاختلاف في معنى المقصود لا في المعنى
 المدلول فانه لا بد منه (قوله وهذا على تقدير ارجح) اي كونها مؤكدة بالنسبة الى
 ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر (لم دلت الكتاب) جملة واحدة
 فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب (قوله جملة مسندة)
 اسمية بان يكون التقدير ام هذا او هذا ام وحيث بان يكون التقدير اسم مالم
 ويكون اخبار محذوف او اذكر فكون مصدرة وعلى تقدير ان لم اسم السورة
 او اسم آية او اسم من اسماء الله تعالى او ما اول ما يؤلف من هذه الحروف (قوله او طائفة
 من الحروف الخ) واقفة في او ال السور على سبيل التعداد فتجوز من غير ان يكون
 لها محل من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكشف (قوله كان معناه الخ) كان
 الظاهر ان يقول كان معناه من اكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب كقول كان معناه
 بالنسبة اليه ليس برجل او قول و معناه بالنسبة اليه بان لا يكون رعية
 للتأديب في اطلاق المقصود على معناه من اكتب الالهية كذا في الواحدة اليه
 اشارة الى ان المقصود من حصر الجلس الدلالة على كونه لا تعرض بمقاص
 غيره كما مر من ان قوله ريد اشجع فريد قصد به مجرد كمال شجاعته وقدرته وسبل
 بذلك الى التعريض بمقاص شجاعة غيره من يدعي مساواته في الشجاعة (قوله
 نفيا لذلك التوهم) فتوهم الجراف في ذلك ان كتب بمره توهم التحوير في حاشي
 زيد لا شتر اكهم في البناء على المسألة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الصمير
 الهروزي لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق على ذلك لكتب ظاهر كانه في
 لا ريب فيه ولا يجازفة وان كان راجع الى ان كتب كاهو صغر فمعنى انه ادم لم يكن
 ريب في كونه كاملاً غاية الكمال لم يكن قوباً كتب بمره في قول قدس
 سرمد ذكر صاحب الكشف الخ في لرضي عنه في تأكيد الكتاب بالمنفعة فقال

ان يرسل الى كل واحد منهم تأكيده لثبته وقال غيره من كل واحد منهم تأكيده
للمؤكد الاول باختلاف شتيين في هدي ثقتين في انه تأكيده للاربع فيه او امثال
الكتاب مني هي ذلك لاختلاف والاتجاه المذكور بقوله فثبته عليه ان الاسم
فلح ليس شئ لان كل واحد من تأكيده ان كان متحدا بالمواد كان كل واحد
منهم متحدا بالآثار يكون بينهم اتصال كمال الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد
(قوله لما في تكثير هدي الخ) معنى يصيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادي يهيم بسبب
جله عليه وجمعه عن هدي (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يصيد لو كان
السد مساو والحوادث تتم ان يقال استديم لمخبر جماعة اعيان بشأن هذا
التحوي يتربل غيره غيره انعم (قوله مكر ذكر الشخ الخ) كان اشبح نظر الى
ان المقصود من رب الرب فيه ان كونه كاملا غاية التمام فيقصد التمام
في المعنى وان ظاهر مقاله سكاكي رحمه الله تعالى فان المقصود منه ان الرب في الكيفية
ويتوصل بذلك الى كونه سعا عاين كمال الجمع في المعنى المقصود مع تقرير
الثانية للاولى باعتبار لازمه (قوله او كبر او اية) لكونها محملة او خفية الدلالة
(قوله اي بشأن المراد) فلا بد من اتمامه وايضا ولم يرجع الصبر الى تمام المراد لان
الاعتناء بشأن المراد يقتضي ان يسع في تمام (قوله او نظام الخ) والمصاعنة
ولكونه يحب اولادها لا يدركه العقل انشاء يكون اعيان شانه فيدل على تقرير
في ذهن السامع (قوله من لدن والميل منه من كمال الاتصال) فان لاحظ ان الجملة
الاولى مذكورة فتذكر بعد ذلك كمال الاتصال وان اعتبرها غير مذكورة حكما
لكونها في حكم محض فترى كونه حجة انية عارضة عن المعطوف عليه وفي كلام
المصاح اشار الى الوجه الذي اوصى به قال قدس سره ثم الجمل الخ لا يخفى انه
لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضي ان لا يحقق كونه مقصودا بالنية في الجملة مطلقا
مع رجحان عدم تحققه في الجملة لا محمل لها ووجهه ان كونه مقصودا بالنية
خرج كونه مسودا اليه ومسودا واجبة من حيث هي حجة ايست كذلك
الا ان اوله مفرد فاحتمل ان لا محمل لها ارجح لعدم قوله التأويل بخلاف
التي لها محمل وهو لا يتصور فيه كونه مقصودا بالنية من حيث انها محل
ويعتبر فيه حالت من حيث وقوعها موضع انفراد وتوحيدها به واما ما قيل
في توجيهه من ان المراد من لا يحقق فيها مجموع الامرين لاسيما في لا محمل
لها من الاعراب فانه لا يتحقق من شئ منها فعسف قال قدس سره وانما
خارج لا يخفى انه يمكن سره ان معنى في من شكل ايضا ان يكون

في الجملة امانية من زيادة التفصيل او الايضاح او التفسير في الاوى وراعتنا
 في ايسر دهرها يتغير عن بدل البعض والاشتمال ونبت الزبدة توجب لاعتناء بشأنها
 رايتنا، القصص، غير الثالثة منزلة بين السكل ونداء شرح رحمه الله تعالى
 في شرح افتتاح وتعديس ان الجملة الثانية في قوله حذو (يقومتموا المرسلين
 اتبعوا من لا يستلکم اجرا) يشهد ان يكون بدل سكل من سكل لان اتحادهما
 في المعنى يقوى حاجب التأكيد (قوله) والقيام بهن حتى اعتدته (اي بشأن النسب
 المذكور) (قوله) لكونه مطبوعا في نفسه) لان ايضاهم عن رتبة عقولهم عنها مطلوب
 في نفسه غايه مبدأ كل خير (قوله) او درجته الى غيره) اي سفوى اذ كورق له بقوله
 (وتتوا ابدى اممكم بما تعلمون) بان تعلموا بذلك التنبه ان من قدر ان يفصل بهذه
 اسمته هم قادر على الثواب والعقاب فاتفقوا ومن انهم جعل الضميرين المحرورين
 مراجعتهم الى نعم الله تعالى في أويل المذكور وفيه انهم الطلوة في نفسه بالاكل
 والشرع والدريفة، يتوسد اليهم وكله اولهم (قوله) في انفراد اح) بفرقة
 لوله والافكى في لدرو لهر مسد كما سيجي والافشاء الحق في طلبه لوجهة ثم ان
 دلالة على اظهار الكراهة ثلاث الفرية ظاهرة واماد لانه على كمال اظهار الكراهة
 لم يسهل اشارة رحمه الله تعالى في الآية فهو راجع في شرح الفصح
 كون المقصود من ارجل كمال اظهر كراهة اقامة بما لا يثبت على سلكه اذن معرفة
 الكلام بان السير في شرحه وذلك ان الرجل اذا كره نفسه من بعد حادثة
 سره حابه رجع من الى كراهته رمزة حمية ورجع ربه الى لا يعيد فاعلم به
 رجل فتدرك اظهر الكراهة لانه بدل على راده ارجل المسمى بمرم كمال
 الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لاسم مع قطع الطر عن سلكه دلالة
 على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى من دلالة الرجوع والرجوع لان دلالة
 ارجل على كمال اظهار الكراهة براهية ودلالة لانه عليه مطبوعة ويكون
 وفي تأويله المراد من ارجل من وجهين هو بوجه ووجه اشده على التأكيد
 دون ارجل وهو ما احرره في شرح افتتاح تكون حادثة صرعه في رتبة حيث
 وقع فيه فصل لا تقى من ارجل لقصد التذكير لان من كراهه هذا كمال
 اظهار الكراهة لا قائمه بسبب خلاف سره العين وقوله لانين عده او في بادية
 هذا المقصود من رجاء دلالة ذلك عليه حتى مع تحدد عن تأكيد دلالة
 هذا عليه بامطاعة مع التأكيد فيه صريح في ان لا تقى في من وجهين دلالة
 بامطاطة وكونه مشتقا عن التأكيد وبممكن بفصل دلالة رجاء على كمال

اظهار الكراهة لانه يد على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر
والجهر مستلزما فيلزم منه ظهور الكراهة مع التسبب كانه قيل ارسل لمخالفة سر
هلك فيكون دلالة على ظهور الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا
الوجه لا يكون لائقين بدون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة
التأكيد ويكون لائقين اوفى من ارسل من وجه واحد وهو انه دال على كمال
الاظهار بالمصطفى وارسل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في
الجواب من ان لا يتم يد على مجرد اظهار الكراهة ولا يقين على كمال اظهار الكراهة
وعبرة التي تحتمل التوجيهين ما يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لائقين اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة فيفيد
ان دلالة عليه مطابقة ما كونه مع التأكيد دون حال خلوه منه والى التوجيه
الثاني اشار في الجواب في الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لائقين دلالة بالطائفة مع شيء من التأكيد
فتوهم ان ما ذكره في الجواب يحل في المتن منشاء قلة التدبر قدر * قال قدس
سره ادليس المقصود كمال الاظهار كمال الخ * هذا مجرد دعوى لا دليل عليه
لم لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يتوهم شبهة وان كانت
الكراهة غير كاملة بان تكون المخالفة (٤) بما يكفر الكراهة اعدية من الحكم
اذا علمها بعبارة * قال قدس سره لان الاعضاء تشار الخ * اولان المقصود
الفرق بين المقتضى يكون انشابة اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة
شديدة او ضعيفة * قال قدس سره يدل في الجملة * لان الاعتناء باظهار شيء
يكون فيما عني نشأه في لاصب * قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار
اشتماله على التأكيد * وفيه اشارة الى احتساب التوجيه الثاني * قال قدس سره
كمال اظهارها * لكون له دلالة و صحة واظهار كمالها لدلالتها على كراهة الشديدة
* قال قدس سره فيقول الخ * على صيغة العينة مسطوف على لا يفرق للاشارة
الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب المحصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين
ارادته من عدم الفرق بين مصق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم
الفرق بين الارادة وطلبه فثبت من الجملة * قال قدس سره فيكون مدلول
الامر الخ * لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي
صددها فانهم فانه قد حكي على بعض السافلين فاعترض بما يحجب الاسماع * قال
قدس سره واذا اكد الخ * فيه بصا اشارة الى التوجيه الثاني * قال قدس سره

وذلك الخ * وحاصله ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عرفية
وذلك القائل بانه مقصود مدغم صريحاً سواء كان حقيقة او مجازاً مشهوراً
فهذا لكونه اعم بمقالة الشارح رحمه الله تعالى قريب منه * قال قدس سره اذا هم
منه معنى الخ * اي من غير قرينة كافية لاتعيين لا يحلو من ان يكون حقيقة عرفية
او مجازاً مشهوراً فادفع ما قبل يجوز ان يكون بهم معنى الغير موصوع له قصداً
وصريحاً بواسطة وصوح القرينة الدالة * قال قدس سره قد حقق الكلام
الخ * يعني ان قوله ار حل لاتعين حكاية بقوله اشاعر في زمان الاستقبال فهو
مثال باعتبار الحكي ولا يحل له من الاعراب وهذا الشارح رحمه الله تعالى هو مثال
بمجرد يدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والحكي وقد عرفت تحقيقه * قال قدس
سره لا يخفى ان الاولى ابراد مثال الخ * لا ابراد مثالين لشيء واحد اعني ما هو كمبر
الواو (قوله بالتعريض على مفهوم) ومعلوم ان كمال اظهار مفهوم منها
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمز والارسال فكذلك اظهار الكراهة
مفهوم مطابق عرفي للانتم بدون لبس كيد وخرق من مفهوم ار حل لدلالتة عليه
مع طلب لرحلة ولاتعين فيه الا كيد الذي ليس في ار حل فكيف لاتعين بدل
الاشتغال لار حل لا بدل المعنى ولا حاجة في هذا الى ان الاصل ان الهى موصوع
الكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة ما قول مطابق لمعنى للانتم
كما اختاره السيد في شرحه فاصح فانه حينئذ مدلوله طلب الكف من الاقامة
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار الهى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله
الارادة فتدبر فانه ما قول عباد ام النظر من وعرضت لهم الشكوك فيه (قوله
ولا يجوز ان يرسال الخ) لا يخفى انه لم يذهب احد من نحويين الى كون المعنى
مطابق بيان الفعل وانما يشأ هذا اخوار انهم قالوا يكون الفعل بدلاً من الفعل بدل
الكل بافادى ومثلوا بقوله تعالى (ومن يعمل ذلك يلق اثمنا يصا صفة العذاب)
* ويقولون متى تأتينا نعلمنا في ديارنا * قال ليرضى لا ادري فرقا بين هاتين البياتين
وبدل الكل فحصل من هاتين القولين مؤيداً لكون قولنا عطف بين الوسوس
وهذا الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر معنى قول بدون اعتبار فاعل لم يكن
بياناً لمطلق الوسوسة اذ لا يهاجم في مفهوم الوسوسة فانه القول احق بقصد الاضلال
ولا في مفهوم القول ايضاً حيث بخلاف ما عرفت فاعل فانه حينئذ يكون المراد
مما مرده صادراً من الشيطان فمعه اتهام زينه قول مخصوص صادر منه فاقبل
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالتعويل لا الوسوسة انصبة لكونها الى آدم عليه

السلام من غير اعتبار مدخل في كليهما فلا يصح كون الخلة عطف بيان للحملة
 شيء اذ لا ينته لغير الاحتياج ولا معنى لاعتبار الفعل بدون الفاعل واعتباره مع
 المفعول قال قدس سره لانه انما هو في ان يكون الثاني اعم من الاول لا ينصر
 في كونه عطف بيان اذ لا يلزم منه حصول البيان باحتجاجهما لا كون الثاني اخص
 من الاول (قوله لانه اوفى عن حسن لعداب) في التاج الابعاع ير بالاشد وانما كان
 اوفى لان الذبح في عصب عذاب وادخ الآلة اشد منه ثم عداستحياء الالهيات اشق
 منه فيبقى الكلام في اخصص آية القرعة بترك العطف وآية سورة براهيم بالعطف
 وعدى ان الفصصة واحدة عن صهي سعي من قصصى البلاعدان يكون لكل تعبير بكثرة
 واما طلب الكثرة لتخصيص تعبير فاما هذه دسكون موضع التعبير متعددا
 كما مر في قوله تعالى (وجاء من قصي المدينة رحى يسعى) في قصة رسل
 الطسكية وفي قوله تعالى (وجاء رجل من قصي المدينة يسعى) في قصة
 موسى عليه السلام ثم يحوز على كثة تخصص آية القرعة بترك الواو ان قوله
 تعالى (واد نجيبكم من آل فرعون) عطف على معنى في قوله تعالى
 (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي اى انعمت عليكم) عطف الخاص على العام اظهارا
 لشراجه وعظمته فالتاوى ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخصيص منه
 اعظم التعم واما اذا كان عبارة عن مضافة فاعلم من مضافة كسر التاء بخلاف
 ما وقع في سورة براهيم فان نقله موسى عليه السلام كما قال الله تعالى (واد قال
 موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ اخرجكم من آل فرعون) الآية والخاص
 منه ومن الذبح نصب عيه بعد ذكر مطلق سواء العذاب والتعذيب عطف
 عليه الذبح ليكون التخصيص بعد التعميم دالا على عظمة نعمته التخصيص هذه
 (قوله فانه يباح) يعنى ان الجنة اى الله من جمعكم مشددا وحره من العذاب باعتبار
 مدلوله التراجي ولو قدر انما فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ
 (قوله مما يؤدى الخ) يرب لغير المراد سادته الى فساد تأدية العطف عليه
 وحده حالا من عطفا فاسد لانه يوجب تقييد الاتهام حال كون العطف مؤديا
 الى فساد المعنى (قوله انه يشتمل على مانع من العطف الخ) مع وجود المصحح وهو
 التعريف بخلاف كمال الاتصال فان المصحح به متفق فان المانع في كمال الاتصال
 انصر موجود ولابد من اعتد قديم مع التعريف فى المعنى حتى يكون صورة الاتهام شبيهة
 تكمل الانقطاع فقط بعد وهم (قوله انى به لا الخ) الداء للفتالة فبين ان بها
 معنى عطف حال عن بدلا و معنى الطوب بدلا صفة تكلف متغنى عنه واراها بصيغة

الجهور شعاع يعني الظن وانما جعل صلاها مطبوعا مع ان اساس دعوى اليقين
 رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب عن نسبة اتصال اليقين (قوله فيكون
 هذا ايضا الخ) وما قيل ان هذا التوهم بقى بعد تنفع لانه يجوز ان يكون اراها
 حرا بعد خيرا وحالا او بدلا من اني مدفوع بان لاصل في الحمل لاستقلال
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذ ادل عليه الدليل على ان الشيخ صد لظاهر نص
 بان ترك العطف بين الحمل الواقعة اخارا لا يجوز قال قدس سره وهو ان يكون قد
 الجملة الخ ظاهر يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلاما، حدهما مشتمل على المانع
 والثاني لا مانع فيه يقطع الجملة منه لكن نص في شرح مفت حيون يقطع عما يجب اذا كان
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس
 فيجوز العطف لانه لا ينوهم العطف على الجهد اشتمل على مانع مع وجود امر يس
 الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قل الجملة قيدة بالامتناع كما هو المتبادر وان يقال
 قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وفاءه كلام لا مانع فيه فيرد ذلك الكلام كلام لا مانع
 فيه قال قدس سره وكذا المراء من العطف على الجملة الشرطية في اى جملة التي
 اعتبر الشرط حرا منها لا الجملة ان حكم فيها بين الشرط وجزء حتى يرد مد كرت
 قال قدس سره وهذا القدر كتاب في المانع الاول الذي ذكره في العطف الله يستهري
 بهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط مقدم على العطف او متأخر لان المتأخر منه
 اشترى كنهما في التقييد به ان هذا انما يتم اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه
 بجملة واحدة وليس كذلك من الموقوف عليه من تهديد بخروج شرط وحرارة حال
 عدم التقييد حرره معنى قالوا نعم يمانع عن العطف على مجموع لمفعول لا يمانع الخا ص
 من العطف على حرره اى قار فيكون القطع بالاحتمال ونعمه لاحل هذا اورد
 الاعتراض المذكور في شرحه له وح وانه يجب فيه قال قدس سره قال قلت قد اتعولاه
 الطاهر ترك العائين لان ايراد الاولى في الاستدلال لا يمانع بان مورد السؤال ما تقدم وليس
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استند بحسب وجه نص في الآية وايراد الثانية
 للاشعار بان منشأ ما تقدم وقد ذكره هو به حيث رعت ان متأخر هو الاشتراك قال
 قدس سره قلت قد يخالف الفاعل ارجح حلا منه ان يدعى بتبديله كور في الآية
 قدر ال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه لمعنا
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان لا يستمر التبعدي المستعادم يستهري
 قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله منسب شعبة ح) في اذ ازلت الاولى مرة

٨ لانا نقول آه نصفة

السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها كما فصل الجواب عن السؤال
 (قوله لا يشتمل من الاتصال) أي لاتصال الشئ بكمال الاتصال فكما ان الجملة
 الاولى في لاقسام الثلاثة من كل الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون
 الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا
 صورتى السؤال والجواب لا يتباين من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من انشائه
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال
 وفيه ان كمال الاتصال منحصري الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب
 داخلة في شئ منها وما قيل به لم يعمود في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب
 لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبار لا يعمد كونهما كلامي متكيمين ولا يعطى كلام متكامل
 على كلام متكامل آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لا ينفال وعليكم السلام معلوما
 على السلام عليكم لا يقع في شرح كلام انصرف ربه الله لا يصرح في ان الفصل
 بينهما الاتصال وفي قوله لا يشتمل من الاتصال لان الجواب بان مهم السؤال وليس شئ
 لانه لا يدفع الاتهام الذى في السؤال لان الاتهام فيه انما يدفع الاتهام الذى في مورد
 السؤال (قوله نفسوا) أي معناه فالتقيده لزيادة لا يصحح وانورد على صيغة اسم
 الفاعل فان الكلام بسبب كونه منثا للسؤال كما انه يورده وقرئ نصيعة اسم المكان
 وينزل ويصطب بالرفع أي فحيث ينزل الخ ويحور نصيعة اسما على يكون ويقطع
 بالرفع ولا يحور نصيعة اسما من تحتها لانه لا يقطع من هو مقتضاها أي ويقطع
 هذا الثاني عن السابق لانه أي اطلب وقوعه حواجا للسؤال المنزل منزلة الواقع
 اولاهل ذلك السؤال المعدر أي ليس على تقدير السؤال فانه لو عدل لم يكن
 دليل على السؤال المعدر (قوله وتنزيل السؤال بالصوى) أي حال كون السؤال
 مداولا عليه بالصوى قال قدس سره مهم من ادعى ان آخره = والتفصيل
 ان السؤال والجواب من نظري معيية فيهما شبه كمال الاتصال وان نظر الى
 لفظيهما فيهما كمال الاتصال لكون السؤال شأ والجواب خبرا وان ظر الى قائميهما
 فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فان فصل متعين واما ما قيل به قدورد
 الواو في قوله تعالى (وما كان مستغفار) راجع لانه لا من موعدة) الآية والخال انه
 جواب لسؤال نشأ محققه وهو قوله تعالى (ما كان النبي والذين آمنوا ان يستغفروا
 للمشركين) الآية فليس شئ منشاء لعمدة عن شأن نزوله فانه رل في مع الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ايه وانه وعده والمؤمنين عن استغفار آياتهم

مختصين في ذلك بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام مستغفر لآبيه علي ما في الكشف
 فالآية الاولى منع لهم عن استعذر الآباء والافريين والنباتية جواب لتسليمهم
 باستعمار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عصمت احدهما علي الاخرى للتناسب
 وايست حوانا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو
 للاستيناف فانه لم يعمد دخول الواو علي الحجة المستندة اليه اعني جواب
 السؤال انما تدخل علي فقه علي المستندة بحوية اعني حجة الاندائية وكذا ما قيل
 في الجواب ان اعترفي صورة الاستيناف التردد في حال لسؤال عنه بل حاله كذا لم لا
 والعرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائره الفرض فليس من صورة الاستيناف
 والفرق واصح فان المطلوب في الاول ليس ما احسن فيترك كل الاتصال بل هو حب
 للمصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد منهما يؤدي اليه العرض من السؤال
 والجواب في صرف وكان المقام مقام وصل بقصص مناسبة من وجهه وانما يرد من
 وجه آخر ليس بشي لانه علي تقدير ان يكون الدين يؤمنون الآية استيفاء يكون
 جوابا لقوله ما بال اتقوا هذا الكتاب هدي بهم مع انه ليس فيه تردد في حال
 المسؤل عنه بل حاله كذا ام كذا قال قدس سره والاحتلاف في خبر او انشاء
 من مطاب الخاص علي العام ليس جهة كل الانقضاء وذلك للاختلاف في الاعطاف
 فانهما قد يكونان اثنين كما قد قيل في قوله تعالى من اصراب قال
 قدس سره وادراكه ان الكلام احب في جواب ورد الجواب في السؤال قال
 قدس سره وعدم تشبه احب في حيث لم ورد ذلك في عدة المتكلم الجملة التي
 هي منشأ السؤال (قوله لا يكون الجملة الاولى ح) فمعهذا لا يجرى كونه
 منشأ السؤال لا يوجب شبهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل
 بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهة الاتصال واحدة والافيجوز
 ان يكون كالقطعة منه بل علي ما في جهتي الاتصال فلا بد من تزيلها مرة السؤال
 ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى اعلم بقدر تزيل لانه جعل الجملة المقنضية
 لقطع نوعين احدهم عدم قصه اشتراك الثاني في حكم الاول ولشأن ان يكون
 الكلام السابق مقصودا كالمورد للسؤال في دفع شتي عنه بكونه دليلا صريحا للسؤال
 وجعله كالمحقق ولو اورد الواو لم يكن شيئا دليلا علي تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر
 فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتي يمتنع اني اعترز الامر بل ومن هذا يظهر ان
 مدققة من الكشف انفس مؤيد لادعاء من كفاية كونه منشأ السؤال في كونها
 كالمتصلة لانه لا يدل الاعلي تقدير السؤال ولا دلالة علي حملها بهما الاعتبار

كالمتصلة (قوله) (عنه) (عني) (مربع مؤن) (كانه) (وما) (أما) (الائقين) (حصولاً) (بالهداية) (هو)
 محل استظهار الشارح رحمه الله تعالى وقد عرفت أنه لا استظهار على أنه يجوز أن
 يكون اقتضاه هي تقدير السؤال لكف بته في كونه كالحري عيه من غير حاجة إلى
 التزيل (قوله عن سب الحكم مطلق) ما يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا
 والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت المذكور فإن التصديق بوجود
 العلة بوجوب التصديق بوجود السبب إلا أنه حائل عن حقيقة السبب بما شرح
 ماهيته ولذا يسأل عما لو تصديق أصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصوداً
 للسائل وقد سبق في بحث لاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله لأن
 العادة جارية الخ) لا يخفى أن حرام أن كان قوله أن يسأل عنه يجب إسقاط اندوار
 كان قوله أنه إذا قيل الخ لابد من إسقاط أن من أسأل ليكون حرام لقوله إذا
 قيل وأجملة الشرطية تفسر بصير أشخاص معينة أو جهة أو جهة أو يقال أن يسأل مبتدأ
 وإذا قل حرم وجملة حرم وأصير أشخاص (قوله عن سبب علمه) فالسائل
 بهذا الكلام حائل عن السبب لا يعلم الأسباب بخصوصها ويتردد في تعيين
 أحدها ليكون السؤال عن السبب الخ (وما يجب) سبب خاص يحصل مطلوبه
 أصلي تصور سبب المراد من السبب الخ أن يكون السبب من هذا إلا أن هذا
 التصديق في السبب التصديق خاص له وفي السؤال لا يمكن هذا
 السؤال إلا لتصور ماهية السبب فانه قد حفي على بعض الساترين (قوله
 وعدم ذلك) (الخ) لأن سائل سبب التصور وأن كيداً لا يجوز لطلب الحكم
 ولا حاجة ما قيل أن هذا إذا جرى الكلام عن مقتضى الماهر وأما إذا جرى
 على خلافه فيجوز أن يكون رداً كيداً لا يربط بتردد مرة واحدة (قوله) (أنه) (قيل)
 الخ) وليس السؤال المقدر حاصلاً عدم ترشيت ليست هي ما يسبق إليه الوهم
 لأنه معلوم وهو الهم بالمعوم من قوله (ولقد همت به وهم بها) في الكشف وما
 يرى نفسي من الرتل وما شهد لها براءة الكتابة ولا ركبها ولا يحلو أما أن يريد
 في هذه الحادثة لما ذكرنا من هم لدى دومين أسس من طريق الشهوة أو شهوة
 لأمر طريق القصد والحرص وما يريد على عموم الأحوال فهو فالسؤال المقدر
 هل حسن النفس محاولة على الأمر سوء حيث لا راحة لهذه النفس لشريرة فإمرارة
 فاجيب نعم أن حسن النفس أمر سوء محوثة عيه وائناً كيداً في الجواب لأن
 للسائل تردداً قريب الامتكار أولاً أحدهم دفع التردد والثاني للاعتناء بالحكم
 لأنه يستبعد الأوهام كونه حسن النفس إمارة بالسوء حتى يعوس الأنبياء عليهم

السلام (قوله فهو جواب لسؤال عن سبب تخالف) و لما صاب به من علم اسبابا
شقي لطلب العبد من الاستحقاق وتكرار الجملة و التحيس من العذاب والتعظيم
فيصاب تعديين واحد منها وهو الاستحقاق ويقول عن اعادة حق له (قوله بيان
ظاهر لمصنف السبب الخ) و المحاط به من هو حال من صاب بالسبب والتكلم به يلقى
اليه الحكم المثل ابتداء (قوله و وصل ظاهر) اي ربط السبب مع السبب بحيث
لا حقا فيه (قوله يعرف موضوع هو ص) فان قلت العبد يدل على التعقيب
فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم على السبب قلت باعتبار انه متأخر عنه
في الذكر عند بيان السبب (قوله وصل حتى) لانه جواب لسؤال المقدر والمخاطب
به من يصدق ان لطلب العباد سببا ويطلب شرح ما فيه ويحصل ذلك بذكر
السبب المعبر والنصديق الحاصل في صمد ليس مقصود به (قوله وهذا بلغ الوصلين)
اي الوصل التقديري يبلغ من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول على العقل
وفي الثاني على اللفظ ولا العلم بالسبب بعد سؤال اوقع في الغلب من العلم به من غير
السؤال (قوله فيتعلم هذه الثلاثة الخ) كما عرفت سابقا بانه (قوله نحو
قالوا سلاما قال سلام) السكات المذكورة اترأى في الحكاية لا الصحى لانها
الكلام اللطيف عايفة لامة قر قال يحتمل ان يكون قد قولهم بلغة غير هذا مثل
ما يعبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة
العربية ثم شيوخ هذه اللغة انما كان من اسميل عليه سلام بعد بعد عن المقصود
قوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد السابق وقد يستعمل في اخى على
صافي القاموس ويدل عليه قول الشاعر سدقوا (قوله اي اوقع هذه الاستيفاف
الخ) بيان لحاصل المعنى فانما هو اسم من مصدره و يؤيد شيوخ هذا التقدير
فيه واما الى الجار والجرور ويؤيده تقديمها على الاستيفاف (قوله نحو احسنت
انت) يعنى انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقت دون صيغة التثنية فانه لا معنى
لتعليل احسن التثنية الى ريد تصدقته المحطط بالاعداء امر خارج عن معنى
الكلام كصدقة المحطط لتكلم او قرأته و المقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب
بانه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق
لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى كلام الى علم احسنك الى ريد ويكون
السؤال المقدر سؤالا عن سبب علمه والجواب عنه ان اعلم ذلك انه حقيق بالاحسان
او بانه صديق لك فانه مع بعده عن انهم يرد عليه راعا لكونه حقيق بالاحسان

لا بد من العلم بحسب محض به من ان كرم صبح الخطاب احسانا انما يتحقق
 اذا كان زيد هلالا حسب ان نفس الحسن في غير موقعه انما تقتضيه السؤال
 عن سبب كون زيد محسب اليه اي اهلية للاحسان فان الخطاب بعد تصديقه
 لتكامل في قوله احسب اي ان يتصدق بان كونه محسبا اليه له سبب وهو انما اهل
 عن نفس السبب طالب بنصوره فيكون السؤال المفسر لما احسن اليه على صيغة
 الماضي المجهول اي لا سبب صار محسبا اليه اي اهلا للاحسان وما عالم ما سبب
 كونه محسبا اليه من كونه في حقه حقيقة الاحسان وكونه صديقا للمخاطب وقربا له
 الى غير ذلك وطبقت ثمة من السبب فيكون السؤال المفسر على هو حقيق للاحسان
 والحوار على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه
 او صديقتك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول
 يكون مقصودا سبب تصور السبب المعنى والتصدق به تابع له حاصل بالعرض
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره
 حاصل بالعرض بقى الاعتراض بأنه على تقدير الثاني يستحسن التأكد لكون
 اسد ان مراد في تعجب السبب والحوار في الكلام في نفس الاسباب وكونه
 على طريقين ور مرق في الثاني اما من الاول واما استقصاء التأكد على التقدير
 الثاني وعدمه على التقدير الاول يخرج عن وجه الوصف قائم مقام التأكد
 كما قاله السيد قدس سره وفي حرر ذات ظهر يدفع اعتراض السيد بالخطاب
 اعلم بسبب قوله الاحتمال في كلامي لسؤاله من المبرر بسبب احسانه لان السؤال
 المبرر سؤال عن سبب كون زيد محسب اليه لانه كونه مخاطب محسبا وظهر
 ان تقدير لما دا احسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين (قوله فالأظهر الخ)
 اي الظاهر جهوز تمام او صهر من كوني اشارة الى نفس لذات فانه ظاهر لاستعمال
 اسم الاشارة موضع التمييز في قدس سره وهذا وجه من حرج في المسئلة
 الى استيفاء يدس يؤمنون وذلك لان احرائه على الاثنين مشعر بان الحكم يكون
 الكتاب هدى محسبا لهم بواسطة تلك الصفات فلا تخرج السؤال عن البطل
 الا انه قد عرفت ان من في سبب جملة من قصود هذا ولاخواب الا بالجل على تلبية
 الخطاب على عفته من حصر تلك الصفات والادعاءات بالاجال والافاجواب
 اعادة الحكم الذي هو مشتق من تعبير لا سبب وريادة عليه ذكر كثرته وهو الفلاح
 في الاخرة بخلاف ما اذا كان يدس يؤمنون استينافا فان الحكم اختصاص كونه
 هدى للتقنين ليس فيه شبهة بعدة لاختصاص فاسؤال من عتبة الانبياء والحوار

مشتغل على بيان هذه الاختصاصات تفصيلا وجزلا (قوله فان قلت ان كان ح)
 اريد على قوله وهذا الملع لا شتمه على بيان ما هو محب للمحكم وتقريره في المرات
 بالحكم المحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه تعليق من قوله احكم على الوصف
 مشعر بالعلم والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم مسؤل عن سببه ولو كان
 غيره لم يعاقب الجواب السؤال لان سبب حكم الغير مسؤل عنه لا يكون جوابا
 للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه بالسؤال ان كان عن
 سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه اى شئ كان وان لم يكن سؤالا عنه
 فلا معنى لاشتغاله على بابه ولا فرق بين الاستنباط وبين الاعتبار ولا يصح الحكم
 بصكون الثاني الملع من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من
 ان السؤال ان كان عن السبب الملع صيربه مشاء عنه مرق بين الحكم المستصحب
 والسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وطهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع
 الاعتراض (قوله ووجهه ان الملع هو كونه من الملع بواسطة الاشتغال
 اندكور ليس في كل استنباط من في استنباط يكون المسؤل فيه عن سبب
 الحكم ودا اريد ان يحاط بان سببه استحقاقه له فالجواب حينئذ ان كان بالصفة
 الصفة كان الملع منه ان كان باعادة الاسم لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم
 الذي يتضمنه وهو سبب الحكم المسؤل عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قدر سؤال
 من سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى (قلوا سلاما قال
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب
 بان سببه الاستحقاق كما في قوله سهر دأثم وحرر طوس قال قدس سره هذا
 كلام محتمل بل هذا انما يرد لو كان السؤال بقدر سؤالا عن سبب كون المحطوب
 محسوبا الى ربه ادا كان سؤالا عن كون ربه محسوبا اليه و هلاله فلا وقدر
 تعصبيه قال قدس سره فالصواب ان يقال بل لا يقدل بالسؤال المقدر
 سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق في زيد ليعلم ان
 الاحسان في موقعه او لا واعلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله من تفسير الاستنباط
 بقوله منه ومنه مأخوذ من انكشف في تفسير قوله تعالى (وذلك على هدى من ربهم)
 وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستنباط يحث نارة باعادة سبب من استنباط سببه
 الحديث كقوله احسنت الى زيد زيد حقيق لا حصر وتارة باعادة صفة كقوله
 احسنت الى زيد صديقك تقدم اهل لذلك منك فيكون استنباطا باعادة الصفة احسن
 والملع لا يطوئها على بيان الموحى بل يحصره في بعض شارح رحمه الله قوله هذا

النوع اشارة الى الاستدلال الذي يكون السؤال فيه عن السبب ويكون الجواب بيان الاستحقاق لانه ان كان سبب في تقدير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير صكون سبب فيكون استنباطا بالالتفاتين مخصوصين بذلك وهو من اجواب اعمى من يؤمن مع بقوله اي لذين هؤلاء عقابهم احماء بان يهدمهم الله وكذلك على تقدير كون او شئت من هدى استنباطا والسبب لما اشكل عليه كون المقدر في المثالين المذكورين السؤال عن السبب حمل قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستنباط مأمارة من استوفى عنه الحديث سواء كان سؤالا عن السبب كما في الآية الكريمة او لا كما في المثالين ولا ينبغي ان يخرج من الظاهر المتبادر ع قال قدس سره وبذلك يظهر الحق ع قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا تعيده (قوله وليس يجري هنا في سائر صور الاستنباط) وان كان باعادة ما استوفى عنه الحديث اسما او صفة كما قد قلنا في كلامنا على ايهام قال والى الخلق قال سلام قال كلا الاستدلال في جواب سؤال : قال ابراهيم وليس احد منكم من الاخر وكذا لا بدوت بينهما وقيل فمت هل يلى الى سر دائم او لعاشق سر دائم فانهما وان كانا حوايين من السؤال من نسب ركني ليس لطواب بل سلبها الاستحقاق كما في محو احدت بصيغة المتكلم في زيارته يدع اعدائي او كامل الشهادة يدع اعدائي فان تفاوت بينهما لانه في حقيقة جواب بالاستقصاء كانه قل ربه حقق الاحسان لدمع اعدائي اولدع اعدائي في الشهادة الكاملة (قوله لهم الف الف) في نوح السبق الالف والالف والالف والالف كسر دوسمى كرفت من حدمع والابلاف الفت دادن والفت كرفت والمؤاممة والالف كسى بوسمى (قوله لمعرف هذا الاستدلال الحق) لئان تقول يجوز ان يكون الاستدلال مذكورا لان الزعم يدل على الكذب ولذا قل كسبة الكذب الزعم (قوله من تحقق انما كيد والبيان) اي بمنزلة احدهم كما مر في لاريب فيه وهدى للثقتين لكن انك هناك مذكور وهذا محذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الف معنى كدتم وموصح له (قوله فادفع هذا الوهم الحق) قيل هذا الوهم بعد ربه الواو في لانه يجوز ان يكون العطاف على المعنى لالفي والجواب ان العطاف على محذوف مع وجوده كور من لا يذهب اليه الوهم (قوله حق ما هو العاطفة الحق) به اشارة الى انها ليست زائدة او استتية كقيل اكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلاصه الاعتدال ضرورة ولعله ارتكب ذلك هرا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار (قوله موقع في حط عظيم) اي لفظا ومعنى اما لفظا فلامه لا بد لاما الف طمة من تقدم اما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في السعة حتى يقال: فهامة قدرة قل قوله لدفع الابهام والمعنى (قوله والا فالوصل
دل على ان الوصل صورتين كمال الانقطاع مع لا ومع ر وسط فنقول بعده بان
الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لعطف الواجب بيان موصله و ليه اشار بقوله
وقد علمنا امران الابهام الخ (قوله لم يذكر لامثلا وحررا) يوردها و حدة في ذلك
(قوله اي لاتصدروا الخ) وبؤيده قراءة عبدالله واي لاتعبدوا ولا بد من اراءة القول
وقيل هو جواب قوله اذ حدها ميثاق بني اسرائيل احرامه بحري القسم كانه قيل وادفعا
عليهم لاتعبدون وقيل معناه ان لاتمدوا فلما حرف انزعج كقوله (الا انهدا لرا حري
احصر الوعى) وبذل عليه قراءة عدلته لاتعبدوا ويحتمل ان لاتعبدوا ان يكون
ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا من ايتى كانه فين خدسه مع بني اسرائيل
توحيدهم كذا في الكشف (قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره
انما يصح لو كان الاحبار ملغط الماصى فسا وكذلك الخ (قوله لا معنى آموا) ولذا
احب بقوله بغير لكم وبؤيده قراءة ابن مسعود ما واكدا في الكشف ولان
المتعارف في احد الميثاق هو الامر (قوله وفيه نسر الى آخره) هذا السر والعلوة
اوردهما انصر صرحه الله تعالى في الاصاح و احب ما صاحب الكشف من قوله
يا ايها الذين آمنوا تناولوا في صلي الله تعالى عليه وسلم و امته كما نرى في اصول دينه
فا اوسر ما سوا و در دل على تعارته صلى الله تعالى عليه وسلم الى احواله و بحارهم نصرة الحق
وقدم آموا لان التدشير بالنصر وانعزمتا آخرهما و هما من الايمان المتبع لهما واسب
ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لان تقدم رتبة الدعاء ولو سلم ولا مانع من العصب
على جواب السؤال بما لا يكون حوا اما ما به يكون حوا ما سؤل و ريدة ذهب هو
واحس فيه كانههم قالوا لاي ابارنا قيل آموا يكن لكم كذا و شرهم بحدوث ثبوتهم وفيه
من اقامة الظاهر مقام المصير وتويع الخطاب ما لا يحق موفقه انتهى (قوله بدليل قوله
آموا بالله ورسوله) ادلا معنى لتكليفه عليه الصلاة والسلام بالايمن برسوله و هو رد
الجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة
المظهر مقام المنضم كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بصغير في حق الامة
الا ان يقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا و صاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج
الى تأويل تؤمنون بآموا لتكون بشر معطوفا على قل (قوله الاعب التصريح
بالدعاء) لعل صاحب الكشف لا يسلم احصر اذكره ان يجوز تقدير الداء ايضا

فانه قال فان كنت علام عطفت قوله وبشر المؤمن انهم قالوا في معنى الامر
كانه قيل آمنوا واحمدوا يؤيدكم الله ويصبركم وتشر يا رسول الله المؤمنين بذلك
ويشهد له قوله تعالى يومئذ اعز من ههنا واستغفرى لذنوبهم قال قدس سره ولفظ
من الشارح رحمه الله تعالى اخي المحبوب من السيدات قال لم يشبه الى آخره والحد انه
مذكور في شرحه لكشاف حيث قال وحاصله انه عطفت مجموع على مجموع بلا اعتبار
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عنه التمثيل وحملها على عطفت مجموع على
على مجموعها صري عن بظاهر مفرقة ما ذكره في عطفت من الناس من يقول أما الله
الى آخره فان عذرته في ظاهرة في عطفت الفصحة كما لا يخفى على الناظرين فيها بعد ان
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لمعارضة انكشاف
بحيث لا يحتاج الى الصرف من امر ما به ان مقصوده ليس اعتماد بالعطف الامر
اي الجملة المشتقة عليه من حيث هي امرى حمله مشتقة عليه فان التميز عن الفعل والتصير
المستتر فيه فالفعل تلتزم في غير انهم ان الامتنان جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من
حيث اهمية ثواب المؤمنين مع قسح النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا عار
عطف بجل متعددة على حل متعددة لاسباب العرصين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة
اخرى لانه حاصل مضمون احدهما في اصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن
الاحبارية ولاشبهة فالحاصل بالالفاظ والمعاني الاول دون الحاصل والخلاصة
وعدم حررنا ظهر به لم يرد بالامر صيغته مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشر وقاتموا
عليهما مجردة عن الله من كمالهم السيدات قدس سره لان العطف على المسند مخ
اي العطف على حده مضافة مستتر لا شترالذ في الآخر فلا ردمائيد انهم حور وانيريد
فاتمروا وعمروا قاعد ان يكون من عطفت المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منها
قال قدس سره لوفق ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصا في عطفت
المجموع على مجموع حتى يدر في المثال المذكور وانه بعد التعدي من الآية لا يظهر
فيه في كونه من عطفت الحمل على الحمل بالنسبة الى الآية معنى يجعل مثالا لها قال
قدس سره لادقه اخي لا يفرق بين عطفت المجموع على المجموع وعطفت جملة
على الجملة على مد كره في اربعة تحت وقع "طرقتهم عن حصوصة الاشياء
والاحبارية" لفرق بينهم في ان السبب في الاول بين العرصين وفي الثاني

بعض الصلوات ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن تشكك انتي اعترت
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما انتى الفرق على فهمه السيد حيث قال مراد
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصور عطف الامر مجرد عن الفعل بل عطف
 الجملة قال قدس سره وان اراد الخ هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف احصل على احصل مع قطع
 النظر عن الانشائية والاخبارية قال قدس سره لم يتبع لعطف القصيدة هي القصيدة
 والحق انه لم يتبع لعطف الحاصل من مصمون احدي الجمين على حاصل مصمون
 الاخرى ايضا فان الله لكل واحد منهما محلي عن تشكك قال قدس سره
 والله سبحانه الله الخ هكذا كلام جرى من جانب الشرح رحمه الله تعالى على
 لسان السيد (قوله اي فاعلمهم وهو معطوف على قوله فاعلمهم تعطوا الخ) وعطف
 الانشائية على الاخبارية والعكس بخلاف ما ذكره (قوله فاعلمهم من النبي عليه
 السلام الخ) فلا يرد انه ان يدخل قوله تعالى (و ان كنتم في ريب مما نزلنا
 بالبرهان) فحينئذ يحل نظم الآية وان دخل كان المعنى (قل ان كنتم في ريب مما
 نزلنا عني عدونا) وفساده ظاهر وحاصل الجواب ان ما مور بأدبنا معنى هذا
 الكلام عبارة تاق به ان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا به فاعلمهم ولا يخفى انه
 خروج عن السوق فان المعطوف عليه في هذا القول ما عطف به (قوله فاعلمهم الخ)
 فان العلم بأمور ما يقول اما استعني ان نصري ومولاي ومعبودك (قوله في نحو
 حاتم صديق وخفي صديق) اي في مقام الاشتغال بدكر الخواتم به يدعون ذكره
 بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان احوال لامور التي تعنى به فانه يصح عطفه كان تقول
 كني واسمع وداري واسمع وحاتم صديق وخفي صديق وعلامي بنو (قوله من القوى
 المدركة الخ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والاعمال جوهر كان او عرضا معجور
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون سبعة قائمة بها هي الاول مدركة للكمات
 على طائفة وهي الثاني من قبيل سبعة العقل في لآلة كما يقابلها في قاصع ورد
 بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك مدركة كانت او معينة (قوله من غير ان يدي
 الخ) زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما تقابل الصور (قوله يدي اي الخ) تدي
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعصاب التي في مسيرها المتصلة
 بالروح المنصوب في البطن المقدم والتأدية هي المستعدة عن ادراك نفس بواسطة الروح
 المنصوب في كل حس محصور وبواسطة الروح الذي هو مشترك في جميع

المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتبديد طرق يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات
لا تتخل من موضوعاتها وانما انفسها ليس بتأخر عن ملاقات الحواس المحسوسات
بزمن يقطع فيه تلك مسافات (قوله بواسطة القوة العاقلة) ان كانت النفس
معدرة لتعمل فاعادة على قدرها وان كانت عجيبة فالمعنى بواسطة انها قوة عاقلة
(قوله لا يدرك بداته حرق) اي المادي كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ)
يعني ان التماس في تصور من تصورات الخلقين انما كان جامعاً بينهما لان العقل
يخرج بالثلاث برقع التعدد عندهم فيكون واحداً الى اتحاد الخلقين في التصور (قوله
قلت الخ) اي العوارض الكلية ليست موحدة لتعددتها عند العقل بل هو صدقها
على كل واحد منها عند بناء كلتيها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها
فوله (وهو ان التماس الخ) يعني ان الجامع بين المسدين في المثال المذكور متحقق
فلو كان التماس بين مسد اليهم جامعاً لم توقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع
بينهما باعتبار الخلقين (قوله و جواب الخ) يعني ليس المراد بالتماثل معناه المشهور
اي الاتحاد في ابعاده الواسعة بل التماثل في معنى له مريد اختصاص اي ارتباطهما
بحيث يصير هذا لاجتماعهما في مذكورة دون ماعداهما سواء هي كان ذاتياً
او عرضياً بمعنى قوله فان المعنى تحريد المذموم الخ تحريداً عاماً سواء
المذموم يجعل كل مذكور في حيز في الشخص والذم يشير قوله فيما سيبحث ويتوهم
ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والخصائص او معناه
كما ان العقل تحريداً مشتركاً من الشخص برقع التعدد عندهما كذلك فيما نحن فيه بعد
قطع النظر عن فيه المذموم برقع التعدد عندهما وبهذا المدح ايضا ما قيل ان التشابه
والجناس يصا بصيرهما معا عقيباً ويصح الاستدلال كذا والتمسك كذا في مقام بيان
احتكام انواع الحيوان وتصحيح ربه الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان
افراد الكريم فلا وجه لاحتصاص التماثل بالذكر (قوله وسيصح ذلك الخ) اشار
به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه مشترك كان فيه من ان يريد والاسد
في قول ربه كالاسد يشتركان في وجود الطبيعة والحيوية وغير ذلك من المعاني
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مريد اختصاص لهما
وقصد من شراكتهما فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) عبارته سواء
كان انصاف بين الامور المتقاربة كالذي بين نعلين او بين الامور
المحمودة كالذي بين السفلى والعلو وهو تضاد محسوس مكان او ما بين
الميلتين كالذي يكون بين الأقل والاكثر لان الكم المعين اعني العدد

هم المفولات والمحسوسات انتهى ومراده من علية وعلولية لا تعرضان للشي
 الا في الذهب لكونهما من المفولات الثانية فكان التصايف بهما تصايف في الامور
 المفولة والعلو والنفل لا تعرضان الا للامور المحسوسة فكان التصايف بهما
 تصايف في الامور المحسوسة والاقلية والاكثرية من هوارص العدد وهو يع
 المحسوسات والمفولات فكان تصايفهما يع التقيتين وعلى هذا لا يرد اعتراض
 الشارح رحمه الله لان تلك المفومات كلها وان كانت صوراً معقوبة الا ان لا تصايف
 بعضها في الذهب فقط وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهب والخارج معا
 (قوله ان الوهم يحال في ذلك) الامر ونصوره بصورة يصير من لا اجتماعها
 وليس في الواقع مثله سواء كان يدركه الوهم كشبه ثمن والصد وشبه الجربيات
 او لا كذلكها والحاصل ان لا يكون الخدمع امر في الواقع من يعتبر الوهم وحده
 بجامعا (قوله يسى الى الوهم) اعدم غاية الخلاف بينهما (قوله يريد في احدهما
 خارج) فالباص هو الصفره يريد به الاشتراق والصفره هو البياض يريد به
 الكسورة وكلا الامر من خارجان عن ماضة البياض والصفره فيكون متماثلين
 (قوله وبه وهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد) سبلي شراكه في اشتراق الدنيا
 وان كان اشتراق الاثنين حسب واشراق الثالث هما فاقصده النوع العدل
 والاحسان ينزىل ذلك المعقول مرة المحسوسات الكمال ظهوره (قوله واعا
 اشتراك في خارج) وهو اشتراق ادب وهذا الاشتراك في صحة العطف بين
 الفردات كما في قام زيد وعمر وكرتكر حسبه يخصس ما رار لو دم ثلاث اشلافة
 في امر من الامثل ليفيد استوائها في لاشرق في خارجة لا مثل وحدقاده مع ما قبل
 انه حقيق سابقا ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصفه نوع اختصاص بهما والاشلافة
 مشتركة في الاشتراق المطلق الشامل بحصى واعدوى ويكون مدع ليهما التماثل
 لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلاثة حصر مدم على متدا ولا بقا ماضى والا فلقى بقلب
 انها متدا محدوقه اخر اى لب اوفى بالوحد وثلاثة شرق الرب المحسوسه وشمس
 الضمعي بدل او عطف بيان او حصر متدا محدوقه كذا في شرحه للمحتاج (قوله وهو
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تعق احدهما بغير الى الآخر ادلا دحل
 له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله ان تركه لانه اراد بالوحدوى الخ *
 لا ينبغي ان تلك لارادة خلاى الحقيقة كما تقرر في محله وان قسمة الجامع الى الاقسام
 الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص الناطقة فالتالى اجراء الكلام
 على ما يقتضيه (قوله على ما يصره المحققون) اراده على بن سينا فانه قال في دلائل

تامة علائق دأش دو كونه استيكى در باقى و دوم كرو و دون و ياورداشن و تفصيل
 هذا المطلب في شرح انه صدق في رايه الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله
 معتبر في مفهومين) اما في مفهوم الاول فظاهر و اما في مفهوم الثاني فلا ضيق
 فقط فيه . قال قدس سره كانه معتبر غاية الخلاف ، الخ . اعتباره غاية الخلاف
 لان اصف رحمه الله جعل اليأس والصدرة والحصرة والسواد من قبيل شبه
 الميتس و اما ارادة الكاكي رحمه الله الخلاوة والجموصة من امثلة التضاد لعله منى
 على ما قالوا في مسأله . معوم من ان افعال ادا كان معتدلا في الكيف تحدث
 الخلاوة والارد ادا كان فاعلا في الطيف تحدث الجموصة والحر ادا كان فاعلا
 في الكيف تحدث المرارة بين خلاوة والجموصة اختلاف في الصاعل والقابل
 معاوية الخلاوة والمرارة اختلاف في الفاعل فقط يكون بين الخلاوة والجموصة
 غاية الخلاف دون الخلاوة والمرارة (قوله يركبانه منزه التصايف) يعني التضاد
 عدمه كالتصايف عدمه لان لا ينفك احد التصايف عن الاخر عدم العقل
 لا ينفك احد المتضادين عن الاخر عدمه لانه يعتبر التضاد دخلا في التصايف
 حتى يرد انه ادا كان احد القدي لا ينفك عن الاخر عدمه يكون التضاد جامعا
 عدمه من غير حاجة الى ثبوت مرة التصايف وان التضاد داخل في التصايف
 فلامعنى لتبريل (قوله انه لا ينفك عن الخ) وذلك لانها يحد من عدمه حين
 ادراك التضاد الحرفى متعلق بهما ادا كانا من خصوصيات ميتوهم من ذلك انه
 لا ينفك بينهما فاذا حصره احدهما حصره الآخر وقال السيد في شرحه
 لفتح وذلك لا شترانهم في انصبة التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما
 به وفيه ان اشترانهم في نصبة امر متعلق للواقع وهما بهذا الاعتبار من
 التصايف والجمع بهما على (قوله معنى ذلك) اى كون التضاد وشبهه
 جامعا على حكم التوهم حكم على خلاف الواقع بلارمهما في الحضور بناء على
 حضورهما عدمه حين در انحصار حرفى بينهما (قوله تقارن في الحال) اى
 يكون حضور احدهما في حال مع حصول الآخر فيه لالعلانية عقلية او وهمية
 فة فنى ذلك بلحرد لا ينفك بينهما لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد انهما
 فيه مطلقا فان جمع صور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه لفتح والصابط
 في انضمام اسمع انما يستلزم تقارن في خرافة الصور اولا فالاول هو الخيال والثاني
 اما ان يكون بواسطة مرتبة جمع ويقنصيه بحسب نفس الامر فهو العقلى
 اولا وهو الرشى . كى كان بقى وجه صبط هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان

أما اتحدوا في مفرد من مفرداتهما أولا وحيثما أن يكون بين مفرداتهما اتحاد
في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيا أو عرضيا فهو تماثل أو لا يكون وحيثما
أن يكون بينهما تقابل أولا وعلى الثاني أما أن يكون بينهما تقارن أولا وحيثما لا جامع
بينهما أصلا وعلى الأول إما هو تضاد أو تضيق أو سلب وإيجاب أو عدم وملكة
والأخير أن لا يصلحان للجامعية لأن السلب والعدم وإن كانا مستترين للإيجاب
والمملكة لكن الإيجاب والمملكة لا يستتران في الجامع أما لاتحاد أو تماثل أو التضايق
أو التضاد أو التقارن أو شبه أحدها لكن لا وجود لشبه لاتحاد وشبه التضايق
وشبه التقارن وفي صفة ثلاثة منها عقل الاتحاد والتماثل والتضيق وثلاثة منها
وهي شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها خيالي التقارن (قوله سابق على
العطف) فيكون محتملا (قوله لا يمكن الخ) كصور العرطس والحرارة والقيظ
والسكين والمطر في حيز الكتاب دون تضيق (قوله وكم من صور لا تضيق
الخ) كصورة محبوب ريد لا يظهر في حيز عمرو ولا رول (عن حيز ريد (قوله لما
لم يقف على ذلك) أي على أن ليس المراد بالجامع مدركا والمراد على عدم الوقوف
هو الجواب لا يقف على إرادته المعنى المذكور وكره لا اعتراضا لو طعن في كراهية الجواب
ولا يرد أن معنى الاعتراض جعل الجامع المقيد والوهمي والتخييل على ما يكون بين
الأمور المعقولة والموهومة والعدسية لا توجد معناه ما يكون مدركا كالعقل والوهم
وأنه يسأل فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك (قوله وجميع مدكرنا)
من ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا ، عقل وانه جعل بعضها على
الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع حيزي تدارن الصور في الخيال
يظهر بالتأمل في كلام المصاحف الأول فلانه قال في حله المقنصية للاقتطاع من
لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المكرة بجهة من جهة العقل أو الوهم أو الخيال فانه
جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقنصية لا مدركه وأما الثاني فلانه
قال الجامع العقلي أن يكون هبما اتحادا في تصور أو تماثل أو تضيق والوهمي
أن يكون بينهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه صاد واحد أن يكون بين تصور هبما
تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بأن يكتفى
الخ) لأن الكلام في الجمع الصحيح للعطف دائما لا يصح العطف لا يتعلق غرضنا
ببيان (قوله قلت إلى آخره) أي لا نسلم أن الكلام في الجامع الصحيح بل في مطلق
الجامع إذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة محور الشمس والف
بأنجاسة ومرارة الأرنب محدثه ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق

وحتى صبق مع اتحاد السد في كلا مثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العطف
 وجود الجامع في كلا الجزئين ^{قال قدس سره} فلا يكون ^{محتمل العطف} جامعا بينهما ^{لانه}
 هذا سد لا لعدم من انه كان يترس الاصل هو القيد او السد اليه فهو جامع
 يلتمس اليه فانه يدل على انه يجوز ان يقال حائمي وحتى صبق اذا كان المقصود
 تعداد الامور المشتركة في صبق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز
 حائمي وحتى صبق لعدم اجماع قس ذكر السد ويجوز حائمي صبق وحتى صبق
 لا شرا كهما في السد قد عطف (قوله سهومه) بواسطة ورود السؤال المذكور
 حيث قال في الايضاح وما مبشعر به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في
 موضع من صكته ^{بكني} ان يكون الجامع باعذار المحرعه او الحر او قيد من
 قيودهما فهو مقوم بمحومهم وصورهم لا بمر الجدد يوم الجمعة وحامل ريد ثوب
 فيه ولعله سهومه فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل حتى
 صبق على قوله حائمي صبق مع اتحادهما في الحر (قوله صيره الى ما ترى الخ)
 ظني ان سنده الجمالين ^{لانه} يبين تسميه الحكم فان الجامع كما يجب من الجمل يجب
 بين عطف المردات والمركبات لغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى
 بامتناع العطف في بحر الشمس والنفحة ومراره الاربع وسورة الاحلاص
 ودين المحوس كلها محذرة بعد اجماع من محذرة وان اتحاد السد وتعريفه
 لتصور للاشارة الى التصور سهوم وهو الذي كانه حر من الشبثين فاللام ^{لانه}
 بمرله الصفة التي في قول سكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل المنعرجه او
 المحرجه او قيد من قيودهما لان القسم الاول من الجامع العقلي يكون محصا ^{للمركبات}
 والمركبات والثاني وانما في المردات وليس هذا التعبير لدفع الشبهة المذكورة
 فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حصر كلامه على حلال الطاهر بقرينة ما
 ذكره في موضع آخر ^{ان يكون} امره بان اجماع مطلق لا الجامع ^{اصحح} لا يطغى
 لم ترد الشبهة واما ما قال شارح رحمه الله تعالى من ان التعبير للاصلاح فبيده انه ان
 اراد باستثني ما من الحميتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلامعي لان اتحادهما في العلم
 فان اتحاد العلم وتعدد منابع لاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لثبته في العلم وتضايفهما
 فيه اذا تامل ولصايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود
 اشارح رحمه الله تعالى وتعليل هذا غير ما يظهره (قوله وكذا التقارن الخ) فيه انه
 مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

الصورتين يستلزم التقارن بينهما ولا يجب ان التقارن في الخصوصاين ليس
 في احيال لعدم كونهما من الصور لان المراد من احرانه مطلقا ليشتمل التقارن
 في المعاني والصور وانما يجب ان لا يتحد في نفس ذاته والتقارن في المعاني
 فرع التقارن في الصور كما حققه السيد قدس سره (قوله يكون له وجه صفة) فيه
 انه ان راد من حيث التماثل هو ان لا يحصل في ذهني لا يصح الحكم بالتصاد
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم وهو الصورة الحاصلة ولا تصاد بين الصور وان اراد
 من حيث ذاتهما لا يصح الحكم بالتقارن في الحيل لانه هو بين الصور وان اراد
 مطلقا بالتصاد ليهما من حيث توحيدهما في نفس ذاته من حيث الوجود اذ هو
 لكن يجري هذا فيه فيما اذا اراد تصورهما في معنى صورة الحاصلة فان
 التصاد بينهما بالضروري ووجود المعنى والتقارن بهما الوجود الذهني (قوله رد
 بالشئ الجملي) في التعبير للاحتمال في نفس (قوله وما تصور المراد الواقع الخ)
 بطلاق التصور عن المصور وحل اللام على بهد (قوله لا يقدرد هذا الكلام
 على السكاكي رحمه الله تعالى) به ارضاءه بقول لكلام السكاكي رحمه الله تعالى
 فكيف يستلزم ما ليس هو قائله (قوله بما لا يمت عليه الخ) بل عند ان يجب
 اليه طريق طريقة المصنف رحمه الله تعالى به اذ هو كلام السكاكي رحمه الله تعالى
 عنه نسب اليه والا لكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله
 ويأيد قوله في تصور الخ) ان الالفاظ انما هو اذا اراد تعريف الجمل وما
 اذا اراد تعريف العهد كما يدركه قلوب من وانما تصور المراد الواقع في الجملة
 فلا كلام في ذلك قال قدس سره اني اذا كان المقصود تعريف الخ في قوله من غير
 تعرض الخ بيان للمجردود كذا في ثبوت على من تثبت وانتهى من غير
 قصد التعرض لقيدها على مجرد الاحد ولاشك ان كون المقصود مجرد الاحد
 من غير قصد امر راد لا يفي دلالة على التحدد او اشوت او غيرهما ولا يرد ان قام
 ريد وقد عرّفه لان على التحد والمضي وريد قائم وعروء على ثبوت المقدس
 للتحدد اعني الحدود في زمان معين من الزمان لانه في بعض التمثيل لهما
 لمجرد الاحبار وحينئذ لزم ان تراعى تسبب حسيين وان كان المقصود اعني مجرد
 الاخبار يحصل بعدم رعاية التسبب صاهد ولا ينبغي ان يفتق لهذا لتوجيه
 ان يقال من غير تعرض للتحدد واشوت دون قوله في احد عمدة في الاخرى فالوجه
 ان يقال انه تقيدته لتعريف الاخبار من اراد منه ان لا يكون المقصود حثا لهما
 في التحدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهما التحدد او الالوت

اولم يكن شي منهما مقصود فيهما او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع
هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسات العطف احدى الصورتين الاخرتين
ظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في الصورتين الاولتين فلان
وحوب اتعاقبهما تفصيل المقصود اعني التحدد والشوت لا ياتي ان يكون محسنا
بالقياس الى العطف تحقق محاوراته في صورة اختلافهما ابصارا وهو عدم الاختلاف
خبر او اشاء ووجود الجامع قال قدس سره يمكن ان يدفع المحسوس يمكن ان يقال
ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بالبلغ وجه
واطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال
في بحث تقديم المسند اليه في شرح قوله السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون
لقولنا ريد عرف غير احتمال الانشاء وهو احتمال التقديم اللهم الا بدلت
الوجه البعيد وهو محسوس ريد مرهوعا على انه يدل من ضمير الفاعل كما علمت
لا كون الفاعل جازم التقديم على الفاعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قلناه
فان لا معنى له اصلاته فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما اطل حل كلامه
عليه وحينئذ لا يكون مذكوره السبدر، مما لثنية السقوط (قوله بان يؤتى بالثانية
فعليه صرفه) وان كانت مناسبة للاولى في اعادة الصدور بخلاف الامة الصرفة
فانه لا مناسبة لها للاولى لا معنى ولا صورة ولذا لم يصرص لها (قوله واختلاف
الاعرابي) اي في المعطوف باختلاف الاعتبار اي في المعطوف عليه (قوله
وهذا يحصل المسند) اي مسند الامة والعليه لانها على تقدير النصب
وان كانت عطفا على الامة لكان باعتبار فعلتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح
رحمه الله تعالى قال قدس سره مشتملة على جنة اسمية وجنة مادية اي على
تاويل جنة اسمية بان يقال زيد قائم في معنى زيد قائم بالنظر الى المتدا وأويل جنة
مادية بان يقال انه في معنى قائم بالنظر الى الخبر (قوله تديب) في التاج التديب
داسال كردن والدية المصم لدفع كذا في الله موس (قوله يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية) كذا في شرح مصحح العلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد
لمضمون الجملة نحو قوله على امدره هزاه ولا الحمة مؤكدة بالجملة نحو هو الحق
لا شبهة فيه والظاهر ان الرضي امم غير حدث بقرر مضمون الجملة لا فادته انها
لا تكون الامفردا غير مصدر كفي التسهيل وقوع الجملة حالا مؤكدة نحو هو ريد
لا شك فيه لكن العاهر انها جنة مؤكدة وفي الرضي والمقصود التسهيل والمسائل
المنقولة للشيخ ابن الخاحب لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث

انه خبر ثم مصحون الجملة اماها خبر نحو انا خاتم حور . وتعليق نحو اسب الرجل كاملا
او تصغير نحو انا صمد الله آ كلا كبا كل بعد او تصغير نحو هو المكين مر حوما
او تهديد نحو انا الخرح صمد الله او غير ذلك نحوريد برك عطوفا وهذه
نافقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مصحونه نحو آ كلا ومر حوما
ومصدقا تركه الشارح رحمه الله تعالى لان في الاستدلال نوعان كبد للدلول والجملة
الاسمية لابد ان يكون حراة معرفتين حامدين نص فيه في الرضى والتسهيل ولذا
وحب حذف مامله ثم ادبها في الاكثر من نصفات الارمة ادى الحال وقد لا تكون
نحور يد على الفرس را كما كان الاكثر في غير المؤكدة عدم اثوت وقد تكون ثابتة
نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في الفتح واصل في السوع الاول ان يكون
وصفا تابا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا غير تاب اي الكثير الراحح فيهما ذلك
وقير المؤكدة ما لا يكون كذلك ان يكون مقرا او يكون مقرر مصحون بجملة فعلية
او لمصحون بجملة اسمية لا تكون حراة حامدين نحو شهد قائما بالقسط هذا
واما مقاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال مؤكدة ما مقرر مصحون اسم واقع
في اجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية وفعلية فان مؤكدة قد تأتي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكده مصحون الصمير الراحح
الى امر ان الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكده مصحون لفظا الله
ادبهم منها القيد بالقسط فما لم يحده في كلام تقوم ولم يذهب اليه احد (قوله
ومصحون الجملة مطلقا عن رأى) ذهب اليه اس مالك حيث قال في التسهيل
وبؤكدها ما نصيبها من فعل او اسم يشبهه ونحو انهما لفظ اكثر من توافقهما قال
شارحه الحال صرمان صيغة وهي التي تدل على معنى لا يفهم ما قبله ومؤكدة
وهي التي تدل على معنى يفهم ما قبله والحال مؤكدة صرمان مؤكدة لصلتها
ومؤكدة لخره مصحون بجملة والاول صرمان صرمان يوقفه معنى لا لفظا وصرمان
بوافقه لفظا ومعنى وهو قبل من الاول (ولينهم مدرين) (ولا تمنوا في الارض مقدسين)
ومن الذي قوله تعالى (وادعنا للدين رسولا) و (سحر لكم الليل ونسر
والشمس واقمر ونجوم مسخرات) انتهى والمراد بفعل من حيث انه منسوب
الى الفاعل (قوله كثير ما يقع الخ) قال مالك ومن ورود الحال على معنى غير
المثقلة قوله تعالى (وهو الذي انزل الكتاب معصلا) و (حق الانسان ضعيفا)
(ويوم بعث حيا) وفي كلام العرب حق الله برافقه يدها اطول من رحليها
ومن امثلة سيبويه هذا حاتمك حديد او هذه حنث حرا كذا نقل عن الشارح

رحمه الله تعالى (قوله لشدة رتاجها مع) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مفردا
 (قوله لا بالتبعية) فالاعراب سببية بد عن صدق لتابع بالتبوع ابتداء لا بالمعامل
 (قوله على المعاني الظارية) من الصعبة والعمومية والاضافة (قوله بسبب
 تركيبها بالعدل) حقة او حكم كما في عامل المصوى (قوله كالخبر) اذا لم يكن
 معلوما للمخاطب ثبوته لدى حال من اسماء وكالوصف له عدد العلم بثبوته
 لدى الحال للمخاطب قبل اسمع (قوله فكثير من كان) واقعا بعد الا وهو كثير
 نحو ما كان احد الاوقات حيرته وليس احد الاوقات حيرته اولا كما في قول
 الجماسي وقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر ما حيرت (قوله فانه قد
 تصدر الواو اخ) اليه ذهب صاحب الكشف والوفاء وقال ان الفصل بين
 الوصوف والصفة بالواو وجاز وقال الجمهور بعدم حوزة حتى قال لا يحسن
 انه لا يجوز ما مررت برجل لا قائم الا بعد الوصوف على انه بدل من الاول كما
 في المعنى في آخر الباب الثاني اذ قاله الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان
 التفرغ بالصفة جاز بالانصاف وهو (قوله لنا كذا لصوق الصفة الخ) يعني انها
 رائدة دحوها كحرو حها وبدا جاء بدو بها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية
 الا لاهلها مذرون) وقادتها **تأكيده** الصفة بالوصوف كما سائر الحروف الروايد
 وقاديب الواو الزائدة الكوفيين كما في المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى
 (وما اهلكنا من قرية الا لاهلها مذرون) قال قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى (وما اهلك من قرية الا لاهلها كتاب معلوم)
 قلت الاصل عزل الواو لاجل حمة صفة بقرينة وادارت فلنا كيد وصل الصفة
 بالوصوف (قوله كما في سعة وتسمهم كلهم) فان الجملة صفة لسعة كما في قوله تعالى
 (ثلث اربعهم كلهم وحمية سادسهم كلهم) والقول ماها او الثانية كما ذهب اليه صفاء
 التمام والمفسرين او بانها عصب عن سعة تقدير المشدأ اي هم سعة والواو من
 المحكي فاصموم معولهم او من حكاية تصديق لقولهم اي هم هم سعة وتامهم كلهم
 كما في المعنى خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي أدنت بان الدين قالوا
 سورة قالوا عن ثبات علم ولم يرجوا بانهم كابرهم غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما
 حين وقعت الواو انقطعت اربعة اي لم يبق بعدها عدة ما دلتها اليها (قوله وهو
 ذلك عني ان نكرها شيئا وهو خير لكم) ونحو او كالمدي من على قرية وهي
 حاوية على عروشه (قوله حاب من قرية آه) يصعد اه يقتضي تقييد الاهلاك

بالحال وهو ليس بمقصود وان كان اهلا واقفا في تلك الحال وصاحب الكشف
 راى حراثة المعنى فجمعها صفة فانه من عدم ليس برحيم حساب المعنى على جانب اللفظ
 مع وقوعه صفة في آية اخرى كاسبق وانصر بن ماله كونها صفة بوجوه حجة
 احدها ان قياس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا جوار تقديم الحال
 على صاحبها وتماثلها في الاعراب وشكركم والتعريف واعب الوارض الصمير
 الثاني انه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه معطل
 بالاساس لان الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتعريفها
 وهو صدمير اذ من التأكيذ الرابع ان الواو قصت الاول من لثاني ولولاها لتلاصقا
 فكيف يقال اكدت لصوقها الخامس ان الواو ولو قصت ثانيا كبد لصوق الصفة
 لكان أولى التواضع بها وصعلا لا يصح تبدل بحوال رحلا رايه رد السعيد فراه
 سيد جلة دعت بها ولا يجوز اقتراحها بالواو لعدم صلاحيتها بتبدل بخلاف قوله
 (ولها كتاب معلوم) لانها بعد منى كذا في شرح التفسير فعاصل مصرى وكلها
 مدعومة اما الاول فلانهم قاسوا الحال على الصفة في الاصول وبها عدم الواو
 واما الثاني فلانها رتبة وقائدها الكوميون والاكوان قياسا في البعة واما الثالث
 فلانها ثانيا كبد للصوق والتصوق يابس الجمع لالا كبد مصمون الجلة واما الرابع
 فلان كونها بعد الواو كونها جلة بدل على تصويتها من قبلها ولا يصح قوله
 ولولاها لتلاصقا واما الخامس فلو قومه في لا حقل من يه اعنى قوله تعالى
 (سعة وثاهم كلهم) (قونه وحاله على توصف) هذا من جلة كلام
 السكاكي رحمه الله اعتذار من جانب الكشف بانه سهو والسهو معقوانما وآنفة
 على احصا وليس بسهولة مصر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة
 (قوله حوله دقة الاصل) اى في الجملة وهي سديكى مصر عا ثلثا (قوله
 لثنت) اى الحال (قوله وكل من الصمير وواو) اما نصمير فكونه عبارة
 عن المرحم وواو وكونه موصوفا يرتبط به (قوله في الحال
 المفردة والحروالعت) اى في الحال لمسه الى متعلق دى الحال نحو صرير يربدا
 فاشا ابوه وكذا الحمر والعب ولا يرد ان نصمير فيسب لكونها صفة محتاجة
 الى القامل لا للربط وادا يرتبط بكل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة
 من غير ضمير (قوله ومعنى اصنائه) اى ان مراد بالاصل الكثير الراجح
 في الاستعمال لا الاصل في الوصف (قوله واحد) اى معصوف على قوله وكل واحد
 مما صاحب للربط مفعلة لانه لا يات محيى هذا وهو من مره والحاصل

انه الخ * لما كان مفاد خبر عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان يبين ان اى جملة
يحوز وقوعه حالا واى جملة لا يحوز بمعنى تبيين، وواضع حوار الحار بالواو وغيرها
وحينئذ يلزم ان يكون تعييد جملة بقوله حاية عن ضمير ما يحوز ان ينتصب عنه
حال لموا اذ كل جملة تصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت
خالية من الضمير او مشتملة عليه صرفة السيد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد
ذلك الحكم الكلى بان كل جملة حاية عن ضمير صاحبها تصح ان تقع حالا حال تلبيسه
بالواو الا المضارع المثبت لحائى من الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبيسه
بالواو واداك صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متليسة بالواو وهم منه
ان الواو واجب فيه فهم منه ان كل جملة حاية عن الضمير يصلح لهذا الوصف
الا المضارع المثبت (قوله) ومكرر بموصوفا بالعت او بالاضافة او بوقوعه بعد
النفي او شبهه (اى النهى والاستفهام) (قوله) ولا نكرة محضه (اى لا يكون شئ
من السوغات معها كتنقيب حال حية او اشتراكها مع العرفقة في الحال او كون الحال
جامدا غير صالح للوصفية نحو هذا صمم حديدا وعدى راقود حالا كذا في شرح
التسهيل (قوله) ليدخل فيه الجملة الخالية الخ (وادخاله مطلوب بلعلم حكمها بالاستثناء
فيه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو (قوله) لا يصح ان تقع حالا
في المعى وذلك بالاجماع لكن في البسيطة يحوز القراءة وقوع الامر ونحوه حالا (قوله
دون الانشائية) لانها شرطية او ابداعية بالاناء تقرأ والمقصود من الاولى مجرد
الطلب سواء وقع مضمونها او لا ومن الثانية لا بدع وهو ما من المقصد وقت
الوقوع وهذا التعليل جارهد من يحوز وقوع الانشاء خبر من غير تأويل وعند
من لم يحوزه كذا في الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله
في الخارج وان كان لازمه فلا بد من طلب يدعى هو مضمون طلبية امر متيقن
حصوله فلم لا يحوز وقوعه حالا بدئت الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن
الحصول (قوله) ورعوا (اى قل رعووا اشارة الى ضعفه فانه صرح في شرح
التسهيل المصرى بمحور وقوع شرطية حالا نحو اعمل هذا ان جاء زيد فقبل
يلزم الواو وقبل لا يلزم وهو قول سى حى (قوله) لتصدرها الى آخره (يشكل
فيما كانت طالق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرية بها
تقع حالا والسر ان الحرف عند مقتضى لتصدر على الجملة التى دخلتها (قوله) واما
الواو الداخلة الخ (يعنى مذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو مما عدا
هذه الصورة واما هذه الصورة لمختلف فيها (قوله) بالروم لذلك الكلام

وكقوله كن المحيل نصير اجارا وصدلا ولا تشخ عليه جرد بحلا في التسهيل
 (قوله او مقصورة) قال ابن مالك هذه دعوى لا تقوم عاملا بحلا لا لاصل عدم
 التقدير ولا لوجود قدم الفعل اشارة الى لا يريد معنى على ما يفهم به اذالم يوجد
 وحق المحذوف المقدر نسوته ان يدل على معنى لا يفهم بدوه فان قلب قديس على
 التقريب فلما دلالة على التقريب مستحى عنها بدلالة في الكلام على الخلية
 (قوله لوحب الخ) هكذا في الفصح ابي رابعا وله من الجار لا يفهم المقصورة
 وتحقق الدلالة على الحصول وعللة بوجوب او او تعد مجموع المقصورة والحصول
 فاما ان يدل ان وحب بمعنى ثاب او يقال ان الوجوب بالنسبة الى انفسه المقارنة
 وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول حوزها (قوله للقطع بان مضرع)
 اي الذي هو الحال قال قدس سره والصواب ان يقال ان الاعمال الخ هذا
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الاعمال التي تقع شرطا وضرورة لافعال اخر يعهم
 منها ما هو بينهما وحاليتها وانفصاليتها بالنظر الى زمان النكلم محول وحشي
 لا كرميت وان حشي اكرمك واحاء ريدا كرمه ودم ريدا وشيخه ولم يفهمه
 نعم يمكن ان يراد منها تلك المعنى فانفيس الى زمان المقيد لا الى زمان النكلم ادعيت
 قرينة قال قدس سره فقد مضرع التهمة الخ حيث قالوا نعمت المصارع
 بهديرا بنى حتى اذا كان مدهدا مستقلا بالنظر الى ما قبلها نحو مبرت حتى
 ادخلها فان الدحول مستقيل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان النكلم
 او حالا او مستقلا ولا يكون شي من ذلك ان ساروم بدخل مع ولا يخفى علينا ان مقوله
 لا يفهم اذ لا كلام في كون فعل مستقلا فانفيس الى فعل آخر فان الفعل اذا كان
 غاية او مسببا لفعل آخر كان مستقلا بالنظر اليه ايم الكلام في دلاله فعل اسي
 هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقلا بالنظر الى مقوله قال قدس سره
 ويعهم منه المقارنة الخ ان ارادهم المقارنة من قد فهموا لانها تدل على القرب
 دون البقارنة وان اراد انه يفهم ذلك معنونة بانه لكونه حالا فلا حاجة الى ايراد
 قد قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ ما يشتر به كلامه هو الحق لانه
 ذكر في الاصول ان الفعل المثنى لا عموم له والفعل المثنى به عموم وانما وانما
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التفيد بوقوع الشيء في مقابلة
 الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستعراق يستفاد من استمرار الشيء
 فلا ياتي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه من كافي لذكره
 المفيد قال قدس سره كان الشيء المورد عليه بمره الاثبات في دلالة من تعقله

اعنوا ان هذا القول وكذا
 عنوان القول الا في انما
 يوجدان في بعض نسخة
 اطول

في نفسه حتى يمكن نفيه ادلوة فعله من حيث انه بين الطرفين كان آلة للاحتياط
 فلا يمكن العطف به ولا ثبته كما فعل الزوال والانفكاك في نفسه فيورد اليه عليه
 (قوله والاصل في خودت عدم) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا
 ولا يحتاج العدم الى اصف طارعى سبب الوجود (قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة
 الحار) برمان العاصم لا يزال لتكلم (قوله لكونها مستمرة) لكونها معدومة
 هي الفعلية او لاصل في حال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا راد ان الاسمية
 لا تدل على اكثر من ثبوت المسد للمسد اليه كما مر (قوله لعدم دلالتها الخ)
 لما كان دعوى الاوثوية مثالة على جوار الترتك ودرجته ان الدحول اعاد الدليل
 المذكور على حوار انز وصر له دليل الترتك وهو ظهور الاستيناف وسقطه قيل
 ان الاولى ترى قوله لعدم دلالتها ادق من ذلك سابقا (قوله حتى ذهب الخ)
 غايته لقوله دخوله قول (قوله حتى تدخل الخ) ما نحصل قيدا من قيوده فالعالم
 (قوله في الاثبات) تخصيص الاثبات ماله ذكر لانه الاصل والا فالحكم في اني ايضا
 كذلك نحو لم يحى ريد وهو ريدسم او وهو متبسم (قوله في ان لا يستأنف الخ)
 المراد بالاستئناف معناه دعوى وهو ان لا يكون قد الما قبله (قوله وحثت الخ)
 صلب تع يرى لقوله احسنت ذكر ريد (قوله وحرى الخ) خطاب على قوله
 كان بمرته ان لا اسميه صريحا فيه تشبيه حر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه ريد
 يسرع (قوله ان لا يسمي الخ) الاممية (سواء كان المتدا فيه صميردي الخ)
 او اسم الصريح او اسم آخر صميردي الخ كاصح من الامثلة السابقة (قوله والري
 يلوح الخ) ان تراص على انصف رجه الله كما يسه لسيدي (قوله بمنزلة قولك
 جاء في ريد وهو متبسم الخ) او او في كلا المسائل باطمة ليكون كل واحد منهما
 ابتداء اثبات (قوله ودكر الخ) هذا الذي ذكر في سورة الاعراف لا الفرة وهو حال
 من فاعل اهلطوا واحده بآدم وحواء وابليس (قوله او اريد ذلك) اي كون
 هو غارس في حكم فرد (قوله بين ذلك) اي كون جاء في ريد وهو غارس
 خبيثا (قوله فكذلك حر والعت) يعني ان لاصل في الخبر والعت ان يكون
 مفردا ومع ذلك اذ وقع اطراف حرا او نعتا لاكثراته معدوم بحملة (قوله دون
 الحر والعت) كما يد عليه قول شيخ خصوصا ومقبل ان خصوصا احترار عما
 اد وقع صلة دون الحر والعت ليس شي لانه حيث يشعر بكون التقدير مفرد
 اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الاكثر (قوله والحق) اي الحق في هذا المذم (قوله
 وهذا اذا لم يكن الخ) اي كون ريد الو او اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيه ظرفا

متقدما على المبتدأ اذ ان لم يكن صاحب الخال مكررة متقدمة بان يكون معرفة او مكررة متأخرة فانه لا التباس حينئذ للحال بالصفة عند ترك الواو وماذا كان مكررة متقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه يجب فيها الواو لرفع الالتباس بالصفة (قوله كافي قوله تعالى وما اعطاكمنا) يعنى من كلامه ان الجملة في قوله تعالى (وما اعطاكمنا من قرية الا انهم يدعون) صفة وفي قوله تعالى (وما اعطاكمنا من قرية الا اولها كتاب معلوم) حال والفارق وجود الواو وعدمها واما عند صاحب الكشاف فكلتا الآيتين صفة والواو رائية لتأكيد التصديق كالم (قوله اما الايجار والاطاب) في شرح الفتح اشرفني لم يتعرض للمساواة مع انه انسية ايضا لانه لا فصلية بكلام لاوسط في صدر عن البيع مساوية لانه لا يكون فيه كثرة يعتمد عليها انتهى اى من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على الرايا معتداتها لانه بهذا الاعتبار يحجر بقياس التعريف اوالى مقتضى المقام (قوله من الامور النسية التى تكون ح) فائدة التوضيح الاشارة الى الله ليس من الامور النسية التى تكرر استعمالها فان حكاياها بالقياس الى التعارف اوالى ما هو مقتضى المقام وليس التعارف كما هو مقتضى المقام . قيس اليك (قوله اما يكون) اى في الخرج بالذهن بالنسبة الى كلام آخر ازيد اما يحق او مقبر وكذا من بعد اريد وانص واقل واكثر يستعملية بل هو صلة للمعل الذى ينص عليه صبح التفصيل يعنى معنى من الفعل قال قدس سره . لان النسبة الملح لا يعنى ان ماد كره سبب تدخلى في جواب الشرح رحمه الله فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن تعيين ورواى الانهم والقدس سره اولى بذلك لان الاساطير ما كانوا اكثر من اظهر من كان كلامهم على بحرى معارفهم في تأدية المعاني مشهورا من الناس فهو امر عرق معروف الوجه معلوم الطريق فاسب ان يحسن الصلايق عليه غيره فلا يكون الساء بل يرد الى الجهالة كما في شرحه لتفاح (قوله من لاوسط) قيد بذلك لانه يبعد من النديع لانه يورده لكونه مقتضى تقدم ان يكون المحاطب من الاساطير (قوله بخرجه عن حكم العيق) بان يكون مطبقا للغة والصرف والتمويه يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة لتعارف) المطابق للسباق من التعارف ولا فائدة في زيادة العبارة قوله اى يكون (خ) المذكور سابقا كونه اقل من عبارة التعارف الا انه يرمه كون لتعارف اكثر منه هو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية ما في الايصاح والفتح حيث وقع

في الثاني لادليل عليه (قوله جعل مطلق العيش) اي من غير تمديد عام والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش العام بقاء على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الانعام وكذا العيش الشاق مطلق من غير تمديد كونه في ظلال العقل او غيره كناية عن عيش العقلاء بقاء على ان العيش اشق لا يكون للعقلاء فيكون كلا القيدين مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما شهر في العرف فيكون وايضا بما هو اصل المراد وهو ان العيش العام في ظلال نوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتغاله على لطيفة وهو ان العيش في ظلال نوك لا يكون الانعام وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام (قوله ولا يكون له لزم متعبا) مدار التعيين و عدم التعيين ان لم يتغير المعنى باسقاط انهما كان فالر لم يتغير وان تغير المعنى باسقاط احدهما روي الاخر فالر انه هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والاخر سائرا فلا يثبت انهما متعينين لزيادة لان التكرار يحصل به (قوله وهذا انما يصحح الخ) لا ينبغي ان هذا البيان لا يدل على كون الذي زائد على اصل المراد فان مراد الشاعر بنى الفعل على الامور الثلاثة واعلم ان على عدم صحة ذكر الذي وعدده لا على كونه مفسدا الا ان يدل ان مقتضيات عن ان يكون الموت على الناس وانه لا يجب ان يرعب فيه ادبه نظهر الفصل تسعست اثنى هي كمال الانسان ولا يشك ان الذي لا دخل لها في ذلك المقصود قد ذكرها زائد على اصل المراد بل مفسدها انفسها على عدم الموت (قوله لا يفهم من صادق الى حرة) فان مقتضى الذي لا يتكاد يستعمل في بدل بنفس وان استعمل في واحد الاضحية ان مقتضاها فلا يصح الا بدل المال كذا في الابصاح ويكر ان يريد بدل النفس مطلقا من غير تمديد كونه لدخول او لحياء او طلب رضاء المحبوب او الخلاص من لمرص و يقرر (قوله وهذا يعنيه معنى التجهيز) اشارة الى ان السجاعة ههنا ليس عبارة عن سكة الخصوصية بل اثرها اعني الاقتصار في المعاراة وعدم التحرر عن الامور المهنكة فانه الذي يحتمل اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا ههنا عليه الاقتصار في الحروب والمعارك (قوله يفتقر الى التأكيد) لدفع التهور بالابصار واسماع عن العلم بلا شهوة وبصر عن الامر به (قوله فمعناه الخ) اي ليس القيد به التأكيد بل التأسيس (قوله لانها الاصل الى آخره) فيه ان المقيس عليه على ما احتار ما يصف هو صل المراد فالوجه انه قد مد له ما حثه و لث ان يقول انها الاصل وانفيس عليه عند سكاكي رحمه الله تعالى وهذا القدر كاف للتقديم (قوله شبهه بانيل) لا يصح (قوله عصار)

اي التهاوت و صلا الى اصى الارض (قوله من غير ان يتوقف عليه الخ) فان معنى
المستثنى منه مفهوم من كلام وكذا مفهوم الخراء من المصراع الاول (قوله
اطما) اي ان كان العدة (قوله يكون تطويلا) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد
بالتطويل المعنى القوي الى الرأفة لالفائده وان كان متعينا (قوله بان مثل هذا
الشرط) وهو ما يكون من الوصية لا يحتاج الى الجراء لكونه حالا وقدم تحقيقه
(قوله لان امر به الخ) رد على المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى (في القصص
حيوة) ذلك فقط وير ومعهما كثير ولوقيل لان الانسان اداعم الخ كالمتبادر
انه دليل على تضمين القصص لحيوة فاقيل ان هذا دليل على دعوى ان في القصص
حيوة ليس بشئ ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى نظرية يحجازا
(قوله لكان نصويلا بمعنى القوي) اذ العمل متعين للريادة (قوله اي من قوله
انكم في القصص اح) عذر ان يقول اي من قوله القتل اني القتل ما يكون كلمة
من صلة لفظ الا ان الشارح يرجع الله تعالى راعي مطابقة ما في الابصاح فان من فيه
غرف مستقر وقع حالا من ضمير ياتظم حيث قال ان عدة حروف ما ينظر منه وهو
(في لقصص حيوة) عذرة و عدة حروف و عدة عذر (قوله والنص على المطلوب)
اي التصريح به فكون رحر ظن قبل بغير حق لكونه ادعى ان القصص كذا
في الابصاح (قوله انقن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان
المراد من الاستدأ والخرو و من جهة الحمل على ما يريد عنده (قوله من علم البلاغة)
اي من علمه يريد استقصا بالبلاغة كما مر في المقدمة (قوله ومحتاجا اليه الخ)
لان الاحتراز عن التعقيد المعسوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرابة
الابناء العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز من خطأ في التادية ونحو السالم عن التعقيد عن غيره ليعتذر
عن التعقيد المعسوي مستحاجة من علم يحترره عن الخطأ وعلم يحترره عن التعقيد
المعسوي لينم امر للبلاغة فوضعو لذلك على المعاني والبيان ومفهوما علم البلاغة
واقبل انه يحتاج به في نفس سلاعة في الجملة لانه لا يتم بلاعة انكلام بدون اعمال
علم البيان والى الكلام انركب من دلالات المصانفة لا يحتاج في تحصيل بلاعة لا الى علم
المعاني اذ لا حاجة الى بيان بل دلالة لمطابقة كما تعرف فليس بشئ لان المقصود
احتياح بلاعة كلام و عذ البيان لا الى اعلمه ولا شئت ان الاحتراز عن التعقيد
المعسوي لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم
البيان في قوله انقن الثاني علم البيان فاعلم ان هذا اريد بقوله علم يعرف به

الملكة او ادراك القواعد لابد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارة مختلفة في الوضوح (قوله اراد العلم الخ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على منعقه وهو المعلوم ما يجاز مشهورا وحقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في الفهم وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى احترازه عن المعنى الاحبرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق ومقابل انهم لم يعصموا تقدير المعنى اليه من حصول المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فمس شي لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم الدوامة لا في لفظ العلم قال السيد في حاشي شرح افتتاح تصوير يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكة لتدبر الادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة شخصه ثم المراد الادراك الحاصل من الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او المسئلة الحاصلة من التصديقات بالمسائل المرادة لتقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما فلا يرد علم الواحد وعلم اخر من على تقدير الاولين ولا علم ارباب السليفة على التعدير الثالث (قوله اي ادراكها) على ان يكون المسائل بصورة داخلية في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دخولها في قول قدس سره مع ذلك بعد مساعد القوم ح في دفع ما يترأى من انه ادراكها مسحت بغير امره وتساعده فكيف حبه على ذلك فانه بعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ في قول تأخير علم من علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان بحث عن كيفية افادة خواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره الاستعمالي والافهوه صارة عن اراد المعنى الواحد مطلقا بعبارة مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر الجملات والكليات اعماها في المعاني الاول فان قدس سره فان هذه في رعاية المطابقة كالاصل في المقصود لا المقصود افاده المعاني التي روى فيها المطابقة وتلك اى رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والخصا فرغ لها لانها اعتبرت لاجلها فان قدس سره عن فائدة التراكيب لخواصها في المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعنى الاول ما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله اراد المعنى الواحد الخ وهو ما ينضميه الحال بحسب المقامات كقضاءها بنسبة من من يكركون زيدا

مصبيا فاجلة مفيدة الاسكار سواء كان اقدتها اياه بدلالة واضحة او اوضح
او خفية او احدى نحو ان ريد انصرف او الكثير الرماد او المهرول الفصيل او الحبان
الكلب و بعد ذكر الدفع مدخل ان اشتمع في اعتبار البلعة المحاربات والاستعارات
والكليات في معاني الاصية لئلا يتركيب البذمة وذلك مما بحث فيه في البيان لان
هذا الاعتبار مما يوجب سلامة و مرجع ابلاغة منحصري العليين بل يقول لا يظهر
جربان كثير من اروع التشبه والكسبة والاستعارة كالتشبيه في الخواص (قوله
واراد الخ) قال لعلامة و هو حتم تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيه
الحال بحسب المقدم لكونه مراد من حصص من علم المعنى لان هذا ذكر المعنى الذي
يقتضيه الحال و قد اريد به ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو هو مرادها و اعلم من المعنى
الذي يقتضيه الحال لما في حصص و حدوده حيث يدور المعاني (قوله يقتضيه
الخ) صفة فلانة واصوره في سبيل التلخيص و هو ما سببه الى ملكة تصرح بما هم
صما بعله اراد ان لا يكون له التي يدرجه الخ (قوله على ايراد الخ) اي على
معرفة ايراد دليل قوله فهو عرف من ايسر له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان
معرفة الايراد انما يكون لا بحسب ان يكونه بالفعل بل القدر التام على تلك المعرفة
كافية بضم المعنى اليه الهالة الخصور او القاعدة التي كانت حاصلة عنده و بما
حررناك اندفع ما قيل ان الاول ان يقول يعرف بل يصدر ليوافق ايسر وان القدره
على الايراد انما يكون ليست بلارفة بمراد كثير من ماهرة هذا المراد لا يدور على
تأليف كلام بلبع (قوله كل معنى الخ) يعني ان اللام في المعنى للاستعراق العربي
ادلاعه و امتنع الخلق وهو مـ هـ و اجس لروم يكون مراد ملكة
الاقتدار على معرفة اريد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله
ان يورده بالفاظ مترادفة) اي يورد المعنى التركيبي في تراكيب و جميع اجزائها
الفاظ مترادفة (قوله لا يكون ذلك الخ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع
الفاظها لا يكون دلالتها مختلفة في و صوح و التفاوت الواقع بينها اعتبار
الالف بعض الالف و كثره بوجه التفاوت في تدكر الوصع وكذا
اشتراك بعضها بوجه الاحتياج فيه الى دفع مراعاة الغير في تعيين المراد لافي
الفهم (قوله ومعنى احتلا الخ) فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد
في تراكيب متساوية في و صوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت
في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) اي يخرج عن ان يكون
داخلة في علم ليس و حرامه و الافسكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه

ما صدق عليه بمفهوم المعنى (قوله اولى من تعريجه الخ) لان معرفة المذكورة ثمرة
علم البيان فلا بد من احوال به كالمسبب و رادة اسبب (قوله يلزم من العلم به)
اى من حصوله في الدهن والالوان اية حصول شئ اخر والا يلزم ان لا يبقى
الذي لا بد ان يلزم من العلم به العلم بشئ آخر دليلا (قوله كدلالة الخطوط الخ)
اشارنا بارار الدلائل الى انحصار الدلائل ، المعبر العقلي في الوضعية والعقلية و به
صرح السيد في حواشي المطالع وقال ، يحقق لدوني ان الطبيعة منها ايضا
متحققة كدلالة بعض الاوصاف ، العارضة و حد سائر و حاجته على شدة ، الام
ودلالة حرة الوجه على الجماله والصفرة على اوجس و حركة النفس على المراح
المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره اراد ان يحققه - لفظ قطعي فان تلفظ
اخ لا يصدر عن اوجس وكذا ، الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها
الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل تصدر عن طبيعتها بخلاف
معنى اللفظ فانه يجوز ان يكون له عوارض معه عن الطبيعة واسطة
الكيفيات النفسانية والمراح المخصوص فتكون سلافة طبيعة ومجوزا فتكون
آثار النفس تلك الكيفيات النفسانية والمراح فلا يكون لطبيعة مدح في تلك
السلافة فتكون مفيدة وبهذا ينحرف عن الطبيعة من العلاقة في الاولى
التأثير وفي الثانية الاحكام والتأثير اقوى من التأثير ~~و ان يدعى ما قبل من الدلالة العبر~~
الوصفية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين ادل واسلوك فلا وحده لا حراح
الطبيعة من العقلية (قوله اما ان يكون بحسب ، منصى اطع) اطع والطبيعة
واسطاع والكسر في اللفظ اسمية اى حل هذه ، لا سائر كما في الفهموس
وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بشئ سواء كان شعورا ولا
وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالوان فالمراد به المعنى الاول فان صورته لوصية
اونفسه تقتضى التلفظ به عند عروص المعنى واذا اريد به مع اللفظ طبع
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا اريد به طبع سماعه ، رى اليه عند سماع
اللفظ من غير احتياج الى الوضوح فالمراد به مبدأ الادراك النفسانية طبعه او العقل
وقد ذكر الوجود الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر بشرح رجده الله على نوعه
الاول لانه اظهر (قوله كدلالة آخ) نفع ثمرة وتشديد الحياء المحممة
على ما في حاشية شرح الشمسية ونصم الممزة وتشديد ، نعمة على ما في حواشي
المطالع واما اح بالحاء المهملة وفتح ثمرة وصحتها فلا رى المصدر * قال
قدس سره لا بدالة ، اللفظ اى فقط انفسه ، بل يشاهده بجامع العلم بدلالة

اللفظ ادلا مضافة بين الطريقين حيث واصلنا ان قضا عدم مجامعة العليين بقاء
على ان المعلوم بالضرورة لاستفاد من الدين بقوله في حواشي التسمية لتظهر
دلالة اللفظ على الاول من اعمور بمعنى شكر شدن وعلى الثاني بمعنى يداشدر
* قال قدس سره ان الفهم صفة اسماء مع * بقاء على ان المتأخر هو المصدر المسمى
للفاعل * قال قدس سره بان الدلالة الخ * بمعنى ان الدلالة انظمة مخصوصة
بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي التوضيح الا ان الاولى قائمة
بمجموعها والثانية دلواصع * قال قدس سره اذا قيسست الخ * فان النسبة بين
المتنسبين بحور انساب الى كل واحد منهما * قال قدس سره وادانست
الى اللفظ كانت مبدءا وصفه * ليس في عبارة المحقق كانت مبدءا وصفه فانه
قال ادانست الى اللفظ قبل انه دان على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى العالم بالوضع عند خلافه وادانست الى المعنى قبل انه مدلول لهذا
اللفظ بمعنى كون المعنى معهم عند خلافه وكلاهما لا يرم لهذه الاضافة انتهى
وانما احده السيد من قوله لزم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن
كتب ذلك المعنى في حاشية على شرح المطالع على قوله وادانست الخ الدلالة
نسبة بعد الوضوح بين اللفظ والمعنى ولاشت ان النسبة تكون مستندة الى كل واحد
من المتنسبين هذه النسبة انما قيسست الى المعنى بل هو مدلول ولا ياضعب الى اللفظ
يكون اللفظ دالا وكلاهما لا يرم للدلالة فاما ان يعرف بهما كان انتهى وهذا
هو الحق ادلو كما معايرين ذلك النسبة بالمدار لا يمكن تعريف بشي * معهما لعدم
صحة الجمل ولا يمكن حل عذرة السيد على هذا بان بر دكان مبدءا وصفه مغاير
بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع * قال قدس سره
وكلا الوصفين لا يرمسك لاصفة * محمول عليه لكونهما في حقيقة تلك النسبة يقال
الى الرابطة مخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم
من اللفظ * قال قدس سره بان المفهومة الخ * بمعنى لا سلم انه تعريف لازمه
بالقياس الى المعنى قال لا يرم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومة فانه اضافة
للمعنى كما ان الفاهمية صفة مع واحد من جعل الفهم المصدر المعنى للمفعول
المفهومية لا كونه بحيث يفهم من لفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال
* قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره * هـ ما اعتمد لو كانت المفهومية عين
كون المعنى بحيث يفهم من لفظ اما ان كانت غيره فلا * فان قدس سره وان كانت
نسبة الخ لا يتحقق لانه هو دلالة المخصوصة اعني لدلالة النسبة الى

اللفظ لا دلالة مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه شفق الشمس * كانه يشق
من الدلالة الدال بمعنى القيم كذلك منه يشق ليدل بمعنى الوقوع وكما يستدل
الدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم بسند الى معنى بصفة المجهول هكذا يستدل
من كلام دال المحقق في حاشية على شرح صاحب حيث قال لا بد ان الفهم
المدكور في التعريف بصفة السامع وانما يكون كذلك وكان صفة انهم بطريق
الاستدلال فان الفهم من حيث الابداد اي القيم صفة متاهمة ومن حيث يتعلق اي
الوقوع صفة بمعنى كمال البصر من حيث الاستدلال بصفة البصر ومن حيث
الوقوع صفة المصروب * قال قدس سره فهو ظاهر لظلال * لان صفة
الشيء لا تصير صفة الآخر ما عدا تقييده بقد والجواب لا يلفظ باللفظ غيره
من الوصف الحقيقي الذي كان السامع اذ لا معنى وجعله صفة اعتبارية لفظية بضرورة
بعد اعتبار التعلق وهذا محال متعلق وهو امر اعتباري قال الشارح الجاهل
في شرح قوله ويوصف بهذا الوصف وبحال معناه اي يتعلق الوصف بمعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو من لا يتركب من اجزاء كونه
الرحل حسن التلام بمعنى انه وان كان اعمى * فان قدس سره لم يعلم من تعقده
الحج * يأتي عن هذا التأويل حلهم الوصف بعد التعلق بينهما من حيث فانه
مدل على معنى في منوعه لا يدل على معنى هو ملزوم لما في منوعه (قوله صفة)
في كثير من النسخ صفة من الوصف و صفة التي عليها حطرت جه الله تعالى
صفة من الوصف (قوله وهذا مثل قولهم الحج) اي على تقدير كون التعريف على
ظاهرة ان يكون العلم اضافة رد عليه ان الخصوص صفة الصورة والعلم صفة العالم
ولا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول
الصورة في العقل صفة العام (قوله غير تمام موضوع له) ذكر لفظ انتم للاحتياط
والحسن مقابلة الجزاء والافكي على ما وضع له / فونه من جهة ان العقل الحج (اي
من جهة هي مدعى الحكم العقل سواء تحقق الحكم ببعض اولا (قوله) وخصص
الاولى الحج) نعم لا ينافي في صفة اولى بصفة اخرى بصفة لا صفة لا الوصف انتهى
ويعلم منه ان لفظ يخص من الحصول لاسيما اختصاص فانه جسد معناه يختص
الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيره (قوله واربعة الكلى واعتراح)
انما اعتبار اربعة اكل واعتدلاله على الجزاء تضمن لظهور في كونها مطابقة
وبسوت كونها تصدق فانه حين عدم ارادة الكلى وعدم اعتبار دلالة على الجزاء
بالتضمن يصدق على دلالة على الجزاء انها تضمن ومطابقة معا محتملين (قوله)

فالجواب الخ) هو الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم الشرع
 بالتعريف اعتمادا على الوصوح والشهرة ولا يجوز في التعريف دل لا بد فيه من المناقعة
 في رعاية القيود كذا في المختصر ان غير الخيرية ما هو في تعريف الامور التي تختلف
 باعتبار الاصناف وكثيرا ما يتردد هذا بعيدا على شهرته واسبق الدهن
 اليه فلعن ماد كره ههنا مظهر ومطلق التيد وما ذكره في المختصر بالنظر
 الى خصوص قيد خيرية الاعمال يسهب وحلاصه الجواب ان قيد الخيرية
 معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف كما اورد
 عليه من انه حيث لا يخص تعيين الدلالة المعتبره عندهم في التعريف ويحتل
 التقسيم لانه صم القيود انكسامة واذالم تراعى تلك القيود على ما ينبغي فخل وهم
 وحكمه ما قلنا ان اشارة خيرية في تعريف الدلالات يطل بالمحصار الدلالة
 الوضعية في ثلاث لان دلالة لفظ موضوع للتصايفين على احدهما بواسطة
 لارم الآخر ليس دلالة على خيره من حيث انه حره بل من حيث انه لا م حره
 فلا يكون نصيب ولا لزام له نفس جارحان او صوغ له لان التصايفين بمقتل
 معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لا م فلا حره عن ان المقسم الدلالة
 الوضعية الدلالة مراتب لفظ وضع لفظه (فولدا كانت وصيغة كانت متعلقة)
 بآراء اللاحقة هذه اللازمة بوجهين الاول : ان دلالة الوضعية اعلمى
 الوضع وبذلك كر الوضع نصير المعنى فهو ما نوقف اننا كر علمه ولا معنى لفهمه
 من انه لا معنى من حيث به مراد من كلام ومن اشئ لارامه راد من انهم
 في تعريف الدلالة مجرد لانهما الى معنى لا حصوله به بل كذا ولا معنى لقوله
 ولا معنى فهمه من انه لا معنى من حيث به مراد وتباني ما ذكره صاحب المحاكمات
 وهو ان العرض من المعنى ما في نصير وذلك بوقف على ارادة اللاحقة
 والم برد المعنى من لفظه بل دلالة عليه وفيه ان العرض تأدية المعنى التركيبية
 فتوقف على ارادة المعنى ردة معاني اللفظ المفردة (قوله لان قانون الوضع
 الخ) فيه به لو كان قانون الوضع مد كره لذهب الشبهة ان حوار استعمال
 المشترك في المعنيين وذهب كذا كذا رجه الله ان مدلول مشترك ان لا يتجاوز
 المعنيين (قوله فان لفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد الخ) هذا الكلام نص
 على ان مطلق الدلالة مشروط عدها الخيرية بالارادة قال قدس سره بقوله
 من الشبهة قال به دل على عار ردة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة
 المدلول قال في بحث تعريف مفرد لبيان ان تعريفه لا يدل حرؤه على شئ

كما وقع في التعليم الأول وتعيينه بما لا يراد بحرته حره معناه في الأصل واحد ان اللفظ
 بنفسه لا يدل النفي ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من معنى لا يجوز له ان يتبادل
 ما راد به اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى كما بين على يسوع الما يكون
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على يدك ويكون دلالة كذلك اذا اخلاه
 في اطلاقه من معنى لبي غير دل وادان كان كذلك فانكلم باللفظ امره لا يريد
 ان يدل بحرته على جره من معنى ادكل ولا يصح ان يراد بحرته ان دلالة على معنى آخر
 من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون حرؤه النية دالا
 على شيء حين هو حرؤه بالعلم لا بالقوة حين يجد لاصافة المشار اليها وهي
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فانظر به اشارة الى ما ينبغي من ان دلالة
 اللفظ بداته باطلا فلا بد من محض والمحض هو نواضع والمخصص وضعه
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فانراد من اللفظ موضوع لاه اللفظ او لا وفيه
 اشارة الى ان الواضع يستفاد من ارادة الواضع دلا على المعنى باستعماله
 فيه من غير قرينة وليس ذلك مخصوصا به وهذا حق وما ذكره صاحب شرح
 الاشارات ما ورد عليه صاحبها كما ماد كره ابو رح بقوله (وكيف نظر المح) قال
 قدس سره والحق * اي لعلنا نطوسي لكن احذر كلامه يدل على ان اراد الدلالة
 المطابقة كما لا ينبغي على الطريق * قال قدس سره لكن بعض المحققين * وهو
 صاحب المحاكات * قال قدس سره فكل ال من المح * ت حيراته لو اعتر الارادة
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في ثلاث لاه حين اطلاق اللفظ
 على الكل والاروم بهم الحرم والارم وليس هذا مهم شيئا من الدلالات ادلات
 لعدم الارادة فالحق ان من اصاب الدلالة اراد منه اعتبار الارادة اعم من ان يكون
 اتصاله او تبعا ومن قيده بالمطابقة اراد منه عتارده صفة لآل القولين واحد
 والاختلاف في اصداره وما فهمه الاول انجب توهم * قال قدس سره ان حو كلامه
 على التقييد * قدس سره ان عدة العيب نص في لاحتل لثاني قد ذكر هذا الاحتمال
 لتكثفه وبيان انه لا يمكن ان يحجب بغير العدة السابقة * قال قدس سره لان تلك
 ادلاله آه * لا يخفى ان الارم احدا الامر من ما عطل لاستعراض المذكور او انقص
 حتى التضمن والائرام فجعل احدهما لارما ولا حر ديبلا على الاروم لا وجه له
 * قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة الطبيعية * وفيه يجوز ان يكون استلزامهما
 بالمطابقة باعتبار ان الدال احدهما صريح به الدلالة ايضا في اجماله كما اشار اليه
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح اشكبه * قال قدس سره واعلم به حرف

٧ والشارح صرف الخ
نسخة

الخ * حاصله ان اشتراط لا ارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض
باحتماع الدلائل غير دفع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله
تعالى حرف ٧ اكلام لبعض الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا
عن الانتفاص * قال قدس سره توقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل
عليه دلائل احدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله ولا نسلم
ايضا انه اذا امكن عدم تحقق ارادة المعنى المطابق (قوله لاسيما في التضمن
والانترام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلانا بصيرورتها صدتعلق الارادة
بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما مهم الجزء واللازم لعدم
الكل ومهم الماروم كما سيجي * بـ (قوله في ضمن انكل الخ) فان الكل يمنع
حصوله في الدهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص
لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول الماروم فيه فهذان الحصولان الضميمان
هما التضمن والانترام (قوله سرت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه
الدلالة هي الدلالة التضمنية لعدم صارت تلك الدلالة التي كانت تضمنية معينة
مطابقة لصيرورتها قضائية وعدم تضمنها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة
عدم الارادة دلالة اخرى لان المعنى التضمني والانترامي صار ملتقيا ايد سره
اخرى بعدتعلق الارادة بقاء تضمن الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا ذلك
ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واسبقوله وادقصد باللفظ الخ فاطل الى
اخره مدفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يعبر اصلا
فاطل لصيرورته قصدا بعدما كان ضميا وان اراد انه باق على حاله من حيث اندات
فسلم لكه لا يقع في كونه دلالة تضمنية وانترامية لان كونه ضميا على ان لا نسلم
بقا اصل الفهم ايضا لانه حصل بعدتعلق الارادة بهم آخر خبر انهم الذي كان ضميا
وكذا برد على قوله والقرينة في مثل هذا الجار لا تعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق
لها بالمهم قصدا فسوع لا صفة القصد انما حصل بها ماقرينة وان اراد انه
لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا يقع لان المهم قصدي هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر
ان القرينة في الجار لهم المعنى القصدى اعنى مهم الجزء واللازم من حيث انه مراد
مهم الجزء المفتضى ولولا القرينة فيه لم يعبر المعنى المقصود وفي المشترك لدفع
المراجعة قال المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق القصدى وهو العلم بماوضع
والقرينة لدفع المانع وهو ليس حراً من القصدى وسيجي * هذا الفرق في بحث الجار
فصلا في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لطلاب اللازم

في نفسه بعد انطال الملازمة السابعة من قوله وان قصد باللفظ الجزاء او اللزم
 صارت الدلالة عليهم مطابقة لانضم او اتزاما يعني ان صيرورة الدلالة على
 الجزاء او اللزم مطابقة لانضم او اتزاما خاصة في نفسه مع قطع اسطر عن لزومها
 للشرط لتوقعها على المقدمتين الموعودتين تحقق المطابقة على مقدمة الاولى
 واتقاء التحصين والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره ووصوع بازاء
 المعنى المجازي * وضعا نوعا فانه لا بد في الجذر من اضرار الواضع لا ملاقة الصحاح
 بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي كذا في حاشية المطالع
 * قال قدس سره فلان الوضع المعثر * اي في تعريف الحقيقة والمجاز تعين اللفظ
 بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له
 بخلافه بازاء مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة * قال قدس سره بل بقرينة
 شخصية * اي في الجذر الشخصي كالاسد المستعمل في شمع بقرينه في اللحم او نوعه
 اي في اضرار الوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الحر بقرينة مائة عن ارادة اكل
 واجواب مع ثابته على المقدمتين اسمع ثابته كونها مطابقة هي الوضع الوعي
 فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يصرها لانه المعنى ما وضع له بل
 دلالة على عدم المعنى اي ما عني باللفظ وقصده صرح به الشارح رحمه الله تعالى
 في شرح التلويح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزاء او اللزم مع قرينة مائة
 من ارادة المسمى لم يكن نصا او اتزاما بل مضاه لكونها دلالة على تمام المعنى
 اي ما عني باللفظ وقصده لكونه كونها مطابقة هي اعتبار الوضع الوعي
 موضحه في شرح المطالع وشرح الرسالة التسمية في شرح رحمه الله تعالى فالجواب
 ان القرينة الشخصية او الوعيدية هي شرط الاستعمال وبست بمعتبره في الوضع
 فان الوضع الوعي من مائة السيد في حاشية الصانع لم يعتبر فيه وجود القرينة
 واسمع ثابته في كونها نصا او اتزاما على مقدمة ثابتة فلا مسمى هذه هي
 عدم كون فهم الجزاء او اللزم في معنى فهم الكل او مبروم لا على انه ادا دل اللفظ
 طه مطابقة لا يدل عليه نص او اتزاما فتدبر فانه قد حفي كلام الشارح رحمه الله
 والسيد قدس سره في هذا المقام فحسب آيتك وحسن من الشاكرين (قوله
 وقد صرحوا مع) الواو للمعان وهو بيان لطلال الازاء (قوله سنا جميع ذلك) اي
 سنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة ون التحصين والالتزام ليس فهم الجزاء
 والازام في ضمن الكل والمبروم وانه اذا قصد باللفظ الجزاء والازام لا نصير
 الدلالة عليهم مطابقة وامتاع احتماع الدلالات مع مخففة لما صرحوا به من

الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتفاص فادفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع دلالات ذكره بعد التلخيص ينبغي ان يجمع مع ما ذكره القوم من استلزام التصحيح والالتزام لطائفة قال المسلم ما هو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور بمحمول سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) اي نظرا الى نفس الاحلاق وتعرفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى اشتراكها لطائفة فادفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باختيار الصلاحية كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ * فيه ان عبارته صريحة في ما يكفي في الالتزام هم الخارج من لفظ المسمى والاشتغال منه اليه سواء كان بسبب لزوم الدهني او بعينه من القرائن كما في الاستعارة التكملة والتلميح وتواليه ذهبا لفضله المستزى ومثله ما دلت على المطابق من الارض واردة البرار نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بحمل الروم الدهني على الروم الدين وغيره على الروم في الجملة بسبب اقراء لكنه خلاف الظاهر وهذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من الروم في الدهن في الجملة لينقل من معنى اللفظ اليه ولانه موافق لشهور من ان الروم الذي شرط في الدلالة الالتزامية هذا المطلقين وليس ينطبق هذا على العربية والاصول (قوله مثل هذا الروم) اي هذا الروم وما يؤدى مؤداه (قوله لخرج كثير من معاني الجارات) وهي ماعدا جبره واللازم الذين بالمعنى الاحصاء * قال قدس سره وهو ان من صرح الخ * اي يحقق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن احدى تعبيره متى اطبق الامة على الكلية اشترط الروم الدهني معنى امتناع الامكان في التعريف ومن احدى تفسيره اذا اطلق الداله على الجزئية لم يشترط ذلك الجزوم بل الروم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها هذه المجموع * والجواب هو اللفظ بدون العربية لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع * قال قدس سره ومن قرائنها حاية او التقاية * انتهى الجمع بينها المعاني الالتزامية بمرتبة امتناع لا ينافي عن المسمى * قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية * لانه يبحثون عن الجارات والكليات التي فيها الاشتغال بايمدوحه * قال قدس سره والاول انفس لقواعد العقول * فان قواعد كلية وانما قال انفس لان ما بحث اللفظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقع الاستفادة والاستفادة عليها فلا بأس تحت لفظها لقواعد في الجزئية والكلية (قوله مما يتأتى فيه الوضوح واحدا) اي ما صرح في الذي فرروه وهو ما يسمى من انه محذور ان يكون

لشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قوة وسائله فيكون أوضح
 لزوماله فاندفع ما قيل أن مراد الشارح رجاء الله بقوله من يمكن دلالة الالتزام
 دلالة الالتزام الذي بلا واسطة فلا يرد اعتراض الذي ورده السيد بقوله فيه
 بحث لأن لازم المخ على أن عدم تأتي لوصوح والحب في الالتزام الذي بلا
 واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه تأتي الوصوح وحدث في الدلالة الالتزامية
 لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة قال قدس سره لأن لازم لازم شيء *
 المراد به اللزم اللفظي لا المعنى لأن الكلام فيه حيث قدس سره أن شرح رجاء الله
 بقوله أن لا يفتك بمقل المدلول الالتزامي من تعذر التسمية * قال قدس سره وإن كان
 لازم له * أي على تقدير فرض كونه لازماً لشيء * وإن كان ذلك لا يستلزم لتصور
 اللزم الثاني أنه هو تصور اللزم الأول محطاً واللام من تصور التسمية هو
 تصور اللزم الأول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللزم شيء لازماً لشيء وفي
 أن الوصية أشد إلى أنه لو لم يكن لازم لازم شيء لازماً لشيء * من اللازمه كان
 دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى * قال
 قدس سره بتعريف الدلالات * فيه أنه إن أراد أنه وبها وجود واسطة وعدمها
 فسلم لكن لا مع وإن أراد بما هو فيها في الوصوح وأجراً فذلك لأن الفوت
 في الوصوح وأجراً بالسرعة والبطء وهما التسمية وهم اللزم الأول
 وهم اللزم الثاني في زمان واحد ثم يتم ذلك * نو كانت تلك الأقسام
 والملاحظات مترتبة في الزمان * قال قدس سره وأيضاً يتقضى هذا الحكم
 المخ * وذلك لأن كل واحد من الطرفين وحده لازم * فهم الكل بمعنى الإحصاء
 مع أنهم ظنهم أنها تأتي فيها الوصوح وإحصاء * قال قدس سره وله فيها
 كلام * أي في تصوير الوصوح والخلف فيها وهو قوله قل الأمر كذلك
 لكن القوم يح (قوله لأن السامع أن كان أي آخره) وكذا يوضع الهيئة
 المركبة فلا يرد أنه يجوز أن يكون عاب بوضع الاله ط ويكون الوصوح
 والخلفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي * أحد من تقديم بعض
 الممولات على الآخر لأن ذلك إحصاء والوصوح بسبب عدم العلم السامع بوضع
 الهيئة التركيبية هي أن المقصود به لا تأتي بالدلالة توصيفة مع فناء فصاحفة الكلام
 (قوله لتوضف انهم على العلم بالوضع) قال قدس سره وفوق على تعلم بالوضع
 الفهم بالفعل والدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى هذا العلم بالوضع فلا يلزم
 من نفي الفهم في الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله يمكن بالعبارة لم يمكن بمعنى

مفهوماً فلفظ كذا شر به اشرح رحمه الله تعالى بقوله و لم يكن طليقاً معها
 له لم يفهم من مرادك ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب الكلّي
 والسلب اخرى يصدق رفع الايجاب الكلّي فلذا قال لا يكون كل واحد دالاً
 وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد معها دالاً ويحتمل ان
 يكون بعضها دالاً فهو موقوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله
 وعلى التقديرين أى على قيد واقيد لا على التقييد لا احتمال على شئ من التقديرين
 لتعيين السلب الكلّي واخرى واقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن
 واحد منها أى قولاً لا يكون كل واحد دالاً يحتمل ان يكون بعضها دالاً بخلاف
 قولنا لم يكن واحداً دالاً لاولى تركه لتمام انقصود بدونه (قوله فليأمل)
 لعل هذا اشارة الى انه يثبت على مذهب من يقول ان السلب اليه المسور بكل
 اذا اخرج بعد سلب مفهوم وعلى مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخرج
 عن اداة النفي وما في معناه يثبت في عن كل معناه اسل اسل ولا يصح ذلك
 ظاهر (قوله وقريب منه) ان الجواب لاول بحسب التعابير بالاطلاق والتقييد
 والثاني بحسب التعابير بالترتيب وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحسن) أى
 الخيال (قوله فيمكن تدبيرة ذلك المعنى الخ) يخفى ان اللزم من حيث انه لازم لدلالة
 له على المعلوم وان دلالة الاقتران هو لا تفعل من المعلوم الى اللزم دون العكس
 فلا بد من اعتبار كون تلك الاقتران مبرومات في الدهر وحيث لا يكون داخل في قوله
 وكذا اذا كان لشيء مبرومات هلاوى الاقتصار عليه و لحواب ان المراد بالمعلوم
 واللامر هما الشروع و مع فتح كونه خروجاً عن السابق واللاحق لا يكون
 المراد بهما المعنى متعارف لا فائدة لهما الفصيلين في هذا التقسيم وانما يميز
 في الفرق بين اركسية و لحد (قوله هو ان يكون الخ) هو لدى بشئى منه
 الوصوح واحداً دون ما هو عند ابي ايوب كامر (قوله فلا يجوز الخ) انما
 اعتبر المعنى الواحد حزاً من شئى و جزء اخره من شئى آخر ايتأتى ابراد المعنى الواحد
 بطرق مختلفة الى لاه في بوضوح (قوله يدعى ان يكون الامر بالعكس) نقل
 عنه معنى قد لزم من كلامه دلالة الشئى على حرته اوضح من دلالة على حره
 بحرته لو حود بواسطة مثلاً اذا كان دلالة الحيوان على الجسم و صرح من دلالة الانسان
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم لان
 المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس هو معنى قوله بالعكس يعكس
 ما هو مفهومه ويجوز ان يحتمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئى على ما هو

جرء من حرءة اوضح من دلالة على ما هو حرء منه لانهم الجرء سابق على فهم الكل فيكون فهم جرء الجرء سابقا على فهم اخرء تكونه كلالا مسببة الى حرء الجرء سواء كانا مفهوما من لفظ واحد او من لفظين (قوله لامر كذلك) ماقرر ان الجرء سابق على الكل في الوجودين والاسطر احرثية (قوله لكن القوم الى آخره) يعني ان تعليلهم التبعة بما ذكر يدل على ان مراد التبعة في الوجود فيمكن ان تصح فهم الجرء متأخر عن فهم الكل فصح مذكره من ان دلالة لفظ الكل على الجرء اوضح من دلالة على حرء اخرء متأخر من فهم الجرء والتبعة بالمعنى المذكور نقله شارح المظالم عن اقواء وقال هو المصور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في الشرح بالعكس وقال في بيان اشتراط الروم الذهني ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له او بسبب انتقال الذهني من المعنى الموضوع له اليه و اعترض عليه بأنه مقتضى ما تضمنه اذ المدلول التصحي لم يوضع له اللفظ ولا ينقل الذهني من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه ان القوم مصرحون بالتبعة بمعنى المذكور ومطلوب لها بما ذكره الكلام الشارح رحمه الله تعالى فانهم لم يذكروا القوم في حال قدس سره قد صرحوا الخ في انصريح بدكر يجوز ان يكون اعتبار انصراحه كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية فان قدس سره على ان المقصود الاصل الخ في هذا المعنى تأويل للتبعة وصرف عن الصهرار تكلمه من ان انحصر فهم الجرء في ضمن الكل اما مايراد بهم ككل مالم ت او بالاعتبار كما ذهب اليه الشيخ ان الجانب لانه حكم به القوم وان لشارح رحمه الله في شرح الترح لما سبق القوم على ان انحصر مع تصبقة وعدا يقتضي الاثنية بل التأخير عن المطابقة مع قطع ان فهم اخرء سابق اجاب الشيخ بأنه توسع حيث ذكروا التبعة وارادوا ان فهم الجرء ليس بقصود صلي واء يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجرء فان قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وانما ورد به شارح المصباح على مذكره القوم وهو مدفوع بان فهم الجرء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلان لم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من لفظ ولا يحتاج الى فهم الجرء نفسه لاني فهمه من اللفظ ادلو فرض عدم وضع لفظ لكل وفهمه بدون اللفظ كان فهم الجرء سابقا عليه بل فهم الجرء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحلل الكل الى الاجزاء وبما ذكره ادفع عترضه حرءه واهو كان انحصر

فهم الجزء القصدي المتحرر عن فهم الكل يبرم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوصفية
 في اثنتان لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئاً منها لا بالنسبة الى اللفظ دال
 عليه بل هو لازم لفهمه بكل وصع به اللفظ اولاً فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه
 قال قدس سره لقوله القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم
 الجزء على الكل في الوجودين * قال قدس سره كما في اللفاظ * المركبة فانها
 موصوفة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلائلها ليست الادلالة اجزائها من اللفاظ
 المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره في المركبات *
 اى في المعاني المركبة * قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل * تقدمها على
 فهم الكل معناه مسلم انه لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور
 الكل بالكلية او بالوحدة واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ لمصوغ ومذكور في
 حاشية المطالع من انه من فهم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه لان حقيقة
 الدلالة قد كبر المعنى عند اطلاق اللفظ لمسبق من انها موقوفة على العلم بالوصف
 وانحصار المعنى في اقسامه فانما اطلاق اللفظ فلا شك ان تدكر المعنى المركب يتوقف
 على تدكر الجزء اولاً لا تعني به تدكر الجزء مفصلاً محطراً بل تدكره اجمالاً في ضمن
 الكل فاعلم تقدمه على تدكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تدكر الجزء من
 اللفظ بل تدكر الجزء مطلق كما لا يخفى على أساس كيف وتذكره من اللفظ موقوف على
 تدكر وصحة الكل فيكون فهمه اسهل وهو انهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ
 غير فهم كل جزء منه اجمالاً كما احتاره الشيخ ابن الحاحب اما تقدمه عليه بالذات
 فهو موقوف على ثبات تدبرهم بذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء
 منه ودونها خروط نقد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات
 التصفية الخ * ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه
 بان يقال معنى قوله ان تضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اى فهم
 الجزء المراد وانما ترك نصريح بفيد الارادة بتقرر عدمه ان ما ليس بمراد ليس
 بمدلول لان ترتيبه على معناه بقاء في قوله فكانهم بنوا الخ آسعه كل الاماء (قوله
 فكانهم بنوا الخ) اى بسط كل لعدم نصريحهم بذلك لكنه يفهم بما ذكر ويؤيد
 ذلك ما في المتن من ان اللفظة متى كانت موصوفة لمفهوم امكن ان تدل عليه
 بحكم الوصف ومتى كان مشهوها تعنى بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة
 ذلك التعنى بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلاً في مفهومها الاصلى

او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون بما يشته عقل بل ان كان بما يشته
اعتقاد اعطى اما المعروف او لغير عرف امكن للتكلم ان يضع من محطته ذلك في صحة
ان ينتقل دونه من المعلوم الاصل الى الاخر بواسطة ذلك التعلق ثم يفسر الدلالة
العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كل روم احدهما لا آخر
بوجه من الوجوه انتهى ولا خفا في دلالة كلامه على ان في الدلالة عقلية انتقالية
والثاني متأخر من الاول (قوله ان الجنس مالم ينحصر) الجنس الثالث معطوف
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجبر مترتب على مجموع الحمل
الثالث اي اذا لم يكن الجنس محطرا اي ملتقا اليه قصد ويكون نوع محطرا ولم
تراجع السمة بينهما يكون احدهما جبرا للآخر امكن في هذه الحالة ان لا ينحصر الجنس
في الدهر (قوله لا محالة يكون معنى تركيب الخ) لا بد من اربعة مقتضى الحال لا يمكن
في المعنى الا فرادى قال قدس سره فحينئذ بتصور اختلاف الخ فيه ان اللازم
من اختلاف الشرط قوة وضعفا اختلاف الطاقة قوة وضعفا وهو غير الوصوح
والخفا في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى والقوة والضعف
رحمان عدم حوار محال العلم بالمدلول وعدم رجوعه الى اللفظ فلو ان الدلالة
العقلية اقوى من الوصفية وهو اوضح منها قال قدس سره وما تقدم الخ
جواب سؤال مصدر وهو ان هذا الاعتراض مدفوع بعدم مراد من ان لا اختلاف
في وصوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى مصدر الدلالة اي يكون الانتقال من اللفظ
الى المعنى سريعا او بطيئا كافي الدلالة العقلية من الانسحاب الى اللازم اسرع من
الانتقال الى لازم اللادرم والانتقال الى الجبر اسرع منه الى جبره وبما نحن
فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه بوجوب سرعة حصول المعنى ولفظه
لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه فانصوب الدلالة بالوصوح واللفظ فيه باعتبار
سرعة حصول المعنى ولفظه لا بالنظر الى نفسه فانها قدس علم بالوضع غير حاصلة
وامده حاصلة السنة من غير ما قرب في ذاتها كافي صورة نفس النفس وقرب العهد
وكثرة الوجود على احيال ليس بالتفاوت بالوصوح والخفا في مصدر الانتقال
من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حصول المعنى وعدمها من جهة سرعة
ذكر الوضع ولفظه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا من انما يحدى
معنا في نعم المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعريه وليس كذلك بقي شيء
به هو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله

فان قيل لان اسم الخ والتعابير بينهما باعتبار السد وانما لم يقل فينبذ بتصور اختلاف
 في المطابقة وصوحا وحفاً فالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة
 وضعها حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقدير الاختلاف مادام كراهه خلاف
 الواقع ادلاختلاف في بصورة مدكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر
 فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره ورمي بقال الخ * اي في الجواب عن
 المناقشة بتغيير الدليل * قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ * سواء كان
 الاختلاف المذكور شيئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف الف نفس
 او قرب العهد او كثرة التورود على الخيال او غير ذلك * قال قدس سره وذلك
 امر الخ * اي الاختلاف المذكور لا يصبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام
 مراتبه المختلفة بخلاف دلالة العقيدة فان الاختلاف فيها وسموحاً وحفاً باعتبار
 اختلاف الارواح في كونه بها وغير بين وبواسطة ولا واسطة فانه امر مضبوط
 للمتكلم فيمكن الاطلاق على مراتبهم وسموحاً وحفاً فيمكن ايراد المعنى الواحد
 بالدلالات العديدة مراتب مراتب الوصوح والحفاً * قال قدس سره بمكة رعاية
 اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى المراد لا بالنظر الى
 الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشتركة عليها بعد العلم بالوضع
 * قال قدس سره وانما لموسم الخ * احاط عنه في شرحه لفظ ح ما ان التراكيب
 التي يدل بها هي مع بعضها بوضعية فقط بمره الاصوات للحوادث فلا اعتداد
 بالوضعية لا وحدها ولا مع غيره * قال قدس سره واما ثانياً فلان الوضوح
 الخ * اي ماد كرت - ف من س الوضوح والحفاً في الدلالة التصمية منى على
 ان تتضمن هم الجزء بخطر * قال قدس سره الكل وان التسمية معها التسمية في
 الوجود وليس ككذب فان تضمن هم الجزء اجلا في ضمن الكل فالجزء وحده
 الجزء متساوية في ذلك وحيث تصور جمع الاحراء اجالا لتصور الكل ومعنى
 التسمية التعريف في الحدود من انما هو المقصود الاصلى من وضع اللفظ هو
 الدلالة المطابقة والتصمية حصه بتعيينه * قال قدس سره ولابد من الخ *
 بهذه الزيادة صار هذا حيث معبراً مدكوره سابقاً بقوله قلت تفيد المعنى بما ذكره
 مما لا يدل عليه اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * اي لابد من الاشعار به لان
 الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * اي ما قالوا من ان هم الدين شعبة
 من علم المصافي وانه حيث عن واحد كل من كيفية اعادة التراكيب بمواضعها التي
 يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم انما الخ) كلمة ثم لا تنقل من كلام الى كلام

فان ماسق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في غير ما يبحث عنه فيه وكذا
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس اصلا برأيه (قوله المراد به اخ) فيه
 اشارة الى انه لابد فيهما من قرينة لتعيين ارادته والفرق بينهما باعتبار القرينة
 المانعة عن ارادة الموضوع له في المحار دون الكناية (قوله ثم صاهر هذا الكلام
 الخ) لان الظاهر كون انقسم احد من مذهب من قسم ولا يجوز كونه اعم منه
 قوله لا يصح طاهرا وبصح تأويلا (قوله لابد في جميع اقسامه من الصلاقة
 الصحيحة للاتصال وهو المراد بالاروم ههنا وفي غير انواع العلاقة مذهب قسم
 منه كما ينبغي (قوله ليس بعلية) اي تامة او غالبة (قوله فذكر المشبه به) واريد
 المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى نفي نفيها وتخصيص الاستعارة
 المصرحة مع اثناء الاستعارة بالكناية والحييلية على التشبيه ايضا لكثر تهاوكت
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية واريد المشبه من حيث انه
 ورد من افراد المشبه به فيتمثل اعميم (قوله فأنحصر المصنوع الخ) لما كان ضمير
 انحصر راجعا الى علم البيان اعمول على غير من الكتاب وكان القرين مشتقاه على
 امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وصية اوابه الى غير ذلك
 قال فأنحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية وبما ذكرنا يظهر ضعف
 ما قيل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اسمائة او تعبا كالتشبيه ثم يفتح الى
 التكلف في كونه مذهبا قال قدس سره وفيه من الكنت الخ كما منطلق
 عليه في مباحثه قال قدس سره وله مراتب الخ اي مذهب اذكر اركانه
 وحذفها قال قدس سره مع ان دلالة مطابقة اي دلالة من حيث انه تشبه
 وانما قل ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شيئا اخر كناية عن معنى ثالث يستتبع
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمفرد وهو تشبيه قال قدس سره قال
 بعض الافاضل وهو مولانا كمال الدين ابراهيم انصاري تأييد ما ذكره من كون
 التشبيه اصلا برأيه وما هو لازم للمعنى الوصفي وان اللفظ فيه مشتمل في المعنى
 الوصفي ليسقل منه الى لازم المقصود به ان ثلاث والشي لان المقصود الاصل
 فيه هو المعاني الوصفية فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه لفتاح القابيل
 ان قوله والحق اخ بيان للحق على مختار لشارح رحمه الله ومقتله من الفائدة بيان
 لما اختاره فلا يخالف بين كلاميه في كنيته وهم لان سوق كلامه قدس سره لبيان
 ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق
 انه اصل برأيه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل قال قدس سره كنيسة الكناية

الخ * في حذور ارادة معنى الاصل في كل منهما * قال قدس سره من الجهة
الاحرى الخ * وهي كونه بمزلة نفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان
لما حصل وتشبيهه اما بمبدأ محذوف خبر او عكسه او وقوف الآخر على سبيل
التعداد والتشبيه مطبق على الاستعارة مطلقا وكون وجه التشبيه اقوى شرط
في الاستعارة المصروفة فقط قال العلامة في شرح المنهاج في بحث تعريف الاستعارة
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول
فان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الآخر فيعطى النقص اسم
الرائد مالمعه في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسدوات تريد الشجاع
واما الثاني فان يشترك شيان في وصف واما ان يثبت كماله في التشبيه بواسطة شيء
آخر فينت ذلك الشيء في مستعار مالمعه في انت الاشياء التي كما تقول اسدت المية
اطهارها وانت تريد بالمية السبع بادعاء السبعة لها واتكاز ان تكون شيئا غير سبع
فيثبت ما يختص التشبيه به وهو الاطوار وما ذكرنا فظهر لك ان ما قيل ان معنى
الاستعارة انما هو تشبيه شيء به وجه التشبيه اقوى واحصوت هذا مع فاسد وما
احبب عند من اراد ذكر مبدء التشبيه الذي فيه وجه التشبيه اقوى متعلق وانما تشابه
الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي انشاءها على كل فرد منه مع كونه
تكلما بناء على الفاسد على العكس (قوله وان كان هو احص الى آخره) لا وجه لبرار
الصغير الا ان يقال به ان كيد المتزعم لا يحكي ان يكون التشبيه الاصطلاحي من
مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة
يفتضي ان يكون عبارة عن شئ تشبث في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام
الدال عليه كايدي عيه (قوله وهو الاستعارة التي كان اصلا التشبيه الى آخره)
والتشبيه المعنوي صدره عن فعل المتكلم فيهما مائة لكن المصنف رحمه الله تعالى
لما فسر التشبيه الاصطلاحي بصاحب المتكلم حيث جعل حسنة التشبيه المعنوي
كان احص منه معنى كونه من مقاصد علم البيان ان اصحت بما يتعلق به من الطرفين
ووجه التشبيه وادته والعرض منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيهية انها
فرعه يترتب عليه لانها مسبوكة منه ودا قال قد ذكر تشبيهه واريد به تشبيه دون
فحذف التشبيه واريد به تشبيه به وصير فصار واجع الى الكلام دون التشبيه
او الى التشبيه بمعنى الكلام لدال عليه على سبيل الاستخدام واما فسر به فعل
المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما مضى من قوله لانه كثير ما
يطلق على الكلام الدال على اشتراكه لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال

في كلامهم ويشقون منه المشه لفاعله والمشه والمنشه فيطرون ويقولون وجه
 المشه والفرض منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال على
 السكاكي رحمه الله تعالى لا محل له اجمعه مقدمة لاستعارة دون المقصد الاصني
 لعدم رجوعه الى موضوع العلم وما كان فيه من الكثرة والمطائف ما يوجب لكلام حسنا
 وبلاغة لا تدرك غايته جعل البحث عما يتعلق به من مصدر (قوله اشار اولا الخ)
 ليكون القادة اتم بانهم بالمقول منه والمندسة بينهم وليس مراده ان معرفته موقوفة
 على معرفة المطلق فلما ذكرته غير التشبيه لهوى ولا حتى لا يحتاج الى اثبات
 ان المطلق ذاتي لخاص وار المقصود معرفة اخص ركه (قوله او غير ذلك الخ)
 اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التبريد وكذا قوله وان تقع الامام واست منهم
 فان المالك بعض دم العرالي كما سمى (قوله فالام الخ) اشارة الى التشبيه
 المذكور سابقا بقوله ثم من المعار مبدئي على التشبيه (قوله ليس على خلافه) بل
 مقيد بما اذا لم يكن في المقام مبدل الى التبريد فالاصل ومقتضى اظهار الاتحاد
 وارادل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكون متغيرا واورده اذلة كثيرة
 في التلويح (قوله هو مصدر هو لك الخ) اي ان الدلالة التي هي صفة المتكلم
 لامن الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح جعله على التشبيه بكونه فعل المتكلم
 وليس المراد انه من الدلالة المنحدية دور الاراء كما في الى الوهم لان الدلالة بمعنى
 لارما فهو صفة اللفظ انصا بعد الان معمولة بمحدود عدم الاحي ح اي الدلالة
 اللفظ السامع (قوله ان يبدل) اي المراد من الدلالة انهي المصدرى لا الحاصل بالمصدر
 فانه لا يصح جعله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللفظ جعل شيء شبيها بآخر
 والحمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بمبدل عن المشاركة فلما فسر بالدلالة
 وضمير يبدل للتكلم المدلول عليه في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع
 في شرح العلامة بالمقابلة بمعنى انهم كسفرة ووعدت، معنى سمرت ووعدت
 (قوله في معنى) اي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرا ريد مجرا في الدار فانه
 لا يسمى تشبها (قوله وطهر الخ) يقال ذلك لانه ريد بالكاف ونحوه اسم الغرض
 لكنه خلاف الظاهر ولم يقل هم فلا بد من زيادة اسكاف ونحوه لان التفسير بالاعم
 شائع عند اهل العربية (قوله نحو الخ) اي له دلالة على الاشتراك المستفاد
 منهما فان فيهما دلالة على شركة ريد وعرو في لغت وشركتهما في المعنى وليس
 شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى لا شركة بل تشبيه بين مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه فلهذا

في وصف بل لا بد فيه من دالة مماثلة احد الامرين لآخر في وصف ومساواته
 اياه في القاموس شبه مثله وفي لسان التشبيه منسك كردد ولذا نراه الشاعر في قوله
 «صامت مادحها يا من تشبهه» بالشمس والندر لابل انت هاجيها * من ابن الشمس
 حال فوق وحشها * الخ وبما حرره اندمع اعتراض السيد به اذا قصد من نحو جاني
 زيد وعمر وقاتل زيد عمر دلالة على المشاركة بمبصر اندراجهم في التشبيه * قال
 قدس سره يدل صريح على ثبوت المعنى لكل واحد منهما * فيه ان الواو للجمع
 المطلق فيدل على ثبوت المعنى لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر *
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم
 ونسبة الفعل الاختياري الى المعامل المتنازل على صدور منه قصدا بخلاف
 الدلالة التي هي صفة لعدة قيل انه يستلزم من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم
 * قال قدس سره فيكون تشبها لغة * فذكر في ايه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك
 بل لابد من ادعاء المماثلة ايضا * قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا
 * فيه ان معنى تفاعل زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للفعل ومفعولا له ومعنى تشارك
 زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي ان يكون
 شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقبول حتى يكونا فاعلا للشركة * قال
 قدس سره واعلم ان الدلالة هي مشاركة الخ * به ان مدلول الجوهر بوث الشركة
 لاحدهما متعلقة بالآخر وببره ثبوت الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المعلوم من شارح زيد عمرا
 المشار كسب (قوله و قال) ي اكنى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاسعارة
 التحيلية (قوله عند المصنف) لانها عدم اشياء لو ارم المشبه به للمشبه
 بعد ادعاء كونه عينه ولا تشبه لافي الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم
 الخطر) في افادة الاتحاد ونسبى التسمية من الحال والمفعول الثاني من باب
 علمت والصفة وانصاف كخص لاء وكونه ميبه كقوله تعالى (حتى يبين لكم
 الحيط الابيض من الحيط الاسود من البحر) (قوله لولا دلالة الحال او محوى
 الكلام) اي لولا القرينة احبة او الخفية المعينة لارادة المقول اياه فانه اذا اتى
 القرينة المعينة اتى اثره اي تعبير ارادة المقول اليه وامتناع اراده المقول عنه
 محاذ ارادة كل منهما بالنظر في انحاء مانع اي وجود القرينة المعينة وان كان
 بالنظر الى وجود المنقضي اعني كون المفعول عنه موضوعا له معينا ارادته فاندفع

انه اذا اتى القرينة المعينة فعين رادة المقول عنه و منع ارادة المقول اليه ولا يصح
 كونه صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال اشرح رحمه الله في شرح الكشاف
 ان صحة ارادة المقول اليه تنبئ على دخول اشارة في جنس اشارة حتى كانه من
 افرادة يصلح له كالمصلح لافرادة الطبيعية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة
 المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بمرارة المقول عنه لا المقول اليه
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه اننى بقرينة شرط لارادة المعنى
 الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبئ على كونه موضوعا له وقد يجاب بان
 عدم انقرية بوجوب عدم الارادة لاعداء احتمال لارادة وصلاحيته اذ قد تقرر
 ان كل حقيقة يحتمل الجار وان كان احتمالا من حوا غير ما من دليل وفيه ان المقصود
 هما صلاحية الكلام لارادتهما لاحتتماله لهما عند نقل وهو معنى قولهم ان كل
 حقيقة يحتمل الجار ولذا قالوا انه محتمل غير ما من دليل (قوله والطلاق الاركان
 الخ) مع حروجهما عن التشبيه المصطلح الذي هو دلالة (قوله ان التشبيه كثيرا
 الخ) في قوله اركانه استصحاب (قوله ولا ذكر بحد الطرفين واجب) اى
 في الكلام الدال على المشاركة فلا يراد به جالدين في جواب كل ريد بشدة الاسد
 فقد حذف الطرفان (قوله والربى واخر في الدوقات) على زعم المولاهن بشرها
 كذا في شرح الفتاح الشرايف وهو دفع ما يقال من ان طعم الخمر مكروه وليس لها لذة
 طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه الصفة لو كان وحده شدة بينهما الطعم وليس كذلك
 بل وحده الشدة كون كل منهما موضوعا للشدة والفرح وان كان الطرفان من الدوقات
 قال حسبان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان حذيفة من بيت رأس * يكون
 مزاجها عدل وماءه على ابيائها او طعم عص * من لتفاح حصره احشاء (قوله
 ووجه الدلالة الخ) تعرض لبيان لكونه حقا مع لاشارة الى ان المراد بالعلم المكنة
 لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو موافق لقوله تعالى (كذلكم موافقا حياكم)
 ولما تقرر عند اهل السنة ان الية ليس شرط بحياة طعمه الذي لا يتجرى ايضا
 قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في روال اجوبة لا يقتضى ان يكون ذلك معناه
 الحقيقي فانه قد غلب استعمال الكل في فرد كالوجود في وجود الخارحي قال
 اشرح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من مره وصفته بالحياة فبالعمل فرجع
 التعريف الى معنى واحد وحيد اطلاقه على صلاحية فيه بجار (قوله كعبية
 نفسانية) الظاهر مدركة تصدر عنها اى بدنها عن نفس لاطقة الاصل اى
 الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن لفظة فانفسها الى المصدين على السواء

وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) ما مر جواز تشبيه المحسوس
 بالمعقول مطلقا وعدده قدش عدم الجواز مطلقا الامحاء في الشر بحمله على
 تنزيل المعقول مرة المحسوس (قوله وآذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)
 فكان المحسوس أي محسوس أو صرح من المعقول أي معقول قدشبه المحسوس
 بالمعقول يكون محلا له وهو فرع في الوصوح أصلا في الوصوح والأصل في
 الوصوح فرعاً وهو غير جارٍ فادفع ما قبل ان يشبه بحيث ان يكون أصلا في وجه
 الشبه فقط فيمكن ان يكون معقول أصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه
 لا خلاف حتى الأصالة وسرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور) بخلاف
 ما لو حاول محاول دلالة في وصف الخلة بالظهور وقال الشمس كالخلة بان يكون
 التشبيه مقلوباً كان حيد من أقول (قوله من (٧) الخيالات) أي المركبات
 الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فاتها داخلية في الخسبات والوهميات أي المعاني
 الجرية المتعلقة بالمحسوس المدركة بالوهم والوجدانيات أي المدركة بفوسا
 مثل الجوع والعش وطمع وطمع (قوله أو مادته) أي أحراره التي يتركب منها
 (قوله الخيالي) سمي بذلك لكونه من الصور المتضمنة في الخيال (قوله
 كل واحد منها) بمدركه محسوس هو ذلك بعضها بالحق دون بعض لم يكن خيالاً
 بل وهمياً كاتساب الأعوان كان لابد مدركه بالحق دون العول (قوله من باب حرد
 قطبة) والأصل شقيق بحر وعصفه بالأحرار مع كونه أحراراً لثافته في أحراره
 ولأنه قد يكون غير بحر (قوله أرادته شئني سمعان) ورده إلى المبرد المقيد
 لضرورة الشر والافال شئني يطبق الواحد والجمع (قوله الذي لا يكون
 الخ) بل هو من مخزعات محبته ويرسم فيها من غير وجوده في الخارج
 وأما الوهمي بمعنى ما يكون مدركاً بالوهم من المعاني الجرية المتعلقة بالمحسوسات
 كهدافة ربه وودته فلا كلام في كونه عقلياً بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح
 (قوله لكونه غير مترع منه) عدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف
 أحيالي فانه وان كان من مخزعات انتخيلة لكنه مترع من الحس لكونه مختف
 من أمور كل واحد منها محسوس ولا حذر هذه الناحية أدخله في الحس دون الوهمي
 (قوله ولهذا قال الخ) أي لكونه مدركاً لا مدركاً للمعارف قال غير مدرك بها
 ولم يقل ما يكون مدركاً بالوهم (قوله ولكنه تحت لو أدرك الخ) يعني لو وجد
 وأدرك لم يكن أدراكه إلا محسوس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لأن الكلام
 في صورة شبيهة بالحق و - ب (قوله يميز عن العقلي) أي العقلي الصرف (قوله

الخيالات فمحنة

والحال ان مصاجبي (ح) إشارة الى ان الحجة حن وان امصاجحه كسيفة من
 الملازمة وان في البيت فلما لان المقصود الاصلى يقتضى داخل ان معنى ما يمتك
 من قنلى دون ما يمتك من قنلى معنى (قوله وبما يجب النسيه له الخ) لما حل
 الخيالى والوهمى على غير المتعارف بوجه عدم الخ على ذلك ووجه الخ على
 غير المتعارف (قوله الصور الرئيسية في الجب) لانها داخله في الخيالى ولا حاجة
 في دحوه ان قيد اومادته (قوله ولا بالوهميات ح) لدحوه في العقلى المعسر
 بما ذكرنا عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك
 لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) بمعنى ان لسائل الدين كرههم
 لا يصدق عليها الخيالى والوهمى بالمعنى المذكورين قد ذكره الشارح رحمه الله
 ووجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكره وجه لى والاولى العرض
 لهما وفي الكلام لقوشر على الترتيب (قوله ورؤس الشياطين) في قوله تعالى
 (بها شجرة تفرح من اصل شجرة طوبى كانه رؤس الشياطين) والتشبيه
 تخيلى على ما في الكشف لان رؤس الشياطين وان كانت متجمعة في الخارج
 محسوسة في بعض الاوقات للابصار والاولاء عليهم سلام نكس على الوجه الذى
 قصد التشبيه بها وهى كواها افصح الاصطلاح واحتمل ان هو افصح ابو حوداد ٦
 واحتملها كما مر في الاوجه بسبب موحدته في الخارج (قوله كصدافه ريد
 وعداوة عمرو) قال لهما تصفد رطلها (قوله بل نفس هي التي تستعملها) وهذا
 في شرحه للفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا يظهر فائدة ايراد ضمير النفس
 والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعنى انه ليس المراد بما يدرك بالحواس الباطنة
 مطلق بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدرك به هو ما داخل في العقلى من غير
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واحتدوا في ذلك القوة هي الوهمى وهوة
 اخرى قال الامام الرازى كلا القواين مختلطان كانت هي ابو الهمة فالفرق بين وبين
 الوهميات فالعنى المشهور ان الوهميات تكون ادراكها محصور بها و الوهميات
 تكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح
 مختصر الامامى وقد مر فانه قد حقي على بعض الظاهرين فاعتراض له شكوك لعدم العز
 بضرورة المقال (قوله ان الله ذاك وبلى) انى لا صائفة والوحدان والواو معنى
 مع اى ادراكه يحسم نل الله فالدرك خمس يشتمل حريم الادراكات وقوله
 يحسم النيل بمنزها عما لا يحسم النيل اعنى لا ادراكا شامخ فان الادراكات لى يكون
 شامخ ليس بلده بل بحياتها ولا ردا قيل بهذا التمرير مقتضى ان لا يكون الله

٦ واحتملها بصفة

والإلم من قبيل الإدراك لا مركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون
 المادة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند الإدراك متعلق بكمال وخير أي يكون كماله
 وخيرته عند الإدراك بل يكون معتقداً بكماليته وخيرته في ذلك لأنه لو لم يعتقد
 لا يلتذ به ولو اعتد به ولا يكون كلاً وخيراً في نفس الأمر يلتذ به والكمال ما يخرج به
 الشيء من القوة إلى الفعل وهو من حيث أنه يقتضي براء من القوة لذلك الشيء
 يسمى كلاً واعتبار كونه مؤثراً عند خير أو أذى ذكرهما التعلق بالمادة لهما وآخر الخبر
 لأنه بعيد تخصيص الكمال وقيد بالحسية لأن الشيء قد يكون كلاً وخيراً من وجه
 دون وجه والانداد بالوجه الذي هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقل
 فإن ذلك الكمال إما من المحسوسات أو العقولات وفي انشاء المادة ليست الإدراك
 الملائم من جهة ما هو ملائم بالحسية إحساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله
 فكاد راء القوة العصبية مع) أي إدراك نفس بوسط القوة العصبية التي
 شأنها دفع النار و توسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير
 عندها وهو العسة في القوة العصبية وجذب الملائم في القوة الشهوية
 في الإشارات كمال القوة الشهوية كمال أن يتكيف العضو الدقيق بكيفية الخلاوة
 وكذلك المشحوم والملوس ونحوهما وكل القوة العصبية أن يتكيف النفس بكيفية
 طبعه فتوله كتكيف الدائمة بالحس فتشال ما هو خير عند القوة الشهوية
 وإدراكها لذة حسية وكذا حل في الواقع (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أي
 وكتكيف الواهمة بصورة شيء مر جو حصوله بقوة الأسباب الآحدة في حصوله
 كوصول الحسب فتكيف بواهمة بصورة الوصول الذي هو معنى حركته متعلق
 بالمحسوس كمال بواهمة وإدراكه لذة حسية وهمية (قوله هذه مستندة إلى
 الحس) أي حاصلة بتوسط حس الظاهر أو الباطن في شرح الإشارات ما حاصله
 أن استكالات التي تتعلق بها المادة هما ما يتعلق بالقوة الشهوية أعني الحواس
 الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة العصبية ومنها ما يتعلق بالقوة العقلية
 (قوله وهو إدراكاتها مجردت بغيرية) بالرفع صفة إدراكها أي إدراكاتها
 للمجردات أي الواحبات والعمول الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود
 على وجود مطابق لواقع من غير شهنة وحس المجردات وإن كان إدراكاتها لقولات
 مطلقاً وإدراكاتها للكتاب عصة كمالها لأن محل كمالات إدراكاتها
 للمجردات على ما تقر في موضوعة ذكر تصوير لذة العقلية في محل أمردها
 وليس المقصود الحصر كما هو به حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وما حررنا.

ان دفع الشكوك والشبه التي انتج بها بعض الناصر من قدر (قوله تحققة او تخيلا)
 اي شركة تحقيق او تخيل او تحقفا او تخيلا (قوله مع ان شيئا منها ليس وجه
 التشبيه) اي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في اشياء عدة لانه لا يصلح شيء منها
 ان يكون وجه تشبيه (قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد مع) اراد بالمعنى ما يقابل
 العين سواء كان قدم ما بينهما او جزأ او خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق
 اذا الاختصاص بالمعنى الشهور لا يقبل الرتبة ولقصص وانقصود انه ما كان
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى واحد مماثلته معه لا بد
 وان يكون لوجه التشبيه مزيد ارتباط وتعلق به تشبيهه ولشبهه في اعتقاد المتكلم ففي
 التشبيه الغير المقبول له مزيد ارتباط بالتشبيه نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقبول
 مزيد اختصاص له بالتشبيه نحو الاسد كزيد فلاحاجة من يقابل مراد بقوله لهما اي
 ما حدهما كما في قوله تعالى (يخرج سهم لؤلؤ وارجان) مع لهما يخرج جان من الماخ فانه
 توجبه فاسد لان التثنية نص في معناه لا يحصل غيره وما في الآية على حذف النصف
 اي محتملها (قوله ولهذا قال اخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه
 التشبيه خارجا عن الطرفين وكونه وجه تشبيه في حده من غير ان يصير معبر وكونه
 مختصا بالتشبيه به مع ان شيئا منها ليس شرطافي تشبيهه لانه اراد بالوصف المعنى مطلقا
 سواء كان خارجا او لا ويكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى التشبيه لان لا يكون
 تخيلا ويكونه مختصا بالتشبيه بالاختصاص لا دعائي لا واقعي بل بمصدر المتكلم
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا بهم ان في عبارة
 الشيخ اشارة الى اعتبار المصدر في الاشتراك (قوله هو سبيل التخييل والتأويل)
 اي تصرف التخييل وحملها ما ليس بتحقيق محقق (قوله بجمع درجة) بصم بدل
 وسكون الجيم وقبح اياه (قوله للمالي الدلول عليه من قوله) من قوله رب ليل
 قطعت بصود * او فراق ما كان فيه وداع * قال رب انكثير (قوله اول الجعوم)
 والاضافة لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء كبر اصمير وهو ادى حذره في شرح
 المفتاح (قوله حتى يخيل ان الثاني الخ) قدم تخييل في معنى تخيل الاول اشارة
 الى انه انقصود بالذات هو * قال قدس سره * لان المقصود ظهور
 السبب في الدعة فلياسب له ان يتغير تشبه الدعة بجهة ولاولان الصحة مقدم
 على البود فورد ان الله خلق حق في خليفة ثم رش عنه من بوره (قوله تلج من
 يده) اي تظهر من لمع لان من الماء اذا برر منه لامر مع لرق اصاء (قوله لا يحتمل
 القلة والكثرة) اي بالنسبة الى كلام واحد كما يصح بينهما بالقياس الى طعام

واحد (قوله عيباء) من التهمة بمعنى الساطل (قوله كما يوجب الكلام
 الفاسد) أي فاسد بمعنى هو تشبيه لفاسد اللفظ فاسد المعنى من حيث عدم
 الاتصاف ولا يتضرر بالوقوع في التهمة والوحشة (قوله ولا يحصل منه
 الخ) أي على وجه الكمال من لا يقع في الوحشة والتخبر (قوله وهي
 التعبدية) أي على وجه الكمال (قوله فكأنه أراد الخ) أي أراد بكثرة انحاء
 في الكلام ككون انحاء العربية مستعملة فيه فالكثير هو الانحاء الضعيفة
 لكونها كثيرة فالقياس الى الانحاء القوية اولانه حصل الكثرة بسببها
 في النحوي حيث يكون مرددة لغيره في الكلام ككون الانحاء القوية مستعملة فيه
 (قوله ونحو ذلك) كاحتماع انحاء القوية الموحدة للتعبدية اللفظي المثل بينهم
 المراد وان كان كل واحد منها غير موحدة (قوله كرماسا) الكرمان بالكر
 ثوب من القطر الابيض معرب من رسيته بالفتح كذا في القاموس (قوله يكون
 معنى فائضا به) ادلاء من وجود واحد منه في الطرفين (قوله متفرقة بها)
 أي ليس حصولها في ابدان بالقياس الى غيرها (قوله مرتبة) أي مرتبة من رتب
 رتبها ادانت (قوله من الألوان) لم يذكر لاصواء مع انها مصرية بالاداء ايضا
 فكأنه جعلها داخلية في الألوان كما رجم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهائية الخ)
 سواء كانت في المعلوم او المعلوم المراد الاحاطة الدائمة لانها المبادرة فمخرجها رتبة
 والعارضة من صفة لاحتمال كونه تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار
 مبصرا) أي جعل لكم ليل مطالة تسكنوا فيه والنهار مبصرا لتتعارفوا من فضله
 فيقدر بالسطح بقربة كالدائرة ويقدر كالكرة مخرجة بالجسم والتقدير هيئة
 احاطة نهائية وحرمة الجسم او بالسطح كالدائرة والكرة (قوله معنى أنها عبارة
 الخ) جعل العرب لاوع على التبع جعل الجزء شرطا وفي شرح العقائد التعبدية
 جعل التعريف الثاني على التبع محض الشرط جراً ونظيره متردد في ذلك اذ يرد على
 كل واحد اشكال فلو جعل اخر كده هو الخواص المسوق بالكون لاول يترجم ان لا يكون
 الانتقال معتبرا في اخر كده شرطا فان جعل مجموع الكوئين يترجم ان لا يكون
 الاثنان في اخر كده وكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل
 في الآخر الثاني لكان آخر واعتبره في الآخر الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني
 مشتركا بين الحركة والسكون (قوله مختص بالحركة) أي على تركيب
 الرمان من الآراء المتباينة (قوله هو الخ) وقع في المفولات الاربع الكيف
 والكم والابن والوضع لا تفق (قوله والحركة من الاعراض السبعة)

اى على التعريف الاول لانه لا يبين المسوق ومن قبل الانه ل على التعريف الثاني
 ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال ولا هو شؤ من جهة ما هو بالقوة
 والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقبل
 من قبل ان يفعل وقبل من قبل الكيف (قوله فكاه راءه راءه) فيه بحث
 اما اولاه لانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان يقول و تقصر و سرعوا طو
 من قبل الاضافات ولما تبدل بالاصفات ولا على رأى متكلمي لانهم صرحوا
 بان اصول والعصر نفس الاحكام لقولهم في بحث لرؤيه رى الاحكام لا يعرف
 بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والقوة من الامور الاعتدالية لا يجرم قيم
 العزم بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون منصرفة بتبع انما يبر
 والحركات بعد ها من المصبرات دون معروضها تحكم واما ثالث فلان الحس
 والفتح والضحك والسكاه ايضا منصرفة بعد كالاوصاف مجعها من المتصلات
 دون تلك الاوصاف تحكم حاله من سره و اراد كيفيات الخمسة مع
 فيه انه على هذا الاوجه مجعها بمصدرها بالسرور وحس الحس و مع مما اتصل
 بها فان جمعها مصدرها بالسرور معا ووصف محس بالسرور فانه من سره لاحتمال
 الح لا ينفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد مادته انما شرح رحمه الله تعالى من بها
 من الكميات و من ان التبيين يكفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف
 من الكيفيات المستثناة للاضافة ليس بشئ (قوله كاهه من والفتح مع) بهى
 انما اذا قارن الشكل للون حصلت كمية ماضية به يصح ان يقال لئى انه حس
 الصورة او فيج الصورة والحس والفتح الحس لان اكل واحد منهما غير الحس
 والفتح المعارض للمجموع كذا قل الله (قوله الداخلة تحت الشكل) لا ينفى
 انها ليست من حركات الشكل فالمراد بالدخول دخول الحس بما حس به كما هو سوق
 الكلام (قوله يدرك بها الاصوات) بهذا الفيد يخرج نقره امرته في ذلك العصب
 التى هى غير الجمع وهذا الفيد معتبر في تعريفات جمع قوى و يدرك في بعضها
 (قوله او نار الاعانى) جمع اغنية في القاموس بينهم اعة كانه و يحدف و يكسر
 نوع من العناء اطلق في العرف على آلات هى ذوات الاء نار (قوله المر امير) جمع
 مر من رمر و مرز موراعى في الفص كذا في قاموس فامر ما لم يكون من الفصح
 (قوله في الدن كاه) او في ظاهر الدن كله (قوله او ن بلوسات) لخصولها
 في العناصر الاربعة التى هى اوائل الاحكام بمصرفة (قوله من شبه يعرف
 المختفات وجمع المتشاكلات مع) الفعل لاوى صرارة تسيير لوطونات

المجمدة بالرد ثم تحلبيها ثم تصعبد وخبزها ومن ذلك يلزم الجمع والفرق فلها
مدخل ما فيها فلهذا استدللنا كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأها
تفريق المشكلات الخ) كالارض تنشق بشدة الرد والظاهر ما في الشفاء وشرح
المواقف ان الرودة تجمع بين الشكلات وغيرها فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم
الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة (قوله وكون
هذه الارضة رخ) وما عند البعض الآخر فالحشوة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة
استوائه والبر الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال
(قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الحبيب في حيزه الطبعي موصوف بالخفة وان
لم توجد المدافعة كد تقبلهما في الحقيقة ليستا من الموصفات انما الموصف المدافعة التي
هي اثرهما فقدم من موصفات قول طاهري * قال قدس سره وهي الرطوبة * اي
الرطب الجارى في شرح يخص الجسم اما ان يتصوى صورته النوعية كيميائية الرطوبة
اولا والاول هو الرطب والثاني ان يلتصق به جسم رطب ولا يلتصق والاول
هو المثل ان اتصل بظاهرة فقط غير عائص به والمتفق ان كان عائصا فيه (قوله
واللطافة والكثرة) ليدركة انشوام وعلته (قوله اي المختصة بدوات الانس)
اي لا يوجد من بين الاجسام الاقلامه نفس وهي مبدأ الآثار او الى سبق واحد
او شعور فلا بد في وجود بعضها في الواجب تعالى والجردات كذا قيل ولا حاجة
الى اعتبار الاحتصاف لان هذا الواجب تعالى وعلم الجردات عند
منتهى ليس من الكيف (قوله من الدكاء) مصدر دكت النار اذا اشتد لها
(قوله اي حدة المؤد) النفوذ التوقد منه النفوذ الطل (قوله وقيل
هو ان يكون الخ) فعل الاول حبى وعلى هذا كسى (قوله موصوعات ما الخ)
في حواشي شرح التفسيرى اراد بالموصوعات الآلات يتصرف فيها سواء
كانت خارجية كافي الحجة او ذهنية كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال
وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اي بحسب الامكان * قال قدس سره
اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم والمقصود
الاعتراض بقوله وانسكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك
الخ * اي ملكة يقتدر بها على ادراكات تجريبية كما في تعريف العلوم وانما قال
غير بعيد لان اختلافه على العلوم العقلية غير مخصوص عليه * قال قدس سره
ماست لغيره * فانه يقولون فلا يعلم ان نحو والمطلق ويريدونه ملكة

الأدراك * قال قدس سره على الملكة التي ذكرها * أي ملكة العلوم العملية * قال
 قدس سره على مطلق ملكة الإدراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي
 الطبيعة) أي العريضة في اللمعة الطبيعة أي الحقيقة التي جبل عليها الإنسان (قوله
 وفسرت الخ) أي فسرت العريضة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات
 وما يصدر عنها من حيث قيامه بحمل تلك الملكة بمعنى صفة ومن حيث الصدور
 فعلا والعريضة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة وخلق باعتبار كونه فعلا
 والمراد بالصفات الداتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها لملكه الكسائية
 لا تسمى عريضة والكرم الذي يصدر عنه جل المال والفس والجاه إن كان صدوره
 عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى عريضة وإن كان ثالث يسمى عريضة في شرح
 الفلاح للعلامة المرق بيبي العريضة والخلق أنه لا مدخل للاعتقاد في العريضة وله
 مدخل في الحق فاندفع مقال السيد أن إطلاق العريضة لهذا معنى غير ظاهر وأظهر
 إطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فإن نسبتها إلى
 الصدور سواه (قوله من غير روية) أي فكرونا من كنهه نحصل لملكه الكسائية
 ويتعكر في كثرة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم صد
 البصل واللؤلؤ فإن كان بدل الفس فهو شجاعة وإن كان بدا باله هو وجود وإن كان
 يكف ضرر مع القدرة عليه فهو هو وبقر من العلم وإن كان يكف ضرر لا مع
 القدرة عليه فهو نسيان الحمد * قال قدس سره قد أطلق الخ * هذان الإطلاقان
 المذكوران في شرح الاشارات لمحقق الطوسي ونعصير فيوده مما لا يتحصيه المقام
 (قوله كذا لما في على ما يماثل الأص في الخ) فالخفي على هذا ما يكون متفردا في ذات
 الموصوف لا يلاحظ إلى غيره فيدخل الاعتبار في لدى غيره عقل في ذات الموصوف
 بدون تعلقه بشيء في الخفي (قوله كذا في تصديق ح) فالخفي هو هذا
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار نفس فدخل فيه عند
 الحكماء بعض الإضافات وهي التي ظنوا بوجودها ولا بد حل شيء منها
 فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله وي كليهما الخ) أي إلى
 كلا الإطلاقين أشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فإنه حص خفي ومما لا
 للاعتبار والنسي وورد مثالين لهما على سبيل مفعول والشر الفير لمرتب
 فالخفي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفردا في ذات الموصوف وهذا
 هو ما اختار الشارح رجه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الموصوف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فبدوننا كانا اكثر الاوصاف
 الاعتبارية فسمه لاء النسب والاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم
 عطف النسب على الاعتبارى صفة قريبا من العطف التفسيرى انتهى ولعله اختار
 ذلك لاجل انحاء لفظه بين معنى اعتبارى ونسبى ولا يخفى ما فيه من التكلف
 (قوله او كانهما بشئ تصورى وهمى مختص) مثل اتصاف الالهة وكل ماهو
 علم بما يتجمل فيها من - ص و لاشراق واتصاف الدعة وكل ماهو جهل بما
 يتجمل فيها من السواد والظلام وبهذا التمثيل يظهر ان المعنى فى وجه الشئ يتناول
 الوهمى كما تناوله فى الطرفين (قوله اما واحد) فى شرحه لافح وجه الشئ
 اما ان يكون امرا واحدا فى نفسه بان يكون حيا من الالهيات او معنى من المعاني
 بسيطا كان او مركبا و ما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما
 ان تؤخذ من حقيقة عددية منتزعة من الكثرة الوهية واحدة منزوعة منها يعتبر
 اشتراط الطرفين فى تلك حقيقة او الهية لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان
 لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه
 فهذه هى الاصنام الثلاثة التى معنى كونه واحدا ان يكون منتزعا بالوحدة فى
 نفسه مع قطع النظر عن امر العقل ومعنى كونه منزلا او واحدا ان يكون
 الامور المنزلة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا
 بالوحدة اصلا عند يعنى ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون شئ بهى
 امر واحد من وضع دارة لفظ واحد سواء كان سميلا لاجزاء او مركبا من
 اجزاء اعتبارا لصمام بعضه و بعضه ووضع دارة لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح
 الشريعى بان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بداراة (قوله وبهذا يشعر
 بلفظ مفتاح) اى مفهوم المركب من متعدد لا يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه
 اعتباريا (قوله وفيه يشعر بمراد) وجه النظر ماد كره فى بيان المركب الحصى بقوله
 وبهذا يظهر ان مدرك فى افتتاح ح و خاص به ان ماد و تركيبه حقيقى بان يكون
 حقيقة منتزعة من بين و حدود انزل دارة واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه
 التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد
 لكونه اما حقيقة منتزعة و اما الوصف مقصودا من مجموعها الى هبة واحدة او لا يكون
 فى حكم الواحد شئ و ليس به يشعر بكونه تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة
 منتزعة على كونه حقيقة منتزعة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا من شرحه
 للمفتاح فلا يكون داخلا فى الواحد والمقدمة بينها وبين الهبة المتزعة انها حقيقة

الطرفين فيكون كل من الطرفين ابصارا مركبا وانتهيه استرخة صفة عارضة لهما
فيكون ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذکور سابقا وباعله لاجل هذا
اسقط ههنا قوله وفيه نظر مسترعد وفيه بياقي قوله ونهد بهر من مدكر في الفتح
الحق بوجوه في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته
(قوله لم يثبت الى تقسيمه) اي تقسيم المجموع المركب باعتبار احرائه الى الاقسام
الثلاثة اذ لا غرض لسايقا في احرائه فالمجموع من حيث بصوم احس او عقلي
(قوله تمامه حسيا) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا (قوله او متعددا مختلفا)
بان يكون واحدا حسيا والآخر عقليا (قوله ولا يجوز ان يكون ح) اما اذا كان
تمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا لاس من اترع كل واحد منه
من الطرفين ويتبع انزع الذي هو حسى من العقلى بخلاف المركب من الحسى
والعقلى فانه عقلى وان كان بعض احرائه حسيا فيكون طرفه واحدا هما
عقليا مركب من الحسى والعقلى فنذر (قوله ونهى) سواء كان عقليا صرفا
او بعض احرائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين ومركبين من المحسوس
والمعقول (قوله بل كل محسوس) المسمى للترقى من عدم امتناع قيام المعقول
بالمحسوس لا يدعى وقومه ويقبل بل كل محسوس يقوم به او ساقى عقلية كالتبشيرة
والخوهرية والعربية وبرزت العرض لكون بعض الوجوه حسيا مع ان الكلية
تحتاج الى التخصيص اى كل جسم محسوس ولا يدرى انفسل كما لا يخفى (قوله
وامر از اح) يجوز ان يكون مقصود المصنف رجاء الله حاصل مدد كره
السكاكى رجاء الله بقوله والتعقيق بح الا انه ورد بطريق السؤال والارباب
فلا وجه لقول الشارح رجاء الله واعلم ان هذا ح (قوله اح حسى)
اى ما يدرك بالحس او عقلى اى ما يدرك بالعقل وان كان بعض احرائه حسيا كما مركب
الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (قوله والاخير الخ) اى التعدد اما حسى بتمام
حريته او عقلى بتمام جبريته او مختلف بعض حريته حسى وبعضها عقلى (قوله
او عقليين) اى مدركان بالعقل سواء كان احراؤهم عقليين وبعضها عقليا وبعضها
حسبيا (قوله لسكن وجوب كون طرفى الحسى) فالعنى بدى مر وهو ان يكون
تمامه حسيا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فقط كل واحد منها ثلثة اقسام
كونهم عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطاب بعض
النظرين فلا طائل (قوله بدوات الانفس) اى لاسية (قوله كون صادرة)
اشارة الى ان الشجاعة كما تعلق على البكة المخصوصة تنطبق على اثرها ايضا (قوله

الدلالة الموصلة) فسر على مذهب الاعتزال مابعد السكاكي رحمه الله ولأنه
 الأنسب في تشبيه العبر بالزور في كونه كل منهما موصلا إلى شيء (قوله وبهذا
 سقط الخ) أي يجعل وجه الشبهين وجود الشيء وعدمه المراء عن الفاسدة سقط
 كلام الشيخ لأنه إنما يردنا أن يمد بمثل هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل لو
 أثبت المعنى ثدي في عدم وهو المراء عن القائد للوجود فيكون تشبيها (قوله
 لما فيه من شائبة التركيب) لأن الأضافة داحلة في المصاف وإن كان المصاف إليه
 خارجا لأنه لا يمكن وجه شبه متزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله
 هو المفعول) لأن العقرنة الأفعال كما أن الملكة كذلك وأيضا المفعول يطلق على الملكة
 المدكورة صرح به الأمامي المراء في الأحياء (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو مركبا
 أو متعددا (قوله إلى عدة أشياء) فيما إذا كان الطرف مركبا (قوله أو إلى عدة
 أو صاف) فيما إذا كان طرف مجردا (قوله وحديث لا يخفى الخ) جواب عن قوله
 ولم خصص هذا لتفصيل وجه الخ شبه (قوله في هذين معهما وتشبههما) عموم
 السكاكي لم يشبه فيكون ثلاث الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن يكون
 تلك الهيئة أيضا متزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليتمكن انزعاج
 الهيئة أيضا منه (قوله كذا من) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان
 المتزعتان من متعدد مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب
 الطرفين تركيب وجه شبه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكرنا من أن المركب
 سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الهيئة متزعة لاحقيقة ملتبسة من أحرار
 محتاجة (قوله محل نظر) لأنه حصل الحقيقة الملتبسة قسما من وجه الشبه المركب هذا
 هو الطر الذي ذكره في سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله
 وقد لاح في الصصح الثريا كثرى) الكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون
 جملة ترى كافي امرد تشبيه مجرد مجرد ولاصل يتعلق به هذا الجار نص عليه
 في الرضى والمعنى لثري تشبيه بالمفرد لاح في الصصح كثرى وجملة حالا أو صفة
 لثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أي كظهور المرئي الخصوص
 أو خرمته محذوف كذا بن تكاف كذا لا يخفى (قوله وهو من صاحب المفتاح الخ)
 قيل هكذا كان في نسخة لأصل فغيره رح في قوله وصاحب المفتاح قد جمع
 بينهما لأن السجدة الأولى مشعرة من السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للتقدير وليس
 كذلك إلا أن شارح رحمه الله كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية
 كلا جمع صاحب النفس (قوله فداخل كثير من الطائفت) وذلك لأن صيغة

المصارع كدل على الاستمرار التجددي واستمرار النهوى شعر بالتسايط في جهات
كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداحس والتلاق والتصادم فيكون
مشعرا باللطائف ، يشار اليها بقوله وهي تعلق وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي
فانه يدل على وقوع التسايط في زمان ماضي ولا شعر بكونه في جهات كثيرة
فيكون محلا لتلك اللطائف (قوله بفتح الهاء الخ) وبضم بمعنى الصعود كذا في
الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى لقوط او بالنصب للسقوط
وبفتح للصعود (قوله في حكم الصلة مصدر) سواء كان لفظ مثار مصدرا
او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما راد لفظ الحكم لانه ليس مفعولا
للمصدر لانه مفعول معه والفاعل فيه معنى التشبيه المستعاد من كان لكنه قيدله
ومقارن معه فيكون في حكم الصلة (قوله ونصب لاسباب) بمعنى ان نصب الاسباب
ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان لكون تشبها مستقلا من اعتبار انه مفعول
معه فان السوف مصاحب الفع سواء كان اثره مصدرا كالموطأ هر كلام الشيخ او اسم
مفعول كما هو مراد الشيخ على ما شرح به لشرح وجه الله تعالى فانه اذا كان التقدير
الرفع المثار يكون في المثار ضمير رفع (قوله توقع) هكذا صححه في شرح المفتاح
وشرح التبيين ولما لم يوحّد اسم الالفاظ في كتب لغة المشهور قد صير الى تداخل
وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعمارة اسمرر البلاغة وفيها توقع فالشيخ اما استعماله
قياس او وحده (قوله ان يكون وجه التشبيه الخ) شار بمحل وجه التشبيه من
الهيئة الى ان الظرفية المستعادة من قوله في الهيئة طرفة الجرف للكمال وهذا التوجيه
يصحح الظرفية ولا يذهب الاستدراك اذ يكفي فيقال ومن يدع المركب الجسمي الهيئات
التي تقع عليها الحركة بخلاف عمارة الشيخ فان معناه محض تشبيه في الهيئات ان يكون
المشهد والمشي به ووجه التشبيه هيئة وهو ضمح لا عار عليه والمراد بالهيئة الصفة
ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك هيئة الخصوصية كانه صرح به
بقوله من الاستدراك اي استدراك الحركة والاستقامة وغيرهم من الصفة
والبطء والانصال والاضطراب وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة
معها وجود الجزء مع الكل والاستدراك استدراك الجسم ومتفانته لانه حينئذ
لا تشمل الوجه الثاني اعني تحدد الحركة من الوصف ويلزمه استدراك قوله
ويعبر فيها التركيب (قوله ويعبر فيها التركيب) اي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة
وغيرها من الوصف الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه التشبيه مركبا

(قوله على وجهه) أي على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف
فيكون الهيئة مركبة من أوصاف أو على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها
من أوصاف الجسم أو يقرن به الحركة غيرها من الأوصاف (قوله غير المصنف)
فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب
فيها كما يوضحه قول شارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيه التركيب وجعلها
على الوجه الأول مجموع حركات والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني
بمجموع الحركات بل عليه قوله ولابد من اختلاط الخوصارة الشيخ رتبة
من جميع ذلك فانها نفس الهيئة التي تقع عليها الحركة موحدة لا زدياد دقة
التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفروقة بغيرها من الأوصاف وقد تكون مجردة
عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة
من الحركة والأوصاف والحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان
وجه التعبير ولا للفرج والتعديب اشارة الى ان نفس التعبير كاف في حركته وان كان
في صفة صحيحها مما اذا صارت بالتعبير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة
المقصودة سواء كانت متجهة او متناهية) او وحدة الشبه (قوله ان يقرن) أي تلك
الهيئة (قوله ان يجردها عن الحركة) من وسع المظهر موضع المظهر اعتناء
بشأنه (قوله من الأوصاف الخ) أي استثنوا الجسم واشترطه (قوله والامر)
أي بحسب أصل اللفظ (قوله فان شمس الخ) نفس لما استبعد من الكلام السابق
أي تلك الهيئة حاصلة في تعريف (قوله يتحقق التركيب) متعلق بالابد (قوله
ينطق بنطق) هذا لتعريف التشبيه استبعاد من كاش أو اعتراضه ببيان وجه
التشبيه (قوله في كل حالة ووجه) ان عن حركة الاندفاع من الوسط الى الطرفين
وحركة الانطواء من الطرفين الى الوسط في كل حالة حركته الى جهة وان اعتبر
حركته في الجانبين واليمين واليسار في كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك
من السهل الى السهل والعكس في كل حالة في ثلاث جهات (قوله يعرف بدر) لمرّة
حركته الى الجهات وبدرته (قوله اكثر) أي ان تدرته وجزءه لان التركيب في الأمور
المباعدة اندر (قوله على قوام معتد) فتح الدال وهو مصدر ميمي وصف
القوام به على السابعة لانكسر الدال لانه لا يصح انقاية بحمل فانه يفتح الجيم
الا ان يكتفى في النهاية بمجرد لانه في الروي دون حركة منه (قوله من جعل الله)
أي محدولة مأخوذة من حدس المسد الى الله تعالى ومعناه احكم فلما عسر
بمحكمة الخلق لا من حدس المسد الى الانس من معناه الغل والمجدول المأخوذ

منه معناه المقتول ثم ان استعماله في احكام اخلاق ام يحار لان القتل يستلزم الاحكام
 عادة وامالقة طارية (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي موقع التركيب في هيئة السكون
 فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عصب منه في موقعه بهيئة
 القائم من العنق المحطى المركبة من سكون كل عصب منه في موقعه والعرض للعنق
 واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها وابه اشار اشارح رحمه الله تعالى
 بقوله فاطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشد في هذا التشبيه ليس
 بمركب حمى لان اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقل عقلي ولذلك
 قال بعض الناظرين قوله ذلك اشار الى مطلق التركيب (قوله مثل الذين حلوا التورية)
 علموها وكلفوا العمل بها لم يحموها لم يعملوا ولم ينفعوا بها (كمثل الحمار يحمل
 اسعرا) حال والعامل فيه معنى المثل اوصفه ادليس مراد من سحر معين (قوله وهو
 الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وحرء من حرء لتورية (قوله وكذا في جانب
 المشد) الا ان الجهل في حايه سرى فانهم لم يعملوا به فكأنهم لم يعملوها وليس المراد
 من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبيه حيث قال وجه
 التشبيه حر من الاجتماع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضى الخ) لا يتحقق انه لا ورود له لان
 ما تقدم انما اذا كان واحد التشبيه مركب من متعدد فيقع الخطأ فيه ما ان تراعى من قبل مما يجب
 الاتباع منه وفي التشبيهات الخمسة انما يكون انقراض من الكلام اذا اعترض كل
 واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انقراض وجه التشبيه في قولك يريد بصفو
 ويكدر وجه التشبيه في كل واحد من التشبيهين على وجهه في حالتى لا مراد والاحتجاج
 (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون لمرص فيها الاجتماع (قوله
 من قيل الاستعارة بالكناية) وانقول من الاستعارة بالكناية تشبيه لا يقع
 في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها
 واحدا والتشبيهات الصمية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة
 (قوله في افادة ما كان يهده اعم) وهو التشبيه المنقوص وان كان تعريحا الساقى
 في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تعبيرا في افادة تشبيه بل في افادة او العطف
 (قوله قد يترفع التشبيه) اي القائل اي الاشتراء في في صفة (قوله من نص التصاد
 اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم يبرز للتصديق) لا خفا في ان
 الاتباع المذكور بعد التبريل ادهو بادعاء احداهم عين الآخر ومسمى به وذلك
 الادعاء بعد التبريل في شرحه لفتح اي بعد انقراض وجه التشبيه من التضاد يبرل

اتصاف كل من الامرين بمصدره الآخر او تصادها او شبه التضاد مرة التناوب
 محل بحث وكذا مقاله السد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة
 لان الاثر اعم موقوف على تنزيل فهو متقدم على الاثر اعم ذاتا ورتبة فالوجه انه
 معطوف على استزائه بذل لانه يشترك في مقدمته ثانية لتعليل الاثر اعم
 بمعنى ينزع وجه الشبه من جهة التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا
 ثم ينزل التضاد منزلة التسبب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد
 بينهما فان الاشتراك حقيق والتزيل دما في محض في الرضى ويعطف الفعل على
 الاسم والعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى (قالوا الا صابح وحمل
 الهيل سكما) على قراءة عصم وقال تعالى (صافات ويخضعن) اي يصغفن
 ويخضعن والمراد بالتضاد اشتق مصفيا (قوله وظرافة) الظرافة بالفاء المعجمة
 الكياسة نظير ككرم طرفا وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان العرض الخ)
 هذا الكلام يدل على عدم حتمه وكلام الاسم المردوي يدل على احتماهما
 فيحصل كلام الشرح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التماثل المبرر والتميز
 المبرر ليظهر تحقق كل منهما في الامر في العرف وظهور الفرق مابة الظهور
 وعلى هذا فكلما اوفى المتكلم الخلق (قوله فان لا امام المردوي الخ) تأييد لكون
 مدير التماثل في شرح الفتح على حجة مال المردوي في مصدرها الهاء واسم
 وليس بها اشارة الى قصة ومثل وشعر واشارة الى حوار احتمالا (قوله كان
 للتشبيه الخ) اي لا يستعمل هذا هو له لان الخراج مكتبة لوقوع الاستعمال
 فلا يرد ان الجامد اص قديون فهذا الاسم وانه كالأشياء التي يسمونها لا يشك
 في ثبوته وان كنى التعريف الاعرابي في ثبوته له طلبك في التشبيه ايضا (قوله
 نحو كأنك قلت الخ) فان الاصل كأنك رحل قال حذف الموصوف وجعل الاسم
 بسبب التشبيه كأنه اخبرني ففهم اصغير الغائب بالتحليل وكذا في كأنك قلت
 (قوله نحو كان ريدا الخ) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء
 ابيك (قوله اي في الكاف ونحوه) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي
 الكاف اولي وليس ذلك بطريق كناية كما في قوله مثلك لا يصل لانه لا يدخل
 فيه الصور كما لا يخفى (قوله مثلهم كمثل الذي استوا قداما) اي حال المسافقين
 وقصصهم العجبة المذكورة فبما سبق كثر الذي اي كمال الفوج الذي
 استوفد نارا عظيمة اي صب وفودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع
 لهبها فلما صارت النار ماحول مستوفد من الاماكن والاشياء او اصابت

ثلاث الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله سور المستوقدين اى بعد تورهم وامسكه
ومضى به معه وما يمكنه الله فلا امر مل به هذا طلع من ان يقل اذهبه وانما لوحد
الضمير فى استوفد وحوله وجمع فى قوله سورهم وما بعده نظرا الى جانب اللفظ والمعنى
(قوله كقوله تعالى او كسرت الخ) العظم بوسه على اكل واحدة من انقصتين
كافية فى تحصيل المقصود من التشبيه فانهم شبهت حسان اصفين وقصتهم فقد اصبحت
وان جمعت بينهما فقد بالعت فى توضيح ما قصرت والنصب فاعل من صاب بصوب
اى برل يطلق على المطر والسحب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلتا صحتة
وتطبيقه منتظمة بها طلة الليل وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح وان اريد به
المطر ففيه ظلة تكافئه وانتباهه بتتابع القعروضة خلال غيمة مع طلة الليل واما
الرعد والبرق فثبت كاه فى اعلامه مصبه مستسببه فى الجملة هما فيه اوصا ومحطون
استيفاء كانه قبل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصابع على الانامل
مناقة بحلوها ذكر الانامل ومن الصور على متعلق يحتمل معنى ان ذلك الجمل
من اجل الصواب والصالحة قصه نزع تنقص معها شدة نار ولا تفر بشى الا اهلكته
وانصب حذر الموت على انه مفعول له ليحصل (قوله من قبيل ما يؤي الخ) دور من قبل
مالا يله اثم عليه (قوله قوله تعالى كورا انصار الله) من اصافه اعدل الى المفعول
كقراءة الحار يروى عن عروة بن ربيعة واللام لاصافة فى من انصارى الى الله من اصافة
احد المتشاركين الى الاحرار لا يسمي الاخصاص اى من حدى متوجه الى نصرة الله
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اصافه اعدل الى المفعول (قوله من الصواب
المؤمنين) اى فى صاره المصاح (قوله لا يكون نظيرا الخ) مع انه قال فى المصاح
ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كوا انصار الله الآية
(قوله وهذا غلط منه) اى هذا الرذ غلط من الشارح العلامة (قوله
فى الكتب) اى فى المصاح (قوله محذوف) وهو كور الحوارين انصار الله
(قوله اى دارا الخ) فالظرف اعنى بين لس متصفه تشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك
العض بل متعلق بالدور يكون كلامه حولي الذين مشاهه وانته ما دل عليه
لام العهد قال السيد فى شرحه للمصاح انما يصح بدوران لو كان اقتضاء ظاهر
النظم وجه صحته فى الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستمره) عطف تفسيرى
لقوله يفهم صما (قوله هم المؤمنون) يؤمنه وقع فى بعض نسخ المصاح المؤمنين
بدل الحوارين كذا فى شرح المصاح الشريفى (قوله قدت هذا تقدير الخ) اى

تقدير كمثل ماء لاحاجة اليه لان المرامي في التمثيل الكيفية المترعة سواء. ولي حرف
التشبيه بمعدي ثنائي التشبيه ولا بخلاف قوله وكصيب فان فيه حاجة الى تقدير
مثل ولا يخفى ان ديبه لا يثبت لاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض
له في السؤال اصلا وان صم بيه مستند من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت
الاحتياج الى تقدير ذوى فاشنع من تقدير مقدره لفظ مثل ايضا للملازمة الموطوف
عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشه فلا فرق بين كماله
وكصيب فالجواب الحق ان يقدر لا يمكن تقدير المثل في كماله لان لفظ المثل لا يعمد حل
على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا ومما نحن
فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال الميت لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله
قال صاحب الكشف الخ) بأيد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وصار الكشاف فان
قلت الذي كنت تحدره في مجرد من تشبيه من حذف المصاف وهو قولك او كمثل
ذوى صيب هل تحدر منه في برئسمه قلت لو لا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه
(قوله فان قيل الخ) مع اللان من المستفادة من قوله لو لا طلب هذه الضمائر من حها
لكنت متضايقا وان تحمله واراد ان يصح على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر
الخ (قوله لا يقال الخ) لا روجه هذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل
اراعى الكيفية المترعة سواء. ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يتم على انه مذكير
لما سبق وتقريره (قوله بل جواب الخ) فيه بحث اما الاول في معنى اليب في بان
مقدار الحدوف انه يعني تعبيه ما يمكن بقل بحالته الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل
عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير تمامه بعيد اولوية تقديره
واما ثالثا فلانه اعتراف بنقص جواب الكشف ولا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح
رحمه الله تعالى اصلا وهذا ان السؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس في
الكلام تقدير مثل به على قوله او كصيب عصب على الذي استوفد كما ص عليه
القاضي في تفسيره والكاف رتبة كافي قوله مش كصيف نص فيه لرص فيكون
التقدير بعد اعتبار لفظ وريادة الكاف او كمثل ذوى صيب ٩ فالسؤال ليس
الا عن تقدير ذوى ولذا قل من حذف المصاف نصبة الامر ان يطابق الجواب
بلا رية ولا يرد قوله فان قيل هو الخ ونقصه في حواشيه على تفسير القاضي (قوله
واشد ملازمة الخ) لان الكاف في كثر دخل على تشبيهه فالتسبب ان يكون فيه
كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سها) سهوا يرب توجهين القول بالتقدير وجعله

٩ فالسؤال ليس الا اذا
اظهر تقدير ذوى الخ صحة

مما لا يلي الكاف المشبهة (قوله صوب) أي قال سلك لأنه يمكن جعل كلام المصنف
 رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسميح حيث جعل الشيء من حاله متناهية
 (قوله والعرض الخ) قدم العرض على بيان جواب تشبيهه بكونه وهم وبأن كان
 التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يكون العرض منه
 عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده إليه أغلب كذا في شرح
 المفتاح الشريف والأظهر أن يقال أن المقصود من تشبيهه بآثار حال المشبه فيكون
 العرض منه عائدا إليه (قوله بيان مكانه) أي مكانه لوقوعه (قوله ويدعى متناهية)
 أي امتناعه الوقوع (قوله من أصل رأسه) أي كانه أصل رأسه من أصله
 قوله كأنه ليس بها فلما قال كالمتمنع والافتكوه أصلا رأسه متمنع (قوله فلا
 استبعاد) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت محذوف أهم حلتته مقامه
 (قوله مرفوع) أي ليس بحرورا معطوفا على مكانه لا معنى بين تقريره (قوله
 من لا يحصل الخ) أي لا يبقى لأجل سعيه على طائل أصله يحصل كذا
 يستبعد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصلت منه
 على شيء ومصى الكرم حصلت دهرهم على رأس ثم انتهى وقيل جعلت متعطفة
 بالأفعال الناقصة فقوله على طائل حرم أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يجعل
 هو حال (قوله لأن المذكر بالمتناهي) أي بالمتناهي من التشبيه للفرق
 أصله أن يكون تشبيهه بالمتناهي وبالمعقول يكون بتزليل المعقول منزلة المتناهي
 (قوله لعدم المساواة) أي في الحصول ولذا من فقد حصله بعد على (قوله
 ويوم كسب الرخ) أي في وقت الظلوع وهراب قصر طوله أي قصر طول
 ذلك اليوم دم الرق أي شرب الخمر صديرا عما فإن المرور والشاطب يوجب
 القصر (قوله أي وإن يكون المشبه الخ) إشارة إلى أن قوله هو معطوف على
 وجه الشبه واشهر على تمهيد اعتبار المرفوع رجع إلى مشبهه ولذا مرره وليس
 حجة من المبدأ وآخر واقعة موقع آخر إذ يقصود هذه لأغراض تقتضي
 الأمرين لأنها تقتضي اتية في حال كونه أشهر ومرتد لائمة والأشهرية عنه
 المخاطب بالتشبيه وفي عطف يعرف على أشهر إشارة إلى أن التمهيد كتابة عن
 الأعرافية ومعنى الأعراف أشد معرفة كفي شرحه للمفتاح وإن كان المشبه معروفا
 بوجه الشبه لا بد وأن يكون المشبه أشد معرفته (قوله وليس الأمر كذلك)
 فالمراد أن مجموع الأغراض يقتضي مجموع الأمرين وإن أحسن البعض بعض
 الأغراض (قوله ليصح قياس اسمه عليه) هذا لادخل في تعليل وإنما ذكره

تجهيد القول وحمله دليلا على امكانه فلرجعه دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان شبه به عرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود امثله كونه مشاركا به لمساووه وهو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الحقائق يمكن التشبيه من لا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ) لا يدخل الاتية في امكان ان وجوده (قوله مجرد الاشعار) اي من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار امثله) اما حقيقة اوداعه (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه ان لا يكون قابلا للتفاوت كان التشبه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القول فلا يرد ان التشبيه يحال لما هو المدعى لان كونه ادخل في القول يدل على التشبيه الذي فيه تساوت الزيادة والنقصان مقول ايضا (قوله بل كل كان الخ) اضراب عن قوله صحة تشبيه وجد الهندسي الى آخره لبيان ان شيئا من ثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله للصحة الخ انما يفيد اثبات عدم انتفاء الاتية (قوله كان لشيء الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في الترين والتشويه فلا بد حسن ما مررت به وقبح عدم بشهر اكثر تأثرا لفرانها بخلاف المؤلف والخطرون حصوه طرانا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلموا للجمعية لاغراض بما تجبه الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطابقة المتصل الذي ذكره وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) اي اشد معرفة واحصا صا والاضاها بها بالقياس الى المشبه عند احصاء كذا في شرحه لاسماع (قوله لبيان مقدار المشبه) اي مقدار حاله وكذا لبيان حانه تركه لفرقه من بيان المقدار وقد ذكره في المفصل (قوله ولا زيادة بغيره) اي تقريره باندي هو راد في نفسه (قوله لا متاع تعرف المجهول بالمجهول) اي به لا يمكن عرف وقوى من كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول في قدر الذي يصعد تعريفه وقصدا الى التقرير الانواع للشيء مساوية في تقرير والتحقيق وهو يمنع قطعا وان كان اصعب واحق وامتنع تقريره وتعريف اوى (قوله الى لواقع) متعلق بقوله نقلا وليست طرف عليا من الامتناع واصيرورته تعطل للعلل (قوله اول وجه الآخر) حطفت عن قوله لا متاع اي نقلا لوجه الآخر (قوله او عدم حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه لصورة الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشببه معا كما يدل عدمه فوجه لكم به حضوره عدم حضور المشبه فيستطرف لمشاهدة عناق الخ (قوله وعلى هذا) اي على تفسيره ان ما ذكره بالاستطراف الخ (قوله

خاليا عن التعليل) على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراف النذرة بمثل ماد كـ
عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفسير مما جازى كذا في شرحه لإيجح ويكن ان
يقال ان لفظ مثل مبهم كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) اي من امتناع
تفسير الخ (قوله الا يجب ان يكون لزيادة التقرير) وادعى عام القول بأنه تعليل للمعصوم
بالجموع كما قرر الماشرح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح هذا لأن مقتضى
السكاي رحمه الله بانه يلزم جعل العرض العائد الى المشبه به اياهم كونه اتم في وجه
الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبهه اقوى مع وجه التشبه في صورة زيادة التقرير
فقط ان يكون العرض العائد الى المشبهه في التشبيه المقبول مطلقا اياهم كونه اتم ولانه
يلزم ان يكون ذكر الاعرف في التعليل مستدركا لدخوله في اثبات ادعى الا ان يقال
دعوى الاتمية في وجه التشبه تنصني دعوى لاعرفية لان الاعرف ان يكون الاتم
اعرف (قوله نعم لا بد فيجب ان يكون للتقرير الخ) وكذا في كون لسان حال والمقدار والامكان
ليكون الدليل مطابقا لمدعى الاله تركه لظهوره (قوله وحشد) اي حين اذا كان
الاتمية في العرضة لازمة في كل تشبه قال قدس سره واما العرض الصالح الخ
الاي في التشبيه المقبول كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال عرض لانه الصالح
ولذا قال في الصريح الثاني ورعا كان العرض العائد الى المشبه به كونه اتم
عند المشبه قال قدس سره وهذا كلام غير منضم الخ وهذا المعنى ان يارب بقوله
اياهم كونه اتم في وجه التشبه كونه اتم في نفسه ودون ما ظن لان التشبيه المقبول الذي
لا يكون العرض منه التقرير بمبدأهم كونه اتم في العرض لا في نفس واحد، لانه مثلا
اذا قيل مقالة الضي كوجه الهدي يكون مقبدا لاهم كونه اتم في الاستحسان وابلغ
من مقالة الضي فراه كونه اتم في وجه التشبه بالعرض الذي يقصد
من وجه التشبيه ويترب عليه قال الكلام حينئذ منظم بديهة الانضمام قال قدس سره
يريد به الخ بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة العرض من جهة التشبيه
بوجهين قال قدس سره وانما في هذا الكلام الخ اي في هذا الكلام دلالة
على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادرا يكون
في صورة لاي جميع الصور فلا يمكن جعل جهة التشبه على وجه الشبه لانه يستلزم
عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون محالنا للفصل والظاهر ان يقال ان
في هذا الكلام دلالة على الاتمية تكون في صورة وهي زيادة التقرير لانه قصد
ان في الكلام دلالة على التوزيع لاعني العموم قال قدس سره واما الاستطراف

الحج هذا صريح في منصف واما التحمل فالظاهر منه انه يعترف به الاعتراف والاثبات
 فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في الفتح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من الحمل والمفصل
 لا من كل واحد منهما قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه
 المشبه وحينئذ صرح كونه اعرف بالحج من الحمل والمفصل قال قدس سره والاول علة
 للاعتراف اي الاعتراف بوجه المشبه يعني قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول لان
 التشبيه التعريف المشبه بمجهول بوجه المشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه المشبه بالمجهول
 بوجه المشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه المشبه وحينئذ لا بد في تمام الدليل من صم
 مقدمه اخرى بان يقال وذا كان المشبه بمجهول الواحد لا يصح بيان الاغراض
 المذكورة به لان وجه المشبه كالعلة في العباس والغرض كالحكم واما لم يكن القيس
 عليه معلوم العلة لا يصح نيات الحكم به فكذا المشبه اذا كان بمجهول الواحد لا يصح
 بيان الغرض به واما على ما اختاره اشرار حجة الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى
 قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لا متناع تعريف مجهول المرص بالمشبه
 المجهول المرص قال قدس سره والثاني علة لكونه اقوى اي لكون وجه المشبه
 اقوى فالمراد بمساويه في قوله لا متناع تعريف المشبه بمساويه في وجه
 المشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساويه في وجه المشبه الذي هو كالعلة توحد
 ثبوت اصل الحكم لا تقرير وجهه اذ على ما اشرار حجة الله تعالى لا متناع
 تقرير المشي بما يسهل في التقرير قال قدس سره وظاهر ان التعليل الحج هذا الظاهر
 على تقدير ان يراد بتقرير شيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة
 تقريره اما اذا اراد بالتقرير لبيان الاشياء والشيء الغرض مطلقه بحيث يعلم كل ما كان
 الاغراض كما اختاره اشرار حجة الله واما اشار اليه بقوله لم لا بد في التشبه ان يكون
 الحج فهو عام كالتعليل الاول قال قدس سره لا يخل نظام الكلام قاله
 لو كان مختصا ببعض كس الخلق والمقدار كما في امم متصل يبقى البعض الاخر
 فلا دليل فيحمل اصم قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف عطف على قوله
 ادعى قال قدس سره على وجه يشعر بالحج لان اظهر ان قوله اوفى معرض
 الاستطراف معصوف عن قوله في معرض التزيين الحج قال قدس سره بما يصلح
 الحج وهو قوله سأل ما ذكره انما قل يصح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون
 معناه استطرف الحج وانه يكون معناه لا متناع تعريف المجهول بالمجهول
 كما مر في الشرح قال قدس سره وكذا في سائر الامكان الحج هذا معنى

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم لحكم معرفة الاعرفية وان يكون قوله
من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه في الاصولية والظاهر
خلافه لان الظاهر حيث بان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه الشبه والظاهر
ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد المراد بها الغرض كما حذر ما شارح رحمه الله
وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاغراض ببيان حال
المشبه والمقاربان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حسن او امدار او الامكان
او التزيين او التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الطي ليس اعرف
واشهر من سواد وجه الهدي وكذا الهيئة التي في السحرة المعقورة ليست اعرف
واشهر من الهيئة التي في اوجه المجدور بل الامر بالعكس كثر قرينة وجه الهدي
والوجه المجدور بخلاف مقلة الطي والسحرة المعقورة فالمراد بقوله مسلم لحكم ومعرفة
ان لا يكون في نبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره فاذا اريد
تطبيق الخ في اي التطبيق على وجه يصح فاص التطبيق موقوف على التأويل
المذكور ومعناه موقوفة على دعوى الاعرفية وانفسه ذلك لان التطبيق بين اعمال
والمحصل حاصل بما ذكره سابقا حيث اضطر لاعرفية في جميع الصور سوى
الاستطراف في الحمل والمحصل قال قدس سره وتكون كلامه الخ لا بد
من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه ولم يبدعه تركه هو الحق قوله ان يكون قوله
او في معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية
والاقوية قال قدس سره وحمل قوله لئلا الخ في دو حيل هي الامتناع
تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف قال قدس سره لا يبقى
اشكال في كلامه فيبقى الاشكال في استلزام الدلالة على قوله لان حق التشبه الخ
للدعوى اعني قوله وانما حملنا الغرض العائد الى التشبه به بهم كونه اتم بالتوجيه
الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبه
وهو لا يقتضي ايهام الاتمية في كل تشبه مقبول وفي ذكر لاعرفية في الدليل اذ لا دخل
له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه بفتح من انه يحوز تفسير الاتمية بما يتناول
الاعرفية وان يكن في ذلك الايهام بكون التشبه اقوى مما لا استعمال فمع كونه
تكلفا يحتاج الى اثبات ان التشبه الذي يكون وجه التشبه فيه اقوى اعني ما يكون
زيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خروفا لفظ ولا يخفى ان ما اخبره الشارح
رحمه الله حال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحسن قوته ايهام كونه اتم
في وجه التشبه على كونه اتم فيه بالنظر الى العرص وان يرد بوجه التشبه الغرض

قال قدس سره و لا فلا تزيين فيه بحث لان التزيين حاصل بجعل المقلدة مشبهاته
 وان كان وجه الشبه هو السواد قال قدس سره ولاشك ان مقلدة الظبي الخ فيه
 انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المناسبات ولا يدل على انه لا يدعها في التشبيه
 الذي للزيين والتشويه قال قدس سره فلا يساق الخ لان الاول نصريح
 بما علم تصافى الجمل ولثاني زيادة على ما يستعاد من الجمل قال قدس سره
 هذا ما عسى الخ وصدى توجه لعمارة المفتاح وهو قولهم انهم كونه اتم
 في وجه التشبيه معناه كون الشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء
 كان باعتبار الاعرفية والاختصاصية او الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف
 والاحص اتم من غير الاحص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق
 المشبه به ان يكون اه على منق ان يصل ان حق المشبه به ان يكون اعرف بوجه المشبه
 في صورة بيان الخلو وعدمه وان يكون اخص بهاي اتم لان ما هو اكثر اتصافا واز ساطا
 اتم في صورة تقريره وان يكون قوى حلا مهابا الى اقوى ثوتا ان يكون سيرا شوب
 ومعرفة في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لا متناع تعريف المجهول
 بالمجهول امتناع تعريف المجهول بصور اكافي صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب
 فهم تصورات الخلو وعدمه مقدار لان ما لم يتعالم ثبوت مطلق الحال والمقدار طالبت تعيينه
 ولما يطلب بهما قولون ما لون عامك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام
 ان الطالبت تعيين المثل هو طالت الصور اول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزيين
 والتشويه لانه محال ان يكون مشبه به مسلم الحكم اي ثبوت وجه الشبه له وهو قوله
 لا متناع تعريف المجهول الخ تعيين لجميع ما بعدا المقرر وقوله تقرير اي الخ
 تعليل لقوله ولا لزادة تقريره مجموع لتعيينه صفة بان جميع الاضراس
 المذكورة على سبيل تنوع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ
 انما حصل العرض العامة الى المشبه به اهم كونه اتم في وجه المشبه بوجه من الوجوه
 لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور وسلم
 الثبوت في بعض الصور في جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما يكون العرض العامة
 الى المشبه به في انتباهه ثلوث اهم كونه اتم بوجه ما اما قوله او في عرض
 الاستطراف فهو حذف على قوله اعرف بصرية المفصل وتعريف الاستلوث السابق
 بايراد كلمة او هي سائلات توحيدها فاخترها ثلث (قوله ولا روردية) بالرى
 الخاصة وهو عرب لازوردية الزى المعلقة وهو جرم سرور في شرح المفتاح
 الشرائقي هي كسر راء مجتزئة هو الثبات في نسخ الرواية وانما معنى راء على

خمر اليواقيت صلة تزهو والمراد بحمر اليوقيت الورد والشفائق ونحوهما
 استعارة أي البطمح في زرقتهما أحسن منها في حرتهما أو أيقوت نفسها والضمير في
 كانها وبها للبطمح الموصوف بالاروردية هي رادة لأمراد بجمس كافي قوله
 تعالى (ثم نخرجكم طفلا) أو بلا زهد كذا في شرح فوائدها (قوله وفيه
 لغة أخرى) ومن هذه اللغة البيت (قوله أو ثل السراج) أي النار المتصلة
 بالكبريت التي تضرب إلى الزرق لا الشعلة المرتعة كذا يدل عليه رحمه الله تعالى
 (قوله لمشاهدة صاق الخ) لا يقال الاستطراف لأجل المسافة المذكورة بين الطرفين
 مع لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا لمثله كالاعتدال ههنا الشطران
 كذا في شرح المفتاح الشرقي (قوله كالغرفة) أي بصره وجه الخليفة من قبل
 رجل مدب في احتماله التوجهات الثلاثة (قوله لا صمد) متعلق بالتصاف (قوله
 وعلى كونه) مخطوف على التصاف (قوله وهذا الكلام ح) راد الشارح رحمه الله
 تعالى على وجهه في موضعين يعترض عليه والمصنف رحمه الله تعالى لم يذكر
 في الأعراض الخاق الدفص بالكامل فإراد الخاق الدفص في عرض من الأعراض
 المذكورة بالرأى فيه مع الاعتراض (قوله من ترجع أحد المتساويين) أي في اعتقاد
 المشبه كبديل عليه السباق (قوله من مثل ما في الكائنات ح) اللغة تعيلية ومن
 أبدانة متعلقة بمسك أي تسكب دما كانا من مثل ما في الكائنات ولم يقل مثل ما في
 الكائنات إشارة إلى أن مثل ما في الكائنات كثر صده والدفع لأجره مكتوب منه وفيه
 من المبالغة لا يمتنع (قوله دلوقصد شيء من ذلك) أي من ذلك الوصف من أريد
 المبالغة فيه (قوله لوحب جعل العرة الخ) أرا أريد تشبيهه على سبيل الحقيقة
 ادلواريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فادفع سؤال السيد بلا احتياج إلى
 ما ذكره من أن المراد لوحب التشبيه سلقا لا تشابه لأنه اقتصر على خصوص
 هذا التشبيه لكونه أصلا (قوله أوجع وصعب في بيان مقدار) أي جمع وصعب
 على وجه من الريادة والقصار والشدة والضعف يوحد ذلك الوجه في الفرع على
 مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كونه ذلك الوجه في الأصل
 (قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يصمد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيها
 مقلوبا (قوله لفرس من الأغراض) بأن يكون لكلام به ولعرض بيان معانيه كما إذا
 لقيت فرسا فقلت غرته كالصبي وإذا علم الصبي فقلت كفرة ففرس مع أن المنع
 قطعا هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيح كذا في شرحه المفتاح (قوله وأما النظر
 في أقسامه الخ) قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه أما طرفاه مفردان أو لا وإن يقال

التشبيه طرفاه اما حدين اولاه وكذا لا فرق بين ان يقال التشبيه اما وجهه مركب
اولا وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع من متعدد اولاً تأمل لعل وجه التأمل ان
العبارة الاولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقديم
اعتبار كونهما حسين اولاً على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن اقسامه
وثاني من احوال الضربين (قوله لدى يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من
ثبته على بساط لا يناسبه وهو السطح الازرق كذا لا يخفى (قوله والمشتري) متداً
والنظر قدامه وقوله في شاح الرعدة خبر بعد خبر والمجلة في محل النص على الحال
والتقدير في مكان شاح رعدة محذوف الموصوف وقولهم شاح الرعدة من قبل جد
جده شبه المربخ والحال ان المشتري امامه في مكان حال في المرق بانسان مصروف
في البيل عن محسن دعوة اوقدت امامه شحنة (قوله لا بعد تكلف) وهو ابتداء
وحده الشبه بكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه ان الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه
وجه شبه واحد (قوله من الصحيح ان هذين التشبهين الخ) فان وجه تشبيه الماهقين
المستوفدين لدى شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب
مباشرة اسبابه القربة مع تعقب الحرمان والهيئة لانقلاب الاسباب وانه امر
وهي مترع من عدة امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في التشبيه وكذا اسبابه
القربة والابلاية وما في التشبه فاصحاب الخلاس من العرض لهم والعدح فيهم
ودخولهم في عداد مؤمنين ليشركوهم في حظوظهم واسبابه القربة الايمان بالاسان
واتبع المؤمنين في نفوسهم احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاق الله المؤمنين على
اسرارهم وانصاحهم من مؤمنين واتساعهم عددهم بسعة الصديق وكذا وجه التشبيه
بهم وبين ذوى النصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب وتخرج المأرب
لا يحظون الا بعد المطمouc فيه من مقاساة الاهوال والافراح وتحققه في المشبه به
ظاهر واما في التشبه فالعام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة
ومقاساة الاهول انصاحهم برؤس الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوفهم بذلك
في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) اي بعد ما شبه الماهقين بذوى النصيب
ولم يذكره لظهوره وقد قدر في مصي ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر
التبديل بين المشبه والمركب اذا القبول معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم
في تبديل احدهما عن الآخر سوى سلامة الطمع وصفاء القريحة في شرح الفتح
الشري اذا لم ينس التفسير بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما
قصد من التشبيه والتشبيه به وكان معناه تعاضد وتكامل في الاعتبار كان مفرداً مقيداً

والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره بعيدا لا يميز بينهما في المفهوم لا يتميز
في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول
قال قدس سره فيجمل الخ هذا الاحتمال احتار الشارح رحمه الله تعالى
في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة الى التثنية وحتار ههنا كونه اشارة
الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمثبه كلاهما في قوله وانتس من
مشرقها قد بدت الخ فقد كرت مع امور متعددة يكثر ان تكون داخله فيهما
وتعير الاسلوب يجوز ان يكون لعدم العهد بخلاف قوله والشمس كالمرآة في كف
اشل فان المشبه فيه مفرد غير مفيد فلا بد ان يكون مشبه به مفردا مفيدا عند
السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والشمس تشبهها
واموتقة من تشبيه المفرد الغير المفيد بالمفرد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر
قال قدس سره فيستبعد قطعا لكون المشبه مفرد وفيه ان يقطع مجموع لما
عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونه دحبه فيه (قوله فان الفرق
الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاهنشاخ بالحمير
المذكور من تشبيه المفرد كما من وتشبيه الشفق بالاعلام المذكورة من تشبيه
المشبه به مركب حيث قال في بيان اسباب حرارة التشبيه او ان يكون
المشبه به مركبا كما في قوله وكان حمير الذئبق خ قصد قوله وكان حمير الشفق
الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان حمير في رطبا
او يابس ارجع الى القلوب باعتبار انصاف فان بعض القلوب قلوب ولدا
قال رطبا وياق بالثني كبير وعموم المرحع لا يقتضي عموم ارجع كافي قوله
تعالى (ويعولن احق ردهن) (قوله اي لطيف وزينة) في انعاموس
انشر الریح الطیبة او اعم اوریج ثم المرأة واعطاها هذا السوم انتهى
ولكل ما سبب لتمامه واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى في لطيف فان اراد ان
الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبه فيه وان راد ان صب تلك النساء
غير المسك كالمسك فع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح خصوص ان لفظ الصب والاكتماء
بالاشحة (قوله تعالى) في انعاموس عنه نضرم وغيره شمه به (قوله من تشبه
الثريا الخ) وجه التشبه في كلا مترج من امور متعددة حتى في بعضها وعقلي
في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركب وفي بعضها احدهما
مفرد والاخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا يخفى ان المتب رد
الخ اي لا يخفى ان المتبادر من الاسرع من متعدد ان يكون اذترع منه متعددا

ومن كونه وجه التشبيه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين
 فيموزان يكون المتعدد حراً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجياً عليهما وان يكون
 جراً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين
 كما رعب السد بل نقول انتزاع من متعدد قد يكون انتزاعه من مجموع المتعدد
 كالوحدة الاضيقارية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاصناف
 وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامر في وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم
 الانتزاع التركيب في وجهه منه ايضاً قال قدس سره كما ترجمه الشارح رحمه الله
 تعالى ليس في كلام الشارح روح ما يدل على هذا ويراد من تشبيه المفرد بالمفرد
 لا يقتضي الا ان يكون للمفرد لدى انتزاع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءاً
 كما في تشبيه المقطعين اذ ثبت ان قدس سره ان التمثيل يستلزم التركيب
 مراده من التمثيل تمثيل على سبيل الاستعارة والامر انه تركيب الطرفين به على
 انه بجمار مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيل تركيب الطرفين كيف وقد صرح
 بان وجه التشبيه المركب يكون حرفاً مفردين ومركبين واحدهما مركباً والآخر
 مفرداً قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ به ان السلام بمسألة كره
 الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه التشبيه في الاستعارة في المفرد من متعدد
 ليصرح بقوله تشبيه التمثيل والامثال تشبيه التمثيل التركيب ٧ فلا قال قدس
 سره حتى قال وخاصة الخ ان السلام منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم
 التركيب والكلام في منتهى التشبيه التمثيل وهو غير لازم منه (قوله اي من
 العمل ما هو ظاهر وجه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعاً الى العمل في
 اسناد ظاهر اليه تسامح واما في ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم
 العمل وان كان راجعاً الى الواحد فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام
 فليكون كل من التوجيهين مشتقاً على خلاف الظاهر من وجهه سوى بين
 وليس مراده ان تقدير كلام نصف روح ذلك حتى يلزم حذف الموصول
 او الموصوف مع بعض لصفة او نصفه وحذف الفاعل (قوله ايها الكلمة) جمع كامل
 سمي الكل كلمة تعظيماً (قوله ربع الكامل الخ) انما هو في الاولين عدم الاضافة
 واحراء الفاعل عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على
 الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق
 الوصف (قوله اي من العمل مد كرهه الخ) ولا يزكر الوصف المشعري في التشبيه
 المفصل لان وجه التشبيه مد كور ولو ذكر الوصف المشعري كان تكراراً

٧ فكلامه

(قوله فان وصف الحلقة تكونها مفرقة الخ) ضم كونها مفرقة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو لثني والاول داخل في الشبه اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة يتعرض لنش من كونها مفرقة (قوله انا طمعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كال الظهور وبين الملوذ والكواكب نقصان الظهور وقوله انا طمعت لم يدمه كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثر يديه الخ) كثر يديه خرفلا وكالفيت خرفنان والقول بان كثر يديه صفة ناء على ان فلان مر حسي وهيبته تقديرية اوانه بتقدير الموصول الذي كثر يديه شكك (قوله اي يارب كراخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع يتم من استتباع المروم الارم وانه لا لعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثاني انصير استتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وعد انما الخ) لعل المر في ذلك بوجه الشبه لما لم يكن امر ظاهر د. ع. امكانه بد كراخ استتبعه (قوله كبر الطمع الخ) فان ميل الطمع الى اسي وانه الخاطب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ان كان الميل في نفسه ورائة صفة حقيقية لو امكن كذا في شرحه لبعض (قوله وانه ان يكون تركهم الخ) انما قال شدة لاحتمال انهم لم يتسوهوا للتحقيق الذي ذكره فنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور وكذا ان الحجرة والسواد والياض مثلا امور محسوسة بالانفرقة بين ما هو حرق محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح انما الخ (قوله ناش من هذا انما الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان حصرهم الخ) بيانه على قرره في شرحه انما الخ هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحجرة وفي تشبيه اشباب العرب هو اسواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع فكيف كان احد من هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل انما الخ والتمور دون ذلك الذي اعتدوه تحقيقا انتهى وانه انما يرد ذلك لتوسيم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسم ذلك انه من قطع لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه اعني الامور محسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية وصبرته مصرحة بذلك حيث قال وبشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشيا من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستمع وجه الشبه مكانه وسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور
المحسوسة حيث تسامحوا بها وسبحوا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا
في ترك التحقيق وقاتلوا وجه الشبه فديكون حسيما وقد يكون عقليا ولولا انهم
هذا لما تركوا التحقيق للاحصاء لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة
وجه الشبه وما ورد على شارح رحمه الله من ان العبارة المقبولة لا تدل على انحصار
المنشأ في هذا التسامح فالاولى بقوله الانحصار ان يصرح في عبارة العلامة قد دفع
ادعنى كون شئ ناشئ من شئ انه لولا الثاني ما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل
التسامح) فكلمة من تعصبه والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر
(قوله فهذا الاعتبار مما لم) لا يخفى ان تشبيه وجه الشبه حسيما باعتبار
ان مبروه حسي وتشبيه ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لارمه وجه
الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبل الثاني انهم الان يراد ان كلا منهما
تسامح بغير علة فلهذا لم يرد مطلقا فلذا غير ان يصرح رحمه الله بخلاف قوله لان
وجه الشبه في تشبيه الحدس بوجه الشبه لان وجه الشبه في تشبيه الحدس بالورد
هو الحرة الكلية المستزكة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان يكون
حرية محسوسة خارجية لازمة انهم ولا حقا في كونه تكلم ثم العجب ان الشارح
العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه وراء حديث قال واما ان المعنى ان تركهم
التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة من مسامحة هذا عبارة الكتاب
لا تؤدى هذا المعنى وانما تؤدى ما حقه فلا يستلزم الى ما سواه فادعنى قوله وادعنى
يخطئ الى ان المعنى ان يصره الى ان (قوله وهو ما يشبه التشبيه الذي
المع) لما كان التشبيه مسودا لئلا كان تشبه وجهه كالتشبيه به كان فيه اتعالي
الدهن من المشبه من حيث به تشبه ان تشبه من حيث انه مشبهه فان كان ذلك
الانتقال حاصلا لا تدقيق فطران يكون كون احدهما مشبهه والاخر مشبه به
ظاهرا لظهور وجه الشبه فهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل
وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الراى ليعلم
وجه تشبيهه بالقرب والجد فان المناسب لهذا التفسير تشبيه ظاهرا وخفيا
فانهم طاه قد خفي على اصحاب حتى اعرض بعضهم عنه بانقض تعريض التشبيه
اقرب مما يكون فيه التشبيه لازم التشبه مع حفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان يكون
الانتقال من ذات شئ الى ذات شئ غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث

تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما يطالب به من أن قوله لظهور وجهه قيد
 للتعريف فلا انتقاض وبعضهم فإن ظهور وجهه أشبه في حقه لا يقتضي أن يكون
 شئونه لظرفين ظاهرا فلا يكون تشبيه قريب حوار حصولة في الطرفين
 وإن أراد ظهور شئونه للطرفين فكأنه يجب لا يستلزم ذلك كون حصولة والعلم به
 في نفسه ظاهرا ادصكونه جلب كما يستلزم كونه في بعد أسبق من التفصيل
 كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصولة الطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل
 منه) إشارة إلى أن ليس المراد بالحل ما لا يتصح عنه وما يكون مركبا بل ما لا تفصيل
 فيه والظن إلى واحد هو واحد - وإما كان أمرا أو حدا لا تركيب فيه أو مركبا
 لا ينظر فيه إلى أجزائه كادراك زيد من حيث أنه إنسان (قوله فإن الجملة
 أسبق في حصولها في معناه) وحصولها شئ لا نهى تحتاج إلى ملاحظة
 واحدة من النفس تلك الجملة في حصوله بنفسها وتصديق شئونها شئ بخلاف
 التفصيل فإنه يحتاج إلى ملاحظة بعدد الأجزاء (قوله من تفصيل) سواء
 كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة أدراك خواص أو تفصيل شئ آخر كما في صورة
 الثنوى (قوله لأن الفصل شغل على العمل إذا تعدد) لا يمكنه من الواحد
 (قوله ولذلك كان العام أمرا من الخاص) في صورة يكون الخاص مشغلا على
 إتمام (قوله النظر الأولى جزء) لا بها تحسن التخرج وتصح الحسن (قوله مع هذه
 حضور المشبه به) أي ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه أو مطلقا صليقة
 حضور ذات المشبه به موجه لظهور وجهه لشيء بدني توجه و ظهوره موجه
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث التماس كدلت فلا يتوهم اشتغاله على نوع
 مصادرة لأنه حمل عليه حضور أشبه به مع حضور أشبه به لظهور وجهه
 الشيء وحمل ظهور وجهه الشيء على سرعة الانتقال من الشيء إلى الشيء به
 (قوله وهو بخلافه) ولا واحدة بين القسمين وما قيل أنه يجوز أن يكون
 وجه الشيء جليا مع ندرة حضور الشيء فلا يمكن إدراكه في القريب المبطل
 ولا في البعيد العريب مدفوع بأن كون وجه الشيء جليا يستدعي سبقه إلى
 ادراكه سواء كان الشيء به نادر الحضور أو لا يكون داخل في القريب وانحاله
 في البعيد كما قيل بما في ما يستفاد من أسبق (قوله كل من ذلك) أي المدكور
 من الأقسام الثلاثة في أمر واحد فإن يكون انظره أو واحدهما مفردا أو أمرين
 أو أمورا إذا كانا واحدهما مركب (قوله أي غير واحد) يعني ليس المراد
 من قوله وتكع بعضا عدم اعتبار البعض إذا لا يمتز جميع الأوصاف في تشبيه

٧ كافي صورة الثنوى نسخة

من التشبيهات بل اعبار عدم البعض كما في اسبت (قوله او ان تعبر الجميع)
 اي وجود جميع الاوصاف في هي وحده الشيء (قوله غارة جامعة) بين الشيتين
 ائذين بينهما بقوله ان معث مع وانك المبح (قوله في الجملة) اي في جملة تلك
 الاوصاف قيدت تلك لان في تشبيه المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف
 واحد فواحد ولك حاجة و ان تنظر في كثر من شيء واحد لكن ليس لك حاجة
 الى ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد
 منها في شيء (قوله بل في ما ليس في كل جملة) اي الى صفة ليس في كل
 جملة بل خاصة بعين يدك ففيه تركيب من الجملة المخصوصة والشكل
 الكرى والمقدار المخصوص ويهدى بمنار من الثاني والاول فان النظر فيهم
 الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله حيايا كان) ان يكون
 الامور التي يتركب منها من الحسات او عقليات لا تكون منها قابل الحيايا بالعقلي
 مع ان المقابلة انما هي بين الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حصي (قوله كقوله
 تعالى انما مثل الابة قال الله تعالى) انما مثل الحياة الدنيا كما انزلنا من السماء
 فاحتلها به سات الارض مما ياكل كل ايس والانس حتى اذا احدت الارض
 زخرها واريت وظن اهلها انهم قادرون عليها انها امر بالالا او بهارا
 فجهلها حصيدا كان لم يعم بالامس بل كانت به فيه مركب من عشر
 جل تداحلت حتى صارت كانهما جملة واحدة ومعنى احتلها به شئت بسهبات
 الارض مما ياكل كل من و نعام من الرزوع والبقول والحشائش زخرها
 اي منزيبه ولزخرف في لاصل هو الذهب واريت اي تزيت وظن اهلها
 اي اهل الباب وابت صميره لا نسا به اتايت من المصاف اليه قادرون
 عليها اي على حصدها ورفع عنها فعملها اي لباب حصيدا اي شيها بما حصد
 كان لم يعم بالامس اي لم تمت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب عابت القرب
 فقال عني بالكان اقامه قدسسه في لآية من الحياة الدنيا اي حالها الهبة
 الشان التي هي تعصيه درعة وانصرص نعمه بنة بالكلية بعد ظهور قوتها
 واعتزاز الناس بها واعتمدها عبيد روال حصرة الباب فجأة ودهنه خطاما
 لم يبق له اثر اصلا بعد كان مصطربا قدالتف بعضه بعض وزين الارض
 بالوانه وطرانها وتكوى به ضعفه بحيث طمع الناس فيه وحنوا انه قد سلم
 من الجوائح كذا في شرح معج الشريفي (قوله ولا مسوحد حبه العاكب)
 ما العك في طرحه وعدم الاثبات ايدها بيت العكوت اذ انقى مدة مديدة تموت فيه

الماكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تاسجة عليه الماكب
وهو ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة
الى ان البليغ في المتى بجار ص الحسن وليس بمصاه المتعارف لانه صفة
الكلام او المتكلم دون التشديد ولو اريد التشديد بكلام المشتق عليه فلا عنه
بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان التشبيه اقرب مقتضى الحال كأن
يكون المتكلم بليداسي الفهم (قوله ولا بين شيء بعد طلبه الخ) لانه
امر لحصوله بعد مشقة وكل ما هو امر الذم حيث امرته فلا بد في ما سبق في بحث
حذف المسند من ان حصول النعمة الغير بترقية الذم كونه ررقا من حيث لا يحتسب
فلعل مهاجمة مربة يقصد تارة هيا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام
وقيل لا تأتي بينهما لان الطلب لا يأتي حصول غير المترقب فانه يمكن الحصول
قبل ترقب وانه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاد اجتمع الطلب وعدم
الترقب بعد بلع المرتبة الطيب من الله ولا يخفى به بصير الدليل حيث انخص
من الدعوى (قوله ونفى عدم الظهور الخ) دفع به توهم من ان امرأته موحدة
لحقا المراد وخفاؤه بوجوب التقيد وهو محال لا لاختلاف فكيف يكون حب المرأة كون
التشبيه بليغا ولا كان متشا هذا التوهم قوله وهو محله لعدم الظهور ومورده
قوله والله يشاء الى الخ ما كان من هذا المصنف المحرر تفسير عدم الظهور الى هذا
المقام (قوله مكنتي غير مصرح) لا لرؤية الشمس بوجه الحياء بل لما بعد الحياء
كتابة عن تجاوره من حد الادب في دعوى مثلهن اياه (قوله يدي من التشبه)
فيكون التشبه كأنه مصرح به بلفظ العسر (قوله ومثله قول لا حرج) والفرق
ان المعتز في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله او لو كان الدر الخ) يعني
ان التوسيم فرضي لا يحقق (قوله ما حذف رته) اي سببا مقسما في قوله
نعالي (تمرر السمات) ان قدر الكافي كان مرسل و لم يدر كان مؤكدا
وتفسير الشارح رجه الله تعالى بين الاصل المعنى (قوله يعني صفرة اصيل)
فذهب الاصيل استعارة مصرحة تشبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل
لفظ المشبه في المشبه (قوله او شمس اصيل) اي شعاع صيل كالذهب في اللون
والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من حبل الماء) لانه ابصارا
من اضافة المشبه الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف هو لشمس اشارة اليه قوله
او الشمس اصيل كالذهب (قوله قل اشاعر الخ) دليل على ان الاصيل يوصف
باللون والصفرة في المعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وحسن وقت الاصيل)

٧ هذه الاقوال الثلاثة
لم يوجد في اكثر النسخ

اي خص وقت الاصيل دليعت فان قوله وقد جر حال من ضمير تعبت لانه من اطيب
 الاوقات تعبت الريح بالغصون فيه بوجب غاية لطافة الهواء ولذا احتار لفظ
 تعبت اي تحيلها برفق كما يعين المتلاصق (قوله قال الايبوردي اخ) تأيد لكونه
 من اطيب الاوقات بصف الربيع والصيف في لياليه وفيه له والهواجر جمع هجرة
 وهي مدين الزوال والعصر وخصت كجميع من خصل الشيء اي ندى حتى ترشش
 واصل فاعل خصت وما كاد او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كاحضلت
 اصل كاصل خصت واشمس نعم اي تعيب حال من قوله اصل يقول ليالي الربيع
 كالاصحار في طيب هوائلها وهو اخره بمثاله اصل حصلت اي صارت رطبة
 بسبب رش المطر على النبات والرياحين بها (قوله حاتمة في تقسيم اخ) الظاهر
 في بيان مراتب التشبيه في القوة والصفة كاندل عليه صارة المثل صريحها ولو كان
 المقصود تقسيم التشبيه لذكره في عدد التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما حمل
 هذا التقسيم مفردا من سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة
 بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والجموع تقسم فاما التفسير فكنت لعدم
 ادراجه في التقسيمات لا لمراده منها (قوله لان التشبيه به مذكور قطعاً) فان قيل
 حذف التشبيه حائر كما في قولك زيد في جواب قوال القائل من تشبه الاسد فانه
 تشبيه قطعاً ادعاه تشبه الاسد زيد احب به ليس بتشبهه اذ يقصد به بيان
 اشتراكهما في امر بل قصد به لدفع حواجا للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات
 البهائم ولم يرد جملة هما كذا في شرحه لفتحاح (قوله زيد كالاسد) فانه ابلغ
 من زيد كالسرجار (قوله كان رسدا لاسد) فانه ابلغ لانهم الاتحاد بخلاف زيد
 كالاسد (قوله زيد ان ذكر الجميع) اي جميع ما سوى التشبيه به لفظاً او تقدير
 فبدخل فيه ما حذف التشبيه فيه عهد (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر
 لفظاً ولا تقدير وان كان سوى (قوله وهذا) اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان
 كلها او بعضها (قوله متمسك بالاختلاف) ارادته متمسك بالاختلاف المفهوم
 من قوله اعلى مراتب ولفظ يكفيه رابحة الفعل لانه مقدر في النظم فهو
 طرف لهما كما ان قوله في قوة المداغة متعلق على الدعوة وهذا اول من جملة
 طرفا مستمرا على ان يكون محلا من مراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا لانه لا يقال
 انه فاعل معنى اي مراتب شئت تحتشبهه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى
 (قوله حذف وجهه وادته) اي لفظاً وتقديره يحصل المبالغة بدعوى الاتحاد
 لانية لكون تشبيهها لا مستمرة (قوله ومع حذف التشبيه) اما لفظاً فمما كافي مثال

المتن اولهظا وتقدير لاثية كافي قوله تعالى (وما يستوي البحران هذا عند فرات
سائق شرابه وهذا ملح اجاح) كما يسمى في بحث الاستعارة (قوله اي الاعلى بعد
هذه المرتبة) واعطوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الالقيتين
(قوله من حيث الصاهر دور الحقيقة) ادالتشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف
(قوله نظرا الى الظاهر) اي ظاهر ما يستعد من لفظ واما في الحقيقة فلا احراء
بل التشبيه (قوله يحصل المشه من المشبه مطلقا) ما اذا لم يذكر وجه التشبه
فظهر واما اذا ذكر كافي زيد اسد في شجاعة فلا دعوى اتحاد بالاسد
في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته لشجاعه لاسد وفيه من الالفة ما ليس في زيد
كاسد فانه بعيد مماثلته به وليس مثل لشيء فيه فاندفع ما قبل من ان ذكر
وجه التشبه يدفع ما يحصل من حذف الالفة اعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو
قولنا لقيت اسيرا ولقيت في الجماد) لم يظهر وجه يرادنا بين من الاستعارة
(قوله حيث بعد الاول الخ) مع انه لا تقدير لاداء تشبيه فيه والتشبيه مراد
فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احذر من زيد اسد اذا اراد من اسد
شجاع بطريق دصكر المروم واردة اللازم فانه حينئذ محرم من التشبيه
ولا استعارة (قوله ان لا يكون تشبه مد كورا) اي على وجه يبي عن التشبيه
فان قوله قد مر ارادته على التمر في استعارة كما يسمى مع ان المشبه مد كور (قوله
ولا مقدرا) ليس المراد بالقدر خلاف المد كوراى لحدوث فان الحدوث عندهم
كالمدة كور فهو داخل في قوله مد كور ان اراد ان لا يكون مرادا صوبا ايضا
فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية ان لا يكون
مد كورا ولا محذوفا لان تمام الكلام ولا صوبا مراد ان يكون من المشبه مستعملا
في معنى المشبه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقامه لاستعمل الكلام لانه يعوت امالعة
المستفادة من الاستعارة وفي التشبه يكون مستعملا في معناه الحقيق فلا يستقيم إقامة
اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مراد في التشبه دور الاستعارة
(قوله على انه لا تشابه الخ) لان الالاء في نقطة ذات قرينة دالة على تشبه
شيء بمصاه (قوله فيكون قصد تشبه مكسوف في صميم) اي مستتر فيه مروي عنه
لاشعار به في اللفظ وما يعرف ذلك بعد التامل فان احراء حكمه على الاسد ليس
الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به وادعاء دعواه فيه (قوله واداء الترفق اصورتان
الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد استولى ب اسد ومعنى الاول ادعاء المشبه
من جنس المشبه به ومن ارادته وفي الثاني دعوى كونه من جنس مسلة مفروعة

عنها عبر عندها اسم المشبه واسم فعله اليه فالأوجه أن الاختلاف مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن اسمه من جنس المشبه أو هي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مقروءا عنها مسندة والتعبير عنه باسم المشبه على الأول زيد استعارة وعلى الثاني تشبه (قوله والاختلاف لفظي راجع إلخ) يعني ليس المراد بكونه لفظيا أنه راجع إلى اللفظ دون المعنى بل أنه راجع إلى تفسير اللفظ وأن كان اختلافا في المعنى قال فسر تشبه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باحراء اسم المشبه على المشبه سواء كان باستعماله فيه حله عليه فهو رداً على خارج من التشبه داخل في الاستعارة وأن لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الأحرار في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هـ) أي الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها (قوله) وأن لم يكن كذلك (أي وإن لم يكن سم المشبه حراً أو في حكم الحرة ويكون المشبه والمشبه من كورس كادل عليه سابق كلامه ولا يرد الاستعارة بالكسابة لعدم ذكر المشبه والاستعارة تنصريحاً لعدم ذكر المشبه (قوله) وإنما التشبيه مكنون في الصبر) لأن في نحو تقسيم مكنون زيد اسداً فزيد اسد مريد بعمل زيد اسداً بانعانة الجلس بحيث شرع منه استأجر وهو معنى التشبيه المكنون في الصبر المعروف به بالكلفة فيظهر بذلك التشبيه بعد التأمل في الصبر بدلول عليه من أو الباء الصبر بدتين (قوله بـ) أي أنه اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه الصبر فليس تشبيهه وإن اعتبر فيه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في شيء مطلقاً فنشبهه (قوله جـ) أي عن كل شيء الأمر إطلاقه اسم الاستعارة (قوله) فلا يحسن إطلاقه عنه (لأن معنى الاستعارة على تسمى التشبيه بالكلفة وحين دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله) وإن لم يحسن الخ) وإن حس دخول بعضها دون بعض هناك الأمر في إطلاقه وذلك كان يكون نكرة عبر موصوفة به ادلائح دخول الكاف ويحسن دخول كان كذا في شرح الفتح اشرفي وإنما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد لأن المراد اسد مدامه فيرم القياس بالجهول بخلاف دخول كان لأنه حكم بمحاذاة مفهوم الاسد على وجه الظن (قوله) فهو قص تقدير الخ) لا احتياجه إلى التعبير (قوله) مكررة موصوفة بالخ) وإنما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه عبر واقع لأن التعريف يدل على أن المراد هو المعروف المشهور والصفة التي الملازمة تأتي رتبة ذلك بخلاف مكررة فإنها تجميع تلك الصفة (قوله)

كالقدر (إلا أنه يسكن الأرض الخ) فإنه لا بد من حمل الكرة معرفة لتلايلهم القياس
على المجهول ومعلوم أن البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد
من الاستعارة فنل هذه الأمثلة يحتاج إلى مزيد دقة وغرض في تقدير الآيات
فإطلاق الاستعارة عليها أقرب مما يحسن تصدير الأداة إليه (قوله بقرب الخ)
بما من القرب أي يقرب الكلام أو من التقريب أي يقرب ما يحيل الكلام من إطلاق
اسم الاستعارة أكثر إطلاق من الإطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات
بالتعريف أكثر إطلاق مفعول مطلق لإطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول
مطلق أفعل محذوف أي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التصدير بالتعريف أو يسيد
ريادة قرب والجملة عطية على يقرب من الإطلاق ولا يجوز عطيه على أكثر إطلاق
لامتناع كونه مفعولا مطلقا للإطلاق ويجوز أن يكون عطفا على أكثر إطلاق على
أن يكونا جالين من ضمير يقرب أي إذا أكثر إطلاق ورا ريادة قرب (قوله دليل
على أنه موقف) بخلاف قول ريددر سكن الأرض من هذا الوصف يدل على
تقصده من البدر المعروف فلانقص (قوله أو منه) فكان التشبه معنى التشابه
(قوله ومثله) أي مثل قوله أسددم الأسد الخ إلا أن المحل على التشبه في الأول
يسلم التناقض وفي هذا استلزام كون الشيء موصوفا بمذنب فلهذا قالوا مثله
(قوله أي التشبه السادس) أي بالاستعارة منه (قوله أن يثبت من المدح) عدا
من صميم معنى يحيل (قوله هذه الصفة المحبة الخ) ومن فرق بين موضع وموضع
في التوير (قوله هو مبني الخ) فإن قلت بيانه هو يدل على كونه استعارة لأنه
يفيد تسمية التشبه فلا يثبت صكوه أقرب زيادة قرب فت ملاحظة كون
المشبه محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبه فلاحظه يفيد هذا الوجودا لقرب
من الاستعارة القرب الزائد (قوله وأما العمل في البت الخ) أنه على المقصود
في الكلام المثبت والمثبت هو القيد على ما مر بها خلا عن الشيخ (قوله في الجملة)
أي تحقيقا أو تخيلا كما في قوله كان شجر الشقيق الخ قال الأعلام لا قونية المشورة
على الرماح الزرحدية ثابته في الخيال بخلاف ما نحن فيه فإنه يتمتع بحيل البدر
الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرص فيما نحن فيه
محال بخلاف قوله كان شجر الشقيق أه قال فروص فيه محذوران فرص تدبر
(قوله كان زيد الأسد) كذا في السمعة المقروءة لكن مدكور في بعض النسخ على
مبنى الإصح كان زيدا مطلق وهو الإظهار قبل وجه السمعة مقروء أن المقصود
في المعرفة التشبه فيكون مشكوكا فيه وفي الكرة الآخر يكون بخلاف الطاهر

(قوله وايضاً هنا امر الخ) اي الكثرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه
 ماسق كان بياناً لا امتناع تقدير الانوات تفصيلاً بامتناع معنى كل واحد منها
 وهذا بيان لامتناعه اجمالاً متبع ما يقصد منها اعني التشبيه (قوله والمقصود
 الاصل الخ) اذ به يتأني ايراد معنى الواحد في طرق مختلفة في الوصوح كـ
 (قوله والمجاز من استعماله) في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموصوع له
 موقوف على تعقل الموصوع له كنوقف تعقل العدم على الملكية كذا في شرح
 المفتاح الشريف وثبت ان قول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال
 فيما وضع له لما مر منه يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال
 فيما وضع له تقابل العدم والملكية ووقيل ان يستلزم تقابل التضاد والاشياء تبين
 باضدادها كان وجه البحث من الحقيقة لكن لا يكون وجهاً لتقديم تعريفه
 على الجواز فلذا تركه (قوله يمكن ابدال على غير ما وضع له الخ) لانه ينتقل
 اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم يدقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون
 الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلاً فالدال على المعنى المجازي
 من حيث انه دال عليه (قوله في احواله) متعلق بمرع فانه مرع عليه من حيث الفهم
 والانتقال وليس مرعاً له من حيث اذادة (قوله والمطلق الى غيره الخ) ولا يبرهم
 الاطلاق دحول العقلي نفسه (قوله ثم يقال ان اسكند الخ) الطاهر ان هذا اهل
 من المعنى الوضعي الى هذا معنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل اولاً
 الى الاعتقاد المتداول تشوته في الواقع ثم الى انقول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة
 والظاهر انه قول الى كل واحد من بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي
 (قوله والثاء فيها الخ) مصدر من عبارة السرح ان حقيقاً مقول الى الكلمة
 الثابتة او الثابتة دخل ثناء فيها لتدل من الوضعية الى الاسمية وفي شرح المفتاح
 الشريفي الجمهور على انها كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها للثبوت وعلى الوجه
 الاول الثابت مرقاب من ذكر والمؤث وحديث يكون الثبوت فيها بعد ادخال التاء
 فيها واخراجها على الكلمة ولا يحكى انه زيده نصرف لاجل اوجه اليه (قوله فلاه
 بقدر) اي يحرص (قوله من التكلم المستعنى عنه) وانما اختاره حرصاً على
 قضية الاصل في ساء وهو تثبت كذا نقل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل)
 لان الاسم مال اذا ركر كلمة في كان مادح عليه مراداً باللفظ يقال استعمال
 الاسد في زيد اي اريد منه ولو تعبد في جهة استعماله لكان الاصطلاح مراداً
 بالكلمة وهو فاسد كذا نقل عنه (قوله لو سمى اطلاق الحقيقة الخ) يعني ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق ليعكس لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا منيا على الاختلاف في كون المركبات موضوعا كقابل فاته خلاف ظاهر العبارة ع قال قدس سره وايضا يبرهن الخ ع في تقريراته لا يجوز نعلق حرفي حر بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد التقيد بالاول واعتبر الثاني فقد التقيد وحيث لا انتفاض بذلك الجواز لا فرق بين تقيد لوضع بقوله في اصطلاح به انما يطلب وتقيد الاستعمال بعد تقيد بقوله فيما وضعت له فهدى ع قال قدس سره وفيه بحث الخ ع صرح الشيخ الرضوي بالمراد ثبوت معنى حرف في لفظ غيره كون الحرف موحدا لعدم في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنا لمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي فرح منصوص لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقرون به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان صرف زيد مستلهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد ولا شك في انه يحدى تقعا في دفع السؤال انه كور لا الحرف دال بنفسه على معنى احدى احدثه في لفظ غيره ولو لا مخالفة الاطباء لنقلت كلام الشيخ ثمند ولا اعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والحوادث ع بحث بكشف ع صرح الحق عن ظلم الشكوك ع قوله سلما ذلك ع اي كون معنى قولهم الحرف مدلل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون له لم يتعين كاهبا في الفهم اي في فهم لمعنى هذا اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لا ما فهم معنى من معنى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بامة في نفسه ع ان تختص الى اامير بخلاف معنى الاسم واللفظ كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يتخامع تسليم انه كور لا به حيث لا يكون دسكرا متعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى لمدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان مراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا ان يفهم معنى تسليم انه كور جعل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من يكون مشروط في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض لناظرين معنى قوله سلما اي سب كور معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا ينبغي انه خروج عن سوق ع قال قدس سره هذا الكلام لا يحدى نعم الخ ع لا ينبغي ان يفهم ان معنى من لفظ تابع لا وصيغ فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان جبهه بملاحظه غيره كان دالا بوارطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه

بدليل انه يسبق الى لهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق بعيد حرثته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) قيد دخل تعيينه في تعريف الوصف (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بعينه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على تعيين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كمال المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوصفين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه بمعنى انه مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الاله انتفت لاجل المنع وبما حرره دفع ما قيل ان طارضا الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة بمقابل عليه نفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرية في ان لا يتجاوز الطهر والحصى غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه نفسه مادام تنسبا الى الوصفين اما ما حصصته بواحد اما صريحا من ان تقول القرية بمعنى الطهر واما استراشا مثل ان تقول القرية لا بمعنى الحصى فانه ~~حيث ان~~ دليله ~~ان~~ لا تنسب على الطهر بالتعيين كما كان الوصف حينه بازائه نفسه (قوله تعنى رمد لوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر بالاحود من قوله ان لا يتجاوز بمعنى التفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضى اى ذى ان لا يتجاوز (قوله وهذا مداولة الخ) تعنى انه ادسب الى الوصفين دل نفسه على احد المعنيين لاعلى تعيين وهو معنى الاحد الدار ومعنى كل واحد على سبيل الدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد اشترك بينهما كيف وانه لا يفهم صلاصدا اطلاقه صلا عن كونه مشادرا (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوصف وانسبائه الى الوصفين على السوية ودلالته على مجموعهما بخلاف الوصف اذ لم يوصف له صريحا وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوصف لكل واحد منهما لا يستلزم الوصف للمجموع فلهذا لا الدلالة على احدهما على سبيل الدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاحتياج وعدم تكامس من قوله يدل على ~~كل~~ واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المعين قال ان مداولة احد المعينين على سبيل البديل (قوله واما
 اذا خصصته باحد الوصعين الخ) فيه اشارة الى ان تقرينة في مشترك تخصيصه باحد
 الوصعين وترجيح احدهما على الآخر لالدلالة فانه دال بنفسه على كل واحد
 من المعينين بالوصع فظهر الملازمة بين الشرط و لجراه اعني قوله اذا خصصته الخ
 ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان لو وضع عينه للدلالة بنفسه
 الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون
 واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوصع الاول قبل الثاني بمدة (قوله
 قرينة لدفع المزاحمة) اي تخصيصه باحد الوصعين (قوله لا لان يكون الدلالة
 بوسطة) لانها تابعة للوصع والواضع عنه بعد لامع بقرينة (قوله وحصل
 من هذين الوصعين الخ) اي لزم من اشباهه اي مجموع الوصعين وصع آخر صمى
 وهو التعيين لاحد الدائر قال التعيين لكل واحد على خصوص من تعيين لاحد
 المعينين المطلق لا لمجموع المعينين فانه ليس بلارم فالحاصل له وسعاهدا خاصة
 ولذلك خاصة وبارمه الوصع لاحدهما مطلقا وكل يكون انما هو موصوفا له يكون
 دالا عليه ضرورة ان قصدا قصدا وان ضم مصما كذا في شرحه للفتاح (قوله
 فكان الخ) كذا كان ما صدر قوله وقال اذا اطلق كذا لا يخفى (قوله لا يتوجه اعتراض
 الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه استدل الى الفهم وايضا الى الفهم
 من دليل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله وانقرينة بدفع مزاحمة قال
 قدس سره ان اراد باحد المعينين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح
 لفتاح انه ليس مراد * قال قدس سره ولو وضع ذلك الخ * زاد في شرحه لفتاح
 على هذه الاوارم لثلاثة اقسام بلزم ان يكون كل مشترك متوحد ولم يمل به احد وكلها
 متدعة بما صرح به في شرح اشرح من ان وضع اللفظ لنفسه صمى ومثل هذا
 الوصع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الانعط مشتركة ولا تفرق فكان اعتبار
 في الاشتراك الوصع قصدا كذا لا يخفى * قال قدس سره وان اراد الخ * اراد به
 احد المعينين معيا في نفسه غير معين دلالة اللفظ بوسطة انسبه الى الوصعين
 ولا شك انه معنى معاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ مشترك موصوفا له صما
 كما مر ونزدد السامع انما هو في تعيين الرد لافي دلالة والكلام في الدلالة
 قدس سره فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى و به لطف فصل
 تأمل فاحتط اي اعمل الاحتياط و عباد كره طهران كره السيد في شرحه
 لفتاح حيث قال بعد تزييف توحيد الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فالتصواب لا يقتضي رد لقوله دام لم يخصص بأحد وصعبه تبادر منه إلى الذهن
 أن المراد إلهاده نصيبه وإمدادك به وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له
 بخصوصه فيكون مستملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لأن
 مساقه أن القدر دلالة على إلهاء نفسه لا لتقرينة سواء اعتبر انتسابه إلى الوصفين
 أو إلى وضع واحد لا في دلالة على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعني
 أن المشترك إذا طلق ويقتضي تخصيصه بأحد المعنيين بعلم منه جميع المعاني التي وضع
 لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح مدرك من أن هناك ترادفين * يعني الوضعين * قال
 قدس سره لأن كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا
 ولا شك في التردد في تعيين مراد عند الإطلاق وقد بحث لما مر أن كلامه في الدلالة
 على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه أنه ليس
 مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوصف له لأنه لا يجوز إرادته منه (قوله من القائلين
 الخ) إنما كان من القائلين لأن حصة الانضاح قبل دلالة على معناه لداته وهو
 ظاهر الفساد لا قصده أن يجمع مع تصديره بلفظ قبل وإبراز الصير في وهو
 ينادي على أنه كلام برأسه ثم له على أنه اعتراض على السكاكي مع تعطيل مصادره
 بما عمله السكاكي أم القائلين (قوله قدس سره) أي قال ذلك البعض في دفع هذه
 الاعتراض (قوله بادع) أي التعيين لثلاث أمور الدور (قوله جعلت شيئا) وهو
 أن مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة نفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم
 (قوله وعانت حث شيئا) وهي الأمور التي تدل على أنه ليس من تلك الاعتراض
 على السكاكي رحمه الله (قوله نعلم بالوحى) أي ما يوحى باللفظ بحيث يفهم
 منها دلالتها على معانيه وكذا أحد في الاستماع وفي خلق العلم الضروري (قوله
 بعضهم) وهو عناد بن حنين الصميري (قوله أن لا تختلف اللغات الخ) يعني
 أن كثيرا من اللفظ يكون لغات عديدة ويكون لغات أخرى كالمسوء
 فانه عند الأنراء معنى له وعدد من معاني الجواب وعند العرب بمعنى القبح
 وإنما يلزم عدم الاختلاف لأن ما عدت لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متع جعل
 اللفظ الخ) يعني أن اللفظ لمصر مع لقينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان استدا
 برحى لا يفهم منه المعنى حقيق أصلا ندفع ما قبل أن القربة بما يدل على عدم الإرادة
 ولا توجب اشتاع فهم بمعنى الحقيقي فان شاء الله تعالى إذا لو حظ لفظ الجساز ثم
 ملاحظ القربة (قوله نستتره أن يكون المفهوم الخ) مع أنا نعلم قطعا أن
 المفهوم منه أصبه أحدهما (قوله لأنه مجموع) لأنه يجوز المناسبة بتقيضين

سلمان الصميري نسخة

من جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انها عيان وهو الحق لا تميز موضوعهما بالحقيقة علم التصريف يبحث عن احوال المعينات من حيث حروفها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهثت اخ) عطف على الالحروف الخ (قوله بالتحريك) اي تحريك العين فانه يناسب ان يكون معهما ما فيه الحركة (قوله وكذا باب ذل الخ) فان قوة لضم تناسب ان يوضع للاصل اللازم (قوله نقل آخ) لاحاده الى جعل المصدر بمعنى الفاعل هي تقدير الاول وسمى المفعول النعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر الى التقدير الثاني على ما قيل لتحقيق العلاقة الصحيحة للمعل وهو انصاف لكلمة بالنعدي الذي هو المعنى الاصلى للجهاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثالثة او الثالثة في مكانها الاصلى ومحصل التماس بينهما غاية التماس (قوله ان الظاهر الخ) ولعل المحارظ لكن حيث دعوت الى سبب بين لفظي الحقيقة والمجاز (قوله واعتار الخ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة انصافا من (قوله في تعريف واحد) بعد معرفة حقيقة كل منهما (قوله من الحقيقة) مرئعا كان او مقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في الموضع اللفظي اذ بعدد مهوره فان لم يتصل بهما فعل فهو مشترك وان تعلق بهما فعل فان لم يكن الفعل مناسبة فهو مرجح وان كان مناسبة فان هجر الاول فهو المقبول وان لم يجر في الاول حقيقة وفي الثاني محو نهى وهى تحلل النقل ان يكون استعماله في معنى اثنى بعد ملاحظة المعنى الاول فاشترك سواء كان واصعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة توسع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتفع والمفعول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه باعتار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه باقياس الى المعنى الآخر لتحلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فقوله في غير ما وضع له حرج لمرئع ينسب الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فيس تحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا اعتبار لعدم العلاقة فلا يكون هذا لاستعمال صحيح وحرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا

الحقيقة المطلقة وخرج مقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه
بقيد في الاصطلاح به تحاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له
فاندفع ما قيل انه قد خرج المقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة المستعملة
في الدماء يعرف الشرع مع انه مقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتحل
والمقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع
جواز ارادته) اي بالطر الى كونه كناية عن اطلاق في امتناع ارادته في خصوص المادة
كقافي قوله تعالى (لرجل من العرش استوى) فهو محار منصرف على الكناية وقيل جواز
ارادته ولو في محل آخر وكلا المعين متبادر من انكشاف كاسمعي (قوله قد يكون
بجاء الملح) لفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة
بينه وبين الموضوع له مع قرينة ماسة من ارادته فبجاء ان لم يظهر الاول وان صبر
فمقول وان استعمل لاسلافة فال مستعمل لامن قصد فعله وان كان بقصد ترتيب
(قوله في معنى مجاري) لا يكون فردا للوضوح له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد
الحم) ي من غير ملاحظة خصوصية العرس (قوله بخلاف الجاز) في كثير من
السمع بدون نواو فيكون لبيان كهرل من الحقيقة والماز قصدنا وتعال الفرق بين
رعاية المناسبة في المقول وبين رعايتها في الحقيقة والجار وفي بعض النسخ بالواو
فيكون الامر عكس وهو الموافق كقافي الوصيح والتلويح (قوله لا ينبغي بانه
الخ) اي لا يعلم بانه ينبغي لان يكون ناقله جميع الناس فانه يمنع قافهم
(قوله وهل) في القاموس اعمل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل
عمل متعدد في الصحاح تعني الامور انشأ نقله الصويون الى اسكامة المحسوسة
وقد يسمي له بمعنى احدث لاشتماله عليه كقافي تعريف المفعول به والمفعول فيه
والمفعول له في كناية (قوله فانه في العرف بضم الخ) في تفسير الكبير ان الدانة
في العرف للعرس خاصة وفي التلويح انها الداب القوائم الاربع وفي القاموس انها
علقت على مبرك وتنع على امد كز (قوله بلفظ الكثرة الخ) اي لفظ في صورة
الكثرة والافهم معرفة لان لفظ اد اريد به نفسه كان عماله والنسب فيه فلتكن
وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون الالف موضوعة لانفسها وضما
ضميا (قوله واتصل بي مقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو
الدم عليه (قوله اكثر مظهر الخ) مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار
والجور راعى به متعلق يكون اي تكون الاصل الدالة على القدرة بها فلا حاجة
الى التكلف الذي ارتكبه بعض ساطرين قال قدس سره بتمام بحمد ثالث

بالقاء والهمزة من القاء يقال أقام أقام الرجل ادسه ورده (قوله بعلاقة السببية
 الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي باخلة في السببية (قوله
 لا يغنى شيئا) اي لا يرفع شيئا من اسقع (قوله كانه حسن) اي كل واحد منهم
 الاصبع في الادن اي بحسب الظاهر وتعبير ولا فائدة جعل الائمة وان تحمل
 الاصابع على معناه فيكون التصور في نسبة الفعل اليها حيث نسب فعل الطرد الى
 الكل لسانه (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا لدية الاكل لدية سبب
 لاكل الدم التمثيل بهذا الاصبار ولا يحكى ان عدرة الابصح لانسانه (قوله او ما كان
 عليه اخ) السبق وحق ان يدبر في المحررة عتار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل
 اليه بالنظر الى ثبوت الحكم النسب لا بالنظر الى لاخير ذلك الحكم كاحققه في
 التلويح قال قدس سره الظاهر هناك لانه الذي يقع عليه لعصر لا العصور
 قال قدس سره وجعل من تسمية اشياء باسم عاتيه وفي الكشف سره بالعب
 وقال انه من تسمية اشياء باسم ما قبله قال قدس سره استخرج الخ لثلا
 يلزم عصر العصور وهذا يتد على ان ينسب الى الدهن من نسبة الفعل وما يشبهه
 الى ذات موصوفة بوصفان يكون تصانها ذلك الوصف بيقا على ثبوت الفعل
 له فيلزم وقوع العصور على العصور اي انصور وما د ريد العصر قصير، حاصل
 بهذا العصر فلاحا اي ما قبله ما سخر العصر (قوله في الاخيرين نوع حفاء)
 اي لا يظهر فيها المعنى المجازي ظهوره في الائمة السابقة وقد حل الكشف
 الرجعة هي شواب المهد والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني ان المعنى اجعل لي
 لسار صدق يطاق بالصدق في الاخيرين (قوله فان قلت الخ) يعني ان اعتبار
 العلاقة انما هو ليتقل الدهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والاتصال فرع
 الروم واكثر هذه العلاقات لا يبعد الروم يعني لدى مرقى المقدمة وهو ان يكون
 المعنى انما هو بحيث يبرم من حصول الموصوع له في الدهن حصوله في الدهن
 اما على الفور او بعد التأمل في القرائن فقبل انه لاحاجة الى السؤال والحواب
 بعدماصر في المقدمة من ان المعنى الروم الدهني ولو لا عتقد المحاطب
 يعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن ليس بشيء (قوله ان معنى المجاز الخ)
 ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والاصد اوصف في كتابة ايضا الانتقال من
 الروم الى الارم كما مر (قوله يسرى جميعه الخ) هي جميع هذه العلاقات في
 لزوم في الجملة على منقصه (قوله احسن اوصى الخ) اي اظهر اختصاصا
 واشهره ادلا يمكن الزيادة في الاختصاص وبدا لا يجوز بقدر رأيت سدائري

أي في البحر قوله فينقل الدهن من اسمه به اليه (أي الى وجه الشبه لكونه اشهر
اوصافه ثم ينقل منه الى معروضة الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق
الروم بالمعنى الذي مر في الاستعارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه
الكلي في مثال (قوله انما يستعارة لشجاع) أي ما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد
لا بخصوصه من زيد او عمر و ورجل او امرأة وانما يقع عليه في الخارج و فرق بين
ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيحكي (قوله
ولاشك في انتقال الخ) ومن شجاعة الى الشجاع أي الذات ما وصوفية الشجاعة
سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فبطهر بابراده الخ) حيث ظهر من كلامه
ان في جميع أنواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله بما ينصف الخ) أي يعتبر
وبلاحظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع او لا فان المتكلم يعتبر الانصاف
في الزمان الماضي او المستقر سواء حصل في الواقع او لا فاندفع ما في التلويح من ان
في مجاز الاول لا يلزم الانصاف في الزمان المستعمل كما في عصر حرا فارتقت
في الحال (في زمان سابق أو لاحق) بدلو انصاف كما في زمان الحكم لم يكن مجازا
بحسب الكون ارا الاول ان حقيقة او مجازا ما عتار آخره اذا استعمل المسمى
لفظ الدانة في الفرس لكونه فردا لما يدب كما حقيقة واذا استعمله مع مخصوصه
كان مجازا ما استعمل المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من انه لا يلزم من حصول
المعنى الحقيقي المسمى المجرد في رسم الحكم ان يكون حقيقة كما في الدانة اذا
استعملها المسمى في رسم فانه مجاز يستعمل المطلق في المقيد مع حصول المعنى
الحقيقي في زمان الحكم (قوة او مافوة) أي الاستعداد (قوله واذا كان الخ)
فانه حينئذ يكون المعبر فردا من المعنى الحقيقي والدهن ينتقل من العام الى الخاص
في الجملة بمعونة القرينة (قوة و ان لم ينصف الخ) معى اذا كان الانصاف
حاصلا في وقت هو كاف للانتقال في الجملة وان لم ينصف صلا فلا بد من اللزوم
بوجه آخر (قوله امدني محض) او لروم عقل في الجملة بلا انضمام الخارج اليه
(قوله كاطلاق الصير الخ) أي كالمروم الدهني في اطلاق البصير على الاعى
فانه لا يلزم من تصور الصير تصور لاعى لكن ينتقل الدهن منه الى الاعى
باعتبار القرينة كذا نرى في علاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان اطلاق
احد المتقابلين على الآخر من قبل الاستعارة ينزىل الثفال منزلة التماسك
بواسطة تمليح او تهكم او منبكة (قوله بمحسب العادة) كاطلاق العنط على
الفضلات باعتبار التجاورة بينهما في العادة (قوله كالمقرأ للمعنى) اد كان

موصوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كاحل واحل) اراد بهما ما بين
 العرض والحل والمظروف والظرف (قوله او محو ورثهما) بان يكونا في محل
 واحد او محلين متقاربين (قوله احدهما شرط فلا حر) نحو (ما كان الله ليصنع
 ايمانكم) اي صلواتكم نحويت المقدس (قوله ان لانسان لا يوجد بدونهما)
 هذا كلام صاحب الشرح وعليه سؤال طاهر اورده مع حواشي في حواشي شرح
 التقيج وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام
 الانسان اياهما دون العكس كذا نقله والجواب المذكور هنا فيه ان المراد
 بالاستلزام الاستتبع وادالم يوجد الانسان بدونهما كذا مستعين له (قوله
 فانه يجوز وجود الانسان بدونها) هذا بحسب تعريف والاف وجود الكل بدون
 اجزئ محال عقلا (قوله وان اراداه اطلاقا) بان يراد بالشر مطلق الشئ ويقع
 على شفة الانسان باعتباره فردا (قوله فتميز عن الصيغة) لعدم تحقق
 معانيها حسا وعقلا في الشئ سواء كان عبارة عن مروي كذهب اليه السكاكي
 رحمه الله تعالى او عن اثار لا رما شدة له لشمه وتتميز عن المكى عنها بساء على
 انهم لا يظنون الصيغة الاعلى المصرح بها لا باعتبار انه لا تكون الصورة
 وهمية حتى يتوهم مع الاشتراط في ما وهم (قوله بالتقدم والحدوث) معلق شاك
 وان كان يوعم ان يكون مطلقا شاكوشاك على التورع ويكون الاصل شاكى لانه
 خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قارن في السلاح من شدة الرجل
 شاك اذا ظهر شوكنه وهي شدة الرأس وحدة السلاح والاصل شاك
 وقد يقلب فيقال شاكى السلاح كالفاضي وقد يحذف لباء فيقول هو شاك
 السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شاك وقد يحذف العين فيقال
 شاك السلاح بضم الكاف وقد يسفل الى موضع بلام ويعمل فيقال شاكى
 السلاح فلي هذا يكون القلب متعلقا بشاكى السلاح والمحذوف متعلقا
 بشاك (قوله الطاهر من الناس) اي الذي يصهر من الناس عند التأمل
 فيه (قوله الحمل على التحيل الخ) بان تحيل سموع وحروف امر وهمي
 يشتملها كالدس للابس سواء شدة الجوع والخوف سي لس اول لا يوقف
 المقصود عليه ثم اثبت ذلك الناس لقربة دلالة على انها صارت من الجوع
 والخوف من القدم الى الرأس فيقيد من به نعمة التمة في ازالة الأمن والرق الواسع
 عنها بسبب كفرانهم لعم الله تعالى ما ليس في حقه على الاستعانة بالصيغة فابها
 تفيد الاحاطة الشامة لاثار الجوع والخوف وهو ما سبق في الآية قال الله تعالى

(وصرح الله مثلاً فربما كانت آفة مضمضة بأنها رذيلة رذيلة من كل مكان فكرت
 بالتم الله فاذا فيها الله لباس الجوع والخوف عما كانوا يصنعون) هذا من أجل الخيل
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من أن استعارته في الخيل صورة وهمية وهو
 يزعم أنه مذهب الأصحاب وإن كان على ما هو مذهب الأصحاب في التحقيق وهو
 أن الخيل جعل الشيء لشيء يكسب اليدين لئلا يفسد أنه جعل الناس للجوع والخوف
 ثم أثبت لفظة يفيد صبر ورتبة من الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع
 والخوف بشيء صار محذراً في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا الخيل إلى تصرف زائد
 مع إفادته المقصود على وجه مع ثم كان الظاهر فكماها الله تعالى لباس الجوع
 والخوف لكنه استعير الأداة للأداة من الأفعال بشدة الاتصال ما ليس
 في الكسوة لأن الأداة بالدوق يستلزم الإدراك بالنسبة إلى الأداة استعارتان
 تحقيقية تعبوية وهي استعارة الأداة للأداة واستعارة تحمل التحيلية والتحقيقية
 وهي استعارة الناس قال أعني تشبيه الجوع والخوف بلباس استعارة مكشوفة
 كانت ثلث استعارات (قوله ليس تشبيه) لا أحد صاحب الكشاف ولا في الواقع
 (قوله فهو كونه تشبيهاً) لا أحد صاحب الكشاف فلا من عبارته صريحة
 في كونه استعارة وإنما في الواقع تشبيه الجوع والخوف بالناس من حيث الاشتغال
 غير صحيح الاعتبار لأن تشبيه آثارهم بآثارهم لا يصح كما قال قدس سره لأن الجوع
 الخ قد عرفت أنه على تقدير حمل على الخيل لا تشبيه للجوع بشخص صار وتوهم
 هذا التشبيه ناش من نسبة الأداة إليه باعتبار أنه كثيراً ما يستعمل في المضار لكن
 قد عرفت أنه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف وهو
 كما نصرت بالنسبة إلى الناس كذا في الكشاف قال قدس سره والأقرب أي
 إلى الفهم لكن قد عرفت ما فيه فلا قال قدس سره ثم الجمل الخ أي على الاستعارة
 الحقيقية العقلية أكثر من صدق قوله وسد في الأمثلة المذكورة (قوله الخ) أي ما قيل إن حراج
 الصدق في الأمثلة المذكورة على ما عرفت من مراده إخراج ريد تحت مفهوم الأسد
 ليتوصل به إلى المبالغة في تشبيهه من نمو الأفعال حيث لا يجد بظن إشار ح رحمه الله
 تعالى بقوله لا لاسم إن سدا في ريد أمده مسمون فيما وصع له ليس شيء لأن زراعهم
 في أن صور حل المشبه على المشبه وصور تحريف هو تشبيه واستعارة لا في أنه
 إذا قصد منها المبالغة في تشبيهه من هي استعارة أولاً (قوله في معنى الشجاع)
 أي في ذات ما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع وهو استعمال في مفهوم
 الشجاع لم يكن استعارة دالة على تشبيهه به وهو لا بد من مجاز أصريلاً (قوله

بقربه حمله الخ) فيه ان لهيفة في البحر يجب ان تكون منه عن ارادة المعنى
الحقيقي والجل ليس كذلك خوفا ان يكون عروس الاسد او بتقدير اداة التشبيه
والجواب ان المراد الفرية المجورة بدليل قوله هو مستعمل في معنى الشجاع سند
المنع فكيفه جوار الاستعانة فيه بالقربة المجوزة الا انه اورد به بصورة الدعوى
ترويحاً ليدع المذكور و اشار الى قوته و لم يحسن على هذا ان يكون قوله بل هو
مستعمل في معنى الشجاع عصباً لمصداً لا استدلالاً (قوله وتحقق ذلك) اي تحقيق
ان اسدا استعارة كقاي ريت اسدا وانما استعارة بداهة (قوله انه استعارة عن
زيد) اي من داب مخصوصة من زيد او عمرو او من امرئة ادلا ملازمة بين الاسد
والذات المخصوصة وان اعتبر وصف اشعة فيه او علاقة انما هي بين الاسد
والذات الموصوفة بالشمعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع
عليه في الخارج دلالة له عليه اذا انتقل اليه هو من الاسد الى اشعة التي هي
احص او صاعده وما الى معروضة ولا انفس منه اي خصوصية الذات (قوله
عن شخص موصوف بالشمعة) سوى لاسد بتحقيق التشبيه (قوله زيد رجل
شجاع الخ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله
فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ اشعة في الشمعة وهو الرجل الشجاع مثلا
فيكون تشبيه معروف عامه سدا او المقصود انكم بالاشارة كما ان في رأيت اسدا برمي
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد معروف عنه و المقصود ان يقع الرؤية عليه فيحصل
المبالغة في الرجل الشجاع استعمال لفظ تشبيه به وحده فردا ادعائه وفي زيد
بجمله على زيد فانه مع ما قيل انه لا يدق الاستعارة من المبالغة والمبالغة في قول زيد رجل
شجاع كالاسد فالحكم بالاشارة بالرجل الشجاع بالاسد بهيئته زيد
بالاسد والمبالغة فيه تدبر قال قدس سره د قبل رأيت اسدا الخ خلاصته
دفع الملع الذي ذكره الشارح رحمه الله فثبت ان فرق بين رأيت اسدا وبين زيد
اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شجاعا بالاسد فيكون تشبيه بالاسد
مفروعا عنه والمقصود بملق الرؤية به ومعنى كنى زيد كالاسد والمقصود منه
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة واني تشبيه بغير بحد تشبيه به قال
قدس سره فلا شك ان اسدا الخ فيه انه يجوز ان يكون التقدير رأيت مثل اسد
برمي والجواب ان المراد شك فيه عن تقدير كونه استعارة قال قدس سره
ولم يقصد به هذا المفهوم الا لمعنى تشبيه مفهوم بالاسد بل الذات اي الداب
التي يصدق عليه مفهوم شجاع سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد

الخ * هذا هو مراد الشرح رجه الله كما هو سمي بيان وجه تعلق الجارية * قال
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * اي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال قدس
 سره فيكون سياق الكلام مع * هذا مع عدم الشرح رجه الله لان اسدا عنده
 في ريد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي المفعول عن تشبيهه بالاسد
 الحقيقي بقرينة الحمل واما بدليل على كون العرض مع التشبيه فيكون مستعملا
 في المعنى الحقيقي * قال قدس سره فاذا قلت ريد الاسد الخ * ابداء للفرق بين
 ما اذا كان الخبر المعروف وسكر مان اضهر في المعروف التشبيه بان يكون الكلام فيه
 تعريف الحس والتشبيه به * عند تحققه للاتحاد بين ريد وماهية الاسد كما في ريد
 هو النطق المحامي ولا الحمل عليه كما في ريد المطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد
 المتباين بخلاف المكر فان يظهر فيه حمل لطريق الادعاء لا التشبيه ادلا معنى
 التشبيه بالمفرد المجهول وجهه * انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل في الثاني اذا كان
 الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ووجهه * حرط الصاد لم لا يجوز ان يكون مستعملا
 في المفرد الادعائي اعمى الرحمن شجاع فيكون استعارة * قال قدس سره ولا ينقض
 ذلك بالاستعارة * بان يقال ان المعنى من التشبيه بطريق الدلالة فيكون تشبيها ليعا
 * قال قدس سره ان وجه الاستعارة الخ * بان يقول هو استعمال اسم المشبه به
 في المشدود اخر اؤه عليه * مثل نفس سره * يقتضي ان يكون قواما ريد الاستعارة
 الخ * ماد كره الترخ يقتضي حوار كونه استعارة بان يكون معناه ريد حمل شجاع
 كالاسد وذلك لا بد في ظهور تقدير اداة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال
 يشعر بان اسدا الخ * لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهومه محتمل ووسائل
 ملحوظ قصدا بان استعار له ب ماموصوفة بالجماعة كما مر * قال قدس سره ثم
 ان استعمال الاسد الخ * اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة
 تعاطيا اعتبار انه لا رمله اشهر به كالنصف على مقصودا تعاطيا اذا استعمل في ذاتها
 موصوفة بالخرأة كالنوصف ملحوظ قصدا ويكون تعلق معنى ملحوظا قصدا
 ولا شك ان مقصود لشعر استخرأه على صفة قصدا وهذا لا ينافي كون
 وصف الشئ خارجا عن الطرفين فان اشد به ذات موصوفة لا ادات مع الوصف
 قد بر وانصف * قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ * فيه ان ذكر وجه
 الشئ في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رجه الله تعالى
 بخلاف الاول فلا بد ان لفظة سد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا
 الكلام في نحو لقيت اسدا) اي من الكلام في نحو ريد اسد من المع المذكور الكلام في نحو

لقيت اسد افلايد من تقديره اومه ليكون تجريدا عند القوم فيتمتع المدكور
واما نحو لقيت امدا فهو استعارة لاتفاق فلامعى بقوه وكذا اسكلام اخ واطله سقط
من قم السخ (قوله واما ادراك) اي هذا اذا جرى المشبه على المشبه ولم يذكر
وجه المشبه واما ادراك المشبه بالكلية فان لم يكن مدكورا ولا مقدر في نظم الكلام
ففيه اشكال (قوله ما يقتضى تقديره) اي اعتبره وكونه مراد في معنى اسكلام وان لم ينح
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقديره مثل في كل استعارة بان يقال
في رأيت اسدا يرى مثل اسد وهكذا لكن ليس به ما يقتضى تقديره كوجه
الشيء في رأيت اسدا في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل ادلا معنى لقولنا رأيت
رجلا شجاعا في شجاعته (قوله لا بيان خطا الايض بالعجز الخ) سواء جعل
من بانية او تعصية او تحريكية فان العجز يطفى على كنه وعلى كل جزء منه
تشرر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله ميبسواد آحر الليل) فكناه
قيل من الفجر وسواد آحر الليل وادكانا ميبين مفسر وسواد آحر الليل لا يمكن
جعله على الاستعارة ادلر من بيان الشيء نفسه فلا بد من تقدير مثل فيكون الحيطان
على معانيه الحقيقي اي نفس مثل الخط الابيض من مثل الخط الاسود من الفجر
وسواد آحر الليل (قوله واعد من ذلك الخ) اي من نحو رأيت اسدا في الشجاعة
الانسان لعدم ذكر وجه المشبه المشر بالتشبيه فيهم (قوله ان تصح وقوع المعنى
الحقيقي) اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه
وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) اي قوله صرب الله مثلا لا يصح فيه
وقوع المشبه ادلا معنى لقولنا صرب الله مثلا يؤمن والكافر فالذبح من كونه
استعاره معصوى بخلاف الآية الثانية فانها معصى ورد فصله بقوله وكذا
الخ (قوله بالخرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ) اي من حيث المعنى ولما
من حيث اللفظ فجعله مستأنفا معناه سوي امتواء بخرى وفيه إشارة الى انه ليس
قريبة على قصد التشبيه لحوار كونه ترشعا (قوله واراد تفصيل البحر الاحاح
الخ) ومن هذا تنبأ انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل ثكلو الخاطريا ترشعا
(قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من بحر مبيح من الانهار)
بيان تفصيل الخارة على قلوبهم (قوله وهذا لكلام صريح الخ) والا لا وجه
لنفي كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه محرا (قوله مفسر عموم) اي باعتبار
كونه فردا من افراد العام (قوله بمعنى تصريف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكمي
فانه لا يكون في البنية و لكلامهما في اللفظ مترد كالاسد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان امرار بالاسد هو الاسد الحقيقي ومنسب
اليه ليس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل اشجاع بعلاقة المشابهة
والقربة قربة تنحور في بسطة ولا يعني كونه تكلف باردا (قوله لكان الاعلام
المنقونة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمساكنته بالمعنى الاول كاستعارة
(قوله كان الاسد مستملا فيما وصع له) ويكون سرابه الحكم عليه الى الرجل
الشجاع كمرابطة الحكم في افراد حقيقة والقربة قربة على نقل معنى الاسدية
اليه وادعاء له (قوله في توقع الظل) على ما قدره بذلك لان التظلل على
ما في التاج سايه وان كرد ودر به كردن و امراده هو الثاني (قوله وتحقيق ذلك
الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول الشبه في حسن التشبيه لا يقتضي كونها
مستتملة فيما وصعت له بل ليس معناه ما فهمه يستدل من ادعاء ثبوت التشبيه له
حقيقة حتى يكون استعمل لفظ التشبيه فيه استملا فيما وصع له وانحور في امر
عقلي وهو وجه غير المشبه مشبه به من معناه جعل التشبيه مؤلفا من وصف مشبه
بشيء المشبه والتشبيه وبيان ان لفظ التشبيه موضوع لذلك الوصف وان امراده
فما من متعارف وغير متعارف ولا حقا في الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها
مستتملة فيما وصعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعادل والمستعمل فيه هو الفرد
الغير المتعارف ويؤيد ما ذكره صاحب الشارح رحمه الله تعالى في الموضع ان حملها
بمجازا عقليا منى على اعتبار مخرج دعوى الهيكلي المخصوص للرجل
الشجاع والحق حلاله وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة فقول المصنف
رحمه الله تعالى واما التعجب والهي منه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه
اذا لم يكن مسمى لاستعارة على ادعاء ثبوت التشبيه له حقيقة بل على جعله فردا
غير متعارف لم يكن للتعجب وادعى منه في اليقين معنى لان التعجب والنهي عنه
الماهوي في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاحاب عنه من التعجب والنهي
عنه لتامس التشبيه وحين نورد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقته حتى
ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وما حررتنا اذفع ما قيل ان التعجب
والنهي عنه اذ جعله استدل بلبلا على الادعاء وحدث تسليم الادعاء لاجابة
الى المدرعة في كونه تعجب والنهي عنه مدين عليه او على تسلسل التشبيه
وذلك لانه لم يسلم الادعاء الذي ذكره المستند وبني عليه صحة التعجب
والنهي عنه بل معنى حر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تعارق الخ)
اي بعد اعتبار بسطة شيء اليه اربسة الى شيء ولا يرد ان الاستعارة في الفرد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التفرقة (قوله ورسم
صاحبه الخ) الاظهر صدي ان الاستعارة من حيث المعنى تشبه الدعوى باطالة
ومن حيث اللفظ تشبه الكلام بالكذب وفي الفرق بين معنى معناه على التأويل
مخلاف الدعوى باطالة وان معنى شطوط على نصب القرينة بخلاف الكذب
وفي شرح المصباح الشرعي اراد به دعوى الاستعارة الجهر بركب وصاحبه مصر على
دعواه متبرئ من التأويل فصلا عن نصب القرينة و اراد بالكذب الكذب العمد
وصاحبه لا ينصب القرينة بل بروح ظاهره لكن لا يمنع من قصد التأويل في هذه
فلما حصل التأويل بمعرفة الباطن ونصب القرينة بمعرفة الكذب هذا خلاصة
كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر المسألة اذا قرينة على تخصيص الدعوى
باطالة بالجهن المركب والكذب بالكذب العمد لا وجه تخصيص بمعرفة
الاستعارة بهذا فانها تعارف الدعوى باللفظ مصفاة سواء كان مع انضمام
المطابقة او لا بالتأويل ومن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ نصب القرينة
(قوله علما) المراد غير علم المجلس فانه يجري فيه الاستعارة لا ان يتأخر من إطلاق
العرفان عليه علم المجلس تعديرية (قوله من يعتضي الحظ الخ) هكذا في المفتاح
حيث قال والذي فرع سمعت من ان معنى الاستعارة على ادخال المسماة في جنس
المسماة هو الذي في المنع دخول الاستعارة في الاطلاق انما سمعت توضح
وصحية وقال السيد في شرحه للمصباح انه يلزم ان لا يسمى ان الاستعارة معتد على
الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه به يساوي المشبه به في
وذلك يحصل بحمل المشبه من جنس المشبه به ان كان من جنس او جعله منه
ان كان شخصا فان المقصود من قولك ريت اليوم حاتم بن عبيد الله ان شخص
لانه فرد من الجواداتهن وفيه بحث اما ولا فلا نقول بالادخال في اسم المجلس
بالاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد وانما يابا فلا جعله
عنه فيما كان شخصا ان كان لا من قصد فهو عبط وان كان قصدا فان كان
باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو
دعوى باطالة وكذب محض فلا بد من التأويل مادخله فيه والحاصل ان استعمال
المشبه به في المشبه ليس بحسب الوصف النحوي وهو ظاهر فلولا اعتبار الوضع التأويلي
لم يصح استعماله فيه (قوله لانه مجاز الخ) انما يدل العام الخاري في كل
مجاز مرسل لا كان او استعارة او ان تخصيص بين الاستعارة للاشتباه بها
والاقالة قرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منهما قرينة) وليس واحد

منها ترشحا ولا تحريدا له. ثم ملائحته المشبه به ولا المشبه فاقبل لا يكشف الداعي
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكيفية بل جعلوا
واحد منها لا يحصر في بعضها عن الحقيقة قرينة والرائد عليه ترشحا ليس بشئ
فان ملائم المشبه به ماعدا لقرينة سواء كان في المصروفة او المكسبة ترشحا الا ان
القرينة في المكسبة تكون ملائم مشبه به كالاظهار وفي المصروفة تكون ملائم المشبه
كبري (قوله: اسبوف) لا يلبس ان بقوله في ايمان (قوله: امانه) مدرها بالانامل دون
الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شخاعتها (قوله
في الجود وعلوم العصب) في ليت استناع حيث صم مدحه بالشجاعة مدحه
بالهلاوة (قوله: واعتذر حر) بالاصافة كما هو السابق او بالوصفيه فالمراد بالث
غير الاشارات الساعقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما
(قوله: استعارة الاحياء) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحيوة (قوله
وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان الاستعارة هو الاحياء لا الحيوة. انما قال
اولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحيوة الاحياء اكون اثراته (قوله: ثم الصمد ان الخ)
توجيه هذه العبارة عيسى ان الصمد ان كانا قائلين بالشدة والضعف بان يكون
كل واحد منهما قابلا للعلم والجهل والعزم والقدرة كان استعارة الصمد الاشد
كالجاهل للصمد الا صعب وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارته العلم والقدرة
وبالعكس فان استعارة الصمد للجاهل لاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجاهل والضعف
رحمة الله تعالى ترك هذا مسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى
او ما يكون احدهما شدة ولاخر مختلفا بالشدة والضعف كاليت والحقى الجاهل
والعاهر كان استعارة سمات للمنى الاقل عمدا والاضعف قدرة اولى من استعارته
للمنى قليل العلم والقدرة ولا من علمى من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشداى
الميت اذا استعير له اسم علمى فكل ميت كانا اكثر علما اشرف علما اولى باستعارة
اسم العلمى من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقيل
حاجة توجيهه ان يقال وصف المعروض بوصف العارض و اراد بالصمد
القائلين بالشدة والضعف معروصيهما القائلين بالشدة والضعف في الجامع ووجه
الشبه بقليل العلم والقدرة وميت صمد ما يشعلان عليه اعنى الحيوة والموت
قائلان للشدة والضعف. فاشار بالجامع وهو عدم فائدة الحيوة انتهى فمعنى العبارة
على هذا التوجيه ان كان معروص الصمد نحو قليل العلم والميت قائلهما معروصان
للحيوة والموت لئلا يصدق ان قائلين بالشدة والضعف في الجامع اعنى عدم فائدة

الحيوة كان استعارة اسم اضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضد الاضعف
 في وجه الشبه كاقول العلم اولى من استعارة اسم الصمد الاشد للضعيف في وجه الشبه
 اعني لقليل العلم والقوة هذا لکن يرد عليه ان الاقل عديم ليس اصعب في وجه الشبه
 اعني عدم فائدة الحيوة بل اشد واقوى من قليل العلم وبين في توجيه الصمد ان
 فيما نحن فيه الموت والحيوة وهذا لان التشكيك باعتبار ما شريفة اني هي الثبوت
 في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان ثبوت آثاره التي هي العلم والقدرة
 فكل من كان اقل هذا واصعب قوة كان الحيوة فيه اصعب فهو اسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على اشوت دون حدوث واقل هذا اولى
 من اقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر و آثار لقوة فيه ربه كان اسم الحي اولى
 وان مات واكثر هذا اولى من ازيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف
 في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومقاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت وليس
 شيء لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت دون حدوث
 لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله
 فكل من كان اكثر علما او اشرف الخ عليه (قوله هم العلم والجهل الخ) لا الاقل
 علما وقوة والميت فان الميت لا يصل الشدة والضعف وأيضا الاشد والاصعب ايضا
 بتصادين (قوله وهما معا) لانه ادخل المشبه في المشبه ادناه وجهه مع افراد
 المشبه تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) ثم يستعمل من هذا التسميم بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون
 منى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعني ان ما ذكره مصنف رحمه الله مخالف
 لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للمدوكر ايت سدا في الاشتراك في كل
 منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسدا من
 جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه
 انما الفقه من ان الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمافع فهما
 جنسان كالد كروالانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالد كرو
 والانثى من النعم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في الصفة المقصودة منهما
 وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما ناجح والآخر بالقو ثم كون احدهما
 سريع والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في الصفة
 المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما قلناه اولنا من ان الاشتراك في استعارة
 الطيران لا مدوا اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص وصف لكائن في الطيران

مرعى الخ (قوله مع في كل من المرس و الطيران الخ) اما في المرس فيكونه مرسونا
واما في الطيران فاسرعة (قوله ان خصوص الخ) خير لقوله وانفرق والمراد بخصوص
الموصف السرعة (قوله ان تشبيه الخ) اي تشبيه العدو بالطيران في السرعة
منطور في استعارة طير ان العدو بخلاف استعارة المرسن لانف فانه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ولهدا دلل على) اي لوحظ التشبيه في استعمال المرسن
في الالف كما لوحظ في طلاق متمر على عبط الشمة عد استعارة حقيقة لكونها
مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق
الاستعارة على المرس استعمال في الالف حتى احتاج الى انفرق (قوله ونحو ذلك)
بما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) اي وضع المرسن موضع الالف
ونحو ذلك في نصير ر جمع اي الجماعة اوالى وضع المرسن موضع الالف بتأويل
الاستعارة (قوله فعددت كلامهم) فطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة
المرس للالف (قوله ونهت على ذلك) اي على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم
الاستعارة من سببه استعارة غير مبنية لعدم ابتداءه على التشبيه وكونه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه منه) اي بين وضع المرسن موضع الالف
وبين الالف حقيقة اثبت نقل به اي في وضع المرسن موضع الالف
من في استعمال المقيد في المطلق مطبق الاسم من محاسن وهو المقيد ان
محاسن به وهو مرد الذي وقع عدد مطبق الالف في الخارج والجانسة
والمتناهية من واحد لكونها مشتركا في امر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني
اشتراك في الوصف فاطبق اسم الاستعارة التي مساها المشابهة على ما فيه
المجانسة بحر (قوله فلا طلق الاستعارة عليه) لاحقيقة ولا مجازا (قوله فل
فلت الخ) يراد عن قوله الجامع امداحا في الطرفين الخ (قوله مفيدة) اي
للمبالغة المصروفة مع (قوله ان حرة اماهية الخ) لامتساع التشكيك في الذاتيات
(قوله للشجاعة) اي لشجاع قام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق
عليه الشجاع (قوله لا لرجل وحده) لمعرفته انه لا ملازمة منه وبين الاسد
ولا دلالة له عليه (قوله تجور ونصاح) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها
حقيقته وماهية الموصوفة له (قوله ان يكون الخ) اي ليس المراد منه ان يكون
وحد الشد ضربا منه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص واصف التشبيه
واشهرها ان يكون تشبيه عربيا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه
يكون وجه شدة اخص الاوصاف واشهرها (قوله وفي الصحاح القربوس)

السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين
 مفسره الشارح رحمه الله به الامالاجال والتفصيل (قوله وكرهت كل مخاطر)
 اي مثل ذلك الاهمل فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الخبائث
 كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك لمرحل يريد نفسه كل محطر في تعويد
 فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع
 العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب اندكور في الشكل والصورة
 بعد التشبه المذكور استعار الاحتواء الذي هو احداث ثقب الهيئة وانجساده
 لوقوع العنان في قربوس السرج ما صور الوقوع بصورة لا يقع واسده الى
 القربوس معلقة في تأديبه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمي يده حتى على
 فلاں وقدمه فالايماح المشبه تخيل ولا يماح المشبه تخفبه لاستعارة المذكورة
 استعارة تصريحية بمعنى منبذ على التشبه المذكور ولولا ذلك التشبه لما حسن
 استعارة الاحتواء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما حكي على ساطرين (قوله لان
 الركبين الخ) ولان العنان يقع على اقربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالحيوة
 تقع على الركبين بعد وقوعها على الظهر (قوله وانما يرى) نفخ الزاد وكسرهما
 كاصحاري والحواري (قوله احدهما في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو
 الواجب وهي امجمع طرف بكسر الظاء بمعنى الكريم اي كرائم الاحاديث يقال
 هو من اصناف العرب اي كرائمهم او طرف تهريث بمعنى الساحة اي فنون
 الاحاديث (قوله حتى افاداه الخ) لان نسبة الفعل ندى هو صفة الحال الى
 المحل تشبه تشبوعه في المحل واحاطته بكله فانه في ما صدق بلاسة وقيل للعدبة
 اي اذهبت الاباطح اعناق المطايا فيكون مطايا مشها بانه واعانها بالاشياء التي
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) شبه بانه (قوله كما في
 قوله تعالى واشتهن الخ) حيث استدل الاشتغال الذي هو صفة شبيب الى الرأس
 الذي هو محله للاشعر باستعارة له (قوله ففتنه الخ) مقول قول لبيت الذي
 بعده * الايتها المبل الطوبى الانحلى * بصح وما لا صاح ميت * مش * والصمير
 له ليل في بيت قنله * وليل كوخ ابهر ارجى سدواه * على * بواع * فهو ليلتي
 * فان امر روقي يحور ان يكون المتطلى ما حودا من مساو هو ظهر فيكون المتطلى
 مد الظهر ويحور ان يكون من المتطلى بمعنى انه يقب حباله فين باء (قوله
 فاستعرا الخ) فيه ثلث استعارات تصريحية تخيلية لاحذ شكل امين وصورته
 الخبيثة بالشخص المتطلى المردف الثقيل (قوله وانظروا الخ) هي انه استعارة واحد

شبه الليل ، اشخص المظلي المردف المنقل وانث له لوازم الشبه وقيل انه استعارة
 كمشية شبه هيئة امير في انطول والثقل بهيئة المظلي الخصوص (قوله باعتبار
 الثلاثة اخ) اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما
 بينه الشارح رحمه الله تعالى و كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون
 سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة (قوله عجيلا جسدا)
 بدنا ذا لحم ودم او جسما من الذهب حابيا من الروح ونفسه على البديل له
 خوار اي صورت البقر قيل في صكون الآية استعارة بحث اذ جسده له خوار
 صريح في انه لم يكن عجيلا دلائق لقراءه حسده صوت القرو قد ابدل بدل الكل
 فظهر به انه ليس عين يحصل فتردد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى
 (حتى ينبت لكم الحيط لا ينبت من الحيط الاسود من الفجر) فان البيان اخرجه
 من الاستعارة الى التشبيه كما مر و بطوات ان البديل اخرجه من كون المراد العجل
 الحقيقي وان المراد منه عجل الادماق اصنى الحيوان المخلوق من الخلق فالسدل
 قرينة على الاستعارة كبرى في رأيي اسدا برعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج
 الحيط الابيض من ان يكون المراد من الحيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون
 المراد به الحيط لادماق اصنى الفجر اذ لا بين الثنى بنفسه فلا بد من تقدير المثل
 (قوله فانسدمر منه هو النار) هذا يصريح من السكاكي رحمه الله تعالى فان
 المستعار منه في الاستعارة بالكسبة هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللام كما هو
 مذهب الجمهور وسمى منه ما يندفع من ان استعار منه هو المشبه المذكور (قوله
 ورعى المصنف اخ) امر ، لزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان
 قرينة الاستعارة بالكسبة حقيقه قابو افاق لمده ان يكون اشتعل بماء الحقيقي
 (قوله عقلى) ي بعينه عقلى وهو تعدد التلاقى (قوله كشف الصوء اخ) يعنى
 ان الدمار صبرة من الصوء اما على التحور او على حذف المضاف وقوله منه على
 حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان انقاء ظلمته وذلك لان الدمار والليل
 عارنان من رسم كون شمس فوق الافق ونجته ولا معنى لكشف احدهما عن
 الاخر (قوله وموضع نداء طه) ي الليل وطله طل الارض ابدى في الليل وهو
 اظلمة ولم يقل نداء ظلمته متدعة للإبصار والكشاف اشارة الى ان اظلمة وجودية
 كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) فيصح
 القول بظهوره بعد زوال الصوء بقوله دائمة او عابثا فانه اذا لم يكن احدهما يكون
 ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا كما ذكره تفسير الترتيب في نفسه لانه هناك كذلك

(٧) خلق الخلق في ظلمة
نصحة

(قوله وبيان ذلك) أي ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى (٧) خلق خلقه في ظلمة ثم رشح عليه من نوره (قوله فخص ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر حين اظهار الظلمة كاظهار المسلوح لان السبح متعد لا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظور بالظهور هذا اخذته (قوله واعترض الخ) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السبح لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أي كل واحد من السبح وصاحب الفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ما ظهر بمعنى زل يكون صلته من لامن (قوله قد يكون بمعنى النزع الخ) في الأساس من مخرج سمع الله سهار من الليل وسحبت منه درعه و الاول معنى الاحراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اد الفحشة انما تصور فيما لا يكون مترقب بل يخص بعضه ويكن احوال ان نزع الضوء من مكان الليل ليكون ظهوره في غاية السكمان كان المترقب فيه ان يكون في مدة مديدة الحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول من غير مترقب ولهذا ظهر احوال من التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقوله انصف ربه الله تعالى عليها جعل امثال معسوما (قوله لانه قد ذكر الخ) بسبح تشبها الاعتراض على السكمان ربه الله تعالى بانه عدو في سببه مما على حدة وجعل نفسه سنة والاسم ربه ماها التشبيه للاوجه لا ساطعة من الاقدام في لانه ندرة والعدو ندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله باعترا تشبيه الخ) على تقدير ان يكون معنى من انقطا من مكان ربه ما (قوله لا مجرد القدر) انما يرتب بظا المرد (قوله ويكون الاستعارة الخ) او على هذا الاحتمال ومعنى من انقطا من رقادا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون لرقا كثير الوقوع في الخس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه قوي وان كان بعد لاشهية (قوله الممت) أي سهوية تأتي بعد قاتل في اليوم اقوى واعرف ولا يرد مدح من يكون بعد في اليوم اقوى محل بحث لان المدح في الموت قوي فعدت مدع عليه اقوى ولا ما قيل من وجه الشبه عند كورا فيكون تشبها كافي قوله ولا يحب من روح الدر بعد (قوله كسر الرخصة) في القاموس لصدع كسر شيء منه وفي تاج شكا من مدح كسر الزجاجة على مدخل امثال وكوبه محوسا باعترا حصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس اسليح لا يصعد وهو امر على يكون بالقول والفعل والتقرير لم قال اتسمع تكلم بقول مخصوص فهو حسي ميات

بشيء (قوله وادعى الخ) إشارة إلى أن الباء في بالتأثر للتعدية وبما مصدرية أي
 تأثر من المصدر انتهى للعقول في الكشف فاصدع بالتأثر أحهر به واظهره
 يقال صدع بالحلة إذا تكلم به حورا وفي الأساس من المحاز صدع بالحق حهر به
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بالتأثر وفي الصحاح وقوله تعالى
 (فاصدع بالتأثر) قال غيره أرد فاصدع بالامر أي أظهر دينك وبخوزان
 يكون ماء وصوبة أي بالتأثر به من الشرائع فحذف الطاء كقولك امرتك الطير
 (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلثة أحواد أو أربعة تبقى
 عليها التمام فيستظل بها في الحر وكل بيت بني من عيدان أشجر (قوله على نفس الذات)
 أي الحقيقة والمفهوم في القاموس معنى ذات يسكن حقيقة وصلكم وسبحني في
 كلام السيد أن مراده مستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام
 والمصبرات واسماء الأشجار والحروف والأفعال فانه كلها حركات لا تحرى
 الاستعارة فيها وقوله من صير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما
 يكون الخ) فانه في حكم اسم جنس (قوله وان لم يكن اللط الخ) أي بعد أن يكون صالحا
 للاستعارة فلا يلحق بما يكون معناه حزينا قال قدس سره التشبيه الخ في تقييده
 إذا عارض على قوا من الاستدلال بالمعاني الحروف والأفعال لا يحرى فيها الاستعارة
 أصالة لأنها لا يحرى فيها التشبيه أصالة وكل ما لا يحرى فيه التشبيه أصالة لا يحرى فيه
 الاستعارة أصالة أما كبرى فلا الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يحرى
 فيها يحرى فيه التشبيه فالاستعارة تحرى فيها يحرى فيه التشبيه وتعاكس لتعكس التقييد
 إلى قولنا كل ما لا يحرى فيه التشبيه لا يحرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلا معاني
 الحروف والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يحرى فيه التشبيه أما
 الصغرى فلا آلات تعرف حل وهو وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما
 الكبرى فلا كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصح أن يكون مشبهه وكل ما لا يصلح
 أن يكون مشبهه لا يحرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يحرى فيه
 التشبيه أما كبرى فمعرفة ما لصغرى فلا ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا
 كونه موصوفا بوجه تشبه وبإشارة كالتشبيه فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون
 مشبهه في هذه المقدمات تحتاج القدمات إلى بيان وتحقيق وهما أن معاني الحروف
 والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وأن غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا
 بكونه موصوفا بوجه تشبه وهذا التحقيق المقام الخ في المقدمة الثانية أو لا بقوله اعلم

الح لاختصاره والاولى تأييد موله اذ انهم هذا قاعلم الح * قال قدس سره ولا
يخرج الح * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا و تقيد مضموط تبعا لتخصيصه
فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا * قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لمطة
من * لان الحروف روابط بين الاء والاول فكذلك معانيها روابط بين المعاني
* قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الح * لا يخفى ان للارم * ذكر ان معاني
الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها حريثات غير مستفاد * تقدم وانما قبل به
بناء على انها لا تستعمل الا في الجربيات والاستعمال بالقرينة دليل الوضع فتكون
موصوفة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد من مخصوصه يلزم الاشتراك
بين المعاني الغير المحصورة فقبل الوضع العام وهذا مذهب ليه قدوة المحققين عصار الملة
والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موصوفة للمعاني الكلية الغير الملحوظة
بذاتها فذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح
رحمه الله تعالى في تصانيفه وفي انه يلزم من هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات
تلك المعاني محرم الا حقيقه لها لعدم استعمالها في المعاني الاسليم اصلا مع انهم ترددوا
في ان المحار يلزمه الحقيقة اولا فموضع ما * كما يكون يجوز ان استعمالها فيها من
حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها امراد بمعنى كلية فلا وقد مر ذلك
مرارا * قال قدس سره فلم يذكر الح * الدسب * واللاحق ان يقول
قال يحصل كافي تشرح لشرح حيث قال ومعلوم * لا يحصل خصوص السمة
ونعنيها لافي العمل ولا في الخارج لا ينعين بسوب به ان لا يدخل له كفي التفصيل
وجاية التوجيه نبال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع
الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيد بخارج و ذكر المتعلق * قال
قدس سره وهو ايضا يحصل الح * هذا الكلام يصائب على ان معنى الحرف
غير مفصل في هذه واما تخصيه باعتبار غيره ومعه حرفي فكلا * قال قدس
سره وان دعم الح * هذا هو مراد القوم ومعنى * تراط الواضع ذكر متعلقه
في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آله تعرف حال متعلقه فلذا وجب
ذكر متعلقه وحيث لا حاجة الى نقول بالوضع العام والموصوع له الخاص
فانه التزام امر لا شاهد عليه * قال قدس سره لا يتصور له فائدة الح * قد
عرفت الفائدة وهو الاشارة الى * معناه مفهوم لا بد من حيث انه
آله تعرف حال المتعلق * قال قدس سره فانه لا دليل الح * الدليل

على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما لا دليل على هذا الاشتراط
لادليل على وضعه للمعنى اخرنى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل
عليه واما الاستعمال فى الحريات فقد صرحت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال
قدس سره هو التزام ذكر اسعق الح * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف
حاله بورت الفرق بينه وبين لاسماء اللارمة الاصافة فانها ملحوظة فى انفسها
والاصافة تبع لها يشهد بدقت وفوقها بحكمها عليه وه دون الحرص وهذا مراد
من قال ان ذكر اسعق فى الحرف لتفيم الدلالة لكونه متعلقا بالقياس الى الغير
وفى الاسماء اللارمة لتخصيص لغاية فان ذو مثلا معناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى
الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان، موصود من وضعه هو التوصل الى جعل اسماء الاحناس
وسما لثنى لا يحصل بدون ذكر ما يصف اليه * قال قدس سره موافقا لقواعد
الائمة * وهى ان الوضع يؤخذ من لاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الحريات
وانه كما يحتاج الى التفسير عن المعنى المستقلة يحتاج الى التفسير عن المعانى الغير المستقلة
واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهو كعمى منقيل وامثاله وما رد فى تفسير الحرف
وهو ما نقل من الابضاح وامثاله * قال قدس سره بهذا الاعمال الناقصة *
فانها موصوفة لتقرير المصطلح على صفة لم يرها غير مستعمل بالمعنى * قال
قدس سره لا يخص * ي من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الحراء اعنى
وجب ذكره * قال قدس سره بخصوصها * متعلق بقوله لكل نسبه والصير
راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملاحظة
شئ واحد مسندا ومسد به فى حاة واحدة * قال قدس سره فصلا الح * انما
قال فضلا لان فى المحكوم عليه رتبة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به
انما يطلب لاحله * قال قدس سره قلت لان المضرايح * خلاصته ان منشأ الفرق
كون النسبة فى اسم الفاعل تفيدية غير مقصودة افاذتها اصالة فيصح وقوده
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف
نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة مفردة مع طرفها فلا يرتب الفعل بعينه
باعتبار معناه المطابق اصلا * قال قدس سره فان قلت الخ * اراد على قوله وبقتضى
عدم ارتباطها بعينه فانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الصلية خيرا * قال قدس
سرهم بصور الخ * لانه يشتر على جثني صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة
الصغرى وادا كان هذا الحكم معصودا لذات كان ذكر زيد لمحمد بن مرجع الصغرى

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى قد كررناه حينئذ لتقيد المسند * قال قدس سره صريحا * اي مقصودا اصالة ادلا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات * قال قدس سره لا اشتغالها عنها * بالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راءك البقية * قال قدس سره فستلالا مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفصل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة لخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تستهر بوصف يصلح ان يحمل حامعا يدها وبين نسبة اخرى مصنفة كنسبة انصرية والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون اخص او صاف المشبه و شهرها وما قبل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى الموضع كالدسة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكونه محرم صاعليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه الموضع بالفاعل فهو استعارة بالكساية فلا محار في النسبة وان لم يضر هو محار على نسب الفعل الى غير موله للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة * قال قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما يقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الرمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التصيد للمعنى المصدرى بالرمان * قال قدس سره او يكونه الخ * قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم معنى الواو * قال قدس سره دسل صحيح * بناء على ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بذاتها جوهرية ويقول * يصلح توصيفه للملاحظة بالموصوفة بخلاف معاني الحروف والاصال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفة وهذا التعرير ان يتم على تقدير لاكتفاء في الدليل موله انما يصلح للموصوفة الحقايق دون معاني الحروف والاصال وما هي ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقايق بالامور الذاتية المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الاصل والتعليل به متقدمة غير متفرقة لدخول الزمان في مفهومها وتعرضه لها فكلا وري يحظر بالن في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفة شئ من الحقائق اي الامور لثابتة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الاصل والصغات فانها من حيث انها مدلول لانها مثبتة لشيء وذلك لدخول زمان انشئ هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروص ذلك زمان لها عروصا صار به كالحرف له فلا يثبت من هذه الخبيثة لها شئ فلا تكون موصوفة وحده انشئ واء تعرضوا لدخول

الزمان دون النسبة يكون دخول الزمان موقرا الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل
بمادل على معنى مقترن باحد لازمة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء
في مفهومها وعلى هذا التقرير لا عار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاحتجاب الذي
ذكره السيد * قال قدس سره هو المعنى المستقلة * اطلاق الحقيقة والذات
على المعنى المستقل لا يثبت من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك
وما وجدنا في كلامهم دية * قال قدس سره لا ما توهمه الخ * نسبة التوهم
الى المشرح رحمه الله توهم فان لتفسير المذكور مخرج به في شرح العلامة فاعتراض
المشايخ رحمه الله تعالى على ذلك التفسير * قال قدس سره واما عدم ورود
الثاني الخ * هذا حق ولعل المشرح رحمه الله لا يجز ذلك قال بعد تسليم صحته * قال
قدس سره ولم ينفض الخ * ورد المشرح رحمه الله النقض على من اطلق الذات
في تعريف الصفة لا على من قيد بكلمة ما او بمهمة ومقصوده تأييد ان اسم المكان
والزمان والاشياء غير داحلة في لصفة (قوله لانها تصلح الخ) هذا المأخوذ في الدليل
ان الاستعارة لا تجري الا في يصلح للوصفية لان كل ما هو صالح للوصفية تجري
فيه الاستعارة لخوار ان يكون في مبدع خبر (قوله فالاولى الخ) لا يخفى ان دعواهم
عدم جريان الاستعارة في معنى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها
في تلك الاسماء ليس ما جودا في دعواهم لاهل ولا سيما فاعتراض المشرح رحمه الله
تعالى على دليلهم ما لا يخفى الاسماء المذكورة فكون الاستعارة فيها اصلية
وايس كذلك خارج عن قايوم التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصرا
عن افادة ما هو في الواقع موهب بخلافه في تلك الاسماء فذلك قال فالاولى الى الاولى
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ثمة وهو في الواقع غير موهب بخلافه (قوله بمعنى
المصدر) اي التشبه في الاوثر بمعنى المصدر كما يدعيه في التشبيه في نطق الحال
والحال ما عطف مكدا لادلايه * معنى * عرض التشبه لانه مقصود من التشبيه كما
معنى (قوله ما عطف ليعني) نقره اي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية
فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان فتر باحد لازمة الثلاثة ففعل والافاسم
وفيه نظر ادر بما يجمع مستند انه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية
بالنظر الى وضع لفظة فقط غير مستقل بالمراد الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا
بحكم الوضع في دلالة احدا بمصير عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى
الكاف الاسمية والحرفية هو ش وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
دون الحرفية وقد حققنا في فوائده شرح اصولنا ان صاحب التمس (قوله لازمة

لننطق) لزوم المسبب للمبتدأ الواحد المحذورين للآخر ولطهور نوع الزوم
لم تعرض له فلا يراد ان مطلق الزوم مشترك في جميع نوع المعارف لا يصح كونه ملاقة
(قوله فاستحسن) اي فاستحسن ذلك البعض الجواب لمذكور صلت عن قوله فقلت
(قوله كالحمة والتدني الخ) فانهما متقدمتان في الدهن مترتان على الالتقاط في الخارج
فان قيل انه اراد بالحمة محبة موسى عليه السلام وان هذه محبة للقط وهو الفرعون
علة متقدمة عليه شيء (قوله ثم استعمل في لعدوة الخ) اي في ترتيب العداوة
والخرن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتيب العلة العلية اعني اللام (قوله وهو)
اي كون الاستعارة في اللام نعا للاستعارة في الحرور (قوله نعم ان يكون متروكا في
الاستعارة) اي المصروفة على مدحه دون مذهب من قال بالتشبيه البالغ ايضا
من الاستعارة نحو زيد امد وفيما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة
والخرن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام نعا ولا في الحرور اصالة اقول
معاد كلام المصنف رحمه الله تعالى هه وفي الاصل ح ان الاستعارة في اللام تابع
لتشبيه العداوة والخرن بالعلة العلية وبس في كلامه انه لا استعارة في اللام تابع
للاستعارة في الحرور وانما هي زيادة من شذخ رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه
يقدر التشبيه في العداوة والخرن بالعلة العلية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه
ترتيبها بترتيب العلة العلية فتمت استعارة اللام في الموضوع ليرتبط العلة العلية بترتيب
العداوة والخرن من غير استعارة في الحرور وهذا تشبيه كتشبيه الربيع بالفار
المختار ثم اسناد الاسباب اليه وهو القدر من الكشاف حيث قال بهذا الكلام الذي
يقوله الشارح رحمه الله وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن شبه الاسد وهو الحق عدى لان اللام
لما كان معناها محتاجا الى ذكر الحرور كان اللائق ان يكون الاستعارة والتشبيه فيها
تاثيرا لتشبيه الحرور لانها لا تشبه معنى كلي بمعنى كل من الحرف من حريتها كما
ذهب اليه السكاكي رحمه الله ونحوه التراجع رحمه الله (قوله هذا) اي ما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والخرن بالعلة العلية للتقاط (قوله فلا يكون
من الاستعارة الشبهة في شيء) اي في وجه من لوجه لان الاستعارة التضييقية عمده
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مصر (قوله به شبه ترتيب الخ) اي شبه الترتيب
المخصوص بالترتيب المخصوص به تشبيه ترتيب غير العلة العلية بترتيب العلة
العلية بالتشبيه فصدأ وقع في الترتيبين اكلين ثم يسرى في حريتهما يدل على
ما قلنا قوله فجزت الاستعارة اولا في العلية ومرصبة وبنيتها في اللام (قوله

فلاستعارة مكينة) سواء كانت التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب المصنف
 رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله (قوله أو قرنت)
 في إسناده إلى الاستعارة لأن التحريك والترشيح إنما يعتد به إذا كانا
 متحدة للاستعارة وبؤيده مقابلة المطقة فانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تفرق)
 بصيغة العموم الفرق بين جري بحري من جهة نصر وضرب لغة فيه كذا
 في التاج (قوله بصيغة ولا تفرق) إذا كان الملايم من جهة الكلام الذي به الاستعارة
 فهو صفة وإن كان كلاما مستقلا حتى به بعد ذلك الكلام فهو تفرع سواء كان
 بحرف التفرع أو لا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحرا
 ما أكثر علومه أن جعل ما أكثر علومه صفة فتقدير القول وإن جعل تفرع كلام
 فلا كلام (قوله ثم وصفه ما تفرع) إذا كان من غير الاستعارة وغيرة إذا كثرت وأما إذا كان
 من قولهم ثوب عامري واسع فهو ترشح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غير لانه
 لا يدل على تعيين المعنى البحري بخلاف سياق الكلام ويهمل منه أنه إذا كان
 في الكلام ملائم كل واحد منهما بمعنى المعنى المماثل فيكون أن يكون كل واحد
 منهما قرينة ويتردد إلا أن انتشار الأول قرينة أولى لتقدمه وقرينة من جهة
 الاستعارة (قوله أي شربا في الصحيح) ما كان التسم عارة عماد من الصحة على
 ما في الصحيح ولم يكن التسم بمعاملة مع وجه مشترك في الصحة وقد مدح له بأنه
 وقور لا بصحة وأنه حليق بمراسل غاية التسم (قوله غلفت بصحة) في غلفت
 إشارة إلى أنه يعلم أن السائلين حد عليه بوسطه صارت الأموال مرهونة بدهم
 وأنه عاجز عن أداء دقت الحق فدللت لم يفسر على انعكاس الأموال عنهم (قوله
 وعليه) أي على التحريك (قوله والادافة حرت صدم بحري الحقيقة) اعتبار
 الادافة حارية بحري الحقيقة في الأصله يشير إلى أن التحريك حقيقة وقد صرح
 في شرح المفتاح بكون الترشح حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له أن الترشيح
 سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا شأنه على المشبه حتى كان
 المستعار له المبحر خرا من لاطم الأمواج والاستدال اشتراء بفرع عليه الريح
 والعبارة وعدمها فلا يعتد به شبه ولا استعارة انتهى على قياس الترشيح
 بكون المتعارفه في التحريك شمع الشاكي إصلاح فلا يرد أن التحريك مشعر
 بالتشبيه مع أن معنى الاستعارة سمي التشبيه وأما أن المشبه عين المشبه هذا
 لكن ذكر في شرح الكشف الترشيح قد يكون مجازا كالتمشيش والوكر في قوله
 هو لما رأيت النسر عز أن داية وعشش في وكره حاش له صدري ولعل ما ذكره

في شرح المفتاح بناء على الأكثر (قوله والاخرى مكسبة) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكسبة اهم من ان يكون بلفظه الوصوح له وبعبارة (قوله يكون الادامة بمنزلة الاطعام للمبسة الخ) يعني يكون قريبة الاستعارة المكسبة والفرينة لا تكون تجريدا ولا ترشيعا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الادامة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيعا وهو المناسب لكلام الكشاف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيعا (قوله من مرشحة) من الترشيح وهو تزيين وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالقاء الكلمة من المجاورة بمعنى المكافحة كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم بمعنى ما كسى شيئا به كردد وعلى التقديرين هو قريبة نظمية واما سواء ترشيع (قوله هذا تجريد) لان اضافة ندى الى احد فرينة (قوله هذا ترشيع) اي له ليراد اطاره لم نعم واما مدعى فليس بتجريد ولا ترشيع لان التعديف بكلا المعين يتصور انصرف الاستعارة واستعارته (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يحتمل الترشيح للتشبيه كما سبق في قس المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه نأى) معناه انصرف ليكون البناء مستقلا بالنسبة الى ما قبله اعني التناسي لا الحكاية الحال الماصفة كما وهم (قوله ادلا معي الخ) ادلا تشبيه هذا الاستعارة فكيف هذا الاعتراض به (قوله صريح في الابصار) حيث قال واذا حار الساء على المشبه به مع الاعتراض بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذا كان المراد بالاصل التشبيه رما لتكرار (قوله دامت ابقة) فيكون التحوز بحيث في المجموع اي الاعط المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التحوز من كونه حقيقة او مجررا كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا ينبغي ان يفتنى على ان المدلول الجارى مدلول مطبق ساء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلول لا تصيب او لتراب كيف يكون مدلول المركب معنى معانقا مع كون مدلول بعض اخره مدلول لا تصيب او لتراب ساء (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمه الله تعالى ان طرق التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا وهذا يقتضي بقاء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاعرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وفيه ان مادة النقص يجب ان تكون محققة ومجررا لحوار لا يجمع وليس كل تشبيه مجرري فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كان مدكوريين في التشبيه يجوز ان يكون وجه المشبه منزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا

كان وجه التشبه المذكور اما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام حلوا من
 المستعار له والجامع ملوكا. ووجه فيه مترعا من متعدد مع كون لفظ استعار منه مفردا
 صار الكلام لمرا (قوله شرة الخ) بمعنى انه ليس داخلا في التعريف حتى يرد ان
 الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامدا خلا في عدد الخنس (قوله
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى) في شرحه للفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة
 لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلت الرجل الاولى ثم
 يخطو خطوة الى قدام وحصة الى خلف انتهى الى جهة هي خلف المتردد
 فانه مع ما اورد السيد في حواشي شرحه للفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا
 ليس هتة المتردد وانما السائر من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير واقبين
 على شيء واحد كما لا يخفى على ذي البصيرة واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه
 من ان المراد تقدم رجلا مرة وتؤخره مرة اخرى ووحدا اندفاع ظاهر للآمل
 في صارت اما اندفاع الثاني في قوله بل تلت الرجل الاولى فانه اشارة الى ان تفسير
 الرجل بالخطوة ليس صحيحا بل هو الرجل الذي قدمه بخلاف ما اذا حصل
 على معناها الحقيقي واسم اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها
 نصير الخطوة واحدة الى الجهة التي هي متخلفة وهذا التفسير الذي ذكره الشارح
 رح موافق لكلام السكاكي رح حيث قال قوله وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا
 اخرى (قوله صورة تردده الخ) اي شبه الهيئة المبرقة من اقدامه على اليم
 تارة واجامد عنه اخرى مبرومة تردده وتشككه في المباشرة بصورة ملرومة لتردد
 من قام للذهاب وهي الصورة المترعة من تقديم الرجل تارة وتأخير اخرى وانتمزع
 منه ههنا في المشبه والمشبه به هو اجراء المركب ومدة كآثرى وخص عليه السيد
 في حواشي شرحه للفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق
 لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاصافة في قوله صورة تردده لامة وليست
 بباية حتى يدعيه ان تردد ليس معنى مطابعا للمثل المذكور بل لازما لمعناه
 المطابق وقد صرح السيد في المشبه به ان يكون معنى مطابقا (قوله وهو
 الاقدام تارة ولاجم حرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وصح
 المركبات الخ) ولما يمتنع في اعادة المعنى التركيبية الى رعاية القوايين التي اعتبرها
 الواضع (قوله موضوعه بلا حيار لا ثاب) اي للاعلام مايات شيء شيء مطلقا
 ان كان الفاسط موضوعا بصورة اذهية او للاعلام ثبوت شيء شيء مطلقا

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في ربه قائم
موضوعة للاخبار بثبوت القيام لربه وقس على ذلك وامراده بقوله للاخبار
بالاثبات الاثبات المحررة لقطع بان موضوع له الهيئة لتركيبة نفس الاثبات
لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي . كان باعتبار قصد الاخبار
وعدمه تزلله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اي مع المركب الجاهلي مصعد)
معناه الحقيقي اثبات اصعد مع المركب الجاهلي لهو اي عن قصر الاخبار ولاعلام
ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد اظهار التصر والتصر . و . كونه ظهر اندفاع
ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المحار في المركب يكون باعتبار هيئة تركيبية
التي هي جرؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مداركه المطابق (قوله
والعرض الح) اي العرض منه اظهار التصر على من رقة الحبوب اللارم للاخبار
بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يدوم اظهار التصر والتصر (قوله فحصر
المركب المركب الح) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا لمعرف (قوله عدول
من الصواب) فيه انه انما يكون عدولا عنه بوحده شاهد من كلام العلماء للمعيار
المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو
قد يكون كساية وقد يكون محذورا وقد مر نمطه في المقدمة لا يجوز ان تكون
كأيات مستعملة في موضع ليدل على لوازمها (قوله اي استعمال للمركب الح) الاول
نظرا الى المعنى فان الكلام في المحار المركب والذى نظرا الى العرب الاقطن (قوله على
سبيل الاستعارة) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى
استعماله على الحقيقة والتشبه (قوله فلهذا لا تنفت اح) في شرحه للمفتاح الحاصل
انه يجب ان لا يغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال لمصر امشبه ليصح انه
استعارة وهذا لا ينافي مذكور صاحب الكشاف من انهم حضروا مثلا ولا رأوه اهلا
للتفسير ولا جدير بالتداول والاقول الاقولا فيه غرابية من بعض انوحوه ومن ثم حوفظ
عليه وحج من التغير (قوله وما تفقت الاراء) به هي ابي ر بما عدا رأي الشيخ فانه سيجي
انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكساية (قوله من محض) اي لا يوجد في المشبه
لانه لا يوجد في غير المشبه اهلا فان الاظفار توجد في غير لسع لكن لا توجد في النية
(قوله خالية من المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة لشيء . لاستعارة في ادعاء دخول
المشبه في حدس المشبه به وليس بشيء ادلا ادعاء عند المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح
انث لها اي الشمال بدا على سبيل التحيين مبالغة في تشبيهه به فالمراد بالتحيين

ان الاثبات المذكور تحصيلي في قوله يحصل انه من جسد المشبه مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاعتدال متحقق في الاسد بدونها بالنسبة لكن كماله بها (قوله ما به يكون نوم الخ) ويكون حصول وجه المشبه في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تمنع) بفتح العين اي دمع لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه الحبل الخ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حالي من قبل بل من الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فاذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التحصيلية بدون الاستعارة الكنية (قوله لا يستدل به) اي صريح بالاسم من كلام الشيخ فان اصف رحمه الله تعالى استبعد منه كما شعر به صارة الانصاح (قوله ويهدا بشر الخ) انما قال يشعر لانه ليس فيه كلامه اطلاق لاستعارة بالكتابة على الرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق اسم صريح عليه وجعله مرمر اليه فهو مستعار لطريق الكناية اي لا طريق الصريح به لانه ذكر لاربعه قال قدس سره ان هذه اربعة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف انصراح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكتابة الانظار ونحوها في تفسير قوله تعالى (حتم الله) الآية لا يقول في نحو: تفرى الرياح ريح الحزن من حره * انا سرى اليوم في الاحقان ايقاظا * ان الرصاص استعارة بالكتابة من الصنف والابقاظ عن الاطعام انما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود ونصرح به واضحا كونه من روافد المسكوت وشائعا لا تخافه تشبهه بالاستعارة كما في قوله تعالى (يقصون) الخ وقولهم عالم يعترف الناس منه اذ لا فرق بين الدارين سوى ان الله تعالى يجهل لكون المعصومين حلا والاعتزاف لكون المقرفين به بحر او راسا من يد احتصاص بالحسن والجمال وان تشبه الله به بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتشابه الايقاظ بالاطعام فانه اعيا يله من ايقاظ تفرى عنه وقال في تفسير قوله تعالى (او تلك الذين اشتروا الصلالة بالهدى) وقد نظر ان الاستعارة بالكتابة من الترشح لسبق استعارة الحمار للحديد في قولهم * كان اذني قلبي خطلا ون * والحبل اهمه في قوله تعالى (يقصون عهد الله) وليس يدان له لغة مصطلح اشهور ثم المقصود التمسك على مكان المسكوت لا تريبه وقال في تفسير قوله تعالى (صمكم عي) الآية ان قوله اي صامص الكشاف في الاستعارة بالكتابة بخلافه رأي صاحب المفاتيح فقد فسرها المصنف رحمه الله

تعالى بانهاد كرشى من روادف المستعار نفسه على مكانه على سبيل الترميز وقال
ههنا وحلم من كلامه اى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن
لما كانت متعمدة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية عن ذلك + قال قدس
سره مع ان عبارته صريحة الخ + هذا مجرد دعوى فان متعدد من عبارته اهم
يسكتون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شئ من روادف وما ان الاستعارة
بالكنائية هو المسكوت او هذا الرادف فكلا من الظاهر ان يكون هو الرادف
لان الكناية ذكر اللازم واردة المعلوم فالرادف اولى ما يسمى كناية لانه توطئة
وتمهيد لينهل منه الى المسكوت وهو انقصود وقول صاحب الكشف وهذا
هو المستعار بالكنائية اشارة الى ذكر شئ من روادف مثلا يكون نحو ما لم يذكره
في مواضع عديدة وهو الظاهر اقرب في الذكر + قال قدس سره بان المستعار
هو المسكوت + هذا مسلم اكن كونه كناية غير مدكور في كلامه من كونه مكنا
صعد الكناية غير المكينة + قال قدس سره وان الرادف المذكور كناية عنه +
اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة متبينة بالكناية
عن المسكوت + قال قدس سره اشارة الخ + هذه اشارة مسلمة لكن لا يظهر
منه ان الاستعارة هو المسكوت او لرادف المذكور + قال قدس سره بل لم يرد به
الخ + هذا مجموع فان الظاهر منه انه الاطار عند صاحب الكشف + قال قدس
سره على قياس ما عرف الخ + اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذى مر سابقا
اذا الكناية لاتا في ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة
اذلا مضافة بينهما بل ان الكناية كالاتا في ارادة الحقيقة لاتا في ارادة الاستعارة
فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لايسا في كونه كناية عن استعارة المسكوت
ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بمعنى المصطلح فانها حقيقة
كما سيجي + واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني ثبات الابدية المردوف
والحلية له وهو الشجاع والعهد فلوقيل يعصرون عهد الحبل مثلا لم يكن
من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه تعالى احب لاثبات الحلية وترشيحا
لكونه كناية وجاز ان يعدمه نظرا الى انه في هذه الاستعارة انتهى وهذا يدل
على ان القصد من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي اعني
ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلية للعهد وترشيحا للحبل
ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الاطلاق المشترك بين ابطال

المهد وإبطال الصواب ولا يلزم إرادة معيين من اللفظ الواحد في إطلاق واحد
 لأن الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لحر الانتقال إلى ما رومه
 فلا يكون المعين مقصودين بذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية
 فانه لابد من تصوير معنى الحقيقي لينقل منه إلى لازمه أو ملزومه فعلى هذا يكون
 قوله إذا الكناية لآتي في إرادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصححة
 قال قدس سره علم أنه أراد مخ لا ينبغي أنه مناف لما تقدم سابقا من الكشف
 أن الاستعارة بالكناية مما تكون إذا كان وانحصار كونه من دوافد المكوت شائعا
 لا ثمانية تشبيه بالاستعارة منه وإذا لم يكن يكون نظري استعارة بالكناية فالجواب أنه
 كناية باختيار المعنى الحقيقي وإن كان استعارة نصريجة في حقه كما فهم من عبارته
 التي نقلها آتيا قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترتيب حيث قال
 في تفسير قوله تعالى (أو ثلث الذين اشتروا الصلاة الخ) أن التعقيب باللام قد يكون
 نعا لاستعارة الأصل لا وحده غير كما في قوله * لهلد اظهار لم تعلم * وقد يكون
 منعلا كما في عشت في وكره فاطر في الرأس لشهر بمنزلة الوكرين الفرس والغراب
 * قال قدس سره من أن الكناية في الآيات * فهي قواهم أن الاستعارة كائنة
 في الآيات كناية عنه لا في أيدائها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يحلو
 من نصف * لأنهم فيه قال المعنى كما يكون تحفة تكون بحاله ويكون الاستعارة
 حيثما للمعنى المصطلح بخلاف ما إذا جعلت مائة على ما بها قال إطلاقها صحتها لا يصح
 بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المعوي كما اعترف به سابقا * قال قدس سره * ما وعدناه
 بقوله وإن شئت حلبة لحال فاستمع لهذا الفصل * قال قدس سره واستبان
 مدالح * قد عرفت أن مدكره السارح رجه الله تعالى مراد صاحب
 الكشف وأن مدكره سداش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله) وأنشأ
 الخ) قال الساهر أنبأ من قوله أراد أن يثبت للشيء أن يدا أن الآيات
 المذكورة استعارة ويحتمل أن يكون مراده أن اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه
 قوله لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة فلذا قال السارح رجه الله فريسا الخ وليس
 في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل فهم من قوله لأنك تجعل الشمال مثل يدي
 اليد الخ أن آيات اليد مسمى على تشبيه يدي اليد وما أن ههنا استعارة بالكناية
 أو لا وعلى تفسير وجودها به التشبيه المذكور أو المشبه المذكور أعني الشمال
 أو المشبه المنزرك أعني دا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله) يمكن أن يصح عليه
 بذكر لفظ دال عليه صريحا ويشار إليه حسب أوغلا (قوله) من حقيقته (أي

هن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لامن معناه احدث في اذنب البند عبده
 مستملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم يقل من شيء الى شيء فقله و يوضع
 موضعا لا يتبين فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيره في الفداة) بتبر الى ان
 ضمير زمانها راجع الى الفداة والمراد تأثيرها في الفداة والترديد صاحب الكشف
 جعله راجعا الى الفداة وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سبق للفداة (قوله
 فبعد الشئ المترج الخ) اي فبعد المشاهدة التي اثراها غير حاصل لك من اليد
 بان يكون المعنى اذا صحت الشمال ولها شيء من اليد تلك بل حصل المشاهدة لك
 بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبه في قوة التأثير بذلك في تصرف الشيء
 بيده فانت له يد محيلا والمقصود ان يثبت له حكم المصروف في الشيء بيده (قوله
 سلا) في التاج السلورائل شدة الدوء وعشق وبعدي بمن من حد نصير
 وفعل بمن بالفتح فهما لغة شدة وفي اصحاح سلوت هذه واسليت عنه (قوله مجازا)
 بالصب حال والعامل فيه معنى الفعل التسفاد من كلمة لتسبراي امره سلام
 حال كونه مجازا (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق
 من الصحو خلاف السكر لامي الصحو يعني دهاب (قوله وقيل هو على
 القلب) بيا على ما في التاج ان الاقصار ما استادن اركار في ما وانما في كذا في اصحاح
 والقاموس ولا يمكن اساده الى الباطل (قوله تحفة من جمال الخ) ان اراد جملة
 هذا القول على تقدير كون الامتناع والتزك معناه احدث في لمنوع قال القدرة معثرة
 في معهودها ايضا في التاج الامتنع استادن والتزك دست برداشت وان اراد صحت
 على تقدير ان يحمل الامتناع والتزك على مصق الاستدء والروال فسلم لكن كلام
 القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه الحقيق مع ان القول بالقلب يتضمن
 مكتنة لطيفة وهي انه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله بنق الاستعارة بالكناية)
 هذا المصنف لا يعد القوم (قوله اراد ان بين الخ) هذه لارادة بطريق الكناية
 او طريق الاستعارة انجيلية تعدج الافراس والرواحن والصبي على الاستعارة
 الضيلية والاستعارة بالكناية فلا يرداه لم يقصد من لافراس والرواحل على
 مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تحيلية الاحقيقة الافراس
 والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته وانما يلازم ديث لو ريد افراس الصبي
 ما يلزمه ففعل الاستعارة الحقيقية قريبة للكناية كما في قوله تعالى (يقضون عهد
 الله) او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه تعالى (قوله واعرض
 عن معبوده) اذا القاصد للعاودة لا يحمل الآلات بكناية (قوله بطلت آياته)

من بطل الاجير بالفتح عدة اى تفضل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يردان التعزية
لاتدل على البطال (قوله بجهة من جهات المسير) اى يفرض من افراضه
(قوله فالصبي على هذا من الصوة) اى الصبي فى البيت اسم يقال صبي بين
الصبي والصبياء اذا كبرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر
صا يصو صو وصوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصبياء مصدر صبي
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر المبنى من حد نصر صبوة
وصوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمدوى القاموس الصبوة حولة
الفتوة صا صوا و صو وصى وصبه وصى كرمى هل صلة فالستفاد منه
ان كلا الساتين مشتركان فى المصدر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا
من الصوة لامن الصباء لان المناسبة تشبه المقصد بالمقصد لاتشبهه حال الصبي
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يقال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل
الشبان انقصاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالفتح
(قوله او ان الصبي) فيه اشارة الى انه يحور على هذا الوجه ان يكون الصبي
من الصباء بتقدير المصالح كما فى الصحاح كما انه يحور كونه من الصوة (قوله وصعوان
الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حيث هياته وهو ابتداء الشباب فانه و
اراع المعنى (قوله والميل) من الميل بمعنى الاصدى اى يحمل على الشهوات (قوله
وليس صحيح) اى كونه قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة
ليس صحيح لانه بهم من كونه الاستعارة مستعملة فيما وصفت له اما هو على
اصح القولين واما على قول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وصفت له وليس
كذلك لاتفاق القولين على انه مستعملة فيما وصفت له نعم فرق بينهما وهو ان
الوضع على القول الاصح ادعاء وعلى غير الاصح تحقيق ويكر ان يقال ان
قوله على اصح القولين بى اشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وصفت له
بل هو مجرد بى لدخول الاستعارة فى قوله هي الكلمة المستعملة فيما وصفت له مع
كونه مجازا فحاصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وصفت له على اصح القولين مع
انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل محاراة وانما قيد به لان دخولها انما يصح على
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه
بقوله فى الاستعارة انه مركب فى صفة المتقول لعل هذا وجه التأمل ويجوز ان يكون
وجهه انه لا يلزم من عدم حوار ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون
تعلقه بمسئلة غير صحيح جوار ان يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له بالتأويل على اصح قولين ولا يسمى حقيقة
وحديثه ينظم الكلام عاية النظام والجواب ان محل الوضع عن التأويل
بعيد لان التبادر منه امام مطلق الوضع والفرد الكامل وهو التحقيق (قوله ميرتك
كون الكلام قلنا) فاختل الظن وصار معقدا لمصل بين قوله على اصح القولين
ومثله بقوله عن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له وبين قوله ولا نسجها
حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله فصب ان يكون
لا رائدة) او اراد انه احتراز وتقييد لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام
دون عن كذا في شرحه للفتاح ولا ينبغي ما في التوجيه من التكلف لان لا الرائدة
تكون للتأكيـد وما نحن فيه ليس بحالة واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن الموقلة
او المصدر خلاف الظاهر المتبادر (قوله مني على مجروح) فلو اراد بقوله ليحترز
ليتصح الاحتراز (قوله واحيب اح) اجاب في المنصر بان السكاكي رحمه الله
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول موضع التأويل بل مراده
انه عرض للمغالطة اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة
فبيده بالتحقيق ليكون قربة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي
يستعمل فيه احدا وهو الوضع التأويلي وفيه يحتمل اولا فلا لاسم عروص
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما المطلق على الوضع التأويلي
مجردا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بمذكر في تعريف الوضع بتعين
الكلمة بازاء معنى بنفسها قال وانما ذكرت هذه ليحترز به عن الاستعارة
في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور
وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا تعين مراد (قوله ولا ينبغي عليك
صعب هذا الكلام) اما اوله فلا عبارة المتح صريحة في ان قيد نفسها
لاخراج مطلق الجار عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المحاز
اذا هيته براء ما ردت به قربة فان ذلك التعيين لا يسمى وصفا واما ثانيا فلما مر من ان
القرينة في الجار مطلقا للدلالة بخلاف المشرقة فانها معين المراد واما ثالثا فلان
تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المحاذي ادناه انه هو نسب القرينة فكيف
يصح انه تعين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوضع الوضع التحقيق
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا عبارة
الفتاح الخ) اشار بذلك الى ان المنصر في قولنا انما يشك بهذه الصورة اضاف
فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة الفتح بان يقال باعتبار وضع

استعمل به (قوله لم يدور) بمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المرف توقف على معرفة المرف المتوقفة على معرفة المرف بلا واسطة في الاول وهو واسطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتب في المتقدم في المتأخر لا لعكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا سكتا بعدية فيها (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخصيص بناء على شيوخه فيما بينهم هو لا يصح في دفع الانتقاص لانه يصدق على الصلوة استعماله في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موصوفة له في الجملة وهو الوضع المعنى من صير تأويل في الوضع الذي يقع به التماثل وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحققي وان لم يستعمل في الدعاء به هذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستعمل من قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي به التماثل حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت من حيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يصرر معه شيء آخر حتى لا يخلو ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موصوفة له باعتبار كونها موصوفة له من غير اعتبار امر آخر وهذا ينصحه انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريفه الجازم لان استعماله في غير الوضوع له ليس منبئا على كونه غير موصوف له من غير اعتبار امر آخر فانه مع ما توهم من ان الحيثية ليست له مستقلة للاستعمال فيها والمدحمة متضمنة فيها صحة التقييد بها في الحقيقة دون المحار محل بحث لان ذلك مسمى على توهم كون الحيثية لا محل (قوله يدخل فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً سبق القياس بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة يعلم سبب قربه حالية او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وقيل ان حاصل كلامه ان صاحب ر مراد بقوله مع قرينة مائة من ارادة مع هذا ان يصيب تلك القرينة والعاطل لكون كلامه صادرا لاعتقاده لا يصيب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فاللفظ الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فمدحمة لما عرفت ان المراد باللفظ المعناه في اللغة فصدما والله لا بد ان يكون معه قرينة ولا ما فهم كونه غلطاً وقدم ان نصب القرينة امر تحفي فادبر الحكم على وجود قرينة (قوله الجازم المعنى الخ) احتراز عن الجازم العقلي والنجازم الذي في حكم الكلمة اعني الاعراب والنجازم باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة منه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق اشهر على شعبة الانسان

قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم معرض بكسر الهمزة والمكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال علامة في رى السبع والرى الهيئة من الناس (قوله في انه كذلك بمعنى اح) لجزر متعلق ببرزت بعد متعلق الجار الاول بهما اثلا يدرم ثمنى حارين من حسن واحد بالفعل و صميم في انه راجع الى النية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى يدعى بايد وسزد قاله برزت المية مع لاخيار في معرض السبع مع الاطوار في انها يدعى بما تلتها للاسد من غير تفاوت بينهما لا شرا كهما في اعتيال النعوس قهرا من غير فرق بين الصار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوت ويس فيه الالعباية في تدكير الصمير وفي شرحه لمحتاج وتبعه السب قوه في انه اي السبع كذلك يدعى وهو ان يكون له محلب ومان ولفه كذلك في موقع احب انتهى فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الاسم كريد اي ريد ومثله دهنى ان يسمع بمعنى مثل كونه دانا اي كونه دانا ومثله ككوه دالمحلب ودالمظفر ولا يتحقق ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كنهات لانه يدعى كذلك وانه لا فائدة في اعتبار هذا العهد (قونه استعارة وصف المص) اي لفظة إحدى الصورتين للفظ الصورة الأخرى ان يشتمل مدله او - ر الصورة الأخرى والاولى ترك لفظا وصف الثاني (قوله كما يدل اح) ولوهذا ان السبع هو الذي لا يكون المقسم بل فيه المقسم لانه صفة صفة من صمير يعود الى المقسم فانفسر هو الابيض الحيوان قلنا فليكن في صارة السكاكي رجه للهاته الى كذلك (قوله ويمثل قضا على ذلك الخ) لا يتحقق ان هذا جواب آخر حاسله منع كون المقسم الجواز المفرد بل نعم منه واخواب الاول - بيم له ومع ليكون بضم احسن مصدق فواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ابراده بكلمة على كافي المختصر لا يعموه هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مصدق الاستعارة ليس قضا للمعجاز المفرد احره واورده بصدور تدل على قوته (قوله صمير مداه ليس مورد القسمة) اي ليس البحر المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يتحقق ان هذا صدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من قسم الجواز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون المفردا ولا يصح عند التمثيل الذي هو مركب من هاتين ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله يجب ان يرد مر اجمع الى معنى كلمة اهم من المفرد والمركب ليصح الحصر في صميمين اي حصر بمعنى في راجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتوصل ذلك انه قل الجواز حد الصاف فبما فلرد من

المجاز اللفظ الذي يتجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو أمراً أو نسبة
ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فهو يكون المراد باللفظ
ما ليس بعقلي أي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان
في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف المعنى من اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل
كألف الفتح والعوى هذه معني فصار راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة
أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الخصر به وبين الراجع إلى حكم الكلمة
والراجع إلى معنى اللفظ قسم منقسم للعائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغيره فالاستعارة قسم من صدر الراجع إلى معنى اللفظ انقسم للعائدة مفرداً كان
أو مركباً فلا يكون قسماً من أصغر المفرد بقى ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد
قوله لفظي قوله وهو ما تقدمه ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز
المركب والمجاز في الحكم والحوادث أن المراد بقوله وهو ما تقدم بقى توهم أن يكون
المراد به ما يقابل لشرعي وعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أن مثله ما تقدم
أو المراد أن المعنى صدي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة
بالكتابة وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه
بطريق التشبيه والتسمية بالمجاز المفرد باعتبار الألف كسمية المجاز المعنى بالمجاز
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية
دلالة هذا الكلام مجرداً عنه لزوم حوادث والآيات القطعية مع الاحتجاج إلى هذه
التصرفات ولذا قيل به يتجوز أن يكون هذا القسم منه أيضاً كما دخله التمثيل لكن
الحق أحق أن يسمع قال الكاكي رحمه الله أحسن من أن يتوهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد
إلى نفسه وإلى المعنى وكذا قسم المعنى إلى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله
فلا يصح في التعريف) بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقربة
صحة الخصر دالة على أن مرادها نفسه (قوله مع أنه صرح به) يعني أنه صرح
بأن الاستعارة منه قسم من المجاز المفرد فكيف يراد في بيان تعريفه للمجاز من الكلمة
اللفظ مطلقاً فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا ما لا نعلم من قوله فعلم أنه ليس مورد
التسمية لأن ما تقدم كان في بيان مذهب إليه سلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام
في بيان تعريفه للمجاز ثم انصهرح به كونه إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال
وانشأ على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز
الراجع عندنا لا يثبت إلى حكم الكلمة على ما سبق أحمل المجاز كالمعنى وينقسم عندى

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى
 يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى من اطلاق
 لفظ المجاز على المجاز فى الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل فى المجاز اجعل المجاز
 كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعه له الذى سماه المجاز فى المفرد
 وقيل فى بيان الحوالة انه صرح بان انقسم اليهما المجاز الهموي الذى عينه بقوله
 وهو ما تقدم وبسمى المجاز فى المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره يلزم للناقاة
 المذكورة (قوله بعد ما زيد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادصاص المجاز المركب اعني
 التمثيل فى التعريف ونص ما اراد ذلك يدرى ان عدم دخول المركب فيه او دخول
 المجاز فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل مركب) اى المجاز المركب فى التعريف لان
 الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له شخصى ولا موضوع
 له شخصيا للمركب لعدم الوصف الشخصى له هذا وواريد الوصف الشخصى له او
 لآخراته لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان لتبدر من هذه العبارة
 الخ * هذا حق لكن اعتبار تلك الامور فى طرفين اهم من ان يكون تلك
 الامور احراء لهما او حارحة صحت عارضة لهما كما فى تشبيه السقطتين
 الديك فى الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والقدر المخصوص
 او معروضة لهما والتمثيل ان الاتزام من الامور المتعددة قد يكون من مجموع
 تلك الامور كالوحدة الاعتدالية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس
 الى امر كالاصافات وقد يصحكون بانزاع جرد من واحد وحره من آخر
 وحشد يكون المنزوع من كذا مستلزما بتركيب متزاع منه فى قوله وحشد يلزم
 ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيلى مركبا ماضية فتدبر فانها المقدمة التى
 اوقعته فى الخطا وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه * قال قدس سره لانه متزاع * من
 عدة امور هي اجزاء لم يردع المزارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلو وجد عليه انما يدعى
 ان الاتزام من امور يقتضى تعدد المأخذ كما سمى من كلامه * قال قدس سره كان
 وحده الشبه فيه الخ * لا بالمتزاع من المركب يكون مركبا البته * قال قدس سره ولو
 كفى فى التشبيه التمثيلى الخ * كلام مستدرس دلم يذهب اشارح رحمه الله تعالى اليه بل
 اكتفى بالاتزام من المتعدد سواء كان مركبا او لا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ *
 فى المقترح ان القسم الثانى وهو ان يكون وجه التشبيه وحداكسه فى حكم الواحد
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحكم كسقط لدر اداشه بعين الديك فى الهيئة
 الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والقدر المخصوص وكالتريا اذ شبت بمنقود

الكرم المور في الهيئة الخاصة من مظهر الصور اليص المستديرة للصغار المقادير
في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه
وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله
واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا فبرحقه وكان مترعا من عدة امور حص
بسم التثنية نحو ان الكفرة كالسراب في المظار لحس مع الصبر الموبس على ما ذكره
في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه لا كابر ينادى على ان كون وجه
الشه مترعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يستلزم الا كون
وجهه مترعا من متعدد من غير تعرض جان الطرفين فلا بد لهواء اصى وجوب
تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهده ع قال قدس سره وبنى
عليه ع فيه ان مسمى اعترضه ان التمثيلي اي الاستعارة التمثيلية مستلزم لتركيب
لانها محاذ مركب لان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين ع قال قدس سره
مخالف لما في المفتاح ع لا يستلزم من مترعا الا كون الشبه والشبه في التمثيل صورة
مترعة من متعدد ولا نزاع عنها لا يقتضي التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون
مفردا كما في وسيل كشف ع قال قدس سره واد انحصرت ع ع هذه
الشرطية صادقة لكل الكلام في تحقق المقدم ع قال قدس سره بناء على ما مر ع
يعني من ان كل تشبيه تمثيلي ياما تركيزه ع التشبيه في الاستعارة بصادق استعاره تشبيه
ع قال قدس سره واما تحوير ع اول ع وهو حوار كون صري التشبيه التمثيلي
مفردين ع قال قدس سره وهو خلاف المسادر من العادة ع الانصاف ان المتبادر
هنا ان يكون في واحد متعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلاهما هو محاذ
الشارح رحمه الله كما سيجي ع قال قدس سره ولم يزل احد ع قد تقدمت من المفتاح
الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه بينهما مترع من امور متعددة هي اوصاف
الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي لان وجهه مترع من امور متعددة على ان العلامة
صرح بان تشبيه امر الكفرة بصراب تشبيه تمثيلي وجهه مترع من متعدد كما مر
ع قال قدس سره بخبره ان يعرف ع واد احرار ع بكون كل واحد من الطرفين
مع تعدد الامور المعترضة بينهما ع بعد دلالة حرف اللفظ على جزء معه وان كان له
اجزاء ع قال قدس سره وهو مردود بصراح ع لا يخفى ان ما ذكره انما يتم
لو وجب ملاحظة الامور فصي في صم ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك
فان المتكلم يلاحظ الامور بعدده فصدا و يترع عنها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ
مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك المفرد يفعل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فيترع عنها وجه الشبه * قال قدس سره يستمدولة لذلك اللفظ الخ *
 فيه انها مدولة لذلك اللفظ نصحا او الترمي وذلك يكتفي في الانتقال الى ملاحظتها
 قصدا في انعساقها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في صحت ذلك اللفظ وكون تلك
 الملاحظة باعتبار انما مقدرة في لارادة محل بحث * قال قدس سره فيكون الدال
 على امشبه الخ * فيه انك قد علمت ان الواجب في شبه المركب ملاحظة اجرائه
 اجمالا لينقل منه الى التفصيل ونظا المثل كاف في ذلك وفي مفرد لابد من ملاحظة
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فانفرق بين التشبيه المركب والمفرد
 واضح فلا يقاس المركب عليه * قال قدس سره يستمدولة من لفظ المثل الخ ان
 اراد عدم كونه مفهومة منه تفصيلا فسيم لكن كونه وحا في تشبيه المركب
 مجموع لم لا يكتفي بالملاحظة الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه
 الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة اجمالا فمجموع فالاصح من لفظ المثل للعهد كما هو
 الاصل فيها فيكون المراد منه الفصة اليهودية المحصورة * قال قدس سره
 فالاشعار بالتركيب * اي متدا * قال قدس سره ودحوون الكاف الخ * فيكون
 لفظ لائن كالوصف العوائق به تسهيل ملاحظة الفقرة والحكم بالشبه عليها
 * قال قدس سره عما مررنا الخ * قد بينا ان عدم مجرد دعاء لم يشك بما ذكره
 * قال قدس سره فذلكون كل الخ * فان امشبه تمت استقبيل بالهدى وهو امر
 صافي مبرح من النبي بالقياس الى الهدى وانشاء الاستعلاء المترع من الراكب
 بالقياس الى المركوب وقد استعمل لفظ الدال على انشاء به على كلمة على
 في انشاء من غير شعار بالانشاء وهذا معنى لاستعماره تمثيلية التعبدية قال الشيخ الطيبي
 في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمسكهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية
 واقعة على سبيل تنبيه يدل عليه قوله تمسكهم وعلى تمسكهم واستقرارهم
 عليه وتمسكهم به بحال من على انشيء وركبه ثم استعبر بمحاكاة التي هي المشبه
 المتروك كلمة الاستعلاء استعمارة في انشاء به ويرى على ان لاستعارة لتعبه تمثيلية
 الاستعارة وبه يشعر قول صاحب الفتح في استعارة بعل فتشبه حال لتكلف وكبت
 وكبت بحال المرتضى الخير الخ * قال قدس سره وقد صرح بان كل واحد الخ *
 الملازمة بمجموعة من اللارم ان يعتبر في كل واحد منهما مور متعددة هي مأخذ
 انتر. علهما سواء كانت حراء اولا * قال قدس سره لا يستلزم الخ * لما عرفت من ان
 الانتزاع على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب لا واحد منها * قال قدس سره بل في مأخذهما

بل التعدد في مأخذهم. ولعل نسبة تركب المأخذ على التزل. قال قدس سره الاول
 ان المشبه به مثلا الخ. قد صرفت المدفاعة بمأخذ من ان الاتزان قد يكون من المجموع
 وقد يكون من واحد. لقياس الى تخروص على التقديرين لا يلزم التركيب. قال قدس
 سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل. مع. هذا مجموع فان وجه الشبه في التمثيل
 يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد صرفت ان الاتزان لا يستلزم التركيب. قال
 قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ. معاد عارته اعني قوله لا معنى
 للتشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الاتزان واما ان الاتزان يستلزم التركيب
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص. قال قدس سره ولعلك تشتهي الآن
 الخ. حيث لم يتعين بمسبق. به مستعارة تعبئة او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم
 اجتماعهما. قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ. لا ينحى ان الاستعارة
 لا يثبت على المألوفة في المشبه بدعاء كونه. هذا من المشبه لا يناسب حمل الآية
 على الاستعارة بالكيفية ادليس المقصود المألوفة في الهدى. كونه فردا ادعائيا من
 المركوب. قال قدس سره الثاني ان قصد تمسك الخ. هذا هو المراد من الآية
 ان المقصود مدح المتقين ما هم مسفرون على الهدى والمألوفة فيه. قال قدس سره
 الثالث ان يشبه الخ. لا ينحى ان تركيب من داء. الخ. والهدى وتمسكه به احصارى
 محض ادلا تركيب بين الداء والصلة وكذا في جاب المشبه به فلا فائدة في تشبيهه
 احدهما بالاخرى وادعاء دحوله بها فضلا عن المسألة المطاوعة من الاستعارة
 قال قدس سره ينبغي ان يدكر جيع الامم الخ. ما يفيد اولئك الذين على رواحل
 من دهم. قال قدس سره الا به فنصر الخ. الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة
 التمثيلية مع كونها موزنة لا بدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى
 قال قدس سره كانت كلمة على دية. دلالة الترابية. قال قدس سره فقد انصح جواز
 الخ. انصح بما تقدم به يجوز في تشبيه كون الفاظ المشبه مطوية ذكرها مرادة واحدة
 لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جوار كون الفاظ المشبه والمستعار مرادة غير
 مقدرة في الظن فكلا وانقصود ههنا انقياس غير مفيد. قال قدس سره في احوال الخ.
 فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كان لاستعارة تعبئة وان اعتبرت اجراء كانت تمثيلية
 قال قدس سره فانه جعل الخ. حيث قال شبهت حالهم بحال من اعلى الشئ وركبه
 قال قدس سره هو انشئت بالهدى. لا بهيئة الحركة من التقي والراكب والهدى
 قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ. حيث قال فثبته حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يصح ما حث به بحال من نهي المحرمين ان
 يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال لا يستعمل في تمثيلية بدل عليه الاستقراء
 كما مر منقولا عن الطيبي * قال قدس سره وقد صرح المح * حيث قال فاذا
 اردت استعارة لعل لغير معانها قدرت لاستعارة في معنى اخرى ثم استعملت
 هناك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي
 كونها تمثيلية ولما ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما قفاه سابقا فذهب التمثيلية
 به على ما مره من اجتماع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال لشارح رحمه الله
 تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وما يرشدك اليه سطر في كلامه ان الاستعارة
 التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستعداد ذلك على ان الحرف مفردو التمثيل
 يستلزم تركيبا انما نشأ من سوء الفهم وقصور البصيرة في لصاحبه * قال قدس سره
 قدسه * بصيغة الخطا اب والذنب عطف على قوله تعالى في قوله مثل ان تنهى
 على اصول العدل * قال قدس سره ارادة الله تعالى * على رأى المقتلة
 من حوار تخلف ارادة عن الارادة * قال قدس سره الفاضل المح * قال
 الشارح في شرحه بلفح بلغة المشبهة بملحق بالملحق في المخلوق بجمعا لان
 خاصتها ارادة الخير والتموى منهم مع تعويض الاختيار اليهم والله الموفق المشد ما نطق
 بالراجح والمرحوم لان معانها ترجى الخير ونقوى من انصافه في ظاهر الاصاغة
 جانب امر حومهم دون الرأى لكونه امرى رغبة لا دواب وضح في تقرير المصود
 واسهل في تصوير روحه الشهد من الردد ولكن لم يجمعه * لو ان الاصاغة الى جانب
 الخالق حيث قال مع الارادة من ان يطع ما حث به من وفي له الممكن والخير اشارة
 الى ذلك * قال قدس سره وعبارته هذه محذرة ايضا * في انه انما يتخلل عبارته
 لو كان قوله بل ووصف صورة عطف على اخذته في قوله تشبه اخذته واصرا باه اما
 لو كان محذوف المبدأ اى ان هو وصف صورة عطف على قوله فان معنى التمثيل واضرا با
 عنه كان موافقا لصارة المفتاح في معنى بلارية (قوله انه توهم للامام) بان توهم
 للامام شيئا به قوام سرية في النفس وتأثرها به فاسد به اسماء واصرفه الى الملام
 قريبة للاستعارة وليس شبه الملام شيئا به حتى توهم بلام مثل انه شبه توهم الانياب
 للمية لشبهها بالسمع فيطلق عليه اسم الماء ووضف الى الملام على معنى الاستعارة
 التمثيلية ليكون قريبة للاستعارة بالكساية (قوله مستحسن) لان الاستعارة التمثيلية
 قما تحسن الحسن البليغ غير نابعة للاستعارة بالكساية كذا في المفتاح (قوله قدسه الملام
 بظرف شراب مكروه) لاشتغاله على ما يكرهه الطوم وانه امكروه لانصاف كل

معهما بالكرامة هكذا في معنى التبريد وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجوار . يكون اوتتام شبه الملام بطرف الشراب لاشتغاله على ما يكرهه للوم كالزهر فزشتغل على ما يكرهه الشارب ليشاعته ومرارته فيكون التحسية في قوله تارة تسمى عن يمينه لانه لا للوم فليسكن حرارة العرام كما ان الماء يسكن غلب لوان يكون تشبه على حد من الماء فيجاء بالاستعارة والاستعجال هي الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه انتهى طارعه به تشبه الملام بمطلق الطرف او الماء المطلق ومعنى البيت لا تسقني ماء الملام فان ماء التكاثر قد استعبدته وحصل به الرى وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملام ووجه الاستعجال ان لائق تشبه الملام لكونه مكروها للوم بطرف الشراب المكروه او الشراب مكروه وبهذا البيت لا يدل على شيء مما يستفاد منه تشبهه بمسوى بطرف او بمطلق الماء وانظر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الخ فمعدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه فان كان لفظا مكروها مذكورا فمضى في الحكم لعله كان يسمى مع معنى كذا ينبغي (قوله ان يكون الترشيع) اي رسيخ الاستعارة المصرحة كيدا عليه ليس بشارح رحمه الله تعالى واما ما دلت ان في وجود الترشيح للاستعارة المكينة خلافا لما قال السيد في شرحه لفتح هيدل ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان لاس تعارة في نحو صدى اسد الخ اشعار بها اي الترشيح والتحريد انما يحريان في الاستعارة المصرحة بهادون المكينة منها لكن الصواب ان ما اراد في المكينة على قريته على ان لا يلزم واخر بعد ترشيحها انتهى قلنق عليه انما هو ترشيح المصرحة على به يجوز ان يلزم كونه عارة من صورته وهمية كما ان ما هو قريته المكينة كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) منعنى بقوله ادلا فرق وتذكر تحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الانصاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله وما يدعى اخرى) اشار الى بطلان ادلى المشار اليه في المس فان حاصل اعتراضه انه لو كان تخيلية عارة بذكره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جمعه كلاما مستغلا شارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان الثاني ولذا تعرضت في كونه محار مع انه لا دخل له في بقى الثاني ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه تمت حوتعه لسيدان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا ثباته على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصوروا في البرائن

ذكر الوصف ح * أن كان المراد أنه تعوية وتربية للبالغة المستعدة من التشبيه
الذي مع الترشيع فلا حتر صانوا رادان لكونه مثملا هو أن كان المراد أنه تعوية وتربية
للبالغة المستعدة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورودها لكونه خارجا
عنه زنا عليه وما سبق من قوله والترشيع منع من التحريد والاطلاق ومن جمع
الترشيح مع التحريد يؤيد ردة المعنى الثاني حيث اعتبرنا بعينه بالنسبة إلى الإطلاق
والتحريد وكذا الكلام في معنى التشبيه * قال قدس سره ذكر هذا الكلام الخ *
دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه
بنا للواقع بأنه مدكور هو توطئة للاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي
رحمه الله تعالى في رد التوبة إلى الاستعارة بالكناية والتحيلية على ما سيحكي في معنى قوله
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون الخيلية أنها مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق
الكل ما صافه خواص مشبهة إلى أمثله وذلك بقضي الاستلزام المذكور وانما
قال تحييل صفة الخ لا لا صحة يرى على الاستلزام المذكور وهو تحييل بمعنى توهيم
المصنف رحمه الله وليس بعدها لاحتمال المكسبة توجد بدون الخيلية عند القوم
في نحو مقصود همد الله ونعم السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انساب الربيع
(قوله لا يكون لأعلى سبيل الاستعارة) أن اراد أنه لا يكون لأعلى سبيل استعارة ذلك
اللازم بعينه لذلك المشبه على التحييل وإنما لشيء سواء قسم لك أنه لا يدرم منه استلزام
المكسبة للاستعارة التحيلية بمعنى بصورة الوهممة وان اراد أنه لا يكون لأعلى سبيل
استعارة ذلك اللازم بصورة الوهممة لم ينعور أن يكون أثبات ذلك اللازم
بصحة على سبيل تحييل من غير استعارة بصورة الوهممة (قوله ما حصل به التفصي
الخ) بل عنه وجه القصي ما إذا حصل المية مرادقا للسمع كان أسم الله في الموت
بطريق المصار كاستعمال لعد سمع ووجه الدفع أن ادعاء الترادف لا يوجب ذلك
كما أن ادعاء كون اجتماع من مراد الأسد لا يوجب كون لفظ الأسد حقيقة فيه (قوله
دلى سبيل التحييل) انما قال ذلك لأن أصل التوبة في السمع وحل أفراد قسمين يوجب
المعوم والخصوص لا الترادف إلا الاتحاد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المعوم
ولذا توهم الترادف بين السبب والعزم حيل الترادف بينهما (قوله وعلى هذا
يدفع ما قيل) في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لأن ادعاء
الترادف لا يوجب الترادف ودعاء التوبة لا يوجب كون الموت غير موضوع
له بالتحقيق (قوله وذلك لا ينعور الخ) أي اندفاع ما قيل لأجل المنقول

المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس مراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو
موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ الميتة اخ * يريد ان قيد الحقيقة
في تعريف الحقيقة تعليلية يعني الكلمة المستعملة هي وضع له لاحد كونه موضوعا له
وشك تحققة في اللفظ الميتة في قولك انظفار الميت ولبست قييدية حتى يكون
المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له من غير اعتبار امر
آخر معه فلا يكون لفظ الميتة حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء سعية * قال قدس سره
سره يظن منه ان المستعار هو لفظ الميتة الخ * هذا مسلم اذ لم توجد قرينة
صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قوته ويستتريد بالمتى السبع
فادعاء السعية لها قرينة على ان المراد منه الميتة الادعائي ولا شك ان المشبه به
الادعائي هو الموت فلا يكون الميتة مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لعداء فيكون
المستعار لفظ السبع المزك شأنه على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم
الا ان يقال الخ * قال قدس سره وتعريفه لها بما ذكر الخ * اما حال التعريف فقد
عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ان لم يمتلئ ليس
في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ الميتة * قال قدس سره وعده بخيار الخ *
يعني ان ادعاء السعية للموت اذ استلزم كون له ما يسميه محرا فادعاء الاسدية
للتصايع بسدرم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق نحكم * قال قدس سره كما مر *
من قوله لان الادعاء لا يحصل الموضوع له غير موضوع به مخ * قال قدس سره
فذا مل * وجه التأمل ان التصور المذكور ادعائي في تلك الاستعارتين فالموضوع له
في المكنية موضوع له تحققا فيكون حقيقة وفي الصريحة غير موضوع له تحققا
فيكون مجازا فالفرق المذكور محرد تقيير في العارة وما ذكرنا ظهر ضعف الجواب
الذي ذكره في شرح الفتح من ان ما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اضمر
معناه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس اي ما كان خارجا عنه عتبر معه ليس
بخارج لم يصح خارجا والسبب فيه ان ما عتبر فيه الخرح كان خارجا قضا لان
ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحققة لادعاء (قوته وجبته يدفع الاشكال)
اي اشكال احتلال عبارة السكاكي رحمه الله تعالى وما عتبر من المصنف رحمه الله
تعالى فلا يدفع بهذا الحق ولذا قال في شرح اعتناج وكيف ما كان يتوجه
اعتراض الايصاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز لا هوى وليس
هنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم لان هذا ما ذكره كناية ذكر
ردعه (قوله وبالجملة ما جملة القوم الخ) هذا يجري في كل صورة يكون قرينة

الاستعارة التبعية لفصحة ولا يحرى فيما يكون القرينة حالية أدليس هما لفظ يجعل
استعارة بالكسبة كما في قوله تعالى (لعنكم تقون) قال لعل استعارة تبعية لأرادته
تعالى لا إشباع التزجي فيه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (وعا يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإرب استعارة تبعية على سبيل التهنيم بقرينة مناسبة
كثرة الوداد محالهم قال لشرح رحمه الله في شرح المفتاح تجعل إرادة التقوى
استعارة بالكسبة عن تزجي وسنة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة
تهنئتهما وذكر قرينة على هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فكيف
يجعل استعارة بالكسبة وإن التزجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقياً الكلمة لعل
فكيف يكون مكسباً عنه وإن سنة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى التزجي
لأعلى أن إرادة التقوى يحصر من التزجي وكذا ذكر رب مع ووداد الكثرة قرينة على عدم
كونها للقلة لأعلى كون هذه استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يحمل الانتفاء
استعارة بالكسبة عن مرحو ويحمل لعل قرينة لها وفيه أن المذكور في الآية تقون
مصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لأنكون الاتبعة قد ثبت التبعية ولو بطريق آخر
فلا يكون التوجيه له كونه في معنى من أسس وقيل يحمل المصطلح استعارة بالكسبة
عن يرحى منهم الانتفاء وأمره - بالتقوى المرحو بهم يذكر لعل وتقون ووجهه
ليس ههنا تبعية التبعية التي في أهل إلى المكسبة من هو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن
يرحى منهم الانتفاء ويرد على جميع أوجهات به تصور الاستعارة بالكسبة في الآيتين
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام مما هو على حريان طريقته (قوله لا يحجارا
مرسلاً) ما يكون ذهب بحار من دلت على علاقة الملاممة بينهم على ما مر (قوله إن
العلاقة بين المصطفى هي مثله) أي على تقدير كون نطقه حال استعاره تبعية
لأن الكلام في رد التبعية إلى الكسبة وما إذا جلت على الجواز المرس لا يكون مما نحن
فيه ويصاح على تقدير كونه غير مرسلاً يرم بحقق بكسبة بدون التحليلية فيلزم
الفساد عند كور في شيء لا يوجب كلام السكاكي رحمه الله صريح في انهيار الاستعارة
التبعية إلى المكسبة على عدة هود فليشد لأصحة إله إلى استعارة قرينة الاستعارة المكسبة
لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك محالاً فلا يتم ما رده المصنف وإنما قلنا كلامه
صريح في ذلك لأنه قال ولو أنهم جعلوا اسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكسبة ما نضو جعلوا في قلوبهم نطقه حال كذا الحال التي ذكرها هدهم
قرينة الاستعارة ما نضو صريح استعارة بالكسبة عن التكميم وجعلوا نسبة المطلق إليه

قريئة الاستعارة كآثرهم في قوله * واداءه سبب صريح * فكان اقرب
الى الضبط اقول كلامه في آخر فصل المجاز العنصر صريح في انه محذور حيث قال
وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انت الربيع اسفل استعارة بالكسبية وقولي ذلك
في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو نهم قدوا جعلوا ح وقولي في النصار الراجع
عدا الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق من انه يعني لا يبعد في المجاز اجمال
المجاز كله لقولنا ويقسم عدى الى مقيد وغير مقيد واميدى استعارة وغير استعارة
ولا استعارة اي مصرح بها ومكنى عنها وانصرح به في تحقيقه وتخييله ولمكنى
عنها الى ما قرئتها امر مصرح وهي كالانيب في قولي اب شية وكسفت
في قولك نطقت احوال بكدا او امر محقق كالانت في انت الربيع لقل انتهى فانه
اسقط الاستعارة التبعية والمجاز المعلى من اقسام الاستعارة وجميعها داخلين
في المكنى عنها * قال قدس سره فاذا قلت اخ * لم يعبر وحده لتصور بعد
تصور الشارح رحمه الله بقوله في قولنا نطقت احوال اخ فانه تكرار لمذكره
الشارح رحمه الله (قوله لا يسهى ان يلفت اليه) رده على المحلى وبين وجهه
في اشارة بقوله لا يسهى لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة في المجاز اعلانه
المشابهة واد لا يعرف ههنا علاقة غير المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام
اصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان نطقت ههنا من مصرح وهي كاطعار
المية فاذلاق لتعاق عليه ليس يعبر في الحقيقة وهو صريح ولا بطريق المجاز
المربى اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهما غير المشابهة كما في افعال المية
انتهى يعني ان مذكره الخطأ من اشتراط الامر في الاستعارة بحيث لا يقرر
صدهم ولو اعتبر الشرطان فيها لم يطلان حصرا اخر في المرسل والاستعارة
فالاول شرط الحسن لاستعارة لتصريحية والثاني امر لازم من استعمال لفظ
التشبيه في المشبه واداء كونه فردا منه ثم بشرط فيها قصد التشبيه ادلوا بقصد
التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يعرفوا بين قصد تشبيه وقصد
المثالة في التشبيه فاعتراض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة
من انه لا بد من قصد التشبيه واعتقال ادلا يعرف ههنا دلالة في ليس المعروف
المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا يتناقى سابق في بحث الاستعارة التبعية
فلا عن بعض الفصلاء من تجوير كون العلاقة بينهما ملازمة به ههنا دلالة
لازمة للطلق وحاصل قوله مع ان السكاكي رحمه الله تعالى اخ ان مذكره
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره إشارة
الى ان الاستعارة الخ * يعنى ان ملا كرم الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك
ال بعض بالاستعارة التخييلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال
يجعل اللسان لها وفيه ان حسن اللسان لها انما يبعد بتحقيق الاستعارة التخييلية
في اللسان لكونه مستعملا في صورة وعمية لاني الحال لا اصاله ولا تبع فكيف يصح
قوله بل في الحب وهذا هو الذي نعت الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها بمعنى لا
ثابت ليحتمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما نصريحه
بما ذكره فانه يد على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخييلية
في اللسان ولا يدل على تحقيق التخييلية في الحال اصلا * قال قدس سره
بل الظاهر من كلام يجب الخ * هذا نحل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف
رحمه الله ينادى على صوت من ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال
انه جعل الاستعارة التخييلية في نطق الحال بحمل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ
اللسان والمقدر كاسعود فكيف في قولك نطق لسان الحال لفظ اللسان الملفوظ
استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال لسان المقدر * قال قدس سره وبالمجمل
الخ * فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها محال لكلام السكاكي رحمه الله
(قوله في شرائط حسن الاستعارة) اولها ان شرائط حسن ما يكون بسببها
مقبولة وانعت بانعت اوقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه
وملاحقا في كلامه لا يشمول وجه الشبه للطرفين بحسن للاستعارة والتشبيه
وانتدنه بوجه انتفهم كما من عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واقعا
بالعرض بوجوب حسنة (وكونه بافصافه بوجوب عدم حسنة ولا بوجوب انتفاء
وكذا كونه سبيحا عن الابد بوجوب حسنة وكونه متدلا بوجوب كون التشبيه
غير مقبول لا انتفاء وعدم الاشتمال بالتشبيه بوجوب كونها مقبولة وبالاشتمال ينتفى
الاستعارة كما بينه الشرح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان اراد بها ما يوجب
حسنها ولا ينبغي بانتفاء كمالها الصهر المتبادر المستعاد من صارة المفتاح حيث قال
واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقا حسنت والاعريت من الحسن
وربما اكتسبت قبحا وفي الفحص الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم
شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما
بوجود القبح واما بعدم الحسن والتمتع معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن
والقبح فلا بد من صرف لعبارة من الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا

شبهة وكذا بالوفاء الوفاة لا شبهة فانه اذا تحقق التشبه في الثبوت والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الاله لا يبق حسنها وممى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ اي لاجل ان عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا بمعنى المحققين من علماء البيان انه ما تحقق لاشتمال من ذكر المشبه ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كافي للدلالة كور تشبيهه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة سـ على من ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحقة كما ذهب اليه البعض فكذا اراين المشبه بالمشبه صريحا اوضحا كما في قوله تعالى (الخط الابيض من الخط الاسود من القمر) وروى في كلام ميسر بالتشبيه ان حمل المشبه على المشبه اود كرمع لفظ المشبه صفة تلامي لشيء نحو بهر بسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار الالفة فال بعض الناظرين متأنة لما قاله السيد في شرحه للفتاح ان اشتمال رائحة تشبيه في ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كافي قوله قد رر اراره على القمر او فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو اسد رمى فانه من قدر المشبه تشبيها كما مر وان قدر الجهر اي هندي استعارة كما قاله الاميري في هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حقة وادار اد على ذلك ان بين المشبه بالمشبه اود كرمع المشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال قلنا انه اذ اراد على وجه الاشتمال بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لاشتمالها يطل، فحرص من الاستعارة سـ في هذا الوجه قدر لوصاف اي يطل كمال انحصار وحمل قوله اصي ادعاء الخ تفسير لحرص ولا يخفى ما فيه من التكلف على من ادعاء ان الاستعارة في قوله قد رر اراره على القمر غير مستحسنة بما لا بد له من شاهد فان الاستعارة اي تقتضي على كرمع وعدم لاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه استقام لكلام ولم يعتد بالمالفة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المردة نافضة حسن) ومينوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه في المرشحة الذات مع وصف وهو ممدك وقيل ان التجريد يحث بعد تمام الاستعارة فلا يكون لاشتمال فيه والاشتمال سـ محسن فيكون قد التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثاكول ثخ حريا) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هـ اعدت مـ ث الخ) على الاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا بعضي الى الابتداء فانه
معقوت للحسن والتوصية مطلقا ، انما هو في الاستعارة التصريح بحجة لعدم ذكر
المشبه فيه بنفسه فلو كان وجه المشبه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة
بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فاعرف
كافية في ذلك كذا في شرح المنهاج الشريف في تدبر فانه قد حفي على العوض (قوله
ايم محلا) اي بحسب تحقق لا بحسب الصدق (قوله وينبغي التشبيه) اي
عند البلغاء لانهم يحذرون من صير حسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون مافيا لما
تقدم من ان كل ميان في الاستعارة يتأني فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها)
بان تكون تابعة للتشبيه كما في اصناف انبية التشبيه بالسبع الشبث بفلان
(قوله استعارة مصرية اخ) يعني ان الاستعارة التعليلية مقصودة
في نفسه مبنية على تشبيه الصورة بوحشية بالحققة وينبغي ان يكون حسنها
رعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للكنية وقريبة عليها
لا يقتضي ان يكون حسنها تاما غيبا ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضي
ان يكون حسن مكفي فيها ووجها مبرر حسنها (قوله وظاهر عبارة المصاح اخ)
وهو قوله واما لرفع المحارز والنصب بحدود الاعتقال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد
المرفوع محارز او لرفع حكم محارز وكذا النصب كذا في الترحين وهو انه سب
لسابق كلامه ولاحقه (قوله كلمة مبرح الخ) ظاهر هذا التعريف ان يكون معلق
تغير الاعراب بخلاف او زيادة موجبا لكونه محارزا ومضى من التعريف الذي
ذكره الشارح رحمه الله تعالى في معنى ان يكون التعريف في الاعراب والمعنى الى ما نقله
موجباه (قوله الظاهر الخ) انما هو ان يكون التعريف في الاعراب الاتر المترتب
عليه اعني الفاعلية والمفعولية (قوله وبعشعر لعد المنهاج) حيث قال فالحكم
الاصلي هو المحر (قوله من مقصود) اي المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع
السؤال عن الاهداف قريبة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها
الامتناع العقل (قوله ان لا يحسن بكاف رائدة) قيل اصدالة الكاف تقتضي نفي داته
تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فادنى مثل مثله فقد نفى هو
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس شيء لان المثلية من الاضافات والمنضافات يتكافئان
وجودا فلو كان داته تعالى مثلا لثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
نعم ان فرض مثل مثله يبره ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله
في نفس الامر لان فرض مثل مثله يبره ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله
في نفس الامر لان فرض مثل مثله يبره ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله

رحمه الله تعالى بقوله ادلو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله ادلو كان له
 مثل لكان هو مثل مثله الخ) قبل ان يفهم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
 الكاف في ان يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة كان ان يفهم من قول المتكلم
 ان دخل دبري احد فكذا احد غير المتكلم وانما لا نسب به لو وجد له مثل لكان هو
 مثله لان وجوده مثله محال و محال جازا يستلزم محلا آخر والجواب عن الاول
 ان اسم ليس شيء وهو مكررة في سياق التي فيم فيبدا لاية في شيء يكون مثله
 ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل مثله والاضافة
 لا تقتضي خروج عن عموم شيء بخلاف المثال كورقان القرينة العقلية دلت
 على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير عن الثاني
 ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود من ليس مع قطع النظر عن خصوصية
 ذلك الشيء وذلك بين طمع تصوير ان يكون مداته تعدي من ولا يكون هو مثلا
 لانه مكررة في قوله س. ر.ه. الصواب اح. مذكر ليس بصواب اما اوله لان
 المذهب الكلامي هو ايراد الله وليس في الاية شعرا بلحقة فصلا عن الايراد واما
 ثانيه فانه حينئذ يكون لحقة قياسا لانه استثنى منه بعض الشيء هكذا لو كان له
 مثل لكان هو من مثله لكنه ليس مثله فلا بد من بيان بطلان الثاني حتى تم
 الحجة اذ ليس بناء على وجود مثل وجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم
 وبطلان لا يجوز من احدهما دلا على الآخر قال قدس سره يدل على ذلك
 تصريحه الخ في تعريفه ان المروم لا يمتد حتى يتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى
 الحرفي الى المعنى الكسائي ولذا لم يصرح بطلان الثاني صلا قال قدس سره
 لم يكن وجهها آخر الخ ان اراد الله لا يكون وجه آخر من الكساية غير الكساية
 التي ائتت بالوجه الثاني فذلك غير لازم بل لازم تدبر الوجهين في ذاتهما وان كانا
 مشتملين لنوع واحد من الكساية وان اراد الله لا تعبر بينهما كما يدل عليه قوله بل
 لا يكون اختلاف لافي اشارة ههنا مجموع قال لوجه الاول من ان ائتت المروم
 بين وجود المثل ووجود مثل مثل ليكون في الازم كساية عن نفي المروم من غير
 ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانتهى بحري في نفي دون الاثبات فان نفي اللازم
 يستلزم نفي المروم دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان منشاء ان حكم
 المثالين واحد وان لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى ائتت المروم بين وجود المثل
 ووجود مثل المثل وانه يحري في اسبق اثبات كافي لبعث لداته وطلعت اثراته
 قال قدس سره ان الاول كساية في الفسدة الى قوله و الثاني الخ فيه ان الكساية

في النسبة لانه فيه من ترادف بصريح ، نسبة كما سيأتي ، وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة
 بطريق الاضافة فهو على الوجهين كتابة من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب
 بها غير صفة ولان نسبة ثم ان ياء قدس سره انما يريد اتحاد الوجهين في اشياء
 كونه كتابة في النسبة لانه لا نصير بينهما الا في افعاله * قال قدس سره لان العبارة
 في الكتابة الخ * معنى اخلاصهم في ان اللفظ في الكتابة مستعمل في المعنى
 المقصود او المعنى الاصلى فغرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها)
 وهي الفائدة لانه كما هو الشئ باقية (قوله فيمن له مثل اخ) اي فيمن يمكن له مثل وفيمن
 لا يمكن له مثل * قال قدس سره اعبر عن استعمال لفظ اليد الخ * حاصل كلامه
 ان الشارح رحمه الله جعل يس كنهه فيمن لا مثل له وفيمن له مثل كتابة وجوار ارادة
 المعنى الحقيقي في الجنة كاف في كتابة و استفاد من تحقيق الكشاف انه كتابة في محل
 يمكن معنى الحقيقي فيه بجار متفرع على الكتابة فيمكن لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران
 في الكشف فقال ان قوله تعالى (يس كنهه شئ) وقوله تعالى (ان يباه
 ببسوطنا) كتابان وقال ان قوله تعالى (ولا يضر اليهم يوم القيمة) وقوله تعالى
 (الرحمن على العرش المتوى) محذوف بضمح على الكتابة ولا يخالف بين القولين
 لانه كتابة في هذه بجر في محل الذي استعمل فيه * قال قدس سره ما وقع عليه
 عبارة افعاله * من زيادة الحروف وهي التي يكون عرضها التاكيد بخلاف ان
 واللام فان مدلولهما التاكيد ويختلف في فان المقصود منه التصريح بالطريقة
 * قال قدس سره يس من بحر الخ * هذا هو الصقيع عند الاصوليين ولما
 لم يدكرهما الشيخ من الحديث في مختصره وفي شرح جزم الجوامع انه يجوز اي
 توسع زيادة كلمة او نقصها وان لم يقصد على ذلك الحد وفي التحرير و ببحر
 الحدف حقيقة لانه في معناه و بما معنى محذوف عن غير امره * قال قدس سره
 بل ارادوا ان اصل الكلام الخ * فيه بحث اما اوله فانهم عدوا التقصصا
 والزيادة من علاقات المحذوف لانه لا علاقة المحلية كما في المباح و جمع الجوامع ولما
 احتضن شارح مباح ان زيادة و نقصان ليس بعلاقة وفي التحرير ان كون
 الزيادة والنقصان من العلاقات ضعيف وامانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون
 جرى النهر من باب البحر بالنقص لانه حصل المحاذر بسبب حذف بعض الماموكان
 الاصل جرى من النهر وامانته فلا ذكر في التحرير في قوله تعالى (واسماء القرية)
 القول بكونه محذوف بالنقص لا لكونه محذوف كالحل واراده الحل وقال
 انه على التقدير الاول محذوف بمعنى محذوف من امر اصلي الى غيره وعلى التقدير

اشأني ببحار بمعنى اشهور (قوله واما قسمهم ببحار الخ) لا يتحقق السكاي
رحمة الله قال ان السلف قسموا الجوز الى لغوي وقلي والجار اللغوي الى ما في حكم
الكلمة والى ما في معناه وما في معنى الكلمة الى مقيد وغير مقيد والمقيد الى اشارة
وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس مانعاً من تطبيق عليه لفظ الجواز بل ما عثار
القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتعارفة من امر اصلي في غيره سواء كان ذلك
الامر امراماً او معنى حيث يتحقق لسكاي رحمه الله رأى يتفرده وهو ان الجواز
هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له وتسمية الجوز في حكم الاعراب ببحار بال تشبيه
(قوله اعني ذكر الارام وارادة التزوم الخ) كالاسد لما ذكره المصنف رحمه الله
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المروم و رادة الارام الا انه لما ينقل
من امص رحمه الله تعريف المعنى المصدري اورد تعريف اسكاي رحمه الله وزاد
عليه قوله مع حوار ارادة اللازم لما انه معترف بذلك و فرق به بين الكناية والمجاز
(قوله وهو الذي اشار اليه نص) لم نقل وهو لذي ذكره المص رحمه الله لان
نفس اللفظ على العبر انذ كور للمعنى المصدر بعد اللازم لالفظ المروم كما ذكره
المص رحمه الله (قوله مع حوار الخ) اعلم ان هذه المعنى الحقيقي ونصوبه في الدهن
لارم في كل من الجواز والكناية ليحصل الاستدلال على المعنى المراد والفرق بينهما
باعتبار انه محور ارادة المعنى الحقيقي في الكناية فيمكن بحسبهم كناية لانه لم يصب
قربة ماضية عن ارادته ولا محور في المجاز ادلا به من قربة ماضية عن ارادته
وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يسم ارادته لاحل خصوصية الحمل كما في قوله تعالى (بل
يداه مبسوطتان) (قوله لا اداة) فيه ان هذا لو اراد بالحوار الامكان الخاص
والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لا حراج المجاز
ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بجامع الوحوب بل قوله فلا يمتنع
في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لا الكناية
كبراما الخ) فيه انه انما يدل على عدم رادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان
يكون مقصودا بالادراك هو وسط الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته ليقول
منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا في ارادة الحقيقة
لفظها اي لفظ الكناية لا في ارادة المعنى الحقيقي بل في عدم نصب القربة
المانعة عنه (قوله او معناه او غير معناه) ابرأ بمعنى مع قربة قوله وسعد يقيد
ان غير معناه اصل في الارادة ومقصود بالاداة و ارادة معناه لا تبع له فيكون
اللفظ مستعملاً في معنى بان يكون اعداهما وسنة ايد من منه الى لا آخر فلا يلزم الجمع

بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي معناه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى
الحقيقي فلهذا نصب القرينة لانه قد ورد في المعنى الذي معناه يكون له محط الفائدة
والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ في موضع له ولم يشترط
فيها ان لا يراد غير الموضوع وهذا معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكساية
تشتركان في كونهما مع وبما حرر ذلك من اجل الخوار وعدم الدقة على مقابل الامتناع
ظهوره لا يخالف بين عارقي مناج وانه لا حاجة في المثال ان جعل قوله من جهة
ارادة المعنى الحقيقي على جوار ارادته وانما قوله الشارح رحمه الله في شرح المعتز
انهم في امر الكساية طريقين أحدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له والبيد انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل لينقل منه الى غير الموضوع له متى على اجل الخوار على الامكان اخص وان
لا يخالف بين الطريقين اذا جعل الخوار على عدم الامتناع فانه كان امة من مراد
في الكساية صح ان يقال انها مستعملة في موضع له فان الأصل في اللفظ ان يراد به
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة لانه قد ورد في المعنى الذي معناه في غير الموضوع له
بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وكذا ان الكساية لم تكن هي القرينة
الماتعة عن ارادة الموضوع له بل نظر الى لفظها يكون مراداً منها ولو جود القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادة بخلاف ما ذهب اليه مع القرينة الماتعة
عن ارادة الموضوع له فيمنع رده وبخلاف الحقيقة المصروفة لانه القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له قد ورد في محل هذا المقام وهو ان كان
مضافاً لما ذهب اليه شارح كرساق اتيه (قوله وان كان مشيراً
الى) قد عرفت ان عبارة الامام ايضا تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف
رحمه الله اظهر لانه صرح بقطع (قوله ان معنى قوله الخ اما ان يصير اجهة
بالجوار او بقدر المصنف (قوله ولازم بمعنى الخ) لكونه تابعاً وديلاً (قوله
وفهمه) لان اطلاق اللفظ على الموضوع له واطلاق المعنى على لازم مستند
جداً غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللفظ على الموضوع له لا يصح عند المصنف
رحمه الله ادلاً لا نقل عنه من لازم (قوله لا يصح ان يكون من انظر في الخ)
وذلك اذا كان لكل منهما جهة لاصفة واحدة كما في النظر على معنى كساية الاصول
مع ان التام والمردف في الخارج ليس لا (قوله لانه اثناء) بحكم الاستقراء وتنع
موارد الكسايات كذا في شرحه فتدبر اختصاص القسم الثاني بالتمسك الى القرينة
والعبدة والواضحة والحقيقة دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء

والاقل العقل يجوز قسمة كل منه الاقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة
 الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كافي المفتاح ليشمل ما اذا كان المكى عنه ملروما
 غير الموصوف كافي قوله تعالى (ليس كشيء) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكى
 عنه تقي المثل وهو ليس بموصوف نقي مثل المثل فلا بد ان يرد بالموصوف اهم
 من المقصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كاشرا اليه الشرح رحمه الله تعالى في شرحه
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللام الذي ينقربه الى معناه النابع للشيء بمنزلة
 الوصف انحصار ولا محالة قد يكون انشئ صفت اخر فان كان المقصد الانتقال
 الى صف ذلك ذلك الموصوف فانهم الاولى او د صفة اخرى فانقسم الثاني
 او الى احتصاص الصفة ثالث (قوله عارض) ارفع صفة احتصاص وانما كان
 هذا الاحتصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت متعينة او غير هالمة تؤخذ
 الذات المعينة (قوله كناية) معنى مكسبها حال عن مفعول قولنا مقدم عليه ومحمور
 ان يكون حاله الفوق معنى المفعول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله
 حتى مستوى القامة عرض الاظفار بدلا عن القوم ، ويؤاخذ (قوله وحمل الكافي
 الخ) عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتعد اخرى فالتقريب هي ان يتفق
 في صفة من الصفات احتصاص بموصوف معين عارض والعبدة هي ان يتكلف
 احتصاصها ان يصم الى لام آخر وحرارة عراض معنى على ان التعيين
 المذكورين تعريف باللام والتقريب والعبدة ما معنى الذي ذكره في القسم
 الثاني ومعنى الحور جعلهم تعبيرين التقريب واميدة فادفع ما قبل ان حل
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره اشرار بعيد جدا
 لان عبارة المفتاح صريحة في ان تقريب وعبدة هما ليسا بالعبدة
 المذكور في اقسام التي (قوله ضرورة اخذ جهة الخ) نشأ عنها الفعل (قوله
 على نوع تصريح) اما قال ذلك لان الدلالة هي لتصریح من حيث انه اسد
 اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة اتحاد (قوله الى ضمير المسبب الخ) اراد
 بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله من هو كناية بعبدة عن لايه لانه الخ)
 يريد ان المعنى المكى على الكاذب يكون مقصود بالاطاعة وبباط الصدق والكذب
 وليس قولهم عرض الوحدة معصودا به بانهات اثبات عرض القماء ان لم ينقل
 منه الى لايه فيكون عرض القماء اسطة لا مكاة منه فلا يكون قربة بل عبدة
 فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعبدة بالنسبة
 الى معنى وقربة بالنسبة الى آخر التمايضيح ، اذا كان كل واحد من الاثنين صالحا لان

يراد بالذات فيكون ماضيا لصديق والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح
 ان الكتابة عن الكتابة التي تصح اذا صدرت تلك الكتابة شذوذا ملحقة بالصرح
 الا ان يدعى ان عريض القفاء لكثرة استعماله في الاله سار ملحقا بالصرح لكيدنا في
 اعتراف السكاكي رحمه الله عريض القفاء كتابة خفية عن الاله (قوله المطلوب
 بهائنة) سواء كان طرعا مذكورا في صريحها او احدهما مذكورا صريحا
 والاخر كسبة فيجتمع الكتابة في الذمة مع الكتابة في الموصوف او الصفة او كلاهما
 مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكتابة فالاختالات العقلية سبعة واحد
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها حتم لاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يخلو شيء
 منها للمصير في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول
 صاحب المفتاح الخ) يعني انه راد التخصيص في الاثنان لا التخصيص في الثبوت
 (قوله ان السكاكي الخ) السكاكي هو امردي كردن والرواية مردمي كردن والندى
 العطاء (قوله اي ثبوته له) اذا كان الاحتصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول
 بالصرح في ثبوت اي بعد اوريد كرم مثلا (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله
 فترك الصريح (قوله باعتبار ما تقدم) اوله اذ هو الى الموصوف كما في قول هل طويل
 نحادر يداه هل طويل النجاد يداه ما مثال لاضافته الاسد الى ضمير الموصوف فادكره
 بعوله الا ترى الخ (قوله اذا ثبت الامر) اي الامر الذي لا يعود به (قوله لهم الحمد
 بين نوبه الخ) الحمد بين الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء او كرم الآباء خاصة
 والكرم والحبس اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل كذا قيل (قوله
 بل كني عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان الحمد والكرم بين نوبه لابد ان يكونا
 قائمين بما يحيط به الثوبان لانه فيهما بداهتهما ومعلوم ان المحاط بنوبه لا يكون
 الا كذا كان فكونان قائم به (قوله لان اسناد طويل الى اتحاد الخ) خلاصته
 انه لم يثبت الحمد اي الثوب كما سددنا طولنا الى اتحاد وجعل اتحادنا علة في المعنى
 واو قدر الاسناد بان يقرب من نوبه فلهذا كناية لانه لابد من تصوير المعنى
 الحقيقي ليتصل به وهذا لا معنى لمجد الثوبين فهو اسناد بجاري كذا في شرح
 المفتاح الشريفي (قوله عن مؤدى) اي المعين واماني الامم من المؤدى المطلق
 فهو مخرج لان تعريفه انما له اعني المسلم فيفيد القصر فيفيد ثبوته للمسلم
 ونفيه عن سواه (قوله في كناية الخ) فان معنى اعتقاد الحل لهذه الصادرة عن
 نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما ناقشت فكون كناية عن ثبوت حل
 الحجر لغيره واعتقاد حل الحجر كناية عن الكفر فيجمع فيه الكنايتان (قوله ولا يخفى

ان قلت الوسائط بمعنى عدم كثرة فيشول ملا واسطة فيه (قوله او ما رأيت
 الحمد الخ) القاء الحمد الرجل على كل طرفة كناية عن وجود الحمد في مكانهم
 ووجوده فيه كناية عن نسبة الحمد اليهم وكايد والوسطة فيه استعارة بالكناية
 تشبهاً للمجد بالانسان لو حل * قال قدس سره الموصوع له من نفس اللفظ
 حقيقة * كما في قوله لست زبجد اذ قصد التعريض بشخص معين بالجهل او بجهرا
 كما في قوله تعالى (ولا تكونوا اول كافرين) فانه قصد به التعريض بتكونوا اول
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم
 عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام (المسلم من سلم المستون منه)
 اذ قصد به التعريض بنى الاسلام عن المؤدى المعين * قال قدس سره والمعرض به
 من السابق * وهذا يمتدح التعريض عن المحذر المركب فان كلا منهما يكون في
 المركب الا ان المعنى معرض به مفهوم سياقه والامنى المجازى باستعماله فيه
 * قال قدس سره مذكور بعضه الموصوع له * اي بالوضع الذي كابد عبده
 قوله لانه الاصل الخ والاصوات ان يقول او موصوع له بالوضع الحقيقي او المجازى
 كما في عبارة المثل سائر ليو فني قوله الموصوع له من نفس اللفظ حقيقة او بجهرا
 او كناية فان الموصوع له فيه اعم وسواء في قوله لم يذكره فانه للسلب الكلبي
 اي لم يذكره اصلا لا حقيقة ولا مجازا * قال قدس سره او يجوز * انما نكاه
 اوال التعريض المذكورين * في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كابدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا * قال قدس
 سره وحمل صاحب الكشف التعريض الخ * لا يخفى ان التعميم موقوف على
 ان يراد بالموصوع له اعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاولى ان يحمل قوله
 مجاوصع له على المعنى العام متوافق للكلام * قال قدس سره لاستعماله
 فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال لا حول في عرفه تنعمت الكلمة في كذا
 حتى يكون الامر من الاصبي حسب دلالة عليه انتهى فان كان المعنى التعريض
 مقصودا من الكلام فان دلالة عليه غير ما احملها ولو بالواسطة كما في الكناية
 لا تبعاً لشيء اخر فيحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للمركب لا لفردانه
 كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام استعارة وبين المقصود منه استعماله
 مشكل * قال قدس سره ويرى مع * روم اخره الكل لا يخصر بتضمن الحكم
 السلي * قال قدس سره يهوى لانه لام عن المؤدى المعين * فيه ان كونه
 مقصوداً من سياق الكلام لا من غيره محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة انتزاعية مقصود من نفس الكلام
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من سياق الكلام * قال قدس سره وقد ظهر
 بطلانه * هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب
 الكشف وان الاثر * قال قدس سره وهكذا المحذور حقيقة * اي لا يكونان
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المحوري والحقيق * قال قدس سره دون
 المعنى الحقيق * فاعرفت انه لا غاية في المعنى عند لسق لشركين مانكر عليهم *
 قال قدس سره وقد عمل من مستبعدات التراكيب * فيه ان المستبعدات هي
 المعاني التصفية والانتزاعية التي تعبر في صلب المثلولات المطابقة من غير تعلق
 قصد التكلم بها ومعنى قول السارح رحمه الله انه يؤدي الى ان يكون كلامه
 ان ما قاله العلامة من ان آدبني فتعرف حين استعماله في غير محط هذه ليس بجاز
 وحين استعماله في المحاطب مع غيره ليس بكافة يؤدي الى ان يكون كلامه يدل على معنى
 باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا تعريضا ولا كونه فائقا لانه عن من مستبعدات
 التراكيب خفلة عن مراده نظرا الى ان ظاهر * قال قدس سره بل اراد الخ *
 لا يعني انه انما يمكن ادراكه بكون التعريضي مستعملا في المرص به و يظهر من كلام
 السكاكي رحمه الله خلافا فانه جعل التعريضي ولا قسم الكساية ثم قال وانما كناية
 اذا كانت لموصوف غير مدكور كالسبب * يفتق عليه في التعريضي ثم في آخر
 بحث الكساية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين مع وعرف ان الكساية تنسج
 الى تعريضي وتلويح وروايات واثارة ولم يذكر في كساية معي آخر للتعريضي واما
 كان التعريضي قسم من الكساية كان المنط مستعملا في المعنى المعروض به فلا يصح
 توجيه قدس سره (قوله ان عبارة التعريضي) اي بعض عبارة بعض عليه
 العلامة لان قولنا (المسلم من علم المسجون من يده ولسانه) لتحقق للروم فيه كساية
 ان يريد به نفي الايمان عن مطلق نوذي مع عدم عن نوذي المعين ومجرد ان يريد به
 نفي الايمان عن النوذي المعين فقط (قوله لا يصورح) فيه به بخوارس يقال
 انه انتقل من المحاطب النوذي الى النوذي بمدق ثم الى النوذي المعين كافي رأت
 اسد برجي انتقل من لاسد الى الشجاع ثم الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي
 قصده الخ) ويكون مقصوده * بيان النسبة بين التعريضي والكساية على
 ما صرح به في شرحه فاصح حيث قال يريد به ان لا يكون لكساية عموما من وجه
 لتصادفها في مثل المسلم من علم المسجون من يده ولسانه وصدق كساية موهبه وهو
 كثير وصدق به في الكساية في مثل آدبني فتعرف عند القرينة المأخذ عن ارادة

المخاطب وتعيين رادة اغبره به حيث يكون محسرا لا كناية وفيه بحث لان كون
 التعريض احص من الكنية وتحققها يدويه على من قوله ان الكناية تقصارت
 الى تعريض وتلويح وررر وايحاء وشارة لمحل كلامه على بيان النسبة بينهما
 يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعدى ان معنى عبارة
 السكاكي رحمه الله ان التعريض اى الكناية العرصية قد يكون على طريق المجاز
 بان اريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمحذور لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن
 الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط ما اريد به كلا المعنيين احدى
 قصدا والاخر تعا (قوله كان كناية) فيه ان معنى الكناية على الانتقال من
 اللازم الى المعلوم وفيمكن فيه الانتقال من المعلوم الى اللازم على ما يدل عليه
 قوله ويرم منه نهدي الى كل من صدر منه الابداء (قوله اصدق اسلمه) اى
 المعاملون بالاصطلاحات وغيرهم من اسلماء بالسلطة فانهم وان لم يكونوا طائفة
 بلفظ المحار والكناية واقترانه واستعاره وان شئت لكم طائفة معيها (قوله
 ان الجمار) اى الجمار بعيد عن غير البعيد مجرد توسعة في الامة (قوله اطلع) اى يكون
 كل منهما مائلا الى احد النكت في اودكم المقصود فهو مشق من التلويح مصرر بلفظ
 من حد بصرا من الملاحة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والصريح اذا كان
 مقتضى الحال لا يكون الجمار والكناية كثيرا لا على معجم بل لا يكون بلعوا ما قيل انه
 من المبالغة هو مستلزم شتم اشنع في اهل من المريد واستعماله بمعنى المفعول
 لان معنى المبالغة على ما في سح عنو كردد در كاري معنى الالاع بولع فيه اذ ان يقال
 بالاسناد الجمارى (قوله لا لاسق) فيها من المعلوم الى اللازم) امدى الجمار وظاهر
 واما في الكناية فلا لازم اذا لم يصدر مستويا عن مرسوم بسبب القرينة ويمكن
 الانتقال منه كما مر فالمراد بالزوم المعلوم في لدهن وان كان لازما في الخارج
 (قوله وانما الاشكال الخ) يعنى اى وجود المعلوم اعلم مستلزم وجود اللازم اذ كان
 الزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع الجمار مشكل سيما فيما يكون بعلاقة
 المضاد فاندفع ما قيل ان لا ربح رحمه الله قدس فيما سبق هديا العلاقات
 ان المعلوم متحقق في جميع اقسام الجمار فلا اشكال لان مسبق بين المعلوم واللازم
 الذى هو مساق الانتقال والمراد بها المعلوم الخ (قوله لا يبايع الخ) فقوله
 الاستعارة المنع من تشبيه تخصيص بعد التعميم احتمالا بشانه لانها اعمدة من انواع
 الجمار وعليها مدار سلاعة وفيه من عبارة المنع من التشبيه لاشتماله على ادعاء
 كون المشبه من جنس المشبه وهذا الوجه يختص بالاستعارة سوى كون نوعا

من الجواز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله حسب اتوهم كانه قيل
 ليس كون الجواز والاستعارة والكسابة الممع لان واحد من هذه الامور الخ
 بل لانه الخ (قوله ان يكون في المشبه به الخ) فاستعارته للشبه تقيد زيادة
 ليست في التشبيه فادفع ما قيل ان قوله ان الاستعارة صحتها اشبه لادخل له
 في الاعتراض (قوله هذيف يصح الخ) ان كيف يصح سلب زكاي (قوله ان
 مراد الشيخ الخ) اي مراده رفع الاحد الكلي لاسد الكلي وان كان ظاهر
 العبارة بيده (قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ) خلاصة لتوجيهين ان
 المصنف رحمه الله تعالى قد قول الشيخ بهيد زيادة في نفس المعنى على افادته
 الزيادة في الفهم والشرح رحمه الله تعالى حله على زيادة في الواقع (قوله ان
 المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في المسحقة
 المصححة وهو الطابق حافي دلائل التعاز وهو الظاهر يندفع في الجواز او لا الى
 المعنى الحق في ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة يفعل من لفظ الى المعنى وانما كان
 للمعنى من طريق المعنى مربة على العلم من طريق اللفظ لان في الاول يعهم المقصود
 بالدلالة العطف لانه يتبع فيه من المعلوم الى المعلوم وهي اقوى من الدلالة العطفية
 وفي كثير من التسميح لانه يتم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
 وتوجيه ان في الاول استعمال لفظ تشبه به في التشبه فعمل المساواة من اللفظ
 وفي الثاني فعمل المساواة من طريق المعنى فان معنى الثاني مساواة ولا دليل في اللفظ
 عليها ولا شك ان في الاول مربة على الثاني (قوله بل ثبت الخ) قد سبق
 تحقيقه بما لا يريد عليه في قوله القر الاول عم الماني (قوله اي تصور معانيها
 الخ) يعنى ليس قوله علم معنى الملكة او التصديق بها بل ان اوليها والمعرفة
 بمعنى الادراك الجبرتي الذي يحصل من استخراج الفروع من المواعيد الكلية كافي
 تعريف العبرين لسابقين ادريس في علم لدمع الانصورات محضات وبيان عددها
 وتصيلها فهو علم تيرفيه مفهومات المحضات الرصصة واقسامها واعدادها
 فليس فيه مسألة فصل لا عن ان يستخرج منه دواع وند حصر السكاكي رحمه الله
 تعالى بان المحضات من تواع عم ابيان ولم يحمله علما رأسه فاعرفه بمعنى
 الادراك التصوري كان العلم قد يندفع على الادراك تصديق ماسا لتسميته
 من ائمة اللغة ان المعرفة تعنى الى مفعول واحد و علم الى مفعولين وما قالوا
 من ان لكل علم مثل فاعلموه في العلوم الحكمية واد علوم شرعية فلا يأتى
 في جميعها ذلك فان اللفظ ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا لتفسير والحديث

(قوله إشارة الخ) يحصر الأضافة بانه كما هو الأصل (قوله أي الخلو عن التعقيد
المعنوي) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه
محلا بوصوح الدلالة ليختص بغير اليأس (قوله للتبسيط الخ) أي لتبسيط
ما علم من قوله وتبعه وحوه احرار (قوله احرار اعني كورد حلا في اربعة)
وهو لطائفة ووصوح بدلالة على الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن القراءة
وهي مخالفة القياس وهي ضعف التأليف وعن التامر اما عن المطابقة ووصوح
الدلالة فلان الشيء لا يكون تعدده واما عن التوافق فلانها ليست بعد المطابقة
ووصوح الدلالة اذ كل واحد منها لكونه داخلا في اللاعة ليس تافعا لها في ابراث
الحسن لذاتي (قوله لانه بدخن خ) دليل لقوله ولا بدخور الخ أي بدخل حين
أريد بوجوه التحسين مفهومها الأعم الشامل لبعض ما ليس من المحسبات التابعة
لللغة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووصوح الدلالة وذلك لان بعد ليس
ظرفا مستقرا اذ المحسبات التابعة ليس حصولها من المطابقة والوصوح
فلا يشملها التعريف فهو حرف لغوي متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ماصدا
المطابقة والوصوح بدخن له صاحبة بعد المطابقة والوصوح لما في المقدمة
من ان الكلام الذي ليس مطابقة صبي الحال وان كان قصصها يتحقق باصوات
الحيوانات ليس له حسن عند الله تعالى فالحسبات الداخلة في اللغة بدخن المطابقة
والوصوح وان كانت غير تابعة للمطابقة والوصوح في ان وجود تابعه لهما
في تحسين الكلام فبدخل كانه في تعريف فاهم فاه حتى على البدل من وجه
الاحتراز ووجه الدخول (قوله كاخلو عن التفر مثلا) اراد به الخلو عن القراءة
ومخالفة القياس وصحة التفسير فان كانه بدخل في وجوده تحسين على
تقدير جعلها على مفهومها لثبوت كاعتبرت في التصواب الذي ذكره السيد
بقوله بل نقول الخ لا وجه به فان كافي التثنية واعط مثلا بدخن على ان الشارح
رحمه الله تعالى اراد دخول جميع الحيوانات في وحقه التحسين (قوله المطابقة)
وهي في اللغة الموافقة وحققت بين اثنين جعلت احدهما على حد والاخر
ومطابقة الفرس في جريده وصم رحله مكان يديه هي ذكر المسمى المتصدي
ابتاع توافق بين ما هو في يده التحسين كذا في شرحه للمفتاح (قوله في الجملة)
ولو قالوا مطابقة (قوله أو غير) كالأحياء والامانة فام غير قال عن الخلق سمي
ما عار تعلقه بدخن احدهما باعتد تعينه بالمسببات امانة قال قدس سره فيه
بحث والجواب انه لا بد من كونهما لا يمتنعان في محض واحد يكون الجواب بهما

مطابقة باعتبار تدرجها في الوجود حرجا وهذا يكون بطلب مراعاة النظر
 (قوله بالمعطين من نوع واحد) يكون الظف لاحتجاجهم في النوع ايضا (قوله
 ايضا) جمع يفظ على وزن عطف او كتف بمعنى يفظن و لرقود جمع راقد (قوله
 لا يذفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم احدثه والمحرور والانتفاع الذي يحصل
 من الصدقات والصدقة لا غير انتفاع ثمرة الطاعة لا ينفعها وكذا التضرر بالمعصية (قوله
 فيه اعتراف) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا واحد من التخصيص
 والواحد الاخر لاشارة الى سبق رحمة تعالى به يثبت بالخبر مجرد العمل وتعاقب
 على الشر بعد كثرة العمل والفصد التمس (قوله في الجملة) اي باعتبار استلزام الاحياء
 الحيوية (قوله لا يعلمون ما عملهم في الآخرة) ومر في من الحيوية لديها امكانية اي
 لظاهر الذي هو الحيوية الدنيا او ابتدائية يظاها بسا وهو التلدد بالذات
 المخرجة لامطها وهو كونه مزرعة الآخرة (قوله من يحيطظر الارض) من الدج
 بمعنى النمش قد كر الالوان كالقش على الساط (قوله بقصد اكسبه) والتورية
 لا بقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المحسنت ولا بقصد
 الجواز فانه نصب القرينة الماتمة من ارادة الالوان لا تحقيق الجمع لاقى اللفظ دون
 المعنى فلا يكون من المحسنت المعنوية (قوله ولا عية آخر) فانه كدابة في السانفة
 دون العسفة حتى يتوهم انه ليس كسبه في باب التمر والخضر (قوله يعلق
 حدهم الخ) وليس منهما تاف بل يحتج على كالحجة والشدة قال الرجعة تكون
 شديدة وهذا يتنازع الطاق فيقول انه كان حدهما لازما لمقابل الآخر
 تحقق منهما تاف في الجملة لان معنى اللارم صاف : وم يكون طاقا لا لمخفاه
 مدفوع لان اللارم قد يكون اعم (قوله نكها مده عن اني ومافي السب
 لا يجب ان يحسكون مافيا ممدد (قوله بهام التصدد) فهو محس : معنوي
 باعتبار انهم الجمع بين الصدين والافهو جمع في كنهه فقط ويكون محسا
 اعطيا (قوله فيدخل في اطاق الخ) لا ينبغي في الطسق حصول التوافق بعد
 التناقض والاسمى بالطق وفي امسالة حصول التناقض بعد التوافق وهذا سمي
 امسالة وفي كليهما ارادة المعين بصورة غريبة فكل منهما محس باعتراعه واستلزام
 احديهما الاخرى لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع لكان في رحمة الله تعالى (قوله
 انه زهد فيما عند الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رعب منه وذيرده ومن فرق بين
 زهد في الشيء وزهد عن الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب (قوله واما شرط الخ) اي اعتراف
 فيه قيد كافي شرح المفتاح الشرافي (قوله واما شرط الخ) من اعتراف الاجتماع (قوله

في صفة الابل) اي امهروه (قوله انت اسمعني الوعد اخ) لقوله تعالى (انه كان
صادق الوعد) ولقوله تعالى (وما توفيق الا بالله) ولقوله تعالى (لا تزيث عليكم
اليوم) ولقوله تعالى (يا علي خذ عظيم) (قوله على ما يقال) اي في العرف وان
لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان الطيف ساس الخ) الطيف اسم من اسمائه
تعالى معناه امر بصدقه بحسن ايهم ان كان من لطف لطف بالضم اي رفق كصبر
او العالم بحقيقت الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفوا لطافة بمعنى دق
وشيء منهما لا ياسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى
المعنى الثاني ما عدا اشتد به على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله
يناسب كونه مدركا بلا شبه) اي لا يبصر والا فطلق المدرك عنه لا ما ياسبه
والنسبة على مدركه مضموم وخصوص (قوله بالنعم الخ) في النعم بالنسبة
الى الشجر حقيقة مراعاة الضم والنسبة الى الشمس والقمر انما هما ونحوهما
بجاء من اتقيا دهما (قوله نحن من لطف) من حل حلاله كصبر عظم وتعديته
بعض شخصين معنى التزهد والرهط يسكون ويحرك حله يشق حوائجه من اساقفه
ليكن المشي فيه ينسبه الصغار والحيث او حله يشق سيورا والاماني المنسوب
الى الائمة جمع امة والامة من تعدد كمرح جدا حال امرأة عبدا وعادة ايضا
اي تامة اية بنة القيد وهو العمومة وحلاها من الرهط كناية من كون ملابسها
رفيقة وكونها ملائكة كمال السيد لايعهم من الدب وعقيل بالصغير اسم قبيلة
والماليك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبدها رهط من عقيل وفيه
كثرة عبيدها وانهم اية من هة في ومائة السيد من انه وصدها بكثرة فئاتها
نسبة لايعهم من الدت ان من يملك كان في كتبه في ممالكها بدون الياء جمع
مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه معنى ان له من عقيل رهط حال كونها
كاشفة في ممالكها فيفيد بعد الرهط لان الرهط الواحد لا يكون لها ممالك من
مملكة * قال قدس سره انها كريمة المساس * على صيغة المفعول من قولهم
فلان ياسب فلا هو نسيب اي قريب يعني كرم كل من ياسب اليه ليس في حسب
تلك المرأة امة (قوله وليس المراد اخ) قدسه في شرح المفاتيح لهذا المعنى حيث
قال ومن ان ترك من فوق ماضي في اصمرو لاجزاء كالطوت وهو اولى ليكون به
ايضا اهتمام بالنسب (قوله صفة راء) لاصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه
ملاحظة المعنى (قوله مدرك) كسر الميم وضمهم وفتح الراء قال القراء واصوله الضم
لانه في المعنى ما حوود طرف في جعل في طريقه العمل لكنهم استعملوا الضم

فكسر (قوله وهو نصب الرقيب) لم يقبل الصبر كما رقيب نصب لهم الصبر
 (قوله فيه خطوط مستوية) فاقبل الصبر والصبر كأنهم حطوا مستويين في البيت
 (قوله بمنزلة البيت) في أن رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع إلا أنه قرئ
 بينهما فإن البيت يكون بيتا واحدا والفقرة لا تكون فقرة دون الأخرى (قوله حلى)
 بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع
 كسر اللام (قوله إذا عرف الروي) أي من حيث أنه روي ما يعرف القافية أيضا
 لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو أن يكون في الآية والميم
 في البيت لا يدل على أن الصبر يختلفون وحرام لحوار . يكون مختلفون ومحرم إلى
 ما ذكرنا من أن الشارح رحمه الله بقوله ادلول لم يعرف أن بقية من سلام الخ (قوله
 لو قومه في صحته) أي لو قوع الشيء في صحة الصبر في قصد منكم ما يكون
 ذكر الصبر سابقا أما محققا أو مقدر أو قصد منكم وقوع شيء في صحته فمدفع ما ينوهم
 من أن الوقوع في صحته بعد أن ذكر فكيف يكون عطفه قال الشارح رحمه الله تعالى
 في شرحه للفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات أجنبية في الجار كإطلاق السبغة
 على حرمة السبغة المسبب عنها المذهب عليه . ولا كإطلاق الطمع على خياطة الجدة
 والقبض ومنهما قوى أشكال المتشاكفة بأنها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز
 لعدم العلاقة ولا يحصى سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى أقول لعل بكونه مجازا بما في
 كونه من المحسنات الدبعية وأنه لا بد في الصبر من بدو من يصيب في الجملة فمعين الوجه
 الأول . أمل السري ذلك أن في ثبوت كلمة نقل المعنى من لباس إلى لباس قال اللطيف تارة
 اللباس فبعد إرادة المعنى بصورة محمية في كفاية الوقوع في صحة فيكون محسنا معويا
 وفي الصبر نقل اللفظ من معنى إلى معنى فلا بد من علاقته . محسنة لأن نقل والتخيل أيضا
 من هذه القسم أدفاه أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس آخر نكتة ولذا كان وظيفة
 المطابق وإن صرح الشارح رحمه الله بما سبق بكونه من باب محارفة الحقيقة والمجاز والكسابة
 أقسام للكلمة إذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واحد إذا كان المقصود نقل
 المعنى من لفظ إلى آخر فهو ليس شيئا منها (قوله حيث حلق الخ) فيه إشارة إلى ما في
 شرح المفتاح من النفس وإن أريد به الدات وحقيقته لا تطلق على الله
 تعالى إلا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل أن للنفس قدر ديه الدات وقد يراد به
 القلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة وإنما بالمعنى
 الأول فلا لأن الدات تطلق عليه تعالى على أنه قال في شرح الكشاف وانت خبير

بان لا اعلم ما في ذلك وحيث انك ليس بكلام مرصى لان المراد لا اعلم معلومك لو وقع
 التعبير عن تعذر معلومي بغير ما في معنى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات
 والحقيقة (قوله وهي حذرة اح) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر
 الفاء يكون للمجرى والوجه والوجه لا يذهب عنه وبين التأكيد لاشتقاقه على التأكيد (قوله
 في تطهير الله) اي المراد من صفة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان
 حقا لتقديم الا انه مرخص ببعض بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا
 لمصمون الخ) فيكون عامه واحب حذف كما في قوله على الف درهم اعتزا والاصل
 صرعا الله صفة ولوحوب حذرة وحذرة وهو انه اضيف المصدر الى فاعل
 فعمل قال المصدر الذي يصف اي معمول الفعل او يد كرمعه يكون حذف عامه
 احبا على ما في الرصى (قوله يسمونه اعمودية) اسم الله الذي عمل به عيسى
 عليه السلام لم يحوه بما احره فكما احذوا منه ما صرنا بقدره ما احره (قوله
 وصيها الله) اي عيسى في الايمان الذي هو كائن الطهور من صرع يده في الماء عيسى
 فيه او انما الله من صفة كاهن وبصره وصره او لا مثل صفت باحد المعصين وكذا
 حال في الواحدة شتى (قوله يده افرس) في افرس وصره او وقوعه في صرع وصره
 لا شمر المدكور تقديرا (قوله يدر لعل الخ) ولا يجوز ان يصرأ على صفة المطلوب
 ويسمى الى اهل بين كما في قوله تعالى (لقد صدقناكم) اذ لم يقع المراجعة على
 الذين الا ان يحسن لفظ من مقحمه (قوله ان يحسن اه) فقوله في الشرط واحراء
 حال من المعصين وصفة ومفعول به المراجعة محدود (قوله اذ ما ليس الخ)
 المفصولة به في وددى على خلاف ما ذهب في وادها (قوله اذا احترت
 يومنا) المصدر راحته وصره في ثبت السابق والمعنى اننا احترت هؤلاء
 القربى وتقاتلوا صعب دماؤه التي يسهل كونها في النقال تذكر ما يذهب من
 القراءة اجمعهم صفت دموعها شقها على قطعة نرحم يريد انهم مع كونهم
 اقارب تقاتلوا وتقاتلوا (قوله من ان معها الخ) لان الظاهر ان يكون في الشرط
 والجراء طرفا اثر وح (أوبه ومنه انعكس الخ) ففيه تبديل المعنى ونعكسه او لا ثم
 يتبعه وقوع التبدل في معطوف بخلاف رد العبر على المصدر فانه اراد الفظين
 احدهما في اول الكلام وتساوى في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس
 والله احق ان تخشاه) هذا كالعكس من المحسنة المعوية ورد العبر
 على المصدر من محسنة المعوية (قوله ومعنى وقوعه الخ) اي ليس
 معناه انه يقع في شيء كالم بين طرفين (قوله وهما لفظان واقفال في طرفي

جلتين) يريد بذلك ان وقوعهما جرتين من طرفي جلتين او حب كون العكس
 واقعا في جلتين لاختلافهما باعتبار المسند اعني عن ويحلون ولولا وقوعهما في
 الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جنة اذلا اختلاف الا
 بالتقديم والتأخير فاقبل كما انهما واقعا في طرفي جتين واقعا نفس الطرفين ايضا
 فلو حقه لقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جلتين وهم (قوله
 ونقصه انه قد خيرا ملح) اي نقصه بقوله بي قائلا انه قد خيرا ملح بل على
 ذلك قوله بل عفاها القديم وغيرها الارواح ولديم وهي جمع ربح لانه
 في الاصل واوقلت بالسب لكسر ما فيها فادار الـ لكسر ما الى الاصل (قوله
 مضافان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيقي والاخر مجازي) لا يعتبر بينهما لزوم
 وانتقال من احدهما الى الاخر وهما يتسار تورية عن المجاز وكفاية وبهذا ظهر
 ان التورية ليست من ارادة المعنى بطرق محسنة في وصوح الدلالة حتى تكون من علم
 البيان امه ادا كان المعنى مجازيا او احدهما مجازيا كانت من علم البيان
 بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما وامام السببية الى معنى احدى هو تورية
 باقيا من اليه فلا ادلا علاقة بينهما ولا اسفل من احدهما الى الاخر قد در فانه مما
 حتى على بعض الادكاه (قوله قريب وبعيد) اي قريب الى المعنى لكثرة استعماله
 فيه وبعيد عنه فكأن المعنى القريب مازال عينا والتباعد عليه وبعبارة التورية
 من الخصائص المعنوية فانها ارادة المعنى المقصور تحت الست كالصورة الحسية
 وحصول المعنى بعد الطلب وهو ان يكون العيب متساوين في الفهم لم يكن
 تورية بل اجبالا (قوله على قرينة حمية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل الى
 ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة وحق لم يكن تورية لعدم ستر القريب للحيد
 (قوله ولم يقرب به مع) فيه ان المرش بميلام لمعنى قريب (قوله اعني القدرة)
 ولا فائدة كالمجموع ايسر (قوله ميلام المعنى بمرتب) لان النساء وان كان
 يطلب القدرة لكن طلبه ليد اكثر (قوله فماترق) من التمرق اي ما يميز بينهما
 (قوله وقد يكون مح) شعره ان ليس في البيت ابني كل من التوريتين ترشيعا لاخرى
 وليس كذلك لان ذكر الجدي والحمل كما به ترشيع للعرافة كذلك اعرافة ترشيع
 للحمل والجدى الا ان يقال استعمل احدي وحمل في ارحين وولد ابقر والعنم
 شئ لا تودت بينهما في القرب والبعد (قوله صدق) من التصديق وكذلك
 كذب اي اذا حصل المعنى ما يتناه من الجدة منه بحاله محض من يجر المخاطب
 بمراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك انظر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرح أو يكذبه والمجيلة فتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم
والقاموس أي وإن كذب الضم ميقونه الميم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل
من التخييل أي القوة المجيلة وقيل التماس الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي
أثبت الجندوان أي المجيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله أنه تمثيل) أي
تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير يعظمه وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله بميرد في الملك) بصم الميم أي السطوة (قوله
والتحليل) أي الاحتيال لصيغة شبيهة في بدء ما يراد النعمة الدنيوية والآخرية (قوله
أن يستعمل) من محله إذا سعى بالباطل وبعدي بالباء (قوله حديد أو بحر) أما حال
من مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالتصغير الرابع) فالصغير مستعمل
في معنى آخر لكونه عبارة عن الظهور والتصغير العائث التمايز يقتضي تقدم ذكر المرحوم
لا استعماله في معنى يراد منه جمع فلا يبرم استعمال اللفظ في المعين ولا الجمع بين
الطبيعة والمجاز إذا أراد تصغير المعنى المجري على ما فهم (قوله أدارل السماء
الح) وصف الشاعر قومه بالعلية على من عداهم من الأقوام منهم برعون كلامهم
من غير صائهم (قوله بين حوائجهم وفلوعى) الخواص الاصلاص التي تحت
الترائب وهي ما بين الصخرة والصنوع بما إلى الظهر أو أحد جانبيها كذا في الاصباح
(قوله ما حد الصغيرين آه) وكلا المعينين محذوفين للمعاداة اسم للشعر في البداية
في الإيضاح الشعر بدل الدار وحيد يكون المعنى الذي حققوا الأبعاد بسبب إلى الدار
والى ما يوقده (قوله وهو ذكر) بصيرتكم والسر لانها زوج واحد
من المحسات (قوله نحو من رجته) فالقول قد تعين الصغير في السكون أو به العود
إلى الليل فلا يكون لآية من يلف وأسر لمسبق من اشتراط عدم التعيين فيه
فتستلزم التقي فيسبق من الاشتراط أعني هو التعيين بحسب المعنى والتعيين في الآية
الكريمة أعني هو بحسب المعنى لا اللفظ فالقول الصغير صريح لا يورث إلى التفسير من حيث
اللفظ فلا تعين لنظم أصلا كذا في شرح افتتاح الشريفي (قوله إن حبوش)
طحا الملهمة واليا لانه تحت نه بشده واشين العجوة على ورن تور والحظف
بالكسر والسكون اسود وهو نزل تحت مع والمعنى كيف أخرج من حبش ودواعي
الحب من حسن العينين وأخذ إلى القامة وعظم الردف موجودة فيك (قوله
أولا) أي قبل النشر فليس مراد من آقونين بقولين لعدم ذكرهما قبل النشر
بل القولين المذكورين في صم قأوا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة
ثم بعد قوله أن تلقى كذا على نفعه يكون صافى على الشعر (قوله فدم

بين الفريقين المح) هذا واضح ان الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف
يجب ان يذكر ما لكل في الشر ليرد السمع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر
الواحدون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفاتيح وقد جرى الاستعمال
في اللف الاجالي على ان يذكر الشر بكلمة او لا ما وقع الاتفاق عليه هو احد
القولين واتفاق الموكول الى فهم السامع هو النعمين وبه بحث لان اللزم في اللف
والشر الاجالي ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد بشي ذكره اجالا واما كونه
متفصلا بين احاد المتعدد فلا وان الموكول الى فهم السامع حيث يكون تعيين
الاحاد انهم لا رد ما لكل من احاد المتعدد اليه وحوكان ما ذكره كافيا في اللف
والشر الاجالي لزم ان يكون قالوا لي يدخل الجنة الاحاد هم منه وان شئت تفصيله
فارجع الى تعليقاتنا على تفسير الفاضل (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي
اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من تفتيط المسلك المح وقيل
في وجه لسه ان لاف مرتب على الشر معصوم منه والاعم لا عطف انكس وقيل
لانه لم يصرح باللعوف او لا بل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال
عليه ورد عليه انها لا يوجد لطف لا يتهدى اليه الا بالجمع المحدث ولا نسلم
انه لم يرتب على اشر بل نشر مرتب هي اللف المفصل ثم رتب اللف الجمل
عليه ولا تلم انه لم يصرح باللعوف فانه مصرح باللعوف المفصل ثم ذكر الجمل
امالطا او تقدر او عدى وجهه ان مقتضى الظاهر ترتيب الواو لكونها مللا لما بق
ولذا قال من لم يندرب علم البيان ان الواو رائدة او معطوفة على كلمة مقدرة فيصح
عطفه على ما سبق مع بقاء التعارض وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدى
اليه الا بالقب المحدث من علماء اليس فيقدر الفهم بطل مشتقلا على ما سبق اجالا
فيكون ماسق قرينة على حذفه ولكونه مشتقلا على ماسق يبقى التعليل محالة
ولكونه مسير الاجال ونقصيل يصح منه ولا فائدة هذا المصنف كمال
الحناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت اوله صيلا ثم ذكرت اجالا ثم عالت
من غير تعيين ثقة على فهم السامع به ملاحظتها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد
من العلل الى ما يليق به يكون ايراد اللف طبعي ولي من تركها (قوله شرع
ذات) اي بين قدر الفعل مؤخر كما احتساره اعرف لان حذف العلل يدل على كمال
الحناية بشأن العلل وقدره الفاضل مقدما كما ذهب اليه لرحاح رعاية للاصول
مع عدم مقتضى الاخير (قوله وامر المرخص به) بمراعاة عدة ما عطر
من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (عدة من ايام حر) كانه قبل فوجب

عليه قضاء ما فات مراعى فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)
المستفاد من قوله تعالى (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) او من قوله تعالى
(عدة من ايام اخر) (قوله من كيفية القضاء الخ) المستفاد من اطلاق ايام اخر
اى فليبه عدة من ايام اخر كيف ما تيسر متواصلا او متقطعا (قوله اى ارادة
الخ) يعنى ان الترخي مجبر من الارادة اى اطى على ما هو مذهب الاعتزال
من ان ارادة تعالى لغرض غير امر به وحوار تخلف المراد من الارادة وتعمير الاسلوب
عن الشكر والاشارة الى ان هذا انطوب بمنزلة المرحو لغوة الاسباب المتأخذة
فى حصوله وهى ظهور كون ترخيص مهمة ولما طيب موقفا تكمال رافقه تعالى
وكرمه مع عدم فوات ركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل
فى الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مدسكوران بأسوب واحد لم يصرح
احدهما على الاخر (قوله لى فرع الترخيص الخ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص
عظما على قوله من امر الشاهد بل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم
الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما مر (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر
ان ثبوت من القرب انعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفى هذا
دلالة واضحة الخ) حسب قولنا جعل قوله ولتكر واعله آية (قوله شانه
لامر الشاهد الخ) فانه معنى وتكملو عدة لشهر بالاراء عند عدم العذر والقضاء
فى حال الافطار والعذر بتحصيل حيراته ولا يهوت حكم بركات صومه بقصص ايامه
او كملت وبعد اذ هو اسطر ادى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ
(قوله على انه الخ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطر فريه على انه
اراد مطلقا لعدة ما افطر فان قدس سره واما الآية الكريمة الخ * فيه
ان ما ذكره انما فيه عطف ائب والسر ادى فى لاية مخصوصها ولا يبعد لطافة
الوع والقول بان النوع عبارة عن اب يحتاج تحصيل بعض ما اب فيه الى دقة
الظر لا يبعد من عبارة الكتاب ولو سلم دقة وجه التعليل تعيد احتاجة اى
العكر القامض لا اختصاصه بالنقيب المحدث * قال قدس سره ان تعليل الامر
الخ * بان للطاعة جهة الماسية * قال قدس سره وان معنى الخ * عطف على
قوله ان تعليل الامر الخ بب لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط
من غير * اى غير المعلن يعنى ان معمله ليس مدسكورا صريحا انما هو مستنبط
من قوله تعالى (عدة من ايام اخر) * قال قدس سره وان كل واحدة من العلتين *
اى لتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون * قال قدس سره ان الشكر اولى

اخ * لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعميم كيفية الفضاء انفس
 بالهداية لكون المقصود منه اخروج من عبدة ملزم على العباد (قوله ان يجمع
 بين متعدد اخ) كان الظاهر ان يجمع متعدد ادخل لفظ ليس للاشارة الى ان
 التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس قوسا لنوع رتبة الخبوة الدنيا من الجمع
 (قوله ابي الغنانية) على وزن كراهية (قوله ان شباب) صحح السكاكي رحمه الله
 بكسر الهمزة على سين الحكاية ٧ نضبا فذكر عدهم وله صار المصاريع ثلاثة
 (قوله هي ما يدعو الخ) عرعه بالعبدة مدعه (قوله ادع تايي الخ) ليس
 اراد التايي المصطلح بل المعنى الاموى اى افترق بين امرين مشتركين في نوع
 (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاصداء في ذلك مسكن متعقبة اجالا والتعين
 معوض الى اسمع الا ان التاخر من صفة مسكن ايده ان يكون على التعيين
 (قوله لا يقيم على صميم) اى ظلم اى لا يوظف في مواضع انظم احدا الا بالادان
 (قوله فلا ترى له) اى للولد اول لكل واحد من العبر والوتد (قوله ولا يجمع التعيين)
 لان المراد التعيين في العطف على التعيين بالقرينة متحقق في اقام والتاخر ايضا
 كما مر (قوله ولو سلم سواء الخ) معنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه انسان فلا بد
 لكل منهم من مثير ايده معنى بالتعيين متحقق الا ان تعين كمال وجه بين
 بخلاف الفاء والبشر فان تعين التعيين مدعه عند عده فانه دقيق قد حسي على
 بعض الساطرين (قوله الجمع مع التفرق) اورد كله مع اشارة الى ان الحسن
 احتياهم وكذا فيما ياتي وانما يدكر اجتماع معنى الحسب الاخر بعضها
 مع بعض كالصاق مع الصفاة مدعه مع و سرق من مقالة فاحتج عليهم
 موجب حسن رائد على كل واحد منهم (قوله من جهة اخر والاحتراق) اى
 حره واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها فانه
 المناسب تشييد القلب بها (قوله وحتى متعلق مع) اى عطف عليه لان
 الحارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شمت به) من حد عده في الشرح الشفاء
 والشفاء مدحت شدة وهي كسبة عن حرب واهلانة (قوله فاعلم الخ)
 اعتراض بالقول والبرح كعب جمع بدعة حكمة مؤشدة كذا (قوله ياتي الله)
 كقوله تعالى (هل ينظرون الا ان ياتيهم الله) وورد امره لا متاع لا تان على الله
 تعالى (قوله اوياتي اليوم) والمراد تايي هوته فلا يدر جعل اليوم وقتا لا تايي
 اليوم وحدث الشئ نفسه (قوله والادون الخ) وقع في شرحه للفتح
 او العاصلة وهو الموافق لتفسير القاصي وفي شرح مفتاح لمعرفة الواو الواصلة

٧ نضبا نضبة

ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فالو وان قصد بيان معنى الآيتين
فالو او تكون دفع التدافع حاصل (قوله وحت له النار) هكذا يفسر القاضي
ومعنى وحت ثبت ولزم من ذلك وجوب على الله تعالى عذابه لا معنى للوجوب العبد
فيكون دحوله اسروا الجنة مستفادا من التعريف ويكون محط الفائدة في التقسيم
القيدي معنى قوله تعالى (لهم فيها ريف وشفيق جالدين فيها) فالظاهر على مذهب
اهل السنة ان يفسر الشقي بمن له الشقوة في الجنة كقرا كانت او عصيانا والسعد
بمن له السعادة في الجنة فان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحيث يكون محط الفائدة
قوله في النار مع فيوده (قوله لزم ارجاع النفس والشفيق رده) والمراد بهما
الدلالة على شدة كربهم ونعيمهم ونشيد حالهم بحال من استولت الحرارة على
قلبه (قوله اي سموات الارض وارضها) في تفسير القاضي وفيه نظر لانه تشبيه
بما يعرف اكثر الخلق وحوده ودوامه ومن عرفه فاعلم به بما يدل على دوام
الثواب والعقاب فلا يجدى له تشبيهه به وفي قوله لا يعرف اكثر الخلق وحوده
اشاره الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل
الآخرة مما فعلهم ويعلمهم اسماء بحلقه الله او يعلمهم العرش وكل ما يظلال فهو
سما فان كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به على انه ان لم يكن انقل
ضروريا لمحل اعمالهم لا سلم كون المظل ضروريا وان حل اسماء والارض على
المظل وانقل خلاف المعنى الصاهر لا بد له من قربة وفي قوله ودوامه ومن عرفه
الح اشارة الى رد الاستدلال المعنى الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضها
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض واسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض بنوه
من الجنة حيث نشاء) به انما يدل على وجود السماء والارض لها ما دواهما فلا يعرف
به واما يعرف دليل دوامه والثواب في دوامه بدوامها فالنسبة اليه لا يجدى
فعلا (قوله ولكنه عندنا غير الهابة) نصريح بمعنى مما لا يشاء مشائه فكلمة
لكم ليعرف التأكيدي كافي قولا لو حتى لا كرمك لكك لم ينحى على ما في المعنى
والافتقار (قوله في عذاب اسر) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها ريف وشفيق) فالارجاع النفس ورده انما يكون من حر
النار وحرارة ويقول تعالى (في الجنة) بهم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير محدود) فال
المناسبات لهم الجنة مظنة لا مصداق لا يحول بهم (قوله بمعنى ناهي السراخ) يعني ان
مقتضى الاستثناء من جنود في عذاب النار ان لا يبعدوا بها في جميع الاوقات بل
ان يبعدوا في بعضها عذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق طائفة وخشيته واطالته

وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم و كذا يقتضي الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة
 أي الذات الجسمانية ان نعيموا بغير آخر من المرات لروحانية كرضوان الله و يخلدوا
 بها بحيث يقطع عنهم المرات الجسمانية و هو لا يقتضي خروجهم من الجنة (قوله
 ما هو أكبر منها) كما قال الله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات حيات تجري من تحتها
 الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر) (قوله
 ما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى) كما قال الله تعالى (فلا تعلم نفس ما أحق لهم من قره
 عين) (قوله بناء على مذهبه) من ان من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر
 و صاحب الكبيرة الغير الثابت و مساواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله
 يكفي فيه صرفه من العصى) ولا يقتضي صرفه عن كل في وقت ما حتى يبرم خروج
 الكفار عن النار (قوله والتأييد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال
 مقدرة لعدم مقارنته بالعام فالقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود
 فيها مادامت السموات والارض و الخلود المقدر لا يقتضي سابعة الدخول بل
 تقديره و لاجل الإشارة أي هذا هو الخلود المقدر فان الخلود المقدر مرصده
 ابد أي ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة ابد أي في جميع الاوقات
 المستقلة من وقت دخول أهل الجنة فيها ولأنه لا يبد من وقت معين كما يقتضى باعتبار
 الاسماء كإلى الاستثناء الاول يقتضي ما عدا الاستثناء لعدم بقاء التأيد من الوقت
 المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد متاعا لصاحب الكشف من ان الاستثناء
 يقتضي اخراجه من الخلود وهو لا يحبه بعد الدخول لان ذلك اعما هو
 في الخلود المحقق دون المقدر و هكذا ما أورده من انه لا دلالة في اللفظ
 على البدأ المعين فان المنبأ من الآية خلود عريقين من وقت الدخول
 هذا وقديس في تفسير الاستثناء و حقه احرص به من قيل (ولا تنكحوا ما نكح
 ابائكم من النساء الا ما قد سلف) و (لا يدعون فيه موت الاموات الاول) وفيه انه
 انما تنكح اذا كان في الآية قريب على انه يعنى ما عدا كإلى الاثنين ومنها انه استثناء
 من اصل الحكم والمستثنى من توقفهم في موقف محض و ذلك لان ظاهره يقتضي
 ان يكونوا في الدارين متى يوم او مدة لهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم
 وفيه ضعف لفظ التأخره عن الدخول ولا مدح له في الاستثناء ومعنى لا استثناء زمان
 الوقف او مدة البقاء المذكور لا لاقاؤه فيه فانه معصوم من سوق الكلام وان
 الإيهام بقوله الامشاء ربك و اسخيم الذي يعطيه لاسبق له روي ومنها انه استثناء
 من قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يخرج

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الالف التي كانت بمعنى
سوى والمعنى سوى شيء ريث من زيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات
والارض وفيه انه صرف لفظ لا من معناه الحقيقي بلا صروف بخلاف القول
المذكور وانه منى على جن السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين
وان الظاهر على هذا للمعنى بان حدين فيها ابدأ كافي النصوص الاخر ومنها
انما بمعنى من والمخرج هو العصة في الاستثنائي ولا بد من القول بالاستثناء من اصل
الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما بمعنى من ومنها ان الامعنى بعد هذا هو الاقوال
المنقولة في هذه الآية فعلبت بالاشتراك (قوله واطلاق اسماء الخ) في تفسير
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فيهم شق وسعد تقسيم صحيحا لان من شرطه
ان يكون صفة كل قسم مستغنية عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا تفصل
حقيق او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمة
وان حالهم لا يتخلو من الشفوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص
بالاعتبارين انتهى وخلاصة ان التفرقة باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال
عند سره ان قلب ما وجد العطف بالجمع في الكشف التزويج حمل الشيء
روجا وقوله ذكر يا وانا من الضمير والواو لامة ولتركب من القسمين السابقين
لم يكرر فيه المشقة وفي الكواشي انما حال والصغير راجع الى المذكور والمعنى
او يجعل المذكور زوجا من كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم
باعتبار صم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية لانه كانه
ليس قسما على حدة من تركب من القسمين السابقين كانه قد يهب لم يشاء الاناث
والذكور مفردين او مجتمعين ثم قبل ويجعل من يشاء عقيما بعد المشية لانه قسم
آخر وهذا اول معنى في تفسير بعض من قوله ونعير اعطاف في الثالث لانه قسم
المشترك بين القسمين ولم يخرج اليه الرابع لانه صاحبه ما به قسم المشترك بين الاقسام
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد فيه حيث لانه على تقدير رجوع الضمير
الى من يشاء يكون معاد قوله وروجهم الخ انه يخص من يشاء روجا والمقصود انه
يهم روجا ولا يظهر وجه تحقق قوله ذكرنا وانا ما عاقله ومن هذا ظهر
ضعف ما قبل ان ذكرناه وانه منصوب برفع الحاض اي يقرنهم بالذكور والامات
ولو سلم ان يكون الضمير يزوج لهم في شمس لعلوم من به يقال روجا والامات
صغيرها وكبرها اي قرب صغيرها مع كبرها قال الله تعالى (يزوجهم
ذكرانا وانا) اي يقرن لهم ذكرا واما كائن (والهم قدرناه مازل) اي

قد رنا هاله فارجاع الصمير الى من يشاء لا يقتضى ان يكون المفعول المقدر في المرجوع
اعنى هذه الذكورا والانات معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه
ان ليس المعنى على الدلية كما قررنا بل على انه بهب بعضهم صنف واحدا وبعضهم
صنفين وبعضهم لا يهب شيئا مسميا وان ليس التقدير بالمشية مستقدا من قوله
او يروحهم ذكرانا وانانا ولو سلم فمن شاء في حقه يد كور فقط او الانات فقط
لا يمكن في حقه بدلها مشية الانات والذكور ومن شاء لله كان على ما في
الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى دته تعالى ما بعد تعلق المشية فلا
هذا قد برهناك تطلمع على ما هو احسن بمد كرب الله فان قدس سره هي عدم
لزوم المشية الخ فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان الترويح في حقه
بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وفروع الترويح (قوله لاجل المسالعة
لتكمال الخ) اشارة الى ان اللام صالحة لصفة لالاحس والمالعة في التكامل
قد يكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتوهم كإيقان لحدس لقب
من فلا اسدا وامل ان اللفاظ في التصريح مستعملة في المعنى الحقيقية فليس
هو من دواحل السلافة لعدم تأتى الوصو الخ والخفا بدلالة الوصيفة
كما مر بخلاف الاستعارة لتكونها مجردا يسأتى به للوضوح واحصا فلد
كانت من دواحل البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف عكس داخلا
في البلاغة على ما فهم (قوله عن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى رأسه
لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية : الملائمة (قوله فلتأمل)
لعل وحده التأمل انه اذا كان لقاء ريد لقاء لاسد حصل المنة بحقه عن الاسد
كافي الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد ومرره بقوله والعرض
التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومبالغة في انصافها بالشدة) اي شدة
الاعداء فان المبالغة في الظلود بوحب شدة العدا فان احتمل الانقطاع يهونه
(قوله محسوب) اي رواية والافهوز رصه بالمعطف على محوى محذوف العائد
اي فيها (قوله ادلا معى لا تراخ) فان يقال انترع لله تعالى من دانه دما لعة
في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بصلاة الرب لترع (قوله في البيت)
اي في كونه من التجريد (قوله بل هو) اي اجتمعا هما واقع فان رجح مد كور معنى
(قوله لتكنة الخ) لا يخفى ان البكنة المذكورة تحصل بمجرد حمل نفسه بحاط
ولا تنوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتمعا هو وقع في صورة يكون
الاسلوب انتقل اليه دالا على صفة كما فيمنح فيه هو بمعنى قوله كريم الثقات

من حيث انه انفق من التكم الى تعينه وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة
 مألوفة في كرمه وبما ذكره المدفع من كرم السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد
 والتجريد يقتضي التعريف ولو اذناه بينهما نافي لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتماثلين
 من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام * انما قال ذلك لانه ان
 البطل لا يستلزم اثبات اخود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ *
 فيه ان بيت المذكور مثل بكفيه لاحتمال والسبيل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله
 اراد بالحال المعنى) في اسح الاسعد باري كرس ظاهري فليس النطق في المدح
 ان لم يكن المعنى في الاهداء فليس اي حاله وهو انفق اذ العقر لا يسعد الاهداء وانما
 يسعد المعنى وهو عار منه فتفسير الحظ بالمعنى ليس كما ينبغي ليس شئ (قوله وانما
 يدعى ذلك الخ) اشار بذلك الى ان قوله لا لا ينظر الخ خارج عن التعريف بان
 لغائه للمرق به وفيه ركوب (قوله انه غير متناه) او غير بالغ في النهاية (قوله
 ادعى ان حاره الخ) الحصر مستبعد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار ممنا
 حاديا (قوله مقولان الخ) واعلم ان هذا كرم من المقول والمردود بالنظر الى الدبيع
 واعتبارات الشعر وما بالنظر الى ليدن فكل مقول لانه لا يستحق حراه على
 معانيها الخفيفة من كدابة او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الوارد
 والامثلة لقوله تعالى (يكاد ربه يصرى) بحر مركب من كثرة صفة وبوره
 وقول ابي الطيب بحر عن كثرة العار فوق رؤس الخيد وقول الفاضل بحر عن طول
 سهره وكثرة نظره الى الكوكب وقوله اسكر بالامس لا امتناع من ان يقال انه
 مجاز عن سرعة سكره ووبوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناظرين
 والاظهر ان يقال ان المقولة والمردودة ادعى بالنسبة الى المعنى المطابق لما اظهر
 الى ما هو المقصود اعنى ادعى كل الوصف (قوله ان الصحة) اي الامكان فلا مرد
 ان صحة كلام الله تعالى لا مرية فيها فكيف يقال فيه ما به في اي الصحة (قوله
 اراد صحة التصوب على طريقته هل ذلك) يراد الصحة بتعقيد اداء اصل المعنى
 وكونه على طريقته عن الكلام من صحته له ونية فان المتأخرة لا تتوقف على
 كونه على طريقته وان كان مراده اي ذلك (قوله وكأله اراد الخ) فان اللائق
 بالدعوة العامة المقدمات المشهورة يكون المس مطوعة نها بخلاف البرهان
 فانه محض باولي الاسباب الخاصة (قوله ليس قطعي الاستلزام للساد) بمعنى اخراج
 عن هذا النظام الشاهد ولو اريد به عدم النكون يكون قطعي الاستلزام وتقصيه
 في شرح العقائد للشرح رجحانه تعالى (قوله موطنه للقسم) قيل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأحرار الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى إذ لا تصور في حقه تعالى السهولة والسهولة بل على
 ما حرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان عادته
 أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أي مكان الصدور إذ لا مكان
 الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله عني مقس أخفني) يعني أموجود
 الخارجي فتوهم أنه يعني الوجود في نفس الأمر (قوله ويؤكد الأمر كما توهم)
 من أن الاعتناء لا يكون إلا عبر حقيقي (قوله أي لم يشبه) في انماح حتى وحكاة في فعله
 ما تدعو تدرك (قوله وشعوقه عليها) أي شوق عطش على لخصاب لا صفة
 عطائه اختياري كثيرا الآثار الواقعة في موقعه بخلاف حجب فاه ليس له اختيار
 في نزول المطر وأثارها قليلة بالنسبة إلى آثار عطائه واقعه في غير موقعها وليس المعنى
 أن نائل السحاب لم يشابه نائله فهاضت السحاب عدم المشابهة بين الاثنين حيث قصدتها
 الرخصاء حتى ينصبي وجود نائل السحاب أو لا يظهره عدم تشابهة بين أساتين
 الموحب لخصي الموحدة لرصاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقا في إحداها الخادثة
 بسبب عطائه المدحوح (قوله لكأنت علة حقيقة) أي في لمادة لأن الكلام
 في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذاري ياب) أشير إلى أن لا ماسة
 في حذارك أصادة المصدر إلى الفعل لا إلى الفاعل ثم يصرح بقوله يقال حذاره
 ومن يقال حذرت منه كافي إلى (قوله أي نسر عبي من العرق) ففرق بين
 العين كناية عن العبي أي نجى حذارك من العبي فلا يرد ما قبل أن الماصب أن يقول
 نجى نفسي من العرق لأن الإنسان العبي يعرق بدمع قليل ولا يحتاج إلى أن يحجب بالإنسان
 العبي هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فإذ كان يعرق يكون كثير الماء في الغاية
 (قوله أي شد النطاق أخ) النطاق في الأصل شفة تلتسها لمرأفوق قد تطلق على ما تشد
 المرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين
 وهو المراد بهما ولا يناسب تفسيره أن تطلق بشدة منطقة لأن الجواراء مؤنث ولا يقلد
 الكواكب التي في حول الجواراء منطقة الجواراء لبعدها (قوله قصد تعليلها)
 بنية خدمة المدحوح لا بجنى أنه لا يصلح تعليل رؤية نطاق بنية خدمة المدحوح
 إنما يصلح تعليل الانطاق بها اللهم إلا أن يحسن رؤية نطاق كنية عن وجوده
 (قوله مدامع) جمع مدمع لما في وهي أطراف العين ونسب لسيدان إليها كسنة
 الجربان إلى النهر (قوله يعني ساقط الريح المرن إليها) ساقط من المعنى قال شفت
 على صيغة المجهول سميت سميت أو جعلت مقبولة الشفاعة وقرأته على صيغة المعلوم

من الشفاعة يحس الورى (قوله قصده الملائمة الخ) يعني ان السحاب المذكور يحرق
ويضم من كثرة حره وخبو صدره من الغير و يطلع في تلك اى اولى تلك الدبار ويبنى
عليه فان الدبار اللاقع هو و لوى واحد هو و واصبع قيام الحية فقوله فكان نفس
ابى تمام الخ متفرع على محوئين (قوله احراز الخ) لا يخفى ان تفسير التفرع
المذكور يستدعى اتحاد حكم لتعقبن وفي ابدال المذكور الحكمين مختلفا فالناسب
ان يقولوا اوهر اكب (قوله من عص الكلب) الكلب على ورن الكلب (قوله وايسم آه
اى ليسم القدر المشترك بين جميع مدكر من تأ كيد المدح بما يشبه ادم وتأ كيد الدم
بما يشبه المدح وغير ذلك تأ كيد الشئ بما يشبه نفسه ويجعل هذا واحدا من
المحسات المعنوية مدرجة تحت جمع ماد كره وليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح
بما يشبه الدم بهذا الاسم ويجعل مقبلا لتأ كيد الدم بما يشبه المدح قال قدس سره
فانه ركبت حدا لفظ ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان حدثنى اكرمك على تقدير
محضك واما معنى فلان احراز المذكور وجود الغيب فيهم لا انبات وجود الغيب فيهم
(قوله ونعت دادة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه
حقيقة بل الاستثناء اتصالا كان او تفصيلا لا بد فيه من اختلاف الحكمين احدا هو عليا
ولا اختلافهما واما غيره فأكاد كونه في صورته لاستثناء واليه يشير قول الشرح
رحمه الله يد كرا الخ (قوله انا فصيح العرب الخ) حظه ابن مالك من الصرب الاول
بتأويله فالتى اى لا تقصر فى فصاحتى الا الى مرقش (قوله ويد) معنى غير اليه
ذهب المهور وفى المعنى المتعلق فالتعنى انا فصيح العرب لاجل اى مرقش
ومعنى التعليل ان له مدحلا فى ذلك لانه علة تامة وفى القاموس ار يد بمعنى غير
ومن اجل وعلى (قوله واصل الاستثناء مدح الخ) اى الراجح الكثير الاستمرار
فى هذا الصرب ان يكون مدح كور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قلناه وفيه
اشارة الى انه قد يكون حلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جمع المحاسن
الا انه مؤمن واصل الصرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة مضافة والمستثنى
صفة مدح يكون غير داخل فيما قلناه لانه لانه قدر دخوله ليصير متصلا
فيبعد التأ كيد من وجهين (قوله فبأمل) حتى يظهر للاعدم التناقض بينهما
اذ كون الكثير لراجح فى مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين
فى الاصول لا بد فى ان يكون الكثير لراجح فى نوع منه الانقطاع (قوله
صرب آخر) كونه صرب آخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه دفعة
ثم مضافة بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الذم وهو راجع الى انصرف الاول كانه قيل لا يحب قينا الا ان
 أما * قال قدس سره الظاهر انه من الصرب الاول * لان المذكور سابقا
 صفة دم مفية استثنى منها صفة مدح * قال قدس سره اعثر فيها جهتها
 تأكيد * جهة كونه كدهوى اثنى به وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال
 * قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة * وهي الجهة اثنى واما الجهة
 الاولى فساها تقدير الدحول ولا يمكن ذلك في انصرف شقي لكون المذكور قبل
 الاصفة مدح مثبته ولا عموم لها ويمكن ان يدل انصرف (لا يسمعون فيها لغوا) بنفى
 سماع اللغو كان من الصرب الاول لكون سماع اللغو صفة دم مفية وانصرف
 مثبت عدم سماع اللغو كان من الصرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة
 مدح مثبته * قال قدس سره ولعله اراد ان * فيه انه يلزم احتلال تعريف
 الصرب الاول وتخصيصه على الاطلاق والخصر بين الصربين (قوله فالاولان
 استثناء ان) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكه التوكل
 (قوله هذا الصرب من الاستثناء) قال ابو رزني ويعنى هذا النوع الاستثناء
 الخداعي (قوله لان الشكاية مصرح بها) بخوله * اني دهرنا الخدعا في نفوسنا
 (قوله انكار اقرب) لان قوله قللت له لعمري انهم فيها ح دماء للمدح
 منصبي للنهضة (قوله اعم من الاستدراج) هذا بالظر الى ظاهر تعريف الاستدراج
 ما هو قبل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا تخصيص يكون مساويا
 للادماج (قوله اعدت) اي بالاجماع اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع
 من كقفر وهو عطاء الدين من اعلى واسفل (قوله ولا بدلى من جهته) الصمير
 للمتكلم فيه التفات من التكلم الى اعيية قابل اهل ما يحرم لاستلزامه الطيش وترك
 التوقار (قوله ادخ في العزل) بالعربك في الصحاح معزلة اسماء محادثتين
 ومرادتهم يقال عارلتها وعارلتني والاسم عزل (قوله العزل الذي يراد به
 الجدل) اي يذكر الكلام على حيل انطوائية ويقصد به معنى صحيح في الحقيقة
 (قوله ما عد) اما امر من عد بعد بمعنى احصى او من عدى بعدى اي يحاور (قوله
 وهو كما سماه السكاكي الملح) كان الظاهر ان يقول وهو ما سماه السكاكي رجلا لله
 سوق الملح الا انه اعتبر اعبارة من حيث انه مسمى بالخص ومن حيث انه مسمى
 بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما عمو المشهور كذا وهو كما
 يسمى كذا وقوله لكثرة متعلق بالجهل وكان حقه تقديم على قوله وهو كما
 سماه السكاكي رجلا لله الا انه اخره ليكون بين الكلمات متعللا به (قوله المعبرق

سرى الخ) سرى صفة رقى أى ظهر بالليل والصاحى بالضاد امجمة والظاء المهملة
من انصحو (قوله فيه دلالة الخ) أى دلالة من حيث الظاهر والافتحوز ان يكون
التخصيص بالرجال مستفرا من مقابلة النساء (قوله انزلتى سلى الخ) حاطب
مزلتى الشئ والصيف للخدمة وناداهما قائلة لئلا والرواحم جمع راحمة
والسليم مفعول يرجع لتعدي بمعنى برد وفى بعض النسخ بدل اويدفع البكاء
اويكشف العنى أى عه عشق ونجيرة والاستفهام انكارى أى لا يرجع ولا يدفع
وثلاث الاثني فاعل معين على تنازع والاثني بالشديد والتخفيف جمع التمية
وهى ما يوصع عليه انقدر أى ثلاث اجزاء واللاقع جمع بلقعة وهى الارض
انقر التى لائى فيها (قوله يقول بالوحد) أى اعتراف المتكلم بما يوحده كلام
المخاطب مع بنى مقصوده ودقائق ماثبات مناط مقصوده فى شئ آخر وامى يحمل
لفظه فى كلامه على غير مقصوده منه (قوله أى فى التامظ) فسر انقط بالتلفظ
ادلا معنى تشابه بتعظيم فى نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادهما فخرج منه الحاس
الغير التام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانواع تشبها على ان الحروف
انواع والافيكى فى الحروف (قوله فى اعدادها الخ) الاولى عددها وهى ثمان
ادليس ثمانى بكلمات فى اعداد الحروف والهيئات الاله اورد صريه الجمع
فظرا الى المواد (قوله ~~تتوهم~~ تتوهم) الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف
كيفية فحصل له بعد حركة وسكون اذ الكلام فى هيئات الحروف دون
التكلم ولا هيئة ركبة بعينه فقدم بعض الحروف على بعض كما هو
المشهور (قوله وهو قصص من بقر او حش الخ) والمعنى عيون النساء
الشبيهة بقطيع الغر الوحشى جالاب الموت والعشق قال للانسان (قوله
ودى زمام الخ) أى ذى حرمه وقت بلعهد دمنه أى دانه فان الدمة فى الاصل
المعهد ثم نطق على دت موصد وفديه وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء
ولاد زمام الخ أى بيسره در قذيلة النساء فى مسلك العرب وهو صيانة
عن كثرة حيراته (قوله ماتت الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحبى
وتحدد حد هذا الممدوح ووقع فى ديوار مصحح له من مات من حدث الزمان
والهى كل من مات من حوادث الزمان واسى بشدائده المفضية الى الموت
فانه يحبى لدى يحبى من حد لله ويخاص عنها ولك ان تجعل مافى مامات
نافية ومن ردة قال قدس سره ان هذه الطايا الخ فانه بمعنى الامداد
والوحد معنى القوة وصبرها بخاصة على الانتصاف وزل عنها معنى اذهب صفة

ما اى احرف قدر الخطايا من الاعياء والكلال والمعنى مدكم يامطار يامبارل الاحباب
 قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنك ليس مذهب حتى لان
 رؤية امارل لم تردنى الاثنا كرا الاحباب واخرن حتى قدماها * قال قدس سره
 وهوانها بقيت الخ * النقاء والهمة مستند من ذهب القدر منها ومن صارة
 من الموت ورل عنها بمعنى لم تصبها وفى اللفظ على مع هذا السبق ولما لم يجعل
 هذا الوجه عدلا للاول بقيل والمعنى الموت المقدر اى ظهر فيكى محالته وشداثته
 ورل صكن اى لم يصيبكن ليس بمقلع حتى * قال قدس سره انها وان طالت الخ *
 فانه بمعنى الاطالة والوحد بمعنى الخزن والحشاشة صم اى الممثلة بقية الروح
 والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصفة بأشدة بدعة (قوله وهذا
 نوع آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والذى اختلاف بالحركة والسكون
 والثالث اجتماع فيه الاختلاف (قوله حدى حدى) يمنع المشقة اى حظى
 من الدنيا اتعب النفس فى لوصل الى المطلوب (قوله اى يدون سواعد من ابد)
 فى ابتداء اى كائنه من ابد او تصبغة بلاء على ان السواعد بمعنى الايدى وانما
 قاله بالمعنى بلاء على انه حينئذ حرف وعلى تقدير كونها باليد معنى
 المعنى معقول يدون (قوله مطرطا) فلام من الحرف الايضا برأس و ساء وسائرهما
 بحالهما فان احرفه بحالها فى فى كون سبط اعاده كذا قيل ويجوز ان يكون
 وحده اى حمل الحرف الرائد فى الاخر (قوله ووجه حسه الخ) واما وجه الحس
 الذى يتم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتشابهة ومن كره الشارح رحمه الله
 تعالى انما يتم اداد كرا اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متحررا متصلا باللفظ ناقص
 اما لو قدم اللفظ الذى فيه زيادة الحرف او حص من انصب نحو عواصم وعواص
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو لانة اضرب الخ) جعل
 ضمير هور ايعال الى اصارع واحتاج الى التدبر وان كان قوله فى الاول يقتضى رجاءه
 الى الحرف المتداول عليه بقوله ثم الحرف فان فاه رعاية الله و واللاحق فالحق فالحق
 للحراس (قوله ليس من هذا القبيل) لان التمرة فى رصيته ملاسستها وهى كلمة
 رأسها (قوله وبها روى اداقنا) آخره * ب هرون ارامقنا * يجعل النجبة
 شيئا عجيبا * قلب هارون نورا وهو بالمرىانية موصى كذا قيل والا وجاه قلب
 هارون نوره لان الالف هرون مطروح فى الكتابة (قوله من شيمه عرار نجد) النجد
 ما حاله الفور من بلاد العرب ويسمى العورتهمة (قوله ويجوز) اى على الوجه
 الاول اصافة معرج الى الساعة اصافة على لاسم معن معقول فيه معولاه كما

في مآلث يوم الدين فبقيد استيعاب التعرّيج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة
مفيدة لان التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة
مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله اي قليل التعرّيج
في الساعة) على حذف المضاف او الاستفهام والوجه ان يجعل الضمير لمخرج
والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله اتركاني) إشارة الى ان دعائي تنبيه دع
من ودع يدع (قوله افصح بلغاتها) يقال افصح الاعمى اذا انطلق لسانه
وخلصت لفته من الكنة وجادت ولم يطن وافصح به اي صرح والمراد بالغات
التفيمات يجعل كل نعمة لغة (قوله ومفتون) من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى
(يومهم على النار مفتون) او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة
وهي الاصوات والثاني جمع منى وهو من الاصوات ما كان ذا وترين

والفاء لتفصيل اهل البصرة اي فثم الصالحون ومنهم دون

ذلك والمقصود اهل البصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منح طينا حتم طبع هذه الطائفة الجليلة * المنسوبة الى الفاضل التحرير
الكامل في البيان والتحرير (عبد الحكيم) السبالكوي على المطول من طرف
(الشركة الصحافية العثمانية) في استانبول الفاخرة بمقر السلطنة العثمانية
* في زمن سلطاننا الاعظم * والحاقان المعظم * الا وهو السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي * (عبد الحميد) خان ادام الله دولته على مر الازمان *
وكل على المؤمنين ظل حاجته مدار الدوران وقد طبع في المطبعة

الشركة الصحافية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم

الخميس من شهر ربيع الاول لسنة احدى عشر

وثلاثمائة واثني عشر هجرة من له

الحر والشرف

٣	كلمة سواء والفعل الذى بعده	٤١	معنى الثبوت فالاول واللام للتعريف دون الموصول
٤	الفرق بين الفواضل والفضائل	٤٢	المعاني الثواني تطلق على الاعراض
٨	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند وقد يكون الثبوت وقد يكون للاثبات وقد يكون علة للانشاء	٤٣	المسوق اليها الكلام
٨	حذف الجار والمجرور معا بمنع عند الامام المرزوقى وجائز عند غيره	٤٣	القيد فى جزئ النفي بقيد العموم
٨	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	٤٤	الفرق بين العرض والهيئة
١٠	المفعول به قد يكون غايه وقد يكون علة باعنة	٤٤	الاعراض النسبية معروضة للنسبة فى المشهور والنسبة جزء منها عند البعض
١٣	المعلوم كما يطلق على السائل يطلق على الموضوع ايضا	٤٥	الافعال الواقعة فى التعاريف مجردة عن الزمان
١٣	موضوع هذا العلم ومحموله	٤٦	الفرق بين السبب والشرط
١٦	الفرق بين الحشو والطويل	٤٨	كون الاسناد جزءاً من الجملة
١٧	الفرق بين المثال والشاهد	٤٩	الفرق بين الزكاء والفطنة والقبابة
١٨	التعريض والتلويح	٥٠	ارتفاع شأن الكلام
١٩	عطف الفعلية على الاسمية	٥٣	الفاء الداخلة على التفسير للتراخي فى الذكر
٢٠	والانشاء على الاخبار والجملة على المفرد	٥٣	اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة تخصصه
٢٣	بحث المقدمة	٥٧	ظاهر فى الاستغراق
٢٤	طريقة الالفاظ والمعاني بالاختيارين	٦٧	تعريف المعاني الاول والمعاني الثواني
٢٦	معاني المفرد وكونه حقيقة فى كل منه	٧٠	منعك من الاتصالية فى قوله لكونه
٢٦	الركبات الناقصة توصف بالقصات عند السيد السعدو عند السبائكوتى لا توصف	٧٥	منعك من المفرد من المركب
٢٨	أسمى الفاعل والمفعول اذا كانا	٧٥	اعراب فرد فرد
		٧٥	اللزوم معتبر فى انواع الجاز فلا بد من علاقة مخصوصة
		٧٨	احوال الاسناد الخبرى
		٨٢	ما وقع فى بعض عباراتهم

١٩١	الفرق بين حتى ونعم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨	بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانقاع
٢١٨	تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤- التأكيد
٢٢٠	مطلب وقيل قد يقدم	٨٥- اني ابن سلول
٢٣٢	بيان الكاف التي تطلق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣	بيان المستعجابات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩	بحث المبتدأ مذكرة والخبر معرفة	١٢٤ الاليم والبعيد بمعنى المولم والمعد
٢٤٦	الصبر على نوصين	مردود عند الكشاف
٢٥٣	المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي تزداد في التمييز
٢٥٧	مقارنة الحادث مع الحادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر		اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد		١٤٣ الخالبة المقتضية طي ذكر المسند اليه
٢٥٨	العدم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع المفهوم
ان يقصد من اللفظ		الكلي بشرط الاستعمال في
٢٦١	مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمنطقية في الشرط والجزاء		١٤٤ التعيين المشار اليه في المعرفة اما
٢٦٣	تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر اللفظ واما
الساكن		من قرينة خارجية
٢٧١	ان الكلم المجازاة تدل على مسببية	١٤٥ بيان وضع اسم الجنس
الجزاء		١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢	الشرط الضمني	المسند اليه
٢٧٩	القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن المزمومة والاتفاقية متجان		والعرف بلام الجنس والتعريف
للاتفاقية		فيها
٢٩٠	من الجوامد الواقعة حقيقة لفظا	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم انت		انطاريجي يكون حقيقة باعتبار
الرجل كل الرجل		مطابقته للماهية ومجازا اذا اريد
٣٢٤	تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد التنبأ والتي
٣٣٣	الكلام الذي يشتمل على القصص	١٦٣ الحصة والفرد بمعنى واحد عند
		العائنين لا عند المنطقين

٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة بالا والواو جازر عند الكشف وعند الجمهور لا	فيه حكم واحد متضمن للائببات القصدى والنفي التبعي ٣٣٣ ومنها النفي
٤٠٧ مطلب وحكم من الضمير الواو والعلم حقيقة هو الإدراك وقد يطلق على متلفه وهو	٣٣٣ الاستثناء من الاثبات لم يعد من طرق القصر
اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى الملكة كذلك	٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التعيين العكس
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط	٣٣٨ بحث النزول ٣٤٦ بحث الانشاء
٤٧٩ معاني المشترك والمرتبج والمقول والحقيقة والمجاز	٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين ٣٤٢ معنى الصفة
٣٨٠ معاني المجاز والمقول والخلط والمرتجج	٣٥٣ معنى الذات
٢٩٧ وضع الحروف	٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة	٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا ٣٨٥ الفعل يكون بدلا عن الفعل بدل الكل
٥١٢ الحنية اذا كانت عين المحب كانت للاطلاق	٣٨٧ فائدة الفاتين في مثل قولك فان قلت فاذا تقول
٥١٨ الاستعارة التبعية من التشبيل	٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة البانية والجملة المستأنفة الصوية
٥٢٤ استعارة لعل ورب	٤٠٠ بيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية	
٥٣٧ معنى مستبغات التراكيب	
٥٤٣ الشاكفة ليست بحقيقة ولا مجاز	